

بانوراما الاحداث والتطورات

Week

End



العدد: ( ٨٩ ) السبت ٢٩ ابريل ٢٠١٧

المشهد العالمي.. رؤى ودراسات

حصاد الربع الاول من العام ٢٠١٧

"نشرة اسبوعية الكترونية تصدر نهاية كل اسبوع وتتضمن ابرز التحليلات السياسية والاستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والاقليمية والابرز عالميا وتم تصنيف المواضيع بما يسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية، سيتم اغناء النشرة الاسبوعية وتطويرها حسب اتجاهات الاحداث وتطورات المرحلة "

رصد اسبوعي سياسي و تحليلي  
يصدره مركز الرصد والمتابعة في الاتحاد الوطني الكردستاني

Week End

## هذا العدد

### المشهد العالمي..رؤى ودراسات

تمر المنطقة بمرحلة دقيقة وبالغة الحساسية والتي افرزت محاور عديدة تتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبلها ونفوذها وبصح القول بان هنالك عاصفة كبرى تعبرها وهي خطيرة ومعقدة جدا فيما يبدو ان الإمكانيات التي تتوفر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة اكثر حساسة بالتأكيد.

حساسية التوتر الإقليمي دفع جميع دول المنطقة لحشد قواها وتحالفاتها استعداداً لما سيحمله الايام القادمة ومواجهة احتمالات المرحلة المقبلة، ويقع اقليم كردستان وبقية اجزاء كردستان في صلب تلك التوترات والصراعات مع غياب التفاهات الدولية لإدارة الصراع في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالارهاب وما بعد دحر الارهاب والمرحلة الجيوسياسية والتداعيات على المنطقة وشعوبها وهذا الموقع والتوقيت يتطلبان التشاور والتنسيق حول العديد من القضايا ومعرفة اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف ومآلات الصراعات الخفية والمكشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤية الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي عبر الاستفادة من المواقف والاحداث الماضية واخذ الدروس الممكنة ليكون سلاحا فكريا ،معلوماتيا ومدروسا بوجه التطورات والمستجدات والحفاظ على المكاسب وحمايتها .

انطلاقا من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القاريء الكريم من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حمادا فصليا للربع الاول من العام ٢٠١٧\* والمقتصر على ابرز الرؤى والدراسات والتحليلات السياسية لابرز مراكز البحوث والكتاب والخبراء البارزين في مجالات تحليل الاحداث وتشخيص مكامن الخلل و تحديد السبل الكفيلة للخروج من قوقعة الازمات التي تعصف بالمنطقة خاصة والعالم عموما، والقصد من اعداد هذا العدد الخاص ان يكون نبراسا تنويريا لشرح وعرض ماضي الاحداث والتطورات والمواقف و مساعدا لتسليط الضوء على افق المستجدات والتسلح بقرار يكفل تجاوز خطورة هذه المرحلة الدقيقة باقل قدر من الخسائر مع قدر كبير من الانجازات على الارض وان اصداراتنا الفصلية الجامعة ستشمل الفصول الاربعة لهذا العام.

هيئة التحرير: محمد مجيد - عبد الله علي سعيد - هريم عثمان - ديارى هوشيار- ليلي رحمن - هه لوياسين

رئيس التحرير: محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

Email: ensatmagazen@gmail.com

Facebook:

Web: pukmedia.com/ensat

## توقعات مركز "ستراتفور" للعام ٢٠١٧: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لن تكون الولايات المتحدة أقل انخراطاً في الشرق الأوسط في العام ٢٠١٧ مما كانت في العام ٢٠١٦. لكنها ستكون، مع ذلك، أكثر حصافة في انخراطها حيث ستمنح دولاً أخرى فرصة للتنافس على النفوذ. وسوف تتكشف المنافسة بشكل أساسي في ميدان المعركة السوري-العراقي وحوله، والذي سيستمر في جرّ وتوريط جيرانه ودول أبعد منها أيضاً. وسوف تفضي تطورات المعارك الدائرة في سورية والعراق إلى تعميق التوترات الطائفية، وتكثيف الخصومة الحالية بين تركيا وإيران.

### مقاومة الإغواء في الموضوع السوري

من المغوي الاعتقاد بأن الحرب الأهلية السورية سوف تنتهي في العام ٢٠١٧، الآن وقد استعادت القوات الموالية لبشار الأسد مدينة حلب الحاسمة. وفي واقع الأمر، تسيطر هذه القوات الآن على بضع مدن رئيسية أخرى، وتمتلك ترف تعزيز هذه المكاسب التي حققتها. لكن الصراع السوري لن ينتهي، في العام ٢٠١٧ على الأقل. فالموالون متمددون ببساطة، ومنجرون إلى الكثير جداً من الاتجاهات بحيث لن يتمكنوا من تحقيق نصر حاسم. فبالإضافة إلى الاحتفاظ بالأرض التي يسيطرون عليها في الشمال، عليهم الآن محاولة إخراج الثوار المتمركزين بين حلب ودمشق وحول دمشق نفسها.

كما سينجرون أيضاً إلى مناطق يسيطر عليها "داعش" في مدينة دير الزور الشرقية، حيث يقبع رفاقهم الآن تحت الحصار. وسوف تكون استعادة مناطق حزام الطاقة المحيط بتدمر أولوية أيضاً. وبعبارة أخرى، ما يزال هناك الكثير من العمل المتبقي أمامهم لينجزوه، كما يستطيع أي عدد تشاؤون من الأشياء أن يغيّر موازين القوى في هذا البلد المثقل بالصراع.

مع ذلك، لا تشكل الضغوط التي يعاني منها الموالون للنظام سوى عامل واحد فقط من العوامل التي تحول دون حل الصراع. ففي العام ٢٠١٧، سوف يعمل وجود القوى الخارجية أيضاً على تعقيد ميدان المعركة السوري، تماماً كما فعل في العام المنقضي.

### سوف تستمر واشنطن في دعم القوات الكردية

سوف تعدل الولايات المتحدة استراتيجيتها في سورية، مفضلة واحدة تقدم المساعدات بطريقة انتقائية لمجموعات معينة في القتال ضد "داعش" بدلاً من المجموعات التي تقاوم حكومة الأسد. وسوف تستمر واشنطن، على سبيل المثال، في دعم القوات الكردية، لكنها ستحد من دعمها للثوار في إدلب. وسوف تكون تداعيات ذلك من ثلاث مستويات:

أولاً، سيكون على تركيا وقطر والسعودية زيادة دعمها للثوار الذين تخلت عنهم الولايات المتحدة، بمن في ذلك الأكثر تطرفاً من بينهم.

ثانياً، سوف يمنح دعم هذه الدول للعناصر المتطرفة متسعاً للزدهار، وكذلك سيفعل انخفاض الرقابة المرتبط بفك واشنطن ارتباطها.

ثالثاً، سوف تتمكن روسيا من التعاون أكثر من الناحية التكتيكية مع الولايات المتحدة وحلفائها، بينما تحاول انتزاع تنازلات منهم، بما في ذلك تخفيف العقوبات المفروضة عليها، في مفاوضات أوسع نطاقاً مع واشنطن.

تجدد ملاحظة أن روسيا ستتعاون فقط طالما كان ذلك التعاون يساعد موسكو على تحقيق هذه الأهداف، ولكن بالنظر إلى نفوذ موسكو المحدود على الأرض في سورية، فإنه ليس هناك الكثير الذي تستطيع عمله فعلياً. ومع ذلك، لن يوقف هذا الواقع روسيا عن محاولة الحلول محل واشنطن كحكم وسيط أساسي في المفاوضات السورية.

في حين تكون القوى الأخرى منشغلة بالقتال ضد "داعش"، سوف تقوم تركيا بتوسيع مدار نفوذها في شمال سورية والعراق، مدفوعة -كما هي- بسعيها إلى منع التوسع الكردي.

وفي سورية، ربما يمنع تواجد القوات الروسية تركيا من المغامرة أبعد في المناطق الواقعة إلى الجنوب من مدينة الباب في شمال حلب. ومن الباب، سوف تحاول تركيا المضي شرقاً في اتجاه منبج، بحيث تتمكن بذلك من تقسيم، وبالتالي إضعاف المناطق التي يسيطر عليها الكرد. كما ستحاول تركيا الضغط من أجل الحصول على دور أكبر في العمليات ضد "داعش" في الرقة. وسوف تنشر تركيا المزيد من قواتها العسكرية في القتال السوري، سواء كان ذلك لعرقلة توسع القوات الكردية السورية، أو لإضعاف "داعش".

هناك، بطبيعة الحال، بعض المآخذ على الاستراتيجية التركية. وبالتحديد، تنطوي هذه الاستراتيجية على خطر نشوب اشتباكات مع القوات الروسية والقوات الكردية السورية. ولذلك، سيتعين على أنقرة أن تركز على الحفاظ على علاقات مع موسكو من أجل تجنب حدوث تعقيدات في ميدان المعركة، حتى بينما تقوم بإدارة التوترات مع الولايات المتحدة حول دعم واشنطن المتواصل للكرد.

### **سوف تقوم تركيا بتعزيز وكلائها في العراق**

وفي العراق أيضاً، سوف تقوم تركيا بتوسيع نفوذها في الشمال -بالتحديد، إلى حيث كانت حدود الإمبراطورية العثمانية مرسومة ذات مرة، عبر سنجار والموصل وأربيل وكركوك. وبينما تفعل ذلك، فإنها ستتنافس مع إيران على النفوذ في مناطق فراغ السلطة الذي ستخلفه هزيمة "داعش" في الموصل. ومن جهتها، سوف تناضل بغداد للسيطرة على محافظة نينوى بمجرد أن يفقد "داعش" الموصل. وفي الأثناء، سوف تقوم تركيا بتعزيز وكلائها لكي تضع نفسها في موضع الدولة الراعية للسنة في المنطقة.

تشكل عودة صعود تركيا تهديداً لقوس النفوذ الإيراني عبر شمال سورية والعراق، ولدى طهران طرق يمكن أن ترد بها. سوف تقوم بتشجيع الحكومة الشيعة في بغداد على مقاومة ما ستشخصه على أنه احتلال تركي. كما ستعتمد أيضاً على الميليشيات الشيعية لوقف أنقرة عن طريق المنافسة على الأرض واستغلال الانقسامات بين الكرد العراقيين. وسوف تعتمد المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، التي لديها نفوذ أقل نسبياً في العراق، على تركيا في شأن دعم المصالح السنية.

### **المزيد من تقسيم الكرد العراقيين**

سوف يؤدي سقوط الموصل إلى المزيد من تقسيم الكرد العراقيين. وسوف يضع التدافع الحتمي من أجل الأرض والنفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني المدعوم من تركيا في مواجهة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يتحالف بشكل أوثق مع إيران.

وسوف تكون كركوك، المدينة والمحافظة الغنية بالنفط، مثيرة للجدل والنزاع بشكل خاص. سوف يحاول الحزب الديمقراطي الكردستاني الاحتفاظ بما كسبه هناك، في حين ستحاول بغداد، مدعومة من إيران، استعادته. وسوف يعيق ذلك تحقيق تعاون مستدام في عمليات إنتاج الطاقة وتقاسم العائدات بين بغداد وبين إقليم كردستان العراق.

## تركيا: لا عوز في التحديات

مع كل التحديات التي تواجهها تركيا في الخارج، فإنها لا تعاني نقصاً في معروضها في الوطن أيضاً. وتشكل هجمات المتشددین الكرد مشكلة مزمنة، بطبيعة الحال.

وفي الأثناء، سيعمل دور تركيا في خلق طرق هرب "داعش" في سورية على جعلها هدفاً رئيسياً لهجمات المجموعة في العام ٢٠١٧. لكن الأمر الذي قد يكون أكثر أهمية، هو أن حزب العدالة والتنمية الحاكم سيعقد استفتاءً في العام ٢٠٠٧ على التعديلات الدستورية التي تهدف إلى تعزيز سلطات الرئاسة في ظل رجب طيب أردوغان.

وما يزال حزب العدالة والتنمية يتمتع بدعم شعبي استثنائي على الرغم من الاستقطاب الكبير في أوساط الناخبين، لكن الاقتصاد الذي يتربع الحزب على قمته أصبح مهتزاً. سوف ترتفع ديون تركيا المقومة بالدولار بينما يصبح الدولار أقوى، وسيعمل عدم استقرار الليرة التركية على تخويف المستثمرين الذين يشعرون بالقلق مسبقاً بسبب حملات القمع السياسي التي تشهدها البلاد.

كما تقوم هذه الحملات أيضاً بتعقيد محادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ولا يعني هذا أن من المتوقع أن تحرز تركيا الكثير من التقدم في هذا الشأن، لكنها تحتاج ببساطة إلى إبقاء الحوار قائماً حول ضوابط الهجرة، من أجل إبقاء موطئ قدم لها في الغرب، وللاحتفاظ بوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

## اختبار للعلاقات الأمريكية-الإيرانية

سوف يختبر العام ٢٠١٧ ديمومة العلاقات الأمريكية-الإيرانية. ومن المتوقع أن تكون الحكومة الأمريكية الجديدة أقل تسامحاً مع ما تراه على أنه عدوانية إيرانية-التحركات البحرية واختبارات الصواريخ الباليستية، على سبيل المثال- حتى مع أن إيران لا تنتهك مباشرة بنود الاتفاق النووي. وسوف يكون صدور ردود فعل أمريكية قوية على مثل هذه العدوانية- من وجهة نظر إيران- انتهاكاً للاتفاق، لكنه يمكن توقع أن تتحدى إيران الاتفاق فقط إذا فعلت الولايات المتحدة ذلك أولاً. (تقف روسيا في موقف يتيح لها الاستفادة من التوترات الأمريكية-الإيرانية. ففي إطار سعيها للحصول على نفوذ إضافي ضد الولايات المتحدة، سوف تقوم بتوطيد علاقاتها مع إيران من خلال الصفقات الاقتصادية والعسكرية، وهي تعرف أن طهران ستستخدم روسيا لتحقيق التوازن ضد واشنطن بينما تظهر الأسئلة حول جدوى الاتفاق النووي وقابليته للحياة).

## اتفاق إيران النووي سوف يصمد

مع ذلك، سوف يصمد اتفاق إيران النووي ويجتاز هذا العام، على الرغم من تهديدات الولايات المتحدة يعكس ذلك. فمع كل الخطابة والتصريحات الساخنة التي تحيط بالعلاقات الأمريكية-الإيرانية، فإن لدى واشنطن قليل مصلحة في الغرق في مزيد من صراعات الشرق الأوسط، خاصة مع إيران. وعلى نحو مماثل، تحتاج إيران إلى تعزيز اقتصادها، وهو شيء لن تتمكن من تحقيقه من دون التجارة الخارجية والاستثمارات والتفاعلات التي يتيحها الاتفاق النووي. وفي واقع الأمر، ربما سيكون الاقتصاد الإيراني هو العنصر الحاسم في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في أيار (مايو) المقبل. سوف يحاول الرئيس حسن روحاني، المعتدل بالمعايير الإيرانية، الاستعانة بفكرة أن الإزالة الجزئية للعقوبات وإضفاء الاستقرار على معدل التضخم سوف يأتيان بالفائدة على الإيرانيين العاديين. ومع ذلك، يتهمه خصومه المتشددون في فيلق الحرس الثوري الإيرانية بالتساهل مع الولايات المتحدة، وتسليم قدر كبير جداً من السيطرة على الاقتصاد الإيراني للأطراف الدولية.

مهما تكن نتائج الانتخابات، سوف تبقى إيران تحت نفوذ السياسة المحافظين. ويستجيب هؤلاء السياسة للقائد الأعلى الذي لا يثق في الولايات المتحدة، لكنه يفهم أيضاً الحاجة إلى معاداة دخول الاقتصاد العالمي. وسوف تساعد الزيادة التدريجية في إنتاج النفط في هذا الصدد، لكن الأسئلة المحيطة بديمومة الاتفاق النووي الإيراني، ناهيك عن اتجاه السياسة الأمريكية المقبل، ربما تمنع إيران من تحقيق أهدافها الاقتصادية.

## الطريق إلى الإصلاح في الخليج

سوف تستمتع المملكة العربية السعودية بتدهور العلاقات الأمريكية-الإيرانية. ومثل تركيا، سوف تُدفع إلى تعزيز معاركها الإقليمية بالوكالة مع إيران. ومع ذلك، سيكون على الرياض أن تزن الحملات الخارجية المكلفة مع الضغوط المتصاعدة في الوطن. وبعد خفض النفقات الرأسمالية وتخفيض فاتورتها للقطاع العام في العام ٢٠١٦، سوف تتمكن السعودية من تخفيض عجز ميزانيتها في العام ٢٠١٧. ومع ذلك، كان الطريق إلى الإصلاح بطيئاً ووعراً، وسيكون من الصعب على السعودية أن تترجم خططها الطموحة لكل من "رؤية ٢٠٣٠" و"رؤية ٢٠٢٠" إلى توجيهات ملموسة يمكن أن يتبعها قطاعها الخاص. ومع تخصيص أكثر من أربعة أضعاف المال الذي خصص في العام الماضي لتطبيق توجيهات رؤية ٢٠٢٠، سوف يضغط القادة السعوديون على القطاعين العام والخاص للمشروع في تحويل العمليات وفقاً لذلك وخلق المزيد من الوظائف.

في الأثناء، سوف تستعد الرياض للطرح العام الأولي لشركة أرامكو السعودية، المقرر في العام ٢٠١٨، وسوف تقوم بتوسيع نطاق صندوق الاستثمارات العامة ودفعه إلى تبني استثمارات أكثر مخاطرة في الخارج، في مسعى لتحويل مستودع ثروته إلى صندوق ثروة سيادي حقيقي. وفي محاكاة لدول مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة، سوف تستمر السعودية في تنويع استثماراتها في الخارج لتشمل مختلف القطاعات التكنولوجية - وهي طريقة مجربة وصحيحة لتوليد العوائد على المدى البعيد. وسوف تقود دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرة على نطاق الخليج، وتضع التحضيرات التقنية لإنشاء ضريبة قيمة مضافة قياسية مفروضة بنسبة ٥٪. ومن المقرر أن تنطلق هذه المبادرة في أوائل العام ٢٠١٨.

سوف يضح المواطنون السعوديون ويضغطون بينما تمضي الاندفاع في اتجاه التغيير، لكن الحكومة ستمنح الاقتصاد أولوية على الإصلاح الاجتماعي. وسوف يتسبب حتى إصلاح اجتماعي متواضع بتنفيذ المؤسسة الدينية السعودية، التي تحتاج العائلة المالكة إلى دعمها من أجل التعامل مع التهديدات الجهادية المحلية. سوف تتصرف بقية دول مجلس التعاون الخليجي في تناسق معاً للحد من النفوذ الإيراني والدفاع ضد التهديدات الاقتصادية والأمنية المشتركة. لكن هناك صدوعاً تظهر في واجهة هذه الوحدة. سوف تناضل السعودية لتوجيه مشكلة اليمن نحو تسوية متفاوض عليها، بينما تقوم الإمارات بتقوية موقفها في جنوب اليمن. ولن تشارك سلطنة عمان، المعروفة بحيادها النسبي، في استعداد مجلس التعاون الخليجي لإيران.

## شمال أفريقيا

هذه الديناميات نفسها سوف تظهر في سياسة دول مجلس التعاون الخليجي في شمال أفريقيا. سوف تواصل السعودية منح حلفائها دعماً اقتصادياً وأمنياً في مقابل دعمهم لسياستها الخارجية في أماكن مثل اليمن وسورية. وسوف تكون الإمارات صوتاً أكثر اعتدالاً مع ذلك، وسوف تقوض باعتمادها مصداقية السعودية. سوف تكون مصر مستقرة اقتصادياً بما يكفي في العام ٢٠١٧ لصياغة سياسة خارجية مستقلة عن المصالح السعودية. ولتحقيق هذه الغاية، سوف تحاول اجتذاب التمويلات من أكبر عدد تستطيعه من الشركاء الخارجيين. والآن وقد عومت القاهرة عملتها، ووافقت على صفقة مع صندوق النقد الدولي وأجرت المزيد من الإصلاحات على دعم الوقود، أصبح عليها أن تطبق إصلاحات هيكلية أكثر أساسية، مثل تخفيض رواتب القطاع العام وزيادة العوائد الضريبية. وسوف تكون حكومة الجنرال عبد الفتاح السيسي ناجحة بقدر متواضع فقط بهذا الخصوص، وهي المقيدة - كما هو حالها - بالسلطة التشريعية والشعب، الذين يتحملون وطأة الضائقة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد.

سوف تبقى مصر في الأثناء متورطة في ليبيا، حيث يبدأ الدعم المصري والإماراتي للجنرال القومي خليفة حفتر الذي يقود الجيش الوطن الليبي، في طرح ثماره. سوف يتمكن حفتر من تقوية جيشه وسيطرته السياسية على شرق ليبيا، وسوف يوسع نطاق سيطرته إلى غرب ليبيا، لكنه لن يكون قادراً على تحقيق ذلك تماماً. سوف يحاول الجيش الوطني الليبي حشد الميليشيات إلى جانب قضيته، لكنها لن تريد جميعاً أن تقاتل من أجل حفتر. لكن من المحتمل، بغض النظر عن ذلك، أن يعيق عناد حتر المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة لتشكيل حكومة وحدة وطنية وتحصيل الموافقة عليها. وبذلك، سوف تستمر ليبيا في أن تكون ميداناً للاقتتال بين الميليشيات المتناحرة، مما سيحد من إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام دائم في العام ٢٠١٧. وسيكون الفائز بهذه المنافسة هو الذي سيفوز بالثروة النفطية في ليبيا.

في الأثناء، سوف يخسر "داعش" الكثير من قوته، لكنه سيجد ملاذات وحلفاء في الأماكن القصية من ليبيا. وفي الوقت نفسه، سوف تواصل الميليشيات المرتبطة بتنظيم القاعدة توسيع نفوذها بهدوء.

### حالة "الدولة الإسلامية"

سوف تفقد ما تدعى "الدولة الإسلامية" سلطتها في أماكن أخرى أيضاً. سوف تُضعف الحملات في العراق وسورية المجموعة كقوة عسكرية تقليدية، لكنها ستفعل القليل لإضعافها كقوة إرهابية وقوة تمرد مسلحة. وسوف يبقى بقايا "داعش" المنتشرون في الأماكن التي سيطروا عليها ذات مرة، ناشطين عن طريق استغلال الانقسامات الطائفية والعرقية في مختلف أنحاء العراق وسورية. وبذلك، سوف تعود الهجمات الإرهابية إلى العراق في شكل مشهدي ومذهل. (على الرغم من الانتكاسات العسكرية في العراق، سوف يتوافر "داعش" على قدر أكبر من الحرية للعمل في سورية، حيث تظل جهود التحالف لمحاربة التنظيم أكثر تعقيداً بكثير).

مع ذلك، سوف تكون هجمات "داعش" في الخارج تهديداً محدوداً أكثر. لا شك أن المتشددين العائدين إلى الوطن من العراق وسورية سوف يشكلون خطراً على البلدان الغربية، لكنه خطر يمكن تخفيفه بفعل تزايد الوعي والرقابة الاستخباراتية وارتفاع احتمالية تعرض الإرهابيين للحظر. وسوف يشكل الإرهابيون الأفراد واسعوا الحيلة الذين لا يعتمدون على الشبكات والقدرات الكثيفة تهديداً أكبر من "داعش" نفسه في العام ٢٠١٧، خاصة بالنسبة للغرب. في حين حاز تنظيم "داعش" على انتباه المجتمع الدولي، كان تنظيم القاعدة يعيد بناء نفسه بهدوء، شاحداً قدرته في مساح متعددة تحضيراً لعودته. ومن المرجح أن تصبح فروع تنظيم القاعدة التي أعادت ترتيب نفسها تحت أسماء مختلفة في ليبيا والجزائر ومالي وتونس، أكثر نشاطاً ونفوذاً. ويثير فرع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية القلق بشكل خاص. فقد انهار الاتفاق الضمني بينه وبين السعودية في اليمن، مما يجعل المملكة هدفاً مهماً للجماعة الجهادية.

سوف يظل الجهاديون ناشطين في الأماكن الأخرى أيضاً، ولو أن هجماتهم ستكون غير متطورة وغير معقدة نسبياً. وإذا أصبحت الهجمات أكثر تعقيداً في أماكن مثل أندونيسيا وبنغلاديش، فسيعني ذلك أن مقاتلين أكثر خبرة في الشرق الأوسط قد وجدوا طريقهم للعودة إلى الوطن بنجاح.

في نيجيريا، سوف تستمر "ولاية السودان الغربي"، المعروفة أكثر باسمها السابق "بوكو حرام" في تبني استراتيجية الاستهداف الخاصة بتنظيم القاعدة، التي تركز على الأهداف العسكرية والغربية، بينما تمتنع عن مهاجمة المدنيين والمسلمين. ومع ذلك، سوف يواصل فصيل المجموعة الذي يقوده أبو بكر شيخو مهاجمة المساجد والمسلمين والأسواق والمدنيين والأهداف الناعمة الأخرى.

## إسرائيل أكثر جرأة

سوف يزود العام ٢٠١٧ إسرائيل بمجموعة متنوعة من الفرص، والتي ستأتي أكبرها من ضامن أمنها التقليدي، الولايات المتحدة. فمع سيطرة الجمهوريين بحزم على الفرعين التشريعي والتنفيذي لحكومة الولايات المتحدة، سوف تكون إسرائيل أكثر حرية في متابعة مصالحها من دون توبيخ.

وسوف يستفيد هذا البلد من سياسة أمريكية أكثر حزمًا تجاه إيران، بل إنه قد يحاول من خلال واشنطن وضع قيود أكبر على تخصيص إيران لليورانيوم - فبعد كل شيء، تبدو الإدارة الأمريكية الجديدة أكثر احتمالاً لأن تكون أكثر تقبلاً للاستخبارات التي يتم جمعها عن إيران، خاصة إذا أشارت هذه الاستخبارات إلى مخالفات للاتفاق النووي. كما يُحتمل أن تعتمد إسرائيل الأكثر جرأة أيضاً إلى تسريع توسيع مستوطناتها في الضفة الغربية، حتى لو كان قيامها بذلك سبباً بهجمات يشنها عليها متشددون فلسطينيون.

وسوف يؤدي تصعيد يحدث في الاحتكاكات الإسرائيلية-الفلسطينية إلى توتر علاقات إسرائيل مع الأردن ومصر، اللذين يواجهان ضغوطهما الداخلية الخاصة مسبقاً. (سوف تكون القضية الفلسطينية بشكل ملحوظ مصدراً للتنافس بين تركيا ومصر أيضاً. سوف تحاول أنقرة تطوير علاقات أفضل مع الجماعات الفلسطينية، بينما تدير علاقة طبيعية - وإنما ما تزال متوترة - مع إسرائيل).

لكن العام ٢٠١٧ سوف يقدم لإسرائيل أيضاً مجموعة من التحديات. فإلى الشمال منها، سيكون عليها أن تتعامل مع حزب الله، الذي يمكن القول إنه أصبح أكثر قوة وخبرة بفضل مشاركته الكثيفة في الحرب الأهلية السورية. لكن يدي حزب الله مشغولتان بالكامل عن إسرائيل. فسوف يقوم بتعزيز السيطرة على الأراضي في سورية لصالح الموالين للنظام، وسوف يواجه مهمة درء التحديات السياسية التي تواجهه في لبنان، وسوف يبقي عينيه في الأثناء على إسرائيل. ومع الشعور بالقلق من قوة حزب الله العسكرية المتنامية، ومع إدراكها أن لديها نافذة فرصة سانحة، ومن دون الإعاقة التي كان يشكلها تقريع واشنطن سابقاً، من المرجح أن تقوم إسرائيل بتكثيف عملياتها في سورية ولبنان في محاولة لإضعاف حزب الله والحد من وصوله إلى الأسلحة المتطورة.

**\*Strategic Forecasting, Inc** - المعروف أكثر باسم ستراتفور STRATFOR: هو مركز دراسات استراتيجي وأمني أمريكي، يعد إحدى أهم المؤسسات الخاصة التي تعنى بقطاع الاستخبارات، والذي يعلن على الملأ طبيعة عمله التجسسي، ويجسد أحد أبرز وجوه تخصصات القطاعات الأمريكية الحكومية.

تطلق عليه الصحافة الأمريكية اسم "وكالة المخابرات المركزية في الظل"، أو الوجه المخصص للسي آي إيه The Private CIA. معظم خبراء مركز ستراتفور ضباط وموظفون سابقون في الاستخبارات الأمريكية. وقد أسس المركز جورج فريدمان، وميريديث فريدمان، وماتيو بيكر في العام ١٩٩٦ في ولاية تكساس، ويعتمد أساس عمله على شبكة الإنترنت، حيث يرسل تقارير دورية مدفوعة لمشركيه عبر البريد الإلكتروني، ولديه اليوم حوالي ٢٩٢ ألف مشترك بين أفراد ومؤسسات، كما يقوم بإرسال نشرات إلكترونية مجانية لحوالي ٢,٢ مليون قارئ حول العالم، وهو يمول نفسه من خلال الاشتراكات.

يملك المركز مجموعة موظفين يطلق عليهم اسم "المصادر"، وهم يعملون على جمع المعلومات، وعلى تجنيد عملاء آخرين، ويتقاضون أجراً مادياً يختلف باختلاف نوع المعلومة التي يحصلون عليها وأهميتها. بعد غزو العراق سنة ٢٠٠٣ نشطت شبكة ستراتفور على نحو ملحوظ في المنطقة وأسست شبكة عملاء فيها. ترجمة: الغد الاردنية.

**\*مركز ستراتفور\* (٢٠١٧/١/١):**



## توقعات الاستخبارات الأمريكية عن شكل العالم بعد ٥ سنوات.. كيف سيصبح؟

رصد تقرير نشرته مجلة «ذي أتلانتك» الأمريكية، أهم ما ورد في تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية (NIC)، الذي يصدر كل أربع سنوات، ويحاول من خلاله مجلس الاستخبارات الوطنية وضع تصورات متوقعة للسنوات اللاحقة للتقرير. تقرير المجلة الأمريكية استهل بقوله «كل أربع سنوات، تحاول مجموعة من محلي الاستخبارات الأمريكية التنبؤ بالمستقبل. وهذا العام، وفي تقرير صدر قبل أسابيع فقط من تولي الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب الرئاسة، توقع هؤلاء المحللون أن يحدث تحولاً هائلاً في الشؤون الدولية على مدى السنوات الخمس المقبلة أو نحو ذلك». التقرير قال «للأفضل والأسوأ، يقترب المشهد العالمي الناشئ من نهاية عصر الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة. وهكذا، وربما أيضاً قواعد النظام الدولي القائمة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية». مجلس الاستخبارات الوطنية، وهو وحدة داخل مكتب مدير الاستخبارات الوطنية، تبرز العلامات المحتملة لنهاية. ليس فقط وضع أمريكا باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم. ولكن أيضاً الأسس الحالية لتلك القوة: الاقتصاد الدولي المفتوح، تحالفات الولايات المتحدة العسكرية في آسيا وأوروبا، وقواعد الليبرالية والمؤسسات التي تعنى بحماية حقوق الإنسان والمؤسسات الدولية، مثل: منظمة التجارة العالمية، التي تشكل كيف تتصرف الدول وتحل نزاعاتها.

### إدارة ترامب

التقرير أشار إلى أن الرئيس الأمريكي المنتخب كان قد أعرب مراراً عن معارضته للعناصر الرئيسية لاتفاقيات التجارة الدولية، ومن بينها اتفاقية التجارة الحرة، وترتيبات تحالف الولايات المتحدة، وتعزيز أمريكا للديمقراطية في الخارج، ولكنه يريد الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة في العالم. هو يريد، بعد كل شيء، جعل أمريكا بلداً عظيماً. ومؤخراً، قال «مايكل فلين»، مستشار الأمن القومي في إدارة «ترامب»، قال: إن رئيسه «قد يكون أكثر التزاماً تجاه النظام الدولي أكثر مما يفترض». ونقل التقرير ما ذكره «فلين» من أن إدارة «ترامب» سوف تدرس، وربما تعيد تقييم علاقاتها في جميع أنحاء العالم، لكنه أضاف أن «التحالفات هي واحدة من الأدوات الرائعة التي لدينا»، وأن الولايات المتحدة «يجب أن تكون، وستبقى قوة عظمى» و«الأمّة التي لا غنى عنها». وأضاف تقرير الاستخبارات الوطنية أنه. ومع ذلك. تكافح القوى الكبرى اليوم من أجل التعاون في التبعات التي خلفتها القضايا العالمية، وتعمل بقوة في أجزاء من العالم. في السنوات المقبلة، يتوقع التقرير الاستخباراتي أيضاً تفتت النظام الدولي الحالي «إلى مجالات إقليمية ذات نفوذ متنازع عليها».

### تراجع النفوذ الأمريكي

في مثال واحد لما قد يكون عليه هذا العالم الجديد، يتوقع التقرير أنه بحلول وقت مبكر من عام ٢٠٢٠ عندما يكون «ترامب»، الذي لم يذكر بالاسم في التقرير، ما زال بمقدوره أن يكون رئيساً، فإن الصين وروسيا وإيران سيعتقدون أن نفوذ الولايات المتحدة يتراجع عالمياً» بسبب سياستها الداخلية المنقسمة. ونتيجة لذلك، فإن الصينيين والروس، والإيرانيين سيشرعون في توسيع نفوذهم على الدول المجاورة. وتوقع التقرير أنه بحلول منتصف ٢٠٢٠، فإن القوى ذات الثقل الإقليمي ستحاول التأكيد على حقهما في الامتيازات الاقتصادية والسياسية والنفوذ الأمني في مناطقهم. التقرير. على سبيل المثال. تصور أن الصين ستسعى إلى معالجة الظروف البيئية السيئة في البلاد من خلال تحويل الأنهار» مما يلحق الضرر بالدول المجاورة في هذه العملية. السيناريو يصل إلى ذروته خلال الحرب الهندية الباكستانية عام ٢٠٢٨، والتي ستنتهي على أول استخدام للسلاح النووي في الصراع منذ عام ١٩٤٥، ويدفع القوى العظمى في العالم إلى التعاون مع بعضها البعض مرة أخرى.

يتوقع التقرير - بين مصادر أخرى - الذي اعتمد على زيارات ميدانية إلى ٣٦ بلداً وإقليمياً، ومشاورات مع مختلف الخبراء داخل وخارج الحكومة، يتوقع أن النمو الاقتصادي العالمي سيتباطأ. ويقول «سيكون الاقتصاد الهندي أسرع الاقتصادات نمواً في العالم خلال السنوات الخمس القادمة مع تباطؤ الاقتصاد الصيني، وتصعد النمو في أماكن أخرى». وتوقع التقرير أن يكون النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة متواضعاً.

## نمو خطر الإرهاب

يتنبأ التقرير بأن خطر الإرهاب سينمو على النحو التالي «على الرغم من أن موقع الإرهاب ذات النزعة الدينية سوف يتأرجح، فإنه من المرجح أن يزداد صعود القومية الدينية العنيفة، والانقسام بين الشيعة والسنة، سوءاً على المدى القصير، وقد لا يهدأ بحلول عام ٢٠٣٥».

داخل البلدان وفيما بينها، يؤكد التقرير أن «معلومات (غرف الصدى) ستعزز عدد لا يحصى به من الحقائق المتنافسة، وتقوض التفاهات المشتركة للأحداث العالمية».

القومية، والتي غالباً ما تزكي التوترات بين البلدان، وتشكل «العلاقات الدولية من حيث الوجودية»، قد تتصاعد وتيرتها استجابة لتدفق أكبر للمهاجرين في عقود والاضطرابات الناجمة عن العولمة» ونتيجة لذلك، يمكن أن تصل مخاطر الصراع بين البلدان في أغلب الظن «إلى مستويات لم يسبق لها مثيل منذ الحرب الباردة».

وقد أظهرت دول مثل الصين وروسيا استعدادها للمشاركة في «عدوان المنطقة الرمادية»، الذي يبقى «تحت عتبة الحرب الساخنة»، ولكنه يطمس زمن السلم وزمن الحرب، ويجلب «مخاطر عميقة من سوء التقدير».

## على مدى السنوات الـ ٢٠ المقبلة، يستمر التقرير بقوله:

التنازع سيكون أقل، ومقتصرًا بشكل أقل على أرض المعركة، وأكثر من ذلك سيهدف إلى تعطيل المجتمعات باستخدام الأسلحة الإلكترونية عن بعد أو الإرهابيين الانتحاريين في الداخل.

سوف تؤكد الصراعات المستقبلية على نحو متزايد على تعطل البنية التحتية الحيوية، والتماسك الاجتماعي، والوظائف الحكومية الأساسية من أجل تأمين المزايا النفسية والجيوسياسية، بدلاً من هزيمة قوات العدو في ساحة المعركة من خلال الوسائل العسكرية التقليدية. سيتم استهداف غير المقاتلين على نحو متزايد، وأحياناً لإثارة الجماعات العرقية والدينية والسياسية ضد بعضها البعض لعرقلة التعاون المجتمعي والتعايش داخل الدول. وتشير هذه الاستراتيجيات إلى الاتجاه نحو صراعات مكلفة بشكل متزايد، ولكن أقل حسماً.

وسط هذه «الديناميات»، حذر تقرير الاستخبارات الوطنية من أن السياسات الاستبدادية الشعبوية قد تهدد الديمقراطية الليبرالية.

في التقرير، يؤكد «جريجوري تريفتون»، رئيس الاستخبارات الوطنية، على محدودية التنبؤات التي قام بها فريقه.

تقرير «التوجهات العالمية لعام ٢٠١٥»، الذي أصدره مجلس الاستخبارات الوطنية، والذي نشر عام ٢٠٠٠ قبل أشهر فقط من اعتداءات ١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠١١، يشير إلى شيء مماثل.

نجح التقرير آنذاك أن يتنبأ بعدة جوانب نعرفها اليوم، بما في ذلك أنماط جديدة من الهجمات الإلكترونية التي تستهدف الحكومات، ومحاولة روسيا لإعادة فرض نفوذها في الجمهوريات السوفييتية السابقة، ومعاونة الشرق الأوسط من الإرهاب والاضغوطات الديموغرافية السكانية والثورات الشعبية والتطرف الديني.

إلا أن التقرير تنبأ بحدوث تطورات أخرى لم نشهدها إلى الآن، بما في ذلك قيام دولة فلسطينية جديدة ودولة عراقية ذات تسليح نووي واتحاد أوروبي متكامل.

\*مجلة <ذي أتلانتك> ٢/١٧/٢٠١٧ :

## عن «العزلة» الأمريكية و بروز «نظام عالمي جديد»

\*نعوم تشومسكي

في ٢٣ كانون الأول ٢٠١٦، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ٢٣٣٤ بالإجماع، مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت. أعاد القرار التأكيد «أن سياسة إسرائيل وممارساتها في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ليس لها شرعية قانونية وتشكل عقبة خطيرة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وندعو مرة أخرى إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى التقيد الدقيق باتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩)، وإلغاء تدابيرها السابقة والامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي أو يؤثر مادياً على التكوين الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس، ولا سيما عدم نقل أقسام من سكانها المدنيين إلى الأراضي العربية المحتلة».

الاقْتِباس أعلاه هو من قرار مجلس الأمن رقم ٤٤٦، ١٢ آذار ١٩٧٩، وكانت خلاصة التصويت عليه وقوف ١٢ صوتاً معه وعدم وقوف أي صوت ضده، مع امتناع ٣ عن التصويت، هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج. والفارق الأساسي اليوم هو أن الولايات المتحدة باتت تقف وحدها ضد العالم كله، علامة أخرى على تزايد عزلة الولايات المتحدة على الساحة العالمية. أقصد في عهد أوباما. وهي عزلة من المرجح أن تزداد في ظل ترامب، وقد ازدادت بالفعل، حتى قبل توليه مهام منصبه.

جاءت خطوة ترامب الأهم في زيادة عزلة الولايات المتحدة في ٨ تشرين الثاني، مع إحرازه اثنين من الانتصارات. كان النصر الأقل شأنًا في الولايات المتحدة، مع فوزه في الانتخابات الرئاسية. وكان النصر الأكبر في مراكش، المغرب، حيث التقت نحو ٢٠٠ من الدول في محاولة لإضفاء شيء من المضمون الفعلي على اتفاقيات باريس في كانون الأول ٢٠١٥ المتعلقة بالتغير المناخي، تلك الاتفاقات التي تركزت وعوداً بخلاف ما قُصد من المعاهدة لأن الكونغرس «الجمهوري» ما كان ليقبل أن يقرّ التزامات ملزمة.

مع النتائج الانتخابية في ٨ تشرين الثاني، انزاح مؤتمر مراكش عن برنامج الجوهري باتجاه السؤال عن وجود أي إجراء مُجدٍ في التعامل مع التهديد الشديد بكارثة بيئية ما دامت أقوى دولة في تاريخ العالم قد استقلت من الأمر. كان هذا، بلا شك، انتصار ترامب الأعظم في ٨ تشرين الثاني، الانتصار ذا الأهمية العظيمة حقاً. وقد رسّخ أيضاً عزلة الولايات المتحدة بصدد أكبر مشكلة سبق للبشرية أن واجهتها خلال تاريخها القصير على وجه البسيطة. وراح العالم يعلّق آماله على الصين بصدد القيادة، ما دامت زعامة العالم الحر قد أعلنت أنها لن تنسحب من هذا الجهد فحسب، بل سوف تندفع بقوة، مع انتخاب ترامب، على طريق الكارثة.

حقيقة أن الولايات المتحدة هي الآن وحدها في رفض الإجماع الدولي المتمثل في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤، بعد أن فقدت حتى بريطانيا تيريزا ماي، هي علامة أخرى على زيادة عزلة الولايات المتحدة.

يبقى سؤالاً مفتوحاً لماذا اختار أوباما الامتناع عن التصويت بدلاً من استخدام حق النقض: ما من أدلة مباشرة لدينا. لكن هناك بعض التخمينات المنطقية. لقد أثار موجاتٍ من الدهشة (والسخرية) استخدام أوباما حق النقض في شباط ٢٠١١ حيال قرار مجلس الأمن الدولي الذي يدعو إلى تنفيذ السياسة الأمريكية الرسمية، ولعلّه شعر بأنه سيكون من الإفراط تكرار ذلك إذا ما أراد إنقاذ أي شيء من إرثه المتعثر بين تلك القطاعات من السكان التي يهملها القانون الدولي وحقوق الإنسان. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الرأي في شأن إسرائيل - فلسطين قد تحرك في السنوات الأخيرة صوب انتقاد السياسات الإسرائيلية بين «الديموقراطيين» الليبراليين، إن لم يكن في الكونغرس، ولا سيما بين الشباب، إلى درجة أن مركز دعم السياسات الإسرائيلية في الولايات المتحدة قد تحول باتجاه أقصى اليمين، بما في ذلك القاعدة الإنجيلية لـ «الحزب الجمهوري». ربما كانت هذه من العوامل الفاعلة.

أثار امتناع الولايات المتحدة عن التصويت هذا العام ضجة في إسرائيل وفي الكونغرس الأمريكي أيضاً، لدى «جمهوريين» و «ديموقراطيين» بارزين، إلى درجة تقديم مقترحات بالامتناع عن تمويل الأمم المتحدة رداً على هذه الجريمة العالمية. وندد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأوباما وتصرفاته «المخادعة المعادية لإسرائيل». واتهم مكتبه أوباما بـ «التواطؤ» وراء الكواليس مع «العصابة» في مجلس الأمن الدولي التي قدّمت أجزاء «أدلة» لا تكاد ترقى إلى مستوى الفكاهاة المريضة. وقال مسؤول إسرائيلي كبير إن الامتناع عن التصويت «كشف الوجه الحقيقي لإدارة أوباما»، وأضاف: «بات بمقدورنا أن نفهم الآن مع من كنا نتعامل على مدى السنوات الثماني الماضية».

لكن الواقع مختلف عن هذا أشدّ الاختلاف. وأوباما كان في الواقع قد حطم جميع الأرقام القياسية في تقديم الدعم لإسرائيل، دبلوماسياً ومالياً على حدّ سواء. وكان ديفيد غاردنر، المتخصص في شؤون الشرق الأوسط في صحيفة «فاينانشال تايمز»، قد وصف هذا الواقع بدقة: «علاقات السيد أوباما الشخصية مع السيد نتنياهو كثيراً ما كانت علاقات مسمومة، لكنه الأكثر تأييداً لإسرائيل بين الرؤساء: الأشدّ إسرافاً في الدعم العسكري والأشدّ ثقة من حيث استخدام الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن... ولم يأت انتخاب دونالد ترامب إلى الآن بما يزيد على تغريدات مثيرة للجدل في ما يتعلق بهذه أو تلك من العقد الجيوسياسية. لكن النذر هي نذر شؤم. ثمة حكومة وحدوية إسرائيلية الوحودية تميل نحو اليمين المتطرف، وتلتحق بها إدارة أمريكية شعبية قومية تتبنى نهج الإسلاموفوبيا».

ندد نتنياهو، في تعليق لافت وكاشف، بـ «العصابة» العالمية بوصفها برهاناً على «انحياز العالم القديم ضد إسرائيل»، وهذه عبارة تذكرنا بتميز دونالد رامسفيلد في العام ٢٠٠٣ بين «أوروبا القديمة» و «أوروبا الجديدة». وفي هذا إشارة إلى أن دول «أوروبا القديمة»، الدول الكبرى في أوروبا، هم الأشرار الذين تجرأوا على احترام آراء أغلبية شعوبهم الساحقة، ورفضوا الانضمام إلى الولايات المتحدة في جريمة العصر، غزو العراق. أما دول «أوروبا الجديدة» فهم الأختيار الذين تجاهلوا أغلبية كبرى وأطاعوا السيد. وكان الأبرز بين الأختيار الإسباني خوسيه ماريّا أثنار الذي رفض الإجماع على معارضة الحرب في إسبانيا وكوفئ بالدعوة للانضمام إلى بوش وبليز في الإعلان عن الغزو.

لقد مرّ هذا الازدراء التام للديموقراطية من دون أن يلاحظه أحد تقريباً، ولأسباب مفهومة. كانت المهمة في ذلك الوقت هي الثناء على واشنطن لتفانيها الشديد حيال الديموقراطية، الأمر الذي بينه «تعزيز الديموقراطية» في العراق، ذلك التعزيز الذي أصبح فجأة برنامجاً جماعياً ما إن أُجيب بالنفي عن «السؤال الوحيد»: هل يسلم صدام أسلحة الدمار الشامل لديه؟

يتبنى نتنياهو هذا الموقف ذاته إلى حدّ بعيد. العالم القديم المنحاز ضد إسرائيل هو مجلس الأمن الدولي بأكمله وبشكل أكثر تحديداً، أي شخص في العالم يبدي بقية التزام بالقانون الدولي وحقوق الإنسان. ومن حسن حظ اليمين المتطرف الإسرائيلي أن هذا يستثنى الكونغرس الأمريكي والرئيس المنتخب ومساعديه، من دون مواربة.

تعي الحكومة الإسرائيلية، بالطبع، هذه التطورات. وهي لذلك تسعى لإزاحة قاعدة دعمها باتجاه الدول السلطوية مثل سنغافورة والصين وهند ناريندرا مودي اليمينية القومية الهندوسية التي أصبحت الآن حليفاً طبيعياً جداً مع انجرافها نحو التعصب القومي والسياسات الداخلية الرجعية، وكرهية الإسلام. وكان مارك هيلر، الباحث في «معهد تل أبيب لدراسات الأمن القومي»، قد عدد الأسباب وراء تطلع إسرائيل في هذا الاتجاه بحثاً عن الدعم. يقول هيلر: «على المدى الطويل، ثمة مشاكل تواجه إسرائيل في علاقاتها مع أوروبا الغربية ومع الولايات المتحدة»، وفي المقابل، فإن البلدان الآسيوية المهمة «لا يبدو أنها تبدي كبير اهتمام بتعامل إسرائيل مع الفلسطينيين أو العرب، أو أي أحد آخر». وباختصار، فإن الصين والهند وسنغافورة وغيرها من الحلفاء المفضلين أقلّ تأثراً بتلك الضروب من الاهتمامات الليبرالية والإنسانية التي تشكل تهديداً متزايداً لإسرائيل.

تستحق النزعات التي تتنامى في النظام العالمي بعض الاهتمام. وكما لاحظنا، فإن الولايات المتحدة تغدو أكثر عزلة مما كانت عليه في السنوات الأخيرة، عندما كانت استطلاعات الرأي التي تديرها الولايات المتحدة - وتعرف واشنطن نتائجها بلا شك من دون أن تُنشر تقارير عنها - تكشف أن الرأي العام العالمي يعتبر الولايات المتحدة التهديد الرئيس للسلم العالمي، من دون منازع. وفي ظل إدارة أوباما، فإن الولايات المتحدة تقف الآن وحدها في الامتناع عن التصويت على المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، ضد إجماع مجلس الأمن الدولي. ومع ترامب ومؤيديه في الكونغرس من الحزبين، ستكون الولايات المتحدة أكثر عزلة في دعمها للجرائم الإسرائيلية. منذ ٨ تشرين الثاني، باتت الولايات المتحدة معزولة في شأن مسألة أكثر أهمية بكثير هي الاحتباس الحراري. وإذا ما كان ترامب سيفي بوعدده الخروج من الصفقة مع إيران، فمن المرجح أن يواصل المشاركون الآخرون، تاركين الولايات المتحدة أكثر عزلة عن أوروبا. بل إن عزلة الولايات المتحدة عن «فنائها الخلفي» الأمريكي اللاتيني هي أشد بكثير مما كانت عليه في الماضي، وسوف تزداد إذا ما تراجع ترامب عن الخطوات التي اتخذها أوباما في تطبيع العلاقات مع كوبا درءاً لاحتمال إقصاء الولايات المتحدة عن كثير من المنظمات في ذلك النصف من الكرة الأرضية بسبب عدوانها المستمر على كوبا.

يحدث الشيء ذاته في آسيا، حيث يتدافع حتى أوثق حلفاء الولايات المتحدة (باستثناء اليابان)، بما في ذلك المملكة المتحدة، على «بنك تنمية البنية التحتية الآسيوية» الموجود في الصين وعلى «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة» الموجودة في الصين أيضاً، بما في ذلك اليابان في هذه الحالة. وتضم «منظمة شنغهاي للتعاون» الموجودة في الصين دول آسيا الوسطى وسيبيريا بمواردها الغنية، والهند، وباكستان، وقريباً ربما إيران وتركيا. وقد رفضت هذه المنظمة طلب الولايات المتحدة الحصول على صفة مراقب وطالبتها بإزالة جميع قواعدھا العسكرية من المنطقة.

لقد شهدنا، بعد انتخاب ترامب مباشرة، ذلك المشهد اللافت الذي أخذت فيه المستشار الألمانية أنجيلا ميركل زمام المبادرة وراحت تلقي المحاضرات على واشنطن في ما يتعلّق بالقيم الليبرالية وحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، راح العالم، منذ ٨ تشرين الثاني، يتطلع إلى الصين لأداء دور قيادي في إنقاذ العالم من كارثة بيئية، فيما تتركس الولايات المتحدة نفسها لتقويض هذه الجهود، في عزلة عجيبة من جديد.

ليست عزلة الولايات المتحدة كاملةً، بالطبع. وكما اتضح جلياً في رد الفعل على فوز ترامب، فإن الولايات المتحدة تبدي عن دعم حماسي لليمين المتطرف الكاره للأجانب في أوروبا، بما في ذلك عناصره من الفاشيين الجدد. وتوفّر عودة اليمين المتطرف في أجزاء من أمريكا اللاتينية فرصاً للولايات المتحدة لإقامة التحالفات هناك أيضاً. وبالطبع، فإن الولايات المتحدة تحافظ على تحالفها الوثيق مع ديكتاتوريات الخليج ومع إسرائيل التي تعزل نفسها أيضاً عن القطاعات الأكثر ليبرالية وديموقراطية في أوروبا لترتبط مع أنظمة استبدادية لا تهتم بانتهاك إسرائيل للقانون الدولي واعتدائها الشديد على حقوق الإنسان الأولية.

تشير الصورة المتنامية إلى بروز «نظام عالمي جديد»، نظام يختلف كثيراً عن الصور المعتادة ضمن المنظومة العقائدية.

\*العدد الاخير لصحيفة (السفير) اللبنانية ٢٠١٧/١/٢ :

## أي عالم في عهد ترامب؟

### \*نادين شلق

بالأمس القريب، كان الجميع يضحك، في سرّه وفي العلن، من ترشح دونالد ترامب للانتخابات الأمريكية. وبعد فوزه انكشفت الأقلام عن السخرية، وبدأت تبحث عن مستقبل أمريكا والعالم، في فترة «ترامب في البيت الأبيض». بالطبع، إنّ المهمة لم تكن سهلة، ذلك أن السياق التاريخي ليس مساعداً.

لذا، بدا من الأنسب التعلّق بعبارة أو جملة مُلهمة نطق بها الرئيس المنتخب، عن قصد أو عن غير قصد. المفارقة لا تكمن في أن يُنظر إلى فوزه غير المتوقع على أنه أمر غير طبيعي فقط، بل تتخطى ذلك إلى ربط بين نظريات عدة، أساسها أنه إذا كان مستقبل الولايات المتحدة غامضاً بوجوده في السلطة، فلا بدّ أن مستقبل العالم سيكون مفتوحاً على كل الاحتمالات.

اشتغلت الفكرة في رؤوس الكثير من الخبراء، مع الدخول الوشيك لترامب إلى المكتب البيضاوي، وبرزت أسئلة عادة ما يسعى المؤرّخون وخبراء الاجتماع إلى الابتعاد عنها: إلى أي مدى يعتمد التغيير التاريخي على أعمال أفراد غير اعتياديين؟ يطرح ديفيد بيل هذا السؤال في مجلة «فورين بوليسي»، مستنداً إلى فكرة أن ترامب «رجل يتفق مناصروه ومعارضوه على أنه استثنائي في سياق التاريخ الأمريكي».

وكمطلع على حال الأكاديميين، من مؤرخين وعلماء سياسة واجتماع، يقول إنه «في الوقت الذي يبدأ فيه ترامب ولايته، التي تهدف إلى إعادة صناعة الولايات المتحدة، هو يجبر علماء الاجتماع والمؤرخين على البحث في ما هو أبعد من أدواتهم التحليلية، بهدف شرح رئاسته». ويشرح أن «غالبية الذين سعوا إلى تقديم وجهة نظر بشأن فوز ترامب ورئاسته المقبلة، يميلون إلى ترسيخ ظاهرة أساسية اكتسحت عام ٢٠١٦، وهي الشعبوية، أي تصاعد العداء للنخبة».

يذهب هؤلاء وغيرهم إلى توصيف فوز ترامب على أنه جاء نتيجة إدراكه عمق مخاوف الأمريكيين بشأن مسار الولايات المتحدة، ودورها في العالم. ووفق ستيوارت باتريك في «مجلس العلاقات الخارجية»، «فهم ترامب أن هناك عدداً متنامياً من الأمريكيين الذين لا يثقون بالعولمة، والقلقين من الالتزامات الأمريكية في الخارج». هو أيضاً وعد بـ«قيادة ولايات متحدة أكثر انفصلاً عن العالم، وأكثر اهتماماً بمصالحها الخاصة»، الأمر الذي لاقى صدى لدى المواطنين الأمريكيين الذين لا يريدون قبول تحمّل العبء العالمي كثمن للقيادة الأمريكية للعالم.

ما تقدّم حفّز على بروز تساؤلات أخرى عن مستقبل النظام الليبرالي، كشكل من أشكال التداعيات الكثيرة لانتخاب ترامب، لا سيما أن واشنطن هي التي تبنت هذا النهج، ودافعت عنه على مدى أكثر من سبعة عقود. وهو ما يتطرق إليه باتريك، مشيراً إلى أن «نتائج الانتخابات الأمريكية تعني أن التهديدات الأساسية للنظام الليبرالي العالمي ليست خارجية بعد الآن، بل محلية». ويصل إلى حد اعتبار أن «فوز ترامب سيسرّع في تفكيك هذا النظام، من خلال تقويض شبكة القواعد والمؤسسات والتحالفات التي رعاها ١٢ رئيساً أمريكياً، من جمهوريين وديموقراطيين، منذ عام ١٩٤٥».

«حتى المحللون الخاصون بالحكومة الأمريكية يرون العصر الأمريكي يتّجه إلى الأفول»، بهذه العبارة يبدأ يوري فريدمان تقريراً نُشر قبل يومين، في مجلة «ذي أتلانتك»، تعليقاً على دراسة أعدّها مجلس الاستخبارات الوطنية

(NIC)، وهي وحدة تابعة لمكتب مدير الاستخبارات الوطنية. جاءت الدراسة هذه المرة صادمة ومخالفة للدراسات التي عادة ما يعدّها هذا المجلس، كل أربع سنوات، بهدف فهم مستقبل الولايات المتحدة والعالم. فقد توقع هؤلاء المحللون الاستخباريون تحولاً كبيراً في الشؤون الدولية، على مدار السنوات الخمس المقبلة، وإلى ما هو أبعد منها. وعلى الرغم من أنها لم تذكر ترامب بالاسم، لكن ذلك لم يمنع فريدمان من ربطها به، نظراً إلى تأثيره الكبير المنتظر في مجال السياسة الخارجية، فضلاً عن صدورهما قبل أسبوعين فقط على تسلّمه السلطة.

«لأفضل أو للأسوأ، يتّجه المشهد العالمي الناشئ إلى نهاية عصر الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة»، تلحظ الدراسة التي تضيف أن «ذلك قد يسري أيضاً على النظام العالمي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية». لذا، لا يتطرق هذا التقرير الاستخباري إلى احتمال انتهاء تموضع أمريكا على أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم فحسب، بل إلى تنافي الأساس الحالي الذي يُبنى عليه جزء كبير من هذه القوة: اقتصاد عالمي مفتوح، تحالفات عسكرية أمريكية في آسيا وأوروبا، إضافة إلى القواعد والمؤسسات الليبرالية (منظمة التجارة العالمية مثال). وهنا، يمكن استخراج وجه آخر للربط بين هذا التقرير والرئيس الأمريكي المنتخب، أي تعبيره مراراً عن معارضته لعناصر أساسية في هذا النظام العالمي. رغم ذلك، لا يرى الكاتب أن هذا الأمر يعني أن ترامب لا يودّ الحفاظ على السيطرة الأمريكية في الخارج، فهو «يريد بعد كل ذلك أن يجعل أمريكا عظيمة مجدداً». والأكثر دلالة على ما تقدّم، حديث مستشاره للأمن القومي مايكل فلين، الذي قال إن رئيسه «ربما يلتزم بالنظام العالمي أكثر من المتوقع». ويرى هذا الأخير أن إدارة ترامب «قد تضع خطوطاً أساسية جديدة لعلاقتنا في جميع أنحاء العالم»، ليشدّد بعدها على أن الولايات المتحدة «ستبقى قوة عظمى وأمة لا غنى عنها».

كلام فلين يفتح على نظرية أخرى، تناقض فكرة انعزال الولايات المتحدة، في ظل إدارة ترامب. المؤرّخ المتخصص في العلاقات الخارجية الأمريكية ستيفن ويرثايم، يدعم هذه الفرضية. ويقول في مقال في مجلة «فورين أفيرز»، إن ترامب لم يعدّ أبداً بتقليص القوة العالمية للولايات المتحدة. على العكس من ذلك، فهو يشير إلى أنه «تعهدّ ببناء الجيش، وملاحقة الإرهابيين الإسلاميين، ومواجهة العدائية الصينية».

ولكن ذلك لا يعني أن ترامب لم يتمايز عن غيره" فبحسب الكاتب، قد يصبح ترامب «أول رئيس يدخل إلى البيت الأبيض رافضاً بشكل صريح الاستثنائية الأمريكية». ويشرح ويرثايم ما يذهب إليه، موضحاً أنه «بدلاً من الاستثنائية الواثقة، قدّم ترامب قومية غير واثقة»، لافتاً إلى أنه «وضع الولايات المتحدة في خانة الضحية العالمية». لكن كيف ذلك؟

ترامب تحدّث مراراً عن استغلال الحلفاء للولايات المتحدة، وهو أمر يجعل منها ضحية، ولكنه قلب «العقيدة الاستثنائية» وغير دعائمها، ليطلب من الأمريكيين استبدالها بالسعي للحصول على انتصارات مباشرة. ويمكن وضع انتقاداته المتكررة للحرب على العراق في هذه الخانة أيضاً، خصوصاً إذا ما جرى التطرّق إلى اعتراضه المتكرر على أن الولايات المتحدة لم تستحوذ على النفط، قبل الخروج من هناك. ويشي خطابه، في هذا الإطار، بأن بلاده لم تحصل على حصتها العادلة، وهو ما يلفت إليه ويرثايم، موضحاً أنه يعني بذلك أنه «يتمنّى الحصول على هذه الحصة من الآخرين».

من هذا المنطلق، يمكن العودة إلى ديفيد بيل في مجلة «فورين بوليسي». على الرغم من حيرته، يعترف هذا الأخير بأن رئاسة ترامب قد تكون قصة مختلفة جداً، ذلك أنه «لم يصبح فقط قائد أقوى دولة في العالم، ولكن بفضل إدارة الجمهوريين للكونغرس - وقريباً ربما للمحكمة العليا - من الممكن أن يصبح أقوى رئيس في التاريخ الأمريكي».

\* صحيفة (الاخبار) اللبنانية ٢٠١٧/١/٢ :

## نداء من أجل السلام

\*الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش

في أول يوم لي بصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، يشغل بالي سؤال مؤرق.

فما السبيل إلى مساعدة ملايين الناس الذين تحاصرهم النزاعات ويعانون الأُميين من جراء حروب لا تلوح

لها نهاية في الأفق؟

فمن هؤلاء مدنيون يموتون تحت القصف المدمر، ومنهم نساء وأطفال ورجال يسقطون بين قتيل وجريح، ومنهم نازحون من ديارهم قسرا في حال من الحرمان والعوز. بل لا يسلم من العنف مستشفى ولا قافلة تحمل المعونة.

إنها حروب لا رايح فيها، وكل من فيها خاسرون، حروب تُهدر فيها الأموال بالتريليونات لتدمير المجتمعات والاقتصادات، وتأجيج مشاعر فقدان الثقة والخوف في دوامات يمكن أن تستمر أجيالا. ولقد أصبحنا اليوم ومناطق بأكملها تعاني من عدم الاستقرار، وصرنا جميعا مهددين بهذا الخطر الجديد الذي يشكله الإرهاب على الصعيد العالمي.

واليوم وقد أهل علينا عام جديد، أدعوكم جميعا أن تنضموا إليّ لنضع نصب أعيننا هدفا واحدا نعمل له

في عامنا الجديد هذا:

فلنجعل السلام على رأس أولوياتنا.

ولنجعل من عام ٢٠١٧ عاما نسعى فيه جميعا - مواطنين وحكومات وقادة - إلى تجاوز خلافاتنا.

ولنرقّ بما يجمعنا من التضامن والتعاطف في حياتنا اليومية إلى واقع من الحوار والاحترام يعلو فوق انقساماتنا السياسية... ولننتقل من إعلان فترات من الهدنة في ساحات المعارك، إلى تقديم تنازلات على طاولات المفاوضات لعلنا نتوصل إلى حلول سياسية...

يجب أن يكون السلام غايتنا ودليلنا.

فكل ما نتوق إليه كأسرة بشرية من كرامة وأمل، ومن تقدم ورخاء - عماده السلام.

ولكن السلام يتوقف على إرادتنا.

وإني أناشدكم جميعا أن تنضموا إليّ في الالتزام بإحلال السلام حاضرا ومستقبلا.

فلنجعل من عام ٢٠١٧ عاما للسلام.

ولكم جزيل الشكر.

UN\* ٢٠١٧/١٢ :



## آفاق ومآلات وضع المنطقة في العام الجديد

\*د. شفيق الغبرا

بدأ العام الجديد في أعقاب قدرة كل من روسيا وإيران والنظام السوري على السيطرة على معقل الثورة السورية في مدينة حلب. وتم ذلك ضمن صفقة سياسية ساهمت بها تركيا بعد انكشاف ظهرها السياسي والأمني منذ انقلاب الصيف الماضي. تدمير حلب واقتحامها أعادا الأوضاع إلى المربع الأول. فقد فتحت حلب مع العام ٢٠١٧ الباب لمرحلة لا تقل في قيمتها وعصفها عن المغزى التاريخي لنزول القوات الأمريكية في قلب العاصمة العراقية بغداد في ٢٠٠٣. إن زيارة قاسم سليمان لحلب ودور القوات الروسية وقوات النظام في تدميرها يحملان العديد من الرسائل للسوريين كما للعرب. لقد أصاب الرئيس الأسد، فقبل حلب مختلف عما بعدها، لكن هذا ينطبق على ضحاياه في الوقت نفسه، فللضحايا في النهاية كلمتهم ومآلاتهم وهم لن يقبلوا بأقل من كرامة وتغيرات تصيب جوهر النظام وتحاسب على سياسات الموت والإبادة. سيكون عام ٢٠١٧ العام الذي يستوعب ما وقع لحلب وللثورة السورية، وسنشهد تأسيساً لمعارضة أكثر استقلالية ووحدة بل وأكثر وضوحاً في أهدافها تجاه الشعب السوري، وهذا سيتضمن تأسيساً لحالة مقاومة للوجود العسكري والأمني الإيراني الروسي في سورية. الهدف سيكون استعادة مكانة الشعب السوري في المعادلة التي صادرت حقه في تقرير المصير. هذه اللحظة التاريخية مفتوحة على الكثير من الاحتمالات.

إن روسيا وإيران لن تستطيعان إعادة بناء سورية وحل مشكلات الحياة واللاجئين فيها، فالفشل الروسي الإيراني لن يقل في حجمه عن الفشل الأمريكي في العراق وأفغانستان. بل سيكون دور كل من إيران وروسيا عنصراً إضافياً لشحن التناقضات السورية. لقد أصبحت طرق الإمداد بالنسبة إلى الدولتين طويلة، وأصبح التورط في دماء السوريين أكبر من أن يمسه التاريخ. لقد قدمت روسيا وإيران الحماية لنظام رفض مبدأ التغيير بعد ثورة الشعب، وهذا هو أساس المشكلة في المرحلة المقبلة. إن تقدم إيران وروسيا على المقاومة السورية في حلب لن يخلق استقراراً لسورية، فهذه جولة من جولات مقبلة، فما بعد حلب سيعكس سعي السوريين لاستعادة التوازن الذي سعت ثورة ٢٠١١ لبنائه بين الشعب والنظام.

سيتضمن عام ٢٠١٧ مشاهد أكثر تعقيداً في العالم العربي، فالحالة في سورية صورة من صور الوضع العربي. فإمكانية أن تسقط دول عربية أو أجزاء من دول عربية في بحر عدم الاستقرار والسخط الشعبي بفضل الأزمة المالية المستمرة وبفضل غياب آليات الإصلاح السياسي ما زال أمراً محتملاً، لكن في الحد الأدنى ستستمر حالة من حالات الغليان الإقليمي التي لا يمكن التنبؤ بجميع تعبيراتها. إن اهتزاز الدول في إقليمنا لم يعد أمراً غير متوقع، فهجمات التطرف الأكبر (كما وقع في الموصل على يد «داعش») بإمكانها أن تتفاعل مع بيئة حاضنة مكونة من التهميش والبطالة والقمع في ظل اضمحلال الطبقة الوسطى في دول عربية عدة. الكثير من الدول والمجتمعات في الإقليم معرضة لقدرة المتطرفين على الحشد وتوجيه ضربات مفاجئة وربما احتلال مدينة أو مدينتين والبقاء فيهما لعام أو لعامين فيما تتفجر كل الملفات الإقليمية والداخلية.

في سنوات قليلة لم تتجاوز العشرين أفرز العرب «القاعدة» و «داعش». هذا التطرف ليس نتاج كتب مدرسية، بل نتاج واقع بائس ونتاج انسداد السبل السياسية أمام الشعوب، وهو في الوقت نفسه نتاج تلاعب الدول والأنظمة بالمسألة الدينية.

ما وقع في السودان أخيراً مؤشر هام لاستمرار دور مدرسة التعبير السلمي الديمقراطي في العالم العربي، فتجربة السودان مع العصيان المدني تشير إلى القدرة الشعبية على تفادي العنف واستخدام التظاهر والإضراب والتجمع والتمسك بالحريات من أجل التغيير. هذا يؤكد أن العالم العربي قادر على العودة إلى الخيار الشعبي الاحتجاجي للضغط من أجل التغيير. منذ أيام توفي بعد إضراب عن الطعام محمد تامالت في سجن جزائري. وكان تامالت قد سجن

لأنه كتب قصيدة (مجرد قصيدة) بحق الرئيس، وحكم عليه بالسجن لعدة سنوات، لكنه قرر أن يمارس الإضراب عن الطعام احتجاجاً على سجنه بسبب القصيدة. استمر تامالت في إضرابه لمدة ثلاثة شهور قبل أن يدخل في غيبوبة لثلاثة أشهر أخرى انتهت بموته المعلن. رسالة تامالت الذي توفي هذا الشهر تؤكد أن السجن يجب ألا يكون مكاناً للشعراء والكتاب والمعارضين السلميين مهما قالوا، فالشعر يُرد عليه بشعر أفضل منه وليس بالسجن. فالسجن الذي أصبح مصير الناشطين للمطالبة بالحقوق في العالم العربي، يعكس مدى عجز النظام العربي. إنه العجز ذاته الذي تمر به جميع الدول السلطوية.

في ٢٠١٧ سيكون العرب بين مدرستين للتغيير، واحدة سلمية شعبية جماهيرية تتميز بالمرونة وهي مستعدة للسير باتجاه الإصلاح، لكن نجاح مدرسة الإصلاح بحاجة إلى نظام سياسي مستعد للتفاهم حول مرحلة الانتقال الديمقراطي والحياة الحزبية العلنية، في ظل وقف تغول الفساد والأجهزة الأمنية. أما المدرسة الثانية، وهي المنافس الأهم والأقدر على تغيير قواعد اللعبة في العالم العربي، فهي مدرسة «داعش» والجهادية الإسلامية التي تؤمن بالكفاح المسلح والعنف. هذه المدرسة لا تبحث عن حلول وسط، وهي تعتقد أن العنف كفيل بتغيير الواقع العربي، وفي الحد الأدنى تعتقد أن العنف قادر على كسر المعادلات. إن منطلق هذه المدرسة كما يبدو من سلوكها هو مواجهة السيف بالسيف، ومنطق القسوة بقسوة أشد منها. وحتى اللحظة فإن «داعش» كمدرسة ما زال يتقدم في الإقليم، والدليل على ذلك أنه يكسب مزيداً من الشباب والمتطوعين. يبدو أن الشباب العربي متعطش للجرأة ولقادة يمارسون المواجهة، وهذا طبيعي في دول تعاقب مدوناً وكاتباً وفي حالات تعدم شاعراً على قصيدة نقدية تمس سلطة أو أصحاب نفوذ أو حكومة وحاكماً أو رئيساً. القسوة العربية بشكلها الرسمي ستستمر في ٢٠١٧، فحتى اللحظة لم يتعلم النظام العربي من دروس ٢٠١١، وهذا يعني أساساً استمرار القسوة المضادة. يبقى العرب، في ظل غياب البديل السلمي، أسرى المدارس الجهادية.

لقد شهد النظام العربي في العام ٢٠١٦ أكثر من فشل. فالسياسة العربية والخليجية تجاه مصر انتهت بأزمة في العلاقات، والسياسة تجاه اليمن تعيش حرب استنزاف لا أفق لها، والسياسة تجاه سورية انتهت بعدم القدرة على حماية الشعب السوري من بطش روسيا وإيران والنظام. لهذا يصل النظام العربي أو ما تبقى منه في ٢٠١٧ إلى سقف جديد في أزمته.

ومع كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧ سيتعامل إقليمنا العربي مع رئيس أمريكي جديد. هذا التعامل لن يكون يسيراً، فترامب سيطبق نظرياته المبسطة، وسيكتشف الرئيس الجديد مدى صعوبة تطبيق تصورات. لهذا لن تكون عودة الولايات المتحدة للتدخل بهدف تأمين بعض التوازن في الشرق الأوسط خالية من المجازفات، بعد أن تسلمت روسيا الشأن السوري واستمالت الأتراك. إن تاريخ التدخل الأمريكي مليء بالتناقضات والروح الاستعمارية، لكن الانسحاب الأمريكي انتهى بنا تحت السيطرة الروسية الإيرانية. إن سياسة الولايات المتحدة في ظل رئاسة ترامب لن تشبه سياسات المحافظين الجدد المغامرة، لكنها لن تشبه سياسة أوباما الأكثر انسحاباً. ستقع سياسة ترامب بعد أن تستقر في مكان ما في منتصف الطريق.

لقد قلب سقوط حلب المعادلات السورية والإقليمية، لكن نتائج معركة حلب ستكون كبيرة في مسيرة التغيير العربية، فهي تعيد تشكيل الوعي السوري والعربي بكيفية التعامل مع سياسات الدول التي تتم على حساب الشعوب وحقوقها. عام ٢٠١٧ عام انتقالي لالتقاط الأنفاس ستتخلله بعض الجولات الصاخبة، لكن الجولات الأكثر صخباً وصعوبة لن تبدأ، على الأغلب، قبل العام ٢٠١٨. إن المشهد العربي الراهن في ٢٠١٧ موقت بكل لحظاته وأبعاده.

\*أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت

\*DW ٢٠١٧/١٢ :٢٠١٧

## ترحل الأعوام.. فماذا عن الأفكار؟

\*إبراهيم غرايبة

يبدو ممتعاً ومفيداً السؤال المكرر عن الأعوام الراحلة والمقبلة، أهم الأحداث، الكتب، توقعات العام الجديد. والحال، أن شمة ما يمكن ملاحظته في نشوء الأفكار وتطورها وانقراضها أيضاً عبر السنين، ولا يقلل من أهمية هذه المحاولة وجدواها الركام الهائل والممل في نهاية وبداية كل عام من القيم والإجابات والتوقعات، فالأفكار بطبيعتها الحال تتشكل عبر الزمن وتنمو وترحل أيضاً مع الأعوام المتتالية.

فالظاهرة الدينية السياسية على سبيل المثال، يمكن ملاحظة كيف بدأت مجالاً دينياً تعالج في كتب ودراسات في كليات الشريعة أو من جانب مشتغلين بالدين، ثم صارت جزءاً من العلوم والدراسات السياسية ومشاغل الصحافة والإعلام، وتحولت إلى موضوع سوسيولوجي، وتنتقل اليوم إلى اهتمام علم النفس والبيولوجيا السلوكية وانشغالهما، وفي ذلك نشأت ورحلت متوالية معقدة من الأفكار والسياسات، فلم يعد التطرف الديني مسألة فكرية دينية أو صراع أفكار تتجادل فيه الأدلة والفتاوى الدينية والحجج المنطقية والعقلية المسموح باستخدامها في المجال الديني، ولم تعد أيضاً مواجهة التطرف عمليات أمنية وقرارات إدارية تتولاها السلطات التنفيذية.

لم يعد أحد في عالم الإسلام اليوم بريئاً من التطرف أو المسؤولية عن التطرف، ولم تعد تنطلي على أحد مسرحية انتقاد الجماعات الإسلامية السياسية والرد عليها في حين تنتج المؤسسات الدينية والتعليمية الرسمية تطرفاً وأفكاراً ومفاهيم وتطبيقات دينية لا تختلف في شيء عن الجماعات المعارضة أو الخارجة على السلطة والخارجة من المجتمعات. والواقع، أنه يمكن ملاحظة حركة ترجمة إلى العربية جميلة ومدهشة، يفترض أن تنشئ أفكاراً جديدة وتحول إلى التاريخ (مع الاحترام والتقدير) معظم الأفكار التي سادت في عالم العرب منذ منتصف القرن التاسع عشر ثم ازدهرت وتحولت إلى برامج وأحزاب وأفكار سياسية ورسمية سائدة. هناك بالطبع عدد ليس قليلاً من الأعمال الفلسفية والعلمية الرائدة والمهمة، لكن في مجال النهضة والتنظيم السياسي والاجتماعي لأجلها سادت أفكار واتجاهات، وإن اقتبست من الغرب فإنها تحولت في بلاد المنشأ إلى خرافات يخجل منها أصحابها، بل وينشئون سياساتهم وأفكارهم الجديدة على أساس سؤال كيف نضمن ألا تتكرر مرة أخرى؟ لكن المرء تصيبه الصدمة وهو يلاحظ الذكاء العربي في استلهام هذه الأفكار وإعادة إنتاجها عربياً وإسلامياً بقدر متقدم من التماسك والإبهار! والصادم أكثر ملاحظة العجز بل النفور والاشمئزاز من استيعاب قيم الحريات والعدالة والديموقراطية والإبداع والتقنية والعلوم البحتة.

ويظل المتابع للأفكار وتداولها يواجه بسؤال وتعليق تقليدي حول التأثير الفعلي لهذه الكتب والأفكار، بمعنى حجم قراءتها واستهلاكها (معرفياً) وعلاقتها بالتعليم المنتشر والمتزايد في بلادنا. تتخيل أنك تسمع أو تقرأ تعليقا من قبيل «أعتقد أنها مقالة زائدة عن الحاجة»، وإذا كانت الصحافة تنشئ وتقدم خدمات وفق العلاقة مع المستهلك، فإن الخدمة التي تقدمها لا تلزم المستهلك، الكتب والأفكار التي تكتب عنها لا نحتاجها ولا تلزمنا، ولعلها من شغل بعض الجمعيات الخيرية الأنيفة، كم عدد الجامعيين في العلوم الإنسانية والاجتماعية ممن سمع بالكتب الجديدة في عالمها أو المترجمة في عالمنا، ومن يحتاج ابتداءً إلى كتاب طوال حياته الدراسية؟ لم يعد الطلاب والأساتذة يستخدمون الكتب وحتى البحوث العلمية ليست سوى مقابلات واستبانات وجداول إحصائية. لقد تخرجوا في الجامعات بما فيها الغربية ولم يقرأوا كتاباً، ولا يوجد في بيوتهم كتاب، لأنه لم تعد هناك حاجة إلى الكتب، ماذا ستفيد هذه الكتب مع البحوث القياسية والتجريبية التي نجريها في الجامعات؟ ماذا ستفيدنا في قياس أثر مصفوفة المدى والتتابع في التحصيل لدى طلاب مدرسة مقارنة بطلاب مدرسة أخرى؟ هل تظن أن المباني الهائلة للكليات في الجامعات العربية، والتي تنتج آلاف الأبحاث والرسائل المحكمة، وتخرج الأساتذة والمتخصصين، تحتاج إلى المكتبة وإلى الكتب؟

لكني أقول أيضاً إنني ألاحظ عدداً كبيراً من المثقفين والطلاب والمشتغلين بالهم العام، يتابعون حركة الأفكار والنشر والترجمة ويقدر من الجدية والإحاطة تجعلني أؤكد في تقديراتي للعام الراحل للعام المقبل أن عالماً من الأفكار ينقرض وعالماً آخر جديداً يتشكل. ليس ذلك مجرد عمل لمهرج حزين يحاول أن يبيث الفرحة والتفاؤل على رغم ما يجتاحه من يأس وإحباط!

\*كاتب أردني

\*صحيفة (الغد) الأردنية ٢٠١٧/١/٢ :

## السنة التي أنهت حقبة

\*خافيير سولانا

مع نهاية العام ٢٠١٦، تحييط الشكوك بآفاق العام ٢٠١٧. فالتوترات في الشرق الأوسط آخذة في التصاعد. وفي أوروبا والولايات المتحدة، يتوالى ظهور الحركات الشعبية.

في الشرق الأوسط، يتواصل الصراع المأساوي في سورية، على الرغم من المحاولات العديدة غير المثمرة لإيجاد أي قدر من التقارب، وهي المحاولات التي شابها الخلاف الجوهرى حول دور الرئيس السوري بشار الأسد في المستقبل في أي عملية سلام أو انتقال سياسي. ومن ناحية أخرى، نجحت القوات الحكومية السورية في الفترة الأخيرة، بدعم من روسيا وإيران، في استعادة مدينة حلب بالكامل تقريباً، وهي التي كانت ذات يوم أكبر مدينة في سورية، ثم تحولت الآن إلى خرائب بفعل الحرب.

في العام الجديد، لا بد أن تكون الأولوية لإحلال السلام في سورية، وهي المهمة التي تتطلب التعاون الإقليمي والدولي الوثيق. وقد عقد في موسكو يوم السابع والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) اجتماع ثلاثي ضم إيران وروسيا وتركيا لمناقشة حل سياسي للصراع السوري. وتوقع المراقبون أن تخيم عليه تداعيات اغتيال السفير الروسي إلى تركيا. ولكن، ليس من المستغرب على الإطلاق أن تتولى هذه الأطراف الثلاثة، وليس الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، التفاوض على مثل هذا الاتفاق.

من التطورات الإيجابية التي شهدتها العام الماضي، كان توقيع الاتحاد الأوروبي وتركيا في آذار (مارس) على اتفاق لمعالجة أزمة اللاجئين. وقد استقبلت تركيا حتى الآن نحو ثلاثة ملايين لاجئ سوري منذ بداية الصراع. وعلى الرغم من أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا ليست في أفضل أحوالها الآن، فمن الأهمية بمكان أن يستمر الحوار بين الجانبين في العام ٢٠١٧، وخاصة في ضوء المصالح المشتركة بين البلدين، والتي لا تقوم فقط على الاعتماد الاقتصادي المتبادل، بل وأيضاً على أزمة اللاجئين والكفاح الجماعي ضد الإرهاب.

ومن ناحية أخرى، سوف تستهلك مفاوضات الخروج البريطاني السياسة الأوروبية في العام ٢٠١٧. ومن المحتمل أن تبدأ المملكة المتحدة في آذار (مارس) تطبيق المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة، وهذا يعني بدء إجراءات الانسحاب من الاتحاد الأوروبي رسمياً. وسوف يتمثل التحدي في التوصل إلى اتفاق يضمن سلامة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في المستقبل. ولن تكون هذه بالمهمة السهلة. وقد بدأ المفاوضون من جانب الاتحاد الأوروبي بالفعل في وضع جدول زمني لمدة ١٨٨ شهراً فقط. وفي حين يظل الكثير غير مؤكد، فإن الأمر الواضح هو أن المملكة المتحدة سوف تضطر إلى قبول حريات الاتحاد الأوروبي الأربع، بما في ذلك حرية حركة العمال، إذا كانت راغبة في الاحتفاظ بقدرتها على الوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة.

في العام ٢٠١٧، تعقد دول أوروبية عديدة انتخابات عامة، ولا ينبغي لنا أن نغفل عن خطر الظهور القوي للحركات الانعزالية والشعبوية المناهضة لأوروبا. فخسارة الاتحاد الأوروبي لدولة بأهمية المملكة المتحدة عسكرياً واقتصادياً هي أمر مؤسف بالقدر الكافي" أما خسارة دولة مؤسسة للاتحاد الأوروبي مثل فرنسا فسيكون أمراً مأساوياً.

مما يدعو إلى التفاؤل أن نظرة العديد من الأوروبيين تجاه الاتحاد الأوروبي تحسنت في واقع الأمر في أعقاب الاستفتاء على الخروج البريطاني. ولكن هذا لا يقلل من خطورة التحدي الذي ينتظر حكومات الاتحاد الأوروبي في العام المقبل“ إذ يتعين عليها أن تعمل على توحيد المجتمعات التي قسمتها قوى عالمية عاتية، مثل العولمة وسرعة وتيرة الإبداع التكنولوجي.

وفي واقع الأمر، كان الاستفتاء على الخروج البريطاني، والذي أعقبه فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، بمثابة نذير بصعود الشعبوية في الغرب. أما الآن وقد عكف ترامب على شغل المناصب الوزارية في حكومته بأنصار حُكم القلة والعسكريين السابقين، فقد أصبحت لدينا كل الأسباب التي تحملنا على الشك في اعتزامه الوفاء بوعدته بمزاولة الحُكم من دون الاستعانة بالمؤسسة في واشنطن.

تبدو إدارة ترامب القادمة زاخرة بالأشخاص المجهولين، ولكن لا شك أن رفضه للمؤسسات المتعددة الأطراف من شأنه أن يهدد الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز أواصر التعاون لإيجاد حلول لأكبر مشاكل العالم. ولا يخلو هذا من تهديد للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ففي السنوات السابقة، كان اتفاق باريس للمناخ والاتفاق النووي مع إيران بمثابة شعاع من الأمل في عالم يغلق أبوابه في وجه التعددية. وفي السنوات المقبلة، ربما تصبح شعاعات الأمل أكثر نُدرَة.

الآن أكثر من أي وقت مضى، أصبحنا في احتياج إلى ذلك النوع من الحوار الذي يساعد في بناء الثقة الاستراتيجية بين القوى العظمى. ومع ذلك، تُلقَى تصريحات ترامب بظلال من الشك على استمرار الولايات المتحدة في الالتزام بسياسة "الصين الواحدة" في ما يتصل بتايوان، وهو ما من شأنه أن يلحق أشد الأذى بالعلاقات بين أكبر دولتين اقتصاداً على مستوى العالم. وعلى نحو مماثل، وعلى الرغم من ميل بعض أعضاء فريق ترامب إلى تأييد روسيا، تفتقر العلاقات الأمريكية الروسية أيضاً إلى الثقة الاستراتيجية، نظراً لتدخل روسيا العسكري في سورية، وغزوها لشرق أوكرانيا، وتدخلها المزعوم في الانتخابات الأمريكية.

من الواضح أن العام المقبل يمثل أهمية خاصة لأوروبا. ولا بد أن تظل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قوية، وممتدة الجذور في الاحترام المتبادل للديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان. وبعد عام مضطرب هائج، وفي ظل القليل من الأخبار الإيجابية في السياسة الدولية، يتشكل ٢٠١٧ ليتخذ هيئة عام من التحديات والشكوك. ولكن المجهول الأكبر على الإطلاق هو ما إذا كان زمننا هذا مجرد نهاية العام آخر ببساطة، أو نهاية حقبة جيوسياسية كاملة.

\*كان الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمن، والأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وزير خارجية إسبانيا. وهو حالياً رئيس مركز "إيساد" للاقتصاد العالمي والجغرافيا السياسية" وزميل متميز في معهد بروكينغز" وعضو في مجلس الأجنحة العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي حول أوروبا.

[\\*بروجيكت سنديكيت ٢٠١٧/١/٣ :](#)

## ٢٠١٦ - ٢٠١٧: تعثر الديمقراطية.. بعد انحسار الليبرالية

\*وحيد عبدالمجيد

شهد العالم خلال العقد الأخير انحساراً تدريجياً في القيم الليبرالية سبقه تراجع في حضور الأحزاب والحركات المؤمنة بها في معانها الغربية، وازدياد الصعوبات أمام ظهور مثلها وانتشارها في بلدان أخرى منذ السبعينات. لكن توسع نطاق العولمة، الذي عبر عن نقلة تقدمية، حجب حقيقة أن «نيوليبراليين» و«محافظين جددًا» معادين لأهم مقومات الثقافة الليبرالية، أو غير مباينين بها، هم الذين أعطوا هذا التوسع زخمه الاقتصادي. لذلك، لم يتبين أن الثقافة الليبرالية مهددة حين بدأت إرهابات انحسارها، بل بدا في التسعينات أنها في ازدهار إلى حد أن البعض (وليس فوكوياما فقط) تخيل أن التاريخ انتهى عندها.

لكن اللحظة التي بدا فيها أن هذه الثقافة تنتصر، كانت هي نفسها لحظة بداية انحسارها. فالعولمة الاقتصادية المنفصلة عن جوهر القيم الليبرالية قسمت المجتمعات إلى رابحين وخاسرين بسببها. ولم تؤخذ بجديّة الكتابات القليلة التي نبهت مبكراً إلى أن الليبرالية تنحسر، ككتاب فريد زكريا «مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية في الولايات المتحدة وخارجها» الصادر عام ٢٠٠٣.

وكان صعود قوى شعبية على أكتاف الخاسرين خلال العقد الأخير نتيجة انحسار ثقافة الليبرالية، بالتوازي مع توسع نسختها الاقتصادية الأكثر تطرفاً.

لكن عام ٢٠١٦ كان نقطة التحول الكبرى في هذا الاتجاه الذي يُفرغ الديمقراطية من الثقافة الليبرالية، ويعتمد على استثارة عواطف الناخبين وتعبئتهم ضد «الأعداء» بدل ملء المجال العام بحوارات موضوعية حرة. وكان صعود ترامب إلى رئاسة الدولة الأكثر عراقية على صعيد ارتباط الديمقراطية بالثقافة الليبرالية نروة هذا التحول، الذي بات متوقفاً أن يبلغ ذرى أخرى في أوروبا في ٢٠١٧ بدءاً من الانتخابات الهولندية والفرنسية في ربيعها. وصار مرجحاً أن تواجه الثقافة الليبرالية محنة في أهم مواطنها التاريخية، سواء فازت مارين لوين أو فرنسوا فيون، لأن الفرق بينهما كمي وليس نوعياً.

ويُعد هذا التحول صوب ديمقراطية غير ليبرالية ارتداداً تاريخياً يثير الأسى، لكنه لا يبعث على الاستغراب الذي أصاب من تعودوا على أن تكون الديمقراطية ليبرالية. فقد نشأت الليبرالية أولاً ثم الديمقراطية في عمليتين تاريخيتين منفصلتين، وإن كانت أولاهما ساهمت في ظهور الثانية. فالديموقراطية التي نعرفها اليوم تعود إلى القرن التاسع عشر، أي بعد نحو ثلاثة قرون على الإشراقة الأولى لشمس الثقافة الليبرالية في عصر النهضة.

وصار اقترانهما بعد ذلك نقلة تقدمية كبرى في تاريخ البشرية. لذلك، يُعد انفصالهما ارتداداً سياسياً - ثقافياً يجعل الديمقراطية بلا روح، حتى حين تعمل مؤسساتها وفق قواعدها وأصولها. وبهذا الارتداد، صار «إرهاب الإرهاب» وأي لجوء من دول كبرى وصغرى إلى وسائل إرهابية ينطوي بعضها على جرائم ضد الإنسانية في مواجهة إرهاب جماعات عنيفة، أمراً معتاداً ومقبولاً في أوروبا وأمريكا، بعدما صارت الثقافة الليبرالية هامشية في سياسات حكوماتها.

فالحقوق الفردية والحريات الثقافية التي تمثل جوهر هذه الثقافة، والروح التي تعصم الديمقراطية من أن تصبح مجرد عملية إجرائية، يمكن أن تحمل ديكتاتوراً إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع. وعندئذ تصبح الديمقراطية نفسها، أي بوصفها عملية إجرائية، في خطر، ويزداد احتمال تحولها إلى ديكتاتورية غالبية تعتمد على الانتخاب بدل الانقلاب. وهذا خطر يواجهه العالم الآن، ويرتبط في ظله صعود قوى شعبية وتوسّعها بازدياد الاتجاه إلى استخدام آلية الاستفتاء العام لأخذ رأي الشعب في قضايا مختلفة.

وقد أحدث استفتاءان في ٢٠١٦ تحولين خطيرين في أوروبا، وهما استفتاء «البريكزيت» الذي أخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في حزيران (يونيو)، والاستفتاء على الإصلاح الدستوري في إيطاليا في تشرين الثاني (نوفمبر). وهما هي قوى شعبية أوروبية عدة تشهر سلاح الاستفتاء لتكرار ما حدث في بريطانيا، ما يُمثّل تهديداً للديموقراطية، وليس خطراً على التجربة الأوروبية فقط.

فالاستفتاء مكروه في التقاليد الديمقراطية الليبرالية بوصفه سلاحاً تفويضياً يلائم التيارات الأكثر غوغائية، منذ استخدمه لويس بونابرت عام ١٨٥١ للحصول على فترة رئاسة ثانية لم يكن مخولاً لها، ثم لجأ إليه في العام التالي لإلغاء الجمهورية الثانية التي كان رئيسها، وتحويلها إلى إمبراطورية (الإمبراطورية الفرنسية الثانية ١٨٥٢ - ١٨٧٠).

وفيما يتوسّع اللجوء إلى الاستفتاء العام في مرحلة الارتداد الراهن، انتهت محكمة لندن العليا، كما يبدو، إلى خطره على الديمقراطية، وقضت في أول تشرين الثاني بمنع الحكومة من تفعيل مفاوضات الانفصال عن الاتحاد الأوروبي من دون مشاورة مجلس العموم المنتخب في اقتراع هو بطبيعته أكثر ديموقراطية من الاستفتاء العام. وربما تكون لهذا الحكم أهمية رمزية إذا أيدته المحكمة البريطانية العليا في حكمها المتوقع في الشهر الجاري. لكن الديمقراطية ستظل مهددة في معاقلها إلى أن يثبت لغالبية الناخبين أن الشعبوية الصاعدة لا تملك رؤية ولا مشروعاً، ولا تقدم سياسات فاعلة في مواجهة أزمات اقتصادية واجتماعية كبيرة أجادت استغلالها انتخابياً.

وسيبقى الخطر على الديمقراطية إلى أن يتضح للغالبية أن الشعبويين بارعون فقط في استنهاض أسوأ ما في البشر، وأكثره تعبيراً عن البربرية والوحشية، وأن هذا النوع من البراعة يساعد في الصعود إلى السلطة، لكنه لا يكفي للنجاح في أداء مهماتها، ولا يُمكن تالياً من الاستمرار فيها لفترة طويلة تتيح اقتلاع قواعد الديمقراطية الإجرائية حتى في ظل ضعف ثقافتها الليبرالية.

لذلك، ستبقى الديمقراطية متعثرة في الغرب لبضع سنوات، لكن من دون اقتلاع قواعدها الإجرائية، أو مصادرة تعديتها السياسية، على رغم تراجع قيمة تعديتها الثقافية، ولن يلوح تالياً شبح إعادة إنتاج فاشية الثلاثينات التي انتهى عصرها، وأعيد إنتاجها في صورة شعبية جديدة. فقد أتاحت الممارسة الديمقراطية الطويلة ترسيخ ثقافة خاصة بها في مجال التعددية السياسية، الأمر الذي يقلل تأثير انحسار القيم الثقافية الليبرالية فيها.

لكن حتى إذا صحّ توقع أن موجة الارتداد الراهن في الغرب لن تطول، ستكون الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط أكثر مأسوية خلال السنوات التي ستبقى فيها، وستصبح الأجواء أكثر ملاءمة للأنظمة الأشد استبداداً وتوحشاً، ولتسويق خرافة «الرئيس الذي لا بديل منه»، وسيزداد انتهاك حقوق الأقليات (وأحياناً الغالبية) الإثنية إلى أن يستعيد العالم مساره التقدمي مجدداً.

\*مركز الأهرام للدراسات ٢٠١٧/١/٣ :

## النظام العالمي الجديد في ٢٠١٧

\*روبرت ساموئيلسون

ثمة سؤال ملح ومهم، والذي سيشكل العام ٢٠١٧، هو ما إذا كنا نشهد الاضمحلال التدريجي للنظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية الذين هيمنت عليه القوة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١، أصبح من المألوف أن نتحدث عن الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة الحقيقية. سوف تعزز "باكس أمريكانا" السلام والازدهار. وسوف تجمع العولمة والتجارة البلدان معاً. وسوف تتم محاكاة النموذج الأمريكي الاقتصادي والسياسي، ومزج الأسواق والإشراف الحكومي. وسوف تعزز مستويات المعيشة الأعلى الأفكار والمؤسسات الديمقراطية.

بالقدر الذي يخص القوة العسكرية الخام، لم يستطع أي بلد تحدي الولايات المتحدة. وبدا أن حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ تثبت هذه الفكرة. وبطبيعة الحال، كانت هناك الأسلحة النووية المخيفة، لكنها بدت مجمدة بطريقة آمنة. كانت دول قليلة تمتلكها، وكانت أكبر الترسانات النووية، الأمريكية والروسية، محيدة بفعل فهم مشترك قوامه أن الجميع سيخسرون في أي اشتباك نووي. وكان المسرح مهياً لما وصفه أحد المعلقين البارزين بأنه "نهاية التاريخ". لكنه لم يكن كذلك. فبكل وضوح، لم تعد هذه الرؤية المطمئنة تصف العالم الحقيقي، إذا كانت قد فعلت ذلك أصلاً. وعلى كل الجبهات، يقوم المستقبل الفعلي بتفنيد المستقبل المتخيل.

تباطأت الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. وفي كل دولة كبرى تقريباً -الولايات المتحدة، والصين، وألمانيا- تراجع النمو عما كان عليه ذات مرة، خالفاً تباطؤاً عالمياً. وعلى نحو ليس مستغرباً، فشلت الصلة المفترضة بين تحقيق الازدهار الأكبر وبين السياسات الديمقراطية في التحقق.

توازت خيبة الأمل الديمقراطية مع خيبة الأمل الاقتصادية. وأصبحت العولمة والتجارة محلاً للنزاع، حيث اتهمتا بخفض الأجور والوظائف للعمال الصناعيين في المجتمعات المتقدمة. ومع شيخوخة السكان، أصبحت الحكومات في تلك البلدان مثقلة بالتزامات فوق طاقتها. وهي تكافح من أجل دفع استحقاقات الرعاية الاجتماعية المكلفة. وبدل أن يعمل الرأي العام على تقوية المثل الديمقراطية، انحرف هذا الرأي في اتجاه الشعبوية الاقتصادية والقومية: مرحباً بـ"بريكست" ودونالد ترامب.

كما أن فكرة وجود قوة عظمى وحيدة باقية لم تبدُ حقيقية تماماً أيضاً. فالقوة هي قدرتك على الحصول على (أو أخذ) ما تريد. وبهذا المعيار، تكون كل من الصين وروسيا قوى كبيرة بنفس الأهمية. وفي الحقيقة، ربما يكون نفس مصطلح "قوة عظمى" مضللاً أو عفا عليه الزمن. ولا تستطيع الولايات الحصول على كل شيء تريده عن طريق إرسال القوات إلى المناطق الساخنة.

أخيراً، أصبح الإجماع النووي متهاكاً. فلدى كوريا الشمالية أسلحة نووية، وإيران قد تحصل عليها في يوم ما. وكلما زاد عدد الدول التي تمتلك أسلحة نووية، كلما زاد احتمال أن يرتكب أحد ما سوء تقدير كارثي.

بعد الحرب العالمية الثانية، عثرت الولايات المتحدة على استراتيجية عالمية: سوف تحمي حلفاءها عسكرياً، بينما تأمل في أن يعمل السلام على تعزيز مجتمعات مزدهرة ومستقرة وديمقراطية. وسوف يتم



رفض القبول النفسي والسياسي للشيوعية. وعلى الرغم من النكسات الكثيرة، نجحت تلك الاستراتيجية بشكل عام" فأعدت أوروبا واليابان بناء نفسها" وفشل الاتحاد السوفياتي" وفقدت الشيوعية مصداقيتها. كان هذا السرد هو الذي سعت الولايات المتحدة إلى إسقاطه على النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة. لكن ما لم نتوقعه كان رد فعل الدول الأخرى، وتعقيدات التاريخ.

أصبح النظام الدولي اليوم في حالة تغيرٍ مستمر لعدة أسباب. وبدءاً من الصين وروسيا، ثمة الكثير من الدول التي تشعر بالاستياء من دور الولايات المتحدة القيادي. كما تعب الكثير من الأمريكيين منه أيضاً. وتقوم التكنولوجيات الجديدة (خاصة التجارة الإلكترونية والحرب السيبرانية) بالمزيد من إعادة توزيع القوة والنفوذ.

الغريب في الأمر هو أن القادة الأمريكيين أسهموا في بعض الأحيان في تراجع قوة الولايات المتحدة. ويتم الشعور بازدياد باراك أوباما للقوة العسكرية بشكل عميق، وهو مرئي بوضوح، حتى أن استخدام القدرات القتالية للولايات المتحدة أصبح في كثير من الأحيان خارج الحساب بالنسبة للحلفاء والخصوم على حد سواء، كما هو الحال في سورية. وينطوي هذا الواقع على تداعيات، كما كتب الزميل ريتشارد كوهين، عن دراية:

"منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت القيادة الأمريكية أساسية للحفاظ على السلام العالمي. وسواء أحببنا ذلك أم لا، كنا نحن شرطي العالم. لم يكن هناك أي شرطي آخر في المكان. والآن ذهبته هذه القيادة. ولذلك، وعلى نحو متزايد، سوف يكون هناك سلام".

لدى ترامب أفكاره الخاصة عن إضعاف النظام الدولي. وحقله المختار هو التجارة. وهو يهدد بفرض رسوم إضافية صارمة على واردات الولايات المتحدة من الصين والمكسيك. وإذا قامت هذه الإجراءات بإشعال حرب تجارية، فإن الآثار الجانبية الضارة ربما تأتي برد فعل عكسي على العاملين في الولايات المتحدة وشركاتها. وكانت المرة الأخيرة التي تمت فيها محاولة استخدام الحمائية الجماعية كوسيلة للتحفيز الاقتصادي هي فترة الثلاثينيات" ولم تنته تلك التجربة إلى خير.

وهناك قضية أكبر هنا. في كتابه "النظام الدولي"، يقول هنري كسينغر أن العالم يكون في أكبر قدر من الخطر عندما ينتقل النظام الدولي من نظام إلى آخر. ويكتب كسينغر: "الضوابط والقيود تختفي، ويصبح الميدان مفتوحاً لأكثر المساعي توسعية ولأكثر اللاعبين عناداً. والفوضى تعقب إلى أن يتم تأسيس ترتيب جديد للنظام". وهو تحذير واقعي تماماً.

\*ترجمة: علاء الدين أبو زينة/ الغد الاردنية

\*صحيفة (واشنطن بوست) ٢٠١٧/١/٧ :

## لشرق أوسط غارق في الصراع والتغيير: ٢٠١٧ يعد بالميزيد

\*سكوت بيترسون

يبدو الشرق الأوسط، الذي يعيش مسبقاً حالة من الاضطراب، مهياً ليشهد المزيد من التحول في العام ٢٠١٧ " حيث من المرجح حدوث تغييرات حاسمة في العديد من البلدان في عموم المنطقة. وحتى مع بلوغ السياسة والصراعات في المنطقة نقاط اشتعال جديدة، فإن وصول الرئيس المنتخب دونالد ترامب إلى البيت الأبيض مرشح لإضافة مكون جديد لخيط قابل للاشتعال أصلاً. على هذه الخلفية، نعرض فيما يأتي دليلاً إرشادياً موجزاً لما حدث في العام ٢٠١٦، ولما هو متوقع حدوثه في العام ٢٠١٧، في كل سورية والعراق وإسرائيل وتركيا وإيران.

### هل تصل الحرب السورية التي مضى عليها ست سنوات أخيراً إلى نهاية؟

على الرغم من إعلان سورية وحليفها الرئيسية روسيا عن التوصل إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار مع المجموعات الثائرة وتركيا في نهاية الأسبوع قبل الماضي، فإن القليلين يريدون التنبؤ بأن الحرب السورية سوف تضع أوزارها في وقت قريب. وعلى الرغم من ذلك، فإن استعادة شرقي حلب الذي كانت تحت سيطرة الثوار، والتي سهلت التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، قد أثبتت أصلاً أنها عامل مغير للعبة. وقد تم في حلب طرد قوات الثوار -بعضها مدعوم من الولايات المتحدة وأخرى مرتبطة بما يدعى "داعش" أو بتنظيم القاعدة- من أكبر معقل حضري لها. ولم تتضمن اتفاقية وقف إطلاق النار "داعش" ولا مجموعات الثوار المرتبطة بتنظيم القاعدة، كما لم يكن من الواضح ما إذا كانت الاتفاقية ستنفذ، ومدى شمولها وقدرتها على الصمود. لكن الطرف الذي تنسم رائحة الانتصار كان الجيش السوري الموالي للرئيس بشار الأسد -المدعوم منذ أكثر من عام بالضربات الجوية الروسية والقوات البرية من إيران وحزب الله والمليشيات الشيعية المساندة له. ويعزز هذا التحالف السيطرة على العمود الفقري الغربي الحساس من سورية، ويقوي في الوقت نفسه النفوذ الروسي في المنطقة، بالإضافة إلى توسيع قوس النفوذ الإيراني.

جاءت هذه تلك المكاسب على حساب الولايات المتحدة التي ما تزال غير قادرة على تحقيق هدفها المتمثل في الإطاحة بالأسد، بعد محاولة فاشلة منها -سوية مع حلفائها، تركيا وقطر والسعودية- لدعم الثوار المعادين للنظام، والذين يتعهدون رغم ذلك بالاستمرار في مقاومتهم.

في الأسبوع الماضي، انضمت تركيا إلى المباحثات مع روسيا وإيران، والتي انتهت بالتوصل إلى صفقة وقف إطلاق النار، من دون أن تشارك الولايات المتحدة ولا الأمم المتحدة في الجلوس على طاولة المباحثات. وفي الأسبوع الذي سبقه، كان وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، قد قال أن العملية السلمية الراكدة التي دعمتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة أصبحت "عملية غير مثمرة".

في العام ٢٠١٧، يمكن للمرء توقع توقع أن تحافظ هذه الأطراف الثلاثة على وجود يستهدف الحد من نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط، بينما يحاولون توسيع نفوذها الخاص.

وقال وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، بعد مباحثات ٢٠ كانون الأول (ديسمبر): "كل المحاولات السابقة من جهة الولايات المتحدة وشركائها للاتفاق على إجراءات منسقة باءت بالفشل. لا أحد منهم أظهر نفوذاً فعلياً في الوضع على الأرض".

## إلى أي مدى أحرز العراق تقدماً في قتاله ضد "داعش"؟

بالنسبة للحكومة في بغداد، من المرجح أن يتحدد العام ٢٠١٧ بكونه عام إلحاق الهزيمة بتنظيم "داعش" الموصل، وهي آخر معقل حضري للجهاديين السنة في العراق، على أن يتبع ذلك جهد للتغلب على الانقسامات الطائفية بين الشيعة والسنة والکرد مع ذهاب العدو المشترك.

وكان الجيش العراقي قد شن هجومه المعاكس على الموصل في منتصف تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، مدعوماً بضربات جوية أمريكية. وتعاملت القوات البرية الكردية مع القرى المحاصرة، بينما تقدمت المليشيات الشيعية التي كانت قد تلقت تدريباً ودعماً من إيران في الجناح الشرقي، في جهد لقطع الطريق على قوات "داعش" التي تحاول الانسحاب إلى داخل سورية.

وقد رد الجهاديون السنة بشن المئات من الهجمات بالسيارات المفخخة والعمليات الانتحارية وتكتيكات الكمائن المميته في الشريط الحضري الضيق الممتد في ثاني كبريات المدن العراقية. لكن القليلين يشكون في أن "داعش" سوف يطرد من المدينة، كما كان حاله في سلسلة من المدن العراقية الأخرى.

على الرغم من المعركة المطولة من أجل استعادة الموصل، فإن عالم ما بعد "داعش" هو الذي قد يعرض معظم التحديات لحكم رئيس الوزراء حيدر العبادي. وكان العبادي قد عنون كل هجوم معاكس ضد "داعش" بعبارة الوحدة الوطنية، ووعده بجلب "مستقبل جديد" لكل العراقيين.

لكن محللين يقولون، مع بداية السنة الجديدة، إن القليل من الدروس قد استقيت من عقود من النزاع الطائفي. وقال محلل الشؤون الأمنية في بغداد، هشام الهاشمي، لهذه الصحيفة: "إنهم لا يستمعون إلى بعضهم بعضاً. سوف ترتفع حدة خيبة الأمل السنوية، وسترتفع حدة الشعور الشيعي بدور الضحية. وكلاهما مستعدان للعودة إلى الصراع".

## ماذا الذي سيعنيه التغيير في البيت الأبيض بالنسبة لإسرائيل؟

شهد فريق الرئيس باراك أوباما واحدة من أسوأ العلاقات العلنية مع إسرائيل، الحليف الوثيق للولايات المتحدة. ومن المعروف أن الرئيس الأمريكي لم يكن على وفاق مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي كان قد أعلن عن تأييده لمنافسه الجمهوري في العام ٢٠١٢، ثم سعى لاحقاً بكل طريقة ممكنة - حتى من على المنبر في جلسة مشتركة للكونغرس الأمريكي - إلى منع إبرام الصفقة النووية مع إيران.

وكان قد تم احترام دعوة أوباما قبل أعوام لوقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية باعتبارها تشكل عائقاً أمام السلام، لفترة وجيزة من الوقت فقط، كما استسلم وزير الخارجية جون كيري في النهاية وتخلّى عن مهمة شخصية هدفت إلى التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، على أساس حل الدولتين.

ووصل التوتر والحنق في العلاقة ذروتها في تصويت تاريخي لمجلس الأمن الدولي يوم ٢٣ كانون الأول (ديسمبر)، والذي امتنعت خلاله الولايات المتحدة عن التصويت واستخدام حق النقض "الفيتو" ضد قرار يدين المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. واستدعى الإجراء إدانات غاضبة في إسرائيل، والتي ذهبت إلى حد اتهام الولايات المتحدة "بالخيانة"، بالإضافة إلى تعهدات بالاستمرار في مشروعات إنشاء المستوطنات.

كل هذا تم بعد الإقرار على نطاق واسع بأن أوباما كان الرئيس الأكثر وداً تجاهه إسرائيل - فيما يتعلق بصفقات الأسلحة وتقاسم المعلومات الاستخبارية - مقارنة بأي رئيس أمريكي سابق.

ومن جهته، يعد ترامب، الذي ضغط من أجل أن تستخدم الولايات المتحدة حق النقض ضد القرار، بعلاقات أكثر دفئاً مع إسرائيل على الأقل. وكان السيد نتنياهو بين أوائل الذين هناؤا الرئيس المنتخب. ويبدو أن الرجلين يتفقان في الرأي على ضرورة تعديل الصفقة النووية الإيرانية، كما صرح ترامب بأنه سينقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وهو ما رفضه الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون فعله في السابق على مدى عقود.

وكان الجدل قد ثار أصلاً على تسمية ترامب لسفير الولايات المتحدة الجديد لدى إسرائيل، محامي قضايا الإفلاس ديفيد فريدمان، الذي كان قد أعرب عن وجهات نظر تنسجم مع رؤية أقصى اليمين الإسرائيلي. وهو يعلن دعمه لبناء المستوطنات، وكان قد قال إن ضم إسرائيل للضفة الغربية لن يكون غير شرعي، وشبه اليهود الليبراليين في أمريكا بالسجناء اليهود الذين ساعدوا في إدارة معسكرات الاعتقال النازية وعملوا ضد أبناء دينهم إبان الهولوكوست.

وفي بيان له، قال فريق ترامب الانتقالي إن تعيين فريدمان من شأنه "أن يزيد من تعزيز العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية"، وأن يضمن "تعاوناً استراتيجياً وتكنولوجياً وعسكرياً واستخباراتياً استثنائياً" بين البلدين.

### **هل سيتحسن الأمن في تركيا؟**

سوف نتذكر تركيا العام ٢٠١٦ كعام حلقت فيه الهجمات العنيفة ضد المدنيين وقوات الأمن على حد سواء، وشهد في أيامه الأخيرة اغتيال السفير الروسي على يد ضابط شرطة تركي. وقد قاتل المتشددون الكرد و"داعش" الدولة التركية عبر استهداف كل شيء، بدءاً من مطار أتاتورك في اسطنبول، إلى شرطة مكافحة الشغب التي كانت توفر الحراسة لمباراة كرة قدم.

وسوف يتم تذكر هذا العام أيضاً بمحاولة الانقلاب الفاشلة في منتصف تموز (يوليو) الماضي، والتي استهدفت الإطاحة بالرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم. وكان رد أردوغان سريعاً، حي شن حملات اعتقال لأكثر من ١٤٠,٠٠٠ ضابط في الجيش والشرطة والمعلمين والموظفين المدنيين، المتهمين بوجود روابط مزعومة لهم مع رجل الدين المعارض، فتح الله غولن، الذي اتهمه أردوغان بالوقوف وراء محاولة الانقلاب. ساعد منفى السيد غولن في الولايات المتحدة - وفشل واشنطن في الوفاء بمطلب تركيا لتسليمه - في صعود كبير للمشاعر المعادية لأمريكا، حتى أن هذا كاتب هذا التقرير اتهم في الصحافة بأنه جزء من فريق للمخابرات المركزية الأمريكية التي هندست الانقلاب.

لكن التطور ساعد السيد أردوغان وحزب العدالة والتنمية في تعزيز قوتها من خلال التلويح براية الوحدة الوطنية، وجلب حزباً رئيسياً معارضاً إلى دعم حلم أردوغان بإقامة رئاسة تنفيذية لا يمكن اغتيالها. في العام ٢٠١٧، يمكن توقع أن تستمر الليرة التركية في التراجع، وأن تستمر الهجمات العنيفة في ضرب تركيا، بينما يستمر استتار الحرب السورية - وتواجد متصاعد لمليوني لاجئ سوري على التراب التركي - وبينما يقترب مشروع أردوغان السياسي من الإثارة.

### **أي تغييرات ستشهد إيران، والتي ستؤثر على السياسة والصفقة النووية؟**

كان إنجاز السياسة الخارجية المشهود لإدارة أوباما هو الصفقة النووية الإيرانية التي تم الاتفاق عليها في تموز (يوليو) من العام، ٢٠١٥ والتي تحد من برنامج إيران النووي في مقابل تخفيف العقوبات.

وكان منتقدون من كلا الجانبين قد هاجموا الصفقة، كما وصفها ترامب بأنها "كارثية"، لكن من غير الواضح ما إذا كان سيستطيع، كرئيس في العام ٢٠١٧، تفكيك الصفقة التي يقر حتى المنتقدون بأنها توتّي أكلها على نطاق واسع، مع وجود الكثير جداً من البنود العاجلة الأخرى المدرجة على أجندة ترامب.

في داخل إيران في العام ٢٠١٧، سوف تلعب الصفقة النووية دوراً غير مباشر في السياسة أيضاً حيث سيخوض الرئيس حسن روحاني -المهندس الرئيسي للاتفاقية مع ست قوى عالمية رئيسية- الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقبلة. وسوف يركز المحافظون المتشددون الضوء على النزر اليسير الذي كسبته إيران من الفائدة الاقتصادية، وسوف يشيرون إلى أن الكونغرس الأمريكي صوت بالإجماع مؤخراً لصالح تمديد العقوبات غير النووية على إيران لمدة عقد، مما يضيف ذخيرة إلى وجهة نظرهم التي تقول بأنه لا يمكن منح الثقة لـ"الشیطان الأكبر".

وفي الأثناء، من المرجح أن يستفيد السيد روحاني في صناديق الاقتراع مرة أخرى بفضل أجندته التي تحققت جزئياً فقط، كما يقول مؤيدوه - لتخفيف القيود الاجتماعية والاستمرار في الوصول إلى الغرب. وثمة شيء رئيسي آخر: أن المتشددين لم يقدموا بديلاً قابلاً للحياة حتى الآن.

\* صحيفة (كرستيان ساينس مونيتور) ٢٠١٧/١/٧ :

## ٢٠١٧: سنة قياس اتجاهات النظام الدولي

\*د. خطار أبودياب

تنطوي صفحة ٢٠١٦ مع كل ما حدث فيها من تحولات جيوسياسية ونزاعات متفاقمة وتصعد للعولمة وصعود للشعبوية، كي نستقبل ٢٠١٧ التي لا يبدو أنها ستكون أفضل، لأنها ستتأثر بتداعيات وانعكاسات هزات السنوات السابقة في ميدان العلاقات الدولية.

٢٠١٧ ستكون على الأرجح سنة انتقالية إن لم نقل تقريرية بالنسبة لتوجيه بوصلة تطور النظام الدولي في حقبة الاضطراب الاستراتيجي وتحديد المسار نحو التجاذب بين الجابرة خاصة على الصعيد الاقتصادي بين واشنطن وبكين، وآفاق الاختراق الروسي وكذلك بالنسبة لموقع الاتحاد الأوروبي بعد البريكست والانتخابات القادمة في فرنسا وألمانيا، أو لجهة "مخاض" الفوضى التدميرية في إعادة تركيب الشرق الأوسط. لا تبدو الصورة زاهية في هذا العهد الجديد من العلاقات الدولية ما بين البوتينية الساعية للترسخ، والترامبية القادمة بصخب، والتنين الصيني النهم، وأوروبا الهرمة والسلطويين الجدد ورعيل الحنين إلى الإمبراطوريات ومستخدمي البعد الديني والأساطير ورافضي العولمة وأنصار القطيعة بين الثقافات والشعوب.

في موازاة إنجازات الثورثين الرقمية والتكنولوجية في قريتنا الكونية، يشدنا التاريخ إلى الوراء وإلى قرن مضى بعد سقوط العولمة الرأسمالية الأولى الذي أدى إلى الحرب العظمى في ١٩١٤. وفي حقبتنا هذه مع ازدياد الفوارق الاجتماعية وتراجع الحريات وصعود الشعبويين تتشابه الظروف مع تلك التي قادت إلى اندلاع الثورة البولشفية الحمراء في ١٩١٧. بالطبع، لن يتكرر نفس السيناريو ولكننا على عتبة مرحلة تتطلب برمجة جديدة لأنماط تفكيرنا ومقارباتنا.

مع الانسحابات من المحكمة الجنائية الدولية، واللجوء إلى القوة الفظة (الحرب المقننة بطاقة عودة روسيا إلى نادي الكبار) وتفشي الإرهاب واستخداماته، تنتهي مرحلة "غربية" الطابع لناحية ربط العلاقات الدولية بقواعد مشتركة لما يسمى المجتمع الدولي. والآن يبرز على السطح التحلل من كل ربط بعوامل الأخلاق والاعتبارات الإنسانية، ومنح الأولوية لسيادة الدول على حساب قوة القانون الدولي والعمل الدبلوماسي المتعدد الأطراف.

إن هذه الردة ضد المكاسب المحدودة للنظام الدولي تتمثل ببريق البوتينية ليس فقط لجهة الإنجاز العسكري على الساحة السورية، بل لجهة صعود قادة شعوبيين أو يمينيين مقربين لموسكو في أوروبا وإذا صدقت اتهامات واشنطن حول ممارسة فريق بوتين التدخل الإلكتروني في الانتخابات الأمريكية، فهذا يعني أن الحرب الإلكترونية التي تدور وراء الشاشات هي معارك تمهيدية أو اختبارات قوة في سياق أنواع جديدة من المواجهات لتقرير مصير الممسكين بزمام العالم في العقود القادمة.

ولذا سيشكل وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض علامة فارقة في هذا السياق وتوجهه تحت عنوان “أمريكا أولا” يعطي إشارة واضحة إلى عودة الخطاب القومي والسيادي على حساب العولمة والتعاون الدولي.

ومن غرائب السياسة وتطور الاقتصاد أن تصبح الإمبراطورية الشيوعية الصينية أكثر حرصا على العولمة من الولايات المتحدة الأمريكية التي صنعتها وقادت قطارها. وهنا يكمن الاختبار الأكبر لمعرفة اتجاه بوصلة العالم لناحية قرارات إدارة ترامب وردود فعل الصين عليها ولذلك كما ستركز اهتمام الصين على المزيد من حصد المكاسب والقضم على طريق الحرير الجديدة، ستركز اهتمام واشنطن على بحر الصين الجنوبي واللعبة الصينية في آسيا والمحيط الهادي.

بيد أن هذا التركيز على آسيا البعيدة لا يعني عدم الاهتمام بغرب آسيا وما يجري في الشرق الأوسط الكبير. وهنا سينتظر الجميع مواقف إدارة ترامب من إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا ومدى تسليمه بصعود الدور الروسي في شرق البحر المتوسط.

لا تشكل ٢٠١٧ كتابا مفتوحا لأنه يحمل في طياته أغازا ومفاجآت من انعكاسات الدولار القوي الذي ستعمل عليه إدارة ترامب، إلى أحوال سوق النفط الخام وانعكاساتها. وعلى لائحة الانتظار نتائج الانتخابات في فرنسا وإيران وألمانيا وهولندا ونيجيريا، وأفق ما بعد نكسات داعش من الموصل إلى سوريا، وكذلك تطور المسألة الكردية وجملة المخاطر الاقتصادية في أكثر من مكان.

يتسرع البعض في إعلان الغياب السياسي للعرب على ضوء قراءة المنعطفات الحادة في ٢٠١٦. يسري ذلك بشكل أو بآخر على النظام الإقليمي العربي الذي لم ينهض عمليا بعد الضربة القاضية التي تعرض لها اثر سقوط بغداد في ٢٠٠٣ وصعود القوى الإقليمية الأخرى على حسابه (كما شهدنا مع إعلان موسكو حول سوريا في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦). لكن عمق التحولات في أكثر من مكان في العالم العربي منذ العام ٢٠١٠، وبالرغم من الفوضى التدميرية والإرهاب والهجمات الدولية والإقليمية والحروب التي تنهش أكثر من بلد، تدلل على أن القوة الكامنة في الشباب العربي مؤهلة لتصحيح المسارات ولكسب الرهانات وفق مشروع نهضوي لن يسلم بأي احتلال قريب أو بعيد.

\*أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك – باريس

\*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/١/٧ :

## بؤر التوتر الأكثر تقلباً حول العالم..

\*جان ماري غينو

### ١٠ صراعات ينبغي متابعتها في ٢٠١٧

من تركيا إلى المكسيك، ترصد هذه القائمة بؤر التوتر الأكثر تقلباً حول العالم، والتي يتوقع أن تزداد صعوبة التنبؤ بمسارها هذا العام.

أعدّ القائمة المدير التنفيذي لمجموعات الأزمات الدولية، جان ماري غينو، ونشرتها مجلة فورين بوليسي الأمريكية ما يعني أنها جديرة بالتأمل.

#### العام الأكثر خطورة

يدخل العالم الفصل الأكثر خطورة منذ عقود، في ظل تصاعد الحرب خلال السنوات الأخيرة بما يفوق قدرتنا على التعامل مع العواقب.

وخلق الفشل الجماعي لحل الصراعات، من أزمة اللاجئين العالمية إلى انتشار الإرهاب، تهديدات وحالات طوارئ جديدة.

حتى في المجتمعات السلمية، أسفرت سياسة الخوف عن استقطابٍ وغوغائية ذات آثار خطيرة.

#### وهم "مكافحة الإرهاب"

يتغير المشهد العام على وقع تفاقم المنافسات الإقليمية، كما هو واضح بشكل خاص في المنافسة بين إيران ودول الخليج على النفوذ في الشرق الأوسط.

نتج عن هذه المنافسة حروباً بالوكالة تمخضت بدورها عن عواقب وخيمة، من سوريا مروراً بالعراق وصولاً إلى اليمن. وبينما يزعم العديد من زعماء العالم أن السبيل للخروج من الانقسامات العميقة هو: التوحد حول هدف مشترك لمكافحة الإرهاب. فإن هذا مجرد وهم "لأن الإرهاب مجرد تكتيك، ومحاربة التكتيك لا يمكنه تحديد الاستراتيجية. ويستبعد أن ينعم الشرق الأوسط بالاستقرار نتيجة الاتحاد المؤقت بين الأنظمة الاستبدادية التي تتجاهل مطالب أغلبية الشعوب.

#### إدارة تعاونية لشؤون العالم

على مستوى القاعدة، لا تستطيع القوى الكبرى بمفردها احتواء الصراعات المحلية فضلاً عن السيطرة عليها، لكن باستطاعتها التلاعب بها أو الانجرار إليها.

والسيناريو الأخير يعني أن الصراعات المحلية يمكن أن تكون الشرارة التي تشعل حرائق أكبر بكثير.

إن العولمة حقيقة واقعة، سواء راق لنا ذلك أم لا. ونحن جميعاً متصلون وإن تباعدنا.

ألم تقدح الحرب السورية زناد أزمة لاجئين، أسهمت في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، وهو ما تمخض بدوره عن عواقب سياسية واقتصادية عميقة، لن نتوقف عن الدوران؟

قد ترغب دول العالم في الانغلاق على الذات، لكن لا يوجد سلام ولا ازدهار دون مزيد من الإدارة التعاونية لشؤون العالم.

#### مستقبل سوريا والعراق

يرجح أن يحتفظ بشار الأسد بالسلطة لفترة، لكن قواته - حتى بمساعدة الدعم الأجنبي - لا يمكنها حسم الحرب، واستعادة كامل السيطرة.

يرجح أيضاً استمرار الحرب ضد تنظيم الدولة، ما يفرز حاجة ملحة لضمان عدم تأجيج مزيد من العنف وعدم الاستقرار.

سيكون تنظيم الدولة هو المستفيد الأول من تصاعد العنف بين الأتراك والكرد، لذلك ينبغي على إدارة ترامب القادمة أن تمنح الأولوية لهذا الملف.

وحتى إذا مُنِيَ تنظيم الدولة بهزيمة عسكرية، فإنه قد يعاود الظهور، ما لم تُعالج قضايا الحكم الأساسية. في العراق، إذا أسيء التعامل مع النجاح الذي أحرزته الحملة العسكرية الحالية، المدعومة من الولايات المتحدة، في استعادة السيطرة الموصل، يمكن أن تتحول إلى فشل. وكلما طال أمد التنافس بين تركيا وإيران على النفوذ، باستخدام وكلاء محليين، كلما استغلت المجموعات المختلفة الفرصة لاكتساب ميزة استراتيجية، من خلال السيطرة على الأرض، بما يعقد التوصل إلى تسوية سياسية.

### تركيا.. تهديدات مركبة

تواجه تركيا تهديدات مركبة، من: تنظيم الدولة، وحزب العمال الكردستاني، والاستقطاب السياسي، والضغط الاقتصادية، والتحالفات الضعيفة أو المتوترة" ما يعني أن أنقرة على موعد مع مزيد من الاضطرابات. وبينما تسعى تركيا جاهدة لخفض مستوى تحالفاتها الغربية، والاتجاه لعقد ترتيبات مع روسيا وإيران، فإن المسار الذي تتبعه أنقرة وطهران لا يزال خطيراً، خاصة في ظل الخلاف العميق حول المصالح الأساسية في العراق وسوريا.

### اليمن.. حرب بالوكالة

خلقت الحرب في اليمن كارثة إنسانية أخرى، ودمرت البلد الذي كان بالفعل من أفقر بلدان العالم العربي. مع ملايين الناس الآن على حافة المجاعة، فإن الحاجة إلى وقف شامل لإطلاق النار، والتوصل إلى تسوية سياسية، أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

على الرغم من أن الحوثيين لا يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بإيران، إلا أنهم يخدمون مصالح طهران بما يكفي لوضع المملكة العربية السعودية في مأزق.

وعلى الرغم من التحديات، قد يكون لا يزال من الممكن إقناع الطرفين بقبول خارطة طريق كأساس للتوصل إلى تسوية من شأنها أن تنهي الطابع الإقليمي للحرب، وإعادتها إلى مسألة بين اليمنيين.

يعتمد كثير من ذلك على حسابات المملكة ورغبة من الرعاة الدوليين، خاصة أمريكا وبريطانيا، في تشجيع الرياض على تقديم الدعم الكامل للتسوية السياسية.

أما الفشل في استعادة المشهد إلى المسار الصحيح، فإنه ينطوي على مخاطر للجميع، حيث تزدهر الجماعات الجهادية العنيفة، بما في ذلك تنظيمي القاعدة والدولة، في حالة الفوضى اليمنية.

### جنوب السودان.. إصلاحات ملحة وبصيص أمل

تحسّن الوضع الأمني في جوبا خلال الأشهر الأخيرة، على الرغم من استمرار القتال والعنف العرقي في أماكن أخرى. تتركز الجهود الدبلوماسية الدولية حالياً على نشر قوة حماية إقليمية قوامها ٤٠٠٠ فرد، لكنها لن تفعل الكثير لوقف تفشي أعمال العنف الكبيرة، وستشتت الأنظار بعيداً عن المشاركة السياسية الأعمق اللازمة لتعزيز السلام.

تحتاج بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان إلى إصلاح عاجل، وهو ما تجلّى بوضوح بعد فشلها في حماية المدنيين خلال نوبة العنف التي اجتاحت جوبا في يوليو الماضي.

بصيص من الأمل في خضم المأساة التي تعاني منها البلاد، يمكن أن يتدفق عبر التقارب الجاري بين جنوب السودان وأوغندا والسودان، والذي ربما يساعد في يوم ما لضمان قدر أكبر من الاستقرار.

### بؤر توتر أخرى.. ومصر غائبة

تشمل القائمة أيضاً: حوض بحيرة تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وميانمار وأوكرانيا والمكسيك.

### ماذا عن مصر؟

لم يذكر التقرير المطول حرفاً واحداً عنها بشكل مباشر، لكن أحياناً تكون دلالات المسكوت عنه أكبر من دلالات ما يتصدر النقاش.

\*فورين بولسي، مجموعة الأزمات الدولية ٢٠١٧/١/٨ :



## عالم جديد: «صدام القوميات»!

### \*د. خالد الحروب

ينفتح مسرح الصراع العالمي مع السنة الجديدة على مشهد مذهل قوامه الصعود المتسارع للقوميات المتشددة في معظم مناطق العالم، في مقدمتها الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين. لم يشهد التاريخ المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية صعوداً مماثلاً لهذه القوميات التي تزداد حدة تطرفها وتتنافس بعضها مع بعض في سباق لمن يصل إلى الشوفينية التامة أولاً. هناك جذور وأسباب عديدة لهذا الصعود منها فشل السرديات الكبرى لليبرالية ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والارتدادات غير المتوقعة لتيارات العولمة الاقتصادية والتواصلية والهوياتية وما جلبته من هواجس الخوف على الثقافات والهويات المحلية، وكذا الأزمات المالية والاقتصادية التي عصفت بكثير من البلدان، إضافة إلى صعود الداعشية الدينية وما سبقها من ازدياد أعداد المهاجرين في الغرب.

التأمل في فكرة القومية والقوميات أنهك المفكرين والفلاسفة، ذلك أن القومية، وربما كثير من الأفكار والبنىات الكبرى الأخرى، تحمل الشيء ونقيضه، وأهم ما تطرحه الفكرة القومية من ناحية عملية وبعيداً عن أساطيرها وحمولاتها الرمزية، خصوصاً في عالم ما بعد الإمبراطوريات، هو فكرة السيادة القومية واحترام كل دولة سيادة الدول الأخرى، وتجريم الحرب والاعتداء على السيادة (بخلاف ما كان عليه وضع العالم الإمبراطوري). وهذا السلام النسبي الذي حققته القومية على أرضية فكرة الاحترام المتبادل للسيادة ربما كان فضيلتها الوحيدة.

مرة أخرى، ليس التنوع الشوفيني المتعصب حكراً على الفكرة أو الأيديولوجية القومية، بل تنطبق احتمالية التطرف الشوفيني على كل فكرة كبرى تقترح حلولاً كلامية للبشر والمجتمعات والكون، بما فيها الأفكار الدينية والدينية. «داعش» الحالية ليست «بدعاً في الأديان» بل سبقتها «داعش» المسيحية و«داعش» اليهودية.. وتكمن بموازاتها اليوم دواعش أخرى هندوسية وبوذية (تستأصل بلا رحمة مسلمي ميانمار مثلاً). في الأيديولوجيات البشرية قدمت الماركسية نموذجاً آخر لتعدد التفسيرات، من الستالينية الدموية القاتلة إلى الاشتراكية الأوروبية الاسكندنافية، وما بينهما من طيف عريض يمتد من جنوب شرق آسيا، إلى قلب أفريقيا وصولاً إلى طول وعرض أمريكا اللاتينية.

عودة النزعة القومية الشوفينية في عالم اليوم تتصف بعدة ملامح:

الملمح الأول، هو السمة العولمية، إذ نحن اليوم أمام ما يمكن وصفه بـ«تعولم الشوفينيات»، بمعنى تعاضد الصعود المتسارع والمتوازي والمدّهب للقوميات المتشددة في معظم مناطق العالم. وكما هي الظواهر المعولمة التي شهدتها البشر في حقب مختلفة، يقف عالم اليوم على حافة الانزلاق إلى حقبة معولمة جديدة محورها التقوقع القومي المتشدد على الذات وتبجيلها والاستعداد المرضي لخوض صراعات وحروب قومية تستبطن ادعاءات التفوق على الآخرين. المفارقة هنا أن لفظة «عولمة الشوفينية» تحمل تناقضاً في المعنى، ذلك أن العولمة تعني استبطاناً تجاوز ظاهرة ما للحدود القومية، بينما هنا نستخدمها لانتشار فكرة التشدد القومي والشوفينية في بقاع العالم العديدة.

الملمح الثاني، هو انطلاق نظرة القوميات المتشددة لمصالح دولها وشعوبها من زاوية صارمة لا تقبل إلا الظفر والفوز بـ«الغنيمة كلها»، ولا تتعقل الصراعات والسياسة الدولية إلا بكونها معارك صفرية، لا يكون ظفر المنتصر بأي منها إلا عبر الخسارة الشاملة والمدمرة للآخرين.

الملمح الثالث، يتمثل في الهوس بنوع مُحدد من القادة الشعبيين الذين لا يعترفون بالسياسة كآلية لتطوير الخلاف وتسهيل المساومة والوصول إلى حلول تُرضي الحد الأدنى للأطراف المتصارعة، بل ينزعون إلى الخطابية والشعاراتية وتبني سياسات قصوى تنتزع التصفيق والتأييد الغوغائي حتى لو لم تكن محسوبة وعقلانية.

الملمح الرابع، هو أن «العدة الفكرية» للقومية الشوفينية الجديدة مُتناقضة ومربكة، فهي خليط من أفكار متناثرة وخطة أيديولوجية غريبة، فيها مكونات رأسمالية وماركسية، وعلى أرضيتها تلتقي تيارات وتوجهات كانت حتى وقت قريب يعادي بعضها بعضاً. كل هذه التوجهات تُعتبر الانفتاح والاندماج في المحيط الأوسع هو جذر الخراب الذي يتعرض له «الوطن».

في مطلع العام الجديد تتمظهر عولمة القوميات الشوفينية في التلاقي الغريب بين الرأسمالية القومية المتشددة وتنويعات من اليسار المرتبك، في بريطانيا حول الاستفتاء على الخروج من الاتحاد الأوروبي، وفي فوز ترامب في الولايات المتحدة، وفي الفوز المتوقع لأحزاب اليمين في أكثر من دولة أوروبية مثل فرنسا وهولندا والنمسا وربما ألمانيا، إلى جانب أوروبا الشرقية المحكومة أساساً باليمين. عام جديد وحقبة جديدة لا يبشّران بالخير!

\*كاتب وأكاديمي

\*منبر الحرية ٢٠١٧/١/٩ :

## الإقليم يتحرك ويتغير بسرعة من حولنا

\*د. باسم الطويسي

الدبلوماسية التركية تتحرك بسرعة خلال الأسابيع الماضية بين بغداد وطهران وموسكو، وتبعث برسائل من تحت الباب إلى دمشق. والروس يجولون في المنطقة، ويعيدون تقييفها على مقاساتهم. فيما تتوالى الإشارات الدالة على طمأنينة طهران لكل ما يجري حولها. هذه السرعة الهائلة في الحراك السياسي، وحتى في الاستدارات الاستراتيجية، لا شك أنها مدفوعة، في جانب منها، بالأحداث المتوقعة بقدوم رئاسة جديدة إلى واشنطن، ببرنامج سياسي جديد، وبقيم سياسية لم تألفها الإدارات الأمريكية.

على شكل مفاجآت سريعة يتحرك الأتراك في أكثر من ملعب، بعد نهاية معركة حلب. الأسبوع الماضي استكملوا الاستدارة نحو بغداد وأربيل، بعد زمن من الخصومات السياسية. رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، ونظيره العراقي حيدر العبادي، يعلنان نهاية التدخل العسكري التركي في منطقة بعشيقة من دون تفاصيل، في سياق أجندة سياسية واقتصادية مقبلة. وثمة مفاجأة أخرى" بعد نهاية قصة الرئاسة وتشكيل الحكومة اللبنانية، تفتح بيروت خطوط الاتصال على طهران والرياض مباشرة. الرئيس اللبناني يبدأ أول جولة خارجية صوب السعودية وقطر هذا الأسبوع، في الوقت الذي انتهى فيه من استقبال وفد إيراني رفيع المستوى. والعروض الإيرانية تتوالى من جديد بشأن تسليح جيش لبنان وإعادة تأهيل اقتصاده.

هذه الحركة الواسعة التي يشهدها الإقليم من حولنا، تصب في نهاية الأمر في رسم خريطة جديدة حيال الصراع في سورية" فالجميع يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عوامل جديدة: الأول، التغير في ميزان القوى على الساحة السورية. والثاني، البرنامج الأمريكي الجديد حيال الشرق الأوسط. والثالث، ازدياد حجم فاتورة الصراع على الأطراف كافة. هناك إدراك دولي أن العام الماضي المنتهي للتو كان استمراراً للأعوام الخمسة الماضية، وأنه حان الانتقال من سنوات الفوضى والقتال إلى احتواء الفوضى. إن سادت خلال تلك السنوات نزعة العسكرة والتدخل واستخدام القوة العسكرية وصفقات التسليح غير المسبوقة، في مقابل العوامل الجديدة، ومنها انحسار القوة القتالية للتنظيمات المتطرفة، وازدياد حدة انعكاسات انخفاض أسعار النفط بشكل غير مسبوق منذ عقود طويلة.

لا تمكن الأردن موارده السياسية والاستراتيجية للقفز في واجهة الأحداث المتسارعة من حولنا. ولكن هذا لا يعني الجلوس في مقعد المتفرج في انتظار أن تأتي لنا الأحداث، أو الاكتفاء بردود الأفعال. هناك مجموعة من المتغيرات التي تستدعي ضرورة الاستثمار السياسي فيما يحدث حولنا، والانتقال إلى دبلوماسية أكثر قدرة على المبادرة وصناعة الأحداث. المتغير الأول، أن حسابات مصادر التهديد حيال الأزمة السورية تتغير بسرعة، وتذهب إلى أن سنوات التهدة على الحدود الشمالية لن تستمر. والثاني، الحاجة الماسة إلى تغيير خريطة الإدراك الرسمي للمصالح الاقتصادية، وتحديد المعونات والتمويل بعد الخيبة التي منيت بها وعود العام الماضي. والمتغير الثالث، تزامن هذه التحولات مع رئاسة الأردن لمؤسسة القمة العربية، وقيادة ما يسمى "العمل العربي المشترك".

هذه المتغيرات تستدعي الانتقال من الدبلوماسية الإقليمية الوقائية التي اتصف بها السلوك السياسي الأردني خلال سنوات الأزمات الإقليمية، إلى دبلوماسية أكثر مبادرة وقدرة على الحركة والاستثمار في مرحلة الاحتواء وإطفاء الصراعات.

\*صحيفة (الغد) الأردنية ٢٠١٧/١/١٠ :

## العرب وسط الانقلابات

\*غسان شربل

يعيش العرب منذ سنوات وسط انقلابات متلاحقة. لا يستطيعون غضّ الطرف عنها. إنّها تدور على أرضهم أو حولها. وتمس أمن دولهم وشعوبها واستقرارها. ولا مبالغة في القول، إنّ الشرق الأوسط القديم قد ذهب إلى غير رجعة. وإنّ النظام الإقليمي السابق انهار ولم يعد قابلاً للترميم. وواضح أنّ المرحلة الحالية المكلفة هي مرحلة انتقالية. لكن من المبكر التكهن بالملاح التي سيكتسبها النظام الإقليمي الجديد، لأنّ بعضها يتوقف على نتيجة ما تعيشه المنطقة من مواجهات وتجاذبات.

شكّلت الحرب السورية المفتوحة فرصة لكشف مشاريع انقلابية وتسهيل انطلاق أخرى، وتوفير الشروط لتغييرات كبرى في الخيارات والسياسات. كشفت الحرب السورية حجم البرنامج الانقلابي لإيران. برنامج يرمي إلى تحويل إيران دولة كبرى محلية، في إقليم يبقى العالم معنياً بتوازناته وثرواته، على الرغم من تزايد الكلام عن تراجع أهميته.

تمسكّ إيران بالبرنامج الانقلابي الكبير، تجلّى بوضوح من خلال رفضها أي تغيير في الحلقة السورية من هذا البرنامج. ففي بداية المواجهات المسلحة في سوريا، أبلغ المرشد الإيراني، علي خامنئي، زائراً عربياً، موقفاً قاطعاً مفاده «تكون سوريا كما كانت أو لن تكون لأحد»..

حاولت إيران أيضاً دفع برنامجها إلى مرحلة أوسع وأشمل. سعت إلى إضافة الحلقة اليمنية إلى ما تعتبره فتوحاتها في الإقليم، خصوصاً بعدما تعذر عليها إحداث ثغرة عبر البحرين في برنامجها لتطويق السعودية. وفي إطار ردع محاولة التطويق هذه، يمكن فهم الردّ السعودي على الحلقة الحوثية من برنامج التطويق الإيراني.

تعاملت إيران مع الحرب في سوريا بوصفها قصة حياة أو موت لبرنامجها الذي يرمي إلى توفير ممر مضمون عبر العراق وسوريا، وصولاً إلى المرابطة على شاطئ المتوسط عبر لبنان. ولا غرابة أن يثير مشروع الانقلاب الإيراني المخاوف، ذلك أنه يطيح بتوازنات تاريخية بين المكونات الأساسية في الإقليم، خصوصاً بعدما تمكنت الرياح الإيرانية من التسلل إلى داخل النسيج الوطني في أكثر من دولة. وعثرت طهران على فرصتها الذهبية، حين لم ترفق الدول الكبرى اتفاقها النووي مع إيران بأي شروط تقيّد استمرارها في الانقلاب الإقليمي، الذي عاودته بنشاط بعد سقوط نظام صدام حسين.

وفّرت المأساة السورية للقيصر الروسي فرصة تنفيذ انقلاب واضح على التوازنات الدولية التي قامت غداة انتحار الاتحاد السوفياتي. أفاد فلاديمير بوتين إلى أقصى حدّ من الميول الانسحابية لدى باراك أوباما

وخشيته من التورط في الجمر السوري. تدخلت روسيا عسكرياً وقلبت مسار الحرب السورية. رفعت شعار مكافحة الإرهاب، لكنها سدّدت، عملياً، ضربات قاصمة إلى أحلام المعارضة السورية المعتدلة. من القرم إلى أوكرانيا، ووصولاً إلى سوريا، بعثت روسيا برسالة مفادها أن عصر القطب الوحيد قد انتهى ومعه زمن الثورات الملونة. بدت أمريكا مبتعدةً، وبدت أوروبا كمن ينوء تحت أعباء قوافل المهاجرين وتساعد أصوات الراغبين في القفز من القطار الأوروبي.

التقى الانقلابان الروسي والإيراني على الأرض السورية والعربية. لا يمكن الحديث عن تطابق أهداف الانقلابين، لكن من التسرع الاعتقاد أن التباين حول الحل السياسي في سوريا ومستقبل نظامها سيقود حتماً إلى افتراق أو تصادم.

وجدت تركيا نفسها على خط التماس مع الانقلابيين الروسي والإيراني في سوريا. ساهمت سياسة أوباما الكردية، ومعها ضعف الروح الأطلسية، في إقناع رجب طيب أردوغان بطي صفحة الاحتكاكات مع القيصر، والانتقال إلى مرحلة التفاهات، والرقص معه فوق المسرح السوري. مرارات ما بعد محاولة الانقلاب التركية ضاعفت ميل الرئيس التركي إلى الذهاب أبعد في التطبيع والتعاون مع روسيا وإيران والعراق. سقوط حلب ومعارك الباب ومنع كرد سوريا من وصل أجزاء «إقليمهم» يمكن أن تفهم في ظل هذه الصورة المعقدة. والسؤال الذي يُطرح اليوم هو: هل تواصل أنقرة ابتعادها التدريجي عن أمريكا وأوروبا لتقترب أكثر من روسيا و«الحقائق الجديدة» في المنطقة، أم أنها تنتظر خيارات إدارة دونالد ترامب في التعاطي مع الانقلابيين الروسي والإيراني؟ ولا شك أن أي يأس من العودة الأمريكية الفعلية إلى ملفات المنطقة، سيجعل من التغييرات التركية شيئاً يشبه الانقلاب الثالث في الإقليم.

ذكرتني زيارة رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، قبل يومين، إلى بغداد، بكلام سمعته فيها قبل سنوات، من الدكتور أحمد الجلبي. قال إن الشرق الأوسط يتّجه إلى تغييرات كبرى لا تصلح الحسابات القديمة في قراءتها أو اتقائها. مضيفاً: «ضع إيران ومعها العراق. وأضف إليهما سوريا ولبنان. كتلة سكانية ونفط وغاز وموقع ستراتيحي. إذا نجحت في إقناع تركيا بالانضمام إلى هذا التجمع، ولو اقتصادياً، ستكتشف روسيا أن من مصلحتها توثيق علاقاتها مع تجمع بهذا الحجم. واضح أن أمريكا ترغب في الابتعاد».

يراقب العربي الانقلابات والتحويلات ويسأل عن موقع العرب في الإقليم. لا شك أن أصحاب الانقلابات ينتظرون وصول ترامب لمعرفة ما إذا كانت أمريكا في وارد ضبط الانقلابات أو لجم حدودها. ولا شك أن أي قبول أمريكي بالتوقيع على نتائج الانقلابات سيضاعف مسؤولية العرب في إعداد أنفسهم للدفاع عن أمنهم واستقرارهم وموقعهم.

\* صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/١/١٠ :

## أوباما في خطاب الوداع:

### علينا جميعا التمسك بالديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة

دافع الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطاب وداع مؤثر، عن الانتقال السلمي للسلطة إلى خلفه دونالد ترامب داعيا الأمريكيين إلى التعاون في مواجهة التحديات المشتركة والتمسك بالديمقراطية.

وتوجه الرئيس الأمريكي باراك أوباما للمرة الأخيرة الثلاثاء (١١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٧) إلى الولايات المتحدة والعالم في خطاب مؤثر دعا فيه إلى التيقظ والتمسك بالديمقراطية.

وهتف أوباما وسط التصفيق الحاد "نعم استطعنا"، في إشارة إلى شعار حملته الانتخابية الشهير "نعم نستطيع". وبدا التأثر الشديد في بعض الأحيان على الرئيس الـ٤٤ للولايات المتحدة الذي سيسلم منصبه الأسبوع المقبل إلى الملياردير دونالد ترامب.

وحذر أوباما (٥٥ عاما) في شيكاغو التي شهدت انطلاقته السياسية اللامعة والتي احتفل فيها قبل ثماني سنوات بانتخابه رئيسا للبلاد من أن "الديمقراطية يمكن أن تتراجع إذا استسلمنا للخوف". وتابع "ديمقراطيتنا مهددة في كل مرة نعتبرها حقا مكتسبا"، مشددا على أن الدستور الأمريكي "هدية ثمينة" لكنه لا يتمتع بأي قدرة لوحده.

وشدد على الانجازات التي تحققت خلال ولايته المتعاقبتين، معددا خصوصا خلق الوظائف وإصلاح نظام التأمين الصحي وتصفية أسامة بن لادن.

ودعا أوباما الشعب الأمريكي إلى الوحدة محذرا من أن العنصرية لا تزال "مسألة خلافية" في الولايات المتحدة.

وأدى أوباما بتلك التصريحات دون انتقاد مباشر لخطابة ترامب أثناء الحملة الانتخابية، وطالب بدلا من ذلك بانخراط مدني أكبر من جانب المواطنين.

ولم يتمكن أوباما من حبس دموعه انحدرت على خده عندما التفت لشكر زوجته ميشيل وابنتيه ماليا وساشا على التضحيات التي تعين عليهن القيام بها بسبب توليه الرئاسة.

وأشاد مطولا بابنتيه ولوحظ غياب ساشا الأصغر سنا (١٥ عاما) والتي برر البيت الأبيض لاحقا عدم حضورها بأنها ستخضع لامتحان مدرسي في صباح اليوم التالي.

وقال أوباما "من بين كل ما حققته في حياتي، أعظم فخر لي هو أنني والدكما".

ثم خاطب نائبه جو بايدن معلنا أن اختيار بايدن لمنصب نائب الرئيس كان "أول وأفضل قرار له"، وبدا بايدن متأثرا بلحظة الوداع، ومحاولا حبس دموعه وهو ينظر إلى الرئيس أوباما.

وقال أوباما "جئت لشيكاغو أول مرة، وبدأت بالعمل مع مجموعات الكنيسة والعمال وشاهدت قوة الإيمان والإنسان المكافح".

وأضاف أن التغيير يحدث "فقط عندما ينخرط الناس العاديون في العمل، ويجتمعون للتغيير"، وبعد فترتين رئاسيتين قال أوباما "ما زلت أؤمن بذلك".

ونظر إلى جموع الحاضرين وخاطبهم " يا لها من فكرة جسورة منحها لنا الآباء المؤسسون للحرية والسعي وراء الحلم لتحقيق الهدف السامي"، لتتعالى صيحات الحاضرين طالبين منه البقاء في منصبه ليرد عليهم " لا أستطيع".

### التمييز ضد المسلمين

وقال أوباما إن "أي منظمة إرهابية لم تتمكن من مهاجمتنا في الأعوام الثمانية الماضية، ولن يستطيع أي شخص يهدد الولايات المتحدة أن يعيش بسلام".

ووسط تصفيق حار، قال الرئيس " أنا أرفض التمييز ضد المسلمين الأمريكيين"، مؤكدا أنه " لا يمكن لنا أن ننسحب من هذه المعركة العالمية من أجل توسيع الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، بغض النظر عن الجهد المبذول"، موضحا أن القتال ضد "التحامل والتحييز والشوفينية" هو نفس القتال ضد الديكتاتورية.

وتطرق أوباما إلى أن إدارته حققت إنجازات على صعيد محاربة الإرهاب، أهمها قتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، مشيرا إلى فخره كونه عمل قائدا عاما للقوات المسلحة.

### أمريكا باتت أفضل

وأكد الرئيس أن الولايات المتحدة باتت أفضل مما كانت عليه من قبل، وأن الديمقراطية لا تتطلب التجانس "بل الإحساس بالتضامن" بين أفراد الشعب، وأنها "لن تنجح إلا إذا شعر الناس أن أمامهم فرصا اقتصادية".

وقال " الأغنياء يدفعون ضرائب أكثر، ومعدلات البطالة انخفضت أكثر من أي وقت مضى، ولو استطاع أحد أن يأتي بخطة تحسن الرعاية الصحية فأنا سأدعمها تماما".

ولكن الرئيس أشار إلى أن " التقدم الذي أحرزناه لا يكفي"، مبينا أن "اقتصادنا لا يعمل بالطريقة المطلوبة، خاصة مع غياب المساواة".

ونوه أوباما إلى أن العنصرية تشكل تهديدا آخر للديموقراطية في الولايات المتحدة، "فالعلاقة بين الأجناس المختلفة هي أفضل من أي وقت مضى، ونحن لم نصل للمكان الذي نريده، وكل واحد منا عليه مسؤولية".

وكرر أوباما تعهده بتسليم السلطة بشكل سلس قدر الإمكان، " مثلما تعهد لي جورج بوش الابن قبل ذلك " مؤكدا بانه بعد انتهاء ولايته سيصبح مواطنا كبقية الأمريكيين.

\* الانصات المركزي ٢٠١٧/١/١١ :

## أي مستقبل للحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة؟

\*حسن منيمنة

عند استعراض النتائج، يبدو حال الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة مأزوماً. فهو قد فشل في إيصال مرشحته الرئاسية هيلاري كلينتون إلى البيت الأبيض، وفشل كذلك في انتزاع كل من مجلسي الكونغرس من الحزب الجمهوري. فبعد أن كانت الحكمة السائدة قبيل الانتخابات، مع توقع فوز كلينتون يومئذ، أن الحزب الجمهوري سوف يشهد مراجعات عميقة وانشقاقات بعد رسوبه المرتقب، انقلبت الأمور، على ما يبدو، رأساً على عقب، والحزب الذي دخل دائرة الخطر هو الحزب الديمقراطي لا الجمهوري.

ثمة ما يستدعي المراجعة والتأنيب في أداء الحزب الديمقراطي بعامة وحملة هيلاري كلينتون الانتخابية بخاصة. فعلى رغم التبريرات الاحتجاجية بأن العامل المباشر للفشل هو تطفل مدير مكتب التحقيقات الاتحادي على العملية الانتخابية، إذ أعلن إعادة فتح التحقيق بقضية الخادم الآلي الخارجي الذي كانت كلينتون قد اعتمدته لبريدها، ما أطلق عنان حملة ترامب الانتخابية بمزاعم كاذبة حول افتضاح تورط كلينتون بأفعال تقتضي ملاحقتها جنائياً، فإن الحقيقة التي لا مفر منها هي أن أداء كلينتون المرشحة كان باهتاً وغير مقنع، والخطة التي اعتمدها طاقمها كانت قاصرة.

فترامب لم يفز بمد شعبي ولا حصل على أرقام قياسية كما يطيب له أن يدعي، بل إن فوزه كان تقنياً محضاً، عائداً إلى مهارة طاقمه في التركيز على الولايات المحسوبة على الحزب الديمقراطي والتي نفرت من كلينتون في الانتخابات التمهيدية وفضلت بيرني ساندرز عليها.

ويبدو أن كلينتون كانت واثقة من الفوز فلم تعر ما حققه منافسها ضمن الحزب بيرني ساندرز من نتائج كان عليها أن تعي دلالاتها. فكان اعتمادها على المقومات المعتادة للكتلة الناجية لمصلحة الحزب الديمقراطي، أي النقابات والأقليات. إلا أن جمهور النقابات كان مضعفاً نتيجة تراجع الثقة بشخص هيلاري كلينتون، فتمكن ترامب من خلال خطاب شعبي يناقض كل ما مارسه على مدى أعوامه السبعين، ويزعم السعي إلى تحقيق مصلحة الشرائح ذات الدخل المحدود، من اقتطاع البعض الكافي من جمهور النقابات للفوز بأكثر من ولاية.

وعلى رغم نشاط الرئيس باراك أوباما وزوجته في جهود التعبئة في أوساط الأقليات، فإن كلينتون لم تنجح في استقطاب الأعداد الوافية منها.

ما أهملته كلينتون، وكان قد أدركه ساندرز، أن الشرائح الجيلية الشابة، والتي تنظر بريبة إلى مجمل السياسيين في الولايات المتحدة، مادة خام ثمينة للتعبئة. والرغبة الجامحة في اختيار رئيس من خارج الصف السياسي المعتاد كانت قد دفعت هذه الشرائح باتجاه اختيار ساندرز، أما بعد عجز ساندرز عن الحصول على التأييد الكافي للفوز بالرئاسة، عمد البعض في الأوساط المؤيدة له إلى الاحتجاج على انحياز المؤسسة الحزبية لمصلحة كلينتون، فكان اختيار البعض منها ترامب.

وقد يكون الإهمال الأخطر الذي ارتكبته كلينتون اعتبار ولاء التوجه التقدمي لها تلقائياً ومحسوماً، فيما هي، بعد أن أنهت المنافسة التي كان قد شكلها ساندرز، سعت إلى التموضع الوسطي من دون اعتبار فعلي لإمكانية تخفيف التقدميين. فالدروس المستفادة بالنسبة إلى الحزب الديمقراطي واضحة إذاً: الامتناع عن اعتبار النقابات والأقليات أرقاماً محسومة لمصلحة الحزب، والاجتهاد في استقطاب الشرائح الوسطى والأوساط التقدمية.

لكن الصورة ليست قاتمة وحسب بالنسبة إلى الديمقراطيين. والمفارقة أن العامل المساعد الذي لا بد من توظيفه في المرحلة المقبلة هو بحد ذاته فوز دونالد ترامب بالرئاسة، بما يثيره هذا الفوز من استهجان نتيجة العيوب الكثيرة في شخص الرئيس الجديد. والواقع أن ترامب، بالنسبة إلى الديمقراطيين، يقدم فرصاً عدة في المرحلة المقبلة. فهو دافع للتعبئة من جهة، كما أنه بسلكه الاعتباطي لا بد أن يصل بالحزب الجمهوري إلى الانقسام.

والحزب الجمهوري هو على أي حال ائتلاف انتخابي يجمع فصائل تكاد أن تخلو من القواسم المشتركة، فالمحافظون الاجتماعيون يخوضون من خلال الحزب حرباً ثقافية إزاء النزعات التقدمية التي تترسخ في عموم الولايات المتحدة، ومطلبهم هو توسيع إطار الرقابة والتحكم من الدولة لضبط التجاوزات بحق منظومة القناعات والقيم لديهم. أما المحافظون الاقتصاديون فحربهم أقرب إلى الحرب الطبقيّة، ومسعاهم هو تخفيض العبء الضريبي وتقليص دور الحكم في توجيه شؤون البلاد، وترك هذه الشؤون لاقتصاد السوق.

فهذان الجناحان داخل الحزب الجمهوري هما على طرفي نقيض إزاء دور الدولة. وقد أغدق ترامب الوعود على كليهما من دون تمحيص، ثم عمد فور فوزه إلى تناسي وعوده عند اختيار المرشحين لتولي المهمات الرئيسية في حكومته العتيدة. وإذا كان مجمل الجمهور الذي اختار ترامب لا يزال يوليه الثقة، فإن خياراته وسلوكاته تنبئ للتو بأنه سوف يخيب آمالهم جميعاً. فما يمكن توقعه مع ترامب أن الخلاف الداخلي في الحزب الجمهوري، والذي بقي مطموراً في المراحل الماضية، سوف يظهر إلى العلن. وما لم يتم تطويق هذا الخلاف للحفاظ على وحدة الصف الحزبي، وهو هدف لا يمكن استشفاف سبيل الوصول إليه اليوم، فإن الفوز النادر بالرئاسة والكونغرس معاً قد لا يحقق الإيجابيات المرجوة.

يبقى أن السياسة الأمريكية ككل تعاني أزمة في بروز الوجوه القيادية المقنعة، وإلا لما تمكن ترامب من الفوز بالرئاسة. ففي الحزب الديمقراطي، طويت صفحة كلينتون إلى غير عودة. ولكن ليس للحزب اليوم شخصية بارزة يمكن لمختلف التوجهات الركون إليها. فعلى رغم الأزمة البنيوية في الحزب الجمهوري، وبغض النظر عن الطابع العرضي لما أصاب الحزب الديمقراطي من انتكاسة، فإنه في غياب الشخصية البارزة القادرة على الاستقطاب، يبقى مجال التعبئة مفتوحاً أمام الطروحات الشعبوية، على رغم الأفق المحدود لهذه الطروحات من حيث سرعة انكشاف تخبطها عقب الفوز. ففي وسع الديمقراطيين أن يقارنوا بقدر من الاطمئنان بين الفوز الطارئ لخصومهم والخسارة التقنية لفريقهم، إلا أن هذا التحليل لا يبدل واقع من يقيم في البيت الأبيض ما لم تصحح الأخطاء المرتكبة.

\*دار الحياة ١١/١٧/٢٠١٧:



## النظام العالمي القادم

### \*أنا بالاسيو

إذا كانت السنة ٢٠١٦ مروعة بالفعل، فإن نقاطها السلبية - تصويت المملكة المتحدة لترك الاتحاد الأوروبي، وانتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة، والفضائح المستمرة في سوريا - كانت مجرد أعراض لعملية حل النظام العالمي القائم على قواعد الليبرالية الذي بدأ قبل وقت طويل. لكن مع الأسف، هذه الأعراض تعجل الآن بانحدار النظام.

أصبح النظام الليبرالي تحت الضغط منذ سنوات عديدة. ومن الواضح أنه لم يتم إحراز التقدم اللازم في تطوير المؤسسات والأجهزة القانونية. باختصار، كنا نحاول تثبيت المسامير الدائرية للقوى العالمية للقرن العشرين في الثقوب المربعة لمؤسسات ما بعد الحرب العالمية الثانية.

التمثيل المنحرف الذي يعكس الحقبة الماضية، سواء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، يقوض شرعية المؤسسات العالمية وقدرتها على مواجهة التحديات الجديدة. وقد دفع هذا إلى تحول نحو آليات غير رسمية مثل المجموعة ٢٠ والمؤسسات الجديدة التي لم تُختبر بعد مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

النهج الأمثل سيهدف إلى تعزيز تمثيل الاقتصادات الناشئة في المؤسسات القائمة. وسيسعى أيضا إلى دمج المزيد من الجهات غير الحكومية الفاعلة، مثل منظمات المجتمع المدني وممثلي قطاع الأعمال، في عمليات صنع القرار على الصعيد الدولي.

لكن التحدي الكبير يتجاوز الآليات المؤسسية التي شغلت معظم المعلقين، وأنا من بينهم. إن الجوهر الفلسفي للنظام الدولي الليبرالي الذي تم تهميشه، مبني على ما كان يعتبر فيما مضى مواضيع رئيسية في العالم الحديث - التجارة الحرة والديمقراطية وحقوق الإنسان - والتي أصبحت في تراجع أو تحت التهديد. ما لم ندرك ونعالج هذا الواقع، فإن النظام العالمي الليبرالي الذي جلب السلام والازدهار غير المسبوق للعالم على مدى العقود السبعة الماضية سيستمر في التراجع.

إن الليبرالية والنظام الدولي اللذان تم دعمهما هما نتاج عصر التنوير. فهما راسخان في الاعتقاد بالتقدم البشري المحتوم، وفي وجود رؤية وتوجيه مشتركين عالميا - تركز على التغلب على الطبيعة - حيث ينبغي إتباع أوامر المصلحة الذاتية العقلانية. من وجهة النظر هذه، فإن سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، والتجارة هي آليات لدفع الإنسانية إلى الأمام، حتى عندما تكون الطريق محفوفة بالصعوبات.

إن مصيرنا اليوم هو أكثر ترابطا من أي وقت مضى، لكننا فقدنا الإحساس العميق بأننا لدينا هدف مشترك، لأن أفكارنا حول نوعية هذا الهدف قد تم اعتراضها - وحتى نفيها. نحن نعرف الآن أن الموارد التي تدعم تقدمنا محدودة، وأن كوكبنا لا يمكنه دعم عدد متزايد من الناس بنفس أساليب الحياة التي رافقت الازدهار تاريخيا.

لا يمكن لآليات الشمولية أن تعمل بشكل صحيح من دون أساس الأخلاق، والأهداف، والتوقعات العالمية. ما يمكنها القيام به هو دعم الاستياء والصراع، وكما تعلمنا في عام ٢٠١٦، لقد دفع ذلك الناس إلى رفض العقلانية وإنكار الواقع. وهذا أمر مقلق للغاية يجب التصدي له.

الخطوة الأولى هي مواجهة الأزمة. بدلا من التشبث بخطاب وعقائد التنوير، علينا أن ندرك حدود عالمنا، وتحويل انتباهنا من التغلب إلى الحفاظ عليه. هذه هي الرؤية والتوجيهات المشتركة اللازمة لدعم نظام عالمي جديد وحديث. الخطوة الثانية هي تقييم ما ينبغي علينا توقعه بالضبط من هذا الواقع الجديد - ووضع معايير جديدة لقياس النجاح. لا نستطيع افتراض أن الأجيال القادمة ستحصل على الكثير، لكننا نستطيع أن نعمل من أجل حصولها على الأفضل. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن تستند السياسة ليس على مؤشرات حادة من التغيير الكلي، مثل إجمالي الناتج المحلي وبيانات التجارة الصافية، ولكن على مقاييس أكثر دقة تقدم صورة أكثر وضوحا حول توزيع الثروة، والتعليم، ونوعية الحياة.

والخطوة الثالثة هي أن يكون لدى الجميع نفس الهدف. في عالم اليوم، المناهج المشتركة ضرورية لمواجهة التحديات وخلق فرص جديدة. ولن يتمكن خطاب القوميين أو المشاعر المعادية للتجارة من تغيير هذا الواقع. بالطبع، حتى من دون أنظمة دولية فعالة تركز على أخلاقيات وأهداف عالمية، فإنه سيكون على المجتمع الدولي أن يتعاون لمواجهة التحديات منذ بدايتها. لكن من المحتمل أن يحصل مثل هذا التعاون فقط بعد حدوث المشكلة وتأثيرها القوي على مصالح الجهات الفاعلة.

الخطر هنا مضاعف. يتمثل الخطر الأول في عدم وجود معايير عالمية، ما يدفع العالم ليكون تفاعليا على الدوام. والنتيجة هي نموذج غير فعال وغير مستقر للتصدي للأزمات - ورؤية غير بناءة للمستقبل. ويكمن الخطر الثاني، والأكثر فظاعة، في عدم وجود هدف شامل يعزز النظرة المحدودة للمصلحة الذاتية، مع القرارات التي تأخذ بتحفظ، استنادا إلى نظرة المعاملات، وليس إلى نظرة نظامية.

ويبدو ترامب مقتنعا بأن هذا النهج هو بالضبط ما يحتاجه العالم. لكننا نعرف حقيقة ما سينتج عن عقد صفقات المصلحة الذاتية. والواقع أنه يمكننا بالفعل رؤية النتائج المترتبة على سياسة حصرية غير مرتكزة على القيم بشكل شنيع في سوريا. بلغ الحصار الوحشي لحلب ست سنوات من الكلام الفارغ مع أنصاف الحلول من قبل القادة الغربيين الذين يعتقدون أن فظائع الحرب الأهلية في سوريا لا تستحق اتخاذ إجراءات فعلية.

الوضع المأسوي في سوريا دليل على واقع العالم المرير. لكن مصيرنا ليس من الضروري أن يكون مظلما جدا. بدلا من الحداد على النظام العالمي الليبرالي، حيث يبدو الكثيرون حريصين على القيام بذلك، يجب أن نسعى لتحقيق هدف جديد ومشارك لترسيخ نظام عالمي بالفعل - وضمان مستقبل أفضل للجميع.

\*بروجيكت سنديكيت ٢٠١٧/١/١١ :

## ثقافة الحوار.. ضرورة عالمية

\*د. عبدالحميد الأنصاري

لقد أصبح الحوار ضرورة إنسانية وحضارية للتعايش والتفاهم والتعاون في مواجهة العدو المشترك للإنسانية جمعاء، المتمثل في تصاعد وانتشار خطاب الكراهية والتعصب والتطرف والعنف، في المنطقة العربية، وفي المجتمعات الغربية، على يد تيارين:

١- التيار اليميني الشعبوي المتصاعد في الغرب، والذي يرى في الآخر الوافد تهديداً لهويته وثقافته وقيمه وحضارته، وخطراً على وجوده وأمنه ومستقبله.

٢- التنظيمات المتطرفة والجماعات الدينية في المجتمعات العربية، التي ترى الغرب عدواً متآمراً، يستهدف الإسلام والمسلمين.

ويساعد جانب من وسائل الإعلام، خصوصاً منابر التواصل الاجتماعي في الجانبين، على تغذية حالة التريص وسوء الظن والارتياب والتشويه وعدم التسامح لدى كل فريق تجاه الآخر. وبطبيعة الحال، فإن هناك ركماً ثقيلاً من سوء الفهم وسوء الظن والتشكيك والاتهام المتبادل، بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتداعياتها السلبية سياسياً واقتصادياً وإعلامياً وثقافياً، وزادت أحداث المنطقة الملتهبة في العراق وسوريا وليبيا واليمن، كتداعيات لما سمي «الربيع العربي»، سوءاً، وجاءت موجات الهجرة واللجوء إلى الغرب لتوقظ المكنونات التعصبية المكبوتة لدى قطاعات مجتمعية عريضة، أوصلت رموزاً قومية شعبية إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة ودول أوروبية، وبخاصة بعد نجاح الإرهابيين في صيغ أوروبا بالدم وإثارة فزعها، يضاف إلى كل ذلك ما تتعرض له الطوائف المسيحية من تنكيل وتشريد وتفجير لكنائسهم، إلى جانب الأزمة المالية العالمية التي لا تزال دول الاتحاد الأوروبي تعاني تبعاتها. كل هذه العوامل زادت حجم الفجوة بين المسلمين والغرب، وعمقت سوء الفهم، لصالح التيار التصادمي على الجانبين.

إن هناك احتياجات قائمة لدى الطرفين، وهناك أيضاً مصالح ضرورية متبادلة، وقبل هذا وذاك، هناك إرث حضاري إنساني يجب العمل على حفظه، وصيانتته في إطار من الاعتراف بالتنوع والاختلاف الإنساني، وعلى أساس من احترام الخصوصيات والهويات الوطنية والدينية والثقافية للشعوب والقوميات المختلفة.. لذا كان من مسؤولية القادة والحكام وممثلي الأديان والمثقفين والكتاب والإعلاميين، تعزيز جهود التواصل والتعاون عبر ثقافة الحوار، وصولاً إلى أرضية مشتركة تخفف من أسباب التوتر، وتعمل على تحجيم ركام الكراهية بين الشرق والغرب، وتساعد على تعزيز وتفعيل المشترك الديني والأخلاقي والإنساني، وتتخذ من سياسة الاعتماد المتبادل منهجاً ثابتاً في العلاقات الدولية، تحقيقاً للمصالح ودرءاً للمخاطر.

بطبيعة الحال، لا أنكر أن هناك نزاعات ملتهبة في بقاع كثيرة من عالمنا، وهناك طغيان القوي على الضعيف، وهناك أوضاع مأساوية تعيشها شعوب كثيرة، وهناك عمليات إرهابية بشعة تحصد أرواح أبرياء كل يوم، وهناك تهجير ونزوح لآلاف البشر الذين يفرون من أوطانهم ويركبون الصعب ويبتلعهم البحر، وآخرون يعانون من البرد القارس ولا يجدون ملجأً يحميهم، كما أن هناك استغلالاً واتجاراً بالبشر وسبباً للنساء وخطفاً للأطفال، بل نحن مقبلون في هذه السنة على عالم أشد إرباكاً واضطراباً والتهاباً.. لكن هذا لا يعفينا من المسؤولية، بل يضاعفها ويتطلب بذل مزيد من الجهد في تحمل المسؤولية الأخلاقية والثقافية والدينية الملقة على عاتقنا، في إيقاظ الضمير الإنساني وتفعيله في مواجهة الأحداث المأساوية.

لا يجوز لنا ترك الساحة لهؤلاء الذين يريدون قيادتنا إلى الصدام والهلاك، وقطع جسور التواصل، ويسعون إلى استدامة الكراهية والعداوة. إن ثقافة الحوار المثمر تقوم على شجاعة الاعتراف بالأخطاء تجاه الآخر، والسعي لتصحيحها، عبر النقد الذاتي والمراجعة الواعية والمستمرة، وعدم الانسياق وراء اتهام الآخر وتحميله مسؤولية تردّي الأوضاع. وليس من مقتضيات الحوار الناجح أن يعمد كل طرف إلى الانتصار على الآخر وإفحامه، بل تفهم أعداره.

ولتوسيع مساحة الاتفاق ينبغي على القادة ومثلي الأديان والمثقفين ورجال الأعمال والفنانين، القيام بمزيد من التواصل والزيارات واللقاءات والحوارات الهادفة إلى تمتين جسور التفاهم بين الشعوب والنخب الثقافية والسياسية والاقتصادية، مع ضرورة وجود مراكز حوارية تسهم في تصحيح الصورة النمطية في الجانبين.

\*صحيفة (الاتحاد) الإماراتية ١/١١/٢٠١٧ :

## أوباما مودعاً

\*هشام ملحم

ودّع الرئيس باراك أوباما الأمريكيين في خطاب اتسم بنبرة متفائلة بمستقبل الولايات المتحدة وان شابها بعض الحزن على الفرص التي فاتت، وعلى ما كان يمكن انجازه في بلاد أظهرت الانتخابات الاخيرة عمق الانقسامات السياسية والقيمية فيها. الخطاب الذي القاه اوباما في مدينته شيكاغو أمام أكثر من ٢٠ ألف شخص كان من جهة احتفالاً بإنجازاته الداخلية والخارجية، وتحذيراً للأمريكيين من خطر التقاعس في الدفاع عن القيم الديمقراطية وخطر ظاهرة القادة الاوتوقراطيين الذين يحكمون سيطرتهم على عالم متغير، في انتقاد ضمنى للرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

الخطاب تضمن انتقادات ضمنية لخلفه دونالد ترامب جاءت في سياق حديثه عن مكافحة الارهاب في اطار قانوني أقوى، ونبذ التعذيب والعمل على اقفال معسكر غوانتانامو وتحسين القوانين المتعلقة بأعمال الرصد لحماية الخصوصية والحقوق المدنية، "ولهذا أرفض التمييز ضد المسلمين الأمريكيين وهم وطنيون مثلنا". وحذّر اوباما من خطأ الانسحاب من المواجهات الدولية الكبيرة من أجل توسيع رقعة الديمقراطية وحقوق الانسان. ورأى ان مكافحة التطرف والمذهبية هي جزء من الصراع ضد الاستبداد والعدوان القومي. وأضاف ان النظام العالمي الذي بنته الولايات المتحدة وشركاءها الديمقراطيون بعد الحرب العالمية الثانية وفقاً لمبادئ سلطة القانون وحقوق الانسان وحرية العبادة والتعبير والتجمع، هذا النظام يتعرض للتحدي الان. أولاً من المتعصبين العنيفين الذين يدعون انهم يتحدثون باسم الاسلام، وثانياً من "الاوتوقراطيين في العواصم الاجنبية الذين يرون في الاسواق الحرة في الديمقراطيات المفتوحة والمجتمع المدني ذاته خطراً على سلطتهم".

كلام جميل. لكن المشكلة هي ان أوباما نفسه لم يمارس ما يبشر به الآن. وفي كل المواجهات المبدئية التي خاضها في السياسة الخارجية كان يتراجع: طلب تجميد الاستيطان الاسرائيلي لكنه اضطر الى التراجع في وجه تصلب بنيامين نتنياهو. طالب الاسد بالتنحي ولكن من غير ان يحدد ما الذي سيفعله اذا رفض الاسد ذلك. وفي وجه احتلال شبه جزيرة القرم وضمها الى روسيا، رفض تسليح الاوكرانيين لممارسة حقهم المشروع في الدفاع عن النفس. تردد اوباما في ممارسة قيادة قوية حيال الاسد في ٢٠١٢ و ٢٠١٣ ساهم في اقناع بوتين بأن احتلال شبه جزيرة القرم لن يؤدي الى عواقب وخيمة.

لكن سوريا تشكل الاخفاق الاكبر لاوباما في السياسة الخارجية. والاخفاق ليس سياسياً وعسكرياً، بل هو بجوهره اخفاق اخلاقي. وعود بالتسليح والتدريب للمعارضة، إما كانت ناقصة وإما غير جدية. الفراغ الذي خلفه في سوريا، جاءت روسيا لتملأه عسكرياً. خلال حقبة أوباما أصدقاء أمريكا في المنطقة وخارجها لم يكونوا يثقون بها، وخصومها لا يخافونها.

\*صحيفة (الاخبار اللبنانية) ٢٠١٧/١/١٤ :

## مشروع الدولة والديموقراطية في العالم العربي

\*د. شفيق الغبرا

### الديمقراطية الحقيقية هي طوق النجاة من مستنقع الفساد والاستبداد

في كل نقاش حول الديموقراطية في العالم العربي تتعايش مفاهيم متناقضة، فهناك رأي يركز على ضرورة عودة الدولة بما تمثل من احتكار للجيش وللقوى الأمنية وذلك في ظل السيادة وسلطة القانون. فغياب الدولة وفق هذه الرؤية يؤدي إلى الاقتتال واستباحة الحدود ويفتح الباب للتقسيم. لكن رأياً آخر في العالم العربي يستند إلى الكثير من المنطق يؤكد بأنه لولا النظام السياسي العربي الذي سيطر على الدولة واستفرد بالثروة والقرار والاقتصاد ورعى الفساد وتلاعب بالمكونات والهويات الصغرى ثم قلص المساحات الحرة والحقوقية لما انتهى العالم العربي منهاراً وخاضعاً أمام القوى الخارجية. فالدولة في معظم البلدان العربية لم تقم بواجباتها كدولة ذات سيادة تجاه المواطنين، فهي لم تكن فعالة في التنمية والإدارة والحوكمة (إلا ضمن استثناءات وفي مراحل محددة) ولم تكن فعالة في التعامل مع الخارج وفق مقتضيات السيادة، كما لم تكن فعالة في الوقت نفسه في تأمين الحريات والحقوق وسيادة القانون بعدالة ومساواة. لهذا انتهى الأمر في الدولة العربية بإنضاج فعاليتها الأوسع من خلال ممارسة أحد وظائف الدولة بلا محددات أخلاقية: القمع والانتهاك باسم القانون. لهذه الأسباب انهارت الدولة في الكثير من بقاع العالم العربي.

بين النماذج تستمر النزاعات والصراعات، فالنظام السياسي السلطوي مستمر في العالم العربي، لكنه حتى الآن يعجز عن تقديم حلول ناجحة (كما هي حال الصين حيث أولوية الكفاءة ومشروع بناء الدولة). في المقابل فإن منطوق الحقوق، الذي لا يزال الأضعف في التوازنات العربية، يصارح لتبوء مكانته في ثقافة رسمية عربية وضعت في آخر السلم. صراع العرب حول الدولة ودورها وحدودها وحقوق المواطن في ظلها دخل منعطفاً جديداً في العام ٢٠١١.

لقد سعى العديد من الدول العربية ومنذ عقود عدة، كحل لأزمة الشرعية، إلى اللجوء إلى الديموقراطية الإجرائية والشكلية التي تتضمن نسبة من الانتخابات والدوائر والأصوات والتمثيل. لكنها في سعيها أبقت القوة والسلطة في يد فئة تنفيذية لا تخضع للانتخابات والمساءلة الحقة. إن ديموقراطية النخبة الشكلية أفضل من عدمها، لكنها تقود، مع الوقت، لإفشال العملية السياسية كما التنموية. فالديموقراطية الإجرائية الشكلية، وفق المقاييس الإقليمية العربية، لا تجري تعديلات في أسس الاقتصاد والسياسة وحالة التهميش والاستيعاب وعلاقة الغالبية بالأقلية والقوي بالضعيف والريف بالمدينة. في الديموقراطية العربية الإجرائية (كحال الأردن والكويت وحال مصر في زمن الرئيس حسني مبارك وحال المغرب ولبنان نسبياً ودول أخرى منها البحرين) بإمكان السلطة التنفيذية تغيير قوانين الانتخاب بصورة منفردة، وبإمكانها تعيين الحكومة أو التأثير في تعيين الحكومة من دون الرجوع إلى الناخب، فهي تلعب اللعبة الديموقراطية من دون أن تمارسها. وقد أدى هذا النموذج إلى التنفيس السياسي، لكنه أدى أيضاً إلى تفضيل أهل الولاء على حساب أهل الكفاءة والخبرة، كما أدى إلى تفضيل فئة (تعتبر موالية) على حساب كل الفئات. هذا النموذج ساهم في إفساد الدولة، على رغم الاختلافات بين دولة عربية وأخرى، كما أدى إلى تراجع كبير في الإدارة والإنتاج والتعليم والصحة والخدمات التي تقدمها الدولة.

وعلى رغم كل نواقص الديموقراطية الشكلية من الصعوبة بمكان أن تتحول إلى حالة منهارة كما في العراق وسورية واليمن وليبيا والسودان. ففي ظل الديموقراطية الشكلية هناك أمل بالإصلاح وإمكانية لوجود مساحة مدنية للتعبير. هذه الأبعاد تعتبر عناصر محفزة لعدم انفجار التناقضات بصورة مفاجئة. وعندما تنفجر التناقضات

تعبّر عن ذاتها بصورة متوازنة (كما حصل في حراك الكويت وحراك البحرين والمغرب على سبيل المثال)، وهذا يجعل انهيار الدولة في ظل تجارب كهذه أمراً عسيراً.

لكن من جهة أخرى قلما تنجح الديمقراطية الشكلية في الانتقال نحو الديمقراطية الحقة من دون حركات وصراعات سياسية واجتماعية وأحياناً انتفاضات حول الإصلاح. الأسئلة التي تثيرها الديمقراطية الشكلية كثيرة لأنها تخضع لاحتكار مجموعة من دون أخرى بينما يتراجع التعليم والخدمات الصحية ودور الدولة ومكانة الطبقة الوسطى. إن الديمقراطية الإجرائية قلما تنجح في إدامة الاستقرار إلا إذا نجحت في بناء أسس للإصلاح تؤدي إلى العدالة والحكم الرشيد والحقوق.

إن تطور الديمقراطية في التاريخ جاء بهدف إيجاد طريقة سلمية لتغيير الحكومات والسياسات وتدوير صناعات القرار في ظل مساحة موسعة للحرية والحقوق. إن اقتصار الديمقراطية فقط على انتخاب برلمان يناقش ويشعر قد يرفع وتيرة الحياة السياسية والمساءلة، لكن تأثير ذلك يبقى محدوداً إذا لم يقترن بالقدرة على صنع القرار الحكومي وصناعة السياسات وتطبيق القوانين. هذا جوهر مأزق الديمقراطية الشكلية.

يضاف إلى المشكلة السابقة أن الدول، سواء كانت ديمقراطية أو خاضعة للديكتاتورية، تنجرف في عزل جماعات سياسية أو فئة اجتماعية، وهذا يتحول إلى مدخل لاهتزاز بنائها. وقد انتشر في العالم العربي شكل من العزل استهدف فئات لا تمارس العنف كالإسلاميين (من خارج الجهادية) وأحياناً الليبراليين والعلمانيين والمثقفين واليساريين والحقوقيين أو إحدى الطوائف أو أقلية قومية. في هذه الدول ترتفع وتيرة الاستماع لصدى السلطة في المجتمع، مما يخلق حالة من حالات الإرهاب الفكري والجماعي. وقد أدى هذا العزل إلى خلق حالة اغتراب بين فئات واسعة والدولة. هذا فخ يقع فيه العالم العربي، وقد شاهدنا درجات من هذه الإشكالية في بعض أكثر الديمقراطيات تقدماً (محاولات عزل المسلمين في الغرب).

إن العزل السياسي مأزق دائم في الأنظمة التي لا يتمتع فيها المواطن بحقوق ثابتة ورقابة واضحة وقدرة على التغيير السياسي السلمي. ولا نبالغ إذا قلنا إن عدو كل دولة هو كل ما يقلص المساحة العامة بهدف عزل آراء ووجهات نظر وجماعات سياسية بل وإثنية وفئوية. فلا يمكن أن تتقدم التجربة الديمقراطية في مجتمع ما من دون مساحات عامة مفتوحة ومن دون أفق للانتقال نحو واقع سياسي ديمقراطي أكثر استيعاباً لكل الفئات. لكن في غياب ذلك تبقى المفاجآت ممكنة والتحويلات غير مرئية للنظام السياسي كما للرأي العام.

وعلى رغم الحالة الصعبة منذ عام ٢٠١١ والتي أعلنت بداية تاريخية لسقوط العقد الاجتماعي العربي بين الحاكم والمحكوم كما عرفناه منذ الاستقلال، إلا أن القضية الحقوقية والتنموية ومسألة العدالة ودور الدولة ستبقى تشغل النشطاء والثوريين والإصلاحيين العرب إلى حين التوصل لعقد اجتماعي جديد يوازن بإبداع بين حقوق المواطنين والشعوب وكراماتهم وتنمية البلاد من جهة ودور الدولة وسلطة القانون ومكانة الجيوش والأمن من جهة أخرى. يبقى العالم العربي في لحظة انتقال. هذه اللحظة تتكون من سنوات شاقة ونزاعات بالكاد قد بدأت.

\*أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت

\*موقع قنطرة الألماني ٢٠١٧/١/١٦ :

## نحو حوار بين العرب والفرس والكرد والأترك

\* د. حامد الجمود

لا نكاد إلا أن نسمع عن توترات في العلاقات بين الأمم الرئيسية التي شاركت في صنع الحضارة الإسلامية، وهم العرب والكرد والفرس والأترك. وإن حصل من لقاءات بين ممثلين من هذه الأمم، عادة ما يتم في مؤتمرات دولية يكون الأوروبيون وسطاء بين دول أو ممثلين عن هذه الأمم. واستجابة لهذا الغياب، عقد في تونس خلال الفترة ٢٣ - ٢٥ ديسمبر الماضي، مؤتمر حضره ممثلون من العرب والكرد والفرس والأترك، بدعوة من "المعهد العربي للديموقراطية" في تونس يهدف إلى تعزيز الحوار الثقافي السياسي بين ممثلين مستقلين من هذه الأمم. وقد شارك في الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر ممثلون عن السلك الدبلوماسي، مثل سفير دولة الكويت في تونس، والقنصل العراقي. والحديث عن هذه الأمم حديث يحمل فخرا وشجونا، فهذه الأمم كان لها الدور الرئيسي في بناء حضارة وخلافة إسلامية امتدت لقرون عديدة. وفي ظلها، تكونت حضارة قدمت للبشرية جمعاء علوما وأدبا وعمارة وفلسفة إسلامية، لعبت فيها اللغة العربية - لغة القرآن الكريم - دورا رئيسيا في نشأة ثقافة إسلامية واحدة من ناحية ومتنوعة من نواح أخرى. ومع تراجع اللغة العربية كلغة للثقافة، ونشوء الدول القومية أو الوعي القومي للفرس والأترك والعرب، توزعت شعوب هذه الأمم إلى دول قومية. وفي كثير من الأحيان، وجد العربي نفسه أصبح فارسيًا، والفرسي أصبح عربيًا، والكردي أصبح تركيا أو عربيًا. فليست هناك جيئات عربية وأخرى تركية وفارسية وكردية، إنما هناك ثقافات نابعة من المرجعية اللغوية. الكردي الذي عاش في القاهرة، أصبح عربيًا، بل أن أمير الشعراء العربي - أحمد شوقي - من عائلة كردية. وهناك الكثير من العرب الذين عاشوا في إيران وأصبحوا مراجع دينية وثقافية في إيران. ومنطقة الخليج أكبر مثال على غناها الثقافي والعلمي من مهاجرين من إيران أصبحوا عربا انتماء وثقافة. إن هذا التداخل في الثقافات وتحول الانتماءات وفقا للغة التواصل هما سنة الحياة.

وهناك شجون بين هذه الأمم، فهناك تنافس في السياسة والاقتصاد والتأثير بين هذه القوميات التي أصبحت دولا. وبينما أصبحت الدولتان الإقليميتان - إيران وتركيا - دولتين لهما ستراتيجياتهما وثقل سياسي كبير، وجد العرب أنفسهم موزعين بين دول، ووجد الكرد أنفسهم في وضع أسوأ.

وبالرغم من الحروب والمعاناة لشعوب هذه القوميات، من بين بعضها، يبقى هناك أمل كبير يمكن أن يتحول إلى ستراتيجية لتحقيق الاستقرار وتكوين أسواق مشتركة والاستثمار في مشاريع مشتركة. فهذه الازمات التي نمر بها والمعاناة التي نسيبها لبعضنا، يجب أن تكون هي الحالة الطارئة، وليست الدائمة. واللحظة التاريخية السائدة المحملة بالمصاعب والمآسي، هي مجرد حالة يجب أن يستفاد منها لتحقيق حلم سلام دائم وازدهار بين شعوب هذه المنطقة من العرب والكرد والفرس والأترك. وعلينا أن نتذكر أن أوربا شهدت حربين عالميتين في القرن العشرين، سببتا فناء لأكثر من مئة مليون إنسان.

لذا كانت مبادرة "المعهد العربي للديموقراطية" في تونس مبادرة مميزة. فلا بد من الحوار الهادئ الذي يتفوق فيه الثقافي على السياسي. والإنصات على الخطابة، والمحبة على التشنجات. هذا وقد رسم المشاركون أن أهدافهم هي:

"العمل على تقريب وجهات النظر بين الأمم المشاركة بما يساعدها على إيجاد حلول ملائمة للقضايا الكبرى المطروحة عليها، والمساهمة في نشر ثقافة الحوار ودعم القيم الإنسانية، ومحاربة الأفكار والمشاريع المتعصبة والمتطرفة والإرهابية العاملة على تخريب المنطقة وتدمير ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وتشجيع مراكز القرار على بناء سياسات حكيمة قائمة على تعميق قنوات التواصل البناء والتعاون والعمل المشترك بين دول وأقاليم (الأمم الأربع) بما يساعدها على ضمان مصالحها وتحقيق تطلعاتها". وتطمح المجموعة التي اجتمعت بتونس على تنظيم "المنتدى المشترك لحوار الأمم الأربع" سنويا. هذا ولا بد من التذكير كذلك إن هموم هذه الأمم متشابهة ومختلفة في الأوان نفسه. فهناك معاناة للعرب بسبب تدخلات وطموحات قومية فارسية أخلت بقيم الجوار الجغرافي والمشارك الحضاري الإسلامي. وهذه لا تشكل خطرا على الطموحات العربية فقط وإنما تبديد طاقة الشعب الإيراني.

لذا فإن مفهوم التصدي لها لا يعكس عداء قوميا عربيًا للفرس الذين أغنوا الحضارة الإسلامية بأدابهم وعلومهم وإنما مساهمة لتحرير الشعب الإيراني من هيمنة نظام خارج عن نطاق الزمن لا تميز فيه المرجعية الدينية من المرجعية السياسية.

\* كاتب ورجل أعمال كويتي

\* صحيفة (النهار) اللبنانية ١/١٦/٢٠١٧ :

## من القوميات «المدجنة» إلى القوميات الفاشية: حقبة جديدة؟

\*خالد الحروب

المقالة السابقة، في الأول من كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧، تأملت في أخطار الصعود المعولم لـ «الداعشيات الدينية والداعشيات الغربية في عالم جديد مخيف». ولئن كان الحديث عن الداعشيات الدينية هو الأكثر رواجاً وإلحاحاً خاصة في منطقتنا، فإن الداعشيات الغربية متمثلة في الصعود المتسارع للشوفينية القومية بتلاوينها المختلفة لا يقل إلحاحاً ويحتاج إلى وقفة وتأمل اضافيين. تعولم الداعشية الدينية عبر انطلاقاتها ما وراء الحدود الوطنية سمة ليست جديدة بل قديمة ملازمة لظهور التبشير والدعاوى الدينية، وأخذت على الدوام سمات مختلفة وأحياناً متناقضة. فأحياناً ترافق الداعشية الدينية مشروعات الغزو الإمبراطوري وتبررها وتقف إلى جانب القوة المتوسعة وتتحالف معها. وأحياناً تطلق مشروعها الخاص بها الذي ينهمك بتفريغ طاقات لا نهائية لاتباعه غالباً من دون وعي وتبصر، فيؤول المشروع واتباعه إلى خانة التوظيف من قبل القوى المتصارعة في ذلك الوقت المعني. أما التعولم الآخر الذي لا يقل خطراً وتهديداً على عالم اليوم فيتمثل في الصعود المتسارع والمتنافس للقوميات المتشددة في معظم مناطق العالم، بدءاً من الولايات المتحدة ثم أوروبا (غربيها وشرقيها) ومروراً وتوقفاً بتأمل مرعب في إزاء حالة روسيا وليس إنتهاءً في الصين وإنتشاء قوميتها الراهن.

بالإمكان القول إن تاريخ العالم المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية لم يشهد صعوداً مماثلاً لهذه القوميات التي تزداد حدة تطرفها وتنافسها بين بعضها في مسرح التطرف وفي سباق قاتل باتجاه من يصل إلى الشوفينية التامة أولاً. هناك جذور وأسباب عديدة لهذا الصعود ويصعب إيجازها في مقاربة محدودة، لكن يُشار هنا إلى فشل السرديات الكبرى لليبرالية ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، والارتدادات غير المتوقعة لتيارات العولمة الاقتصادية والتواصلية والهوياتية وما جلبته من هواجس الخوف على الثقافات والهويات المحلية، وكذا الأزمات المالية والاقتصادية التي عصفت بكثير من البلدان والاقتصادات، إضافة إلى صعود الداعشية الدينية وما سبقها وتلاها من ازدياد أعداد المهاجرين في الغرب. لا تنطبق كل هذه العوامل وغيرها بنفس الدرجة والقوة على كل حالات الصعود القومي الفاشي الذي نشهده اليوم، بل ثمة تنوع لحجم وأثر العوامل المختلفة وفق الحالة والمعطيات. لكن ما يهم هنا على الأقل هو تلمس الخطوط العريضة للصعود شبه المفاجئ لعالم يطفح بالإدعاءات القومية سياسياً وتمجيداً والسياسات الحمائية اقتصادياً ومالياً، وفيه تتحفز وتتوتر الحكومات التي تسيطر عليها تيارات يمينية شعارها الانكفاء على الذات بدعوى الحفاظ على النقاء القومي، أو إغلاق الحدود أمام المهاجرين، أو عدم ملائمة دين ما (الإسلام في أغلب الحالات) للاندماج في الثقافة والمجتمع المضيف.

من ناحية نظرية صرفة انهمك التأمل في فكرة القومية والقوميات كثيراً من المفكرين والفلاسفة ذاك ان القومية، وربما كثير من الأفكار والبنى الكبرى الأخرى، تحمل الشيء ونقيضه. من ناحية عملية سياسية ربما كان اهم ما تطرحه الفكرة القومية، بعد تدجينها، وبعيداً من أساطيرها وحمولاتها الرمزية، خاصة في عالم ما بعد الإمبراطوريات، هو فكرة السيادة القومية واحترام الدول لسيادات بعضها بعضاً، وتجريم الحرب والاعتداء على هذه السيادة (بخلاف ما كان عليه وضع العالم الإمبراطوري). وهذا السلام النسبي الذي حققته القومية على ارضية فكرة الاحترام المتبادل للسيادة ربما كان فضيلتها الوحيدة. على العموم، تعني القومية تمايز المجموعات البشرية تبعاً لقواسم إثنية او لغوية او تاريخية أو سيادية مشتركة تعزز من التشابه في ما بينهم والافتراق عن غيرهم، وتستدعي من تلك المجموعات الإقرار بتلك التمايزات واحترامها. في حالاتها الناعمة والمدجنة والتعايشية تصبح القوميات ثقافات تعددية تعزز العالم المتنوع والكوزموبوليتاني. أما في حالاتها وتحولاتها الخشنة والفاشية فإن ذات القوميات تتحول إلى وحوش ضارية لا تعرف إلا الحروب وكرهية الآخر، وإعلان تفوق الذات على الآخرين وأسطرتها بخرافات الماضي وأمجاده المنفوخ فيها دوماً. نحن الآن في عالم نشهد فيه تحول قوميات عديدة من حالاتها الناعمة المدجنة إلى حالاتها الخشنة والفاشية.

بيد ان التنوع الشوفيني المتعصب ليس حكراً على الفكرة او الإيديولوجية القومية، بل تنطبق احتمالية التطرف الشوفيني على كل السرديات الكبرى وتقترب حلولاً كلانية للبشر والمجتمعات والكون، بما فيها الأفكار الدينية والدينيوية. كل الأديان وبلا استثناء طرح اتباعها أوجهاً مختلفة لتفسيراتها الاجتماعية والسياسية، من التطبيق السلمي التعايشي



التعاري، إلى التطبيق الحربي الاقصائي الإنغلاقى. أتباع كل دين في كل زمان ومكان يروجون تفسيرات متناقضة تماماً، بعضها يقول إن الدين هو رسالة محبة لجميع البشر وليس مقصوراً على أتباعه، وبعضها يقول إن أتباع الدين هم المختارون والأفضل على بقية البشر، مُقدمين تفسيرات استعلاء الذات الدينية الجماعية وما يترتب عليها من سياسات وممارسات تجيز العنف وتشرعنه. داعش الإسلامية اليوم ليست «بداً في الأديان» بل سبقتها داعش المسيحية وداعش اليهودية وتكمن بموازاتها اليوم دواعش أخرى هندوسية وبوذية (تستأصل بلا رحمة مسلمي مينمار مثلاً). في الإيديولوجيات البشرية قدمت الماركسية نموذجاً آخر لتعدد التفسيرات، من الستالينية الدموية القاتلة إلى الاشتراكيات الأوروبية الإسكندنافية، وما بينهما من طيف عريض يمتد من جنوب شرقي آسيا، إلى قلب أفريقيا وصولاً إلى طول وعرض أمريكا اللاتينية.

بالعودة إلى التأمل في عودة النزعة القومية الشوفينية في عالم اليوم يمكن القول انها تتصف بملامح عدة منها، وربما اولها، السمة العولمية إذ نحن اليوم امام ما يمكن وصفه بـ «تعولم الشوفينيات»، بمعنى تعاضد الصعود المتسارع والمتوازي والمدهش للقوميات المتشددة في معظم، ان لم يكن كل، مناطق العالم. وكما هي الظواهر المعولمة التي شهدتها البشر في حقبة مختلفة، يقف عالم اليوم على حافة الانزلاق إلى حقبة معولمة جديدة محورها التقوقع القومي المتشدد على الذات وتبجيلها والاستعداد المرضي لخوض صراعات وحروب قومية تستبطن إدعاءات المجد والتفوق على الآخرين. المفارقة هنا ان لفظة «عولمة الشوفينية» تحمل تناقضاً ظاهرياً في المعنى ذاته، ذاك ان العولمة تعني كسر التقوقع القومي والانفتاح وتجاوز ظاهرة معينة للحدود القومية. تعولم الشوفينية يعني هنا انتشار الشوفينية على رافة التشدد القومي في رقاد العالم العديدة، لتشتغل ضد الانفتاح والتعولم التعاوني. الملمح الثاني لما نراه هو انطلاق نظرة القوميات المتشددة لمصالح دولها وشعوبها من زاوية صراعية صارمة لا تقبل إلا الظفر والفوز بـ «الغنيمة كلها»، ولا تتعقل الصراعات والسياسة الدولية إلا بكونها معارك صفرية، لا يتحقق ظفر المنتصر بأي منها إلا عبر الخسارة الشاملة والمدمرة للآخرين. في كل صراع او حتى تنافس مع الآخر ليس هناك حلول وسط يؤمن بها القومي المتشدد، بل الإجهاز على الآخر كلياً وهو الإجهاز الذي وحده يؤشر إلى النصر. الملمح الثالث يتمثل في الهوس بنوع مُحدد من القادة الشعبويين الذين لا يعترفون بالسياسة بكونها آلية لتطويق الخلاف وتسهيل المساومة والوصول إلى حلول ترضي الحد الأدنى للأطراف المتصارعة، بل ينزعون إلى الخطابية والشعاراتية وتبني سياسات قصوى تنتزع التصفيق والتأييد الغوغائي حتى لو لم تكن محسوبة وعقلانية. القاسم المشترك لهؤلاء القادة هو التغني بالهوية القومية المتميزة تفوقاً عن غيرها من القوميات، والتحسر على المجد القومي الغابر الذي يعلن القائد المعني مهمته الرسولية بإعادة بعث ذلك المجد (بوتين وترامب وكل قادة اليمين الأوروبي، كما هم قادة الشوفينيات الدينية، ينهلون من نفس الأساطير التي تجدد الذات وتحط من قيمة الآخر). الملمح الرابع، وليس الأخير، هو ان «العدة الفكرية» للقومية الشوفينية الجديدة مُتناقضة ومرتبكة ومربكة إذ هي خليط من افكار متناثرة وخلطة ايديولوجية غريبة فيها تشظيات رأسمالية وماركسية، وعلى ارضيتها تلتقي تيارات وتوجهات كانت حتى وقت قريب تعادي بعضها. من جهة، هناك المدافعون عن الاقتصاد القومي المطالبون بحمائية اقتصادية ضد العولمة الاقتصادية التي برأيهم اضررت بالاقتصاد القومي وأفقده السيادة على السياسات النقدية والمالية، وعملت على تمييع الحدود والقدرة المحلية في السيطرة على القرار الاقتصادي، وهؤلاء رأسماليون شرسون.

ومن جهة أخرى شرائح من اليسار المعادي للعولمة الاقتصادية من منطلق تدميرها للطبقة العاملة في بلدانها وتعميق فقر الطبقات المسحوقة وزيادة البطالة، كما يتم التنظير. وبين هؤلاء وأولئك تنوعات مختلفة معادية للوضع القائم، او عدمية، او خانفة، فضلاً عن كل اعداء المهاجرين وأعداء التعددية الثقافية والدينية. كل هؤلاء يعتبر الانفتاح والاندماج في المحيط الأوسع هو جذر الخراب الذي يتعرض له «الوطن». في مطلع العام الجديد تتمظهر عولمة القوميات الشوفينية في، وعبر التلاقي الغريب بين الرأسمالية القومية المتشددة وتنوعات من اليسار المرتبك، في بريطانيا حول الاستفتاء على الخروج من الاتحاد الأوروبي وفي فوز ترامب في الولايات المتحدة وفي الفوز المتوقع لأحزاب اليمين في أكثر من دولة اوروبية مثل فرنسا وهولندا والنمسا وربما ألمانيا، إلى جانب أوروبا الشرقية المحكومة اساساً باليمين. هل يدخل العالم حقبة جديدة لا تنذر إلا بالشر؟

\*كاتب وأكاديمي

\*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/١/١٦ :

## الملامح الجديدة لقطاع النفط والغاز الطبيعي بالإقليم

تشير التطورات الأخيرة في قطاع النفط والغاز الطبيعي بالشرق الأوسط إلى أنه من المرجح أن يشهد طفرة إنتاجية في المستقبل القريب على الرغم من الصعوبات الجمة التي يتعرض لها منذ عام ٢٠١٤ على خلفية تصاعد حدة المخاطر الجيوسياسية والأمنية بجانب تراجع الأسعار العالمية للنفط. وفي هذا السياق، تواصل بعض الدول الرئيسية المنتجة للنفط، مثل ليبيا وإيران، زيادة إنتاجها من النفط، في حين أن دولاً أخرى، على غرار الجزائر ومصر، تعمل على تطوير قدراتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي.

بينما اللافت للانتباه أيضاً أن دول الإقليم تسعى بقوة لتعزيز مشروعات نقل ناتجها من النفط والغاز الطبيعي عبر خطوط أنابيب تمتد من مناطق الإنتاج بالداخل إلى الأسواق المجاورة بالإقليم أو خارجه، والتي تأتي في إطار السباق المحتدم بين الدول النفطية بالإقليم لتسويق ناتجها دولياً. وعلى جانب آخر، تستعد دول أخرى لتنفيذ مشروعات نفطية وغازية ضخمة ذات قيمة مضافة عالية، مثل الجزائر التي تجري التحضيرات المطلوبة لتنفيذ مشروع لتسييل الغاز الطبيعي والبتروكيماويات لتعويض تآكل إيراداتها النفطية.

ومن دون شك، فإن الاتجاهات السابقة ستصعب بالنهاية في صالح دول الإقليم، حيث ستعزز من أمن الطاقة بها كما ستوفر مزيداً من العوائد المالية لها مستقبلاً. ورغم التفاؤل السابق، فما يزال القطاع يواجه تحديات رئيسة تتمثل في نقص رؤوس الأموال المطلوبة لتنفيذ المشروعات النفطية، إلى جانب المخاوف الأمنية المستمرة من استهداف المنشآت النفطية بالمنطقة.

### مؤشرات عديدة:

يشهد قطاع النفط والغاز الطبيعي بمنطقة الشرق الأوسط عدداً من الاتجاهات الصاعدة، يمكن تناول أبرزها فيما يأتي:

١- طفرة الإنتاج: تشهد معدلات إنتاج النفط والغاز الطبيعي زيادة كبيرة بالآونة الأخيرة، ولا سيما في الدول التي عانت في السابق من صعوبات عديدة في الإنتاج جراء ظروف جيوسياسية معاكسة. وتعد ليبيا هي أبرز الدول التي تشهد زيادة في الإنتاج حالياً، حيث وصل إنتاجها إلى ٦٨٥ ألف برميل يومياً بنهاية عام ٢٠١٦ منذ سيطرة الجيش الليبي بالكامل على منطقة «الهلال النفطي» في سبتمبر ٢٠١٦. وفي حالة ما إذا بقيت الظروف الأمنية والسياسية مستقرة هناك، فمن المتوقع ارتفاع الإنتاج النفطي ليصل إلى نحو ٩٠٠ ألف برميل يومياً بحلول مارس ٢٠١٧، حسب المؤسسة الوطنية الليبية للنفط.

وأيضاً، منذ أن رفعت العقوبات المفروضة على إيران في يناير ٢٠١٦ بعد وصولها إلى الاتفاق النووي مع مجموعة «١+٥» في يوليو ٢٠١٥، استعادت قسماً كبيراً من حصتها الإنتاجية قبل تشديد العقوبات الاقتصادية في عام ٢٠١١. وفي نوفمبر ٢٠١٦، بلغت الكميات المنتجة بالبلاد نحو ٣,٧٢ مليون برميل يومياً أي بزيادة ٨٦٠ ألف برميل يومياً عن مستويات الشهر نفسه في عام ٢٠١٥. إضافة إلى السابق، فقد ارتفع إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي بأكثر من ٥٠٪ بحسب وزير النفط الإيراني بيجن زنجنه ليلبلغ ٧٣٠ مليون متر مكعب يومياً.

وتعد مصر إحدى الدول الواعدة أيضاً في مجال إنتاج الغاز الطبيعي في المستقبل القريب، حيث من المتوقع أن يضيف حقل «ظهر» -المكتشف قبالة السواحل المصرية بالبحر المتوسط في منتصف عام ٢٠١٦- نحو مليار قدم مكعب يومياً من الغاز قبل نهاية عام ٢٠١٧، ليلبلغ إجمالي إنتاج البلاد ٥,٤ مليار قدم مكعب يومياً، ومن المؤكد أن الزيادة السابقة ستسهم في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة بالبلاد.

٢- استثمارات جديدة: برغم تراجع الاستثمارات النفطية على المستوى العالمي، إلا أن بعض دول الشرق الأوسط تتطلع لضخ رؤوس أموال كبيرة في المشروعات النفطية والغاز الطبيعي من أجل دعم طاقتها الإنتاجية. وهناك حالياً مشروعات بقيمة ١٧٦ مليار دولار قيد التنفيذ على مدار السنوات الخمس المقبلة، في حين هناك مشروعات مخططة أخرى بقيمة ٣٣٩ مليار دولار.

ومن أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية المطلوبة لتنفيذ الاستثمارات في القطاع، اتخذت بعض دول المنطقة خطوات مهمة لتحسين مناخ الاستثمار بصناعة النفط. ومن أهم هذه الدول إيران التي أقرت، في أغسطس ٢٠١٦، انموذجاً جديداً للعقود النفطية يعزز من أرباح الشركات النفطية، وهو ما جذب كثيراً من الشركات الأجنبية للعمل بالسوق الإيراني. ومؤخراً، تنافست نحو ٢٩ شركة نفطية عالمية في العطاء الذي طرحته الحكومة الإيرانية لتنفيذ عدد من مشروعات النفط والغاز بإيران.

وفي خطوة مهمة لتطوير صناعة النفط والغاز بالبلاد، أقرت الحكومة اللبنانية، في ٤ يناير ٢٠١٧، مرسومين رئيسيين: الأول، يتعلق بتقسيم الكتل النفطية. فيما ينصرف الثاني، إلى تحديد دورة التراخيص للشركات النفطية الراغبة في المشاركة في التنقيب عن النفط قبالة السواحل اللبنانية، وليمثل ذلك نقطة تحول جديدة في استغلال موارد البلاد بعد إخفاقها منذ عام ٢٠١٣ في عقد جولات لترخيص التنقيب والإنتاج بسبب مشكلة الفراغ الرئاسي والقضايا المتعلقة بترسيم الحدود الجنوبية من المياه الإقليمية اللبنانية.

٣- مشروعات نقل الطاقة: يتسارع العمل المشترك في منطقة الشرق الأوسط حالياً لتعزيز مشروعات نقل النفط والغاز الطبيعي بين دول الإقليم، والتي ستلبي، من دون شك، الطلب المتزايد على الطاقة في الدول التي تعاني من أزمات في الطاقة. وفي هذا الصدد، سوف يجرى تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع خط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي العراقي من مدينة البصرة إلى ميناء العقبة الأردني في عام ٢٠١٧. كما اتفقت العراق والكويت، في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦، على استيراد الأخيرة كميات من الغاز العراقي تصل إلى ٥ ملايين متر مكعب يومياً.

ولدى المغرب طموح كبير في أن تصبح معبراً رئيسياً لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا. وفي هذا الصدد وقعت مع نيجيريا، في ديسمبر ٢٠١٦، اتفاقية لمد خط أنابيب للغاز الطبيعي بين الدولتين، إضافة إلى دول أفريقية أخرى مع إمكانية مده إلى أوروبا. إضافة إلى الخطة السابقة، تسعى المغرب إلى الانتهاء من إعداد دراسات الجدوى لمشروع «الغاز للطاقة» Gas to Power، بتكلفة ٥ مليارات دولار، والذي يشمل بجانب تشييد ميناء للغاز الطبيعي في منطقة الجرف الأصفر الصناعية جنوب الدار البيضاء ومحطات التخزين وإنتاج الطاقة الكهربائية، مد أنبوب للغاز بطول ٤٠٠ كيلومتر يربط المنطقة السابقة بخط أنابيب المغرب العربي (الواصل بالأصل بين مدينة طنجة المغربية وحقول الغاز بالجزائر).

٤- مشاريع ذات قيمة مضافة: تعويضاً لتآكل موارد النفط الخام، تسعى بعض دول المنطقة إلى تعظيم مكاسبها من تدشين بعض مشروعات البتروكيماويات وتسييل الغاز الطبيعي ومنتجاته ذات القيمة المضافة العالية بالاعتماد على التمويل الحكومي أو جذب الاستثمارات الأجنبية. ومن بين أهم المشروعات التي أطلقت مؤخراً مشروع «صدارة» للكيميائيات الذي تنفذه شركة «أرامكو» السعودية بالتعاون مع شركة «داو كيميكال» الأمريكية بقيمة ٢٠ مليار دولار، بطاقة إنتاجية ٣ ملايين طن متري من المنتجات البتروكيماوية سنوياً.

وفي الاتجاه نفسه، تسارع الجزائر لتنفيذ عدد من المشروعات الكبيرة لرفع طاقتها الإنتاجية من البتروكيماويات، وفي هذا الصدد أبرمت شركة «سوناطراك» الجزائرية، في ديسمبر ٢٠١٦، اتفاقاً أولياً مع شركة «توتال» الفرنسية لبناء مجمع كبير الحجم للبتروكيماويات، والذي يأتي في إطار خطة حكومية أعلنت في عام ٢٠١٣ لضخ استثمارات بقيمة ١٥ مليار دولار في قطاع البتروكيماويات.

#### عقبات محتملة:

لكن برغم ذلك، فإن ثمة بعض العقبات التي قد تقلل من الفرص المتاحة أمام دول المنطقة لتعزيز مكاسب القطاع النفطي بالمنطقة في المستقبل القريب، وتتمثل في:

١- تدني أسعار النفط: مع توصل دول الأوبك لاتفاق بتجميد كميات إنتاج النفط بنحو ١,٢ مليون برميل يومياً، ارتفعت أسعار النفط العالمية إلى مستوى ٥٥ دولار للبرميل أى بزيادة أكثر من خمسة دولارات خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٦. وهذه الزيادة على الرغم من محدوديتها، إلا أنها قد تبدو مشجعة لتعزيز الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والغاز الطبيعي بالشرق الأوسط.

ومع ذلك، فإن التوقعات القائمة باستمرار تراجع أسعار النفط في المدى المتوسط من شأنها أن تجعل بعض الشركات النفطية الأجنبية أكثر تحفظاً وحادراً في تعزيز إنفاقها الاستثماري سواء على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ وتيرة الاستثمارات الأجنبية بقطاع النفط بالمنطقة، بنحو لن يتوافق، في الغالب، مع الخطط الطموحة التي تبنتها دول الإقليم لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط أو الغاز الطبيعي.

٢- المخاوف الجيوسياسية: من دون شك، فإن المخاطر الجيوسياسية تمثل إحدى المخاوف الرئيسة للشركات الغربية لضخ استثمارات في المنطقة. ومنذ عام ٢٠١١، تشهد بعض دول المنطقة صراعات داخلية متصاعدة، لا سيما في سوريا وليبيا والعراق، وبما يؤدي إلى تحجيم الاستثمارات في الأمد القريب.

ويمثل موقف الإدارة الأمريكية الجديدة المعادي للاتفاق النووي الذي توصلت إليه إيران ومجموعة «١+٥» أحد الهواجس الأخرى للشركات الأجنبية، الأمر الذي جعل بعضها أكثر حذراً في الدخول في السوق الإيراني، كشركة «بي بي» البريطانية التي تفادت المشاركة في العطاء الأخير الذي طرحته الحكومة للمنافسة على حقوق التنقيب والإنتاج في إيران.

فضلا عن ذلك، فقد أصبحت خطوط نقل النفط والغاز الطبيعي بمنطقة الشرق الأوسط أكثر خطراً، في ظل تصاعد حدة المخاطر الأمنية التي تواجهها بسبب تهديدات الجماعات الإرهابية المحلية. وقد تعرضت خطوط أنابيب النفط الواصلة بين إيران وتركيا لحوادث متكررة في أواخر عام ٢٠١٦. وفي ٤ يناير ٢٠١٧ أيضاً، تعرض خطا أنابيب نقل وتصدير النفط الخام الإيرانيين الواصلين بحقل «مارون» و«بحركان» لتفجيرين. وبالطبع، فإن الحوادث السابقة تثير كثيراً من الشكوك المستقبلية حول مستويات الأمان التي تتمتع بها خطوط أنابيب النفط بالمنطقة.

٣- الأعباء المالية: بجانب التحديات السابقة، لا تبدو صناعة النفط في مناطق أخرى من الإقليم مثل كردستان العراق على ما يرام، بسبب ارتفاع المخاطر الأمنية وانخفاض أسعار النفط، بجانب ديون الحكومة للشركات النفطية الأجنبية، والتي تبلغ مليار دولار. وتنتج حكومة إقليم كردستان نحو ٦٠٠ ألف برميل يومياً من الحقول التي تسيطر عليها. وعلى ضوء المشكلات السابقة، انسحبت بعض الشركات الأجنبية مثل شركة «إكسون موبيل» الأمريكية المختصة من ثلاثة كتل نفطية إستكشافية في الإقليم، وهي «بيتواته» و«عريت» و«قرة هنجير». ومنذ عام ٢٠١٤، تخلت الشركات الأجنبية عن ما يصل إلى ١٩ كتلة إنتاج بسبب تصاعد المشكلات السابقة.

وختاماً، يمكن القول إنه على الرغم من الصعوبات التي يمر بها سوق النفط بمنطقة الشرق الأوسط، إلا أنه بات على عتبة مرحلة جديدة من الانتعاش، وهو ما سيوفر، من دون شك، عوائد مالية مستقبلية لدول الإقليم، كما سيعمل على تأمين الطاقة بها.

\*مركز المستقبل للدراسات ٢٠١٧/١/١٦ :

## ربيع المواطنة

\* د. وحيد عبد المجيد

### الانتقال من وضع الرعية إلى حالة المواطن

من أهم ما قرأته في الفترة الأخيرة عن الربيع العربي الذي تحل ذكره السادسة هذه الأيام مقال للدبلوماسي الفرنسي إيف دي لامسوزيير الذي عمل سفيراً لبلاده في عدة بلاد عربية منها تونس التي انطلق منها هذا الربيع. يرى دي لامسوزيير ثورات الربيع العربي حلقة في سلسلة النضال من أجل المواطنة الحقة، والانتقال من وضع الرعية إلى حالة المواطن. ولم تكن أهداف الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، التي حملها الربيع العربي، إلا تعبيراً عن مقاصد ذلك النضال، وتجسيدا لمعنى المواطنة.

ومن بين القضايا التي يناقشها في مقاله، يجدر أن نقف أمام قضيتين مهمتين. الأولى تتعلق بالطابع الوطني الذي اتسمت به ثورات الربيع العربي، قبل أن تقفز عليها حركات إسلامية كانت قد تمددت في العقود السابقة عليها مستغلة فشل نظم الحكم وفسادها وظلمها، ومعتمدة في الوقت نفسه على صفقات معها.

ويذكرنا دي لامسوزيير بذلك، ويقول إن من يعود اليوم إلى صور التظاهرات الأولى لتلك الثورات يلاحظ غياب الإسلاميين الذين وضعوا أيديهم على بعضها بعد ذلك.

وينتقد في هذا السياق السياسة الفرنسية تجاه المنطقة خلال الفترة السابقة على الربيع العربي، ويقول إن إدارتي شيراك وساركوزي كانتا تعلمان مدى عمق أزمة المجتمعات العربية، وفشل نظم الحكم في حلها، ولكنهما انساقتا وراء وهم أن هذه النظم تُتمثل سداً أمام حركات الإسلام السياسي، في حين أن اختلالاتها كانت الجسر الذي عبرت عليه هذه الحركات وأصبحت في وضع مكنها من تصدر المشهد عندما هلت نسائم الربيع.

ويبدو أن دي لامسوزيير نبه إلى ذلك حين كان سفيراً لفرنسا لدى تونس في بداية ثمانينات القرن الماضي، حيث يشير في مقاله إلى أنه لاحظ في ذلك الوقت إحباط الشباب وقلقهم وضيقهم.

أما القضية الثانية فهي مستقبل هذه المنطقة بعد انتكاسة الربيع العربي، حيث يبدو متفائلاً على المدى الطويل رغم الأوضاع البائسة التي تسودها الآن. فهو يرى أن المجتمعات العربية تتغير، وأن هذا التغير سيستغرق وقتاً ولكنه سيقود إلى تحقيق أهداف الربيع العربي في النهاية.

وتدخل هذه النظرة، التي يشاركه فيها الملمون بتاريخ ثورات المواطنة في العالم، ضمن ما يُطلق عليه التفاؤل التاريخي الذي يقوم على معرفة العوامل المحركة لتطور المجتمعات.

\*الاهرام اليومي ٢٠١٧/١/١٧ :

## أزمات دستورية تعصف بالعالم

\*نوح فيلدمان

تعرضت الكثير من الأنظمة الدستورية في مختلف أرجاء العالم للاختبار خلال عام ٢٠١٦، وبالنظر إلى تركيا وبولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، نجد أن كل حالة منها تسلط الضوء على كيف أن الترتيبات الدستورية المختلفة تستجيب للتحديات الناشئة عن الفرق السياسية المختلفة.

ودعونا نبدأ بأسوأ الأزمات الدستورية، تلك التي ألمت بتركيا خلال الفترة اللاحقة مباشرة لمحاولة الانقلاب العسكري ضد حكومة رجب طيب إردوغان. وتتسم هذه الأزمة بخلفية معقدة: كان حزب العدالة والتنمية الذي يتبعه إردوغان قد فاز في الانتخابات الوطنية أعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ و ٢٠١٥، علاوة على أنه جرى انتخاب إردوغان على نحو مباشر لمنصب الرئيس عام ٢٠١٤، وجاءت جميع هذه الانتخابات نزيهة، وأقر معظم المراقبين فكرة أن غالبية الأتراك أبدوا تفضيلهم لحزب إردوغان على امتداد عقد ونصف العقد.

إلا أن محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها الصيف الماضي بدلت المشهد الدستوري داخل تركيا على نحو عميق، ذلك أن إردوغان لم يتمكن فحسب من تطهير صفوف المؤسسة العسكرية، بل كذلك المؤسسة القضائية، الأمر الذي قوض حكم القانون على نحو خطير.

أما بولندا فتشكل حالة أقل خطورة، لكنها تبقى مثيرة للقلق. كان الحزب الحاكم في بولندا، حزب العدالة والقانون اليميني القومي، قد بدأ عام ٢٠١٦ في محاولة التلاعب في المحكمة الدستورية، بحيث لا تعوق اعتداءات الحزب على الحقوق الديمقراطية. بحلول الربيع، اندلعت مظاهرات ضخمة من جانب حركة داعية للديمقراطية. في المقابل، شددت الحكومة موقفها رغم التحذيرات التي وجهها إليها الاتحاد الأوروبي.

هذا الشهر، فرض حزب العدالة والقانون قيوداً جديدة على الصحفيين الذين يتناولون تغطية أخبار البرلمان، الأمر الذي أثار بدوره موجة جديدة من المظاهرات.

من ناحية أخرى، فإن المملكة المتحدة تمثل النظام الدستوري الفاعل الأقدم على وجه الأرض. وعلى خلاف الحال مع تركيا وبولندا، تتمتع المملكة المتحدة بخبرة واسعة في التعامل مع السياسات الحزبية. بصورة عامة، دائماً ما حرصت بريطانيا على مواجهة تحدياتها بالاعتماد على التقاليد الدستورية التي لا توجد في وثيقة واحدة مكتوبة، ما خلق نظاماً يعتمد على نظرية السيادة الدستورية التي تحترم حقوق جميع الأقليات. من المنظور الدستوري، يبدو هذا النظام أشبه بمعجزة - ولم تفلح أي دولة حتى يومنا هذا في محاكاته.

ومع ذلك، تشهد بريطانيا تبديلاً في أوضاعها في الوقت الراهن، فمنذ انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي تعرضت البلاد لضغوط مستمرة لدمج هذه الحمائيات الدستورية في الهيكل التشريعي - ذات التوجه المستخدم في أغلب الدول الأوروبية، ويعتمد بدرجة كبيرة على نموذج المحكمة الأمريكية العليا خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تجلت فوائد ومخاطر هذا التحول بدرجة بالغة خلال الجدل الذي ثار حول ما إذا كانت الحكومة التي يقودها المحافظون يمكنها الانفصال رسمياً عن الاتحاد الأوروبي في أعقاب استفتاء شعبي دون إجراء تصويت منفصل داخل البرلمان.

فيما مضى، كان مثل هذا الجدل يحسم داخل البرلمان. الآن، أصبح يجري داخل أروقة المحاكم. من منظور دستوري مقارن، ربما يبدو هذا التحول تقدماً نحو الأمام - لكن يبقى من المحتمل كذلك أن يكون تقهقراً إلى الخلف. من ناحية أخرى، فإنه في مواجهة انقسام سياسي عميق حول الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، تعتمد بريطانيا على تقنيات دستورية جديدة، بدلاً من تقاليدنا التي نجحت تاريخياً في إدارة الانقسامات الحزبية بصورة جيدة.

في المقابل، نجد أن الولايات المتحدة تشكل نموذجاً مثالياً لنظام دستوري يناضل للتعامل مع الانقسامات الحزبية عبر الاعتماد على المحاكم - وحدود إمكانات هذا التوجه. جدير بالذكر أن مجلس الشيوخ الذي يهيمن عليه الجمهوريون نجح في منع باراك أوباما من تعيين قاض بالمحكمة العليا كان من شأن وجوده بها المعاونة في تحقيق توازن في الحقوق الدستورية في مواجهة إدارة تنتمي للحزب الجمهوري.

ويقتضي الإنصاف القول بأن الجمهوريين داخل مجلس الشيوخ لم يكونوا يعتقدون أن دونالد ترامب سيفوز في الانتخابات الرئاسية. وعليه، فإنهم كانوا يحاولون حماية موقفهم وليس توسيع نطاق سلطات حزبهم. إلا أنه الآن في ظل وجود كونغرس يهيمن عليه الجمهوريون ورئيس ينتمي إلى الحزب الجمهوري، فإن المحكمة ستتمكن من تقييد حركة الكونغرس والرئيس فقط طالما أنها لا تضم أغلبية جمهورية قوية.

ويقع جزء من اللوم عن ذلك على عاتق الآباء المؤسسين الذين صمموا الدستور على نحو يحول دون وجود الأحزاب السياسية، وليس ليأخذها في الاعتبار. وعليه، أصبح من الصعب على الحزب الذي يهيمن على الكونغرس كبح جماح الرئيس عندما ينتمي إلى الحزب ذاته. من جانبها، سارعت المحاكم إلى التدخل في محاولة لإصلاح هذه المشكلة عبر حماية حقوق الأقليات.

إلا أن الحقيقة المثيرة للقلق الآن أن الحمائيات الدستورية الموجودة داخل الولايات المتحدة تعتمد في جزء منها على مقامة على مدى قوة القضاة الليبراليين الأكبر سناً داخل المحكمة. على امتداد الجزء الأكبر من مسيرته، نجح النظام الأمريكي، لكن الشهور والسنوات القادمة ستحمل اختبارات صعبة له.

\* (واشنطن بوست) و(بلومبيرك نيوز سيرفز) ٢٠١٧/١/١٧ :

## ردّ على مقال مشرقي ضد البعد الأمازيغي في الجزائر

\*د. رايح لونييسي

### العروبيون والإسلاميون لا شغل لهم إلا طرح المسائل الهوياتية بشكل استفزازي وإقصائي ضد البعد الأمازيغي

نشرت صحيفة "الأخبار" اللبنانية مقالا للينا كوش، بعنوان غريب نوعا ما، وهو "عيد يناير: هل يهدف إلى إفقاد الجزائر هويتها العربية؟". ولعلّ المرة الأولى التي تتحدث فيها هذه الصحف عن احتفالات يقيهما الجزائريون والمغاربة منذ قرون، بمن فيهم سكان غرب مصر، ولم يقل أحد إنها "حرام" أو "وثنية" رغم اعتناق كل المغاربة تقريبا الإسلام.

لكن عرف "يناير" حملات ضده في السنوات الأخيرة، تقودها عناصر من التيارات الأيديولوجية العروبية والإسلامية وصلت إلى درجة السخرية منه بشكل مستترف للكثير جدا من الجزائريين.

والمفارقة هي احتفال الكثير من أصحاب هذه الحملات بـ"يناير" في الماضي" فماذا وقع لهؤلاء اليوم؟ وهو ما يدفنا إلى التساؤل: هل هناك لعبة مدبرة لإثارة الكراهية بين الجزائريين في إطار مخطط يستهدف تفكيك الجزائر على أساس "أوهام عرقية" وزرع الفوضى، ما يمهّد الساحة لإعادة انتشار الجماعات الإرهابية، وخاصة "داعش" (في الوقت الذي تُطرد فيه) من كل من سوريا والعراق وليبيا؟

تحتاج الإجابة عن ذلك إلى بحث أعمق، وقد جاءت هذه المقالة ومقالات أخرى متشابهة في الطرح، وعادة ما يكتبها العروبيون والإسلاميون، فيسكبون الزيت على النار أكثر، ويحذرون من تهديد وهمي للهوية العربية في الجزائر، لكن لم يشيروا إطلاقاً إلى ما تعرض ويتعرض له بعد آخر أساسي للهوية الجزائرية، وهو الأمازيغية من طمس وتشويه منذ عقود.

ما يؤسف له أن بعض الإخوة في المشرق العربي يجهلون الكثير عن الجزائر، فيسمعون فقط صوت بعض المثقفين العروبيين والإسلاميين الذين ينقلون لهم الكثير من المعلومات الخاطئة والمغالطات في إطار صراهم الأيديولوجي مع المدافعين عن "الجزائر الجزائرية" بكل مكوناتها الإسلامية والعربية والأمازيغية، وهو ما يلاحظ بجلاء في ما نقلته كاتبة المقال واعتبارها أن "عيد يناير" أداة لضرب الهوية العربية للجزائر، بالرغم من أن الجزائريين يحتفلون بهذا العيد منذ حوالي ثلاثة آلاف سنة، وبكل عفوية، ولم يأت أي كان للتشكيك في ذلك، ولم يصدر أي رجل دين منذ دخول أجدادنا الإسلام بأن تلك الاحتفالات حرام.

ويبدو أن صاحبة المقال تأثرت بهؤلاء المثقفين الذين يتحسسون من كل ما يرون فيه أنه ذو بعد أمازيغي، ولا يريدون أن يفتنعوا بأن "يناير" أو غيره من مظاهر ومعالم الثقافة الأمازيغية في الجزائر هو مجرد تعبير عن بعد من الأبعاد الرئيسية للهوية الجزائرية التي تتشكل واقعيًا ودستوريًا من أبعاد ثلاثة نسميها في كتاباتنا المثلث الذهبي المتشكل من الإسلام والعربية والأمازيغية، وأن أي إبعاد لواحد منها هو سقوط لهذه الأمة الجزائرية، وهو ما يؤدي حتماً إلى عدم الاستقرار. وقد تداركت الدولة الجزائرية أخطاءها في السنوات الأخيرة، وعملت من أجل إنهاء المظالم والإجحاف الذي لحق بالبعد الأمازيغي في الجزائر.

فهل تدرك صاحبة المقال أن كل دولنا مهددة اليوم بالتفكك، فإذا كان المشرق العربي قد تم تفكيكه بتوظيف الطائفية، فإنّ "الأوهام العرقية" هي المدخل الذي يستخدمه أعداؤنا لتفكيك بلداننا المغاربية، ومنها الجزائر، وساهم البعض من المثقفين والسياسيين بوعي أو دون وعي بنشر هذه الأوهام وتمييز الجزائريين بين عرقين وهميين "عربي" و"أمازيغي"، والتي ما هي في الحقيقة إلا أوهام، فما هو موجود عندنا هم "جزائريون ناطقون بالعربية" و"جزائريون ناطقون بالأمازيغية". هي مسألة لسان، لا مسألة عرق.

لعل بعض إخواننا المشاركة لا يعلمون بأنه في الكثير من الأحيان نجد أبناء عم من جد واحد، أحدهم يتحدث بالعربية الجزائرية والآخر بالأمازيغية، فأحدهما يعتبر نفسه "عربياً" والآخر "أمازيغياً" بالرغم من أنهما أبناء عم، وحتى اللسان لا يفرق أكثر، ما دام الجميع يعرفون العربية اليوم بحكم تعميم التعليم، بل حتى عند عامة الناس البسطاء لا نشعر بوجود أزمة هوياتية، ويتعايش الجميع في سلام ووثام، لكنّ "السياسيين" هم الذين يثرون هذه المشاكل، ومعهم مثقفون، وخاصة العروبيون والإسلاميون الذين لا شغل لهم إلا طرح المسائل الهوياتية بشكل استفزازي وإقصائي ضد البعد الأمازيغي.



يطرح دعاة "الجزائر الجزائرية" حلاً نهائياً لهذا المشكل لإنقاذ الجزائر من أي تفكك، فهم يقولون إننا "كلنا جزائريون" من دون إضافة أي صفة عرقية أو دينية للجزائري، ويستندون في ذلك إلى قيم الديمقراطية، وخاصة "مبدأ المواطنة" الذي هضمه جيداً على عكس التيارات العروبية والإسلامية. ولهذا تجد أن أصحاب هذا الطرح هم من التيارات الديمقراطية وفي مواجهة التيارات العروبية والإسلامية التي تريد فرض رؤيتها على الجميع، ما يثير ردود فعل طبيعية وحروباً هوياتية.

لكن يبدو أن صاحبة المقالة مثلها مثل الكثير من العروبيين والإسلاميين حريصة على إقصاء البعد الأمازيغي في هذه الهوية الجزائرية وطمسه والقضاء عليه، وهو ما يشعل حروباً هوياتية نحن في غنى عنها. فالهوية الجزائرية في الحقيقة هي هوية مركبة ومشكلة من عدة أبعاد، لكن للأسف لم ترتق صاحبة المقالة - حسب ما يبدو - إلى أفكار ومبادئ المواطنة مثل "أصحابها" العروبيين والإسلاميين الذين يزودونها بمعلومات مغلوطة حول واقع الجزائر. فبأي حق نفرض هوية عربية على جزائريين يعتبرون أنفسهم ليسوا "عرباً"؟، كما أيضاً، بأي حق نفرض هوية أمازيغية على جزائريين يعتبرون أنفسهم ليسوا "أمازيغاً"؟. ولحل المشكلة نهائياً، فلنكتف بالقول "إننا جزائريون فقط" من دون أي إضافات أخرى، وتبقى مسائل الأصول والانتماء وغيرها مسائل شخصية وذاتية، مثلها في ذلك مثل المسائل الدينية.

هذا هو ما يطرحه أنصار "الجزائر الجزائرية"، أي كلنا جزائريون بغض النظر عن أصولنا أو معتقداتنا، لكن للأسف يرفض العروبيون وحلفاؤهم الإسلاميون ذلك، فهم كانوا ينفون منذ ١٩٦٢ حتى ١٩٨٨ أي وجود لـ"الأمازيغية" كثقافة ولسان وتاريخ وحضارة، بالرغم من أنها منتشرة بقوة في كل ربوع الجزائر. فبدل التعامل مع الواقع كما هو، عملوا بكل الوسائل على تغيير هذا الواقع بالقضاء على البعد الأمازيغي، ما أدى إلى ردود فعل خطيرة، فقد كان ذكر كلمة "الأمازيغية" ذاتها هو طابو وممنوع في الجزائر قبل ١٩٨٨، كما طمس تاريخ الجزائر ما قبل الإسلام بشكل كبير في المدارس، فالأمازيغية مطموسة ومقموعة في الجزائر منذ أن استولى بن بلة المدعوم من عبد الناصر على السلطة في ١٩٦٢. ويتحمل هذا الأخير مسؤولية كبيرة لما وصلت إليه مسألة الهوية في الجزائر اليوم، فمنذ الثورة التي شارك فيها الكثير جداً جداً من الناطقين بالأمازيغية، وعبد الناصر يخطط كي يمنع وصول ما يعتقد أنهم "بربر" أي "أمازيغ" إلى السلطة في الجزائر، ما أدى إلى ردود فعل طبيعية عند أناس شعروا بالغبن، وبأنهم مظلومون ثقافياً برغم تضحياتهم الكبيرة جداً من أجل تحرير الجزائر. فهل طرد هؤلاء الاستعمار الفرنسي كي يقعوا تحت سلطة أخرى تمنع عليهم التعبير عن ثقافتهم الأمازيغية؟

وأؤكد على (مصطلح) "ثقافياً"، لأنه لم يتم إقصاؤهم سياسياً ولا اقتصادياً. وفي خضم ذلك، فإن الكاتبة تعرف جيداً سياسة التتريك في المشرق العربي وما أنجر عنها، لكن العروبيين للأسف الشديد يكررون الشيء نفسه في كل بلاد المنطقة، ما أدى إلى تفكيك العراق والسودان والباقي آت بسبب تلك السياسات الإقصائية. ولحسن الحظ أن الدولة الجزائرية تداركت ذلك في السنوات الأخيرة، فأرادت تصحيح الوضع حفاظاً على الجزائر الواحدة الموحدة، لكن وجدت في وجهها ضغوط لوبيات عروبية وإسلامية مدعومة من قوى مشرقية، وتتحكم بقوة في قطاعات التعليم والإعلام والثقافة والمساجد التي سيطرت عليها في السنوات الأولى للاستقلال. ولا نعفي أيضاً بعض عناصر النظام من تلاعبهم في بعض الأحيان بمسائل الهوية لخدمة مصالحهم في إطار سياسة "فرق تسد".

وغرابة الأمر، أنه كما ضغط القوميون العرب في المشرق ممثلين بعبد الرحمن عزام على مصالي الحاج في ١٩٤٩ لإقصاء البعد الأمازيغي كشرط لدعم الجامعة العربية للقضية الجزائرية، فإنه يبدو لنا أنهم لا يزالون إلى حد اليوم يمارسون ضغطاً لإقصاء هذا البعد الذي هو بعد جزائري أصيل، وخاصة أن الكثير من الجزائريين لم يتخلصوا بعد من الأكاذيب التي روجت طوال عقود ضد هذا البعد من التيارات الأيديولوجية العروبية وبعض الإسلاميين. ولا نستبعد أن تكون مقالة (الأستاذة) لينا كنوش وغيرها من المقالات، تدخل في هذا الإطار، ولهذا أقول لإخواننا في المشرق العربي: من فضلكم لا تصبوا الزيت على النار أكثر، فتركوا الجزائر لشأنها، فكما نشكركم على دعمكم لنا من أجل التحرر من الاستعمار، إلا أننا نحمل العروبيين والإسلاميين المشاركة بعض المسؤولية لما يحدث في جزائرها اليوم على صعيد الهوية، ومن تهديد لوحدها.

\*أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة وهران

\*الخليج الجديد ٢٠١٧/١/١٧ :

## الكويت والرسالة الخليجية لطهران

\*محمد برهومة

نقلت الكويت رسالة خليجية إلى إيران تتعلق بالحوار معها قريباً، وهي كُلفت بذلك في كانون الأول (ديسمبر) الماضي بعد القمة الخليجية الأخيرة في البحرين. هذه ليست المبادرة الخليجية الأولى، فقد سبقتها مبادرات، منها إعادة الدوحة في الربيع الماضي طرح المبادرة التي أعلن عنها أمير دولة قطر في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٥، وعرض فيها استضافة بلاده حواراً بين دول الخليج العربية وإيران لإنهاء الخلافات السياسية. ووصف الأمير الخلافات بين الجانبين بأنها «سياسية وليست مذهبية». وقال إن إيران دولة جارة مهمة، مشترطاً أن يكون الحوار قائماً على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج. الجديد والمغاير في الرسالة الكويتية أنها تأتي في ظل ثلاثة معطيات، أولها تسلم إدارة أمريكية جديدة لا تنظر بإيجابية إلى إيران وتتهمها برعاية الإرهاب في المنطقة وتهدد بإعادة النظر في الاتفاق النووي الإيراني. وثانيها قناعة الأطراف الإقليمية باستنفاد كثير من طاقتها في الصراع على أكثر من جبهة: من اليمن وسورية إلى العراق ولبنان... واقتناعها بفشل «المعادلات الصفرية» في الصراع، على رغم ما يظهر من صعود إيراني في العراق وسورية. وثالثها أن تصادم المصالح لم يقتصر على أهل الخليج وإيران فقط، فسعي إيران لتعديل موازين القوى في الإقليم لمصلحتها يعرقل أي احتمالية لحوار متوازن ينزع عوامل الصراع مع تركيا أيضاً. وإذا كانت دعوة الرياض أخيراً لحوار وتفاهم مع طهران بخصوص ملف الحجاج خطوة جزئية وفنية، فإنها لا تنفصل عن الأبعاد السياسية المهمة الساعية لنزع أي فتيل قد يوجب الأزمة الإقليمية ويخرجها عن السيطرة.

دول الخليج ترى أن «النفوذ السلبي» الإيراني المرتكز على دعم الميليشيات الطائفية، وتعريف الصراع السياسي في المنطقة كصراع مذهبي (دائم) من شأنه تفكيك الدول وتأجيج الصراعات الأهلية وإدامتها، وتنمية نزعات التطرف والعنف والإرهاب، ولذلك فإن أي رؤية لتأمين السلم الإقليمي ينبغي أن تتأسس على توحيد النظرة إلى الإرهاب، فسواء كان سنياً أم شيعياً هو خطر يجب التعاون الإقليمي والدولي على القضاء التام عليه، وعدم تبريره تحت أي ظرف.

بصراحة، لا تكفي النوايا الطيبة وحدها لتأسيس حوار خليجي - إيراني يحقق تسويات ويخفف من حدة التوتر وينزع فتيل الأزمات، وما يقودنا إلى قول ذلك أسباب، منها أنه ليس ثمة رؤية واضحة أو تفصيلية حول شكل أي هيكل أمني إقليمي يضم دول الخليج العربية وإيران وكذلك العراق. وما زال هذا الطرح يأتي من بعض الدول الخليجية، أو بضغطة من أطراف دولية، ولم نلمس تفاعلاً إيجابياً من قبل إيران مع هذا الطرح، ربما رغبة منها في تحقيق مزيد من النقاط والمكاسب الاستراتيجية (في سورية والعراق ولبنان واليمن)، بهدف الهيمنة على المشهد الإقليمي وقيادته وبالتفاهم المنفرد مع القوى الدولية الكبرى. ثم إن قيام أي هيكل أمني إقليمي يتطلب إجراءات لبناء الثقة بهدف تخفيف حدة التوتر والصراع بين الأطراف الإقليمية المتنافسة والمعنية بهذا الهيكل، وهو شرط ما زال مُنتظماً، حتى الآن، بين إيران ودول الخليج العربية، وما زالت خطوات ومؤشرات بناء الثقة غائبة في ظل استمرار الحروب والانقسامات حيال الملفات الإقليمية، وتضارب شبكة المصالح، وتناقض الأجندات المحلية والإقليمية والدولية. وقد دلت المشاورات التي سبقت حوار آستانة أن ذلك يشمل تركيا أيضاً. إضافة إلى ذلك، ثمة غياب للجهات الضاغطة لإنجاز هذا الهيكل والضامنة لقيامه وتنفيذه، وانتظار القوى الدولية أن يتم قيام هذا الهيكل عبر توافق الأطراف الإقليمية في المنطقة بأنفسهم على إقامته، من دون المبادرة الدولية حتى بتحديد ماهية القضايا والملفات التي تحتاج إلى ضمانات من قبل القوى العالمية الكبرى. وربما تدفع مآلات الأزمة في سورية واليمن إلى تحريك ذلك.

إن أي مقارنة لنزع فتيل التوتر في المنطقة ينبغي أن تبدأ بإيجاد «توازن في طموحات القوة والنفوذ والمصالح» بين الأطراف الإقليمية المتصارعة، إلى جانب تحديد وتقريب وجهات النظر المتباينة بين هذه الأطراف بشأن طبيعة التهديدات المتبادلة، وعلى رأسها الإرهاب وفشل الدول.

\*كاتب أردني

\*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/١/١٧ :

## صناعة المستقبل

\*عبد المنعم سعيد

كانت منطقة الشرق الأوسط جزءا مهما من حركة العالم تجاه المستقبل أو الأزمنة القادمة بشكل عام. في البداية وفي التاريخ القديم كانت المنطقة بمعنى من المعاني هي العالم ليس بمعنى الوجود البشري، وإنما لأن الحضارات القديمة كلها من السومرية إلى الفرعونية وما بينهما كانت هي موئل التطور البشري ومكانه. وعندما جاءت الديانات السماوية فإنها أعطت المنطقة بعدا روحيا سرعان ما أصبح مرتبطا بالعالمية التي تشمل الجنس البشري كله. ومع عصر الإمبراطوريات الكبرى من الهلينية إلى الفارسية إلى الرومانية، إلى العربية الإسلامية ثم التركية الإسلامية، فإنها جميعا دارت حول البحر الأبيض والمنطقة المعروفة الآن باسم الشرق الأوسط. صحيح أن التطور الحضاري قد انتقل خاصة بعد عصر النهضة الأوروبي، ومن بعده الثورة الصناعية والعلمية الأولى إلى أوروبا، فإن القارة الفتية آنذاك وجدت في عبور البحر استعمارا أو استكشافا ضرورة أساسية لاستمرار شعلة الازدهار. وخلال الحرب العالمية الأولى كانت المنطقة مسرحا من مسارح الحرب الكبرى، سواء كانت الحرب عمليات عسكرية أو مؤامرات وتوافقات دبلوماسية. ولم يختلف الأمر كثيرا سواء أثناء أو بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال الحرب الباردة، وحتى فيما بعد حينما ولد العالم الجديد الذي أخرجه جورج بوش الأب في مطلع تسعينات القرن الماضي “وبعد أن شن جورج بوش الابن حربا عالمية ضد الإرهاب.

في كافة العصور تقريبا كان الشرق الأوسط جزءا من ماضي ومستقبل الدنيا بجلوها ومرها من خلال ما يجري فيها من حروب، وما يرد عليها من تسويات. وفي التقرير الأخير الذي أصدرته مبادرة «ميس ت East (TSEast) eMiddl Strategy Task Force (ME)» والتي كانت مبادرة أمريكية للحزبين الديمقراطي والجمهوري (مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد بيل كلينتون” وستيفن هادلي مستشار الأمن القومي في عهد جورج بوش الابن) صدرت عن المؤسسة البحثية «مجلس الأطلسي»، فإن التقرير يذكر بوضوح أن ما يجري بحثه «ليس أزمة في الشرق الأوسط وإنما أزمة تؤثر على الكرة الأرضية»، ومن ثم فإن «الولايات المتحدة لا تستطيع أن تسير بعيدا عن مشاكل الشرق الأوسط». والمؤكد هو أنه إذا كانت أمريكا لا تستطيع البعد عن مشاكل منطقتنا، فإننا الذين نعيش فيها لا يمكننا أيضا الابتعاد أو التغاضي عنها أو إنكارها، بل إن واجبنا هو التعامل مع الواقع بكل الحزم والعزم اللازم، والتحضير للمستقبل الذي إذا لم نصنعه فإنه سوف يطاردنا في حاضرنا.

التقرير في الحقيقة يعترف بذلك، فمشاكل الشرق الأوسط ليست مشاكل أمريكا وحدها لكي تحلها، وإنما لأن «الأيام التي كان فيها الفاعلون الخارجيون يستطيعون وحدهم أن يقرروا الأحداث في الإقليم قد انتهت». «لقد حان الوقت لكي تقوم المنطقة بأخذ مسؤولية أكبر في وضع وتعريف رؤيتها للمستقبل». كما يلاحظ التقرير أيضا أن هناك علامات وبدايات تشير إلى أن دول المنطقة أخذت على عاتقها هذه المسؤولية نتيجة عاملين: انخفاض أسعار النفط الذي فرض على الحكومات أن تتعامل مع أوضاع اقتصادية صعبة لا يمكن تلفيها دون الإصلاح الاقتصادي الملموس» والتكنولوجيات الجديدة التي أعطت تمكينا لقطاعات واسعة من المواطنين خاصة الشباب لكي يكون أكثر مشاركة في صناعة مستقبله. التقرير يعطي أمثلة لهذا وذلك من السعودية ومصر وسوريا والأردن ودبي. ورغم أهمية العاملين فإن العامل ربما الحاسم في القضية كان الثمن الفادح الذي دفعته المنطقة مالا وضحايا لحالة

الفوضى الكبيرة في المنطقة، والتي أدت إلى وقوع الدولة الوطنية تحت تهديد كبير بالحرب الأهلية، والانهيارات المادية والمعنوية، بل والاعتداء المباشر على القيم الدينية من قبل جماعات وحشية. التقرير في النهاية يلاحظ بتفاؤل «أن أهم الأمور هي أنه لا ينبغي التقليل من قدر شعوب المنطقة، لأنهم أكثر موارد الشرق الأوسط أهمية. وهؤلاء لا بد من التعامل معهم على أنهم قلب الحل» لما اعترى الإقليم من معضلات وأزمات.

ورغم الأهمية الكبيرة للتقرير الذي شارك في عملية الإعداد له عدد كبير من المشاركين أكثرهم من الولايات المتحدة وبعضهم من الإقليم، فإن الساحة في الإقليم مفتوحة للاجتهاد، بل إنه مطلوب بشدة سواء من السياسيين أو الخبراء الاستراتيجيين أو أصحاب الرأي بوجه عام. ومن المدهش أنه رغم أن صناعة مستقبل الشرق الأوسط باتت صناعة كبيرة في الدول الغربية، فإن الجهد العربي في هذا الشأن لا يزال قليلا ومحدودا، حتى إن بعضه جرى ونشر خارج العالم العربي وليس داخله. وفي بعض الأحيان فإن الجهد كان نوعا من طرح سلة كبيرة من الاحتمالات التي قد تكون مفيدة في التحضير لسياسات بعينها، ولكنها في حد ذاتها لا تكفي. الدكتور محمد عبد الله يونس طرح في مركز المستقبل في أبوظبي (٢٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦) لعشرة مفاهيم تحدد ليس فقط مستقبل المنطقة وإنما العالم أيضا، أولها ما سماه «عدم الاستقرار الممتد» أو acted InstabilityProtr أي إن مستقبلنا سوف يكون بشكل أو آخر امتدادا لحاضرنا. وفي المقابل سوف نجد ثانيها مفهوم «التعافي والارتداد للتوازن»، حيث تستجمع المجتمعات طاقاتها المفقودة لكي تتعافى من المحنة التي مرت بها. وثالثها ربما يكون الأكثر تشاؤما، حيث تكون هناك «مجتمعات بلا دولة» وهي حالة تعود بالمجتمعات إلى حالتها البدائية، حيث يجري القيام بوظائف الدولة دون مؤسساتها عند مستويات متدنية من الإنجاز، وهي حالة عرفناها في لبنان الذي عاش في أوقات دون رئيس أو حكومة وتولت الميليشيات القبلية والعشائرية المهام الأمنية. ورابعها نجد ما يسمى «صراعات المناطق الرمادية»، أي تلك التي تعيش على الحافة بين الحرب والسلام، وهي حالة قلق، وغير مستقرة ربما تقود إلى مفهوم خامس وهو «تسويات الحد الأدنى» حينما تقبل الأطراف المتصارعة حدودا دنيا من العلاقات. وكما نرى أن كل المفاهيم السابقة غير مبشرة إلا بدرجات مختلفة من التعامل مع واقع صعب، ويزداد صعوبة مع وجود حالات أو مفاهيم مثل ما نجده في سادسها عن «الإرهاب الشبكي»، وسابعها عن «خطاب الشعبوية»، وثامنها «الانكشاف السيرانى»، وتاسعها «اقتصادات المشاركة»، وعاشرها «ارتداد العولمة». هذه المفاهيم الأخيرة كلها تدور حول أن العالم الذي بدأ مع الألفية الثالثة في العالم ليبراليا متفائلا بقوة العلم والتكنولوجيا والتواصل العالمي كله، يواجه حالة من النكسة والتراجع الذي تتفاوت درجاته.

المفاهيم العشرة على أهميتها في توضيح الحال، إلا أنها تخلو من دور للسياسة وقدرتها على تجاوز مضاعفات الواقع كما جرى في أعقاب الحريين العالميتين الأولى والثانية، وما جرى بعد انتهاء الحرب الباردة من تغيير للعالم من خلال مؤسسات جديدة لم تكن موجودة من قبل. التفكير السياسي موجود بدرجات مختلفة في العالم، ولكن أهم ما يحتاجه فهو أن يبدأ من منطقتنا، وإذا كانت هناك مشروعات وطنية مثل ٢٠٣٠ في مصر السعودية، فربما آن الأوان لكي يكون هناك مشروع إقليمي للمستقبل. من الآن وليس غدا.

\*رئيس مجلس إدارة صحيفة المصري اليوم بالقاهرة، ورئيس مجلس إدارة ومدير المركز الإقليمي للدراسات

الاستراتيجية بالقاهرة

\*المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٧/١/١٨

## ترامب الرئيس الـ٤٥: "أمريكا أولاً" و"اجتثاث الإرهاب"

ويتعهد: سنعرز الاحلاف القديمة وننشئ احلafa جديدة

بدأ يوم الجمعة فصل جديد في تاريخ الولايات المتحدة، حيث شهدت واشنطن «أولى صفحات عصر ترامب»، بحفل التنصيب التاريخي للرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة، وما يصاحبه من احتفالات تمتد لعدة أيام في العاصمة الأمريكية. ويأخذ حفل التنصيب اهتماماً كبيراً، حيث يعد مظهراً أساسياً للتسليم السلمي للسلطة. ويشرف على الحفل لجنة برلمانية معنية بهذه المهمة، وتتولى قوة المهام المشتركة العسكرية في واشنطن توفير الدعم للحفل رقم ٥٨ في تاريخ الولايات المتحدة.

بدأت بالفعل الاحتفالات منذ صباح (الخميس)، وكانت أولى الحفلات عند نصب لينكولن الواقع في منطقة المول التي تجتاز واشنطن قبالة مبنى الكابيتول، حيث جرى يوم (الجمعة) أداء اليمين. وشاركت مجموعات مختلفة في الاحتفال، مثل فرقة طبول رجال الإطفاء في مقاطعة كولومبيا، الاسم الآخر للعاصمة واشنطن، وحركة هندوسية تدعم ترامب، هي «ائتلاف الهندوس الجمهوري»، وفرق أخرى وجوقات مدارس، في هذا الحفل الذي أطلق عليه اسم «أصوات الشعب».

وتعهد دونالد ترامب الرئيس الـ ٤٥ للولايات المتحدة، بعيد ادائه اليمين، وضع الولايات المتحدة على طريق حقبة جديدة مبنية على "رؤية جديدة" ترفض العلاقات القديمة بين الطبقة السياسية التقليدية من الحزبين الجمهوري والديموقراطي في واشنطن والشعب الأمريكي، واقامة علاقات مختلفة بين أمريكا والعالم الخارجي مبنية على مبدأ "أمريكا أولاً" من طريق اعتماد اجراءات حماية اقتصادية، وبناء تحالفات جديدة.

وقال ترامب في خطاب تنصيبه الذي كان مقتضباً وخارجاً عن المألوف ان ادارته سوف " تعزز الاحلاف القديمة وتنشئ احلاف جديدة" في اشارة ضمنية الى حلف شمال الاطلسي وربما الى ميله الى اقامة علاقات أشد وثوقاً مع روسيا. وقال: "سوف نوحد العالم المتحضر ضد الارهاب الاسلامي المتطرف، الذي سوف نمحوه كلياً عن وجه الارض"، كأنه يوحي بأن العالم المتحضر لا يشمل الدول العربية والاسلامية.

وردد في خطاب الرئيس الجديد بعد تنصيبه: «اليوم، نحن لا ننقل السلطات من إدارة إلى أخرى أو من حزب إلى آخر، بل ننقل السلطات من واشنطن لنعيدها إليكم، إلى الشعب. سنحدد معاً مسار أمريكا والعالم لسنوات مقبلة. سنواجه التحديات وسنتحدى الصعوبات، لكننا سننجز العمل». وأضاف أن «رؤية جديدة ستحكم بلادنا... ستكون أمريكا فقط أولاً. معاً سنجعل أمريكا قوية مرة أخرى. سنجعلها ثرية وفخورة وآمنة مرة أخرى. نعم، معاً سنعيد إلى أمريكا عظمتها مرة أخرى، وستريح مرة أخرى». وتعهد منح أولوية لشراء «المنتجات الأمريكية وتوظيف أمريكيين». وأسف لتعرض الجيش الأمريكي لـ «إنهاك محزن»، وتابع: «سنعزز التحالفات القديمة ونشكل تحالفات جديدة، ونوحد العالم المتحضر ضد الإرهاب الإسلامي المتطرف الذي سنمحوه تماماً من وجه الارض».

وجاء خطاب التنصيب وسط اجراءات أمنية لا سابق لها نتيجة المخاوف من حصول أعمال ارهابية، ونظراً الى الانقسامات الحادة في البلاد والتي أدت الى تنظيم تظاهرات ضخمة في واشنطن والمناطق المحيطة بمكان احتفال التنصيب أمام المبنى الرئيسي للكونغرس. وبينما كان ترامب يلقي خطابه، قام مئات من الملتزمين الفوضويين المنظمين بأعمال شغب، فرشقوا رجال الشرطة بالحجارة، وحطموا واجهات ومداخل المصارف والمحال التجارية وغيرها من رموز الرأسمالية.

وتحدثت شرطة واشنطن عن اعتقال أكثر من مئة مشاغب. وقاطع الاحتفال ٥١ نائباً ديموقراطياً، احتجاجاً على مواقف ترامب وعلى تدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية، وهي مسألة لا تزال قيد التحقيق.

وصرح الناطق باسم الرئيس الأمريكي، بأن ترامب اتخذ أول إجراءاته الرسمية رئيساً للولايات المتحدة الجمعة إذ أرسل ترشيحاته الوزارية إلى مجلس الشيوخ ودعا إلى يوم للوطنية.

وقال الناطق شون سبايسر إن ترامب الذي أدى اليمين لتولي السلطة في وقت سابق وقع أيضاً استثناء قانونياً يسمح لجيمس ماتيس الجنرال المتقاعد في البحرية الأمريكية بتولي منصب وزير الدفاع.

### نبرة شعبية

لكن أبرز ما في خطاب التنصيب للرئيس ترامب والذي صيغ بلغة مباشرة بعيدة من البلاغة الشعرية التي تميزت بها خطب تنصيب الرؤساء الأمريكيين في العقود الأخيرة من خطاب الرئيس جون كينيدي الى خطاب الرئيس السابق باراك اوباما عام ٢٠٠٩، هو تنديده الصارخ بالتركة السياسية والاقتصادية لجميع الرؤساء الذين سبقوه الى البيت الابيض، بمن فيهم الذين حضروا تنصيبه وهم الرؤساء جيمي كارتر وجورج بوش الابن وطبعاً سلفه اوباما (الرئيس بوش الاب تخلف عن الحضور بسبب وعكة صحية).

وهذا التنديد شمل أيضاً زعماء الحزبين الجمهوري والديموقراطي الذين حضروا الاحتفال، وكأن الحقبة التي سبقته كانت فاسدة وأخفقت في تحقيق آمال الأمريكيين وتطلعاتهم، وكأن المسؤولين عن الحياة السياسية في واشنطن في العقود الماضية كانوا أقلية أوليغارشية استغلت ثروات الشعب الأمريكي لتغني نفسها على حسابيه. وتحدث ترامب بنبرة شعبية، كأنه لا يزال مرشحاً لحزبه خلال الانتخابات التمهيدية، حين قال ان ما يجري حالياً في واشنطن ليس نقل السلطة من حزب الى آخر، "بل نقل السلطة من واشنطن واعادتها اليكم انتم الشعب الأمريكي".

واتهم ترامب "فئة صغيرة" من السياسيين الذين جنوا مكاسب السلطة وقت كان الشعب الأمريكي يدفع الثمن، قائلاً: "السياسيون ازدهروا، لكن الوظائف غادرت البلاد، والمصانع اقفلت... " و اضاف في تحذير للسياسيين: " لن نقبل بعد الان سياسيين كل ما يفعلونه هو الكلام من دون أي عمل، وهؤلاء يشكون دوماً لكنهم لا يفعلون شيئاً" لتغيير الاوضاع.

وخرج خطاب ترامب عن المألوف، لانه لم يتضمن أي اشارات شهمة أو وفاقية، كما يفعل الرؤساء الأمريكيون خلال احتفالات تنصيبهم حيال منافسهم المهزوم أو المتقاعد وحزبه، فهو لم يذكر ولو بشكل عابر منافسته الديموقراطية هيلاري كلينتون التي كانت تبعد عنه بضعة امتار مع زوجها الرئيس سابقاً بيل كلينتون، كما لم يمد يد الوفاق الى الغالبية الأمريكية التي صوتت لمنافسته كلينتون، وبدا كأنه يتحدث الى مؤيديه في مهرجان انتخابي عادي.

وتحدث ترامب وهو يرسم صورة قائمة لأمريكا ولحال الكثير من الأمريكيين وخصوصاً أولئك "المحاصرين في حال فقر في المدن، وهناك مصانع اصابها الصدأ منتشرة في انحاء البلاد وكأنها شواهد للقبور، وهناك نظام تعليمي يفتقر الى المال يترك شبابنا وطلابنا محرومين المعرفة، وهناك الجرائم والعصابات والمخدرات التي سرقت ارواحنا كثيرة وحرمت بلادنا تحقيق امكاناتها" وعلق في عبارة صدمت كثيرين من المشاهدين: "هذه المذبحة الأمريكية تتوقف هنا، وتتوقف الان".

وأوحى ترامب ان الولايات المتحدة تولت في السابق بالدفاع عن حدود دول اخرى "ورفضت الدفاع عن حدودنا" في اشارة الى الحدود مع المكسيك. وأضاف ان أمريكا جعلت الدول الاخرى غنية وقوية، بينما كانت ثقة أمريكا بنفسها تنحسر، وتحسر على رحيل المصانع تاركة وراءها العمال الأمريكيين.

وبعدما أعلن ان ادارته سوف تكون مبنية على مبدئين بسيطين "اشترتوا البضاعة الأمريكية ووظفوا الأمريكيين"، قال: "سنسعى لاقامة علاقات صداقة وحسن نية مع دول العالم، لكننا سنفعل ذلك انطلاقاً من مبدأ حق جميع الدول ان تضع مصالحها في المرتبة الاولى". وشدد على "اننا لا نسعى الى فرض نمط حياتنا على أحد، ولكننا نريد في ان نشعّ كمثال يتبعه الآخرون". وأضاف: "سنعزز الاحلاف القديمة، ونعمل على اقامة احلاف جديدة، وسنوحّد العالم المتحضر ضد الارهاب الاسلامي المتطرف، والذي سنمحوه كلياً عن وجه الارض".

ورأى ان على الأمريكيين ان يتحدثوا بعقول مفتوحة، وان يتناقشوا ويختلفوا بصدق و" يجب ألا يكون هناك أي خوف، لاننا محميون.. " وهو موقف مثير للاستغراب، لان ترامب خلال حملته استغل مشاعر الخوف لتعبئة قاعدته، وتحدث بنبرة عدائية عن منافسيه، وكان يحرض مؤيديه على وسائل الاعلام والصحافيين خلال مهرجاناته الانتخابية، كما واصل ترامب حملته على وسائل الاعلام والصحافيين بعد انتخابه، قاطع بعضهم وامتنع عن الاجابة عن اسئلتهم في مؤتمره الصحافي الاخير.

## اجتثاث الارهاب

وأعلن الرئيس الأمريكي الجديد عن عزمه بناء تحالفات جديدة لمواجهة "الإرهاب المتشدد" واجتثاثه من على وجه الأرض، وفيما أشار إلى تعرض الجيش الأمريكي "لإنهاك محزن" خلال السنوات الماضية، انتقد إنفاق الولايات المتحدة تريليونات الدولارات في الخارج. وقال "نحن المواطنون الأمريكيون لدينا الآن فرصة لإعادة الازدهار لوطننا وسنحدد معا مسار الولايات المتحدة والعالم"، لافتا إلى "أننا سنحافظ على التحالفات القديمة ونبني تحالفات جديدة ونوحد العالم ضد الإرهاب المتشدد ونجتثه تماما من على وجه الأرض".

وأضاف ترامب أن "الولايات المتحدة أنفقت تريليونات الدولارات في الخارج في حين تضررت البنية التحتية في البلاد"، منوها في الوقت ذاته إلى "تعرض الجيش الأمريكي لإنهاك محزن".

وبعد اداء اليمين، وضع الرئيس الأمريكي «مكافحة التطرف الاسلامي» في صلب سياسته الخارجية مع بداية توليه مهامه، حيث تعهد العمل مع حلفاء بلاده للقضاء على تهديدات الارهابيين. وفي أول خطاب يلقيه كرئيس للولايات المتحدة، أكد ترامب بعد تنصيبه رسمياً أنه ينوي «سنعزز التحالفات القديمة ونشكل تحالفات جديدة ونوحد العالم المتحضر ضد الارهاب الاسلامي المتطرف الذي سنزيله تماما من على وجه الارض».

وأوضح في خطابه أن بلاده «أنفقت تريليونات الدولارات في الخارج في حين تضررت البنية التحتية في الولايات المتحدة»، واسف لدعم أمريكا المالي لـ«جيوش دول اخرى في حين تعرض الجيش الأمريكي لإنهاك محزن»، وتعهد «تعزيز التحالفات القديمة وتشكيل اخرى جديدة». وأشار الى أنه ينوي «نقل السلطة من واشنطن العاصمة وإعادتها إلى الشعب»، مضيفاً: «هذا اليوم أصبح الشعب حاكم هذه الأمة مجدداً».

وقال: «سنواجه التحديات والصعوبات لكننا سننجز المهمة»، مضيفاً: «المنسيون من شعبنا لن يتم نسيانهم مرة أخرى». وشدد على أن «الفوضى في الولايات المتحدة ستوقف الآن»، معتبراً أن «كل شيء سيتغير منذ الآن في الولايات المتحدة».

وتابع: «الأولوية ستكون لأمريكا وسنحمي حدودنا واقتصادنا... أمريكا ستنتصر أكثر من أي وقت... سنبني بلادنا من جديد وسنكون قدوة». وقال: «من اليوم فصاعداً فإن رؤية جديدة ستحكم بلادنا. من هذا اليوم فصاعداً ستكون أمريكا فقط أولاً»، مضيفاً: «معا سنجعل أمريكا قوية مرة أخرى. سنجعل أمريكا ثرية مرة أخرى. سنجعل أمريكا فخورة مرة أخرى. سنجعل أمريكا آمنة مرة أخرى. نعم معا سنعيد إلى أمريكا عظمتها مرة أخرى».

وقال الرئيس الجديد إنه سيكون صوت الشعب الأمريكي في واشنطن، سواء كانوا يعيشون في مدينة داخلية أو في منطقة ريفية. وأضاف: «لن يتم تجاهلكم مجدداً. ستحدد أصواتكم وآمالكم وأحلامكم مصيرنا الأمريكي». وأكد أن: «اليوم العشرين من يناير سنذكره على أنه اليوم الذي أصبح فيه الشعب حاكماً مرة أخرى»، معرباً عن قناعته أنه سيواجه المصاعب والتحديات خلال فترة رئاسته ولكنه سينجز المهمة.

وانتقد ترامب السياسات السابقة قائلاً: «مصانعنا تتحول إلى قبور ولا تعليم في مدارسنا والجريمة تمزق البلاد». واختتم خطاب تنصيبه المقتضب بتكرار الوعد الذي قطعه على نفسه خلال حملته الانتخابية «معا سنجعل أمريكا عظيمة مجدداً».

كما شكر ترامب سلفه باراك أوباما على مساعدته في الفترة الانتقالية.

وغادر أوباما وزوجته ميشيل، واشنطن امس، على متن مروحية رئاسية استقلها من أمام الجهة الشرقية لمبنى الكابيتول بعد انتهاء مراسم تسليم السلطة الى الرئيس الجديد.

وقبل ساعات من أدائه اليمين الدستورية، أطلق ترامب برفقة زوجته ميلانيا مراسم يوم تنصيبه عبر توجيههما إلى كنيسة القديس يوحنا قرب البيت الأبيض في واشنطن.

وارتدى ترامب معطفاً وبزة داكنة اللون وربطة عنق حمراء، فيما ارتدت زوجته ثوباً باللون الأزرق.

وغادر الرئيس المنتهية ولايته باراك أوباما صباحاً المكتب البيضاوي للمرة الأخيرة قبل توجهه لاستقبال الرئيس المنتخب وزوجته ميلانيا في البيت الأبيض.

ودخل أوباما البيت الأبيض حيث يعمل الرؤساء الأمريكيون حاملاً رسالة للرئيس الذي خلفه ووضعها على المكتب الذي يستخدمه الرؤساء المتعاقبون ويعود للقرن التاسع عشر، ثم تناول باراك وميشيل أوباما الشاي مع الزوجين ترامب قبل أن يغادروا معاً إلى الكابيتول لحفل التنصيب.

### أهم ما جاء في خطابه :

- \* ستنقل السلطة من واشنطن إلى الشعب
- \* سنواجه تحديات وصعوبات ولكننا سننجز المهمة
- \* الشعور بالاعتزاز الوطني سيساعد على إنهاء الانقسامات
- \* سنستعيد وظائفنا وسننمي ثرواتنا
- \* أمريكا أولاً والسلطة عادت للشعب مجدداً
- \* نتعهد بتعزيز التحالفات القديمة وتشكيل أخرى جديدة
- \* سيتم القضاء على «الإرهاب الإسلامي المتطرف»
- \* سنعمل على توحيد العالم ضد «الإسلام المتطرف»
- \* الأولوية لشراء المنتجات الأمريكية وتوظيف أمريكيين
- \* رؤية جديدة ستحكم الولايات المتحدة
- \* الولايات المتحدة أنفقت تريليونات الدولارات في الخارج في حين تضررت البنية التحتية في الولايات المتحدة
- \* هناك أسف على دعم أمريكا المالي لجيوش دول أخرى
- \* رئاستي ستحدد المسار لأمريكا والعالم لسنوات كثيرة مقبلة
- \* سنسعى لإعادة بناء البلاد لصالح كل شعبها

### أول الإجراءات

وبعيد مراسم التنصيب، صرح الناطق باسم الرئاسة الأمريكية شون سبايسر بان ترامب اتخذ أول إجراءاته الرسمية رئيساً للولايات المتحدة بارسال ترشيحاته الوزارية إلى مجلس الشيوخ ودعا إلى يوم للوطنية.

وقال إن ترامب وقع أيضاً استثناء قانونياً يسمح لجيمس ماتيس الجنرال المتقاعد في البحرية الأمريكية بتولي منصب وزير الدفاع.

وجاء في بيان عن الموقف السياسي نشر في موقعه الإلكتروني أن إدارة الرئيس دونالد ترامب تنوي تطوير نظام دفاع صاروخي "متطور" للحماية من الهجمات من إيران وكوريا الشمالية.

ولم يورد البيان الذي نشر بعد دقائق من تنصيب ترامب تفاصيل عن إذا كان النظام سيختلف عن النظم الخاضعة للتطوير حالياً، أو عن كلفته وعن طريقة تمويله.



## مواقف متضاربة حيال أوروبا والأطلسي

وأشارت تصريحات أخيرة أدلى بها دونالد ترامب قلقاً في أوروبا. فقد وصف الرئيس الأمريكي المنتخب حلف الناتو بأنه "منظمة عفا عليها الزمن"، وأن الاتحاد الأوروبي "أداة مفيدة لألمانيا"، متوقفاً أن تحذو دول أوروبية حذو المملكة المتحدة، وتهجر الكتلة الأوروبية.

وعلق كريشانديف كلامور، كاتب سياسي بارز في مجلة ذا أتلانتيك الأمريكية، على تلك التصريحات التي أثارت انتقادات حول العالم، وخاصة عندما ربط ترامب الهجمات الإرهابية بأكثر من مليون لاجئ وطالب لجوء وصلوا إلى أوروبا، منذ عام ٢٠١٥، لافتاً إلى أن أنصار ترامب ومحللين سياسيين اعتقدوا أن تلك التصريحات كانت خاصة بموسم الانتخابات، وسيعدها لاحقاً. ولكن مع بقاء أقل من أسبوع على تنصيبه، أجرى ترامب لقاء مشتركاً مع صحفيي ذا تايمز اللندنية، وبيلد، الألمانية واسعة الانتشار، وكرر نفس الآراء.

### تضارب

لكن، وكما يلفت كلامور، تتضارب تصريحات ترامب مع تلك الصادرة عن الجنرال جيمس ماتيس، جنرال متقاعد من المارينز اختاره ترامب كوزير للدفاع، والذي قال قبل أسبوع: "لو لم يكن الناتو موجوداً اليوم، لكنا أوجدناه". كما اتهم ماتيس الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالسعي لتفكيك الناتو.

### خطأ كارثي

وفي لقائه الصحفي، ذكر ترامب ميركل بالاسم. فقد انتقد سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها المستشار الألمانية أمام لاجئين سوريين، واصفاً تلك السياسة بأنها "خطأ كارثي". كما وصف اللاجئين الفارين من حرب أهلية استمرت أكثر من خمس سنوات بأنهم "غير شرعيين". وقد ركز ترامب انتقاده لميركل التي تواجه انتخابات عامة، ومعارضة شديدة بسبب هجمات إرهابية نفذت على الأرض الألمانية.

### تصريحات غير لائقة

ولكن جون كيري، وزير الخارجية الأمريكي، انتقد تلك التصريحات، وحيث قال لمحطة سي إن إن: "أعتقد أنه من غير اللائق لرئيس منتخب لأمريكا أن يتدخل في سياسات دول أخرى بتلك الصورة الفجة".

### ردود أفعال

وفي أولى ردات الفعل على تنصيب ترامب رئيساً، قال البابا فرانسيس، بابا الفاتيكان، في رسالة وجهها إلى دونالد ترامب بعد تنصيبه رئيساً، إن عليه أن يبدي اهتماماً بالفقراء، وأن يستهدي في عمله بالقيم الأخلاقية. وهنا وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون ترامب على وصوله إلى "المنصب السياسي الأكثر أهمية في العالم" وقال إن بريطانيا ستعمل يدا بيد مع الإدارة الأمريكية الجديدة. ووصف نايجل فاراج، الزعيم السابق لحزب الاستقلال البريطاني من أقصى اليمين، خطاب ترامب بأنه "خطاب قوي" وأضاف أن "ثورة سياسية حقيقية" انطلقت الآن في أمريكا "حسب وصفه". واعتبر سيغمار غابريال، نائب المستشار الألمانية أنجيلا ميركل أن خطاب ترامب في حفل تنصيبه كان "قومياً جداً" وأن أسلوب ترامب في إلقائه تدعو للقلق، وأن أوروبا يجب أن تستعد للدفاع عن مصالحها. وكان عدد من دول العالم قد شهد تظاهرات احتجاجاً على تنصيب ترامب رئيساً للولايات المتحدة إلا أن روسيا شهدت احتفالات بالمناسبة. وفي نيجيريا أيضاً كان هناك مهرجان للاحتفال بتنصيب ترامب.

## إعادة تمثال تشرشل الى المكتب البيضاوي

وبعد لحظات من مباشرته مهماته كرئيس للولايات المتحدة، أمر دونالد ترامب بإعادة تمثال نصفي لرئيس الوزراء البريطاني السابق ونستون تشرشل الى المكتب البيضاوي في البيت الأبيض، الأمر الذي اعتبره مراقبون بادرة حسن نية تجاه بريطانيا الحليف المهم والرئيسي للولايات المتحدة.

وشاهد الصحافيون التمثال النصفي لتشرشل في المكتب البيضاوي لحظة توقيع الرئيس الجديد سلسلة من الأوامر التنفيذية التي شملت بعض التعيينات الحكومية العليا وبعض التشريعات.

وقالت صحيفة (ذا هيل . The Hill) إنه كانت تمت إزالة التمثال من المكتب البيضاوي العام ٢٠٠٩ في عهد الرئيس السابق باراك أوباما، وهي خطوة كانت أثارت غضب المحافظين في ادارته.

وحينذاك، قال البيت الأبيض إن أوباما طلب إزالة التمثال النصفي لإفساح المجال أمام نصب للرئيس السابق ابراهام لينكولن وآخر لزعيم حركة الحقوق المدنية مارتن لوثر كينغ.

وشن بعض الجمهوريين والمحافظين حملة انتقادات لأوباما معتبرين أن إزالة تمثال تشرشل يعتبر بمثابة ازدراء للمملكة المتحدة، وهي أحد أقرب حلفاء الولايات المتحدة.

## أوباما ينفي

يذكر أنه في تصريح له خلال زيارة للندن في العام الماضي، نفى الرئيس الأمريكي السابق أن تكون إزالة التمثال النصفي لتشرشل بمثابة ازدراء لبريطانيا، دون أن يعرف ان هناك تمثالا آخر لتشرشل في البيت الأبيض، وقال في مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الوزراء آنذاك البريطاني ديفيد كامرون: "أنا أحب ونستون تشرشل. وقال أوباما أحب الرجل".

## مشاهدات من داخل حفل التنصيب

\* كنيسة سان جون المواجهة للبيت الأبيض كانت أولى محطات ترامب وأسرته في يوم التنصيب حيث استغرقت الصلاة ساعة، ذهب بعدها إلى البيت الأبيض لحضور حفل إفطار مع الرئيس باراك أوباما وزوجته ميشيل أوباما.

\* رحب الرئيس أوباما بالرئيس ترامب عند مدخل البيت الأبيض وتبادلا السلام، وسمع الصحافيون أوباما وهو يقول لترامب: «الرئيس المنتخب كيف حالك؟ تسرني رؤيتك، مبروك». ودخلا معا إلى الجانب الشرقي من البيت الأبيض وصافحت ميلانيا ترامب الرئيس أوباما وقدمت لميشيل أوباما هدية في صندوق أزرق فاتح اللون يبدو أنه مجوهرات من محل تيفاني الشهير، وقالت ميشيل أوباما مندهشة: «أنت أحضرت لي هدية!» وبدا اللقاء وديا.

\* ميلانيا ارتدت فستانا للمصمم رالف لورين أزرق فاتحا يشبه في تصميمه الفستان الذي لبسته جاكلين كيندي زوجة الرئيس الراحل جون كيندي في يوم حفل تنصيبه، واختارت السيدة الأولى قفازا وحذاء باللون الأزرق الفاتح نفسه.

\* بحلول الساعة العاشرة بدأ توافد الضيوف إلى الشرفة الغربية للكايبيتول من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ والشخصيات العامة، من أبرزهم نيوت غينغريتش رئيس مجلس النواب الأسبق والصديق المقرب لترامب، وجون بوينر رئيس مجلس النواب السابق، وجاء بعض أعضاء الكونغرس السابقين على مقاعد متحركة حرصا على حضور الحفل.

\* وصلت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون والمرشحة السابقة للحزب الديمقراطي ومنافسة ترامب السابقة إلى مبنى الكابيتول، وألقت تحيتها للصحافيين الحاضرين، لكنها رفضت الإجابة عن أسئلة الصحافيين حول مشاعرها في هذا اليوم وتابعت سيرها إلى داخل الكابيتول.

\* هيلاري كلينتون وصلت إلى مقر حفل التنصيب في الكابيتول هيل قبل وصول الرئيس ترامب والرئيس أوباما بنحو ساعة، مع زوجها الرئيس الأسبق بيل كلينتون. هيلاري لبست فستانا أبيض طويلا يشبه الفستان الذي لبسته في حفل قبول الترشيح الخاص بالحزب الديمقراطي. وكانت هيلاري قد شرحت عبر حسابها في «تويتر» سبب قرارها المشاركة في مراسم تنصيب ترامب، وقالت: «أنا هنا اليوم من أجل الديمقراطية الأمريكية وقيمها، لم أتوقف عن الإيمان ببلدنا ومستقبلها». يذكر أن هذه المرة الثانية التي تحضر فيها كلينتون حفل تنصيب لمرشح هزمها في الانتخابات، فقد حصل ذلك في عام ٢٠٠٩ في حفل تنصيب الرئيس أوباما.

\* سلم جهاز الخدمة السرية إلى الرئيس ترامب تليفونا جديدا يصعب اختراقه من القرصنة أو التجسس عليه، لكن من غير المعروف ما إذا كان الرئيس ترامب سيستخدمه في إطلاق التغريدات عبر «تويتر» كما اعتاد أثناء الحملة الانتخابية حتى اليوم السابق لتنصيبه رئيسا للولايات المتحدة.

\* تصادف حفل تنصيب الرئيس ترامب مع مولد مديرة حملته ومستشارته المقربة كليان كونوواي، وقد قدم ترامب في حفل لجمع التبرعات مساء الخميس الشكر لكونوواي وقبل يدها، كما وجه الشكر لكل الذين عملوا في حملته الانتخابية وكل من اختارهم في مناصب بإدارته.

\* بعد اجتماع جمع آل أوباما وآل ترامب وآل جو بايدن وآل مايك بنس في البيت الأبيض، خرجت كل من ميشيل أوباما في صحبة ميلانيا ترامب إلى السيارة التي نقلهما إلى الكابيتول، ثم خرج جو بايدن مع مايك بنس إلى السيارة، وفي تمام الحادية عشرة إلا خمس دقائق خرج الرئيس أوباما مصطحبا الرئيس ترامب إلى السيارة، وقد ارتدى أوباما رابطة عنق زرقاء (اللون المميز للحزب الديمقراطي)، وارتدى ترامب رابطة عنق حمراء (اللون المميز للحزب الجمهوري).

\* بعد وصول الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وزوجته دخل الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون مصطحبا زوجته هيلاري كلينتون، التي أخذت كثيرا من اهتمام وسائل الإعلام والمصورين في رصد انفعالاتها وابتساماتها وأحيانا تنهداتها. وتحدثت هيلاري كلينتون إلى الرئيس جورج بوش الابن الواقف إلى جوارها، عدة مرات.

\* اصطحب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن زوجته لورا إلى شرفة الاحتفال، واحتشدت الجماهير بالآلاف في منطقة واشنطن مول المواجهة لمبنى الكونغرس ومسلة واشنطن الشهيرة، وهم يرددون: «يو إس إيه» وقد وضعت شاشات عرض عملاقة على جانبي الطريق ليتمكن الحاضرون من مشاهد فعاليات الحفل.

\* كان بول رايان رئيس مجلس النواب وناصري بيلوسي زعيمة الأقلية والسيناتور الديمقراطي تشاك تشومر وزعيم الأغلبية السيناتور ميتش ماكونيل في استقبال الرئيس دونالد ترامب عند دخوله مبنى الكونغرس، ووفقا للبروتوكول، دخل أبناء ترامب (الخمسة) (إريك ودونالد جونيور وإيفانكا وتيفاني وبارون)، أولا إلى شرفة الاحتفال، ودخلت ميلانيا ترامب في صحبة أحد ضباط الحرس الوطني وسط تصفيق من الحضور.

\* الأحوال الجوية في العاصمة الأمريكية واشنطن كانت لطيفة في يوم التنصيب، حيث لم تكن متدنية كعادتها في شهر يناير (كانون الثاني)، فقد كانت ٩ درجات مئوية، وتوقع كثير أن أمطارا ستنزل على العاصمة وقت الحلف للرئيس الجديد ولكنها كانت أمطارا خفيفة لم تؤثر على سير الحفل.

\* نائب الرئيس الأمريكي، مايك بينس، أدى قسمه أولا، وقد ساعده في أداء القسم قاضي المحكمة العليا الأمريكية، كلارنس توماس. أما الرئيس دونالد ترامب، الذي استخدم نسختين مختلفتين من الإنجيل خلال حلفه، فقد أدى قسمه أمام رئيس المحكمة العليا الأمريكية القاضي جون روبرتس.

\* بعد أداء القسم تم إطلاق المدافع في ساحة الكابيتول هيل، وهو تقليد تنصبي معروف بعد أداء القسم. اتجه الرئيس أوباما وزوجته إلى ولاية كاليفورنيا بعد انتهاء حفل التنصيب، بينما وقف الرئيس ترامب وزوجته ونائب الرئيس مايك بنس وزوجته في تحية أوباما.

(الشيوخ) يصادق على تعيين ماتيس للدفاع وكيله للأمن الداخلي

وافق مجلس الشيوخ الأمريكي الجمعة على تعيين الجنرال المتقاعد جيمس ماتيس (٦٦ عاما) وزيرا للدفاع، وجون كيللي (٦٦ عاما) وزيرا للأمن الداخلي. وحصل ماتيس على ٩٨ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد عارض تعيينه، ليصبح أول عضو في إدارة الرئيس دونالد ترامب ينال الضوء الأخضر من المجلس. وصوت ٨٨ عضوا لكيللي مقابل ١١ آخرين صوتوا ضده، فيما امتنع عضو واحد عن التصويت.

خطط في عهد ماتيس

وماتيس، الضابط السابق في سلاح مشاة البحرية، هو إحدى الشخصيات الأكثر توافقية في إدارة ترامب. ويحظى ماتيس الذي قاتل في العراق وأفغانستان بالاحترام، ولم يجد نفسه مضطرا لبذل جهود كبير من أجل إقناع أعضاء مجلس الشيوخ.

وقد أثنى ماتيس على وكالات الاستخبارات الأمريكية التي كان ترامب انتقدها علنا. ونشر البيت الأبيض على موقعه الإلكتروني وثيقة تحدد الإطار العام لسياسة الدفاع التي سيعتمدها ترامب. وحسب الوثيقة، يريد الرئيس الجديد "إعادة بناء الجيش الأمريكي وزيادة القدرات الدفاعية الصاروخية الأمريكية في مواجهة التهديدات الباليستية الكورية الشمالية والإيرانية". وقد وعد الرئيس الجديد بإطلاق عمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية داعش والمجموعات الإرهابية الأخرى، وذلك بالتعاون مع حلفاء الولايات المتحدة.

كيللي

وكيللي كان قائدا للمنطقة العسكرية الجنوبية قبل أن يتقاعد في شباط/فبراير الماضي، وكان قائدا للقوة متعددة الجنسيات في العراق من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩. وسيقود كيللي الوزارة المسؤولة عن ملف الهجرة، وهو أكثر الملفات التي أثارت جدلا خلال حملة ترامب.

مناقشة تعيين بومبيو

في غضون ذلك، أعلن زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتشل ماكونيل أن المجلس سيعقد جلسة لمناقشة تعيين مايك بومبيو مديرا لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA). وجاء ذلك في أعقاب جلسة شد وجذب شهدها المجلس مساء الجمعة.

أول تصريح لوزير الدفاع الأمريكي الجديد

هذا ووعد وزير الدفاع الأمريكي الجديد، جيمس ماتيس، السبت، العمل من أجل تعزيز التحالفات العسكرية مع شركاء واشنطن

وقال ماتيس في رسالة لموظفي البنتاغون، نشرتها الخدمة الصحافية للوزارة: "سيتم توجيه كل أعمالنا من أجل تأكد جاهزية قواتنا المسلحة الآن وفي المستقبل، نحن ندرك أهمية أنه لا يمكن لدولة أن تكون آمنة دون أصدقاء، نحن إلى جانب وزارة الخارجية، سنعمل على تعزيز تحالفاتنا".

ووعد وزير الدفاع الأمريكي الجديد، باستخدام كل سنت من الميزانية بفعالية.

\*اعداد: الانصات المركزي ٢٠١٧/١/٢١ :

## الدروس التي يمكن لترايب تعلمها من أوباما

\*أمير طاهري

مع تولي دونالد ترامب منصب الرئيس الـ ٤٥ للولايات المتحدة، تزداد التكهّنات حول ما سوف يفعله بالسلطات والصلاحيات التي أودعها التاريخ، من خلال الناخبين الأمريكيين، تحت تصرفه.

ولأنني من دارسي تاريخ الولايات المتحدة منذ حقبة الستينات، فإنني لا أذكر أي رئيس للولايات المتحدة قد بدأ مهام منصبه بهذا القدر من التعليقات غير الإيجابية من جانب النقاد، أكثر من ترامب. ولطرح الأمر بلطف وكياسة، فإن النخب الكبيرة والجيدة، والطبقة المثقفة وغير المثقفة في المجتمع الأمريكي لا يعجبهم ترامب، ويأملون، أن يفشل في أداءه لمهامه الرئاسية.

ومن المفارقات، أن هذه المشاعر تعتبر من قبيل الأنباء السارة بالنسبة لترايب، حيث إنها تقلل من التوقعات المستقبلية بصورة كبيرة. حتى الآن، فإن حقيقة أن ترامب قد تمكن، على نحو قليل أو كثير، من توفير بعض الإجابات المتناسكة خلال مقابلته الأخيرة مع مراسل صحيفة «لندن تايمز»، يمكن اعتبارها من الإنجازات الكبرى في حد ذاتها.

وتأتي التوقعات السلبية بالنسبة لرئاسة ترامب للولايات المتحدة، بعد حالة من التوقعات العالية بصورة جنونية والمستوحاة من الرئيس باراك أوباما في بداية فترة ولايته الأولى في البيت الأبيض.

وخلال السنوات الثماني داخل البيت الأبيض، كان أوباما ملتزماً بالخفض المستمر لتلك التوقعات، وفي كل مرة يفشل في الوفاء بالأهداف المتدنية التي يحددها بنفسه. ولأنه بدأ المهام الرئاسية عند ذروة التوقعات، والمتجسدة بنيل جائزة نوبل للسلام، فقد جعلت منه فاتحاً للشهية السياسية في البلاد، ولم يكن هناك من مكان يذهب إليه أوباما سوى الانحدار إلى الأسفل حتى الارتطام بالقاع. وحتى أكثر مؤيديه حماسة يتفقون الآن على أنه، كرئيس للولايات المتحدة، قد فشل فشلاً ذريعاً، ولكنهم يصرون على أنه، رغم كونه رئيساً، كان رجلاً جيداً، مثلما كانت شخصية الساحر أوز في أقصوصة الأطفال الكلاسيكية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن دونالد ترامب، الذي يبدأ من القاع، وبقدر ما تُعنى التوقعات بأمره، ليس أمامه من مكان يذهب إليه سوى القمة.

والأصل الأصيل لدى ترامب في ذلك، وبقدر اهتمام السواد الأعظم من أنصاره ومؤيديه بالأمر، هو أنه ليس باراك أوباما.

ولكن هل مجرد ألا يكون مثل باراك أوباما كاف لأن يؤمن لترايب رئاسة جيدة للولايات المتحدة؟

أعتقد أن الإجابة ستكون بالنفي، على الرغم من أن ترامب قد يتعلم كثيراً من الأمور من أخطاء أوباما السابقة.

بنى أوباما رئاسته للبلاد على أساس الإقصاء التام عن سلفه جورج بوش. ونزعته الشديدة المناوئة لبوش وسياساته، كانت هي الأساس الأول لأخطائه الكارثية التي ارتكبها في العراق، وأفغانستان، وسوريا، وليبيا، ومصر، وإيران، وكوبا، وكوريا الشمالية، وجورجيا، وأوكرانيا، من بين أماكن أخرى حول العالم، وفي تعاملاته مع روسيا، وحلفائه داخل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وحلفائه من الدول العربية، وحتى مع إسرائيل نفسها. اعتمد أوباما معادلة بسيطة مفادها أن أولئك الذين يكرهون الولايات المتحدة لا بد من استمالتهم والإشادة بهم، في حين ينبغي ذم وإقصاء حلفاء الولايات المتحدة بعيداً، وإهانته، بل وطعنهم من خلف ظهورهم.

وعلى الرغم من ضرورة أن يعالج ترامب بعضاً من عقد أوباما العسيرة، وبأسرع ما تسمح به الإجراءات، فعليه الانتباه لفخ الاعتقاد بضرورة التراجع التام والمطلق عن كل ما فعله أوباما خلال السنوات الثماني المنقضية. فإذا ما فعل ترامب ذلك فسوف يبدو كصورة كاريكاتورية مطابقة لشخصية الرئيس المنتهية ولايته.

ومن الدروس الأخرى التي يمكن أن يتعلمها ترامب من فشل أوباما، هي محاولة السيطرة على غروره الشخصي. كان لدى أوباما رأي ذاتي مبالغ فيه للغاية في نفسه، مجسداً في شعار «أجل، نستطيع» الذي رفعه خلال حملته الانتخابية الرئاسية، والذي اقتبسه من شعار حملة الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمددي نجاد، السياسي الآخر صاحب الغرور الذاتي الرهيب. (كان شعار أحمددي نجاد في حملة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥ يقول: «ما ميتافانيم» بمعنى «نستطيع»، وذلك قبل ثلاث سنوات من ظهور أوباما على الساحة الوطنية في الولايات المتحدة). قد ينخدع الشعب الأمريكي بالشخصية المتباهية بذاتها في أول الأمر، وربما لفترة من الوقت، ولكنه سرعان ما يكتب له قصة النهاية والخروج من المشهد السياسي برمته.

ومن الدروس الأخرى التي يمكن لترامب تعلمها هو عدم تكرار ابتعاد أوباما عن القواعد وتقاليد العمل الرئاسي داخل النظام الديمقراطي الأمريكي. ولسوف يحسن الرئيس المقبل صنفاً إذا لم يقص أو يهمل أعضاء مجلس الوزراء في حكومته، وقبل كل شيء، عدم محاولة الالتفاف المتعمد على الكونغرس.

أحاط أوباما نفسه بالرجال المؤيدين دائماً، وفي واقع الأمر بالنساء من نفس النوع كذلك، وحفنة من الموالين المعتدلين، على غرار جوزيف بايدن وجون كيري، الذين ليست لديهم خبرات في أي شيء خارج الحياة السياسية في واشنطن. أما ترامب، رغم ذلك، فإنه قد جمع حوله مجموعة من المعاونين من أصحاب السير الذاتية المبهرة في حياتهم المهنية الخاصة، ومن غير المرجح أن يعتبروا التملق والتزلف لإرضاء غرور الزعيم هو مهمتهم الأولى في الحياة.

والأهم من ذلك، ربما ينبغي لترامب أن يتعلم من فشل أوباما في السيطرة على الثرثرة. فكما لاحظت هيلاري كلينتون ذات مرة، أن أوباما لا يملك مقاومة الاستمرار في الاستماع لنبرة صوته. وحتى الآن، بدا لدى ترامب نقطة ضعف مماثلة لميوله الشديدة في استخدام موقع «تويتر» أغلب الوقت.

وفي المجال السياسي، مع ذلك، فإن محافظة المرء على كلامه وصمته في بعض الأحيان هي من أفضل السياسات وأعقلها. ليست هناك حلول سهلة ويسيرة لأغلب المشكلات، وإن كان الأمر كذلك، فإن عدم طرح الحل وتطبيقه يصب في صالح الولايات المتحدة في كل موقف من المواقف.

ألا تتذكروا مقولة أوباما: «يجب على الأسد الرحيل!»، وأن المذبحة التي تعرض لها الشعب السوري بالأسلحة الكيماوية الحكومية السورية هي «خط أحمر»، حتى مع علمه التام أنه لا يعني أي شيء مما قال في الحقيقة؟ وماذا عن كل هذه «الخيارات المتاحة على الطاولة» والتي تغنى أوباما بها، إذا ما حاولت إيران الاستمرار في تخصيب اليورانيوم؟ في حين أنه كان يخبر الملالي في طهران عبر المحادثات السرية أنهم يمكنهم مواصلة تخصيب اليورانيوم كما يشاءون، وذلك لصالح محطات الطاقة النووية التي لم تعلن عنها إيران رسمياً حتى اليوم.

والدرس المستفاد لدونالد ترامب هو: إن لم تكن تعني ما تقول، فلا تتكلم به!

ومن الدروس الأخرى التي يمكن لترامب أن يتعلمها من أوباما هو عدم تضليل الشعب الأمريكي، حتى وإن كان عن غير قصد. بذل أوباما كثيراً من الوقت والجهد ليخبر الشعب الأمريكي أنه عند مواجهة الخصوم والأعداء، فليس أمام الولايات المتحدة من خيار سوى إما إطلاق الغزو العسكري واسع النطاق أو الاستسلام واتخاذ موقف الاسترضاء والخنوع. وحيث إن السواد الأعظم من الشعب الأمريكي غير مستعد الآن لخوض حرب شاملة في أي مكان، فقد ابتلع على مضض سياسة الاسترضاء الزائد عن الحد التي اعتمدها أوباما، والتي أسفرت عن جراءة و صلف غير معتادين من جانب خصوم وأعداء الولايات المتحدة في الخارج.

من واقع اعتبار ذاته المنقذ والمخلص، زعم أوباما لنفسه مهمة «تغيير أمريكا»، ويا له من شعار سخيف عند استخدامه لتبرير مواقفه المتسارعة، وقراراته المتعجلة، والتي دائماً ما أسفرت عن نتائج عكسية. ولا ينبغي لترامب تكرار هذا الخطأ. فلا بد من إجراء الإصلاحات في مختلف جوانب وأوجه الحياة السياسية والاقتصادية الأمريكية، وهي دائماً ما كانت ولسوف تظل في حاجة إلى هذا الإصلاح، ولكن الشعب الأمريكي ليس كالصفحة البيضاء التي يمكن للرئيس الجديد أن يكتب فيها ما يشاء كيفما يشاء.

والسيد أوباما، كما تبين من الكتب التي ألفها ونشرت قبل فوزه في الانتخابات الرئاسية، يرى نفسه كشخصية في عجلة من أمرها، بسبب اعتقاده أنه بإمكانه «صناعة التاريخ». وحرى بدونالد ترامب ألا يقع في هذا الخطأ، عن طريق الابتعاد عن الحيل الأيديولوجية من طراز الوجبات السريعة، وتعلم كيفية ضبط السرعة والنفس.

لم يكن لدى أوباما شيء جدير بالاهتمام يقوله، ولكنه قال ما لديه من هراء بصورة شديدة البلاغة والأناقة. أما السيد ترامب، الذي بلغ مأمنه من الوقوع في هوة البلاغة وأناقة الحديث، ينبغي عليه أن يمضي بحثاً عن الجوهر وليس مجرد المظهر.

يقول ترامب دائماً عبارة كثيراً ما أقدرها له حين أسمعها منه: «ما الذي يجري هنالك؟».

أجل، في كل مسألة وقضية علينا أولاً معرفة ما يجري هنالك، ثم اتخاذ القرار بأفضل الحلول الممكنة، وهو على العكس تماماً من الأسلوب الذي كان يعتمد عليه السيد باراك أوباما.

صحيفة (الشرق الاوسط) ٢١/١/٢٠١٧ :

## إيران: لدينا قواسم مشتركة كثيرة مع العرب

\*بقلم: السيد محمد كاظم البجنوردي

الحوار الثقافي ذو أهمية كبيرة في العصر الحالي، خاصة في الظروف التي تمر حالياً على المنطقة، فيما يلي نقرأ آراء الدكتور السيد محمد كاظم موسوي البجنوردي رئيس مركز دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، بداية يشرح لنا الدكتور البجنوردي مبادئ الحوار الثقافي وتاريخها ودينها.

ويقول: إن مبدأ الحوار الثقافي له جانب تاريخي وهذا من الطبيعي للموضوع. بمعنى ما هي علاقاتنا العلمية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وماهي القواسم المشتركة بيننا وبين إخوتنا العرب. على سبيل المثال ما هي الحوارات بيننا وبين أشقائنا العرب في مجال الفقه وأصوله؟ أو في مجال الأحاديث والروايات؟ فحسب معلوماتي كان لدينا التبادل العلمي وفي إطار واسع. فأحياناً لعبنا دور الأستاذ وأحياناً دور الطالب. فربينا طلاباً جديرين من العرب كما تعلمنا منهم أشياء كثيرة. نعم، إن دور الإيرانيين في الإزدهار العلمي والثقافي في العالم الإسلامي كان دوراً مرموقاً ولا يمكن أن نلاحظ رفعة ومكانة المجتمع الإسلامي دون أن نلاحظ دور الإيرانيين. فإذا ألغينا دورهم لا يبقى إلا اليسير من هذا الإزدهار.

فكان دورنا كشقيقتين مسلمين بارزا. وهذا الأمر تحقق في مجالات مختلفة كتدوين الأدب واللغة والحديث والرواية والفقه وأصوله. كما ساعدنا أشقائنا العرب بخدمات فلسفية وكلامية.

أما المرحلة الثانية أن نلاحظ الموضوع برؤية تفصيلية وندرس على سبيل المثال ما قدمنا في الفلسفة ماذا علمنا ومن ربينا وأي مدرسة قدمناها؟ فالعلاقات العلمية والتاريخية والثقافية مع إخوتنا العرب واسعة بحيث تلهمنا أن نبحت نمونا وإزدهارنا في العلاقات الطيبة معهم ولا في العلاقات المتوترة العدائية. فإن العدو يحاول أن يدفع هذه العلاقات إلى الخصام والعداء وهذا ما يجب أن نرفضه نحن كإيرانيين.

فمن الخطأ أن يمارس العرب العداء مع إيران لأن العلاقات الطيبة تساعدنا على النمو والتقدم لأننا نمتلك العلم والتقنية والإمكانات الهائلة ويمكن لأشقائنا العرب أن يقوموا بنشاطات اقتصادية في إيران كما يمكننا تربية الإخصائيين والكوادر لهم ويمكنهم الاعتماد علينا في مجال التنمية والنمو وهذا يصب في مصلحة الجانبين. فنحن أيضاً نريد الاستفادة من إمكانياتهم. فالأمن والاستقرار المتوفرين لنا يساعدهم في الاستثمار لنتمتع بثماره معا.

ومن جهة أخرى فيما يتعلق بأرضية هذه العلاقات يقول رئيس مركز دائرة المعارف الإسلامية الكبرى: فإن أرضية هذه الأمور هي الحوار الثقافي فعلى أن نقيم علاقات جامعية وثقافية والمشاريع والمؤتمرات والاجتماعات المشتركة لأن هويتنا متقاربة. لأننا عبر التاريخ كنا جيراناً فهويتنا إسلامية. نعم صحيح أن كل بلد يحظى بقومية خاصة لكن هويتنا الإسلامية تجمع بيننا فمبادئنا المعرفية متشابهة ويمكن بسبب ذلك أن نقوم بنشاطات مشتركة. إن مقترحي بالنسبة إلى هذا الموضوع أن ندعو أصحاب الرأي من الجانبين من إيران ومن العالم العربي ليجتمعوا ويخططوا في مجالات مختلفة. فعلى سبيل المثال ما هي السبل الكفيلة كالعلاقات الجامعية؟ أو الثقافية؟ فذلك يمكن أن يكون دراسته ضمن مؤتمر أو غير ذلك. فعلى أن نقوم بتطبيق برامج مؤسسية؟ فعندما كنت في دمشق كان هناك مركزاً باسم مركز الدراسات الإسلامية ويعود تاريخه إلى ما قبل تسعين عاماً. فكما تعلمون فوضت إدارة كل من سوريا ولبنان بعد الحرب العالمية إلى فرنسا كما فوضت إدارة كل من العراق والأردن إلى إنجلترا. فكانوا يسمون هذه الفترة بفترة الكفالة ونحن نسميها بفترة الاستعمار. فقد تأسس ذلك المركز بدمشق في تلك الفترة. وكان نشيطاً جداً حيث يمنح شهادات الماجستير والدكتوراه.

علينا أن نستفيد في مجال الحوار الثقافي من التجارب المتوفرة كما علينا أن ندشن المؤسسات المعنية بالشؤون الثقافية والتعليمية وما يرتبط بالمكتبات لنتمكن من عرض العلوم وما يوجد لدينا ليحصل التعارف بيننا.

هناك ملاحظة، إن الفرنسيين لم يكونوا يروجون تاريخ فرنسا وفنّها وثقافتها وكانوا يحاولون أداء دور إيجابي في الإزدهار الثقافي كما نحن لا بد لنا من ذلك. علينا أن نلعب دوراً إيجابياً في التعريف بالثقافة العربية وعلينا الحديث عن



فن عمارتهم والانطباعات التي أضفت علينا منهم في هذا المجال. علينا أن نوفر المجال لدراسة الطلاب العرب في مثل هذه المراكز والمؤسسات وكما نوفر التفرغ العلمي للأساتذة العرب والحصول على الشهادات لهم أو نقدم منح دراسية وفي مجال البحوث المتعلقة ببلدانهم وفي مختلف المواضيع.

فهذا يحتاج إلى التطبيق أكثر من مجرد الحديث. مع الأسف هناك نقص شديد في تطبيق كثير من أحاديثنا وهذا بسبب ضعف الإدارة للموضوع. فعلى سبيل المثال لو منحنا حوالى مئة منحة دراسية في مختلف المجالات فهي تدل على الاهتمام بالموضوع.

وفيما يتعلق بمجتمع والفريق المختار لهذا الحوار يضيف الدكتور البجنوردي: إن المجتمع المعني بالحوار له نطاق واسع لم ينحصر بالقطاع الجامعي فحسب. وذلك ضمن القضايا الهامة كالسياحة والرحلات السياحية للعرب باتجاه إيران ومن إيران باتجاه العالم العربي. ضمن جملة نماذج لها الرحلات الكشفية للطلاب وأن ننسق هذه الرحلات من كلا الجانبين من التجول والزيارة في أرجاء إيران للطلاب وحتى التلاميذ يؤثران إيجابيا على تكوين رؤيتهم. وكذلك الطلاب الإيرانيون أن يزوروا تلك البلدان، فالشباب كنموذج لهذا الأمر وإنني أرى المجال أوسع من ذلك فهذا الأمر ليس باتجاه واحد فإذا أردنا أن نوسع علاقاتنا مع العرب فهناك جوانب مختلفة لهذا الموضوع وهذا يحتاج إلى خطة تفصيلية. هناك عقود من الزمن قاموا بتعكير العلاقات الإيرانية - العربية وسببوا استياء الرؤية بين الجانبين. وأشعلوا فتيل التهويل الإيراني والخلافات الطائفية بين السنة والشيعة. وهناك توتير العلاقات. فعلى إزالة هذه التوترات والرؤى السلبية. فعلى سبيل المثال من جملة المجالات التي تساعد في تطبيع العلاقات وتوطيدها والصداقة وبتطبيق برامج متنوعة للفرق الوافدة إلينا وإقامة زيارات تفقدية لمختلف المدن الإيرانية تؤثر في هذا الأمر. فعلاقاتنا الطيبة مع هذه البلدان جزء من المصالح الوطنية.

ومن الأفضل أن تستغل هذه الفرص في مجال الاقتصاد. فهؤلاء العرب يستثمرون مئات الملايين من رؤوس أموالهم إلى مناطق أخرى ولماذا لا يستثمرونها في إيران فمن الجدير أن يعقدوا صفقات تجارية مع الشركات الإيرانية. فعندنا تقدم هائل في مجال التقنية. فمشكلتنا الإدارة ولا غيرها. فكان من المقرر أن نحصل على نمو أكثر لأن رصيده متوفر عندنا. فهل تجدون بلدا يملك هذا العدد الهائل من الطلاب؟ فلنا أربعة ملايين وسبعمئة ألف طالب. وفي بداية الثورة الإسلامية كان لنا مأتي ألف طالب ونحن نتمكن اليوم من صناعة كثيرا من بضاعاتنا لكننا عجزنا عن استغلال قابلياتنا.

هناك مبادرات مشتركة يمكن أن يسبب التقارب بين الجانبين وهذا يحتاج إلى مقدمة وهي توفير التفاهم بيننا وبين الدول العربية. وهذا يحتاج إليه وهم يحتاجون إليه ويمكن ذلك بالاستفادة من الفرص المتاحة في مجال الرياضة والنشاطات الاقتصادية والجامعية والسياحة والمؤسسات المشتركة.

وفيما يتعلق الأولوية السياسية أم الثقافية بمجال تحسين العلاقات قال الدكتور البجنوردي: علينا أولا أن نخوض في المفاوضات لنحصل على خطاب مشترك شامل. فعلى أن نفكر في المصالح المشتركة. وهذا ما يكلفنا لتخطيط البرامج المعنية بمصالح الجانبين. وعلينا أن نتحلى بالنوايا الصادقة. هناك كلام معروف يقول: النية الحسنة في السلام والصبر والتجلد في الهزيمة والكرامة في الانتصار. وعلينا نحن أن نراعي الكرامة وحسن النية في علاقاتنا بعيدا عن التآمر.

يمكن أن يجري الحوار الثقافي في كل وقت لكن وبدون التفاهم الشامل لا يوجد له أثر يذكر وليس بمعنى أنه فارغ من كل تأثير.

فعلى التخطيط في جميع المجالات الاقتصادية والرياضية و... فالعداء الحاصل بيننا لا يمكن إزالته بشكل آلي بأن نصدر أحكاما للسلام بيننا. فمنذ ثلاثين عاما قد حصلت رواية سلبية تجاه إيران بين الشخصيات والجامعيين

وحتى الصغار وكما نفس الرؤية حصلت بيننا تجاهكم. فعلينا التخطيط الهادف لإزالة هذه الرؤية ويمكن من خلاله استبدال العداء إلى الصداقة.

فإذا بذلنا جهدا بنيات صادقة وحسن النوايا لا شك أننا سننجح. وليس التقارب بمعنى التخلي عن المبادئ حيث أننا نعرض عن مذهبنا أو قيم ثورتنا. فيمكن لنا تبني العلاقات مع الحفاظ على مبادئنا.

وحول الحوارات التي تتبعها رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية من الأراضيات في كلا الجانبين قال رئيس مركز دائرة المعارف الإسلامية الكبرى: أولا لا بد من أن يتم إتفاق شامل وستراتيجي بينهما. والمقصود من هذا الاتفاق أن يكون على المدى البعيد حيث يبين رؤيتنا ونظرتنا الواسعة بالنسبة إليهم كجيران لنا. وهل هذه الرؤية تؤدي إلى العداء أم إلى الصداقة؟ نحن نطالب بالثاني ونعلن عن استعدادنا لتقديم البرامج المشتركة وفي مختلف المجالات. هذه هي النظرة الشاملة والتي نحتاج إليها كركيزة أساسية للعلاقات مع العرب.

لدينا قواسم مشتركة كثيرة مع العرب فإشترانا في الدين الإسلامي أولهما وأهمهما. كما لنا علاقات تاريخية وثقافية وعلمية. فكما تعلمون أن الكثير من أئمة المذاهب الإسلامية من أهل السنة هم إيرانيون كما أن أصحاب الجوامع الحديثية الستة من الإيرانيين.

وفي مجال قواعد اللغة لنا شخصية مثل سيبويه. فمن الواضح أن دور الإيرانيين في ازدهار الثقافة العربية وليست الثقافة الإسلامية فحسب واسع جدا. فلنا هذه العلاقات التاريخية فصاحب التأريخ الطبري هو إيراني وكتابه ربما أهم كتاب لتأريخ العالم الإسلامي. فالسبب الرئيس لإعتناق الشعب الإيراني الإسلام ولعب دور فاعل في طريق ازدهاره هو الاشتراك في طريق التوحيد بينهم.

وأشار الدكتور البجنوردي الى أسلوب ونمط الحوار الإيراني العربي والنمط المستخدم في حوارنا مع الأوروبيين والأفارقة وقال: لا توجد مشكلة بيننا وبينهم كالمسيحيين لأننا نعترف بالديانة المسيحية كديانة سماوية ونحترم مبادئهم وحقوقهم. لكنهم ما كانوا يعترفون بحقوق لنا. ولم يعترفوا بالإسلام كدين سماوي فكل من اعتنق الإسلام هو كافر في رؤيتهم.

فالإسلام يتعامل بعقلية راقية في هذا المجال حيث أنه يعترف بشريعة موسى وعيسى كديانات سماوية ويحترم أتباعهما فالمسلمون وخلافا لما يرتكبه ويدعيه داعش يمكن أن يلعبوا دورا إيجابيا في الحوارات العالمية.

برأيي في الحوار الثقافي بيننا وبين العرب القاعدة الأساسية هي أن نوسع علاقاتنا بالحوار الثقافي وعندما نعبر عن الحوار الثقافي بمعنى أن نخطط بشكل تطبيقي والعمل المؤسسي على المدى القصير والطويل وأن نفكر ونخطط. لأن مصالحننا رهن العلاقات الثقافية. والعلاقات الثقافية رصيد وجوهرة المودة والصداقة وحسن النوايا. يتم التقارب بين الشعبين نفسيا وفكريا إذا تم التفاهم والوعي المشترك بالنسبة إلى ما لديهم من الإمكانيات. وأن نعرف مدى التأثير المتبادل على كلا الجانبين.

فعبير التأريخ وحاليا يتحقق الخطاب البناء بيننا وبين العرب وهذه العلاقات كونت هذه الحضارة. ولماذا لا نعود إلى الماضي لنعيد العلاقات والصلات ونعرفها ونفعلها وننزهاها.

فإذا كانت لدينا هذه العلاقات لا بد من معرفتها والعودة إليها ومن ثم نقوم بدعمها.

\* صحيفة (الوفاق) الإيرانية ٢٢/١/٢٠١٧ :

## مسؤول عماني: هناك سوء فهم كبير بين العرب وإيران أسهم في استمرار حالة القطيعة

\*الوفاق- خاص / ساهمة مجلسي

إغتنمت صحيفة الوفاق فرصة إقامة ملتقى "الحوار الثقافي بين إيران والعالم العربي"، الذي أقيم في طهران، وأجرت حوارات مع المشاركين في الملتقى حيث سألت نائب رئيس مجلس الإدارة العمانية صالح عبدالله البلوشي عن كيفية توطيد العلاقات بين إيران والعالم العربي، فأجاب قائلاً:

من يقرأ الخطاب الاعلامي المتبادل بين العرب وإيران بعد الثورة الاسلامية في إيران فإنه سيلاحظ التذبذب بين التصاعد والتخفيف حسب درجة العلاقات بين الطرفين، ولورجعنا بالذاكرة الى الوراء، وتحديدًا بعد الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، نجد أن العلاقات بين إيران وبعض الدول العربية تأثرت كثيراً لأسباب مختلفة، وبعيداً عن الأسباب السياسية لهذا التأثير فإن هذا المقال يركز على طبيعة الخطاب الإعلامي بين الجانبين العربي والإيراني بعد الثورة والحرب سنة ١٩٨٠م الى اليوم، لأنه لعب دوراً كبيراً في تدهور العلاقات بين الجانبين عبر التصعيد الإعلامي المتبادل واتهام كل طرف الآخر بالتدخل في شؤونه الداخلية، وقد ساهم في تأجيج الوضع، دخول الموضوع الطائفي في هذا السجال الاعلامي، خاصة بعد اندلاع الحرب بين العراق وإيران، حيث انهمرت على الساحة الاسلامية كتب التحريض المذهبي كالسيل وانتشرت السرديات الطائفية مثل النار في الهشيم وخاصة الكتب التي كتبت بأسماء مستعارة والكتيبات التي كتب عليها (يهدى ولا يباع)، ثم بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية توقف تصعيد الخطاب الإعلامي مؤقتاً، وتوقف معه التحريض المذهبي لينفجر مجدداً كالبركان الثائر بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣، بعد ان دخل الإعلام الفضائي والمواقع الإلكترونية وبرامج التواصل الاجتماعي في المعركة، وتوسع البركان بشكل كارثي بعد أحداث سورية سنة ٢٠١١ وأصبح يهدد جميع دول المنطقة.

هذا الخطاب الإعلامي المشحون بين الجانبين من وجهة نظري أسهم بشكل كبير في تغذية التوتر في العلاقات بين كثير من الدول العربية ومنها دول الخليج الفارسي - باستثناء سلطنة عمان مع إيران. فما هو السبب في ذلك؟ هل السبب أن العرب لا يفهمون السياسة الإيرانية أم إن ذلك جاء نتيجة التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية؟ أنا أعتقد ان هناك سوء فهم كبير بين العرب وإيران أسهم بشكل كبير في استمرار حالة القطيعة بين الطرفين، لأن استمرار حالة القطيعة والتباعد بين الأطراف المختلفة جعل من كل طرف يحمل صورة مشوهة عن الآخر، وبدلاً من الثقة المتبادلة الواجب توافرها، صارت حالة سوء الظن هي السائدة، لأن كل طرف لا يستطيع ان يوضح وجهة نظره للطرف الآخر بسبب القطيعة، ولذا فإن الحوار هو الحل الوحيد للخروج من حالة عدم الثقة التي تسود العلاقات بين كثير من الدول العربية والجمهورية الاسلامية الإيرانية، وترجع أسباب حالة عدم الثقة هذه في نظري الى:

١- إفتقار الوطن العربي الى وجود مراكز استراتيجية تُعنى بالشؤون والدراسات الإيرانية، من أجل التعرف على هذا البلد وحضارته بما يخدم العلاقات بين الدول العربية وإيران، ولا يوجد من هو مهتم بدراستها والتعمق في سياسة إيران الرصينة لكي يرجع إليها أصحاب القرار لفهم إيران وكيفية التعامل معها، ويلاحظ أيضاً انه رغم القرب الجغرافي والحضاري بين العرب وإيران إلا أن هناك قطيعة غير مبررة بين الطرفين في جميع المجالات، السياسية، والثقافية، والعلمية، والأدبية، وغيرها، فهناك مثلاً قليل من الترجمات الفارسية للأدب العربي، وكذلك هناك ندرة في الترجمات العربية للأدب الفارسي، سوى جهوداً فردية يمارسها بعض الأدباء هنا وهناك.

٢- إن إيران دولة مهمة جداً في الشرق الأوسط والعالم وقد اثبتت أهميتها في قضايا كثيرة مرتبطة بالعالم العربي مثل العراق وسورية واليمن وفلسطين ولبنان وغيرها، وبغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع سياستها فإننا بحاجة ماسة الى دعم الحوار معها في النواحي السياسية والثقافية والإعلامية المختلفة، لأن عدم الحوار يعني المواجهة وهي ليست في مصلحة أحد في المنطقة لا العرب ولا إيران.

٣- وجود اتهامات عربية بين الفينة والأخرى ويعتبرها العرب تدخلاً في شؤونهم الداخلية، مثل اتهام السعودية لإيران بالتدخل في شؤونها الداخلية كقضية إعدام رجل الدين الشيعي نمر النمر، وغيرها.

يقول المفكر القومي معن بشور الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي في مقال له تحت عنوان (العلاقات العربية - الإيرانية الضرورات.. والإشكاليات): ان العلاقة العربية - الإيرانية لن تستقيم ولن تتطور ولن تتعزز، إلا اذا سعينا جميعاً الى إرساء قاعدتين رئيسيتين لهذه العلاقة خصوصاً أن علاقة الجوار التي تحكم العرب وإيران هي علاقة لا يمكن لأي طرف ان يلغيها، أو يتجاهلها، او يتنكر لها، وهاتين القاعدتين هما:

أولاً: فهم إيراني كامل لخصوصيات الواقع العربي بكل تعقيداته، ولاحترام مكوناته القومية والدينية والاجتماعية المتعددة، والتسليم بقدرة الأمة العربية على مواجهة إشكالات العلاقات بين دولها وجماعاتها وشرائحها دون أي تدخل خارجي ثم السعي لتجاوز كل الحزازيات والرواسب والجراح التي ما زالت تتحكم بهذه العلاقة.

ثانياً: إدراك عربي صادق للبعد الاستراتيجي والحضاري للعلاقة مع إيران، وللقوة الكبيرة التي يوفرها تفاهم عربي – إيراني على كل المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والدفاعية والثقافية والاجتماعية ثم نبذ كل الدعوات الإمريكية والصهيونية للإيقاع بين العرب وإيران بمسميات مختلفة.

إن الحوار العربي الإيراني وتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول العربية وإيران بات مسألة ضرورية جداً للحفاظ على أمن المنطقة بما يعود بالنفع لشعوب المنطقة والعالم، لأن التوتر لا يخدم أحداً، بل يؤثر سلباً على الجميع وعلى السلام والأمن في المنطقة خاصة وأن هناك عوامل مشتركة كثيرة بين العرب وإيران، منها:

١ – العقيدة الإسلامية المشتركة التي تجمع بين العرب وإيران بغض النظر عن الاختلاف في المذهب، وخاصة أن كثيراً وربما أغلب علماء أهل السنة الكبار وأصحاب الصحاح والسنن والمسانيد كانوا من الإيرانيين، مثل البخاري ومسلم والحاكم النيسابوري والترمذي والنسائي وأبو حنيفة والفخر الرازي وغيرهم، بينما أئمة الشيعة هم من أهل البيت (ع)، وهم عرب، وكذلك كثيراً من علماء الشيعة الكبار هم من العرب مثل الشريف المرتضى وأخوه الرضي والشيخ المفيد وغيرهم.

٢ – المصالح المشتركة بين العرب وإيران حيث تربطهم مصالح مشتركة ويواجهون عدواً واحداً مشتركاً وهو إسرائيل والنفوذ الأمريكي والغربي في المنطقة.

وفي نهاية هذا المقال أقدم بعض التوصيات التي أرى أنها تساعد على تفعيل الحوار الثقافي بين العرب وإيران وهي:

١ – استمرار الحوار الثقافي العربي الإيراني بين المثقفين والمفكرين من الجانبين من أجل التوصل إلى صيغة للتفاهم والعمل المشترك الذي يقوم على الصراحة والشفافية وطرح الحلول الجادة.

٢ – تأسيس مجلة ثقافية فصلية يكون محورها الحوار بين العرب وإيران يكتب فيها المفكرين والمثقفين العرب والإيرانيين وتكون محورها العلاقات بين العرب في النواحي الثقافية المختلفة.

٣ – تأسيس مركز للحوار العربي الإيراني ويكون مقره في طهران ويضم مفكرين ومثقفين وسياسيين من العرب وإيران ويهتم بإعداد الدراسات والبحوث الثقافية بأسلوب علمي ومنهجي في طرائق تقريب وجهات النظر في القضايا المختلفة.

كذلك وفي ذات السياق، أجابت الاستاذة فريال خاللي رئيسة الأكاديمية الجزائرية للترجمة ان العلاقات بين ايران والعالم العربي كانت منذ زمن طويل علاقات وطيدة، ويمكن ان اتكلم عن بلدي الجزائر كنموذج، فالعلاقات الايرانية الجزائرية هي في احسن مستوى، كالعلاقات في المجال الاقتصادي والمجال الفني والمجال الثقافي. كذلك تم توقيع اتفاقيات شراكة بين الجزائر وايران في مجال صنع السيارات وصنع الادوية. فالعلاقة متينة بين الجزائر وايران منذ زمن طويل واتمنى ان يبقى هذا التواصل لاننا نحتاج الى التعاون وهذا التواصل وان تكون لنا قواسم مجتمعة تجمعنا وانا سعيدة بتواجدي في هذا الملتنقى لكي اشارك في هذا الحوار المشترك بين ايران والعالم العربي.

واما فاطمة بن محمود، كاتبة وإعلامية من تونس، فأجابت بأن الثقافات هي اهم عتبة للحوار بين الشعوب اعتقد ان الثقافة والادب هما افضل الطرق لمحاورة الآخر والتواصل معه وانا شخصيا ابارك هذا الملتنقى لانه حقق حلمي وانا ازور بلد ساحر وجميل وشرف لي ان التقى باصدقاء ايرانيين واتعرف عليهم وثقافتهم واعتقد ان هناك العديد من الملاحظات الهامة التي اكتسبتها والتي رسمت لي صورة ايران اكثر جمالا واكثر طيبة وخلقوا واكتشفت طيبة الايرانيين ولطفهم وكرمهم ولاقيت احترامهم وادبهم وثقافتهم العالية.

اعتقد ان الحوار الحضاري والثقافي يمكن ان يساعد بشكل كبير في مواجهة كل اشكال التطرف والارهاب التي تؤدي الى العنف وتبرر للقتل المرفوض، كما اعتقد ان الحوار بين الشعوب يمثل سدا منيعا ضد كل اشكال التطرف والارهاب، فالحوار ضروري لاننا عندما نجهلهم ممكن ان ننظر اليه بنظرة خاطئة لكن عندما نعرفه ونكتشف عمقه الجمالي ونتعامل مع الانسان في عمقه مثلا انا اكتشفت ان ايران الجميلة ايران الانسانية المنفتحة عندما ارجع لبلدي سوف اكتب عن هذا البلد الجميل عن ايران وعن قربها كما رأيتها.

وأخيراً قالت اشراقة مصطفى حمد من السودان: اعتقد أن الحوار هو المدخل الاساسي لأي علاقة انسانية على المستوى الانساني والدول. والتحاور برأيي مهم جدا في الوضع الراهن، كثيرا، خصوصا لنا كمسلمين ومسلمات.

\*صحيفة (الوفاق) الايرانية ٢٢/١/٢٠١٧ :

## حرية التعبير والأخبار الزائفة

\*بيتر سنغر

اعترف الرئيس باراك أوباما بالخطر الذي يهدد الحريات الديمقراطية عندما تحدث إلى الصحافة في ألمانيا بعد فترة وجيزة من الانتخابات الأمريكية، وسواء كانت الأخبار الكاذبة من الأسباب التي أدت إلى خسارة كلينتون لمنصب الرئاسة أو لم تكن، فمن الواضح أنها قد تتسبب في خسارة أي مرشح للانتخابات وقد تُكدر العلاقات الدولية.

قبل أسبوع تقريبا من الانتخابات الرئاسية التي جرت في الولايات المتحدة في نوفمبر الماضي، نشر أحد الأشخاص على موقع "تويتر" أن هيلاري كلينتون تدير شبكة لدعارة الأطفال، وانتشرت الشائعة عبر وسائل الإعلام الاجتماعية، وعلى نحو متكرر، ذُكر أليكس جونز، وهو يميني يدير أحد البرامج الحوارية، أنها متورطة في إساءة معاملة الأطفال وأن رئيس حملتها جون بودستا شارك في طقوس شيطانية. وفي مقطع فيديو على موقع يوتيوب (أزيل منذ ذلك الحين)، أشار جونز إلى "كل الأطفال الذين قتلهم هيلاري كلينتون شخصيا ومزقت أجسادهم واغتصبتهم"، وقد شوهد هذا الفيديو الذي نُشر قبل أربعة أيام من الانتخابات أكثر من ٤٠٠ ألف مرة.

أظهرت رسائل بريد إلكتروني سربها موقع ويكيليكس أن بودستا كان يرتاد في بعض الأحيان أحد مطاعم البيتزا في واشنطن العاصمة يسمى "كوميت بنغ بونغ"، ومن الواضح لهذا السبب أن الاتهامات بشأن شبكة دعارة الأطفال ركزت على مطعم البيتزا واستخدمت الهاشتاغ #pizzagate. وكثيرا ما أعيد نشر الادعاءات على موقع "تويتر" باستخدام برامج طفيلية مصممة لنشر مثل هذا النوع من الرسائل، الأمر الذي أسهم في نقل انطباع بأن عددا كبيرا من الناس يأخذون هذه الاتهامات على محمل الجد. ومن المذهل أن هذه القصة أعيد نشرها على موقع "تويتر" بواسطة الجنرال مايكل فلين، الذي سيتولى قريبا منصب مستشار الرئيس المنتخب دونالد ترامب لشؤون الأمن القومي.

وحتى بعد انتخاب ترامب - وعلى الرغم من فضح زيفها على صفحات نيويورك تايمز وواشنطن بوست - استمرت القصة في الانتشار، ولوحق مطعم كوميت بنغ بونغ بمكالمات الإساءة، والتهديد أحيانا كثيرة، وعندما لجأ مدير المطعم إلى شرطة العاصمة، قيل له إن الشائعات تندرج تحت بند حرية التعبير المحمية دستوريا.

كان إدجار ولش، وهو مسيحي يحمل ظهره وشما يتألف من آيات من الكتاب المقدس، من المستمعين إلى جونز. وفي الرابع من ديسمبر، قاد سيارته لمسافة ٣٥٠ ميلا من منزله في ولاية نورث كارولينا إلى مطعم كوميت بنغ بونغ، وكان مسلحا ببندقية هجومية نصف آلية، ومسدس، وسكين. اقتحم ولش المكان وسَمَح لضيوف المطعم والعاملين بالخروج ثم شرع في البحث عن أطفال مستعبدين مخبئين في أنفاق كما افترض، وقد أطلق ولش بندقيته مرة واحدة على الأقل، لفتح باب مغلق، ثم استسلم للشرطة بعد أن فشل في العثور على أية أطفال.

الواقع الآن الأخبار الزائفة - "التضليل النشط" الذي يغلف براءة بحيث يبدو وكأنه صادر عن موقع إخباري جاد - تشكل تهديدا للمؤسسات الديمقراطية، وكانت هناك أمثلة أقل سخفاً، بما في ذلك تقرير زائف عن تهديد نووي أطلقه وزير الدفاع الإسرائيلي، وكان التقرير متقنا إلى الحد الذي دفع وزير الدفاع الباكستاني إلى إعادة نشر التقرير على موقع "تويتر" وتحذير إسرائيل بأن باكستان أيضا قوة نووية.

وقد اعترف الرئيس باراك أوباما بالخطر الذي يهدد الحريات الديمقراطية عندما تحدث إلى الصحافة في ألمانيا بعد فترة وجيزة من الانتخابات الأمريكية، وسواء كانت الأخبار الكاذبة من الأسباب التي أدت إلى خسارة كلينتون لمنصب الرئاسة أو لم تكن، فمن الواضح أنها قد تتسبب في خسارة أي مرشح للانتخابات وقد تُكدر العلاقات

الدولية، وهي تتعارض أيضا مع إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية: تمكين الناخبين من الاختيار بشكل مستنير ومدروس بين المرشحين المتنافسين.

ينص التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة على هذا: "لا يجوز للكونغرس الأمريكي إصدار أي قانون... يحد من حرية التعبير أو حرية الصحافة...". وبحلول عام ١٩١٩، أدى تفسير المحكمة العليا لهذه الكلمات إلى مبدأ مفاده أن الكونغرس لا يجوز له حظر التعبير الحر إلا إذا فُرض "تهديدا واضحا وقائما" بإحداث ضرر خطير. ثم أُخضع هذا الموقف للمزيد من الصقل في إطار ما قد يكون أعظم دفاع عن حرية التعبير من قِبَل قاضٍ أمريكي: الرأي المتوافق الصادر عن لويس برانديز في قضية ويتني ضد كاليفورنيا في عام ١٩٢٧، فقد وصف برانديز حرية التعبير والتجمع بأنها "وظائف أساسية للديمقراطية الفعّالة، وقد احتكم إلى "الرجال الشجعان المعتمدين على أنفسهم، الذين وضعوا ثقتهم في قوة العقل الحر الذي لا يعرف خوفا والذي كان تطبيقهم له من خلال عمليات الحكم الشعبي". وعلى هذا الأساس، لكي يفرض التعبير الحر خطرا واضحا وقائما يبرر الحظر أو المنع، فلا بد أن يكون الضرر الذي يُحدثه داهما ووشيكًا إلى الحد الذي قد يحول دون توافر أي فرصة لمناقشة ما قيل بشكل كامل، وأكد برانديز أنه "إذا كان الوقت متاحا لفضح الزيف والمغالطات بشكل كامل، لتجنب الشر من خلال العملية التعليمية، فلا بد أن يكون العلاج اللازم المزيد من حرية التعبير لا فرض الصمت قسرا".

اليوم، بات من الصعب أن نضع مثل هذا القدر من الثقة في قوة "العقل الحر الذي لا يعرف الخوف"، وخاصة إذا كان المفترض أن "تُطبَّق من خلال عمليات الحكم الشعبي"، التي تستلزم فرضا أنها تؤثر في الانتخابات. وعلى نحو مماثل يبدو اعتقاد برانديز بأن "المزيد من حرية التعبير، لا فرض الصمت قسرا" هو علاج "الزيف والمغالطات" سانجا، وخاصة إذا ما طُبِّق في الحملة الانتخابية.

ولكن ما البديل رغم كل هذا؟ من المؤكد أن ما قاله جونز عن هيلاري كلينتون تشويه لسمعتها، ومن حقها أن تقيم ضده دعوى مدنية" ولكن هذا أمر مكلف ويستغرق وقتا طويلا، وربما سنوات لكي يتحرك عبر المحاكم، ولا تكون الدعاوى القضائية في حالات تشويه السمعة فعّالة على أي حال إلا ضد أولئك الذين يملكون من الأصول ما يكفي لسداد التعويضات التي قد تقرها المحكمة.

ولكن ماذا عن التشهير الجنائي؟ في المملكة المتحدة، كان "التشهير الافتراضي" لقرون عديدة جريمة جنائية، ولكنه أهمل ثم ألغي في عام ٢٠١٠، وفي الولايات المتحدة لا يُعد التشهير الجنائي جريمة فدرالية، فلا يزال يشكل جريمة في بعض الولايات، ولكن دعاوى التشهير التي تقام فعليا قليلة.

يُصِف تقرير من إعداد أ. جاي واغندر وأنطوني ل. فارجو في عام ٢٠١٥، للمعهد الدولي للصحافة، العديد من القضايا الأخيرة باعتبارها "تافهة"، ويعتبر قانون التشهير المدني ملاذا أفضل لتسوية "المظالم الشخصية"، ويخلص التقرير إلى أن التشهير الجنائي أصبح "زائدا على الحاجة وغير ضروري".

الواقع أن الأمثلة الأخيرة للأخبار الكاذبة والزائفة والملفقة تشير إلى أن استنتاج واغندر وفارجو كان سابقا لأوانه، فمن المؤكد أن اتهام مرشح لرئاسة الولايات المتحدة خلال الحملة الانتخابية بقتل الأطفال شخصا ليس أمرا تافها، ولا يوفر قانون التشهير المدني العلاج الكافي. ألم يحن الوقت، في عصر الإنترنت، أن يعيد النظام القضائي توجيه مؤشره نحو جريمة التشهير الجنائي؟

\*أستاذ أخلاق الطب الحيوي في جامعة برينستون، وأستاذ فخري بجامعة ملبورن. ومن بين مؤلفاته كتاب "تحرير الحيوان"، وكتاب "الحياة التي يمكنك إنقاذها"، وكتاب "أعظم الخير الذي يمكنك تقديمه"، ومؤخرا كتاب "الأخلاق في العالم الحقيقي".

\*بروجيكت سنديكيت ٢٤/١/٢٠١٧ :

## أهمية مصر في زمن المشكلات

\*بول سالم

منذ أن قام تنظيم "داعش" بإسقاط طائرة الركاب الروسية في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، ما يزال هناك نشاط ملحوظ بين واشنطن والقاهرة. فقد زار وزير الخارجية الأمريكية، جون كيري، القاهرة مرتين، بالإضافة إلى زيارات قامت بها وفود عالية المستوى من الكونغرس والجيش والمخابرات ورجال الأعمال إلى مصر. وعلى الرغم من استمرار القلق الكبير من وضع حقوق الإنسان البائس في البلد، فإن هناك وعياً عميقاً بأن مصر بحاجة إلى مساعدات عاجلة في قتالها ضد "داعش" و"القاعدة"، بالإضافة إلى حاجتها الملحة إلى تعزيز اقتصادها البطيء. وثمة أيضاً وعي متنام بأنه في حين أن لدى واشنطن خلافات جديّة ومشروعة حول عدد من القضايا المحلية والإقليمية مع كل حلفائها الشرق أوسطيين تقريباً، فإن الولايات المتحدة لا تستطيع مواجهة التحديات الإقليمية من تلقاء نفسها، وبأنه يجب عليها التفاوض من أجل التوصل إلى شراكات وتقاسم الأعباء مع حلفائها في المنطقة.

إن مصر في الحقيقة أكبر كثيراً من أن تفشل. وعلى الرغم من أن أمام القاهرة طريق طويل لتقطعه على صعيد الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الضرورية، فإن من المهم من الناحية الاستراتيجية الحيولة دون تحقيق أي انتصار إرهابي أو انهيار اقتصادي في البلد.

تواجه مصر تحديات هائلة. ولدى الولايات المتحدة مصلحة واهتمام واضحين في مساعدة أكثر الدول العربية سكاناً في التغلب عليها. وبعد ثلاثة أعوام من استمرار الحرب ضد "داعش" في سيناء، لا يبدو أن هناك أي حل حاسم يلوح في الأفق. وقد نجحت القوات المسلحة المصرية في الحيولة دون أن تتمكن المجموعة الجهادية المتشددة من تحقيق هدفها المتمثل في إقامة كيان مستقل في شمالي سيناء، كما سبق وأن فعل "داعش" في بلدان أخرى، لكن ذلك تحقق من خلال دفع ثمن باهظ جداً من المدنيين. وقد عاد "داعش" إلى استخدام تكتيكات تنظيم القاعدة في حرب العصابات، مما رتب كلفة ضخمة على قوات الجيش وقوات الشرطة المصريين. وفي الأثناء، وفي سياق طموحه إلى منافسة "داعش" على الأسبقية الجهادية، يقوم تنظيم القاعدة بحث الخلايا التابعة له والمتعاطفين معه على المزيد من العمل.

وكانت الولايات المتحدة عرضت المعدات والتدريب لتعزيز فعالية مصر ضد تنظيم "الدولة الإسلامية في سيناء"، بالإضافة إلى تأمين حدودها الطويلة مع ليبيا في الغرب. ويتضمن ذلك تزويدها بطائرات عمودية من طراز (إيه. أتش-٦٤) وطائرات من دون طيار للمراقبة، وأحدث شيء كان إرسالية من ٧٦٢ من العربات المقاومة للألغام والمحمية من الكماثن. ويجب متابعة هذا التعاون.

يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً إجمالياً للناتج المحلي المصري بنسبة ٣,٣ في المائة في العام الحالي، وهي أقل من نسبته في العام الماضي التي كانت ٤,٢ في المائة. وذلك أعلى من معدلات النمو المتوقعة في تونس والمغرب ولبنان والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية، لكنه يظل مع ذلك أقل بكثير من حجم النمو اللازم لخفض معدلي البطالة والفقر العالين. وقد عنت أسعار النفط المنخفضة هبوط عوائد قناة السويس، تماماً مثل هبوط التحويلات المالية من المصريين العاملين في الخليج. وكما حدث في تونس، تسببت الهجمات الإرهابية في خفض السياحة إلى مستويات دنيا. كما انخفضت الصادرات المصرية نتيجة لمزيج من الظروف الصعبة، بما في ذلك

بطء النمو العالمي، وانخفاض سعر الجنيه المصري، ونقص النقد الأجنبي. لكن تقرير صندوق النقد الدولي نفسه يتنبأ بحدوث انتعاش في العام المقبل بنمو يصل إلى ٤,٣ في المائة، عندما تؤول ثمار الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان الخليجية وغيرها من الموارد ثمارها.

كانت الولايات المتحدة شاركت في مؤتمر التنمية الاقتصادية المصرية الذي عقد في شرم الشيخ في العام الماضي، وتنشط العديد من الشركات الأمريكية في الأسواق المصرية. وتقدم الحكومة الأمريكية سنوياً مساعدات بقيمة ١٥٠ مليون دولار على شكل معونات اقتصادية لمصر. وكان السناتور ليندسي غراهام -محققاً- بالتأكيد بعد أحدث زيارة له لمصر، حين قال إن المخاطر عالية جداً. وهو محق في قوله إن الولايات المتحدة تحتاج إلى التفكير بجدية في كيف يمكنها قيادة جهد دولي لتحويل مساعدات واستهدافاً أكثر استهدافاً إلى مصر، بينما يتم في الوقت نفسه الضغط على حكومتها من أجل المضي قدماً في إجراء الإصلاحات الاقتصادية التي تمس حاجة البلد إليها.

وفي المجال السياسي، وفي حين مضت الانتخابات البرلمانية قدماً في أواخر العام الماضي، فقد سجل القمع والحد من الحريات المدنية والسياسية مستويات قياسية، ولا تؤسس الانتخابات في ظل غياب الحرية طريقاً موثقاً في عملية التحول الديمقراطي. وتخشى الحكومة من قيام احتجاجات جماهيرية واسعة النطاق مثل تلك التي حدثت في العام ٢٠١١ و٢٠١٣. ولكن، وعلى الرغم من الحملة القاسية، فإن مئات المظاهرات العمالية نظمت خلال العام الماضي، كما تفجرت احتجاجات جماهيرية في أواخر أيار (مايو) بعد أن أعلنت الحكومة عن نقل ملكية جزيرتي الصنابير وتيران في البحر الأحمر إلى السعودية. ومن دون إحراز تقدم اقتصادي سريع، ومع فضاء سياسي مقيد دائماً، فإن الخطر يكمن في تعرض البلد لنوبة أخرى من القلاقل والاضطرابات الجماهيرية واسعة النطاق في وقت ما من المستقبل غير البعيد.

يظل التطور السياسي في مصر شأننا خاصاً بالشعب المصري. وبعد كل شيء، كانت هناك انتفاضتان ضخمتان أو ثورتان في غضون خمسة أعوام، ومن المؤكد أننا سنسمع عنهما مرة أخرى في الشهور أو الأعوام المقبلة. ومع ذلك، فإن على الولايات المتحدة الاستمرار في الضغط من أجل إطلاق سراح السجناء السياسيين، ومن أجل رفع القوانين الأمنية القمعية، ومن أجل إشراك جميع الفاعلين في العملية السياسية، شريطة التزامهم بالتعددية ونبذ العنف والتقييد بالدستور.

وأخيراً، تبقى مصر لاعباً مهماً في الشؤون الإقليمية. وقد بث الرئيس عبد الفتاح السيسي حياة جديدة في الشهر الماضي في مبادرة السلام العربية، وهو ما جلب ردود فعل إيجابية من القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وقد استضافت مصر مؤخراً مباحثات المصالحة التي طال انتظارها بين فتح وحماس، كما أنها استضافت محادثات للمعارضة السورية بينما تحافظ على روابط مع الرئيس السوري بشار الأسد. وستكون القاهرة دائماً لاعباً مهماً في الشأن الليبي. ولأن الدبلوماسية الأمريكية تعثرت في كل من هذه الأزمات الصعبة، فإن إشراك المزيد من القيادة الإقليمية أصبح ضرورة.

مرت العلاقات الأمريكية مع مصر بحالات مختلفة من الصعود والهبوط. وسوف تستمر بعض الاختلافات، لكن من المهم أن تبني الولايات المتحدة ومصر في المناطق التي تحظى باهتمام مشترك، وإشراك بعضهما بعضاً في المناطق التي تستمر فيها الخلافات.

\* (معهد الشرق الأوسط) ٢٥/١/٢٠١٧ :



## صعود جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر وسقوطها

"في ١٨ أيلول/أكتوبر، خاطب إريك تراجر، نانسي يوسف، وميشيل دن منتدى سياسي في معهد واشنطن. وتراجر هو زميل "استيرك. واغنر" في معهد واشنطن ومؤلف الكتاب "الخریف العربي: كيف ربح «الإخوان المسلمون» مصر وخسروها في ٨٩١ يوماً". ويوسف هي كبيرة المراسلين لشؤون الأمن القومي لموقع "ديلي بيست". ودن هي مديرة "برنامج الشرق الأوسط" في "مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي". وفيما يلي ملخص المقرر لملاحظاتهم".

### إريك تراجر:

بعد مرور نحو ست سنوات على انتفاضة "الربيع العربي" التي شهدتها مصر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ والإطاحة بالرئيس حسني مبارك بعد شهر من انطلاقتها، ازدادت سوءاً العديد من العوامل نفسها التي ساهمت في الانتفاضة: فقد تنامي القمع في البلاد، وأصبحت السياسة أكثر استبدادية، كما أصبح الاقتصاد في وضع حرج. لكن السنوات الثلاث الماضية منذ الإطاحة بأول رئيس مصري منتخب في حزيران/يونيو ٢٠١٣، زعيم جماعة «الإخوان المسلمين» محمد مرسي، كانت هادئة نسبياً. ولكي نفهم سبب هدوئها، على المرء النظر إلى الأسباب الكامنة وراء الصعود السريع للجماعة وتجربتها الفاشلة في الحكم.

في أعقاب الإطاحة بمبارك، كانت جماعة «الإخوان المسلمين» المنظمة الوحيدة القادرة على حشد مناصرين في جميع أنحاء البلاد للفوز بالانتخابات لسببين. أولاً، أن عملية دمج أي فرد في «الإخوان المسلمين» تستغرق بين خمس وثمان سنوات يتم خلالها اختبار مدى التزام المرشح المحتمل بقضية «الجماعة» ورغبته في اتباع الأوامر مع ارتقائه سلم الرتب المتعاقبة في صفوفها. وفي نهاية هذه العملية، يحلف الإخوان اليمين "بالسمع والطاعة" لقادة «الجماعة».

ثانياً، حتى فترة ليست ببعيدة، كانت جماعة «الإخوان المسلمين» تملك تسلسلاً قيادياً متيناً على الصعيد الوطني مع وجود قيادة مركزية مقرها في القاهرة (تُعرف باسم "مكتب الإرشاد") توجه خلايا تضم بين خمسة وعشرة إخوان (تُعرف باسم "أسر") ومنتشرة في جميع أنحاء مصر. ولم تتمكن أي منظمة سياسية أخرى من جمع أعضاء ملتزمين إلتزاماً عميقاً «بسياساتها» في إطار هيكلية تعبئة متماسكة للترويج لرؤيتها، وتوزيع خدمات اجتماعية، وتنظيم تظاهرات وإدارة جهود فعالة لحث الناخبين على الإدلاء بأصواتهم. وبالتالي، تمكنت «الجماعة» من تحقيق الفوز «في الانتخابات» لأنها كانت الأكثر تنظيماً على الإطلاق - وليس لأنها كانت تحظى بشعبية كبيرة أو كانت من "الأحزاب الرئيسية الكبرى" كما اعتقد الكثيرون في واشنطن.

وكان هدف الهيكلية التنظيمية الخاصة بجماعة «الإخوان المسلمين» هو الترويج لرؤيتها للإسلام "كمفهوم شامل" من شأنه أن يملي كل جانب من جوانب الحياة. وبالتالي، سعت «الجماعة» إلى غرس هذه الرسالة في نفوس الأفراد عبر استخدام خلاياها لنشر الرسالة ومن ثم توقع استلامها السلطة عندما تحظى إيديولوجياتها بتأييد شعبي كافٍ. وكان هدفها النهائي يتمثل ببسط نفوذها في جميع أنحاء العالم بهدف إنشاء "دولة إسلامية عالمية".

بيد، أشارت الفترة الوجيزة لـ «الإخوان المسلمين» في السلطة إلى أن هذه الرؤية لم تكن سوى برنامج للوصول إلى السلطة، وأن «الجماعة» لم تكن تدرك فعلاً معنى "تطبيق الشريعة" في السياسة. وكان عدم وضعها أهدافاً محددة أحد عوامل سقوطها السريع، بينما تمثل عامل آخر في استيلاء مرسي المتلاحق على السلطة، الأمر الذي أثار تحركاً جماهيرياً ضده بلغ ذروته عند الإطاحة به بالكاد بعد مرور عام على فوزه في الانتخابات.

وتعتبر رواية صعود جماعة «الإخوان المسلمين» وسقوطها مسألة مصرية داخلية بحتة. ولكن قرار إدارة أوباما بالتعامل مع «الجماعة» دون قيد أو شرط ساهم في قرار هذه الأخيرة التطلع إلى السلطة، كما جعلها تشعر بالأمان رغم فرضها حكماً استبدادياً بشكل أكبر وتعزيز سلطتها. ونظراً إلى إيديولوجياتها المعادية للغرب، توقعت جماعة «الإخوان المسلمين» أن يشكل الغرب عائقاً أساسياً يمنع صعودها السياسي "غير أن مفاجأة سارة كانت بانتظارها عندما تعاطت واشنطن معها بطريقة ودية.

وقد اعتمدت واشنطن هذه الاستراتيجية لاعتقادها أن «الإخوان المسلمين» سيقبّلون في السلطة لبعض الوقت، وأن الولايات المتحدة قد تؤثر بشكل أكبر على «الجماعة» من خلال سياسة الثواب عوضاً عن المزيج الاعتيادي من الثواب والعقاب. إن فشل هذه السياسة إلى جانب عجز واشنطن الكامل عن فهم منظمة كانت تروج للرسالة المتطرفة نفسها طوال تاريخها الممتد على أكثر من ثمانين عاماً، يثير الشكوك حول ما إذا كانت واشنطن ستتمكن يوماً من اتخاذ القرارات الصائبة بشأن السياسات المحلية لدول الشرق الأوسط.

#### نانسي يوسف:

خلال انتفاضة "ميدان التحرير" في عام ٢٠١١، أظهرت وسائل الإعلام الغربية المصريين ككتلة واحدة، وصوّرتهم على أنهم يدعمون جميعاً الثورة والإطاحة بمبارك. وبالتالي عجز الإعلام عن تحضير الأمريكيين (بمن فيهم صناع القرار) لحالة عدم الاستقرار التي تلت ذلك، لأن المصريين لم يوافقوا على الخطة المستقبلية - فقد كانوا منقسمين نوعاً ما بشأن الإطاحة بمبارك وبرزت خلافات عميقة بينهم بشأن الفترة اللاحقة. وكانت جماعة «الإخوان المسلمين» المنظمة الوحيدة التي تملك أجندة إيديولوجية متماسكة و استراتيجية للترويج لها.

وعلى نحو مماثل، كانت الظروف المحيطة بصعود مرسي معقدة. فخلال الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو ٢٠١٢، اعتُبر العديد من المصريين الذين لم يدعموا «الإخوان المسلمين» أن البديل - رئيس الوزراء السابق أحمد شفيق - سيكون بمثابة التصويت للنظام نفسه الذي أطاحوا به. لذلك، فبالنسبة للعديد من المصريين، لم يكن التصويت لصالح مرسي تصويتاً لأجندة «الإخوان المسلمين» بشكل خاص " وفي هذا الصدد، لا بدّ من التنويه أن مرسي فاز بفارق ضئيل حيث حصل على أقل من ٥٢ في المائة من الأصوات.

بيد، ما أن استلم مهامه، تعاطى مرسي مع الانتخابات على أنها تفويض. وحين بدأ في النهاية سيطرته على السلطة - بوضع قراراته الرئاسية فوق الرقابة القضائية - سرعان ما أعقب ذلك تراجع في الدعم الشعبي الذي كان يحظى به. وكان الشارع لا يزال يؤمن بقدرة «المتظاهرين» على إحداث تغيير كما سيطر شعور متنام بأن هذه الإدارة الجديدة لن تدوم طويلاً. وبحلول ربيع عام ٢٠١٣، نشأت حركة جديدة تدعو للقيام باحتجاجات جماهيرية حاشدة في الذكرى السنوية الأولى للانتخابات، وسرعان ما اكتسبت زخماً.

وكانت احتجاجات ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ كبيرة للغاية، وفي الثالث من تموز/يوليو أطاح الجيش بمرسي. وفي ذلك الوقت، احتفل الناس بإطاحته في "ميدان التحرير"، في حين احتجّ «الإخوان المسلمون» في "ميدان رابعة

العدوية" في شمال القاهرة. وبالنسبة للكثيرين في واشنطن، عكست الإطاحة بمرسي نهاية العملية السياسية الديمقراطية، لكن بالنسبة للعديد من المصريين مثلت مجرد تنحية قائد آخر وتمت مقارنتها بالتالي بالإطاحة بمبارك. ومرة أخرى، لم يعكس المنظار الذي اختارت من خلاله واشنطن رؤية مصر مدى تعقيد الأمور على أرض الواقع.

ميشيل دن:

هناك ثلاثة اعتقادات شائعة حول مصر خلال فترة ما بعد مبارك. الأول يفيد أن جماعة «الإخوان المسلمين» تختلف بشكل جذري عن الأحزاب السياسية الأخرى في مصر. وفي الواقع، لم تكن «الجماعة» استثنائية في استخدامهما للتصريحات الدستورية، والاستيلاء على السلطة، والعنف في مهاجمة معارضيها - فقد فعلت السلطات الحالية الشيء نفسه، كغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى.

أما الاعتقاد الثاني، فيشير إلى أن سلوك «الإخوان المسلمين» كان ضعيفاً على نحو استثنائي. وفي الواقع، غالباً ما تكون الأحزاب التي تنشأ خلال المراحل الانتقالية السياسية غير مهيأة للحكم وتفتقر إلى أجندة سياسية ذات مغزى. كما أنها كثيراً ما تُظهر مواقف قائمة على الأغلبية وجنون ارتياب كبير.

وينطوي الاعتقاد الثالث على تصوّر خاطئ بأن العلاقة الأمريكية غير المشروطة مع «الإخوان المسلمين» كانت فريدة من نوعها. وفي الواقع، تعاطت واشنطن مع نظام مبارك بطريقة مماثلة، وفعلت ذلك مع حكومة السيسي أيضاً. فضلاً عن ذلك، إن الافتراض السائد في مصر بأن الولايات المتحدة دعمت «الإخوان المسلمين» خلال تظاهرات حزيران/يونيو ٢٠١٣ وما بعدها هو افتراض خاطئ: فبالأحرى، دعمت واشنطن حلاً سياسياً.

لقد لعب الجيش المصري دوراً أساسياً عقب الإطاحة بمبارك. فقد اعتُبر الجنرالات أن الانتفاضة وسيلة لتقويض سلطة الرأسماليين المحسوبين على السلطة خلال عهد مبارك، رغم حذرهم أيضاً من تغيير سياسي. ومن ثم في عام ٢٠١٣، شعر الجنرالات بأن الشعب أراد تجريد «الإخوان المسلمين» من السلطة، فاعتبروا أيضاً أن ذلك يعود بالفائدة على مصالحهم. ومنذ الإطاحة بمرسي، أحجم المصريون عن الاحتجاج نظراً إلى درجة القمع المرتفعة بشكل استثنائي، وبسبب وجود رغبة واسعة في الاستقرار لتحسين الاقتصاد.

وفيما يخص السياسة الأمريكية، يتم تفسير ترويج الديمقراطية بطرق متعددة. فهي لا تعني بالضرورة أن واشنطن تستحدث ديمقراطية مفتوحة على مصراعها، بل أنها تحاول إقناع من هم في السلطة بأن يكونوا أكثر انفتاحاً على الحريات المدنية وحقوق الإنسان. فحتى خلال عهد «الإخوان المسلمين»، لم تطالب الولايات المتحدة من مرسي أو حكومته أي شيء لأنها لم ترغب في التدخل في عملية الانتقال. وكان الاستثناء الملحوظ الوحيد حين تعرّضت السفارة الأمريكية للهجوم وطالبت إدارة أوباما بحماية فورية، مما دفع بمرسي إلى التحرك.

وفي النهاية، لا يمكن التنبؤ على الإطلاق بمستقبل «الإخوان المسلمين». فقد تعود «الجماعة» إلى السلطة لتحكم من جديد بعد كونها في حالة من الخمول على غرار "حركة النهضة" الإسلامية في تونس. وتجهل الولايات المتحدة وغيرها من الدول كيفية تأثير الانهيار في عام ٢٠١٣ على إيديولوجية «الجماعة» - ولا أحد يعلم ما إذا كانت ستصبح عنيفة، أو تبقى غير عنيفة نسبياً، أو تنتظر ريثما تنهض مجدداً خلال حالة ثورية في المستقبل.

\*أعد هذا الموجز يوسف كليان.

\*معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ٢٥/١/٢٠١٧:

## ستراتيجية أمريكية حديثة.. لشرق أوسط جديد

### توصيات بإشراف مادلين أولبرايت وستيفن هادلي حول تغيير المسار السياسي

\* المطلوب عقد اجتماعي يحدد العلاقة بين الحكومات ومواطنيها على أساس حكم شامل وفعال وشفاف ومسؤول

\* وضع إطار إقليمي للحوار والتعاون يؤدي إلى إنهاء التوتر السعودي - الإيراني

\* يحتاج العراق وسورية نموذجاً جديداً للحكم يوفر استقلالاً متزايداً وموارد للمحافظات والحكومات المحلية

\* دول الشرق الأوسط أمام خيارين: تمكين المواطنين أو مشاهدة السلطة تؤول إلى أيدي المجرمين والإرهابيين

أولوية دعم القوى الكبرى للشعوب فضلاً عن الحكومات من أجل نهضة علمية واقتصادية يشارك فيها الشباب والنساء

خريطة أمريكية جديدة لعالم عربي وشرق أوسط جديد. هذه الخريطة ترسم حلولاً شاملة وقاسية لأزمات الشعوب العربية. وأهم محاورها ضرورة تغيير المسار السياسي للمنطقة من واقع فشل الدولة والحروب الأهلية اليوم إلى نظام مستقر وسلمي لدول ذات سيادة في المستقبل.

مستقبل الشرق الأوسط كما تتوقعه «مجموعة عمل استراتيجية الشرق الأوسط» التابعة للمجلس الأطلسي في تقريرها النهائي بعنوان «استراتيجية جديدة للشرق الأوسط» والذي نشره مركز دراسات «ادراك»، بات «يتطلب تغييراً جذرياً يحتوي على خطين متوازيين. الأول يشمل مزيداً من دعم القوى الأجنبية وفي مقدمتها واشنطن للاستقرار والحل السياسي لكل أزمات العرب المندلعة، فضلاً عن دعم التدخل العسكري لحرب الإرهاب. أما الخط الثاني المتوازي، فيتمثل في أولوية دعم القوى الكبرى للشعوب فضلاً عن الحكومات من أجل نهضة علمية واقتصادية يتشارك فيها الشباب والنساء.

وقد كشف التقرير الذي أعدته مجموعة عمل أشرف عليها كل من مادلين أولبرايت (وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة) وستيفن هادلي (مستشار الأمن القومي السابق)، أن «دول وشعوب المنطقة والولايات المتحدة باتت لديها مصالح مشتركة أكثر من أي وقت مضى لاجتثاث الإرهاب ودعم الاستقرار».

وأضاف التقرير أن «إعلاء المصالح الأمريكية في معالجة واشنطن لأزمة الشرق الأوسط بات يتطلب أكثر بكثير من مجرد استراتيجية أحادية الجانب، حيث لا يمكن اليوم للأطراف الخارجية إصلاح ما تعانيه المنطقة، ولا يمكن لهذه الأطراف أيضاً تجنب عواقب هذه المعاناة عالمياً عبر مزيج من الدفاع وفك الارتباط والاحتواء. فالأزمة الحالية في الشرق الأوسط لا يمكن احتوائها، بينما تعتبر الانعزالية وهما خطيراً».

ويحتوي التقرير على توصيف مثير للاهتمام حول الوضع في الشرق الأوسط والمشاكل التي تواجه المنطقة، كما يقترح خطوات وإجراءات عملية وفق استراتيجية معينة لإنجاز عملية تغيير حقيقي من وجهة نظر القائمين على التقرير الذي يعتقد البعض بأنه سيكون له دور مهم في تحديد سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط للفترة المقبلة.

### نهج استراتيجي جديد لقيادة المنطقة

يقترح التقرير نهجاً استراتيجياً جديداً يؤكد على الشراكة. وبموجب هذا النهج، «يجب على قادة وشعوب المنطقة أن يتحملوا المسؤولية الكاملة عن رسم رؤية إيجابية جديدة لمجتمعاتهم، وفي الوقت نفسه، تعمل الأطراف الخارجية، مثل الولايات المتحدة، على المساعدة في حل الصراعات العنيفة، التي تقف حالياً في طريق تحقيق أي رؤية للمنطقة»، وفق ما يوضح فريق العمل.

ويراهن هذا النهج الجديد على شعوب المنطقة والشراكة مع مجموعة كاملة من الجهات الإقليمية الفاعلة، وليس مع الحكومات فقط، فالشباب والنساء والقطاع الخاص والجماعات المدنية المحلية ورجال الأعمال وفاعلو الخير والمربون والمواطنون جميعهم لديهم دور ليؤدوه، والمطلوب هو نهج جامع للمنطقة.

وينص النهج الاستراتيجي الجديد على أجندة عمل من شقين: الأول يشمل مبادرة القوى الخارجية جنباً إلى جنب مع الجهات الفاعلة الإقليمية في الحد من الحروب الأهلية والتخفيف من المعاناة الإنسانية، وكذلك التخلص من وجود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في الأراضي التي استولى عليها. وفي الوقت نفسه يحتوي عمل الشق الثاني، على قيام الجهات الإقليمية الفاعلة، بدعم من قوى خارجية على استغلال الثروة البشرية غير المستغلة إلى حد كبير، وبالأخص المواهب البشرية غير المستغلة من الشباب والنساء.

ويُلغى هذا التقسيم للجهود المشتركة الافتراضات القديمة بأن البلدان والشعوب عليها المفاضلة ما بين الأمن ومجتمعات أكثر انفتاحاً. ويدعو التقرير بلدان المنطقة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين حكمها وحياة شعوبها، حيث كلما زادت شرعيتها، كلما توقعت المزيد من الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ومن شركائها عبر الأطلسي.

### تنفيذ الشق الأول: تحقيق الأمن والسلام والاستقرار السياسي

يتطلب الشق الأول التركيز على القضايا الأمنية، ما يستدعي جهداً كبيراً من القوى الخارجية في التعاون الكامل مع الجهات الإقليمية الفاعلة، الراغبة في المشاركة في الاستقرار. ورغم كون المهام المطلوبة شاقة، إلا أنها قابلة للتنفيذ، وهي تبدأ بدول المنطقة الأربعة الغارقة في الصراع الأهلي...

• **سورية:** توفر الانتهاكات الإنسانية لنظام الرئيس بشار الأسد، بيئة مناسبة للتجنيد في «داعش». ويجب الحد من هذه الانتهاكات عسكرياً إذا لزم الأمر. ومن المحتمل أن يثبت العمل العسكري ضروريته. ويجب تعزيز قوى المعارضة لحماية المدنيين من نظام قاتل فضلاً عن محاربة تنظيمي «داعش» و «القاعدة»، بدعم خارجي متنام. كما يجب الإسراع في هزيمة «داعش» في سورية والبدء في عملية المصالحة وإعادة إعمار البلد المدمر. وكذلك يجب استخدام الجهد العسكري الداعم كوسيلة ضغط لدفع النظام وداعميه الخارجيين باتجاه الحل السياسي. وسيدعم عنصر حيوي لهذا الحل الجهود المبذولة، حيث سيتم إشراك المجموعات المدنية المحلية والسوريين، الذين اضطروا ليحكموا أنفسهم على المستويات المحلية بسبب انهيار الدولة.

وإذا كان على البلد البقاء ككيان واحد، فإنه يتوجب على الحكومة السورية المعاد تشكيلها توفير المزيد من الحكم الذاتي والموارد، التي تمكن المحافظات والحكومات المحلية من تحمل مسؤولية أكبر تجاه مواطنيها، وإعطائهم حرية أعظم لتقرير مستقبل بلادهم. وهذا هو نموذج جديد للحكم الوطني، والذي يعد ذا أهمية، ليس فقط للدول الخارجة من حرب أهلية، ولكن أيضاً لدول المنطقة التي تسعى لتعزيز شرعيتها، ولمزيد من الدعم لشعوبها.

• **العراق:** يجب على الجيش الوطني مع الدعم الكامل من الفاعلين الخارجيين أن يتولى زمام المبادرة في هزيمة «داعش»، حيث ربما يؤدي ترك هذه المهمة للمليشيات الشيعية إلى تسريع دوامة السقوط في العراق. يجب أن تركز الحكومة العراقية مرة أخرى، مع الدعم الخارجي القوي والتشجيع، على المصالحة وتحقيق الاستقرار. وسيستلزم هذا الأمر تلبية الاحتياجات الإنسانية، والتغلب على التوترات الطائفية، واستعادة الحكم المدني الفعال، وتحفيز الانتعاش الاقتصادي في المناطق المحررة. ويعتمد بقاء العراق كدولة واحدة إلى حد كبير على النظر للحكومة باعتبارها ضامناً أكثر مصداقية للمصالح العربية السنية من تنظيم «داعش».

وسيحتمل العراق أيضاً، كما في حالة سورية، نموذجاً جديداً للحكم، يوفر استقلالاً متزايداً وموارد للمحافظات والحكومات المحلية. ويتوجب على الجهات الفاعلة الخارجية الضغط على الحكومة في بغداد وحكومة إقليم كردستان لحل الخلافات بينهما. كما يجب التصدي للفساد المستشري، ويمكن لسطة الحكم المحلي أن تقدم مرة أخرى جزءاً رئيسياً من الحل، جنباً إلى جنب مع الدعم القوي للقادة الذين وضعوا أنفسهم في خطر شخصي، من أجل مواجهة الفساد والمصالح الخاصة.

• **ليبيا:** يفرض التاريخ دوراً قيادياً على الشركاء الأوروبيين. ومع ذلك، سيُطلب من القيادة الأمريكية دفع أوروبا المنقسمة حالياً وحشد الفاعلين الخارجيين بمن فيهم العديدون من الشرق الأوسط لتوفير دعم موحد لحكومة الوفاق الوطني، بدلاً من توفيره للفصائل الإقليمية.

• **اليمن:** على الأطراف الخارجية الفاعلة، إقناع الأطراف بإعطاء الأولوية للحل السياسي. وفي الوقت نفسه، يجب أن تتوقف العمليات العسكرية الحوثية قرب وعبر الحدود السعودية. فمثل سورية، أصبح اليمن كارثة إنسانية، تتطلب جهود التخفيف من الخارج ومن الفاعلين الإقليميين على حد سواء، ويجب كذلك أن تستمر جهود مكافحة الإرهاب ضد فرع تنظيم «القاعدة». وسيطلب العمل على الحد من الحروب الأهلية عزيمة قوية، ولكن يجب أيضاً أن يتعامل الشق الأول من هذه الاستراتيجية مع عدد من المهام الأخرى.

• **فلسطين:** في انتظار تطبيق حل الدولتين حلاً مستقراً ومستداماً للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، يجب أن تستمر مهمة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقبلية، بل ويتم تسريعها، إلى جانب تشجيع إسرائيل على تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني مع السلطة الفلسطينية.

• **تركيا:** تتطلب التغييرات السياسية في تركيا بالتوازي مع المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة، حواراً استراتيجياً أكثر قوة بين أنقرة وواشنطن. ويعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية، ليس فقط لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل تدفقات اللاجئين وتنظيم «داعش» ونظام الأسد، ولكن أيضاً لحل القضايا الراهنة في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا، بما في ذلك العلاقات مع الكرد السوريين.

• **إيران:** يجب ردع التدخل الإيراني في العالم العربي، حتى في الوقت الذي يتم فيه إشراك طهران بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك (مثل الاتفاق النووي العام ٢٠١٥). ويجب أن يطمئن أصدقاء الولايات المتحدة وشركاؤها إلى أن واشنطن تعارض الهيمنة الإيرانية، وأنها ستعمل معهم لمنع ذلك.

• **اللاجئون:** يجب أن يرتقي دعم اللاجئين من توفير الاحتياجات الأساسية إلى دعم دمجهم اقتصادياً في البلدان المضيفة، وتمكين قدرتهم على العودة إلى ديارهم. وتحتاج المنطقة لنهج مختلف تجاه مساعدة ودعم اللاجئين والنازحين داخلياً، حيث يعتبر البالغون غير القادرين على تجميع المدخرات، والأطفال غير المنتسبين في التعليم الأقل احتمالاً للعودة إلى أوطانهم وإعادة بنائها. وتعتبر تلك الدول التي تحمل العبء الأكبر من نزوح اللاجئين، مثل الأردن ولبنان وتركيا، جديرة بالمساعدة القوية والمستدامة، فتعاطفهم ودعمهم للاجئين السوريين هو في الصالح العام العالمي. ومع ذلك، فإن الأعباء ثقيلة، وتحتاج إلى المساعدة الخلاقة.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن تساعد المدفوعات النقدية للاجئين بدلاً من المساعدات العينية على تحفيز الاقتصادات المحلية، والتخفيف من الاستياء على المستوى المحلي. وخلافاً للمعتقدات الشعبية القائمة، فإن منح اللاجئين الإجازة القانونية للعمل في الاقتصادات المحلية، يمكن أن يؤدي بفوائد ضخمة لقاعدة الضرائب المحلية، وينتج نمواً اقتصادياً عاماً.

## تنفيذ الشق الثاني: دعم الإمكانيات البشرية والاقتصادية في المنطقة

يؤكد الشق الثاني من النهج الاستراتيجي الجديد على التحول السياسي والاقتصادي. ويتطلب إصلاحات عميقة في دول المنطقة، وهي إصلاحات صعبة تتطلب تشجيعاً قوياً من القوى الخارجية الداعمة. والآن إذا لم تتحرك الدول الإقليمية بحزم نحو عقد اجتماعي عصري، والذي يُمكن بدوره المواطنين ويكرس المساواة، فإن الاستثمار الذي يتم القيام به في رأس المال البشري في المنطقة لن يُوَتي ثماره، كما من الضروري ترسيخ العديد من الخطوات المترابطة لمثل هذا العقد الاجتماعي العصري.

• **إصلاح التعليم:** الخطوة الأكثر أهمية هي تطوير رأس المال البشري في المنطقة بما في ذلك الشباب والنساء. وهذا التطوير من أجل ضمان استدامة التغيير. ويعتبر التعليم هو مفتاح للحل. فلا بد من القيام باستثمار استراتيجي في تعليم جيد مناسب للقرن الحادي والعشرين. وتتطلب المؤسسات التعليمية القائمة، في كثير من الحالات، إصلاحاً شاملاً، مع المشاركة الكاملة للطلاب وأولياء الأمور في جهود الإصلاح التربوي. وبالفعل، ينبغي إعطاء المحليات دوراً أكبر في تحديد الأولويات التعليمية على حساب البيروقراطيات المركزية الكبيرة. فالتدخلات المستهدفة والمعلمون المعدون جيداً، والاستخدام المدروس للتكنولوجيا، وبرامج التبادل، وزيادة الارتباط بجامعات الفنون الحرة على الطريقة الأمريكية المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة كلها أمور ضرورية. ومن المهم أيضاً تطوير برامج قوية للتدريب المهني، والتعرف على الاحتياجات الواقعية لسوق العمل.

• **التكامل الاقتصادي:** دعم وتسهيل الإصلاحات التنظيمية لتخفيف القيود، من أجل تحقيق أكبر قدر من التجارة والاستثمار والتكامل الاقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على أصحاب المشاريع. وهذا يضمن أن يجد المواطنون المتعلمون فرصة بمجرد استكمال دراستهم. ولا ينبغي أن تكون الحكومات بمثابة عقبات أمام الإبداع الاقتصادي. فالبيئة القانونية والتنظيمية هي التي تحفز ريادة الأعمال والازدهار. كما تدعم إيجاد «نظام إيكولوجي للابتكار»، وكذلك تدفع لحماية وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي تحويل الإعانات المالية إلى مساعدات موجهة للفقراء، مع إيجاد بنوك مركزية مستقلة وتمكنة من الأمور ذات الأهمية الحيوية. كما ينبغي خفض الحواجز التجارية وإزالتها في نهاية المطاف. فتونس وهي رائدة في الإصلاحات السياسية بعد «الربيع العربي»، تمثل بطرق عديدة دليلاً لتجاهات المنطقة ولا يجب السماح بفشلها اقتصادياً.

• **تمكين الجماعات المدنية:** يتوجب على الحكومات تمكين وتحفيز مشاركة المواطنين في حل المشكلات المدنية. ويعني هذا إعطاء مساحة للأنشطة المدنية، وتشجيع وتمكين الجماعات المدنية المحلية وأصحاب المشاريع الاجتماعية، خصوصاً النساء والشباب ليكونوا منتجين ومبتكرين. ويعني هذا تدريب المهارات والمبادرات المدنية والحوارات العامة، التي تساعد على خلق مجتمعات أكثر مرونة وحيوية، وهو ما يعني كذلك تشجيع وتمكين المرأة للعب دور أكبر في الحياة الاقتصادية والعامة، وهذا يعني بناء قنوات اتصال بين الجماعات المدنية المحلية والحكومات.

• **الحكم الرشيد:** دعم الحكومات المحلية المتمكنة والمزودة بإمكانات جيدة يجب أن يكون أولوية. فتوفير الأمن في مواجهة الإرهاب، من دون المساس بحقوق المواطنين ليس بالمهمة السهلة، ولكنه شرط أساسي لهزيمة التهديد الإرهابي. وينبغي اقتلاع جذور الفساد، وتبسيط تقديم الخدمات الأساسية، وتحقيق احترافية الأجهزة الأمنية. كما يجب تمكين الحكومات المحلية لحل المشكلات المحلية، وينبغي على البلدان تطوير معايير الإصلاح الخاصة بها. وفي كل هذا، فالتشجيع والدعم من الخارج مهمان للغاية... لكن المبادرة من داخل المنطقة إلزامية.

• **الحوار والتعاون:** يمكن أن تستفيد منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير من الإطار الإقليمي للحوار والتعاون. ويشمل هذا الإطار القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية. وربما يتجاوز التفويضات المحدودة وعضوية المنظمات القائمة مثل الجامعة العربية التي تستثني أطرافاً إقليمية فاعلة مهمة مثل تركيا وإيران وإسرائيل. ويمكن لمثل هذا الإطار أن يساعد على إخماد الصراعات وتشجيع التعاون، ووضع معايير متفق عليها لتصرفات الدولة، وتحفيز ودعم الخطوات الإيجابية من جانب الدول في المنطقة. ويمكن أن يعبر هذا الميثاق عن المبادئ الأساسية، كما يمكن وضع آلية لتشجيع الامتثال للمعايير المتفق عليها. وقد يساعد هذا الإطار في الحد من الحروب الأهلية وربما يؤدي في نهاية المطاف إلى إنهاء التوتر السعودي - الإيراني. ومن شأنه أن يساعد على إنشاء والحفاظ على نظام إقليمي أكثر استقراراً بين الدول، حتى يمكن أن يصبح محركاً للدفع بقضية السلام العربي - الإسرائيلي.

• **إنشاء صندوق للتنمية:** يستطيع الشرق الأوسط أيضاً أن يجني أرباحاً هائلة من إنشاء صندوق التنمية الإقليمية لإعادة الإعمار والإصلاح. ويعد غياب مثل هذه المؤسسة - التي من شأنها أن تشمل المشاركة من داخل المنطقة وخارجها - أمراً ملحوظاً، وينبغي على الدول الإقليمية اقتراح وتصميم وتمويل مثل هذا الصندوق، وتحفيز المجتمع الدولي لتقديم مساهمات ملائمة.

ويمكن للصندوق، في ممارساته الإقراضية، تشجيع ودفع عجلة تنمية القطاع الخاص، ويمكن الاعتماد على نماذج مؤسسات التنمية الإقليمية الأخرى، مثل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، فهو يمكن أن يدعم الأعمال والمشاريع التعاونية التي تخرج من الإطار الإقليمي. والحكومات التي تقوم باتخاذ الخطوات الموضحة في الشق الثاني من الاستراتيجية، سيمكنها الحصول على التمويل والدعم التقني. وبالفعل، فإن الصندوق والمؤسسات الشريكة ستدعم كل الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات المحلية والشركات الخاصة والجماعات المدنية ورجال الأعمال وأصحاب المشاريع الاجتماعية، وكذلك المواطنين.

## المبادئ والاستراتيجيات

### المساعدة على إدارة الخلافات:

أظهر التقرير أن أزمات دول المنطقة «مختلفة»، ولا يوجد نموذج واحد مصمم للحل من قبل الأطراف الخارجية. لكن هناك ما يشير إلى وجود مجموعة مشتركة من المبادئ والاستراتيجيات، التي يمكن أن تساعد جميع دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط على إدارة الخلافات بسبب الانقسامات القبلية والطائفية والدينية، وبناء السلام والترابط الاجتماعي، وإيجاد العقد الاجتماعي للقرن الحادي والعشرين بين الحكومة والشعب، وتعزيز الشرعية الحكومية، ومنع الصراعات من التصاعد إلى العنف.

ويراهن التقرير على شعوب الشرق الأوسط التي تكافح ضد البطالة والبطالة المقنعة والعمالة غير الكافية والبخس بها، التي تكون أبعد ما تكون عن الفوز المؤكد، إلا أن أيام قيام القوى الخارجية بمحاولة تدمير وحتى إملاء الواقع السياسي في المنطقة، قد انتهت. وكذلك النظام السياسي الإقليمي للحكومات التي تطلب الطاعة مقابل العمل في القطاع العام وهيئات الدولة ذات الصلة. والمطلوب من زعماء الشرق الأوسط، شاق جداً، وبالتالي على الجهات الخارجية أن تكون قوية في دعمها وتشجيعها. ولكن الخيار واضح: وضع أساس لنظام جديد للشرعية السياسية، أو الاستسلام للأزمة التي لا تنتهي، ولعدم الاستقرار والإرهاب. فإما تمكين المواطنين أو مشاهدة السلطة تؤول إلى أيدي المجرمين والإرهابيين.



تنص الاستراتيجية الجديدة على البدء في تغيير المسار الحالي لمنطقة الشرق الأوسط ككل، حتى تستطيع المنطقة، بمرور الوقت، أن تتجه نحو نظام أكثر استقراراً وسلاماً لدول ذات سيادة، وان مثل هذا الأمر يتطلب بعض الخطوات مثل: توجيه شعوب المنطقة نحو استشراق مستقبل مستقر ومزدهر وآمن من كل العنف الإرهابي والقمع الحكومي“ توفير حكم شامل وشفاف وفعال وغير فاسد، ويُمكن مساءلته حيث يعامل الناس بشكل عادل ويستثمر في تعليمهم وصحتهم، ويحقق لهم الرخاء الاقتصادي“ تقوية وتمكين المواطنين في المنطقة للمشاركة بشكل كامل في بناء مستقبل أوطانهم“ لعب دور بناء في نظام دولي ليبرالي حيوي وعصري.

يتطلب تحقيق الاستراتيجية ان تكون مصاغة من دول المنطقة وللمنطقة، وألا تشمل فقط الدول وقياداتها، ولكن أيضاً، وذلك الأهم، شعوبها“ ويجب ألا تمثل مجرد سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة، بل يجب أن تشمل أصحاب المصالح الخارجيين الآخرين كذلك.

وما يقترحه التقرير هو «النهج الاستراتيجي الجديد» كيفية ارتباط العالم بالشرق الأوسط، فمنذ عهد الاستعمار الأوروبي، لعبت القوى الخارجية دوراً كبيراً في تشكيل الأحداث في المنطقة، إلا أن هذا النهج لم يعد صالحاً في عصر الدول ذات السيادة والمواطنين الإيجابيين. وبذلك يتطلب نهج استراتيجي جديد والذي يغير بدوره النهج القديم تماماً. كما تحتاج المنطقة إلى تحمل مسؤولية رسم مستقبلها، رغم أنها لا تزال بحاجة إلى مساعدة من الأطراف الخارجية، للتغلب على العديد من التحديات التي تواجهها.

وتحتاج المنطقة من القوى الخارجية أن تلعب دوراً مختلفاً تماماً عن ذي قبل، وهو ليس بدور الاستعماري المتسيد، ولا الغازي ولا الشرطي، ولكنه دور المحفز والميسر في مساعدة شعوب المنطقة على بناء نظام إقليمي جديد.

وسيتطلب هذا المجهود أيضاً جهداً جامعاً للمنطقة، ففي السنوات الأخيرة، بلغ عدد من الأطراف الفاعلة مستويات جديدة من العلاقة في الشرق الأوسط بجانب الدولة، ويشمل ذلك الشركات الخاصة، والحكومات المحلية والجماعات المدنية والمنظمات الخيرية ورواد الأعمال التجارية والاجتماعية، وبطبيعة الحال، المواطنين المنخرطين في شؤون أوطانهم، وتحت الاستراتيجية على خدمة كل هذه الجهات، وليست الحكومات فقط، وذلك كجزء من هذا الجهد.

وتعتبر الاستراتيجية في نهاية المطاف، رهان على شعوب المنطقة، وهي تشمل الأطراف الفاعلة الجديدة، وتراهن كذلك على المواطنين الممكنين والمتراطين، والذين يستطيعون على المدى الطويل بناء مجتمعات أفضل، وبالتالي منطقة شرق أوسط أفضل“ وهي تسعى إلى تهيئة الظروف التي يمكن أن تطلق هذه الإمكانيات البشرية الهائلة، والتي لا تقتصر على النخب في هذه المجتمعات، ولكن تتدفق عبر الطبقات الاجتماعية كافة.

وتتألف الاستراتيجية الجديدة من تدابير لمعالجة القضايا الأمنية المباشرة، بجانب خطوات تشرك وتطور رأس المال البشري في المنطقة، حيث يجب متابعة كل من شقي الاستراتيجية في آن واحد، وليس بالترتيب. الشق الأول يتضمن إطلاق الإمكانيات البشرية الكاملة للمواطنين في المنطقة في نهاية المطاف الحل لكثير من التحديات في المنطقة. وهذه مهمة طويلة الأجل من شأنها أن تستغرق سنوات لتؤتي ثمارها، لذلك يجب أن تبدأ على الفور، ولكن لأنها لا يمكن أن تتطور بشكل كامل من دون الأمان الكافي. وبذلك يجب أن تبدأ الجهود الرامية إلى إنهاء الصراعات الحالية على الفور (الشق الثاني)، وكذلك يجب تنفيذ الشقين بالتوازي.

## الشق الأول: المعالجة من أعلى إلى أسفل

يتطلب حل ازمت الشرق الأوسط معالجة المشكلات من أعلى إلى أسفل بمشاركة فعلية من القوى الخارجية، للتحديات الجيوسياسية العاجلة للسلام الإقليمي، وذلك على المدى القريب إلى المتوسط. وهذا يعني احتواء انتشار الصراعات الحالية، في الوقت الذي تتم فيه معالجة الأزمة الإنسانية الكبيرة، التي يواجهها اللاجئون والنازحون داخلياً، وكذلك الدول المجاورة التي تستضيفهم. فضلاً عن البدء في الحد من الحروب الأهلية والإرهاب والطائفية العنيفة، التي تجتاح المنطقة، مع زيادة استقرار المنطقة بمرور الوقت.

ويهدف هذا الشق للحد من العنف في المنطقة بمرور الوقت إلى الحد الذي لا يعد الأمن فيه هو الشغل الشاغل بحيث يمكن للجهود المبذولة من أسفل إلى أعلى القيام بتطوير التعليم والمجتمعات والاقتصادات والحكم (الشق الثاني). ولتحقيق هذه النتيجة، فإن التحدي الأساسي هو الحد من الحروب الأهلية التي كانت لها هذه التأثيرات المزعزعة لاستقرار المنطقة.

ويجب أن تكون الأولويات الأكثر إلحاحاً، تخفيف المعاناة الإنسانية الحالية في سورية، وثانياً استرداد الأراضي التي يسيطر عليها «داعش» الآن في كل من العراق وسورية. ولا يعتبر التنظيم بمثابة التهديد الأكثر خطورة بالنسبة للولايات المتحدة وحدها فقط، ولكنه يمثل أيضاً الآن تهديداً مشتركاً لكل القوى الإقليمية الكبرى وروسيا وأوروبا وما حولهما، ما يزيد من احتمالية قدرتهم على إيجاد أرضية مشتركة.

ويتطلب تنفيذ الشق الأول جهداً أكبر بقيادة الولايات المتحدة، لحماية المدنيين السوريين من نظام الأسد، ولهزيمة «داعش» و«القاعدة» في كل من سورية والعراق. وهذه التدابير ستجمع وتطمئن أصدقاء وحلفاء أمريكا في شأن التزامها نحوهم ونحو المنطقة. وسترسل رسالة واضحة إلى روسيا وإيران، تفيد بعودة أمريكا إلى اللعبة، وبأنهما ليس لديهما طريق للنصر في سورية أو العراق. ويمثل تغير الحقائق على الأرض بهذه الطريقة ضغطاً على الولايات المتحدة للعمل مع جميع الفاعلين الداخليين والخارجيين (بما في ذلك روسيا وإيران)، في محاولة لإنهاء الحروب الأهلية في هذين البلدين. ويمكن تحقيق ذلك من دون التزام أساسي من القوات البرية الأمريكية.

وفي الوقت نفسه، تحتاج الولايات المتحدة وشركاؤها إلى العمل معاً لمواجهة الحروب الأهلية الأخرى في المنطقة، واتخاذ خطوات ملموسة لردع واحتواء السلوك العدواني من جانب إيران، بينما ما زالوا يبحثون عن فرص للقيام بذلك. وسيؤدي القيام بذلك إلى البدء في تخفيف حدة التوترات الطائفية في المنطقة. وعلى المدى الطويل، يمكن لإطار إقليمي، كما هو موضح في هذا التقرير، أن يزيد الهدوء والاستقرار في المنطقة من خلال المساعدة في رعاية قيام تعاون أكبر في كل أنحاء المنطقة بشأن التحديات الرئيسية، وإضفاء الطابع المؤسسي على معايير معينة للسلوك بين الدول وداخلها.

## الشق الثاني: معالجة هذه التحديات الأمنية

لابد من دعم الجهود على المدنيين المتوسط والطويل، أساساً اجتماعياً لشرق أوسط أكثر استقراراً وسلاماً وازدهاراً، وهذا يتطلب دعم «البراعم الخضراء» للنشاط التجاري والمدني الذي يكون قوامه المواطن، والذي يوجد في كل أنحاء المنطقة. كما ينبغي تشجيع الحكومات الإقليمية لتسهيل هذه الجهود، وللاستثمار في التعليم، وفي تمكين شعوبها، لمعالجة المشكلات المجتمعية والاقتصادية ومشكلات الحكم التي هي بمثابة مفاتيح لتحقيق الازدهار والاستقرار في المستقبل.

ويسعى هذا الشق الثاني لإطلاق الطاقات البشرية الكبيرة في المنطقة. فالمواطنون القادرون على التفكير النقدي والتصرف بشكل مستقل، هم أساس أي مجتمع عصري ناجح، وهم ضروريون للمنافسة في الاقتصاد العالمي، من أجل تطوير مجتمعات نابضة بالحياة ومتسامحة، ولضمان نجاح الحكم. وبالتالي، فإن أهم استثمار يمكن للحكومات القيام به هو في جودة التعليم، حتى وإن كانت المكاسب بالضرورة على المدى الطويل.

كما يجب على الحكومات تهيئة بيئة مواتية للأفراد داخل المجتمع (بما في ذلك الذين شردوا بسبب الحرب) لنشر مواهبهم بالكامل، سواء كانوا مبتكرين وأصحاب مشاريع، أو كانوا مجرد مواطنين منشغلين بالقضايا الوطنية، وهذا يعني أطراً قانونية وتنظيمية أفضل، ولكن يعني أيضاً حكماً أكثر شمولاً وفعالية وشفافية وخضوعاً للمساءلة بشكل عام. وينبغي على الولايات المتحدة وغيرها من أصحاب المصالح دعم تلك الحكومات، التي تحاول خلق مثل هذه البيئة التمكينية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد صندوق للتنمية في المنطقة، كما هو موضح هنا، في مشروعات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية بالتوازي مع هذا الجهد.

### إيجاد الحلقة الإصلاحية

يكمن الهدف وراء هذه الاستراتيجية ذات الشقين في إيجاد حلقة إصلاحية بدلا من تلك الحلقة المفرغة من العنف الجاري الآن. ويمكن أن تبدأ في تغيير مسار المنطقة مع مرور الوقت.

وقد تم اقتراح العديد من الأفكار الواردة في هذا التقرير من قبل. ولكن لأسباب مختلفة كالمخاوف الأمنية وفقدان الإرادة السياسية والمصالح الخاصة والافتقار إلى التمويل، فقد اختار القادة السياسيون في النهاية عدم السعي في تنفيذ هذه الأفكار، وتم وضع أطر للتدابير المقترحة هنا يمثل هذه الطريقة، لمحاولة التغلب على هذه المعوقات، وتحفيز اتخاذ هذه التدابير، والبدء في إيجاد ديناميكية تنافسية بين دول المنطقة في الإصلاح. وقد صيغت هذه الاستراتيجية ذات الشقين بهذه الطريقة حتى تركز الأطراف الفاعلة والتي تعمل في مسارات متوازية على الأهداف العريضة التي تشمل العناصر التالية:

• **ميثاق الشرق الأوسط:** بموجب هذا الميثاق، ستعمل الولايات المتحدة جنبا إلى جنب مع أوروبا وغيرها من الشركاء الخارجيين، مع دول المنطقة لزيادة الجهود المشتركة (بموجب الشق الأول)، من أجل مواجهة التحديات الجيوسياسية العاجلة للسلام في المنطقة، وبالإضافة إلى المشاركة في هذا الجهد، ستتخذ دول المنطقة (بموجب الشق الثاني) خطوات تؤدي إلى شرق أوسط أكثر استقراراً وشمولاً، وكذلك محكوماً بشكل أفضل. وإلى المدى الذي تتعهد فيه دول المنطقة باتخاذ هذه الخطوات، يجب أن توفر الولايات المتحدة وأوروبا والأطراف الأخرى في هذا الميثاق الدعم الدبلوماسي والاقتصادي والفني، بجانب تقديم العون لتيسير الموارد الكافية وتمكين الحكم المحلي، ولن تحصل دول المنطقة التي تختار عدم بذل الجهود على هذا الدعم.

• **نهج مختلف لمساعدة ودعم اللاجئين والنازحين داخلياً:** بدلاً من أن يكون اللاجئين عبئاً، يمكن أن يكون هؤلاء الأشخاص بمثابة محرك للتغيير والتقدم، أولاً في البلدان المضيفة لهم، وبعد ذلك في بلدانهم الأصلية" ولكن، يتطلب هذا الأمر توفير التعليم للنازحين وتدريبهم على المهارات، والسماح لهم قانونياً بالمشاركة في اقتصادات البلدان المضيفة لهم.

• **إصلاح تنظيمي جذري:** تحتاج الحكومات إلى تهيئة البيئة التمكينية اللازمة، لـ «البراعم الخضراء» للتغيير من أجل أن تترسخ وتزدهر. ويحتاج أصحاب الأعمال التجارية إلى إطار قانوني ومناخ تنظيمي يساعد على الاستثمار

والابتكار. ويحتاج رواد الأعمال الاجتماعية والمجموعات المدنية لأن يكونوا قادرين على التسجيل بشكل قانوني والعمل بحرية" وبالتالي سيكون التأثير الخالص لهذه الإصلاحات بمثابة تأثير شمولي للاقتصاد والمجتمع ككل. وعلى المستوى الاقتصادي، فإنهم لن يقتصروا فقط على تمكين أصحاب الأعمال المبتدئة والصغيرة، والذين هم مبدعو الوظائف الكبرى. ولكنهم سيساعدون أصحاب الصناعات الكبيرة، ولن يشجعوا الاستثمار الأجنبي اللازم فحسب، بل سيعملون على زيادة ثقة الممولين المقيمين في منطقة الشرق الأوسط لاستثمار رؤوس أموالهم محلياً بدلاً من الخارج.

• **عقد اجتماعي عصري للمنطقة:** لقد أصبح العقد الاجتماعي القديم والذي تقدم بموجبه الحكومات الخدمات والأمن في مقابل الحق في الحكم، عرضة للانتقاد في أنحاء المنطقة كافة، بل وتم طمسه في تلك البلدان التي مزقتها الحرب الأهلية. والمطلوب الآن عقد اجتماعي يحدد العلاقة بين الحكومات ومواطنيها على أساس حكم شامل وفعال وشفاف ومسؤول. ويتعين على الحكومات ليس فقط توفير الأمن والخدمات، ولكن أيضاً منح مواطنيها دوراً رئيسياً في تحديد مستقبلهم. وقد قوضت شرعية الحكومات على المستوى الوطني في العديد من بلدان المنطقة التي تشهد حرباً أهلية، ولاستعادة شرعيتها، ستحتاج المؤسسات الحاكمة في كل أنحاء المنطقة من أجل إعادة بنائها وإصلاحها إلى مثل هذا العقد الاجتماعي الحديث.

• **نموذج جديد للحكم الوطني للدول التي تشهد صراعاً:** من أجل تحقيق أفضل استيعاب لتنوعها العرقي والثقافي والديني الثري، بالإضافة إلى الحقائق الاقتصادية الجديدة وزيادة رغبة الناس في أن يكون لهم رأي في شؤونهم الخاصة، يحتاج الشرق الأوسط الجديد إلى نموذج جديد للحكم الوطني، وسيضمن هذا النموذج الوطني حكومات محلية أكثر تمكيناً، وتتمتع بموارد أفضل حيث تتحمل مسؤولية السكان المحليين، وذلك كوسيلة لتعزيز الدول بدلاً من تقسيمها. وبالفعل، إذا أرادت الدول الخارجة من الحرب الأهلية الحفاظ على تماسكها داخل الحدود القائمة، وإعادة تأسيس شرعيتها كدول، فإنه يجب عليها الابتعاد عن النموذج المركزي للحكم، وأن تتجه نحو توفير المزيد من الاستقرار السياسي للحكومات الإقليمية والمحلية بجانب توفير الموارد الاقتصادية التي تمكنها من إدارة شؤونها الخاصة. وهذا لا يقل أهمية عن إصلاح المؤسسات الوطنية. وبالأحرى، سيتطلب ذلك قيادة شجاعة ومؤسسات قوية على الصعيد الوطني، من أجل تمكين وترسيخ الحكم على المستوى المحلي.

• **إطار إقليمي:** وجود إطار للحوار الإقليمي وتسوية المنازعات وتعزيز التجارة والتكامل الاقتصادي من شأنه أن يقدم مساهمة كبيرة في إخماد التوترات الإقليمية وفي بناء الازدهار، وفي شكله الأكثر تطوراً، سيشمل هذا الإطار الإقليمي الفاعلين الرئيسيين من داخل المنطقة وخارجها. ولكن يجب أن يظهر مثل هذا الإطار بشكل تدريجي ومن الأساس من المنطقة نفسها، كاستجابة للتطورات هناك.

• **صندوق التنمية الإقليمي لإعادة الإعمار والإصلاح:** كجزء من الإطار الإقليمي الجديد، تحتاج المنطقة إلى صندوق تنمية، لتمويل مشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر الشرق الأوسط هو المنطقة الوحيدة في العالم التي تفتقر إلى مؤسسة فعالة متعددة الأطراف من هذا النوع، إلا أنه في حاجة ماسة إلى واحدة من هذه المؤسسات. وتمول دول الخليج حالياً مجموعة من المشروعات التنموية في المنطقة، ولكن على قاعدة ثنائية، حيث إن كل هذه الدول والأخرى التي تتلقى التمويلات يمكنها الاستفادة من النهج الأكثر مؤسسية، وذلك بالأموال التي يديرها فريق عمل احترافي، والتي يتم توزيعها وفقاً لمعايير محددة سلفاً، وتخضع لأعلى معايير من المحاسبة. وتستطيع دول المنطقة نفسها تصميم الصندوق وتوفير التمويل الأولي، وتحفيز أصحاب المصلحة الخارجيين للانضمام وتنسيق جهودهم. وسيعمل ذلك وفقاً لمبدأ «أكثر مقابل أكثر».

فالدول التي توجد وتتهيئ بيئة مواتية للتغيير تستطيع الحصول على التمويل والمساعدة التقنية، اللازمة للقيام بالاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن للصندوق إيجاد وسائل تمويل مختلفة وتسهيلات لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمنطقة“ وسيكون الهدف أن يكون لديه القدرة على دعم الجهات الفاعلة في هذا الجهد الجامع للمنطقة وتوفير التمويل الجزئي لأصحاب المشاريع التجارية والاجتماعية، ودعم خطط العمل التي تستهدف الشباب، وتمنح قروضا للقطاع الخاص والشركات والمنظمات الاجتماعية، وتمويل مشاريع البنية التحتية، والمساعدة التقنية على المستويات كافة.

### رسالة أولبرايت - هادلي إلى الزعماء العرب

هذا التقرير لا يحلل وضع استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة، حتى لو كانت تتحمل المسؤولية والقدرة على إصلاح العلل التي تعاني منها المنطقة. فبدلاً من ذلك، يعد التقرير بمثابة محاولة لوضع استراتيجية للمنطقة، والتي تكون مستوحاة إلى حد كبير من المنطقة نفسها، ويجب أن تتولى حكومات وشعوب المنطقة زمام المبادرة في تنفيذ هذه الاستراتيجية إذا أريد لها النجاح. ولكن الولايات المتحدة وأصحاب المصالح الخارجيين يمكنهم المساعدة.

وقدم كل من أولبرايت وهادلي اقتراحات عن أفضل كيفية لتقديم أمريكا للدعم والمساعدة في حل ازيمات المنطقة العربية. واعترفا بان التركيز الحصري على القضايا الأمنية لا يكفي، بينما ترتبط التحديات الأمنية في المنطقة ارتباطاً وثيقاً بالقضايا الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية.

وقد قام السياسيان المخضرمان، بتنظيم خمس مجموعات عمل متخصصة، تتألف من خبراء بارعين من المنطقة وخارجها، للنظر في القضايا العامة لشرق أوسط أكثر سلاماً وازدهاراً، وهذه المجموعات تشمل: الأمن والنظام العام، الدين والهوية، مكافحة التطرف العنيف، إعادة بناء المجتمعات: اللاجئين والتعافي والمصالحة، الحكم وعلاقة الدولة بالمجتمع، والتعافي والانتعاش الاقتصادي.

وأوضحت توصيات أولبرايت وهادلي، أن القضايا التي تواجهها المنطقة هي من بعض أكثر القضايا تحدياً وصعوبة من أي وقت مضى في مسيرتهما المهنية. وقد استغرقت مجموعات العمل الفرعية وقتاً أطول مما هو متوقع، بسبب التغيرات الدراماتيكية في المنطقة. واعترفا بان الاستراتيجية الجديدة صعبة، تتطلب أيضاً التزاماً مستمراً من جانب الولايات المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين عبر خطوط الزمن والإدارات والأحزاب. كما ان النهج الجديد في الشرق الأوسط سيكون أمراً صعباً في حد ذاته على الولايات المتحدة نفسها.

وبينت توصيات التقرير ان الأمريكيين تعبوا من الحروب في الشرق الأوسط، التي على ما يبدو أنها لا نهاية لها. وتعتقد الاستراتيجية الجديدة بأن تطبيق التوصيات المذكورة سيجعل الشرق الأوسط أكثر استقراراً في نهاية المطاف ما سيرتد ايجاباً على الولايات المتحدة والعالم ليصبح أكثر أماناً.

\*الترجمة: عصام المرزوقي - صحيفة (الراي) الكويتية

[atlantic council](http://atlanticcouncil.org) \* ٢٠١٧/١/٢٥ :

## ٤ خرائط ترسم معالم الجغرافيا السياسية لعام ٢٠١٧

\*ترجمة- الخليج الجديد

إنّ العلاقات الدولية والجيوسياسية ليست مترادفة، على الأقل، ليس بالطريقة التي نفهم بها الجيوسياسية المستقبلية. «العلاقات الدولية» هي عبارة وصفية تطوف حول الطرق التي تتصرف بها البلاد نحو بعضها البعض. أمّا «الجيوسياسية» فهي افتراض أنّ كافّة العلاقات الدولية تقوم على التفاعل بين الجغرافيا والسلطة. وفهمنا للجيوسياسية يأخذنا خطوة أبعد نحو فهم أعمق للجغرافيا والسلطة، الأمر الذي يمكنك من فعل شيئين. الأول، يساعدك على فهم القوى التي تشكّل السياسة الدولية وكيف تفعل ذلك. والثاني، يسمح لك بتحديد ما هو المهم وما هو غير ذلك.

وهذا يجعل الخرائط شديدة الأهمية في عملنا. فالكتابة قد تكون وسيلة مثالية لشرح السلطة، لكنّ أفضل كاتب يبقى محدوداً بلغته حين يتعلّق الأمر بوصف الجغرافيا. لذا في هذا الأسبوع، قرّرنا عرض بعض من أفضل الخرائط التي عمل عليها فريق الرسومات لدينا في عام ٢٠١٦، ليس فقط لأنّ هذه الخرائط جيّدة، لكن لأننا نعتقد أنّها تشرح الأسس التي ستبني عليها أهم التطورات الجيوسياسية في عام ٢٠١٧.

### الخريطة الأولى: الضعف الاقتصادي لروسيا

تغطّي هذه الخريطة تصوّراً عن ٣ جوانب رئيسية لروسيا تعتبر حاسمة في فهم الدولة في عام ٢٠١٧. أولاً، الحقيقة التي يغفل الكثيرون عنها بأنّ روسيا نظام اتّحادي (فيدرالية). تملك روسيا ثقافة قومية قوية، لكنّها أيضاً كيان سياسي شديد التنوّع والذي يتطلّب حكومة مركزية قوية.

وعلى خلاف غالبية خرائط روسيا، تقسّم هذه الخريطة روسيا تبعاً للمناطق المكوّنة لها. وتوجد ٨٥ من هذه المناطق، أو ٨٧ إذا عدنا شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول. وليست جميعها مناطق ذات صفة موحّدة، بعضها مناطق، في حين البعض الآخر مناطق ذاتية الحكم ومدن وجمهوريات.

والجانب الثاني هو وجود قدر كبير من التنوع الاقتصادي في هذا الاتّحاد الروسي الواسع. وتوضّح الخريطة ذلك ببيان الفائض في الموازنات والعجز في جميع أنحاء البلاد. وتوجد منطقتين تتمتّعان بفائض ميزانية كبير تتجاوز الجميع، مدينة موسكو وسخالين. وتوجد ٥٢ منطقة (تشكّل ٦٠ بالمائة من الميزانيات الإقليمية الروسية) تقع في منطقة الخطر الحمراء. وتشكّل المنطقة الوسطى، والتي تشمل مدينة موسكو، أكثر من ٢٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا، في حين تتمتّع سخالين وبعض المناطق الأخرى بفائض ميزانية نتيجة تصدير النفط الروسي.

والجانب الثالث يأتي بجمع الاستنتاجات المنطقية من الملاحظتين الأوليين. روسيا شاسعة المساحة، ويعاني الجزء الأكبر منها من وضع اقتصادي صعب. وحتى إن ظلّ سعر النفط مقارباً لـ ٥٥ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٧، لن يكون ذلك كافياً لحلّ مشكلات العديد من المناطق المتأزّمة في البلاد. ويحكم الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» بنمط سلطوي. وهذا بشكل جزئي نتيجة لحكمه لدولة غير عملية. فهو يحتاج لكل القوّة اللازمة لإعادة توزيع الثروة حتى لا تتورّ المناطق الريفية في البلاد.

وتتصدّر روسيا الآن عناوين الصحف بسبب أوكرانيا وروسيا والقرصنة المزعومة. لكن يمكن وصف الوضع الجيوسياسي لروسيا بشكل أفضل بدراسة الخريطة أعلاه.

## الخريطة الثانية: القفص الصيني

إن الخرائط التي تحوّل المنظور تكون مربكة، لكنّها من المفترض أن تكون كذلك. فعقولنا تعودت على رؤية العالم بطريقة واحدة، تظهر معها الآراء المختلفة غريبة. لكنّ هذا سبب آخر يدفعنا للخوض في هذا الأمر. وتحاول الخريطة أعلاه فعل ذلك عن طريق النظر إلى المحيط الهادئ من منظور بكين.

أثارت تحركات الصين جنوب بحر الصين الكثير من الانتباه. ففي جلسة استماع الكونغرس في ١٢ يناير/كانون الثاني، وصف المرشّح لمنصب وزير الدفاع، «جيمس ماتيس» العدوانية الصينية بأنّها واحدة من أهم أسباب اعتقاده بأنّ النظام العالمي يتعرض لأكبر هجوم منذ الحرب العالمية الثانية. لكننا نعتقد أنّ التهديد الصيني مبالغ فيه. وتساعد هذه الخريطة على بيان السبب.

ويتقيّد وصول الصين للمحيط الهادئ باثنتين من العقبات. الأولى هي سلاسل الجزر الصغيرة في بحري جنوب وشرق الصين. وعندما ننظر إلى هذه الخريطة، يصبح من الواضح الدافع وراء محاولات الصين للسيطرة على هذه الجزر. فإذا لم تنجح الصين في السيطرة على هذه الجزر والمياه الضحلة، يمكن لأيّ جهة استخدامها ضد الصين في أي صراع عسكري. (إذا وضعت الولايات المتّحدة في نفس الموقف ووجدت أمامها سلسلة من الجزر في المحيط الهادئ أو الأطلسي، لكانت تعاملت بنفس الواقعية).

والعقبة الصينية تتمثّل في أنّ الصين محاطة بحلفاء الولايات المتّحدة. مثل اليابان وكوريا وتايوان، والتي تتمتع بقوة عسكرية كبيرة، واليابان على وجه الخصوص، للدفاع عن نفسها ضدّ التعديّات الصينية. وتعدّ الصين حالياً في موضع جغرافي غير مواتٍ في المياه التي تقع على سواحلها.

ومع ذلك، لا تكشف هذه الخريطة عن قطعة ثالثة مفقودة من هذا اللغز، وهي أنّ البحرية الأمريكية تتفوّق على البحرية الصينية في كل شيء تقريباً، بالرغم من محاولات الصين الدؤوبة لزيادة قدراتها. لكن بالنظر إلى هذه الخريطة، يمكننا رؤية لماذا ترغب الصين في إحداث ضوضاء في المياه الساحلية وكيف أنّ الصين محدودة بقوس من حلفاء الولايات المتّحدة في الجانبين. وبالتالي، فإنّ تحركات الصين بشأن الفلبين تتطلب مراقبة حذرة ووثيقة في عام ٢٠١٧.

## إعادة رسم الشرق الأوسط

لقد أصبح من الكليشيهات المعتادة أن نشير إلى الحدود السياسية الحالية للشرق الأوسط ونقول بأنّها ناتجة عن تقسيمات الدول الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية مثل فرنسا والمملكة المتّحدة، وأنّ الحروب المستعرة مؤخراً في الشرق الأوسط قد أحالت تلك الحدود إلى سراب. لكننا قد رسمنا خريطة جديدة للشرق الأوسط بناءً على من يسيطر حالياً على الأراضي، على عكس الحدود الرسمية المعترف بها من قبل الأمم المتّحدة.

وتوضّح الخريطة أعلاه كيف يبدو الشرق الأوسط اليوم. سيعترض الكثيرون على الحدود لأغراضٍ سياسية، لكنّ هذه الخريطة بالتأكيد ليست محاولة لإصدار بياناتٍ سياسية. وبدلاً من ذلك، فهي محاولة لإظهار من يملك السلطة جغرافياً في الشرق الأوسط.

وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، نجد أنّ دول سوريا والعراق واليمن وليبيا لم تعد قائمة. ومكانها توجد الآن دويلات صغيرة متحاربة على أساس الهويات العرقية والقومية والطائفية. وتعكس حدود دول أخرى (مثل لبنان

وإسرائيل) حدود السلطة الديناميكية الفعلية. وهنا، تكون الخريطة الدقيقة عملياً وغير السليمة سياسياً أكثر فائدة من خريطة سليمة سياسياً لكنّها غير دقيقة عملياً.

ولا يقل أهمية عن إعادة رسم حدود الدول التي لم تعد كما هي، ملاحظة أي الدول لا تحتاج أن تعدّل حدودها، وهي ثلاثة دول من القوى الأربع الرئيسية في المنطقة، تركيا وإيران والسعودية. والدولة الرئيسية الأخرى هي (إسرائيل) لكن تمّ تعديل حدودها قليلاً. (تعدّ مصر سلّة اقتصادية وليست قوّة رئيسية، حتّى وإن كانت تتمتع بالتّماسك الاجتماعي الأقوى في العالم العربي).

ويعرف الشرق الأوسط بديناميكتين رئيسيتين، الحروب المشتعلة في قلب العالم العربي، وتوازن القوى بين الدول المحيطة بهذا الصراع.

### الخريطة الرابعة: تخيل بريكست عام ٢٠١٧

يبدأ تحليل هذه الخريطة مع تنويه يقول: هذه أولاً وقبل كل شيء، أداة تحليل ووسيلة للتفكير في مستقبل أوروبا. إنّه تفكير واقعي وليس توقّع لما ستكون عليه حدود أوروبا في المستقبل.

تحدّد الخريطة المناطق ذات النزعات القومية القوية في أوروبا. ولم يتمّ تحديد الحركات الانفصالية النشطة. والمناطق المحددة هي تلك التي تطالب بالحكم الذاتي وليس الاستقلال. وفي العديد من هذه المناطق، فإنّ الحركات الانفصالية تكون مفضّلة لدى أقلية من السكان. وليس المقصود هنا هو حجمها، لكن توجد في جميع هذه المناطق درجة من الوعي الوطني يتنافر مع الحدود الحالية للدول القومية الأوروبية.

ويعدّ الاتحاد الأوروبي مؤسسة معيبة، نظراً لأنّ أعضائه لا يستطيعون تحديد ما يريدون. وأعطت الدول القومية الأوروبية بعض السلطة لبروكسل، لكن عندما أتى الجدّ للتعامل مع قضايا كبرى مثل الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ أو أزمة اللاجئين السوريين، تصرّفت كل دولة تبعاً لمصالحها الخاصة، ولم يعمل الاتحاد الأوروبي كما كان مقرراً له.

وكان البريكست قد تسبّب في صدمة للاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦. وستتجدّد الصدمات مع الانتخابات التي ستجري في فرنسا وألمانيا، وعدم الاستقرار الداخلي في إيطاليا، في عام ٢٠١٧. لكنّ البريكست قد فتح الباب أيضاً لسؤال أعمق، كيف سيتمّ تحديد المصير القومي في القرن الـ٢١؟ فليست كل الدول القومية الأوروبية تقف على أرض ثابتة.

وقد تنتهي العواقب الأكثر خطورة للبريكست بتأثيرات على المستقبل السياسي للمملكة المتّحدة. وأعلن إقليم كتالونيا في إسبانيا بالفعل أنّه سيعقد استفتاءً على الاستقلال هذا العام.

وقد تحاول بروكسل الحفاظ على التحدّث بصوت واحد. لكنّ هذه الخريطة توضّح مدى صعوبة ذلك، ليس فقط للاتحاد الأوروبي، ولكن أيضاً لبعض الدول القومية الأوروبية.

### خاتمة

يقول المثل أنّ الصورة تساوي ألف كلمة. والخرائط تساوي أكثر بكثير. ويأتي منظورنا للعالم في إطار نهج موضوعي وغير متحيّز لدراسة الجغرافيا والسلطة. وتعتبر الخرائط مثل هذه مكونات أساسية لبناء هذا المنظور. وهذه الخرائط الأربعة، على وجه الخصوص، مفيدة في فهم القوى الجيوسياسية التي ستشكّل العالم في العام الجديد.

\*جيوبوليتيكال فيوجرز ٢٨/١/٢٠١٧ :



## دونالد ترامب.. عقيدة سياسة خارجية مترابطة ومتطرفة

\*جورج فريدمان

خلال حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، تعهد دونالد ترامب بأن الأشياء الجيدة فقط ستحدث في إدارته. وكان غامضاً بعض الشيء في تحديد ما هو الجيد وما السيئ على وجه الدقة. وفي هذا، كان بالضبط مثل أي مرشح رئاسي آخر. لكنه، على العكس من الكثيرين، قدم بعض التفاصيل عن القضايا التي تشغله وعرض رؤية استراتيجية أوسع. وكانت هذه الرؤية متضمنة في خطابه الفريدة من نوعها، لكننا نستطيع إذا استخلصناها أن نرى خريطة طريق واضحة. ومع أن خطاب ترامب يصنع مشكلة، فذلك هو حال الخطاب السياسي الواضح تقليدياً، والذي لا يقول شيئاً. أقول هذا لأنني أعتقد أن المراقبين يميلون إلى رفض ما يقوله سلفاً. وهذه محاولة لفك رموزه.

تقول أطروحة ترامب الاستراتيجية المركزية أن الولايات المتحدة ممتدة بإفراط. والسبب الأساسي لهذا الإفراط في التمدد هو أن الولايات المتحدة استبدلت نظام العلاقات متعدد الأطراف بتحليل حذر للمصلحة الوطنية. وفي هذه القراءة، تكون واشنطن مقيدة بعلاقات معقدة تضع مخاطر وأعباء على كاهلها عندما يتوجب عليها القدوم لتقديم مساعدات لبعض البلدان. ومع ذلك، فإن تلك البلدان لا تواكب التزامات الولايات المتحدة في القدرة، ولا في القصد.

يشكل حلف الناتو قضية واضحة. وكانت الولايات المتحدة منخرطة في حروب في أفغانستان والعراق وأمكنا أخرى في العالم الإسلامي، لكن حلف الناتو لم يقدم دعماً استراتيجياً حاسماً لهذه الجهود. ومع أن العديدين قدماو الدعم الذي استطاعوا تقديمه أو الدعم الذي أرادوا تقديمه، فإن مستوى ذلك الدعم كان أقل من قدرات أعضاء الناتو بكثير.

لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نفس إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة تقريباً، وعدد سكان أكبر. ولديها أيضاً قاعدة صناعية كبيرة. وقد تجاوزت أوروبا الآن كثيراً أوضاعها عند تأسيس حلف الناتو، عندما لم تكن قادرة على الدفاع الجمعي من دون الولايات المتحدة. وأخذ أعضاء الناتو تحمل واشنطن العبء الرئيسي للدفاع بحكم المسلمات، والذي لا يقاس بحجم الدولارات التي يتم إنفاقها فقط، وإنما أيضاً بتطوير القدرات العسكرية.

وعلى قدر مساو من الأهمية، كان النشاط الاستراتيجي الرئيسي للولايات المتحدة للأعوام الخمسة عشر الماضية متركزاً في العالم الإسلامي. وكان العديدون في حلف الناتو قد اعترضوا على العملية الأمريكية في العراق، وباستثناء المملكة المتحدة، قدموا النزر اليسير من الدعم أو لم يقدموا أي دعم. ولا يوجد أي التزام لدى أعضاء التحالف بالانضمام إلى الصراعات التي تبادر إليها الولايات المتحدة خارج منطقة تركيز الناتو. ويقبل ترامب بهذا المبدأ، لكنه يشير إلى أن المنظمة كانت غير ذات صلة بالاحتياجات الاستراتيجية الأمريكية. وحيثما انخرط التحالف، فإنه فعل ذلك بقوة أصغر بكثير من أن تشكل قوة استراتيجية. وحثهم المنطقية القائمة على أن التحالف الذي يضم ٢٨ عضواً لا يتعهد بأي التزامات بالانخراط "خارج المنطقة"، والتي لا تتم وفقاً للمادة ٥، تثير السؤال: ما هي إذن قيمة الناتو بالنسبة للولايات المتحدة؟ في المجموع، يفقر حلف الناتو إلى القدرات الاستراتيجية الكبيرة، كما أن التحالف معرف بطريقة يستطيع أعضاؤه، بل ويختارون تجنب تلك الصراعات التي تهم أمريكا أكثر ما يكون.

ولذلك، من غير الواضح ما إذا كان حلف الناتو كما هو شكله حالياً يشكل قيمة للولايات المتحدة. المعروف أن الولايات المتحدة مسؤولة عن الدفاع عن أوروبا. وفي المقابل، لا تتحمل أوروبا مسؤولية الدفاع عن المصالح الأمريكية، الموجودة اليوم خارج أوروبا. ويعتقد ترامب بأنها تجب إعادة التفاوض على هذه العلاقة بشكل متبادل. وإذا كان الأوروبيون غير راغبين في إعادة التفاوض، فيجب على الولايات المتحدة عند ذلك الخروج من الناتو وتطوير علاقات ثنائية مع البلدان التي تكون قادرة على -ومستعدة للعمل مع الولايات المتحدة في مناطق مصلحتها القومية في مقابل ضمانات من واشنطن. كما يجب إعادة فحص علاقاتنا الدولية فيما يتعلق بالتحالفات مع اليابان وكوريا الجنوبية، لضمان أن تبقى هذه العلاقات ذات قيمة لكلا الطرفين وأن يعكس مستوى الجهد والمخاطرة تلك القيمة.

### مزايا التجارة

تصح نفس وجهة النظر على سياسة ترامب المتعلقة بالتجارة الخارجية. من غير الواضح ما إذا كان نظام التجارة الدولية الحالي يفيد الولايات المتحدة. فالتجارة الدولية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما يجب أن تخدم مصالح كل طرف. وعند هذه النقطة في التاريخ، فإن الحاجة الاقتصادية الرئيسية في الولايات المتحدة هي خلق علاقات تجارية تخلق الوظائف في الولايات المتحدة. لم يعد الهدف السابق المتعلق بالنمو المتراكمي لاقتصاد ما مقبولاً من دون أخذ التداعيات المجتمعية بعين الاعتبار.

ولذلك، لم تعد الشروط التي أبرمت بموجبها معظم الاتفاقيات التجارية الدولية مقبولة. صحيح أن التجارة الحرة قد تزيد من إجمالي الناتج المحلي، لكنها لا تتعامل مع القضايا المجتمعية الحساسة. لذلك، تعتبر اتفاقيات التجارة الحرة الكبيرة متعددة الأطراف أعقد كثيراً من أن تصب في المصلحة الأمريكية. وثمة حاجة لأن يتم تجنبها لصالح المعاهدات الثنائية أو لصالح اتفاقيات أصغر مثل "نافتا"، التي تمكن إعادة تأطيرها لخدمة المصلحة الأمريكية الراهنة. وفي هذه المفاوضات، تتمتع الولايات المتحدة، التي تنتج حوالي ٢٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، باليد العليا. ويجب أن يكون مكمّن الاهتمام الرئيسي للولايات المتحدة هو نفس ما لدى البلدان الأخرى: علاقات تجارة تعود عليها بالفائدة، وليس التزاماً مجرداً بالتجارة الحرة.

### إلزام الصين

تشكل الصين حالة خاصة. فهي اقتصاد ضخم يعتمد بشكل عالٍ على الصادرات إلى الولايات المتحدة. وقد وفرت بيئة تتمكن معها الشركات الأمريكية من تحويل منتجاتها وزيادة عوائدها وأرباحها بينما يتم تفرغ القاعدة الصناعية الأمريكية. ولن يستمر هذا الوضع. فعند هذه النقطة، يظل الاعتماد الصيني على الولايات المتحدة أكبر بكثير من العكس. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع الولايات المتحدة بميزة استراتيجية على الصين، والتي تتجلى في رغبة ترامب برفض مفهوم صين واحدة. وتتمتع الولايات المتحدة حالياً بالميزة الاقتصادية والاستراتيجية للتفاوض على علاقة جديدة مع الصين، وبالتالي فرض ذلك التفاوض.

### نهاية تعدد الأطراف

يتجلى الهاجس المركزي للولايات المتحدة في السياسة الخارجية -والذي تشاركها فيه بلدان أخرى- في التركيز على التطرف الإسلامي، وخاصة في تجلّيه الأحدث: "داعش". ويشكل "داعش" تهديداً يقلل البعض من شأنه، لكن ترامب يعتبره تهديداً لا يمكن تحمله لسببين. أولاً، أنه يمكن تصعيد الهجمات، كما أظهرت خبرة ٩/١١. ثانياً، أن العبء النفسي للإرهاب هائل. ولا يمكن هزيمة التهديد الإرهابي من دون جلب قوة طاغية إلى الشرق الأوسط. ولا يشكل العيش مع الإرهاب إلى أجل غير مسمى خياراً. ولذلك، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها تكوين قوة جامعة.

تبدو الولايات المتحدة مستعدة للعمل مع أي حليف يكون مستعداً لتكريس موارده لخدمة هذه الغاية ولتقاسم المخاطر. ويشمل ذلك روسيا التي تعاني من مشكلة داخلية مع الإرهابيين الإسلاميين، وتتوافر على قدرات كبيرة يمكنها استخدامها. ويرى ترامب أن المصالح الأمريكية والروسية تتلاقى. وباستطاعة واشنطن وموسكو الاتفاق على تحييد أوكرانيا: حيث تكون لكيف روابط اقتصادية وسياسة مع الغرب، لكن أوكرانيا لن تكون جزءاً من أي نظام تحالف ولا قاعدة لقوات غربية. وتريد الولايات المتحدة منطقة فصل لحماية حلفائها في أوروبا الشرقية، في حين تريد روسيا درجة من الحكم الذاتي في شرقي أوكرانيا والحفاظ على مصالحها في شبه جزيرة القرم، حيث لديها حقوق قانونية في سيفاستوبول. وتمكن إدارة الموضوع الأوكراني في سياق عمليات مشتركة معادية للإسلاميين. ومن الطبيعي أن يكون ترامب واعياً للمشاكل الاقتصادية في روسيا، ويرى فيها رافعة تمكنه من إنجاز هذه الغاية.

بالنسبة لترامب، يمكن المفتاح في إدراك أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من تعدد الأطراف قد انتهت، وأن الاستمرار في العمل بخلاف ذلك يضر بالمصالح الأمريكية بعدة طرق. وتظل هجمات ٩/١١ بالنسبة للولايات المتحدة لحظة تعريف، ولا تعني ١٥ عاماً من العمليات غير المرضية في الشرق الأوسط أن التوصل إلى حل غير ممكن. ونظراً لأن أعضاء الناتو إما غير راغبين في الالتزام بهذا الجهد أو لديهم القليل للالتزام به، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى دول أخرى لديها نفس الاهتمام، وفي مقدمتها روسيا.

قال ترامب فعلياً معظم هذه الأشياء بطريقة غير مترابطة. لكننا إذا تجاهلنا الأخطاء الخطابية ونظرنا إلى جوهر ما قاله، فإنه يتوافر على سياسة خارجية مترابطة ومتطرفة. فترامب يقترح إعادة تعريف للسياسات الخارجية الأمريكية استناداً إلى الحقائق الراهنة وليس تلك التي تعود وراء إلى ٤٠ عاماً مضت. وهي سياسة خارجية يتم فيها الوصول بالقوة الأمريكية إلى أقصاها من أجل تحقيق الغايات الأمريكية.

أما إذا كان سيتابع ذلك وهو في المنصب، أو ما إذا كان يشكل سياسة جيدة، فهو ليس بيت القصيد: أما أن تتوافر تصريحاته على سياسة فعلية جداً في ثناياها، فهو النقطة الرئيسية. وهي أيضاً ليست سياسة حمقاء. كانت السياسة الأمريكية ملتزمة برد فعل انعكاسي بترتيبات عمرها ثلاثة أرباع القرن. وقد تغير العالم، لكن شكل السياسة الخارجية الأمريكية لم يتغير. أما ترجمة ذلك إلى واقع، فسيكون، بالنسبة لترامب مسألة أخرى.

\*رئيس مؤسسة ستراتفور

\* (جيوبوليتيكال فيوتشرز) ٢٩/١/٢٠١٧: "

## الديمقراطية في الشرق الأوسط.. حلم أم سراب؟

امتدت احتجاجات الربيع العربي في ٢٠١١ لتصل لكل أنحاء الشرق الأوسط، وأثرت على كل البلاد بأشكال مختلفة سواءً أكانت احتجاجات صغيرة ضد الحكومات، أو ثورات كبيرة للإطاحة بالمستبدين. وكانت غالبية هتافات المتظاهرين تنادي بسقوط الاستبداد الذي سيطر عليهم سنين طويلة، وإحلال الديمقراطية محله. إلا أن الديمقراطية تتطلب الكثير من الوقت، والعمل، والمسؤولية لتحقيق على أرض الواقع، ولسوء الحظ لم تحققها تلك البلاد بعد. لذلك يسعى الدكتور محمد شطا، الأستاذ بجامعة الرباط، في هذا المقال للإجابة على هذا السؤال: هل من الممكن تحقيق ديمقراطية حقيقية في الشرق الأوسط؟

### حبيبتي الديمقراطية

عندما هبّت رياح الربيع العربي، كان المستبدون يملكون كل شيء، ولم يكن المواطنون يشاركون في العملية السياسية، إذ كان الحاكم هو «الكل في الكل»، يعين الوزراء كما يشاء دون اختيار شعبي. بل إنه في بعض البلاد - مثل ليبيا - كان المواطنون يعتمدون على حاكمهم المستبد لتنظيم الاقتصاد ومنحهم صدقات نقدية لكي يضمن أن الكثيرين ليسوا في حاجة للعمل. ما أدى لاعتماد كلي على الحكام، لذلك لم يكن المواطنون على استعداد للإطاحة بهم من السلطة.

وبعد العديد من الاحتجاجات والهتاف بإسقاط المستبدين، تمكنت عدة بلدان من الإطاحة بحكامهم. وبينما تبع ذلك انتخابات لاختيار قيادة جديدة في بعض البلدان، إلا أنها أدت لفوضى عارمة في بلدان أخرى.

كانت مصر وتونس من البلدان التي شهدت انتخابات بعد الاحتجاجات، وبينما كانت تجربة تونس ناجحة وقريبة إلى حد كبير من الديمقراطية الغربية، فشلت التجربة المصرية ونتج عن ذلك احتجاجات أخرى ضد أول حكومة مُنتخبة ديمقراطياً.

وحتى الدول التي خطت خطوة نحو الديمقراطية لم يكن نجاحها مكتملاً. لكن صحيفة ذي إيكونوميست ترى أن كلاً من المغرب وتونس يُعتبران نموذجاً للديمقراطية في العالم العربي، إذ قالت «ينبغي أن يُشجع النمو الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي في تونس والمغرب. صحيح أنهما بلدان صغيران، لكن الربيع العربي أثبت أن البلدان الصغيرة بإمكانها أن تصبح نموذجاً للآخرين. أما مصر، فينبغي أن يُمارَس عليها الضغط حتى تعود للطريق الإصلاحي، إذ إن واحداً من بين أربعة من العرب مصريّ. لذلك إذا نجحت البلاد "سترتقي بالمنطقة، وإذا انهارت" ستشكل خطراً على الجميع، بما فيهم أوروبا».

### حبيبتي الفوضى

ما الوضع في البلدان الأخرى مثل ليبيا وسوريا، فلا يزيد إلا سوءاً، إذ لا توجد حكومة «رسمية» في كليهما، ولكن توجد جماعات إسلامية تسيطر على البلدَيْن. وهذا الوضع بالتأكيد بعيد كل البعد عن الديمقراطية، فالواقع مفعج في البلدين، ومثلهما العراق التي لم تتوقف الحرب الأهلية فيها. أما الجماعات الإسلامية في تلك البلدان فتسعى

لإيجاد قواعدها الخاصة، وهي ليست ديمقراطية، ولن تكون ذات نفع للمواطنين. علاوة على كون تلك الجماعات مؤذية للغاية لشعوب الشرق الأوسط“ إذ يتسببون في خسائر كبيرة. والمؤسف هو أن القوى الدولية والإقليمية لا توقف تلك الجماعات عند حدها، ما يقوّض من احتمالية قيام ديمقراطية حقيقية في المنطقة.

تحقيق الديمقراطية مهمة صعبة، وليس بالضرورة أن تأتي بالنتائج نفسها في كل بلد. فعلى الرغم من أن الدول الغربية تُعتبر ديمقراطية، إلا أن هناك ثغرات في تلك الأنظمة مثل الفساد، والدليل على ذلك قوانين بطاقات هوية الناخبين في الولايات المتحدة للحد من الاحتيال في الانتخابات، ولكنها ستؤدي لاستبعاد الأقليات في المناطق الفقيرة الذين لا يملكون بطاقات الهوية الضرورية، لذلك لا توجد ديمقراطية كاملة ومثالية في العالم اليوم.

يرى شادي حميد، الزميل بمعهد بروكينغز، أن الغرب لم يهتم يوماً بإقامة ديمقراطية في العالم العربي“ لأسباب ومصالح أجنبية، فعلى حد قوله: «دعمت الولايات المتحدة والدول الغربية الإصلاح، لكنهم لم يرغبوا في قلب أنظمة مطواعة، أصبحت جزءاً من ترتيب استراتيجي مرّن آمن مصالح الغرب في المنطقة، ومنها الوجود العسكري، والوصول لمصادر الطاقة، وتأمين إسرائيل. علاوة على خوف الغرب من أن يكون البديل سيطرة إسلامية راديكالية تُذكّرنا بالثورة الإيرانية عام ١٩٧٩».

هل هناك أمل؟

على الرغم من كثرة العوائق والحواجز في طريق تحقيق الديمقراطية، فهناك أمل. سيتطلب ذلك الأمل مساعدة باقي العالم، لكن الخطوة الأولى تكمن في الإطاحة بالجماعة الإرهابية التي تُحكّم قبضتها على تلك البلاد وتسعى للسيطرة عليها، وهي المهمة الأصعب، بل ومن المحتمل ألا تتم“ لأن المُثَل قد تظل تغلي تحت السطح انتظاراً للفرصة التالية للانفجار. لكن بمجرد أن يعود الاستقرار لتلك البلدان، ستكون الخطوة التالية هي إجراء انتخابات مُرابّة جيداً لضمان نجاحها.

أما صحيفة ذي إيكونوميست فتري أن اتحاد الدول العربية في منظمة فوق قومية مثل الاتحاد الأوروبي قد يُهدد لديمقراطية مستقرة «يمكن أن تنجح الدول العربية إذا شكلت اتحاداً فوق قومي لفتح الأسواق وتشجيع النمو. فجامعة الدول العربية فاشلة باعتبارها منظمة سياسية. لكن الكثير من العرب يُقدّرون الاتحاد الأوروبي بسبب سياسته مع اللاجئين العرب. كما أن العرب سيجدون في التاريخ الأوروبي عزاءً لهم، فقبل اتحاد القارة، شنت حروب أكثر دموية من تلك التي يشهدها العرب الآن. أما الدرس الآخر الذي بدأ البعض في تعلمه من أوروبا، فهو أن الديمقراطية هي أساس الوحدة المستقبلية».

أما الجانب الآخر لتحقيق الديمقراطية يكمن في أن يطالب بها المواطنون فعلاً. لا يعني تكون الغرب من دول ديمقراطية أن الشرق الأوسط سيقلد أنظمتهم. فليس من الصواب أن تسعى دولة غربية لدعم الديمقراطية في بلد لا يريدها أصلاً. لذلك تكمن الخطوة الأكبر والأهم لتحقيق الديمقراطية في أن تطلبها الشعوب أولاً، فإن طلبتها، ستكون قادرة على تخطي العقبات لتحقيقها. وقد يتطلب ذلك بعض الوقت والمساعدة، ولكنهم قادرون على فعل ذلك حقاً، وهناك حتماً الكثير من الأمل.

\*إنترناشونال بوليسي دايجست ٢٩/١/٢٠١٧: "

## النظام العالمي ٢,٠

\*ريجاردين. هاس

لمدة ما يقرب من أربعة قرون، منذ أن أنهت معاهدة سلام ويستفاليا في عام ١٦٤٨ حرب الثلاثين عاما في أوروبا، شكل مفهوم السيادة - حق الدول في الاستقلال والحكم الذاتي - جوهر النظام الدولي. وذلك لسبب وجيه: كما رأينا في القرون الأخيرة، بما في ذلك القرن الحالي، العالم الذي تُنتهك فيه الحدود بالقوة هو عالم مليء بعدم الاستقرار والصراعات.

لكن في عالم تسوده العولمة، فإن النظام العالمي المبني فقط على أساس احترام السيادة - الذي يطلق عليه النظام العالمي ١,٠ - أصبح غير كافٍ على نحو متزايد. لم يعد هناك شيء محلي. ويستطيع أي شخص وأي شيء، من السياح والإرهابيين واللاجئين إلى رسائل البريد الإلكتروني، والأمراض، والدولارات، والغازات المسببة للاحتباس الحراري، الوصول إلى أي مكان. والنتيجة هي أن كل ما يجري داخل البلاد لن يكون الشغل الشاغل لهذا البلد وحده. وتدعو حقائق اليوم إلى نظام حديث - النظام العالمي ٢,٠ - مبني على "التزام السيادية"، القائم على فكرة أن الدول ذات السيادة لا تتمتع بالحقوق فقط ولكن أيضا بالتزامات تجاه الآخرين.

وسيتطلب هذا النظام الدولي الجديد أيضا مجموعة موسعة من القواعد والترتيبات، بدءا بأساس متفق عليه من أجل نظام الدولة. إن الحكومات القائمة ستوافق على النظر في عروض الاستقلال فقط عند وجود مبرر تاريخي ومنطقي، ودعم شعبي، وحيث يكون الكيان الجديد المقترح حيويا.

يجب أن يشمل النظام العالمي ٢,٠ أيضا الحظر على تنفيذ أو دعم الإرهاب بأي شكل من الأشكال. والأكثر إثارة للجدل هو أنه يجب أن يشمل المعايير المدعومة التي تحرم انتشار أو استخدام أسلحة الدمار الشامل. كما هو عليه، في حين يميل العالم إلى الاتفاق على تقييد الانتشار عن طريق الحد من حصول البلدان النامية على التكنولوجيا والمواد ذات الصلة، نجد أن غالبا ما يتفكك الإجماع كلما ظهر انتشار الأسلحة النووية. ينبغي أن يصبح هذا موضوعا للمناقشة في الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف، ليس لأنه سيؤدي إلى اتفاق رسمي، ولكن لأنه سيركز الانتباه على تطبيق عقوبات صارمة أو القيام بعمل عسكري، والذي سيتمكن بعد ذلك من تقليل احتمالات انتشار الأسلحة النووية.

عنصر أساسي آخر لنظام دولي جديد هو التعاون بشأن تغير المناخ، والذي قد يكون المظهر الأساسي للعولمة، لأن جميع البلدان معرضة لآثاره، بغض النظر عن مساهمتها في ذلك. وشكل اتفاق المناخ في باريس عام ٢٠١٥ - حيث وافقت الحكومات على الحد من انبعاثاتها وتوفير الموارد اللازمة لمساعدة الدول الفقيرة على التكيف - خطوة في الاتجاه الصحيح. كما يجب أن يستمر التقدم في هذا المسار.

الفضاء الإلكتروني، الذي يتميز بالتعاون والصراع، هو أحدث مجال للنشاط الدولي. ينبغي أن يكون الهدف في هذا المجال هو خلق ترتيبات دولية لتشجيع الاستخدامات الحميدة للفضاء الإلكتروني وتثبيط الاستخدامات الخبيثة. وعلى الحكومات أن تعمل باستمرار داخل هذا النظام كجزء من التزاماتها السيادية - أو مواجهة العقوبات وردود الفعل العنيفة.

وتشكل الصحة العالمية مجموعة مختلفة من التحديات. في عالم تسوده العولمة، يمكن لتفشي الأمراض المعدية في بلد واحد انتشارها بسرعة وتُصبح تهديدا خطيرا على الصحة في أماكن أخرى، كما حدث في السنوات الأخيرة مع السارس، والإيبولا، وزیکا. لحسن الحظ، فقد تقدم مفهوم الالتزام السيادي بالفعل في هذا المجال: الدول مسؤولة عن كشف حالات تفشي الأمراض المعدية، والاستجابة بشكل مناسب، وإنذار الآخرين في جميع أنحاء العالم.

وبخصوص اللاجئين، ليس هناك بديل للعمل المحلي الفعال الذي يهدف إلى منع الحالات التي تولد تدفقات كبيرة من اللاجئين في المقام الأول. من حيث المبدأ، هذه حجة للتدخل الإنساني في الحالات الانتقائية. لكن سيظل تنفيذ هذا المبدأ صعبا للغاية، نظرا لأجندات سياسية متباينة وارتفاع تكاليف التدخل الفعال. حتى بدون وجود توافق في الآراء، هناك حجة قوية لزيادة التمويل للاجئين، وضمان معاملتهم الإنسانية، وتحديد حصص عادلة لإعادة توطينهم.

الاتفاقيات التجارية هي، بالتحديد، عبارة عن التزامات سيادية متبادلة بشأن الحواجز الجمركية وغير الجمركية. عندما يعتقد طرف أنه لم يتم الوفاء بالالتزامات، فإنه يلجأ إلى التحكيم لدى منظمة التجارة العالمية. لكن تصير الأمور أقل وضوحا عندما يتعلق الأمر بالإعانات الحكومية أو التلاعب في العملة. وبالتالي، يتمثل التحدي في تحديد التزامات سيادية مناسبة في هذه المناطق في اتفاقيات التجارة المستقبلية، وخلق آليات لمساءلة الحكومات.

إن ترسيخ مفهوم الالتزامات السيادية باعتبارها ركيزة النظام الدولي سوف يستغرق عقودا من المشاورات والمفاوضات - وحتى آنذاك، سيكون قبوله وتأثيره متفاوتان. وسيكون التقدم طوعا، من البلدان نفسها، وليس مفروضا من فوق. واقعيا، سيكون من الصعب التوصل إلى اتفاق بشأن التزامات الدول السيادية المحددة، وكيف يجب تطبيقه.

ومما يزيد الأمور تعقيدا، ارتباط حكومة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعقيدة "أمريكا أولا" والتي لا تتفق إلى حد كبير مع ما تم اقتراحه هنا. إذا كان هذا هو نهج الولايات المتحدة، فإن التقدم نحو بناء نوع من النظام الذي يتطلبه العالم المترابط اليوم سوف يتحقق فقط من خلال دعم قوى كبرى أخرى - أو سوف يضطر إلى انتظار مجيء رئيس آخر بعد ترامب. ولن يكون مثل هذا النهج بالأفضل، لأن ذلك من شأنه أن يترك الولايات المتحدة وبقية العالم في أسوأ حال.

الآن هو الوقت المناسب لبدء المحادثات اللازمة. العولمة وُجدت لتبقى. التحرك نحو نظام دولي جديد يضمن الالتزام بالسيادة هو أفضل وسيلة لمواجهة الموقف. النظام العالمي ٢,٠ المبني على التزام سيادي هو بالتأكيد مشروع طموح - لكن يجب أن يكون مبنيا على الواقعية، وليس على المثالية.

\*بروجيكت سنديكيت ٢٩/١/٢٠١٧:

## شعبويات تنهض وديموقراطيات تنهاوى

\*مصطفى كركوتي

هل انتهى عصر الديموقراطيات الليبرالية كما عرفناها في الغرب منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية؟ إن لم ينته فعلاً، فهو عند منعطف حاسم تعبر عنه أشكالٌ عدة من الشعبوية المتسللة إلى نظم الحكم في أوروبا، وحتى في الولايات المتحدة. مهما كان الشكل فإن واقع الحال يؤكد مكاسب مهمة حققها قادة وأحزاب شعبية في برلمانات دول أوروبية عدة مثل اليونان وهنغاريا وإيطاليا وبولندا وسويسرا وسلوفاكيا. كما باتت هناك قوى شعبية تشارك في ائتلافات حكومية مثل ليتوانيا والنرويج وفنلندا. ولا شك في أن هذا الاتجاه سيتعزز بفوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية.

حتى في منطقة جنوب شرقي آسيا، نلاحظ توجه رئيس الفيليبين رودريغو دوتيرتي نحو هذا المسار، إذ أعلن في أكثر من مناسبة اكتشافه «لأصدقاء جدد» في الصين وروسيا ورغبته في الابتعاد عن الولايات المتحدة، على رغم الصعوبة البالغة للفيليبين في الفكك من القبضة الأمريكية لأسباب تاريخية واقتصادية. ولا شك في أن دوتيرتي سيجد في ترامب رئيساً أكثر ميلاً للتعاطف مع أفكاره يختلف عن سلفه أوباما الذي وصفه بـ «ابن العاهرة» في تشرين الثاني (نوفمبر) الفائت.

في كل الأحوال، ما يبدأ شعبوياً ينتهي في أغلب الأحيان ديكتاتورياً، بمعنى أن الشعبوية أول الطريق نحو الأوتوقراطية الكاملة. فالظاهرة ليست جديدة، إذ إن الأحزاب الشعبوية المعاصرة، أكانت في الحكم أو في المعارضة، هي مثل ما سبقها من الأحزاب عبر التاريخ في أوروبا (اسبانيا والبرتغال واليونان مثلاً) أو في معظم دول أمريكا اللاتينية، تدعو إلى قيادة قوية وقادرة على الحسم والتحرر من سيادة الأمر الواقع لأحزاب الديموقراطية الليبرالية.

ترامب عبّر عن هذه الحالة بوضوح تام بعد دقائق من تنصيبه عندما قال إن «الاحتفال اليوم له معنى خاص، لأن ما يحصل في هذا الاحتفال ليس انتقالاً للسلطة من إدارة إلى أخرى، أو من حزب إلى آخر. ما يحصل هو أننا ننقل السلطة من واشنطن دي سي إليكم أيها الشعب». قال ترامب هذا الكلام أثناء جلوس ممثلي المؤسسة الأمريكية وراءه في منصة التنصيب، وأضاف بأن «جماعة صغيرة في عاصمة دولتنا ظلت خلال زمن طويل تقطف خيرات الحكومة على حساب الشعب. واشنطن تزدهر والشعب لا يشارك في ثروتها... إذ حمت المؤسسة نفسها وأهملت مواطني البلد». واعتبر أن يوم تنصيبه «سيبقى في الذاكرة بوصفه اليوم الذي استعاد فيه الشعب حكم الأمة».

كم من الحكام الذين صعّدوا إلى السلطة بالانتخابات أو بالانقلابات، ردّدوا مثل هذا الكلام، أكانوا جدداً مثل رجب طيب أردوغان وفلاديمير بوتين وهيوجو شافيز في فنزويلا، أو سابقين عليهم كجمال عبد الناصر وحافظ الأسد ومعمار القذافي وجعفر نميري وغيرهم كثيرين في العالم العربي. قادة ما بعد الحرب الباردة مثل شافيز وبوتين وأردوغان الذين وصلوا إلى السلطة بالاقتراع، سلّكوا سبيلاً هادئاً، ولكن ثابتاً، انتهى بتفكيك

الديموقراطية، من خلال إقامة بنى لا دستورية ساهموا في تعبئتها لاحقاً وتدرجاً ضد المؤسسات الدستورية، بهدف تقويض تلك المؤسسات وتقييد حركتها وتهميش المعارضة وضرب المجتمع المدني. الاستراتيجية واضحة منذ البداية وأساسها توظيف الموالين الخُص للرئيس في مراكز محورية في السلطة، لا سيما في القضاء وأجهزة الأمن، وتحييد الإعلام (إن لم يُشتر) أو التشريع لتقييده أو فرض الرقابة عليه أو، في حالة ترامب مع سي ان ان، إخراسه. هذه الاستراتيجية تضمن للحاكم أقصر طريق لفك الارتباط مع النهج الديموقراطي في الإدارة والحوار بما يشكل تهديداً مباشراً للديموقراطية في القرن الحادي والعشرين. بعبارة أخرى، إن تفكيك القادة المنتخبين ديموقراطياً على نحو دؤوب لبنى وممارسات الديموقراطية، هو عملياً ما يسمى السلطوية والأوتوقراطية.

الرئيس أوباما والمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل حذرا من هذا الخطر في مقال طويل لهما نشر في الأسبوعية الألمانية «فيرتشافتزفوخه» في تشرين الثاني الفائت، وعبرا فيه عن قيم بلديهما في الحرية الفردية والديموقراطية وحكم القانون والالتزام بالنااتو كأداة حيوية للدفاع، بالإضافة إلى قضايا أخرى تتعلق بالتعاون الدولي والمناخ والهجرة. وكان الهدف من المقال باختصار التذكير بالقيم التي شكلت صلب العلاقات بين الديموقراطيات الليبرالية خلال عقود مضت. وكان المقال بمثابة قراءة فاحصة لما هو مقبل إثر التحديات التي تواجهها تلك الديموقراطيات نتيجة صعود التيارات القومية والشعبوية عبر الأطلسي.

ففي حزيران (يونيو) الفائت قررت بريطانيا في استفتاء شعبي الانسحاب من الاتحاد الأوروبي مانحة بذلك التيار الشعبي في أوروبا أول انتصار رئيسي. وانتخابات الرئاسة الأمريكية أوصلت رجلاً إلى أهم منصب رئاسي في العالم يزدري القيم الديموقراطية مثل الحرية الفردية واستقلال القضاء وحكم القانون. وفي أوروبا، لم يُخف أوتوقراطيوها من بودابست إلى موسكو ابتهاجهم بفوز ترامب. فما بدا نهوضاً متدرجاً للديموقراطية الليبرالية في ما بعد الحرب الباردة في الغرب، بات الآن معرضاً للتهديد من كل النواحي. إنها بالفعل أيام سوداء تواجه الديموقراطية الأوروبية لأول مرة منذ ١٩٤٥.

هي إذاً أيام عصيبة للديموقراطية في الغرب عموماً وفي أوروبا على وجه الخصوص. فالتفاهم بين بوتين وأردوغان حول جملة من المسائل الحيوية، بما في ذلك الوضع في سورية في المستقبل القريب على الأقل، يسبب قلقاً مباشراً للجار الأوروبي. والتغييرات الدستورية التي يعكف الرئيس التركي على إجرائها في بلاده، ستجعل منه بوتين آخر - إن لم يكن أسوأ - على مقربة من عواصم أوروبية رئيسية. أضف إلى ذلك صعود ترامب إلى مركز القيادة الأول في العالم الذي سيجد في أمثال أردوغان وبوتين حلفاء له في مناطق نشاطهما وبخاصة في الشرق الأوسط.

الأهم هو ما ستتركه إدارة ترامب من أثر في أوروبا والحلف الأطلسي. صحيح أن وجوده في البيت الأبيض قد لا يؤدي بالضرورة إلى وصول اليمين المتطرف إلى رأس السلطة في أوروبا، ولكن بالتأكيد يشكل عاملاً يعزز موقع هذا اليمين من هنغاريا إلى بولندا وفرنسا وهولندا وإيطاليا وحتى ألمانيا، لتصعيد المواجهة مع مؤسسات الديموقراطية الليبرالية.

\* صحيفة (الحياة) ٢٩/١/٢٠١٧ :



## طبائع الاستبداد: العقل المجهول على البيعة

\*سعيد ناشيد

ظاهرتان مستغريتان رصدتهما بمناسبة الانتخابات التشريعية الماضية في المغرب: أولاً، الكثير من الناس أبدوا تذرهم وسخطهم من تجربة حزب العدالة والتنمية في التسيير الحكومي، لكنهم في ساعة الحسم أعادوا التصويت على نفس التجربة بلا خجل ولا وجل. وأظن أن أكثرهم اليوم مستعد لإعادة نفس الفعل فيما لو أعيدت الانتخابات. ثانياً، كثيرون ممن صوتوا لحزب العدالة والتنمية مازالوا يتوقعون مستقبلاً مشرقاً ومزهداً في ظل حكومة عبد الإله بن كيران، وأما اشتداد الأزمة فلعله من باب "عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم"، وإن مع العسر يسراً، وما إلى ذلك من تبريرات فقهية. وحين تسألهم عن المؤشرات الواقعية، لا تجد عندهم ولو ربع مؤشر واحد، إن هي إلا أمانيتهم في أحسن الأحوال. بل المستغرب أنك قد تجد لديهم معطيات عكسية تؤكد بالأرقام أننا نتجه على الأرجح نحو انهيار اقتصادي وثقافي شامل مقرون بالأخوة الشاملة، لكنهم ساعة الحسم مستعدون للالتفاف على معطياتهم بالذات، ومعادنتها بكل تنطع. إنهم يمثلون في كل أحوالهم كتلة انتخابية صلبة، قد تزداد وتتمدد قليلاً، لكنها لا تنقص ولا تتقلص إطلاقاً.

بالمناسبة، ولعل الأمر متعلق هنا بمثال آخر، أعرف أشخاصاً سوريين لم يجدوا ما يفعلونه في تركيا سوى التسكع بلا وثائق ولا كرامة ولا أوراق، ثم ركبوا البحر وخاطروا للهجرة إلى أوروبا حيث حصلوا على عمل ووثائق، لكنهم لا يكفون إلى الآن عن الدفاع عن رجب طيب أردوغان لأنه الحاكم "المسلم" الذي "فتح" أمامهم (وما أدراك ما الفتح) أبواب أوروبا.

كيف يتسنى للإنسان العاقل أن يدافع عن واقع لا يخدم مصلحته، ولا يخدم مصلحة عموم الناس؟ لنتنبه إلى القاعدة التالية، يحتاج فهم غير المفهوم إلى مفاهيم ملائمة. لأجل ذلك، لا بأس بأن نرفع السقف النظري قليلاً. يرى جيل دولوز وفليكس غاتاري في مؤلفهما المشترك، "ما الفلسفة؟" أن دور الفلسفة في آخر التحليل هو إنتاج المفاهيم، أو بالأحرى صناعة المفاهيم، مثلما كان يردد دولوز في العديد من محاضراته ودروسه.

إذا كان الأمر كذلك، فلعل مفهوم الاستلاب من بين أهم المفاهيم التي أنتجها كارل ماركس نظرياً، بعد أن كان المصطلح قد استعمله روسو وهيغل وفيورباخ بدلالات مختلفة. لكن مشكلتنا أمام ماركس بالذات أن معظم المتعلمين المسلمين لا يزالون يعتبرونه رمزاً "للشعر الفلسفي"، رغم أن المعسكر الشيوعي أمحى أثره وانتهى ذكره، والرجل الملعون في "دار الإسلام" لم ينتقد الإسلام يوماً، ولا انتقد نبي المسلمين، ولم يهتم بنقد عقائد المسلمين أو حضارتهم" فقد كان مشغولاً بمصائر الحضارة المعاصرة أولاً، وكانت له حسابات مع الغرب إجمالاً، ومع الغرب الرأسمالي تحديداً.

كان الرجل، شأنه في ذلك شأن سائر الفلاسفة، ناقداً كبيراً للحضارة التي ينتمي إليها. ولا يليق بنا أن ننكر فضل روحه الفكرية في تحقيق العديد من المكتسبات الاجتماعية: الحد الأعلى لساعات العمل، الحد الأدنى للأجور، الحق في الانتماء النقابي، التغطية الصحية، وإلى غير ذلك من الحقوق التي تنعم بها معظم شعوب الأرض. عموماً، فإن نقد الذات للذات هو الدرس الفلسفي الغائب عنا" لأن الكثيرين عندنا يكتفون بتريد نقد الغرب لذاته مقابل تفادي

المطلوب، والمطلوب من وجهة نظر التفكير الفلسفي هو نقد الذات أولاً بما يساهم في إيقاظها واستنهاضها، والباقي تفاصيل.

لكن، ليس هذا هو سوء التفاهم الوحيد. لقد كانت شيطنة ماركس من طرف المتعلمين المسلمين ضرباً من ضروب الاستلاب الذي بلوره ماركس نفسه كمفهوم، طالما أن نتائج شيطنة ماركس لم تكن في صالح الشعوب التي عانت من ويلات الاستعمار الرأسمالي، ومن ضمنها شعوبنا بالذات. قلت، يعدّ مفهوم الاستلاب من بين المفاهيم التي نحتها ماركس، بل لعله المفهوم الأكثر أهمية قصد فهم تقلبات الوعي السياسي لدى الشعوب، لا سيما في وقت أصبحت فيه الشعوب تنحو نحو امتلاك مصائرها، أو هكذا يفترض.

إن العائق الأكبر أمام تلك الصيرورة هو الاستلاب. وبلا شك، سنحتاج إلى هذا المفهوم لتوصيف حالات اغتراب الوعي الجماعي عن الواقع الاجتماعي، والذي يدفع المواطن إلى التصرف ضد مصلحته. الاستلاب هو الوعي الزائف، وهو ما يفسر لنا كيف يصوت العديد من الفقراء والمعوّزين على برامج حزبية ضد الرعاية الاجتماعية؟ وكيف تصوت العديد من النساء على برامج حزبية ضد المساواة؟.

فالأمر هنا لا يتعلق بمجرد جهل، بما يعنيه الجهل من غياب للمعطيات وانعدام المعرفة، وإنما يتعلق الأمر تحديداً، بهشاشة الوعي الفردي أمام اللاوعي الجمعي. هنا نكون قد امتلكننا بعض المفاتيح لفهم ظاهرة الاستلاب عند شعوبنا: إن أي شخص يقدم وعداً، ولو سورياً، بإعادة المجد إلى هذا الدين الواهن، فسيكون قد وجه انتباهنا إلى المكان الحساس والجرح المؤلم، حتى يغنم هو بالأهم، وسيحظى لا محالة بـ"البيعة" في السراء والضراء. وما علينا إلا أن نضع سطرًا عريضاً تحت كلمة الضراء" فإنها تفسر كل شيء.

إن لاوعينا الجمعي لمجبول على البيعة على أساس المظهر الديني كتعويض عن هشاشة الموروث الديني. لعبة استفاد منها بعض الحكام عقوداً طويلة، ويستفيد منها العديد من القادة والزعماء والخطباء لعقود أخرى، لكنها لعبة خطيرة بكل المقاييس، طالما أن المظهر الديني مفتوح على مزايدات لا آخر لها سوى الفتنة. عموماً، من خصائصنا النفسية أننا قادرون على تحمّل الضراء، بل قادرون على تبريرها بنحو مذهل متى تمّ تغليفها بغلاف ديني، حتى ولو كان الغلاف مجرد غلاف بلا مضمون. والأهم في الأخير، هو توفر النيات بمعناها الديني، بصرف النظر عن النتائج بمعناها الاجتماعي.

الاستلاب معناه أن يدافع الناس عن مواقف من الواضح أنها ضدّ مصالحهم. الاستلاب هو المظهر الأبرز لانعدام قدرة العقل على القيام بإحدى أهم وظائفه السياسية: التمييز بين المنفعة والمضرة. إنه مظهر من مظاهر تعطيل العقل وشل قدرته على الاختيار في زمن موسوم بحق المواطنين في تحديد مصائهم كما يفترض. لذلك، يمثل الاستلاب خطراً على الديمقراطية نفسها. أي نعم، وظيفة العقل أن يساعدنا في تمييز الخطأ عن الصواب (هذا في حقل المعرفة)، وظيفته أيضاً أن يساعدنا في تمييز الصدق عن الكذب (هذا في حقل القيم)، ووظيفته كذلك في أن يساعدنا على تمييز المنفعة عن المضرة (هذا في حقل السياسة). لهذا السبب كان أفلاطون يعتبر السياسة وظيفة النفس العاقلة، بمعنى العقل، بلغة اليوم.

\*كاتب مغربي

\*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/١/٣٠ :

## بين الديمقراطية والتسلطية

\*د. شفيق ناظم الغبرا

صراع النموذج الديمقراطي والتسلطي ليس جديداً وهو لن يحسم في مدى قريب في قارات كآسيا وإفريقيا والعالم العربي الممزق. فوفق المفكر السياسي هنتنغتون جاءت موجة معاكسة للديمقراطية بعد كل موجة ديمقراطية. الموجة الثالثة للديمقراطية التي فاجأت العالم في أواسط سبعينيات القرن العشرين، حتى سقوط الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، حافظت على الكثير من مكتسباتها في مواقع عديدة، بالرغم من التراجعات التي برزت في آسيا وإفريقيا بشكل أساسي. يمكن الاستنتاج بأن التسلطية مقنعة لمدد زمنية محددة، خاصة وأن هناك مناطق في العالم عصية على ممارسة الديمقراطية، بسبب عمق السلطوية في بنيانها الإداري والثقافي.

ويعزز السلطوية انتشار نماذج ناجحة تحظى بالقبول كما هو حال الصين بسبب قدرتها على التنمية، وهذا ينطبق بدرجة كبيرة على نماذج فاعلة تخلق نتائج اقتصادية وتنمية واضحة في ظل رؤية. ففي تجربة سنغافورة وقلّة صغيرة من التجارب العربية (المعتمدة على ثروة نفطية مؤقتة) في الخليج ما يؤكد هذا الاتجاه.

هذا النمط من التنمية اعتمد أساساً على رؤية، وطريقة فريدة في القيادة وتركيز على الإنجاز. ويضاف لهذا النموذج نماذج، كالروسي على سبيل المثال، حيث بوتين الذي صعد للسلطة في ظل حالة انتخابية مناقضة للكثير من القيم الديمقراطية.

وترتفع مطالب الديمقراطية عندما يشعر مجتمع بأن القيادة غير المنتخبة وغير المساءلة قد وصلت لأزمة بسبب ضعف نتج عن غياب التنافس السياسي والمساءلة والفساد. كثيراً ما يكون المدخل للثورة الديمقراطية فشل اقتصادي وتراجع لمشروع الدولة يصاحبه عدم القدرة على ممارسة التغيير. وتصل الأزمة لأحد منعطفاتها عندما تدخل النخب في صراع كبير حول الأحقية في القيادة، في ظل ضعف آليات انتقالها من حاكم لآخر.

ففي الديمقراطيات الراسخة تلعب آليات التداول السلمي دورها في امتصاص النزاع بين النخب. كان يوم العشرين من يناير ٢٠١٧ يوم تنصيب ترامب رئيساً للولايات المتحدة مليئاً بالتوترات. ورغم ذلك التوتر الكبير إلا أنه وبفضل تقاليد راسخة ومؤسسات تعنى بالانتقال السلمي، مر اليوم بسلام.

الحل الديمقراطي صالح عندما يجد الناس بأن القرارات الحكومية لم تكن مدروسة ولم تنجح في استيعاب قدرات المجتمع، وأن المجتمع لا يملك طريقة للتغيير السلمي للسلطة. هنا بالتحديد تصبح مطالب المشاركة والديمقراطية وضرورات الرأي الآخر أكثر زحماً وقوة. لقد طالب الطلبة والشبان في الصين بديمقراطية وحرية، لكن الدبابات سحقت مطالبهم في ١٩٨٩.

مع ذلك فهذه المطالب سترتفع مجدداً في الصين عندما يصل النموذج الصيني لسقفه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. في وقت كهذا سيبحث المجتمع الصيني عن شرعية جديدة تقوم على مشاركة المواطن في صناعة القرار وانتخاب القادة ومساءلتهم عن خططهم وتوجهاتهم، وهذا سيتطلب حرية وضمادات دستورية ليست متوفرة اليوم.

ولا يشترط ان تقتصر الديمقراطية في المستقبل على الانتخابات والتصويت وتوازن السلطات الثلاث، فهذا جزء من الديمقراطية. بل ستزداد قيمة المساءلة والشفافية والمؤسسات التي تحمي الحقوق والحرية والعدالة والمواطنة.

في الممارسة الديمقراطية سترتفع نسب التركيز على الاستفتاءات الشعبية وعلى استيعاب القوى الاجتماعية المهمشة والمستثناة، وبنفس الوقت ستحتوي البرلمانات بصورة أكبر على كوتا للمرأة والأقليات، بينما ستضع المؤسسات الرقابية المدنية خارج البرلمان والسلطات الثلاث حدوداً واضحة لسيطرة رأس المال على نتائج العلاقة بين الفقراء والأغنياء، كما وستضع حدوداً لسيطرة قوى النفوذ واللوبيات على تعبيرات المجتمع الحرة.

مازال العالم العربي، نسبة لبقيّة القارات والمجتمعات، هو الأكثر حرماناً من الحقوق والديمقراطية والمساءلة، وهو الأكثر تقبلاً لسلوكيات الفساد بين نخبه. إن ضعف البصيرة في الأطر القيادية العربية ستفرض نفسها مع الوقت على شكل الحلول وعلى آفاق موجة قادمة لربيع عربي جديد.

الحاضر العربي عنيف وتسلطي واستبدادي، وهذا بحد ذاته يمثل مدى فشل النظام العربي في تأمين كرامة المجتمعات وحقوق الناس وتطلعاتها.

\*أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت

\*صحيفة (الوطن) القطرية ٢٠١٧/١/٣٠ :

## بداية نظام عالمي جديد

\*عادل درويش

تذكرت القول الإنجليزي «أولى خطاه على الأرض عدو»، أي بدأ مهمته بحماس وسرعة غير متوقعة، فور تولي مهامه بدأ الرئيس الجديد دونالد ترمب عصرًا جديدًا في السياسة وتنفيذ الوعود الانتخابية وتحديد ملامح السياستين الداخلية والخارجية، والاقتصاد والأمن.

إشارات الوقوف على عتبة نظام عالمي جديد، كحظات سقوط حائط برلين، وانتهاء الحرب الباردة، وربيع شرق أوروبا قبل أكثر من ربع قرن.

وأود تذكير القراء بمقترحات في هذا العمود قبل بضعة أسابيع في كيفية التعامل الواقعي مع الرئيس الجديد «والفرصة لم تضيع بعد، خصوصاً في خطوة الرئيس ترمب الثورية في البروتوكولات» خطوة أعادتنا لثمانينات القرن الماضي و«العلاقة الخاصة» في المحور الأنغلوساكسوني التاريخي بين السير ونستون تشرشل، وفرانكلين روزفلت الذي أنقذ الحضارة الإنسانية من الهمجية النازية، وعلاقة السيدة الحديدية مارغريت ثاتشر بالرئيس رونالد ريغان، التي أنهت الحرب الباردة، وساعدت رياح ربيع التغيير على تذويب الستارة الحديدية وإنهاء الشمولية من شرق أوروبا.

اعتاد أي رئيس أمريكي بعد انتخابه الالتقاء أولاً برؤساء بلدان الجوار في المنظومة الأمريكية، ككندا والمكسيك، ثم يستغرق الأمر بضعة أسابيع أو أشهر لترتيب استقباله لرئيس وزراء بريطانيا، وقد يتجاوز الأمر إلى لقاء زعيم ألمانيا أو زعيم أوروبي آخر قبل بريطانيا، كما فعل باراك أوباما.

الرئيس ترمب، في إشارة واضحة للعالم، والاتحاد الأوروبي - في تضامن مع بريطانيا «التي يعشقها» وتصفه الصحافة «بالأنغلو فيل» فأمه اسكتلندية - وجه الدعوة لرئيسة الوزراء تيريزا ماي كأول زعيمة عالمية للزيارة. وصلت الدعوة في الساعات الأولى من صباح السبت، بعد ٢٠ ساعة من تنصيبه، وتزامنت مع إعادته تمثلاً للسير ونستون تشرشل إلى مكانه في المكتب البيضاوي، أمام لوحة زيتية للرئيس جورج واشنطن.

وفي إشارة لا تخطئها العين، كانت مصافحته للزعيمة البريطانية أمام تمثال تشرشل لتسجلها عدسات الكاميرا. التمثال كان أوباما نقله بعيداً عن المكتب البيضاوي، واختار لخطاب التنصيب ذكرى مقاومة جنود يقودهم واشنطن «للمستعمر البريطاني» في القرن الثامن عشر. ترمب وضع تمثال أهم وأشهر زعيم بريطاني في التاريخ الحديث، أمام لوحة الرئيس واشنطن، وهو يتحدث عن «العلاقة الخاصة» والتحالف الذي شكل، لعقود طويلة، العمود الفقري لحماية العالم الحر.

عشية لقاء ترمب، ألقى رئيسة الوزراء خطاباً مطولاً في مؤتمر الحزب الجمهوري تحدت فيه ملامح السياسة البريطانية تجاه أمريكا وتجاه العالم، تحول جديد في السياسة العالمية محوره تحالف الديمقراطيات الناطقة بالإنجليزية، ودورها في تقدم البشرية وإنشاء منظمات دولية.

ربما أهم ملاحظة هي الإبحار بعيداً عن سياسة التدخلات «الليبرالية» في شؤون البلدان الأخرى، «لمحاولة إعادة تشكيلها على صورة في مخيلة الغرب». وكانت تقصد تدخلات بلير وبوش في العراق، وكامرون وأوباما في ليبيا. لكنها أيضاً شددت على تقارب بريطانيا مع بلدان الخليج كأصدقاء تاريخيين، وأخذها التهديدات الإيرانية في الاعتبار.

هناك تطابق في وجهتي النظر البريطانية والأمريكية بعبثية الأنساق والمنظمات، سواء الاتحاد الأوروبي أو منظمة التجارة العالمية وأمثالهما. كرر ترمب إعجابه بـ«البريكست» بصفته استقلالا وتحرراً للقرار البريطاني. وشدد الزعيمان في المؤتمر الصحافي على الاتفاقيات الثنائية، خصوصاً في التجارة، وأيضاً التعاون الأمني والمعاهدات السياسية.

الملاحظة الأخرى، اتفاق الطرفين على مكافحة الإرهاب، خصوصاً الجماعات المتطرفة (وهناك مشروع قرار يتبناه السيناتور تيد كروز لإدراج تيارات اعتبرت إدارة أوباما معتدلة، على لائحة الإرهاب، منها جماعة الإخوان المسلمين)، والإسراع باتفاق تجاري أنغلوأمريكي (حجم التجارة ١٥٠ مليار جنيه إسترليني بين البلدين سنوياً). الملاحظة الثالثة، قدرة رئيسة الوزراء على الإقناع، أو مدى مرونة الرئيس ترمب عند التعامل معها، أو الكيمياء بين الاثنين. ففي لقاء (٤٥ دقيقة) أقنعت المسز ماي الرئيس الأمريكي بإعادة النظر في نظرتة التي بدت سلبية لـ«النااتو». في المؤتمر الصحافي قالت إن الرئيس ترمب أكد لها دعمه «مائة في المائة لحلف الأطلسي» وهي ورقة قوية تستخدمها مع الزعماء الأوروبيين الذين يحاولون عزل بريطانيا سياسياً ودبلوماسياً.

الرمز الآخر هو المكالمة التليفونية التي أجراها الرئيس ترمب يوم الاثنين (أول يوم في أسبوع العمل في البيت الأبيض) مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وشرح مكتبه للصحافيين تطابق وجهات النظر في محاربة التطرف والجماعات الإرهابية في سيناء، وتقديم دعم عسكري لمصر، وخطة للتطوير الاقتصادي والتعاون في مجالات الأمن والمخابرات.

وكان الزعيم المصري هو أول رئيس يبعث ببرقية تهنئة (أربع دقائق فقط بعد إعلان فوز ترمب بالرئاسة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي)، وأول زعيم أجنبي يجري الرئيس الأمريكي معه مكالمة تليفونية عقب انتخابه. من فريق ترمب تفيد بأنه يعي الدور التاريخي والجغرافي والثقافي لمصر في استقرار وأمن المنطقة واتساق مصالح البلدين، ثم اختيار واشنطن دعوة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في زيارة رسمية إلى واشنطن، لعدة اعتبارات منها أن الأردن تاريخياً من أقرب البلدان العربية إلى بريطانيا.

هذه الرموز تبين بعض الاتجاهات المبكرة للرئيس ترمب، رغم أننا لم نلق نظرة كافية بعد على اتجاه بوصلة سفينة سياسته الخارجية، وسياسته تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أرى أن يتجنب العرب التعامل مع الرئيس الأمريكي كتكتلات (الجامعة العربية، دول الجوار، مجلس التعاون، الاتحاد الأفريقي) وأمثالها، ويركزوا على تعامل العلاقات والاتفاقيات الثنائية.

أيضاً الأخذ في الاعتبار أن ترمب يرفع شعار وضع المصالح الأمريكية أولاً، ثم اتساق نظرتة مع بريطانيا في سياسة ودبلوماسية عدم التدخل إلا عند تهديد المصالح القومية لأي من البلدين. ورغم أننا في الأسبوع الأول من إدارته، فإنه في تقديري سيتجنب التركيز على منطقة الخليج، باستثناء رغبته في تحجيم إيران والحد من تدخلاتها والمتاعب التي تثيرها.

كان للبحرين خطوة موفقة في دعوة رئيسة الوزراء ماي لحضور قمة المنامة في الشهر الماضي، تأكيداً لصداقة تاريخية. ولذا فمن الضروري تنسيق العرب، خصوصاً الخليج، مع بريطانيا في كل خطوة استراتيجية للتعامل مع ترمب، الذي أعلن عشية لقائه بالمسز ماي أنه يريد بناء علاقة أنغلوأمريكية على نمط علاقة ثاتشر بريغان، والتي اختبرها العرب في محن وأزمات حقيقية وجدوا فيها الدعم من التحالف عبر الأطلسي.

\* صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/١/٣٠ :

## ١٠ صراعات إقليمية تصنع المشهد العالمي في ٢٠١٧

\*جيان ماري جوهينو

**ترجمة: وائل بدران:** يدخل العالم أخطر فصوله منذ عقود، إذ يجردنا المنعطف الحاد الذي اتخذته الحروب خلال السنوات الأخيرة من قدرتنا على التكيف مع التبعات. ومن أزمة لجوء عالمية إلى تفشي الإرهاب، وإخفاقنا الجماعي في حل الصراعات، تنشأ تهديدات وحالات طارئة جديدة. وحتى في المجتمعات المسالمة، تقود سياسات الخوف إلى حالة استقطاب وديماغوجية خطيرة. وفي هذا السياق، يبقى انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الحدث الأكثر أهمية دون منازع خلال العام الماضي، وستكون له أوسع التأثيرات الجيوسياسية في المستقبل. وقد تحدث كثيرون عن مجاهيل أجندة السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي الجديد. لكن شيئاً واحداً نعلمه هو أن انعدام اليقين في حد ذاته يمكن أن يكون عاملاً مزعماً للاستقرار بشكل كبير، خصوصاً عندما يشمل أقوى القوى الفاعلة على الساحة العالمية. وبالفعل، يراقب الحلفاء القلقون، من أوروبا إلى شرق آسيا، تغريدات ترامب والتهديدات التي يوجهها من حين لآخر، ويترقبون ما إذا كان سيبرم اتفاقاً مع روسيا على حساب الأوروبيين، أو ما إذا كان سيحاول إلغاء الاتفاق النووي مع إيران، ومدى جديته بشأن سباق تسلح جديد. والحقيقة أنه لا أحد يعلم.. وهنا تكمن المشكلة بالتحديد.

تكبد العالم على مدار العقود الستة الماضية نصيباً كبيراً من الأزمات، من فيتنام إلى رواندا ثم الحرب العراقية الإيرانية ومن بعدها الحروب الأمريكية على العراق. لكن رؤية النظام الدولي الذي يقوم على أسس التعاون التي ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية، والتي ناصرتها وقادتها الولايات المتحدة الأمريكية، رسخت هيكلاً للعلاقات بين القوى الكبرى منذ نهاية الحرب الباردة.

بيد أن ذلك النظام كان يتعرض لحالة من التقلب حتى قبل فوز دونالد ترامب بالانتخابات الأمريكية. وبدأ تخندق الولايات المتحدة، بخيره وشره، أثناء رئاسة الرئيس السابق باراك أوباما. لكن أوباما عمل على تعزيز المؤسسات الدولية لسد هذه الفجوة. واليوم، لم يعد بمقدورنا أن نزعّم أن الولايات المتحدة التي ترفع شعار «أمريكا أولاً» ستقدم وقوداً وزخماً إلى النظام العالمي. بل إن القوة الخشنة للولايات المتحدة، عندما لا تصاحبها وتؤطرها قوتها الناعمة، من المرجح بشكل كبير أن يُنظر إليها باعتبارها تهديداً وليست عامل اطمئنان، كما كانت بالنسبة إلى كثيرين.

وفي أوروبا، أضيف انعدام اليقين بشأن الوضع السياسي الجديد في الولايات المتحدة إلى حالة التشوش التي أعقبت التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقوت شوكة القوى القومية في دول القارة. وستختبر الانتخابات المقبلة في فرنسا وألمانيا وهولندا، مستقبل المشروع الأوروبي.

ومع قدوم إدارة ترامب، تبدو «دبلوماسية الصفقات»، التي تشهد ارتفاعاً بالفعل، في تزايد. وتحل المساومات التكتيكية محل الاستراتيجيات طويلة الأمد والسياسات التي تدفعها القيم. وفي حين يحمل التقارب بين روسيا وتركيا بعض الأمل في تقليص وتيرة العنف في سوريا، فإنه على موسكو وأنقرة أن تساعد في نهاية المطاف على تمهيد الطريق أمام حكم أكثر شمولاً في سوريا، أو أنهما ستجازفان بالانزلاق بدرجة أعمق في المستنقع السوري.

وقد أبرم الاتحاد الأوروبي، الذي لطالما دافع عن الدبلوماسية التي تقوم على القيم، صفقات مع تركيا وأفغانستان ودول أفريقية لوقف تدفق المهاجرين واللاجئين، رغم ما لذلك من تداعيات عالمية. ومن جانب آخر، يمكن لأوروبا أن تستفيد من أي تحسن في العلاقات الأمريكية الروسية كي تضبط السيطرة على الأسلحة، سواء التقليدية منها والنووية، وهو ما يمكن أن يكون خياراً ملائماً أكثر مما هو سياسة انتهازية.

أما طريقة بكين العنيدة في علاقاتها مع الدول الآسيوية الأخرى وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فتظهر ما يمكن أن يُحرم منه العالم في غياب تطمينات واضحة من جانب الولايات المتحدة.

وقد تبدو هذه الترتيبات القائمة على أسلوب الصفقات بمثابة إحياء لـ«السياسة الواقعية»، غير أن النظام العالمي الذي تقوده عملية صنع الصفقات قصيرة الأجل، قد لا يحافظ على استقراره. ويمكن إبرام الصفقات عندما تعكس استراتيجيات طويلة الأجل. ومن دون نظام يمكن توقعه، وقواعد مقبولة على نحو واسع النطاق، ومؤسسات قوية، فإن المجال أمام الخطأ كبير. ويشهد العالم حالة من الميوعة وتعدد الأقطاب، وشداً وجذباً بسبب مجموعة متنوعة من القوى الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وكذلك من قبل جماعات مسلحة إلى جانب منظمات المجتمع المدني. وفي عالم مكتظ بالتفاصيل، لا يمكن للقوى الكبرى أن تحتوي أو تسيطر بطريقة منفردة على الصراعات المحلية، وإنما يمكنها أن تتلاعب بها أو تنخرط فيها، ويمكن أن توجج الصراعات المحلية نيراناً أكبر بكثير.

وسواء أحببنا أم لا، فإن العولمة حقيقة. فنحن جميعاً متصلون، وقد أوجت الحرب في سوريا أزمة لاجئين أسهمت في «التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي» (بريكست)، وما لذلك الحدث من تداعيات يمكن تحدث مرة أخرى تقلبات خارجية. وربما ترغب الدول في الانكفاء على نفسها، لكن ليس ثمة سلام ولا ازدهار دون مزيد من التعاون في إدارة شؤون العالم.

وأسلط الضوء في السطور التالية على قائمة تضم أبرز عشرة صراعات لا بد من مراقبتها خلال عام ٢٠١٧، في محاولة لتوضيح بعض الاتجاهات الأوسع، ولاستكشاف سبل مجابهة الديناميكيات الخطيرة.

### **أولاً: سوريا والعراق:**

بعد قرابة ستة أعوام من الاقتتال، حيث لقي زهاء نصف مليون إنسان مصرعهم، واجتث ١٢ مليوناً من جذورهم بين نازح ولاجئ، يبدو من المرجح أن يحتفظ الرئيس السوري بشار الأسد بالسلطة في الوقت الراهن، لكن حتى في ظل المساندة الخارجية لقواته، لا يمكنه إنهاء الحرب أو استعادة كامل السيطرة. وبدا ذلك جلياً في ضوء استعادة تنظيم «داعش» الإرهابي مؤخراً السيطرة على مدينة تدمر الأثرية، بعد تسعة أشهر تقريباً على حملة عسكرية مدعومة روسياً طردت التنظيم من المدينة. وقد أفضت استراتيجيات الأسد الرامية إلى سحق المعارضة غير المتطرفة، إلى تمكين الجماعات الإرهابية مثل تنظيم «داعش» و«جبهة فتح الشام» («جبهة النصرة» سابقاً). وزادت الهزيمة الأخيرة في حلب من ضعف قوى المعارضة غير الإرهابية، ولا يزالون منقسمين، وتزيد من هذا الانقسام الأساليب المختلفة للدول الداعمة لهم.

وشكلت استعادة النظام، خلال ديسمبر الماضي، السيطرة على شرق حلب، نقطة تحول قاسية، حيث نجح النظام وحلفاؤه، بسبب سياسات الحصار وقصف المدنيين بصورة وحشية، في إحداث ذلك التحول. وأعرب الغرب عن رعبه وغضبه، لكنه فشل في القيام برد ملموس.

وقد مضت عملية إجلاء المدنيين وقوى المعارضة قدماً بعد أن أبرم كل من روسيا وتركيا وإيران اتفاقاً بهذا الشأن. وتابعت هذه «الترويكا» اتصالاتها لتنظيم اجتماعاً للأطراف السورية في أستانا، من أجل «إحياء العملية السياسية» وبهدف إنهاء الحرب. ولم تتم دعوة الولايات المتحدة ولا الأمم المتحدة إلى أستانا، كما لم تتم مشاورتهما، إلا في وقت متأخر جداً. وتوسطت روسيا وتركيا في اتفاق لوقف إطلاق النار في نهاية ديسمبر. وعلى الرغم من التحديات الصعبة، فإن هذا المسار الدبلوماسي الجديد يفتح الباب أمام إمكانية أفضل لتقليص مستوى العنف في سوريا.

ومن المرجح أن تستمر الحرب ضد تنظيم «داعش»، وثمة حاجة ملحة إلى ضمان أنها لن تغذي مزيداً من العنف وزعزعة الاستقرار، خصوصاً أن سوريا تشهد جهوداً متنافسة ضد ذلك التنظيم، تقودها من ناحية أنقرة، ومن

الناحية الأخرى الجماعة السورية الشقيقة لحزب العمال الكردستاني، وتتشابك مع الصراع بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني داخل تركيا.

وفي هذه الأثناء، دعمت واشنطن كلا الطرفين (التركي والكردي) بينما تحاول تقليص المواجهات المباشرة بينهما. وعلى إدارة ترامب المقبلة أن تضع أولوية نزع فتيل الصراع بين شركائها الأتراك والكرد من أجل السيطرة المباشرة على الأراضي من المتطرفين، لأنه إذا تصاعدت وتيرة العنف بين الطرفين، فإن تنظيم «داعش» سيكون أول المستفيدين.

ولا يزال تنظيم «داعش» يبسط سيطرته على أجزاء كبيرة في العراق وسوريا، وإن كان قد خسر مساحات كبيرة خلال العام الماضي. لكن حتى إن هُزم عسكرياً، فإنه سيعاود- هو أو أي تنظيم متطرف آخر- الظهور من جديد ما لم تتم معالجة مشكلات الحكم الأساسية. وقد خرج «داعش» نفسه من تنظيم مماثل فشل في العراق. بينما يواصل نشر أيديولوجية تستمر في حشد الشباب في أنحاء العالم، وتمثل تهديدات خارج حدود العراق وسوريا، مثلما أظهرت الهجمات الأخيرة في إسطنبول وبرلين.

وفي العراق، قوضت المعركة ضد تنظيم «داعش» قدرة الحكومة على الحكم، وتسببت في كثير من الدمار وعسكرة الشباب، وإرهاق المجتمع العراقي، كما أضعفت الأحزاب السياسية وشرذمتها إلى فصائل متنافسة وقوى شبه عسكرية تعتمد على داعمين إقليميين وتتنافس على موارد العراق.

وقد ضاعفت المعركة لهزيمة «داعش»- الذي ازدهر على المظالم العميقة بين السنة العراقيين- من الضرر الذي تسبب فيه حكم التنظيم. ولتفادي ما هو أسوأ، يحتاج كل من بغداد وحكومة كردستان العراق إلى المساندة، والضغط من أجل كبح جماح التنظيمات شبه العسكرية.

والنجاح الذي تحقق حتى الآن في الحملة العسكرية المدعومة أمريكياً من أجل استعادة الموصل، إذا أسيء التعامل معه، من الممكن أن يتحول إلى فشل. وإلى جانب الجيش العراقي النظامي والقوات الخاصة لمكافحة الإرهاب والشرطة الاتحادية التي تخوض المعارك داخل المدينة، تنخرط أيضاً جماعات محلية، من شأن دورها الطائفي المشبوه أن يؤدي إلى إفساد الانتصار. وعلاوة على ذلك، تتنافس كل من إيران وتركيا على التأثير باستخدام قوى محلية بالوكالة. وكلما طال أمد المعركة، استغللت هذه الجماعات المتنوعة الفرص لكسب ميزة استراتيجية من خلال السيطرة على الأرض، وهو ما يعقد التسوية السياسية.

وبمساندة من الولايات المتحدة والشركاء الآخرين، على العراق أن يواصل تعبئة كل الإمكانيات اللوجستية والعسكرية لدعم قواته كي تقتحم المدينة وتفرض الاستقرار، بالاعتماد على قوى محلية في المناطق التي تستعيدها من تنظيم «داعش»، لضمان عدم خسارة المكاسب العسكرية المتحققة مرة أخرى. وعليه أيضاً أن يؤسس حكماً يشمل القوى السياسية الفاعلة على المستوى المحلي.

### **ثانياً: تركيا**

يبدو أن هجوم رأس السنة الجديدة الذي وقع في إسطنبول، وأسفر عن مقتل ٣٩ شخصاً على الأقل، يمثل نذيراً بمزيد من العنف المحتمل. فقد زعم تنظيم «داعش» بمسؤوليته عن الهجوم، في مؤشر قد يشي بحالة من التصعيد. وإضافة إلى انتشار العنف جراء تدهور الأوضاع في سوريا والعراق، تواجه تركيا صراعاً متفاقماً مع «حزب العمال الكردستاني». وفي ضوء الاستقطاب السياسي، والتوترات الاقتصادية، وضعف التحالفات، تتجه تركيا صوب مزيد من الاضطرابات.

وواصل الصراع بين الحكومة ومسلحي «العمال الكردستاني» تصاعده عقب انهيار وقف إطلاق النار في يوليو ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين دخل هذا الصراع واحداً من أكثر الفصول دموية في تاريخ «حزب العمال الكردستاني» منذ ثلاثة عقود، حيث قتل ما لا يقل عن ٢٥٠٠ من المسلحين وقوات الأمن والمدنيين في كلا الطرفين، نتيجة لذلك التصعيد. وأفضت المواجهات والعمليات الأمنية إلى نزوح أكثر من ٣٥٠ ألف مدني. وقتل هجوم مزدوج نُسب إلى



«حزب العمال الكردستاني» ٤٥ شخصاً قرب استاد كرة القدم في إسطنبول في ديسمبر الماضي. وفي رد على الهجوم، سجنّت الحكومة مرة أخرى ممثلين للحركة الكردية، لتسد بذلك قناة مهمة للتسوية السياسية التي ينتظر أن تشمل الحقوق الأساسية لحماية الكرد في تركيا.

وعلى الرغم من أن جذور التصعيد كامنة محلياً، فإن مما يدفعه أيضاً قلق أنقرة المتزايد من المكاسب الكردية في شمال سوريا والعراق. وقد أقر ذلك - إلى جانب الخطر الذي يمثله تنظيم «داعش» - أنقرة بإرسال أولى كتائبها إلى العراق ثم سوريا، ومن ثم انزلاقها بدرجة أكبر في الدوامة الشرق أوسطية.

وعلى الصعيد المحلي، تواصل حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان فرض إجراءات أمنية مشددة على المعارضة السياسية والمنشقين، وقد دفعت بتغييرات دستورية لإقامة نظام رئاسي، من المتوقع طرحها في استفتاء عام بحلول الربيع المقبل. وفي أعقاب محاولة الانقلاب العسكري الفاشل في يوليو الماضي، فرضت الحكومة التركية حملة تطهير واسعة، شملت الإطاحة بأكثر من ١٠٠ ألف مسؤول.

وانتقدت الدول الحليفة لتركيا في الغرب النزعة السلطوية للحكومة التركية، مما يضيف إلى التوترات التي سببها توقف المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وأنقرة بشأن وصول تركيا إلى التكتل. وفي نوفمبر الماضي، رد أردوغان بغضب على الانتقادات التي وجهتها له بروكسل، مهدداً بتمزيق اتفاق اللاجئين الموقع في مارس ٢٠١٦، والذي وافقت أنقرة من خلاله على منع تدفق اللاجئين السوريين إلى أوروبا. وتم تسجيل أكثر من ٢,٧ مليون لاجئ سوري في الوقت الراهن داخل تركيا، ويشكل اندماجهم تحدياً كبيراً أمام الدولة التركية ومجتمعاتها المضيفة.

وتوترت كذلك العلاقات بين أنقرة وواشنطن بسبب التصعيد العسكري التركي ضد القوات الكردية المدعومة أمريكياً في سوريا، وبسبب دعوة تركيا وواشنطن لترحيل المدير المزعوم للانقلاب الفاشل «فتح الله غولن». وتوصلت أنقرة إلى انفتاح غير مريح على موسكو، ودفع اغتيال السفير الروسي لدى أنقرة، لوهلة، البلدين إلى التقارب. وتقلل أنقرة بشكل كبير من أهمية تحالفاتها الغربية، وتسعى إلى إجراء ترتيبات مع روسيا وإيران، غير أن تركيا وإيران لا تزالان في سياق مغاير يدعمه الاختلاف الكبير مع مواقفهما بشأن المصالح الجوهريّة في سوريا والعراق.

### **ثالثاً: اليمن**

تسببت جماعة «الحوثيين» في كارثة إنسانية في اليمن بمساعيها للانقلاب على الحكومة الشرعية في البلاد، ومحاربة نظام الرئيس عبدربه منصور هادي، ودفعت ببلد يعتبر الأفقر في العالم العربي، إلى حافة الهاوية. وثمة حاجة ملحة في اليمن حالياً إلى وقف لإطلاق النار وتسوية سياسية عاجلة. وقد عانى اليمنيون صعوبات هائلة بسبب تمرد جماعة «الحوثيين»، التي تشن هجمات عشوائية على مناطق مدنية.

وحقق التحالف العربي، الذي تقوده المملكة العربية السعودية، والداعم للشرعية في اليمن متمثلة في حكومة الرئيس هادي، انتصارات ميدانية كبيرة، في مواجهة الحوثيين الذين ينفذون أجندة إيرانية تهدف إلى التمدد في المنطقة. بيد أن المجتمع الدولي يأمل في التوصل إلى إقناع الأطراف بقبول تسوية سياسية لإنهاء الحرب.

### **رابعاً: منطقة الساحل الكبرى وبحيرة تشاد**

أسهمت الصراعات المتداخلة في أنحاء منطقة الساحل الكبرى وبحيرة تشاد في معاناة إنسانية ضخمة، تشمل نزوح زهاء ٤,٢ مليون إنسان من منازلهم، بينما تتنافس الجماعات الإرهابية والمسلحة والشبكات الإجرامية على السلطة في أنحاء المنطقة الفقيرة، ذات الحدود المترامية الأطراف. وفي عام ٢٠١٦، شن متطرفون يتخذون من منطقة الساحل هجمات قاتلة في غرب النيجر وبوركينا فاسو وكوت ديفوار، وهو ما يبرز ضعف المنطقة. ولا يزال تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» و«المرابطون» نشطين، بينما تزعم جماعة جديدة الارتباط بتنظيم «داعش». ويبدو من المرجح أن تواصل التنظيمات الإرهابية كافة هجماتها هناك، مستهدفة المدنيين والقوى المحلية والدولية.

وتعتبر المهمة في مالي هي أخطر مهام حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، إذ قتل ٧٠ جندياً جراء هجمات آثمة منذ عام ٢٠١٣.

ومن الممكن أن تواجه مالي أزمة كبرى خلال العام الجاري، في ظل تهديد بوقف تطبيق اتفاق «باماكو للسلام» الموقع في عام ٢٠١٥. وقد أسهم تفكك تحالف المعارضة الرئيس في الشمال مؤخراً، وهو تنسيقية الحركات الأزوادية، في انتشار الجماعات المسلحة، وتفشي العنف في وسط مالي.

وعلى القوى الإقليمية استغلال فرصة قمة الاتحاد الأفريقي الحالية، في أديس أبابا، من أجل إحياء عملية السلام المالية، وإشراك الجهات التي خرجت منها متظلمة. وعلى الجزائر، الوسيط المهم في استقرار المنطقة، لعب دور أساسي، لا سيما أنها كانت وسيطاً رئيساً في اتفاق «باماكو للسلام».

وفي بحيرة تشاد، صعّدت قوات الأمن التابعة لنيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد من حربيها ضد تنظيم «بوكو حرام». وفي نهاية ديسمبر، أعلن الرئيس النيجيري سحق إرهابيي «بوكو حرام» في جيبهم الأخير في غابة «سامبيسا»، بيد أن الجماعة لم تختف. وقد أدى خلاف بين القيادات إلى انقسام داخل الحركة الإرهابية، لكنها لا تزال مرنة وعدوانية. وفي حين تركز الانتباه الدولي على اختطاف «بوكو حرام» واعتدائه على الفتيات والنساء، ينبغي أن يساعد فهم تجارب النساء من زوايا مختلفة على وضع استراتيجيات للتعامل مع جذور التمرد.

### **خامساً: جمهورية الكونغو الديمقراطية**

تلقت جمهورية الكونغو الديمقراطية بعض الأنباء السارة قبل وقت قصير من منتصف ليل رأس السنة الجديدة، عندما أعلنت الأبراشية الكاثوليكية أنه تم التوصل إلى اتفاق يحل الأزمة السياسية في البلاد. ولم يوقع الرئيس «جوزيف كابيلا» على الاتفاقية التي تنص على تنحيه عقب تنظيم الانتخابات قبل نهاية ٢٠١٧. وعلى الرغم من انعدام الثقة بدرجة كبيرة بين الأطراف المتنافسة، فإن الصفقة التي توسطت فيها الكنيسة الكاثوليكية الكونغولية لا تزال الفرصة الأفضل من أجل المضي قدماً. والتحدي الأبرز حالياً يكمن في الإعداد للانتخابات والانتقال السلمي في غضون فترة قصيرة، وهو أمر يمثل الدعم الدولي القوي أساساً كبيراً له. وواجه تصميم «كابيلا» على التشبث بالسلطة لما بعد فترته الثانية، في تحدٍ للدستور الكونغولي، معارضة كبيرة وتظاهرات حاشدة في الشوارع طوال عام ٢٠١٦، فيما يمثل تهديداً بانتشار مزيد من العنف في أنحاء البلاد. ويعني الفساد المستشري في الكونغو وسياسة استحواذ الفائز على كل شيء، أن حاشية «كابيلا» لديهم الكثير ليخسروه، لذا فإنهم لن يستسلموا بسهولة. وعلى القادة في الغرب وفي أفريقيا أن ينسقوا الجهود لسحب الكونغو بعيداً عن حافة الهاوية، وللحيلولة دون مزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة.

وفي سبتمبر الماضي، قتل ٥٣ شخصاً على الأقل، معظمهم من قوات الأمن الكونغولية، عندما تحولت مظاهرات ضد حكم «كابيلا» إلى العنف. وأدت مصادمات بين قوات الأمن ومحتجين في عدد من المدن، مع اقتراب نهاية ولايته الرئاسية في ١٩ و ٢٠ ديسمبر الماضي، إلى مقتل زهاء ٤٠ شخصاً. ومن المرجح أن يستمر العنف إذا تم تأجيل الانتخابات مرة أخرى. ويتأهب تحالف المعارضة الرئيس في البلاد إلى تعزيز قوته في الشارع، في محاولة لإجبار «كابيلا» على الرحيل.

### **سادساً: جنوب السودان**

بعد ثلاثة أعوام من الحرب الأهلية، لا تزال أحدث دولة في العالم تنئن تحت وطأة صراعات متعددة، لا سيما المظالم من الحكومة المركزية ودوائر العنف العرقي، التي تمثل وقوداً للاقتتال الداخلي، وأدت إلى نزوح ١,٨ مليون شخص في الداخل، وأجبرت ١,٢ مليون سوداني جنوبي على الفرار من البلاد. وثمة مخاوف دولية متزايدة حول تقارير بشأن انتهاكات جماعية وضعف التقدم على طريق تطبيق اتفاق سلام تم توقيعه في ٢٠١٥. وفي ديسمبر

الماضي، دعا رئيس جنوب السودان «سيلفا كير» إلى تجديد الحوار الوطني ووقف إطلاق النار بهدف تعزيز السلام والمصالحة. وسيعتمد نجاح هذه الجهود على رغبة الحكومة الانتقالية في التفاوض بإنصاف مع الجماعات المسلحة، والانفتاح على التعامل مع المجتمعات المهمشة على المستوى الشعبي. وقد حادت اتفاقية السلام المدعومة دولياً عن مسارها في يوليو ٢٠١٦ عندما تأجج القتال في جوبا بين القوات الحكومية والمتمردين السابقين. وغادر زعيم المعارضة، الذي شغل منصب نائب الرئيس لفترة قصيرة، «رياك مشار»، إلى خارج البلاد بعد أن كان قد عاد إلى جوبا بموجب الاتفاق. ومنذ ذلك الحين، عزز «كير» وضعه داخل العاصمة ومعظم مناطق البلاد، وهو ما أوجد فرصة لتعزيز المفاوضات مع عناصر في المعارضة المسلحة، بما في ذلك مجموعات خارج الحكومة الانتقالية حالياً.

وشهد الوضع الأمني في جوبا تحسناً ملحوظاً خلال الأشهر القليلة الماضية، على الرغم من استمرار القتال والعنف الإثني في أماكن أخرى. وتتركز جهود الدبلوماسية الدولية في نشر قوة حماية إقليمية قوامها أربعة آلاف جندي، بيد أن مثل هذه القوة لن تفعل سوى القليل للحيلولة دون اندلاع أعمال عنف كبرى، ولنزع فتيل أي أزمة سياسية عميقة من أجل تعزيز عملية السلام.

وتحتاج قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان إصلاحاً عاجلاً، وهو أمر أضحى جلياً عقب فشلها في حماية المدنيين عندما اندلعت أعمال العنف في العاصمة جوبا في يوليو الماضي. وبصيص الأمل في مأساة هذه الدولة هو التقارب الحاصل بين جنوب السودان وأوغندا والسودان، والذي قد يساعد يوماً ما على ضمان استقرار أكبر.

### سابعاً: أفغانستان

تشكل الحرب وزعزعة الاستقرار السياسي في أفغانستان تهديداً خطيراً على السلام والأمن الدوليين، بعد أكثر من خمسة عشر عاماً على الإطاحة بحركة «طالبان» من السلطة على أيدي قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، في إطار حملة أوسع لهزيمة تنظيم «القاعدة». بيد أن «طالبان» تكسب أراضي من جديد في الوقت الراهن، وتحمل هي وشبكة «حقاني» المسؤولية عن هجمات في مدن كثيرة. وزعم تنظيم «داعش» الإرهابي تنفيذه سلسلة من الهجمات يبدو أن الهدف منها هو إذكاء نيران العنف الطائفي. وسجل عدد المواجهات المسلحة العام الماضي أعلى مستوياته منذ أن بدأت الأمم المتحدة تسجيل الحوادث في عام ٢٠٠٧، والتي تسفر عن عدد كبير من الخسائر في صفوف المدنيين. وسيؤدي أي ضعف إضافي بين قوات الأمن الأفغانية إلى المجازفة بترك مناطق شاسعة خارجة عن سيطرة الحكومة، وهو ما يمكن أن تستفيد منه الجماعات المسلحة الإقليمية والمحلية.

ويكاد يشار إلى أطول حرب أمريكية باعتبارها مسألة سياسية أثناء الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، بينما لا تزال نوايا الرئيس دونالد ترامب بشأن أفغانستان غير واضحة، رغم أنه أعرب مراراً وتكراراً عن تشككه بشأن بناء الدولة هناك. وكان اختيار ترامب لمستشار الأمن القومي مثيراً للجدل، إذ عين الجنرال المتقاعد «مايكل فلين»، الذي عمل في السابق مديراً للاستخبارات في قيادة العمليات الخاصة المشتركة في العراق وأفغانستان.

وسيكون محور التركيز، الذي أعلن «فلين» أنه سيكون «الإرهاب المتطرف» والذي يرى أنه التهديد العالمي الأكثر أهمية، بمثابة تشخيص خاطئ للمشكلة، وسيكون لذلك تداعيات في أفغانستان وخارجها، إذ سيتطلب الاتجاه الاستراتيجي بمرور الوقت مشاركة إقليمية أكبر، تتضمن انخراطاً صينياً.

وفي هذه الأثناء، شكلت روسيا وباكستان والصين مجموعة عمل بشأن أفغانستان بهدف محدد هو إنشاء «هيكل إقليمي لمكافحة الإرهاب». وحتى الآن، ظلت كابول خارج المشاورات الثلاثية.

ولطالما شهدت علاقات أفغانستان مع باكستان توتراً بسبب مزاعم مساندة إسلام أباد لحركة «طالبان» وجماعات مسلحة أخرى. وزادت التوترات الخريف الماضي مع اضطرار آلاف اللاجئين الأفغان في باكستان إلى الرحيل في خضم حالات العنف والاعتقال والمضايقات.

وزادت أزمة اللاجئين الأفغان سوءاً بسبب خطة الاتحاد الأوروبي الرامية إلى ترحيل ٨٠ ألف طالب لجوء إلى أفغانستان. وكل ذلك، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية، يزيد الضغوط الهائلة على الحكومة الأفغانية الضعيفة.

### **ثامناً: ميانمار**

وعدت الحكومة المدنية الجديدة التي تقودها، الحائزة جائزة نوبل للسلام «أونج سان سو كي»، بالسلام والمصالحة الوطنية كأولى أولوياتها، بيد أن اندلاع حالات العنف مؤخراً قوضت جهود إنهاء ما يقرب من ٧٠ عاماً من العنف المسلح. وفي نوفمبر الماضي، نفذ «تحالف الشمال»، المكون من أربعة جماعات مسلحة هجمات مشتركة غير مسبوقه على أهداف عمرانية في منطقة تجارية رئيسة على الحدود الصينية، وهو ما أفضى إلى تصعيد عسكري في شمال شرق البلاد. ولا ينبئ ذلك بخير بالنسبة إلى التقدم في الجلسة الثانية من مؤتمر «بانجلونج» للقرن الحادي والعشرين المزمع عقده في فبراير، في إطار تجديد عملية السلام بهدف جمع الجماعات المسلحة الإثنية الكبرى في البلاد. وفي هذه الأثناء، يجذب مصير أقلية «الروهينجا» المسلمة اهتماماً دولياً متجدداً. وشهدت هذه الأقلية حقوقها تتلاشى على مدار السنين بصورة مستمرة، خصوصاً عقب أعمال العنف ضد المسلمين في ولاية الراخين عام ٢٠١٢. واندلعت أحداث جولة من أعمال العنف بسبب سلسلة من الهجمات في أكتوبر ونوفمبر مستهدفة شرطة الحدود والجيش في منطقة قريبة من الحدود الشمالية الغربية لميانمار مع بنغلاديش. وردت قوات الأمن بعنف شديد في حملة عسكرية لم تميز بين المسلحين والمدنيين، مع وجود اتهامات بعمليات إعدام خارج القانون وحالات اغتصاب وإحراق عمدي للممتلكات.

وبحلول منتصف ديسمبر الماضي، قدرت الأمم المتحدة أن زهاء ٢٧ ألف شخص من الروهينجا فروا إلى بنغلاديش. ووجه أكثر من ١٢ حائزاً لجائزة نوبل رسالة مفتوحة انتقدوا فيها «أونج سان سو كي» بسبب فشلها في رفض الانتهاكات والدعوة إلى حقوق مواطنة متساوية وكاملة للروهينجا. وعلى الرغم من أن «الروهينجا» لم يكونوا قط مجتمعاً متطرفاً، فإن الهجمات العسكرية العنيفة من قبل الحكومة تزيد خطر تفشي العنف، ومن الممكن أن يستفيد من هذه المظالم متطرفون عابرون للحدود يحاولون السعي لتنفيذ أجندتهم الخاصة، وهو ما من شأنه أن يوجب توترات دينية في أنحاء البلاد ذات الأغلبية البوذية.

### **تاسعاً: أوكرانيا**

بعد زهاء ثلاث سنوات من الحرب، وسقوط ما يناهز ١٠ آلاف قتيل، يحدد التدخل العسكري الروسي جوانب الحياة السياسية كافة في أوكرانيا. وتتجه أوكرانيا المقسمة بسبب الصراع، والضعيفة بسبب الفساد، إلى مزيد من الاضطرابات. وقد أعرب الرئيس ترامب عن إعجابه بإخافة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لكيف، مع وجود إشاعات بأن الولايات المتحدة قد ترفع العقوبات ضد روسيا في الأمد المتوسط. وقد توقف تطبيق اتفاق السلام الذي تم توقيعه في مدينة مينسك في فبراير عام ٢٠١٥، وهو ما يدفع روسيا باتجاه اثنين من أهدافها في صراع أوكرانيا: تأسيس كيانات سياسية موالية لها في شرق أوكرانيا، وتطبيع عملية ضم شبه جزيرة القرم التي بدأت في عام ٢٠١٤. وثمة تحرر من الوهم في أنحاء أوكرانيا تجاه القادة الذين جاؤوا إلى السلطة عبر مظاهرات «ميدان» في بداية عام ٢٠١٤، لكنهم الآن يشبهون إلى حد كبير الأباطرة الذين أطيح بهم. وينحسر تأييد الغرب للرئيس «بيترو بوروشينكو» بسبب عدم رغبة كييف أو عجزها عن الوفاء بوعد الإصلاح الاقتصادي وبتنفيذ التدابير المناهضة للفساد. وربما تتفاقم مشكلات «بوروشينكو» إذا تم عقد انتخابات برلمانية مبكرة خلال العام الجاري، حيث يمكن للأحزاب الموالية لروسيا أن تكسب أرضاً.

وعلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يضغطا بقوة على كييف من أجل تطبيق الإصلاحات، مع استخدام المساعي الدبلوماسية الحديثة مع موسكو، والإبقاء على العقوبات. ويجب إقناع بوتين بأنه لا يمكن أن تكون هناك عودة للتطبيع في أوروبا طالما أبقى على أشكال متنوعة من الحرب المختلطة كي يظل الوضع في أوكرانيا غير مستقر.

وترسل أساليب روسيا، التي تشمل استخدام القوة والهجمات الإلكترونية والدعاية والضغط المالية، رسالة مرعبة في أنحاء المنطقة.

## **عاشراً: المكسيك**

ربما يبدو من المحتمل حدوث توترات عالية المستوى بين الولايات المتحدة والمكسيك، في ظل مساعي الرئيس ترامب إلى تدشين جدار حدودي، وترحيل ملايين المهاجرين الذين لا يحملون وثائق، وإنهاء اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا». وانتقد ترامب أيضاً المهاجرين المكسيكيين، ووصفهم بأنهم تجار مخدرات ومجرمون ومغتصبون. وفي محاولة مبدئية لتفادي أي مواجهة مستقبلية، دعا الرئيس المكسيكي، «إنريك بينا نيتو»، ترامب أثناء حملته الانتخابية لزيارة البلاد في سبتمبر الماضي، في تحرك كانت له ردود فعل سلبية لدى الشعب المكسيكي الغاضب من ارتفاع معدلات الجريمة والفساد وضعف الاقتصاد.

ويدرك «بيننا نيتو» أن بلاده ليس بمقدورها تحمل استعداء جارتها القوية. وتشير التقارير إلى أنه متروك للنخب السياسية والتجارية في المكسيك محاولة إقناع ترامب ومستشاريه بتعديل مواقفهم المعلنة تجاه الهجرة والتجارة الحرة.

وإذا مضت الولايات المتحدة قدماً في سياسة الترحيلات الضخمة، فإن ذلك سينطوي على مخاطرة تأجيج أزمة أمنية وإنسانية أسوأ، خصوصاً أن المهاجرين واللاجئين من المكسيك وأمريكا الوسطى يفرون هرباً من مستويات وبائية من العنف فضلاً عن الفقر المدقع في بلادهم. وقد أظهر استطلاع رأي في عام ٢٠١٦ أن مستويات العنف المسلح في المكسيك والمثلث الشمالي أدت إلى مقتل ٣٤ ألف شخص، وهو ما يزيد على عدد القتلى في أفغانستان خلال الفترة ذاتها.

وسيوّدي تصعيد عمليات الترحيل وإغلاق الحدود إلى تحول المهاجرين من دون وثائق إلى قنوات أشد خطورة، وهو ما يفيد العصابات الإجرامية والمسؤولين الفاسدين. وستفعل الولايات المتحدة بنفسها خيراً إذا عززت شراكتها مع المكسيك لمعالجة الإخفاقات المنهجية التي تزيد من العنف والفساد!

## **إطار:**

### **انقسامات في مواجهة الإرهاب!**

ولعل التفكك المحتمل للاتحاد الأوروبي هو واحد من أخطر التحديات التي تواجهنا في الوقت الراهن، وهي حقيقة باتت ضائعة في خضم كثرة التطورات المزعجة الأخرى التي تتنافس على جذب الانتباه. ولا يمكننا أن نتحمل خسارة صوت التوازن الذي تمثله أوروبا في العالم.

وتحول المنافسات الإقليمية المتفاقمة المشهد العالمي أيضاً، كما يتضح من محاولة إيران التدخل في شؤون دول الجوار من أجل كسب النفوذ، وما لذلك من تداعيات خطيرة في كل من سوريا والعراق واليمن.

ويزعم كثير من قادة العالم أن طريق الخروج من الانقسامات المتعمقة هو الوحدة حول هدف مشترك متمثل في محاربة الإرهاب، غير أن ذلك وهم: فالإرهاب مجرد تكتيك، ومحاربة التكتيك لا يمكن أن تحدد استراتيجية. وتستغل الجماعات الإرهابية الحروب وانهايار الحكومات لتعزيز سلطتها، وتزدهر على الفوضى. وفي نهاية المطاف، فإن ما يحتاج إليه النظام العالمي هو استراتيجية للحيلولة دون اندلاع الصراعات، تعزز بطريقة شاملة الحكومات التي تضطلع بالتنمية. ويحتاج النظام العالمي أكثر من ستار لحماية نفسه.

\*رئيس <مجموعة الأزمات الدولية>، وهو دبلوماسي فرنسي سابق ومسؤول شؤون حفظ السلام في الأمم المتحدة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨

\* (واشنطن بوست) و(بلومبيرك نيوز سيرفز) ٢٠١٧/١/٣٠ :

## مؤسسة كارنيغي تطلق تقريراً رئيساً جديداً حول أحوال العالم العربي

بيري كاماك، ميشيل دن، عمرو حمزاوي، مارك لينج، مروان المعشر، يزيد صايغ، مهى يحي

تنطوي الأزمات التاريخية التي يواجهها الشرق الأوسط الآن على نتائج طويلة الأمد لا حدود لها. ففي جميع أرجاء العالم العربي، تتعرض السلطة المركزية إلى ضغوط قاسية تكتنفها الصراعات في أطر مؤسسية يتفشى فيها الفساد. ويهدف مشروع "آفاق العالم العربي" الذي يُشرف عليه "برنامج الشرق الأوسط" في "مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي" وبدعم كريم من "مؤسسة الأصفرى"، إلى إلقاء الضوء على التيارات العميقة التي تحدّد مسار هذه الأحداث الحافلة بالاضطراب.

ومن خلال مساهمات شبكة من الدارسين المتخصّصين في واشنطن، وبيروت، ومناطق أخرى في الشرق الأوسط، يُلقى المشروع نظرة فاحصة على الانتفاضات الاقتصادية الاجتماعية التي يواجهها المواطن العربي، والضغوط المؤسسية على الدولة العربية، والواقع الجيوسياسي في المنطقة العربية.

ويأمل المشروع، من خلال فحص التغيّرات المركبة المتداخلة التي تحدث على امتداد المشهد الإنساني والسياسي والجيوسياسي، أن يقدم إلى صانعي السياسات - في العالم العربي وفي الأسرة الدولية الواسعة على السواء - فهماً أكثر دقة للأسباب التي أدت إلى عدم الاستقرار العميق الجذور في المنطقة.

في شهر شباط/فبراير ٢٠١٦، أصدر مشروع "آفاق" دراسة مسحية بعنوان "أصوات عربية حول تحديات الشرق الأوسط الجديد"، عُرضت فيها وجهات النظر التي طرحها أكثر من مئة من الخبراء والدارسين العرب من شتى أرجاء المنطقة. \ وقد وضعت الأغلبية الغالبة من هؤلاء الخبراء التحديات السياسية المحلية في مقدمة الأولويات (ومنها النزعة التسلطية، والفساد وغياب المساءلة)، وقبل التحديات الجيوسياسية (مثل النزاع الإقليمي، والمنافسات الطائفية، والتدخل الأجنبي). واعتبر البعض ذلك حصيلة لسلسلة طويلة من الإخفاقات الجوهرية في مجال الحوكمة.

وهذه الفكرة النيّرة - وهي أن الركود السياسي، والنزعة التسلطية، والفساد، ترتبط ارتباطاً لا فكاك منه بالصراع والإرهاب في المنطقة العربية - تمثل نقطة الانطلاق في هذا التقرير. وهي تسعى إلى التصديّ لعدد من المسائل الجوهرية المُستغلقة العسيرة التي تواجه الشرق الأوسط: لماذا فشلت الانتفاضات العربية، باستثناء الانتفاضة التونسية، في تحقيق الوعد بحكم أفضل حالاً، وبتوفير الفرص الاقتصادية، والتعددية السياسية؟ لماذا انتشر الصراع المحلي والإقليمي في المنطقة على نطاق واسع وبهذه الصورة الوحشية؟ وكيف ستكون مواصفات العقود الاجتماعية الأكثر تقبلاً لمبدأ المساءلة بين المواطنين والدول، وكيف تستطيع البلدان العربية الاستفادة من رأس المال البشري؟

يبدو أن النظام العربي القديم - الذي يتّسم بأنساق التسلّط السياسي والاقتصادات المعتمدة على النفط آيلٌ إلى الأفول. وفي ما تستحيل العودة إلى مرحلة ما قبل العام ٢٠١١ من دون بديل واضح، فإن ثمة خطراً بقيام أنظمة أكثر قمعا من سابقتها. إضافةً إلى ذلك، من المتعذر أن نشهد نهاية لهذا الوضع، ما لم تتبلور مقاربات سياسية كليّة شاملة تبدأ بمعالجة الأسباب الاقتصادية الاجتماعية والسياسية العميقة الجذور لأزمات الشرق الأوسط.

عندما توضع في الاعتبار ضخامة هذه التحديات، يميل السكان الذين استولى عليهم اليأس إلى الانسحاب من ميدان النشاط السياسي والتركيز على الأمن الشخصي، مثلما يميل صنّاع السياسات إلى التركيز المحدود على تهديدات الأمن ومكافحة الإرهاب. بالطبع، هذه المخاطر حقيقية وتستحق كل الاهتمام، بيد أن المظالم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية - والأهم من ذلك كله المطالبة بالكرامة الإنسانية والعدالة - لازالت ماثلة للعيان.

يرمي هذا التقرير إلى إثارة النقاش حول الحاجة إلى بروز اتجاهات جديدة في العالم العربي. ونحن نرحّب بالملاحظات النقدية المُتبصّرة حول ما يرد هنا من تحليلات، وقد ينعكس ذلك في إصدارات "آفاق العالم العربي" المقبلة.

مروان المعشر

نائب الرئيس للدراسات

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

إن أركان النظام العربي القائمة منذ أمد بعيد، وهي المساومات السلطوية وعائدات الموارد الهيدروكربونية، آخذة بالانهيار، فيما تواجه المؤسسات السياسية المطالب المتعاظمة لجماهير السكان المتزايدة. وكان من نتائج ذلك انتشار العجز والقصور والقمع على نطاق واسع في المجالات الاقتصادية الاجتماعية، ما أدى إلى تفكك الدولة على نحو غير مسبوق، خاصة في العراق، وليبيا، وسورية، واليمن. وأدت هذه العوامل، بدورها، إلى نزوح أعداد هائلة من البشر وإلى شيوع الألاعب بين القوى الجيوسياسية. وإذا ما قُدِّر للنظام أن يعود بعد انحسار النزاعات، سيتعين على المواطنين والدول صك عقود اجتماعية جديدة تؤسس المحاسبة والمساءلة وتنشّط عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي.

### جذور الانهيار الإقليمي

تنشغل المجتمعات في جميع أنحاء العالم بالتحوّلات التكنولوجية، والاقتصادية، والثقافية. ومع ذلك، فإن الضغوط المتأصلة كانت قابلة للاشتعال والانفجار بصورة خاصة في العالم العربي، جرّاء القصور المؤسسي وانتشار الصراع والنزعات الطائفية والراديكالية.

ثمة أزمة بين الحكومات والمواطنين. كما تداعت المساومات السلطوية التي تقوم بموجبها الأنظمة بتقديم الخدمات الاجتماعية والوظائف الحكومية على سبيل المقايضة، لاسترضاء المواطنين. وقد أخذت هذه العقود الاجتماعية بالتآكل، في الوقت الذي لم تعد فيه الميزانيات المتضخمة والإدارات البيروقراطية المنتفخة قادرة على تلبية احتياجات التكاثر السكاني. فقدت الدول سيطرتها على مساحات واسعة من الأراضي لصالح لاعبين من خارج الدولة، بمن فيهم تنظيم الدولة الإسلامية. كما أن المراكز المؤثرة سابقاً، مثل مصر والعراق، تتعرّض الآن إلى تقييدات حادة جرّاء انتشار مواطن الضعف المحلية. والدول القوية تتدخل على نحو متزايد في شؤون الدول الضعيفة، ما يزيد من حدّة الصراع الداخلي في المنطقة. وإلى جانب الدول المجاورة المصدرة للنفط، فإن البلدان المستوردة للنفط، التي تعتمد منذ أمد بعيد على التحويلات النقدية، والمساعدات والاستثمارات الخارجية، ستواجه ضغوطاً متزايدة جرّاء انهيار أسعار النفط. وقد أعاق الاعتماد على عائدات النفط عملية التنمية الاقتصادية والسياسية في العديد من الدول، وجعلها غير مهيأة للتعامل مع الاضطرابات الناجمة عن ذلك.

### تجاذب بين التخندق والتغيير

تلجأ أنظمة الحكم العربية، باستثناء قلة منها، بصورة متزايدة، إلى استخدام الوسائل القسرية لإعادة تأكيد قدرتها على السيطرة. غير أن المواطنين لن يتخلّوا عن مطالبتهم بالمزيد من المساءلة والمحاسبة، والشفافية، والفعالية السياسية، بينما تتناقص خدمات الرفاه الاجتماعي، مما يرجح تصاعد التوتر بين المواطنين والدولة. ترتبط السيطرة السياسية بالسيطرة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً لا ينفصم عراه في أرجاء العالم العربي، ويؤدي ذلك إلى انتشار المحسوبية والفساد ويتطلب وضع الأسس لتنمية اقتصادية مستدامة يتولاها القطاع الخاص لفك هذا الترابط. قد يبدو استمرار الفوضى في الشرق الأوسط أمراً لا محيد عنه، غير أن مناطق أخرى شهدت انهيارات مماثلة واستدركت الأمر قبل أن تهوي إلى الهوة السحيقة. غير أن هذه المحاولات لتدارك الوضع في الشرق الأوسط ستبوء بالفشل، إلا إذا أبرمت المجتمعات العربية عقوداً اجتماعية جديدة تقوم على نماذج أكثر استدامة في المجال السياسي والاجتماعي الاقتصادي.

### مقدمة

مينا، وهي مُدرّسة سورية في السادسة والعشرين، في حيرة من أمرها: بين ماضي مضى وانقضى، وحاضر أوروبي غير مألوف، ومستقبل ملتبس. تمتعت بحياتها في مدينة حمص، حين كانت تعمل في مؤسسة للأطفال المصابين بالتوحد وتواصل تحصيلها العلمي في الوقت نفسه. لم تكن تمارس أي نشاط سياسي، لكنها حرصت على التزام الحياء عندما تحوّلت الاحتجاجات السلمية المناهضة للحكومة التي بدأت في العام ٢٠١١ إلى حرب أهلية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، هربت من منزلها ومن بلادها.

تعيش مينا اليوم في مخيم للاجئين في برلين. ومع أنها وجدت عملاً في إحدى المدارس التمهيدية المحلية فإنها تقول، "مايرهقني إلى درجة لا تصدق أن عليّ أن أبدأ حياتي من جديد". ويساورها القلق حول المعاناة النفسية التي يحملها أولئك الذين بقوا في سورية: "إنهم على قيد الحياة فقط. يأكلون، ويشربون، وينامون". مع ذلك، فهي تأمل أن تطوّر مهاراتها التعليمية خلال وجودها في ألمانيا، ليتسنى لها المساهمة في إعادة بناء سورية عندما يتحقق حلمها بالعودة إلى بلادها.

وكما حدث لمينا، دخل الكثيرون في العالم العربي مرحلة الاقتلاع العميق تلك. لقد انقرض النظام القديم، فيما النظام الذي سيحل محله لا يزال غير واضح المعالم. وتواجه الأنظمة العربية عاصفة عاتية تفتت العلاقة بين المواطن والدولة، وتتصاعد معها الصراعات المحلية والإقليمية، وتنهار أسعار النفط، وترتفع معدلات الحرارة ويلوح في الأفق احتمال حدوث نقص حاد في المياه، ويتهاافت الإحساس بالهدف المشترك بين الزعامات السلطوية في المنطقة. وهي عاصفة لم تكن تلك الأنظمة، عدا قلة قليلة منها، مستعدة لمواجهة. وكانت الحصيلة هي الفترة الأكثر دمارة في الشرق الأوسط منذ تأسيس الدول العربية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى.

لقد انقرض النظام القديم، فيما النظام الذي سيحل محله لا يزال غير واضح المعالم.

درجت الأنظمة العربية، على مدى عقود عدة، على توفير الخدمات الاجتماعية ودعم المواد الاستهلاكية والوظائف الحكومية، مقابل مشاركة ضئيلة، أو عدم المشاركة على الإطلاق، من جانب المواطنين في اتخاذ القرار – بما معناه عقود اجتماعية تقوم على أساس المساومات السلطوية. وقد اختلفت البلدان العربية اختلافاً بيناً في الطريقة التي تدير بها شؤونها الداخلية. لكنها كانت كلها تقريباً تخضع لأنظمة حكم أوتوقراطية استبدادية، سواء في أساليب السيطرة أو استخدام القمع. فقد أنشأت أجهزة استخبارية وأمنية قوية وبذلت جهوداً ضخمة للإيهام بشرعيتها السياسية، ما يمثل تحدياً صعباً في جمهوريات عربية عرفت بكرهيتها للمؤسسات الديمقراطية. ومع تزايد الروابط بين القوتين السياسية والاقتصادية في كثير من البلدان العربية، تنامت شبكات المحسوبية القوية. كما أن النزاع العربي الإسرائيلي والحرب الباردة كانا حجر عثرة كذلك في طريق التنمية المؤسسية، مثلما كانا ذريعة لغيابها.

أدى تركيز تلك الأنظمة على أدوات الاجتذاب والوسائل القسرية إلى خلق ثقافة التبعية وإلى وضع عقبات كبيرة في وجه المحاولات الرامية إلى تنمية مؤسسات قد تشجع على تطبيق حوكمة شاملة. والأدهى من ذلك أن الأنظمة الفاسدة القمعية الجشعة أصلاً التي برزت في كثير من البلدان، قاومت بعنف جميع جهود الإصلاح وحرمت تلك البلدان من الأدوات اللازمة لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية الجديدة.

في تلك الأثناء، كانت خلطة من القوى المحلية والعالمية تمر في حالة اختمار بطيء، ومنها: طفرة شبابية بارزة في البنية السكانية في العالم العربي، وطفرة حادة للإرهاب والتطرف الديني بعد الآثار التي خلفها غزو الولايات المتحدة للعراق في العام ٢٠٠٣ والحرب الأهلية السورية المستمرة، والمنافسة الاقتصادية الدولية المتسارعة، وتكنولوجيا المعلومات التحولية. وما من خريطة طريق ثقافية أو سياسية لعثرات اقتصادية اجتماعية بهذا الحجم. وإذا كانت المؤسسات السياسية المرنة نسبياً، مثل تلك القائمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، قد جهدت للتكيف مع تلك التغيرات الزلزالية، فليس من المستغرب أن الأنظمة العربية الخاملة قد فوجئت ولم تكن مستعدة عندما بدأت الانتفاضات في العام ٢٠١١.

إن انهيار النظام الإقليمي، إذًا، مثل في جوهره أزمة ثقة بين الحكومات والمواطنين. ففي العام ٢٠١١، اتضح أن ما يسمى عقوداً اجتماعية إنما كان من طرف واحد، لأن المواطنين في المنطقة رفضوا بشكل صريح الأسس التي أقيمت عليها المساومات السلطوية.

بعد النفي المفاجئ وغير المتوقع للرئيس التونسي زين العابدين بن علي، لجأت بعض الأنظمة إلى دليل إرشادي مألوف لاحتواء مضاعفات ما حدث في تونس، حين ردّت باستخدام مزيج من المعونات الاجتماعية والسياسية القمعية، مع درجات متفاوتة من الوحشية والحنكة. وكان من نتائج ذلك أن بعض الأنظمة الأكثر قمعاً في المنطقة، وهي العراق وليبيا وسورية واليمن، بدأت تتشردم على أسس إثنية وإيديولوجية وطائفية وقبلية، بينما شهد بعضها الآخر قلاقل داخلية مهمة. إذ تجلّت أكثر هذه المظاهر تطرفاً في سورية التي وجد مواطنوها أنفسهم آنذاك بين شقي رحى: نظامٌ مستعدٌ لتدمير مدنه حجراً على حجر، والعنف المبيد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية، وقد فاقمت الضغوط الخارجية أزمات الدولة. وعلى الرغم من أن



أسعار البترول قد استقرت بعد أن فقدت ٧٠ في المئة من قيمتها، من المتوقع أن تبقى على انخفاضها في المستقبل المنظور، فتطرح بذلك تحديات مالية مهولة أمام العالم العربي. وفي جميع دول المنطقة، بما فيها تلك الأكثر ثراءً، ستفتقر الأنظمة الاقتصادية الريفية، التي كانت عائدات بيع النفط تمول أنظمة وطنية واسعة للرعاية والمحسوبة والإعالة، بصورة متزايدة، إلى الاستدامة مع مرور الوقت، بل إن البلدان شحيحة الموارد في المنطقة ستتأثر من ذلك، لأن معظم الدول العربية غدت تعتمد، بصورة أو بأخرى، على عائدات النفط في المنطقة.

لن يكون بمقدور الدول العربية تنمية مجتمعات مزدهرة إلا إذا اقتدت بنماذج سياسية واقتصادية جديدة. وبما أنه يُطلب من المواطنين أن يُضخّوا بمزايا المعونة الاجتماعية التي اعتادوا عليها منذ عهد بعيد بدعوى التقشف المالي، فإن قبولهم بالأنظمة القديمة التي ستوجه فيها السلطة وأمرها من القمة إلى القاعدة سيتوقف، وسيطالبون بالمساءلة، والعدل، وبدور أكبر في القرارات المتعلقة بالقضايا الوطنية. وبالنسبة إلى الزعماء الذين اعتادوا منذ أمد بعيد على ممارسة السلطة المطلقة، سيمثل مصيدة خطيرة - من صنعهم هم أساساً - وهم لن يجانبوا الصواب إذا اعتقدوا أن طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي سيؤدي إلى فقدان جانب من السلطة والنفوذ. وبذلك، ستواصل هذه الأنظمة، باستثناء قلة منها، التشبث بالوضع الراهن المتهاافت، حتى لو أسفر ذلك عن نتائج كارثية.

في غمرة البلبلة التي اكتنفت الأوضاع القديمة، يشوب الغموض الوجهة التي ستتجه إليها المنطقة. وقد لاحظ الفيلسوف الماركسي أنطونيو غرامشي في السجن في إيطاليا الفاشية في ثلاثينيات القرن الماضي أن "الأزمة تتجلى تحديداً في أن القديم آيل إلى الزوال، بينما لا يستطيع الجديد أن يولد" وفي فترة التريث هذه، يبرز عدد كبير من الأعراض المرضية". وهذا هو الواقع الذي يواجهه اليوم الشرق الأوسط، وهو منطقة تظل ذات أهمية حاسمة للسلام والأمن العالميين.

يحاول هذا التقرير استقصاء الأسباب الكامنة وراء الاضطرابات التي تشهدها المنطقة. وهو يتفحص التيارات العابرة للحدود التي تفعل مفعولها أفقياً وعمودياً، في الميادين الإنسانية والسياسية والجيوسياسية في المنطقة، أي العلاقات المتداخلة بين هذه التيارات في داخل البلدان وفي ما بينها على السواء. وبصورة أكثر تحديداً فإن التحليل يتناول:

المشهد الجيوسياسي - النظام الإقليمي الآيل للانحيار في سياق حافل بالعديد من الصراعات الداخلية والنزاعات بين الدول، ومضاعفات انخفاض أسعار النفط، وآثار التغيرات المناخية وشح الموارد المائية في المدى البعيد.

وستشكل نتائج الاستقصاء، إطاراً لفهم كيف تتفاعل هذه الانهيارات مع بعضها البعض داخل كل مشهد، وكيف يمكن أن تبدأ مختلف البلدان في معالجتها. ولتوضيح الكيفية التي تفعل بها هذه الأعطال والتيارات مفعولها في سياقات متباينة، يطرح التقرير ثماني دراسات عن ثماني حالات: مصر، والعراق، والأردن، وليبيا، وفلسطين، والمملكة العربية السعودية، وسورية، وتونس. وكان من الممكن اختيار أقطار أخرى، غير أن هذه البلدان هي الأبرز في تبيان التيارات الأساسية في العالم العربي، وفي إيضاح الأساليب المتباينة التي تلجأ إليها الحكومات لمواجهتها. ويمثل فهم التجارب التي تمر بها هذه البلدان عنصراً حيوياً لفهم ما ينتظر العالم العربي.

## المشهد الإنساني

كان لانحيار النظام الإقليمي وتآكل العقود الاجتماعية في كثير من البلدان العربية تداعيات مهمة في ما يتعلق بعلاقة المواطنين العرب بحكوماتهم وعلاقاتهم مع بعضهم البعض. ومع أن المجتمعات في جميع أنحاء المعمورة منشغلة بالتكيف مع التحولات التكنولوجية والثقافية، فإن هذه الضغوط الاجتماعية تطرح مزيجاً قابلاً للاحتراق بصورة خاصة في الشرق الأوسط. في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة، وانتشار الصراع، والنزاعات الطائفية والراديكالية. فالتحولات الاجتماعية المركبة تحدث في أربعة ميادين متداخلة هي: الجانب الديمغرافي والتنمية الإنسانية، والهجرة، والاستقطاب، والحراك الاجتماعي.

## الجانب الديمغرافي والتنمية الإنسانية

يعتمد الاستقرار والازدهار في البلدان العربية في المستقبل على تسارع معدلات التنمية الإنسانية، لأن التمويل على الموارد الهيدروكربونية لم يعد أمراً يُركن إليه بسبب التكاثر السكاني من جهة، والتغيرات في أسواق الطاقة العالمية من جهة أخرى.

وفي حين حققت البلدان العربية بعض التقدم في مجال معرفة القراءة والكتابة والتعليم العالي بالنسبة إلى النساء، فإن ثمة تخلفاً في جوانب أخرى من التنمية الإنسانية تعيق النقلة المطلوبة من النمو الذي يسير به القطاع العام إلى نمو يوجهه القطاع الخاص. وتتعلق إحدى العقبات الرئيسية بالمدرجات والمواقف. فمع تزايد البطالة والتملل في أوساط الشباب، مالت بعض الحكومات إلى التعامل مع الجيل الجديد من المواطنين بوصفهم تهديداً أمنياً لا ركناً ركيناً من أركان الاقتصاد، فعرقلت بذلك أنشطتهم في المجال العام. وهذه المواقف، في التحليل الأخير، هي التي تحرم المنطقة من ربحية ومنفعة مضمرة تتمثل في النمو الاقتصادي المتسارع نتيجة لتوسع القطاع السكاني القادر على العمل، وهذا ماشجّع وعزّز في الماضي اقتصادات شرق آسيا ومناطق أخرى.

في العام ٢٠٠٢، أحدث التقرير الأول من سلسلة تقارير "التنمية الإنسانية العربية" هزة مؤثرة في المنطقة. وقد تضمنت هذه التقارير، التي أعدتها مجموعة من الدارسين والباحثين العرب المستقلين المرموقين، تحقيقات صريحة ومؤلمة عن أوضاع التنمية البشرية في البلدان العربية. وخلص تقرير العام ٢٠٠٢ إلى أن العالم العربي يعاني العجز والقصور في ميادين الحريات السياسية، والتعليم، وتمكين المرأة. وبعد ما يقرب من خمس عشرة سنة، لازالت هذه التحديات ماثلة للعيان وانضمت إليها تحديات جديدة.

وخلص تقرير العام ٢٠٠٢ (AHDR) إلى أن العالم العربي يعاني العجز والقصور في ميادين الحريات السياسية، والتعليم، وتمكين المرأة.

تعرف تقارير التنمية الإنسانية الحرية بأنها "الحكومة التشاركية". وبحسب تقديرات منظمة "بيت الحرية" (House of Freedom)، لم تنضم إلى قائمة الدول "الحرّة" منذ العام ٢٠٠٢ حتى الآن غير دولة عربية واحدة هي تونس. وهناك دولتان أخريان، هما لبنان والمغرب، تُعتبر كل منهما "حرّة جزئياً" أما بقية البلدان فقد صنّفت باعتبارها "غير حرّة".

خلال العقود الأخيرة، حققت البلدان العربية نجاحاً في مجالات الالتحاق بالمدارس ومعرفة القراءة والكتابة، غير أن نوعية التعليم - أي توفير المهارات المطلوبة لأغراض الاستخدام، والتدريب التكنولوجي والبحث الأكاديمي والعلمي - لازالت تمثل تحدياً رئيسياً. ويبرز التفاوت في هذه الناحية بين البلدان العربية الأكثر ثراءً وتلك الأكثر فقراً. وقد جاء في مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١٤-٢٠١٥ الصادر عن "المنتدى الاقتصادي العالمي" أن الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة ١٢ بين ١٤٤ دولة شملها المسح حول نوعية التعليم في الدراسات العليا، بينما كانت مرتبة مصر، وليبيا، واليمن، ١١٩، ١٢٦، و١٤٢ على التوالي.

بالنسبة إلى تمكين النساء، شهدنا تقدماً في مجال معرفة القراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس والجامعات في صفوف الإناث منذ العام ٢٠٠٢. وارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة في صفوف النساء البالغات في العالم العربي من نحو ٤١ في المئة في العام ١٩٩٠ إلى ٦٩ في المئة العام ٢٠١٠. وفي أغلب البلدان العربية، تتفوق الإناث على الذكور عددياً في مجال الالتحاق بالجامعات. ومع ذلك، لازالت مشاركة النساء في القوى العاملة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأدنى بين جميع بقاع العالم، إذ لا تتجاوز نسبة ٢٢ في المئة، مقارنة مع المعدل العالمي الذي يبلغ ٥٠ في المئة. وبالمثل، تُعد المشاركة السياسية في البلدان العربية أدنى من معظم مناطق العالم، وفقاً لبيانات الأمم المتحدة التي تبيّن نسب النساء الوزيرات والبرلمانيات في العالم.

يُضاف إلى ذلك أن تحديات التنمية الإنسانية، ولاسيما البطالة، ازدادت حدة مع التكاثر السكاني. ويحتل معدل التزايد السكاني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المرتبة الثانية عالمياً بعد منطقة جنوب الصحراء الأفريقية. ومع أن معدل الخصوبة قد انخفض بين العامين ١٩٩٠ و٢٠١٤ من ٥,٢ طفلاً إلى ٣,٤ لكل امرأة، فإنه ما زال أدنى بكثير من نسبة الاستبدال، وهي ٢,١. بل إن المعدل في بلدان عدة، أبرزها العراق، وفلسطين، والسودان، واليمن، يزيد على أربعة أطفال لكل أنثى. أما مصر، وهي الأكثر اكتظاظاً بالسكان في المنطقة، فقد شهدت تزايداً سريعاً في حجم سكانها الذين ارتفع عددهم من ٦٨ مليوناً العام ٢٠٠٠ إلى ٩٢ مليوناً العام ٢٠١٥، بينما ارتفعت معدلات الخصوبة (التي تناقصت إلى حد كبير خلال العقود الأخيرة) مرة أخرى بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٤ لتبلغ ٣,٣ أطفال للمرأة.

ونتيجة لمعدلات الخصوبة المرتفعة تاريخياً، شهدت الدول العربية طفرة شبابية، أي قطاعاً من الشباب البالغين أكبر مما شهدته الفئات العمرية الأخرى. ويبين الشكل (١)، الذي يوضح التوزيع حسب الجنس والعمر في الدول الاثني والعشرين

الأعضاء في جامعة الدول العربية، طفرة شبابية تقليدية، مقارنةً مع الشكل (٢) الذي يظهر المعدل المتقلص للفئة الشبابية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

يعني توزيع المراهقين والشباب البالغين في سن الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن أعداد من يطالبون بفرص العمل وبمستويات أعلى من التحصيل العلمي أو التدريب المهني العالي ستكون عالية بصورة غير عادية. وقد ارتبطت الطفرات الشبابية تاريخياً بالصراعات الأهلية، ما يضاعف حاجة الدول التي تبرز فيها الطفرات الشبابية إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع لمواكبة تزايد أعداد الشباب في سن العمل. وعندما تخبب تطلعات هؤلاء الشباب، تنحو البلدان إلى حالة من عدم الاستقرار. وفي العالم العربي، الذي لازال يعاني من أعلى معدلات البطالة في العالم، ترتفع مستويات الإحباط. وتبرز هنا كذلك نتائج الفجوة بين الأجيال في المجالات الاجتماعية والسياسية: فبينما تنتشر فئة الأعمار الوسيطة دون الحادية والعشرين في بلدان عربية عدة، يتركز النفوذ السياسي والاقتصادي بصورة محكمة في صفوف الجيل الأكبر سناً.

وعندما تخبب تطلعات هؤلاء الشباب، تنحو البلدان إلى حالة من عدم الاستقرار. تبتعد بعض البلدان العربية، مثل تونس، تدريجياً عن الطفرة الشبابية مع انخفاض معدلات الخصوبة. غير أن السكان في البلدان العربية الأخرى لازالوا يتكاثرون بمعدلات سريعة، كما يُتوقع أن تشهد بعض الدول الأكثر اكتظاظاً بالسكان، مثل مصر، طفرة شبابية أضخم خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة المقبلة. إن هذه الضغوط السكانية تزيد من الحاجة الملحة في البلدان العربية لمعالجة الفجوات في التنمية البشرية، ولتفكيك شبكات المحسوبية. وتساوي قوة عمل مدربة مع تنمية قطاع خاص يؤمن فرص العمل. وتبين التجربة في سياقات أخرى أن تلك الطفرات الشبابية قد تتحول إلى مزايا تنموية عند توشي السياسات الاستثمارية والخيارات السياسية السليمة، ولاسيما في مجالات التعليم. وإذا لم تتحقق النقلة في البلدان العربية إلى مرتبة أعلى في تصنيفات التنمية البشرية، قد تستمر الاتجاهات الديمغرافية بوصفها إحدى أسباب المشكلات، بدلاً من أن تفضي في سنوات مقبلة إلى الازدهار.

### الهجرة البشرية

تعاضمت تحديات الديمغرافيا والتنمية البشرية جرّاء تحركات السكان الهائلة التي أشعلتها النزاعات في جميع أرجاء المنطقة في مرحلة ما بعد العام ٢٠١١. وقد شهدت بعض البلدان، ولاسيما العراق وسورية نزوح أعداد ضخمة من المواطنين، هرباً من جحيم الصراع إلى دول مجاورة أو بقاع أخرى في مختلف أرجاء أوروبا. وكان من نتائج ذلك، أن عانت هذه البلدان من انخفاض حاد في جوانب من التنمية البشرية ومن تراجع مثير في أعداد وتخصصات من بقي من العاملين، مثل المستخدمين في مجالي الطب والهندسة. وهناك بلدان أخرى، مثل لبنان والأردن، التي استقبلت موجات متدفقة من اللاجئين، تعاني ضغوطاً قاسية بسبب ما تقدّمه من خدمات مثل التعليم، والضمان الاجتماعي والأجهزة الأمنية. يُضاف إلى ذلك أن الأنظمة السياسية القائمة على سياسات الهوية غدت أكثر تعقيداً بسبب التغيرات السريعة في النسيج الاجتماعي في تلك البلدان.

من الصعب أن نبالغ في تقدير حجم الكارثة. ففي العام ٢٠١٥، أشارت التقديرات إلى أن نحو ١٤٣ مليون عربي يعيشون في بلدان تعاني ويلات الحرب أو الاحتلال، كما أن نحو ١٧ مليوناً طُردوا قسراً من منازلهم. وبينما يشكل العرب ٥ في المئة فقط من سكان العالم، إلا أنهم يشكلون أكثر من ٥٠ في المئة من لاجئيه.

ومع وجود أكثر من ٤,٨ ملايين شخص أرغموا على الهرب من بلادهم ونحو ٦,٦ ملايين أرغموا على النزوح الداخلي، فإن واحداً من بين كل خمسة لاجئين عالميين يكون سورياً. كما أن العراق، الذي عانى من موجات من النزوح تعود إلى ثمانينيات القرن العشرين، شهد كذلك حركات نزوح داخلية ملموسة نتيجة لاستمرار النزاع، حيث فرّ ما يزيد عن ٣,٣ ملايين نسمة من الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية. ويواجه سكان ليبيا والسودان واليمن التهجير القسري كذلك. علاوة على ذلك، استضاف العالم العربي أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، وهم جالية اللاجئين الأقدم والأضخم في العالم ويبلغ عددهم نحو ٥ ملايين نسمة، منذ الحربين العربية الإسرائيلية في العام ١٩٤٨ والعام ١٩٦٧.

كانت الصراعات في المنطقة، ومانجم عنها من تحركات سكانية واسعة النطاق، قد أفضت إلى تغييرات اجتماعية كبيرة، وإلى خطر سقوط السكان اللاجئين في مصيدة دوائر الفقر المتوارثة من جيل إلى جيل. فالسكان الذين هربوا من العنف قد التحقوا بالمحاربين، أو أنهم أصبحوا لاجئين، ومنهم من يتمتع بالوضع الأفضل للمساهمة في عملية الإعمار بعد الحرب، ويمثلون، أساساً، الشباب والطبقة الوسطى. وتشير دراسة حديثة، على سبيل المثال، إلى أن ٨٦ في المئة ممن هربوا من سورية إلى اليونان بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ٢٠١٥، يحملون شهادات الدراسة الثانوية أو التعليم الجامعي. يضاف إلى ذلك أن أكثر من ٢,٨ مليون طفل سوري لا يرتادون المدارس، وقد يؤدي ذلك إلى نتائج وخيمة على المدى الطويل.

فالسكان الذين هربوا من العنف قد التحقوا بالمحاربين، أو أنهم أصبحوا لاجئين، ومنهم من يتمتع بالوضع الأفضل للمساهمة في عملية الإعمار بعد الحرب، ويمثلون، أساساً، الشباب والطبقة الوسطى.

قُدِّرَت نسبة الفقر الكلية في سورية العام ٢٠١٤ بنسبة ٨٣ في المئة، بمن فيهم نسبة ٣٥ يعيشون دون خط الفقر المدقع، ولا يستطيعون تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهم، وفي أماكن أخرى، يعيش نحو ١١ مليون شخص في اليمن في ظل ظروف في غاية القسوة من الناحية الغذائية. وفي العراق وليبيا، تقدر الأمم المتحدة عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى شكل من أشكال المعونة الغذائية بنحو ٢,٤ مليون و٢١٠,٠٠٠ على التوالي.

يستضيف الأردن ولبنان أكبر عدد من اللاجئين في العالم العربي، ومنهم نحو ٦٥٥,٠٠٠ لاجئ سوري مسجل في الأردن، ونحو ١,٠١ مليون في لبنان، إضافةً إلى جماعات اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان منذ عهد بعيد، وتتألف من نحو ٢,١ مليون، و٤٥٠,٠٠٠ لاجئ مسجل. وهذا يؤثر تأثيراً بالغاً على المجتمع وعلى البنى الأمنية في كل من البلدين ويهدد بتقويض العقود الاجتماعية القائمة. وقد أفضى استقرار أعداد ضخمة من اللاجئين في الأراضي الأفقر في كل من الأردن ولبنان إلى تسريع عملية الزحف الحضري إلى مناطق تفتقر إلى البنى الضرورية اللازمة، مثل مخيم المفرق والزعتري اللذين يؤويان ١٥٨,٦٨٣ لاجئاً سورياً، أو نحو ٢٤ في المئة من جميع أولئك المسجلين في الأردن.

تعرّضت أجهزة الضمان الاجتماعي، التي أظهرت مستوى عالياً من القدرة على التكيف والكرم في استضافة اللاجئين هي أيضاً إلى ضغط هائل. فقد شهد الأردن ولبنان كلاهما تراجعاً في مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة، وانخفاضاً في الأجور، وتزايداً في معدلات البطالة في قطاع الشباب والقطاع غير الرسمي، وارتفاعاً في معدل عمالة الأطفال. وفي لبنان، على سبيل المثال، يزاول العمل ١٠ في المئة من الأطفال السوريين اللاجئين، بمن فيهم ١٨ في المئة من الأطفال اللاجئين في سهل البقاع. ويُعتقد أن ٢٦ في المئة من الأطفال اللاجئين السوريين سُحبوا من المدارس.

فاقمت أزمات اللاجئين سياسات الهوية التي غيرت التكوين الثقافي لكل منطقة وعقدت، إلى حد كبير، الجهود التي بُذلت بعد الحرب للمصالحة. وعلى سبيل المثال، أُخليت وأفرغت الموصل من أهلها المسيحيين للمرة الأولى منذ قرون، غير أن المسيحيين كانوا أفضل حالاً من الأيزيديين والشبك، والمندائيين، والشيعية والتركمان، الذين تعقبهم تنظيم الدولة الإسلامية وقتلهم. كما أن عمليات نقل السكان لم تعد مجرد آثار جانبية للصراع على السلطة السياسية في الاتفاقات السياسية المحلية في بعض المواقع. وعلى سبيل المثال، نصّت الاتفاقات لإنهاء الحصار على الزبداني في العام ٢٠١٥ ودارياً العام ٢٠١٦ في سورية على نقل السكان.

لم تؤدِّ هذه التركيبة الديمغرافية العربية إلى إضعاف الدول والمجتمعات العربية وحسب، بل قوّضت، ربما بدون أمل في الإصلاح، منظومة قيم التعايش والتعددية.

لم تؤدِّ هذه التركيبة الديمغرافية العربية إلى إضعاف الدول والمجتمعات العربية وحسب، بل قوّضت، ربما بدون أمل في الإصلاح، منظومة قيم التعايش والتعددية. ولا شك أن خلق الكيانات الإثنية والطائفية، سيفضي إلى زرع واستنبات بذور الصراع لعقود عدة مقبلة، مع طرح مطالبات جديدة لاستخدام حق العودة.

وأخيراً، قد يؤدي ظهور لاعبين واقتصادات جديدة في مناطق النزاع، إلى إعطاء، دفعة للتهجير القسري، ويؤثر على مستقبل السلام. فقد غدا تهريب المهاجرين، على سبيل المثال، صناعة مترامية الأطراف للجريمة المنظمة في أوروبا، يتراوح ريعها السنوي بين خمسة وستة مليارات دولار. وقد برز في سورية اقتصاد ضخم، مرتبط بالصراع، ويشمل بيع الأسلحة، وتهريب الأغذية والمنتجات الأساسية، وأنشطة إجرامية أخرى. وتشير بعض التقديرات إلى أن ما يقرب من ١٧ في المئة من سكان سورية النشطين يعملون في الاقتصاد المرتبط بالنزاع، ما أسفر عن خلق طبقة جديدة تنامت ثروتها بفعل الحرب.

ويستطيع كثير من هؤلاء اللاعبين، ومعهم أعداد كبيرة من المليشيات التي شكّلت إبان الحرب، أن يفسد أية فرصة في المستقبل للوصول إلى تسوية سلمية. وتلمس اتجاهات مماثلة، ولكن إلى حد أقل، في العراق، وليبيا واليمن، كما نلمح آثارها على البلدان المجاورة. وقد غدت مدن تونس الحدودية، على سبيل المثال، متورطة بصورة وثيقة في اقتصاد ليبيا المرتبط بالحرب.

مع ارتفاع حدة الصراع، قد يتواصل تدفق السكان النازحين على جانبي الحدود في البلدان العربية، دخولاً وخروجاً. وسيؤد هذا التوسع تحولات أكثر إثارة في النسيج الاجتماعي والنظرة الاقتصادية للمنطقة. وعودة هذه الأعداد الضخمة من اللاجئين ستعتمد، إلى حد بعيد، على شكل تسويات السلام التي ستضع حداً للنزاعات الحالية، وعلى قدرتها على ضمان السلامة والأمن لمن استطاع أن ينجو من أهوالها. وسيسهم توفير بنية تحتية نشطة اقتصادياً وموجهة نحو قطاع الخدمات، وأوضاع إعادة الإعمار، واحتمال مشاركتهم في حكم أنفسهم بأنفسهم، في تسهيل عودة اللاجئين إلى أوطانهم بصورة آمنة.

## الاستقطاب

يساهم التكوين الاجتماعي للسكان في نشوء الاستقطاب الاجتماعي وتراكبه. وفيما يبدو الاستقطاب ظاهرة عالمية، يمكن القول إنه ليس في العالم منذ العام ٢٠١١ منطقة مجزأة ومبعثرة كالشرق الأوسط. ومع أن التفاصيل المحددة تختلف من بلد إلى آخر، فإن الفضاءات المتاحة للأصوات المعتدلة انحسرت بصورة عامة. وقد مكن إغلاق الزعماء العرب للفضاء العام وتجنّب أصوات الانشقاق الجانبية من تكريس ممارسات النظم الحاكمة السلطوية، وأجهزة المحسوبية والمحاباة والاستدراج، وفاقم الضعف العام الذي تشكو منه تيارات المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، والفضاءات العامة ذات الطبيعة المنقسمة على ذاتها إيديولوجياً. ونتيجة لذلك، لم يبق للفاعلين السياسيين والمواطنين على السواء سوى مجال ضيق لإجراء التفاهات والمصالحات، واضطر هؤلاء إلى الاختيار بين دعم الحكومة أو معارضتها أو الذهاب إلى نقطة أكثر خطراً، وهي تبني أو رفض قبول هوية طائفية أو إثنية أو قبلية محدّدة.

ومع أن التفاصيل المحددة تختلف من بلد إلى آخر، فإن الفضاءات المتاحة للأصوات المعتدلة انحسرت بصورة عامة (منذ العام ٢٠١١).

يمكن تقسيم الاستقطاب في المجتمعات العربية إلى فئتين عريضتين. الأولى إيديولوجية تتجلى في القوى الدينية والعلمانية، وتتمثل في التجارب المختلفة التي تعرضت إليها مصر وتونس بعد العام ٢٠١١. ففي مصر، حاولت القلة الأتوقراطية العسكرية إقناع الجماهير بقبول الاستقرار والأمن عوضاً عن التعددية السياسية والحريات الشخصية. غير أن الإجراءات القمعية، مثل الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، وسن قوانين جريئة بطريقة غير ديمقراطية، ومنح المؤسسات الدينية والعسكرية صلاحيات لا رقيب عليها، ضاعفت من الانقسامات الاجتماعية الطويلة العهد وأفضت إلى المزيد من العنف.

في المقابل، وعلى الرغم من أن الانتفاضة الشعبية التونسية لم تُترجم تماماً إلى ثقة جماهيرية بالمؤسسات السياسية، فقد حققت البلاد نجاحاً مهماً في خلق الإطار اللازم لوضع نظام دستوري جديد يوحد بين القوى العلمانية والدينية ويؤمن للمواطنين النفاذ إلى فضاء عام مليء بالحيوية يمكن فيه النظر إلى التطلّعات الاقتصادية، والتوترات الاجتماعية، وقضايا الهوية، والأهداف السياسية. وستُظهر الأيام ما إذا كان من المستطاع تعميق مأسسة روح المصالحة النادرة الي أبدتها النخبة السياسية التونسية خلال الفترة الانتقالية بعد العام ٢٠١١، أم أن تزايد الخوف من الإرهاب والعنف السياسي، والغوغائية الإيديولوجية قد حققتا جرعة من العوامل المدمّرة في السياسة التونسية.

أما الفئة الثانية الأكثر عنفاً فتتمثل في الاستقطاب السياسي، الذي صاحب الاضطراب السياسي في المجتمعات المنقسمة إثنياً أو دينياً. ويمكن استغلال هذا الاستقطاب، بوصفه أداة سياسية مؤثرة، لتوفير كبش فداء، أو مشجب تُعلّق عليه السقطات الاقتصادية الاجتماعية، وتؤلّب عليه القواعد الشعبية الأساسية. وفي بلدان مثل العراق وسورية، تمّ في بعض الأحيان ضخّ جرعات من التطرّف في الخطاب التحريبي لدرجة إضفاء الشرعية على العنف السياسي أو المذهبي، ما شكّل أرضاً خصبة للتطرّف والإرهاب. وقد تباينت النتائج بين تصاعد وتائر التوتر الطائفي في البحرين ولبنان، وبين نشوب حروب أهلية وانهايار الدولة في العراق وسورية.

ففي العراق، أسفرت السياسات الطائفية عن بروز فراغ أهلي وخلل في السياق الاجتماعي الذي كان يفضي إلى العنف والإرهاب. وقد أدت النزاعات المستمرة للاستحواذ على الموارد الاقتصادية والتمثيل السياسي بين المجتمعات الكردية، والشيعية، والسنية إلى خلق ملاذات آمنة لتنظيم الدولة الإسلامية، ودفعت جماعات اجتماعية أخرى تسعى إلى استغلال الانقسامات الطائفية، ومنها قوات الحشد الشعبي، إلى تبني استراتيجيات عنيفة مماثلة.

أما في سورية، أسفر نظام المحسوبية القائم على أساس طائفي، وطبيعة نظام بشار الأسد القمعي، عن انعدام الثقة الشعبية تقريباً بمؤسسات الدولة وحيادها. فقد انهارت فكرة وجود هوية وطنية سورية ومعها مفاهيم المواطنة الحديثة القائمة على المساواة في الحقوق والاستحقاقات للسوريين كافة. وقد أدى تدمير النسيج الاجتماعي للبلاد والشردمة الظاهرة في ما كان دولة سورية موحدة، إلى توليد واقع جديد يضم إقطاعيات قامت على أنقاضها.

أما البحرين فهي اليوم أهدأ مما كانت عليه في العام ٢٠١١، عندما تظاهر عشرات آلاف المواطنين (وهو عدد ضخم في بلد يضم ١,٣ مليون نسمة)، قبل أن تتصدى لهم وتقمعهم قوى الأمن، بدعم قوي من المملكة العربية السعودية وبلدان الخليج الأخرى. بيد أن الفجوة لازالت أخذت بالاتساع بين الأقلية السنية الحاكمة والأغلبية الشيعية المحرومة، ويبدو أن استقرار البحرين المعهود منذ أمد بعيد بدأت تظلمه الشكوك إلى حد ما. وفي لبنان، غالباً ما يحدث الصراع بين جماعات طائفية أو بين ممثليها السياسيين تحديداً، حول توزيع الموارد المحدودة والانتماءات الإقليمية المتنافسة. وأدى الاستقطاب الناجم عن ذلك إلى إضعاف مؤسسات الدولة، وولد الشك السياسي، ووسّع الفجوة بين السكان اللبنانيين والطبقة السياسية التي تحكمهم.

ومع قلة المداخل المؤدية إلى التعبير السياسي، تفسح أنظمة الحكم الاستقطابية المجال أمام هيمنة الأصوات الرفضية، ويصبح الخطاب السياسي المتطرف مدخلاً محتملاً إلى تجذّر التطرف الديني.

ومع قلة المداخل المؤدية إلى التعبير السياسي، تفسح أنظمة الحكم الاستقطابية المجال أمام هيمنة الأصوات الرفضية، ويصبح الخطاب السياسي المتطرف مدخلاً محتملاً إلى تجذّر التطرف الديني. وما لم تعتبر عمليات الانتقال الديمقراطي عقوداً اجتماعية جديدة مبرمة بين المؤسسات الحاكمة والمواطنين للتغلب على التطلّعات الاقتصادية ونواحي العجز في منهج الحكم، فإن التطرف والإرهاب قد يصبحان أكثر استهواءً للجماعات المهمشة والمحرومة.

## الحراك الاجتماعي

لم يستطع المواطنون العرب، منذ عقود، النفاذ إلى عمليات صنع القرار العام، والفضاءات السياسية الرسمية، وآليات الكشف الفعال عن نواحي القصور في العمل الحكومي. ومع ذلك، لم يقف المواطنون موقف المتفرج السلبي من التطورات التي تمس بلدانهم، واستخدموا الأنشطة السلمية للتعبير عن همومهم. والواقع أن المواطنين الشباب وجماعات من نشطاء المجتمع المدني والحركات العمالية كانوا يتصدرون حركات الاحتجاج السلمية المعارضة لاستمرار الوضع القائم، والتي بلغت ذروتها في الانتفاضات العربية العام ٢٠١١. كما شددوا على المطالبة بتحسين الأحوال المعيشية المتدهورة ومحاربة الفساد والمحسوبية، وإلزام الحكومة باحترام حقوق الإنسان.

لم يقف المواطنون (العرب) موقف المتفرج السلبي من التطورات التي تمس بلدانهم، واستخدموا الأنشطة السلمية للتعبير عن همومهم.

كانت الاحتجاجات واسعة الانتشار قبل العام ٢٠١١. فقد كانت من تشكيلة الأدوات التي استخدمها الناشطون الشباب للتنديد بما مُنيت به حكومتهم من إخفاقات. وكانت التظاهرات الاحتجاجية التي تتمحور حول المطالب السياسية أقل تواتراً، غير أنها كانت تحدث في جميع الحالات، مؤذنة بولادة نوع جديد من الحراك والمشاركة الجماهيريين. وحرص الناشطون الشباب والأكثر رسوخاً في المجتمع المدني وفي الأوساط العمالية، والروابط المهنية، والجماعات الطلابية على تجاوز الفجوة الدينية والعلمانية وانضموا إلى هؤلاء ليؤسسوا شبكات غير رسمية للاحتجاج. وقد قطعوا صلتهم بالسياسات الرسمية، داخل النظام والمعارضة على السواء، وكرّسوا طاقاتهم للعمل من خلال الجمعيات والمنتديات العربية واستخدام الاحتجاجات السلمية وتكنولوجيا الاتصالات. وشملت هذه الفئات: "حركة شباب ٦ أبريل"، حركة "كفاية"، و"الحركة المصرية من أجل التغيير"، والحملة الوطنية للدفاع عن حقوق الطلاب واتحاد الطلبة الديمقراطيين في الأردن، و"الجمعية

الوطنية لحملة الشهادات المعطلين" (Diplômés Chômeurs) في المغرب" ومجموعة "السياج الخامس" (Fifth Fence) في الكويت" و"جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان".

لعبت الانتفاضة المصرية الدور الأبرز في تبيان أهمية الحراك الجديد في أوساط المواطنين العرب. فقد استلهمت دعوة المصريين للاشتراك في الاحتجاج السلمي في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الأحداث التي وقعت في تونس، وتداعت لنصرتها شبكات الاحتجاج غير الرسمية. ومع أن أكثر تيارات المعارضة السياسية الرئيسية رفضت المشاركة أول الأمر، إلا أن الناشطين الشباب تمكنوا تدريجياً من حشد شرائح سكانية للانخراط في حركات الاحتجاج السلمية.

فيما شكّلت استقالة الرئيس السابق حسني مبارك في شباط/فبراير ٢٠١١ ذروة نجاح الحراك الاجتماعي العربي، ووجهت الانتفاضات الشعبية ضد الأنظمة الدكتاتورية في دول أخرى بقوة وحشية، كما في ليبيا وسورية. فقد تبدد زخم الاحتجاجات، واستعادت قوى الأمن قدراتها في مختلف أرجاء المنطقة. وسيُصار لاحقاً إلى حل القضايا المتصلة بالاضطرابات.

وعلى الرغم من الاختلاف والتناقض بين الاتجاهات التي اتخذتها البلدان العربية بعد الانتفاضات الديمقراطية في العام ٢٠١١، لا يزال الحراك الاجتماعي يرسم معالم الوقائع على الأرض. ففي تونس، دخل الشباب التونسيون حلبة النشاط السياسي النظامي وحافظوا على حضورهم القوي في الفضاءات غير النظامية وفي ساحات الاحتجاج على حدٍ سواء، يدفعهم إلى ذلك، أساساً، الإحساس بالإحباط الاقتصادي والسياسي.

وفي البلدان التي استنفذ الصراع طاقاتها، تركّز منظمات المجتمع المدني اليوم على إيجاد ملاذات آمنة لضمان بقاءها على قيد الحياة. ومع استمرار القمع الوحشي، سيكون من الصعب على السكان العرب المشاركة في أية مناقشات مفيدة أو ذات دلالة حول العناصر الرئيسية في عقود اجتماعية جديدة. ففي مصر، قامت الحكومة التي تخضع لإمرة العسكريين بتضييق الخناق على التعددية السياسية، وفرضت قيوداً مشددة على منظمات المجتمع المدني. غير أن ذلك لم يحل دون مواصلة الشباب المصريين المشاركة في فضاءات الاحتجاج غير النظامية، كما لم يؤثر على الطابع متعدد الإيديولوجيات لحراك المواطنين الاجتماعي. وهكذا تابعت شبكات التواصل غير النظامية تجسير الفجوة الدينية العلمانية، ولجأت إما إلى توسيع أدوارها في فضاءات عامة جديدة كالمجالات الفنية أو الأدبية، أو أعادت اكتشاف معاقلها التقليدية في الجامعات والمدارس الثانوية. لازالت شبكات منتجي الأفلام السينمائية، والروائيين، والطلاب الجامعيين هي التي تشكّل السرديات التي لا تقتصر على المطالبة بإصلاحات ديمقراطية جذرية وحسب، بل تدعو كذلك إلى بلورة رؤية لمصر المستقبل العلمانية الحديثة.

وفي سورية واليمن، استمرت مبادرات المواطنين في هذا الميدان، على الرغم من الحروب الأهلية الوحشية، واستأنفت المنظمات المحلية غير الحكومية وجماعات الناشطين في الإعراب عن الاحتجاج الشعبي، وسهّلت تقديم المساعدات الإنسانية للسكان الذين حاصرتهم الحرب.

وعلى الرغم مما تتسم به القوى الراضية للوضع الراهن من مرونة وقدرة على التكيف، إلا أن قوى الأمر الواقع قد استعادت الزخم القديم. ذلك أن الرغبة في الاستقرار وغلبة التيار المعاكس للنشاط الديني السياسي في مصر، ناهيك عن الفوضى في سورية واليمن، دفعا شرائح مهمة من السكان العرب إلى تبني موقف الأنظمة الأوتوقراطية التي تعارض المطالبة بالتغيير. وكان من نتائج الرعب الذي هيمن على البلدان التي اندلعت فيها تلك الحروب إقناع الكثير من العرب بالحاجة الماسة إلى الاستقرار. وقد استغل الحكام هذا الشعور فأنبروا للدفاع عن الأوضاع الراهنة باعتبارها الأسلوب الوحيد لتحاشي البلبلة والفوضى.

غير أن الفاعلين المدنيين يواصلون المشاركة باستخدام مختلف المنتجات التكنولوجية الحديثة ووسائل الإعلام الاجتماعي، حتى في هذه الأوضاع العصيبة. وحتى بعد إغلاق منافذ الإصلاح السياسي، تعاظمت أهمية الدفاع عن الحريات الشخصية عبر إطلاق حملات مطلبية ومبادرات من جانب المواطنين. وما زالت الفرص المتاحة لتحقيق التقدّم مجدية ومجزية في مجالات عدّة من بينها، على سبيل المثال، النضال لتمكين النساء، وتحسين الأوضاع في مواقع العمل، وتحديث المناهج التعليمية، وتشجيع المساءلة المالية.

وفي حين أن القوى المساندة للوضع الراهن أصبحت لها اليد العليا، على ما يبدو، في أغلب البلدان العربية، من المستبعد أن يستكين المواطنون العرب لهذا الوضع، فيما تتصاعد الضغوط الاقتصادية الاجتماعية وتتجمّع المعونات الاجتماعية خلال

السنوات المقبلة. وهم لا يتوقعون من الحكومات، والمؤسسات الحاكمة، ومؤسسات الدولة، أن تؤمن لهم احتياجاتهم الأساسية، أو أن تنقذ المجتمعات من أزماتها المستمرة. ومن هنا، سيلجأ المواطنون بآطراد إلى الحراك الاجتماعي، ولو بأشكال مختلفة عن تلك التي ارتبطت بالربيع العربي، للتأثير في مصير بلدانهم.

## المشهد السياسي

في الوقت الذي أدركت فيه الأنظمة الملكية العربية، وحكومات تونس بعد الثورة بالتأكيد، الحاجة إلى التغيير، إلا أن معظم الأنظمة تنخرط في سلسلة من الألاعيب الخطرة للحفاظ على البقاء. ومن المفارقات أن ردودها القسرية على الانتفاضات فاقمت التحديات عميقة الجذور في المجالات الاقتصادية الاجتماعية، والسياسية، والأمنية، والثقافية، ما يجعل استعادتها للسيطرة مهمة أكثر صعوبة. إذ لم يعد السؤال هو العودة إلى الأوضاع السابقة، بل كيفية الصمود في وجه تفكك، أو انهيار، أنظمتها السياسية ومساوماتها السلطوية. وتكافح الدول العربية عمليات التحول المتسارعة في أربعة مجالات رئيسية: الحوكمة، والنزعة الريعية، والأمن، وتكنولوجيا الإعلام والمعلومات.

## الحوكمة

مازالت أغلب البلدان العربية تواجه أزمة في مجال الحوكمة، على الرغم من تعدد استجاباتها في هذه الناحية. ويصر الكثيرون في البلدان التي لم تشهد مثل هذه الانتفاضات على أن الاضطراب الراهن في المنطقة نجم عن هذه الانتفاضات، وهي تحاول بالتالي العودة إلى الاستقرار الذي كان ينعم به النظام العربي عشية العام ٢٠١١، وتبذل الجهود لخلق أنظمة حكم أكثر إدماجاً للجميع واستجابة لمطالبهم. كما أن بلداناً أخرى قد دهمتها الحروب الأهلية، أو نتججه، على غرار مصر، نحو المزيد من القمع وإرساء نوع جديد من الحكم السلطوي.

لقد بدأت العقود الاجتماعية العربية بالتآكل في مطلع القرن الواحد والعشرين، إذ لم تعد الميزانيات المتضخمة قادرة على تغطية نفقات المستويات المناسبة من التحصيل العلمي، والرعاية الصحية والخدمات الأخرى، كما أخفقت في خلق بيئة سليمة لنمو القطاع الخاص واستحداث فرص العمل ٤٨ وعندما تتوقف العقود الاجتماعية عن أداء تلك الأدوار بشكل سليم، ينزل الناس إلى الشوارع.

كثيراً ما تميل أنظمة الحكم، في الاستراتيجيات التي تتبعها للمحافظة على السلطة، إلى إعطاء الأفضلية لفئة دون أخرى، أو خفض مرتبة النساء إلى مستوى الدرجة الثانية، إما من خلال الدساتير أو القوانين التي تحد من التطبيقات العملية لهذه الدساتير. ويوضح ذلك الأسباب التي لم يُعتبر فيها التنوع الثقافي والإثني والديني مصدراً للقوة، بل على العكس مظهراً من مظاهر الضعف السياسي.

من هنا، كانت الحاجة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية أحد المطالب المشتركة التي طرحتها الانتفاضات العربية. ذلك أن افتقار المواطنين إلى المساواة في مجال الحماية أمام القانون قد دفعهم تدريجياً إلى تبني أطر ضيقة لتعريف الهوية، تركز أساساً على الدين، أو القبيلة، أو الجغرافيا، بوصف هذه المكونات وسائط أكثر فعالية لمعالجة مظالمهم. وفي بلدان مثل العراق، ولبنان، وليبيا، وسورية، تكون الانتماءات القبلية أو الطائفية في أغلب الأحيان أقوى من علاقاتهم بالدولة.

إن عدو الحكم السيئ هو، في العادة، جمهور متعلم ومتقّف وقادر على التفكير النقدي والتسامح تجاه جهات النظر الأخرى. ولهذا السبب، إن أحد المجالات التي تستلزم إصلاحات جديّة هو التعليم، في الدرجة الأولى نوعية التعليم. أما العنصر الغائب في كثير من البرامج التعليمية العربية فهو المناهج الدراسية التي تشجع على نمو مفهوم المواطنة، وتفضي إلى بناء الدولة على نحو سليم عن طريق تعليم القيم، بما فيها التسامح واحترام التنوع.

بدلاً من ذلك، يُطالب الأطفال العرب اليوم في سن مبكرة بأن يكتبوا الفوارق الشخصية لصالح الأهداف العامة الكبرى، ويُشجّعون على أن يفكروا في بعد واحد. أما التفكير النقدي فلا يلقي التقدير ولا التشجيع. وتجري تربية أجيال كاملة على الاعتقاد بأن الولاء للبلاد يعني الولاء للحزب، أو النظام أو الزعيم الذي يتولى الحكم فيه. وتؤدي ردود الفعل هذه إلى إحباط المساعي الرامية إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة.



كانت الدعوة إلى المساواة والشفافية من الموضوعات المشتركة الأخرى في الانتفاضات. ففي الدراسة الاستقصائية "أصوات عربية"، التي أجرتها مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام ٢٠١٦، أفاد الخبراء الذين استطلعت آراؤهم أن النزعة السلطوية والفساد يمثلان اثنتين من القضايا الثلاث الأهم التي تواجه المنطقة: فمن أصل ١٠٣ خبراء أشار ٦٥ خبيراً إلى النزعة السلطوية و٤٨ منهم إلى الفساد باعتبارهما القضيتين الأكثر إلحاحاً.

تمثل تونس نموذجاً فريداً لدولة استجابت لهذه التحديات، عبر الإقدام على صوغ عقد اجتماعي مستقبلي شامل – يمنح المرأة حقوقاً متساوية، ويضمن الحقوق لجميع المكونات المجتمعية، ويرسي الدعائم لدولة ديمقراطية – حتى ولو لم تتغلب الدولة على مشاكلها الاقتصادية والأمنية. وقد اتخذت قطر والإمارات العربية المتحدة، اللتان تقاومان اللبرلة السياسية، خطوات لتحسين البيئات التنظيمية الاقتصادية فيهما ٥٢ غير أن أكثر البلدان العربية قد تمكنت من إجراء إصلاحات تجميلية، أو تبنت سياسات تضع القضية الأمنية فوق كل اعتبار.

إن فشل الأحزاب الإسلامية، الذي تجلّى في أبرز صوره في مصر، من خلال طرح نماذج حوكمية بديلة جديدة بالثقة، وانتشار الخوف من الحركات العنيفة والتقاطع بين هاتين الناحيتين، سهلاً قيام ثورة مضادة مماثلة لما حدث في أوروبا العام ١٨٤٨، والأرجح أن المحاولات لإعادة عقارب الساعة إلى ما قبل العام ٢٠١١ ستبوء بالفشل لأن مشاعر الإحباط التي أدت إلى الانتفاضات لازالت ماثلة للعيان. وتعتبر المنطقة بحاجة ماسة إلى عقود اجتماعية جديدة متفق عليها لتلبية مطالب المواطنين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. لكننا لم نشهد حتى الآن دليلاً على أن أغلب البلدان العربية، باستثناء تونس، تخطط للتحرك في هذا الاتجاه.

## النزعة الريعية

خلال العقود الأخيرة، أفادت معظم البلدان العربية على نحو ما، من الموارد الوفيرة في المنطقة. ولا يشمل ذلك منتجي المواد الهيدروكربونية وحسب، الذين استطاعوا استخدام الأرباح لشراء الولاء وتأسيس ما اعتُبر دول رفاه بالفعل، بل شمل كذلك البلدان غير المنتجة للنفط، التي انتفعت من تدفق المعونات أو رؤوس الأموال من البلدان المنتجة للنفط، أو من التحويلات النقدية التي يرسلها مواطنوها العاملون في الدول المنتجة إلى بلدانهم.

بيد أن احتياطات النفط الضخمة في الشرق الأوسط أثبتت أنها كانت نقمة بقدر ما كانت نعمة. ٥٣ فبالإضافة إلى التحسّن الواضح الذي أدخله النفط على نوعية الحياة المادية في المنطقة، إلا أنه خلق كذلك دولاً ريعية تستمد ثروتها في الأساس من بيع مواردها الهيدروكربونية إلى أطراف خارجية. ويقال إن أحمد زكي اليماني، الذي كان وزيراً للنفط في المملكة العربية السعودية قد صرّح ذات يوم: "في المحصلة، ليتنا اكتشفنا الماء".

استخدمت حكومات البلدان المنتجة للنفط دخلها كمورد ومزود عام لاحتياجات الشعب، بدلاً من تشجيع الاعتماد على النفس أو على النمو الذي يوجّهه القطاع الخاص. فأصبح المواطنون بالتالي عالة على الحكام في مجالات التوظيف، والخدمات، والمكرمات. وحيث أن الحكومات لم تكن بحاجة إلى فرض الضرائب على مواطنيها لتعزيز الدخل الوطني، فقد غدت مواجهة نزعة الدولة السلطوية أكثر صعوبة.

كان من نتائج ذلك أن الحكومات العربية في الدول غير المنتجة للنفط أصبحت تعتمد كل الاعتماد على المعونات ورؤوس الأموال الوافدة من البلدان المنتجة، بما في ذلك التحويلات النقدية المرسلة من مواطنيها العاملين هناك، للتعويض عن عدم قدرتها على توفير الخدمات الاجتماعية لسكانها. وأسفر ذلك عن قيام نظام من الريعية الإقليمية غدت بوجبه أغلب البلدان العربية مرتبطة بشبكة من الثروة التي تصنعها الاقتصادات في البلدان المنتجة للنفط. كما أن النخب السياسية والاقتصادية في البلدان المنتجة للنفط وغيرها، مثل مصر والأردن وتونس، أفادت من الامتيازات التي قدمتها الأنظمة لقاء ما تقدمه من مشاعر الولاء. ومع مرور الوقت، أسفرت مظاهر الترف التي تتمتع بها تلك النخب ودلائل الجور والفساد في توزيع الموارد إلى تعاضد الإحساس بالاغتراب في أوساط الجماهير.

وما أن بدأ التفسّخ في العقود الاجتماعية العربية، حتى أخذت دول عدة، من بينها مصر والأردن وتونس بإجراء اصطلاحات اقتصادية. كان من المعتقد آنذاك أن الإصلاح الاقتصادي ينبغي أن يسبق الإصلاح السياسي إذا ما أُريد لهذه

الدول أن تتجنب عدم الاستقرار الاجتماعي. ٥٥ غير أن عمليات الإصلاح الاقتصادي قصرت عن بلوغ الأهداف المرجوة لسببين:

الأول، هو أنه ما لم يُطبَّق الإصلاح السياسي الضروري لضمان الرقابة المشددة والإشراف البرلماني، فإن برامج الإصلاح الاقتصادي غير المدققة بها كانت تميل إلى تحقيق منفعة نخبة صغيرة وليس السكان بصورة عامة. وقد جرت خصخصة العديد من الصناعات في الدولة، على الرغم من ضرورتها، بمعزل عن الشفافية التامة، الأمر الذي ولد الانطباع، المبرر غالباً، بتفشي الفساد. وأظهر مسح البارومتر العربي العام ٢٠١٦ أن غالبية كبيرة من العينة التي شملتها الدراسة في كلٍّ من الدول - وهي الجزائر ومصر والأردن والمغرب وفلسطين وتونس - تعتقد أن الفساد منتشر في أجهزة الدولة ومؤسساتها إلى حد "كبير" أو "معتدل".

وقد جرت خصخصة العديد من الصناعات في الدولة، على الرغم من ضرورتها، بمعزل عن الشفافية التامة، الأمر الذي ولد الانطباع، المبرر غالباً، بتفشي الفساد.

أما السبب الثاني فهو أن غالبية برامج الإصلاح الاقتصادي لم تول اهتماماً كافياً للاختلال الاجتماعي الناجم عن ذلك. فمع أن المدركات عن الرفاه الاقتصادي ترتبط في العادة بصورة إيجابية بالتوسع في الناتج المحلي الإجمالي، فإن استطلاعاً أجرته مؤسسة Gallup عشية الانتفاضة المصرية وجد أن العكس هو الصحيح: فبينما نما الاقتصاد المصري بنسبة ٥ في المئة العام ٢٠١٠، فإن واحداً من كل خمسة من المصريين لاحظوا تحسناً في الأوضاع الاقتصادية. ٥٨ ونتيجة لذلك، بدأ الجمهور يربط الإصلاح الاقتصادي، لا بالازدهار والتحسّن في مستوى معيشتهم، بل بالفساد والتعسف الاقتصادي.

إذا استمر الانخفاض الحالي في أسعار النفط لعدة سنوات مقبلة، كما هو متوقع، فإن ذلك سي طرح تحديات كبيرة أمام الأنظمة الريعية في المنطقة. فقد بدأت المملكة العربية السعودية بتغيير أنموذج المساعدات التي تقدّمها من مقاربة تقوم على تقديم المنح إلى أخرى تستند إلى الاستثمار. ٥٩ وسيزيد ذلك من الضغوط المفروضة على الحكومات التي تتلقى المساعدات لتحسين أدائها الاقتصادي، وتبتعد عن نظام الرفاه الاجتماعي إلى نظام يعتمد على الجدارة والاستحقاق والتوسع الذي يوجّهه القطاع الخاص. لقد وصل النموذج الريعي، الذي انتشر على نطاق واسع في المنطقة حتى الآن، إلى مرحلة التشبع. كما بلغت الحكومات الحدود القصوى من قدرتها على المحافظة على فرص العمل في القطاع العام، وعلى زيادة مديونيتها العامة، والمحافظة على القروض الخارجية. غير أن المحاولات الرامية إلى تغيير هذه الأنظمة ستواجه مقاومة كبيرة من النخب السياسية والاقتصادية التي لا تريد أن تخسر ما تتمتع به من امتيازات. ومن المتوقع أن تبرز المعارضة في أوساط أجهزة الدولة البيروقراطية التي تفتقر إلى رؤية لكيفية الانتقال إلى نظام من النمو الشامل المُستدام.

لا يمكن للعالم العربي أن يسعى إلى تنمية اقتصادات مزدهرة بغير التخلي عن الأنظمة الريعية. غير أن الانتقال سيكون عسيراً جداً، بسبب اعتماد الحكومات الكلي لعقود عدة على الموارد الريعية. وبما أن المجتمعات العربية مُطالبية بالتحضية عن طريق تخفيض دعم المواد الاستهلاكية، والقبول بعدد أقل من الوظائف الحكومية، واختصار الخدمات وأنواع الدعم بصورة عامة، فسيصبح أصعب على قادة هذه المجتمعات أن يحولوا دون إشراك المواطنين في عملية صنع القرار. ولن تكفل مساعي الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي بالنجاح إلا إذا صاحبها عملية إصلاح سياسي تمنح الناس أدواراً مؤثرة وتسهم في بناء الضوابط والتوازنات.

## القطاع الأمني

أسهمت هيمنة القطاعات الأمنية والعسكرية في الدول العربية إلى حدٍ كبير في الأزمات السياسية والحوكمة الراهنة. ففي البلدان التي شهدت انتفاضات شعبية، تعاضمت غضبة الجماهير وتزايد سخطها جرّاء انتهاكات الشرطة. لكن حتى عندما حققت تلك الثورات النجاح، فشلت الحكومات المؤقتة الضعيفة والهيئات التمثيلية التي تفتقر إلى الخبرة، في وضع إصلاح القطاع الأمني على الأجندة العامة.

كان مثل هذا الإصلاح كان سي طبق على الجهات المولّجة إنفاذ القانون، وأجهزة الأمن، وأجهزة الدولة شبه العسكرية أو القسرية الأخرى. كما كان سيشمل نقلة موازية في العلاقات المدنية-العسكرية لوضع القوات المسلحة الوطنية تحت السيطرة

الواضحة للسلطات المدنية المُنتخبة ديمقراطياً. لكن، بدلاً من ذلك، لجأت الفصائل السياسية المتزاحمة إما إلى التنافس للسيطرة على القطاع الأمني والقوات المسلحة أو إلى السعي لاسترضائها. كما أن العجز عن المشاركة في الإصلاح قد كشف النقاب عن البقية الباقية من مخلفات النظام السابق المتمثلة في الشخصيات والشبكات الكامنة في المؤسسات الأمنية والعسكرية.

نتيجة لذلك، انهارت المؤسسات الأمنية والعسكرية في ليبيا واليمن، على سبيل المثال، انهياراً تاماً، الأمر الذي فتّ من عضد الدولة وعمّق الخلافات فيها. وقد أدت بعثرة المجتمعات الليبية واليمنية وتجزئتها على أسس مناطقية، وقبلية وطائفية-إثنية إلى مآزق أمنية متعددة. وبالتالي، أصبحت إعادة بناء القطاعات الأمنية المركزية جزءاً لا يتجزأ من إعادة تعريف شخصية الدولة وتحديد أهدافها وإعادة التفاوض حول العلاقات بين الدولة والمجتمع، مع زيادة التعقيد إلى حد كبير في كلتا المهمتين. وظهرت هذه المآزق نفسها في سورية منذ العام ٢٠١١، وفي العراق منذ العام ٢٠٠٩. فعندما أصبح نوري المالكي رئيساً لوزراء العراق، انهار الجيش العراقي إلى حدٍ بعيد، وأدى ذلك إلى نشوء قوات الحشد الشعبي التي يسيطر عليها الشيعة.

في بلدان أخرى، سمحت مغادرة الزعماء الأقوياء الأتوقراطيين الساحة السياسية للقطاعات الأمنية والقوات المسلحة بتعزيز استقلالها الذاتي. واتضح ذلك بأجلى صوره في مصر، عندما تواطأت قوى الأمن والجيش في شهر تموز/يوليو ٢٠١٣ لإطاحة أول رئيس مدني مُنتخب. غير أنها فشلت في تحويل السلطة القسرية إلى قوة ضبط سياسية واجتماعية مستقرة، ناهيك عن حل المشاكل البنوية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد المصري، الذي تغلغلت فيه قوى الأمن والجيش بصورة مكثفة.

على العكس من ذلك، حققت الأحزاب السياسية في تونس إنجازاً ديمقراطياً بحلّ الخلافات القائمة بينها من خلال الحوار واحترام نتائج الانتخابات. إلا أنها فشلت في تأكيد سيطرتها على وزارة الداخلية، التي لاتزال تمثل صندوقاً أسود تسيطر عليه شبكات غير نظامية اخترقت القطاع الأمني.

برزت تيارات مماثلة في أنظمة الحكم الجمهورية العربية التي كانت تشهد انتقالاً سياسياً أو انتقالاً بعد مرحلة الصراع، غير أنها لم تبلغ الدرجة نفسها من التأزم التنظيمي أو الانهيار المؤسسي. وقد أسفر تآكل الأطر المؤسسية والتوافقات السياسية حول صلاحيات دوائر الدولة ومسؤولياتها إلى تردّي الأداء الإداري في القطاعات الأمنية في الجزائر ولبنان وفلسطين والسودان. وفي بعض الحالات، أدّى التوزيع الفضفاض للسلطات بين الأحزاب السياسية وتجمعات النخب والفصائل المؤسسية، إلى شلل القطاع الأمني والانتقاص من فعاليته وتقويض شرعية الحكومة. وفي بلدان أخرى، مكّنت هذه العوامل القطاع الأمني من العمل باستقلالية متزايدة بعد أن وضع سياساته وأولوياته الخاصة في غياب خطوط إرشادية متماسكة أو أهداف مرسومة من جانب الحكومة.

وما زاد من ضخامة التحدي الذي يمثله ضعف الحوكمة أو غيابها عن القطاع الأمني، الانهيار الحاد أو الشلل الكامل الذي أصاب قطاع القانون الجنائي. فعندما تهاوى القطاع الأمني، كما حدث في ليبيا واليمن، تعرّض القضاة إلى الاغتيال أو اضطروا إلى الهرب، بعد أن تركوا مجتمعات محلية كاملة بدون محاكم قضائية رسمية" بل إن مسؤولي المحاكم تعرّضوا إلى الهجوم حتى في تونس، من موظفي القطاع الأمني الذين طالبوا بإطلاق سراح زملائهم الذين كانوا يحاكمون لإقدامهم على قتل مواطنين بغير مسوّغ قانوني.

أما السلالات الملكية العربية فكانت، على العموم، أفضل حالاً. إذ أن النخب الحاكمة في مجلس التعاون الخليجي والأردن والمغرب تلتف، نسبياً على الأقل، حول منظومة من الأهداف والسياسات المحورية، كما أن عمليات رسم السياسات فيها تتميز بقدر أكبر من التماسك والترابط الوثيق بين الأسر الحاكمة. ثم أن تحالف تجمعات النخب مع القطاعات الأمنية والقوات المسلحة يعزز الولاء بين الأمن والجيش، بفعل الإنفاق الحكومي الكبير على الرواتب والمشتريات. وكان التقشف المالي يفاقم من صعوبة هذه العلاقة، كما حدث في الأردن العام ٢٠١٠. كما أن الإصلاحات السياسية قد تكتسب في بعض الأحيان، وبدعم من الديوان الملكي، نفوذاً سياسياً جزئياً أعلى مما يمارسه القطاع الأمني، كما يحدث في المغرب منذ العام ٢٠١٠. غير أن الأسر الحاكمة حافظت على علاقات الاعتماد المتبادل مع القطاعات الأمنية والقوات المسلحة في بلدانها. مع ذلك، يعني غياب

الإصلاحات السياسية المُجدية أو المشاركة في السلطة، إلا في المغرب، أن السياسات المحلية في الأنظمة الملكية العربية بدأت تتحرك وفق ما يريده القطاع الأمني. والواقع أن القمع البوليسي، لا يزال يمثل أحد العناصر الجوهرية لأنظمتها السياسية. من هنا، ثمة ثلاثة تحديات أساسية تعترض الطريق. الأول هو أن اعتماد النفوذ السياسي على القدرة على بناء الوسائل القسرية والمحافظة عليها، غدا اليوم أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، على الرغم من التفاوت الكبير بين الأقطار العربية. وهذا ما يدفع الجهود المعاكسة التي تبذلها دوائر الدولة إلى إضفاء الطابع المركزي على تنظيم القطاعات الأمنية والقوات المسلحة والسيطرة عليها من جهة، وما تبذله الدوائر غير الحكومية لإقامة الكيانات الأمنية والعسكرية الموازية الخاصة بها، من جهة أخرى. وقد غدت الازدواجية المؤسسية الناجمة عن ذلك من حقائق الحياة في العراق ولبنان وفلسطين والسودان وسورية واليمن. وهذا ما يعنيه أيضاً التفاوت المتزايد بين القوات الخاصة ووحدات مكافحة الإرهاب الأفضل تدريباً وتسليحاً من جهة، والوحدات ذات التدريب المتدني، والتجهيز المتواضع، والأجور الشحيحة التي تشكّل الجانب الأكبر من القوات المسلحة في بلدان مثل الجزائر والأردن والمملكة العربية السعودية، من جهة أخرى.

ويكمن التحدي الثاني في أن تآكل كل من السلطة السياسية للحكومات وقدرة مؤسسات الدولة الأساسية، وما رافق ذلك من الأزمات المالية والمحسوبية الاقتصادية، قد وسّع نطاق الفساد في قطاعي الدفاع والأمن في أكثر البلدان العربية إن لم يكن فيها كلها. وترك ذلك آثاره على وظائف الدولة بجميع جوانبها، بدءاً من القبول في أكاديميات الشرطة والجيش، مروراً بالترقيات والتعيينات، وجميع جوانب عمليات الشراء، وانتهاءً بأداء المهام التشغيلية وتوفير الخدمات.

يُضاف إلى ذلك أن ضعف قدرات الدولة وانتشار النزاع المسلح تسبباً في نشوء اقتصادات مكثفة قوامها التهريب على جانبي الحدود المشتركة. وقد اخترقتها وتغلغلت فيها القطاعات الأمنية إلى درجة غدا معها تفكيك الأسواق السوداء أكثر صعوبة. وأصبحت القوات المسلحة كذلك لاجباً اقتصادياً في دول عربية عدة، وانخرطت، بدرجات متفاوتة، في أعمال مسجلة رسمياً أو في أنشطة الأسواق السوداء، أو عملت كوسيط في المضاربات الاستثمارية وتقاضي العمولات مع أفراد الأسر الحاكمة والنخب ذات النفوذ.

أما التحدي الثالث، فهو أن التوظيف في قطاعي الدفاع والأمن، الذي كان في أغلب الأحيان منجماً لفرص العمل ومشروعاً للضمان الاجتماعي، يتعرض الآن إلى الضغوط جرّاء التقشف المالي في كثير من الدول العربية. كما أن التوظيف في العديد من الدول يؤدي إلى إعادة تصنيف القطاعات الأمنية والقوات المسلحة على أسس مناطقية، أو قبلية أو ريفية-حضرية، أو سياسية-إيديولوجية، حسب السياق المحدد في كل دولة.

تزيد هذه التحديات من مقاومة القطاع الأمني للإصلاح وإعادة تحديد العلاقات المدنية-العسكرية في سياق الحوكمة الديمقراطية. وهي تعيق أيضاً إضفاء الصفة الاحترافية على القطاع الأمني والقوات المسلحة، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية، ودمج الميليشيات غير الحكومية في مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، وجسر الانقسامات الجهوية والجماعية في صفوف المجندين في القطاعات الأمنية والعسكرية. ومن أجل تحقيق تقدّم حقيقي، على الدول أن تضع إصلاح وحوكمة القطاع الأمني والقوات المسلحة على الأجندة العامة، كما أن على اللاعبين الدوليين أن يتجنبوا إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب بصورة تنتقص من الجهود المبذولة لتحقيق الإصلاح. وتدعو الحاجة إلى قيام ثقافة للتشاور والحوار، من أجل بناء ائتلافات سياسية حول أهداف متفق عليها تم متابعتها بصورة حثيثة عبر سياسات متماسكة ومقاربات منهجية ملموسة.

### وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات

يشكّل المواطنون العرب مواقفهم اليوم في سياق تغيير جوهري لا عودة عنه في طبيعة التواصل السياسي. فقد استخدمت البلدان العربية وسائل الإعلام لعقود عدة كأدوات للتعبئة والسيطرة السياسية. وأسهمت الرقابة الخانقة والبعث الإذاعي ثقيل الوطأة الصادر عن الدولة في التحكم بدفق المعلومات المتاحة للمواطنين العرب. غير أن سيطرة الدولة بدأت بالتآكل في تسعينيات القرن الماضي مع ظهور محطات التلفزيون الفضائية مثل قناة الجزيرة. وأتاح انتشار الإنترنت السريع للمواطنين فرصاً غير مسبوقة للنفاذ إلى المعلومات والتعبير عن آرائهم. من هنا، حدثت الانتفاضات العربية العام ٢٠١١ في منطقة مشبعة

بالإعلام، إذ كان أغلب مواطنيها يحصلون بصورة منتظمة على المعلومات من طيف محير من محطات التلفزيون، والصحف، والمواقع الإلكترونية، ومنافذ التواصل الاجتماعي.

إن النفاذ إلى الإنترنت، الذي كان ذات يوم محدوداً بالمقاييس الدولية، انتشر على نطاق واسع بسرعة بالغة، مثلما شاع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، بما فيها فايسبوك وإنستغرام وتويتر. وكان لانتشار وسائل الإعلام المباشرة والإذاعية أثر بالغ خلال الانتفاضات العربية، عندما أدت دوراً حاسماً في الربط بين الحركات الاجتماعية في المنطقة ونشر ديناميكيات الكفاح السياسي في تونس إلى البلدان. وأتاحت الانتفاضات، بدورها، لشخصيات كانت مهمشة في الماضي فرصة النفاذ إلى القنوات الإعلامية الرئيسية، في الوقت الذي شجعت فيه على بروز العديد من المنابر الإعلامية المباشرة الجديدة. غير أن الآمال التي عُقدت أول الأمر على هذه البيئة الإعلامية المفتوحة، سرعان ما خففت منها العقبات نفسها التي تعترض التطورات إلى التغيير في المنطقة. فبدأت الأنظمة العربية باستغلال الأشكال الإعلامية الجديدة، وسخرت الموارد لاستخدامها كأدوات للقمع، والتعبئة، والرصد والسيطرة. وبالمثل، بدأ مراقبو الدولة بفرض الضغوط على محطات التلفزيون الفضائية العابرة للحدود، واستخدامها كأدوات سياسية لتشجيع الانتفاضات ضد خصومها في المنطقة، مع مواصلة دعم أنظمة الحكم الصديقة. وقد أبدت مؤسسات الإعلام الوطنية، حتى في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مقاومتها لهذا التغيير الرئيسي وظلت خاضعة إلى هيمنة الموالين للنظام القديم. وبرزت المنابر الإعلامية الأحدث عهداً لتمثل في غالب الأحيان مصالح الأحزاب السياسية أو الممولين الأثرياء.

لا يمكن أن نحمل الأنظمة مسؤولية جميع العلل التي أصابت هذه البيئة الإعلامية الجديدة. فقد تفاقم الاستقطاب السياسي على أسس طائفية وإيديولوجية جراء التوجه العالمي نحو الإعلام الجهوي، ونزوع مستهلكي الإعلام الاجتماعي إلى تصنيف أنفسهم في جماعات مغلقة متشابهة فكرياً. وأسهمت هذه التوجهات في حالة الاستقطاب والارتياب على أسس إثنية وطاقفية وإيديولوجية، ما أدى إلى تقويض عمليات الانتقال السياسي. وعلى سبيل المثال، كان الإعلام الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من ممارسات تنظيم الدولة الإسلامية والفئات المتطرفة الأخرى، التي طورت منظمات إعلامية متقدمة لتنسيق الجهود عبر الحدود، ونشر الدعاية، واجتذاب المجندين على الصعيد العالمي.

اتضح هذه التأثيرات الإعلامية بأجلى صورها في البلدان الانتقالية، بما فيها مصر وتونس، حيث فاقمت وسائل الإعلام المخاوف المتبادلة ومن انهيار الوحدة الثورية بين الإسلاميين وخصومهم. وقد أثبتت وسائل الإعلام أنها أداة مؤثرة لحشد التأييد للانقلاب في مصر العام ٢٠١٣ وللحيلولة دون بروز الخلافات السياسية في بلدان أخرى. وقد سعت الدول العربية إلى استعادة سيطرتها على الوسائل الإعلامية وحشد جهودها من أجل المحافظة على استئثارها بالحكم. ويوفر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للمواطنين فرصاً جيدة للاتصال بالآخرين عبر المسافات الاجتماعية والفيزيقية.

ومع أن لدى الدول والأنظمة موارد هائلة تسخرها للسيطرة على وسائل الإعلام واستغلالها، فإنها مع ذلك ستبذل قصارى جهدها للهيمنة على تدفق المعلومات. وقد غدا الشرق الأوسط إحدى أكثر مناطق العالم تبنياً للإنترنت، حيث تطرح التغييرات التكنولوجية على الدوام أساليب جديدة للتواصل، بحيث أصبح المواطنون العرب يعتبرون النفاذ إلى المعلومات وحرية التعبير من حقوقهم الأساسية. وحتى بعد سنوات من انبعاث الاستبداد الأوتوقراطي، أعرب ثلثا المستجيبين في مسح البارومتر العربي العام ٢٠١٦ عن اعتقادهم بأن بوسعهم توجيه النقد للحكومة من دون خوف. ويوفر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للمواطنين فرصاً جيدة للاتصال بالآخرين عبر المسافات الاجتماعية والفيزيقية. ولهذا السبب، فإن جهود الدولة لإعادة فرض الرقابة والهيمنة على السكان ستواجه في المستقبل مقاومة أكثر صلابة.

### المشهد الجيوسياسي

مع أن الشرق الأوسط شهد مستوى عالياً من التوتر الجيوسياسي ونزاعات متواترة بين الدول خلال فترة الحرب الباردة، اتسم هذا الاضطراب عموماً بالمبادئ المتصلة بسيادة الدولة، وبلا استقرار البنيوي النسبي بعد العام ١٩٦٧. أما الآن، فقد انهار النظام الإقليمي وحلت محله الفوضى، التي وصفها الفيلسوف البريطاني توماس هوبز في القرن التاسع عشر بأنها الوضع الطبيعي للإنسان: أي "حرب الجميع ضد الجميع". وفي ظل هذا اللانظام في الشرق الأوسط الجديد، ما من دليل على

أن الدول القوية تُحجم عن التدخل في شؤون الدول الضعيفة. إذ تتنافس دول عديدة، بما فيها إيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، على السيطرة الإقليمية، وتلعب أدواراً أكبر مما ينبغي في الدول المجاورة مثل ليبيا وسورية واليمن. وفي تلك الأثناء، تنوء القوى المركزية السابقة في المنطقة، مثل مصر والعراق، تحت وطأة أعبائها المحلية. ويمكن فهم انهيار النظام الإقليمي العربي من زوايا أربع: تهافت الدولة والنزاع الداخلي، والصراع الإقليمي، والجغرافيا السياسية للطاقة، والبيئة.

## تهافت الدولة والنزاع الداخلي

تبيّن أن الخلل الذي أصاب الكثير من الدول العربية كان أعمق بكثير مما تصوّره غالب المراقبين، ذلك أنه زاد من حدة العجز الاجتماعي والاقتصادي عميق الغور في المنطقة، وفاقم الاستقطاب في مجتمعاتها، وضيق احتمالات الوصول إلى التسويات أو المصالحات السياسية. وأدى ذلك إلى انهيار مؤسسي، وانهيار اجتماعي، وانهيار النظام الأوسع للدولة العربية. تبيّن أن الخلل الذي أصاب الكثير من الدول العربية كان أعمق بكثير مما تصوّره غالب المراقبين. وربما كان الانهيار المؤسسي هو الأكثر وضوحاً، حيث عجزت بنى الحوكمة عن تلبية المطالب المتعاظمة للسكان الساخطين. فطالما أمكن ترجمة عائدات المواد الهيدروكربونية إلى عدد كافٍ من الوظائف في القطاع العام لمواكبة التكاثر السكاني، كان في وسع الزعامات العربية التركيز على أمن نظام الحكم وإسباغ الشرعية المفروضة من الدولة عليه (والانخراط في عمليات النهب الاقتصادي في الكثير من الحالات) على حساب التنمية السياسية والاقتصادية الحقيقية. ونتيجةً لذلك، لم يكن مستغرباً أن تضم أغلب الدول العربية التي ضعفتها الحرب الأهلية الدول الأكثر قمعاً – وهي العراق وليبيا وسورية – والأقل من حيث النمو المؤسسي – وهي ليبيا واليمن.

في المقابل، كان الانهيار الاجتماعي أكثر بروزاً في الدول التي تجرأت على أسس طائفية وإثنية وحتى قبلية. ففيما كانت مؤسسات الدولة تواجه التفكك والتجزئة، ارتد الأفراد إلى هوياتهم الأولية، الأمر الذي عجل تفسخ الدولة. ويعني ذلك، من الناحية العملية، أنه حتى مع انتهاء القتال في دول مثل ليبيا وسورية واليمن، سيكون من المستبعد أن يُعاد تشكيلها ككيانات سياسية موحدة وخاضعة إلى سيطرة مركزية. إذن، لا بد من التفكير بترتيبات جديدة، بما فيها آليات دستورية تتيح للمناطق والجماعات المحلية مزيداً من الحرية لتتدبر أمورها بنفسها وتوفّر الحماية المادية الملموسة للأقليات.

لقد أسهمت تلك الانهيارات المؤسسية والاجتماعية في تهافت نظام الدولة العربية على نطاق أوسع وغير مسبوق: فقد انقضى عهد التماسك النسبي والإحساس المشترك بالهدف الذي كان يميّز الأعمال الجماعية التي تقوم بها الدول العربية. ففي حين كانت للنزاعات في ليبيا وسورية واليمن جذور محلية تحديداً، فإن اندلاع الصراعات في الوقت نفسه يقدم دليلاً قوياً على التفاعل الديناميكي بين الروابط الإقليمية التي تتسبب في عدم الاستقرار.

يمثل انهيار نظام الدولة العربية مفارقة محيرة. ففي العام ٢٠١٦ بلغت اتفاقية سايكس-بيكو، وهي المخطط البريطاني الفرنسي لتقسيم الامبراطورية العثمانية السابقة إلى مجالات لهيمنة، عامها المئة. وارتبطت هذه الاتفاقية في المخيلة الشعبية بالحدود الاصطناعية المقترضة للشرق الأوسط، والتي رأى القوميون العرب أنها صُممت لتقسيم ما كان يُعتبر شعباً عربياً واحداً موحداً. لكن على الرغم من هذا التراث الاستعماري المدمر، أثبتت الحدود العربية أنها أكثر ثباتاً وديمومة من كثير غيرها في البلقان، وشرق أفريقيا، أو جنوب شرق آسيا، التي شهدت ولادة دول جديدة، أو تحول دول أخرى من حال إلى حال.

وفي الوقت نفسه، فإن الافتراض بأن ثمة حدوداً "طبيعية" في الشرق الأوسط هو مفهوم ينطوي على مخاطر محتملة، إذ يعني أن المؤسسات السياسية الأكثر استقراراً قد تتبلور فقط عندما تُرسم هذه الحدود. وينطلق التفكير هنا من أن هذه الحدود الطبيعية يمكن تحديدها ورسمها بغرض التجانس الإثني والطائفي، وفتح الأبواب على مصاريعها لعنف وتدمير أكثر مما يزلزل المنطقة الآن. وباستثناء النزاع العربي الإسرائيلي والمواجهات العربية الكردية في سورية والعراق، فإن جوهر الاضطراب في الشرق الأوسط لا يتمحور حول الأرض، بل يدور حول طبيعة الدول الواقعة داخل الحدود، لا حول الحدود بين الدول. وفي كلٍّ من الدول الأربع التي تعاني ما يبدو أنه نزاع مستعصٍ على الحل، وهي العراق وليبيا وسورية واليمن، قطعت التجزئة السياسية أشواطاً بعيدة، وفي أفضل الحالات، يبدو أن نظام الحكم اللامركزي سيكون الاحتمال الأرجح.

كانت لحروب الشرق الأوسط نتائج كارثية زادت من وطأة المشاكل العويصة التي تواجه المنطقة، ومنها الإزاحات وموجات النزوح البشرية الهائلة، وعدم الاستقرار السياسي (ليس في الدول المجاورة وحسب، بل أيضاً في دول أوروبية وغيرها)، والتدخل الإقليمي. ولم يكن الإرهاب غائباً تماماً عن المنطقة في العقود الماضية، بيد أن غزو الولايات المتحدة للعراق العام ٢٠٠٣ والانهيال الإقليمي منذ العام ٢٠١١، أطلقا موجة إرهاب مهولة من عقابها في دول المنطقة الفاشلة. وقد شهد العراق أكثر من ٢٠٠٠ هجوم انتحاري بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٥، شكّلت ٤١ في المئة من جميع الهجمات الانتحارية في العالم منذ العام ١٩٨٢. وفي ليبيا، وسورية، واليمن، ومصر التي تشهد عصياناً أضيّق نطاقاً في سيناء، تصاعدت الهجمات بصورة كبيرة منذ العام ٢٠١١.

نظراً إلى الروابط القائمة بين النزاع الداخلي، والإرهاب العالمي، وتدفق اللاجئين، والكوارث الإنسانية، يُعدّ إنهاء حروب الشرق الأوسط العديدة التحديّ الأكثر إلحاحاً الذي يواجهه قادة العالم. وما لم يتم احتواء هذه الصراعات، والحدّ منها، وحلّها في نهاية المطاف، ستغلب على جميع التحديات الإقليمية الأخرى.

في هذه الأثناء، ولأنّ درهم وقاية خير من قنطار علاج، على السياسات والجهات المانحة الدولية أن تركز اهتمامها على مساعدة الدول الضعيفة، وكذلك الدول المجاورة لمناطق النزاع. وينبغي على الدعم الدولي أن يعطي الأولوية بصفة خاصة للدول التي لديها حكومات مسؤولة نسبياً أو مجتمعات مدنية على الأقل، مثل تونس والمغرب والأردن ولبنان.

قد يبدو الوضع في الشرق الأوسط ميؤوساً منه، غير أن فشل الدولة ليس حالة دائمة. فمع أن الانهيار التام للدولة، كما هي الحال في سورية، يغيّر مسار البلاد بصورة دائمة، فإنّ دولاً عديدة قد استعادت عافيتها بشكل جزئي أو نشط خلال العقود الأخيرة، ومنها دول عدة في أفريقيا، والبلقان، وجنوب شرق آسيا. بل إن الصومال، وهي النموذج الأعلى للدولة الفاشلة، أظهرت مؤشرات معقولة على ولادتها من جديد منذ نشر قوات الاتحاد الأفريقي فيها العام ٢٠٠٧. وتجنّبت بلدان عربية أخرى السقوط في وهدة الهوة السحيقة. فعلى الرغم من هشاشة الوضع في لبنان، أفلح في التعايش جزئياً من نزاع أهلي مدمر، مثلما تعافت اليمن من النزاعات المبكرة في ستينيات وسبعينيات وتسعينيات القرن الماضي، مع أنها انتكست وسادها الاضطراب منذ ذلك الحين. لذا، فإن عودة الاستقرار في سورية في المستقبل ليست محتملة وحسب، بل هي ممكنة أيضاً.

### النزاع الإقليمي

ربما لم يتجسّد التفاعل المتشابك بين الصراعات التي تعيد تشكيل الشرق الأوسط في حدث ما في الآونة الأخيرة مثلما تجسّد في تدخل روسيا في سورية في خريف العام ٢٠١٥. فموسكو لم تضمن صمود نظام الأسد وحسب، بل كشفت أيضاً بما لا يقبل الشك عن عجز واشنطن، وخلقت اللحظة الأكثر تعقيداً على الصعيد الجيوسياسي منذ عقود.

وما زاد من المخاطر التي تنطوي عليها هذه النزاعات، أن الجهود المبذولة لتحقيق الإصلاح المحليّ ظهرت للعيان في السياق متزايد الالتباس الذي تتلاعب فيه المؤثرات الإقليمية والدولية، ولاسيما في الجزء الشرقي من العالم العربي. فقد قلبت الانتفاضات العربية الأوضاع السياسية الإقليمية رأساً على عقب، كما أن الوهن العميق الذي أصاب القوى المركزية العربية سابقاً بصورة خاصة، مثل مصر والعراق وسورية، أخلّ بميزان القوى. لذا، تعاضمت أدوار القوى الإقليمية غير العربية، وهي إيران وإسرائيل وتركيا، وأنظمة الحكم الملكية في الخليج. وقد تركت الحروب الكارثية المتعاقبة في العراق، والحرب في سورية في الآونة الأخيرة، فراغات مؤسسية في الشرق الأوسط، أدت إلى تدخل الأطراف المتنافسة في الدولتين، وإلى زعزعة الاستقرار في الأقطار المجاورة. وأسفر انهيار سلطة الدولة في ليبيا واليمن عن آثار مماثلة.

رسمت الحروب السياسية التي دارت عبر الحدود المسار المقبل، لا للبلدان المنشطرة فقط، بل كذلك لتلك التي تمر بمراحل انتقالية بعد انتفاضات العام ٢٠١١. ومن هنا، فإن بلدان الخليج التي تتوجّس خيفة من الديمقراطية وتحرص كل الحرص على المحافظة على الاستقرار الإقليمي، وهي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، قدّمت الدعم لأنظمة الملكية المماثلة لها. كما ساندت الانقلاب العسكري في مصر العام ٢٠١٣ مالياً وسياسياً، وأيدت في تونس ائتلاف "نداء تونس" الذي عارض "النهضة"، الحزب الإسلامي الأبرز المرتبط بالحركات الإسلامية في مصر وتونس، وبذلك حوّلت

السياسات المحليّة إلى منافسة واسعة النطاق لتعزيز النفوذ الإقليمي. عَنَت هذه المشاركة الخارجية الموسّعة أن المراحل الانتقالية، سواء تكلّلت بالنجاح أو باءت بالفشل، كانت مجرداً شأن محليّ في كل دولة.

عَنَت هذه المشاركة الخارجية الموسّعة أن المراحل الانتقالية، سواء تكلّلت بالنجاح أو باءت بالفشل، كانت مجرداً شأن محليّ في كل دولة. لقد أتاح تفكك العديد من الدول العربية لكثير من البلدان فرصاً جديدة لخدمة مصالحها الخاصة من خلال مساندة حلفاء محليين. وشملت هذا التدخل التمويل المعلن والخفي، وتسليح الحلفاء المحليين، والحملات الإعلامية من خلال المنافذ الإعلامية المحلية والعبارة للحدود، وفي بعض الحالات المتطرفة للغاية، من خلال العمل العسكري. أدت هذه التصرفات، بشكل جوهري، إلى خلق "حروب بالوكالة"، ورسمت معالم السياسات المحلية. وقد وُضعت الصراعات المحلية على السلطة في إطار الانقسامات الإقليمية الأوسع، باعتبارها، على سبيل المثال، نزاعاً بين المسلمين السنة والشيعة أو بين الإسلاميين وخصومهم. ولهذا السبب، فإن أية محاولة لمعالجة المشاكل المحليّة ستمنى بالفشل ما لم تؤخذ هذه العناصر الديناميكية في الاعتبار.

ليس ثمة خط وحيد واضح للنزاع الإقليمي، بل خطوط عدة متقاطعة ومتداخلة تربط بين دول المنطقة، التي تفاوتت فترات قوتها ودوام نفوذها على مر الزمن:

### إيران مقابل المملكة العربية السعودية

إن النزاع بين جناح "المعتدلين" الذي تدعمه الولايات المتحدة، ومعسكر "المقاومة" الذي حدّد معالم النشاط السياسي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قد أخلّى السبيل لحرب بالوكالة ذات نزعة طائفية متعاضمة، تدور رحاها في حلبة إقليمية واسعة. وتنظر الرياض وطهران إلى النزاعات الدائرة في البحرين والعراق وسورية واليمن باعتبارها منافسة إقليمية بينهما، حتى وإن كانت تلك الروابط، في أحسن حالاتها، غير واضحة المعالم. وقد أضاف التوتر بين الدولتين بعداً جيوسياسياً إلى نزاعات كانت محلية أول الأمر، ما فاقم تعقيد الجهود المبذولة للتخفيف منها أو حلّها.

### قطر وتركيا مقابل الإمارات العربية المتحدة والسعودية

يتمحور هذا النزاع الإقليمي حول التيار الإسلامي، ولاسيما "الإخوان المسلمين" والحركات المماثلة لهم فكرياً. وقد حدثت التدخلات الإقليمية بالوكالة في بلدان انتقالية مثل مصر وليبيا وتونس. إلا أن خط النزاع هذا قد انحسر نوعاً ما منذ أن تسلّم أمير قطر الشاب مقاليد الحكم في حزيران/يونيو ٢٠١٣، وأدى الانقلاب العسكري في مصر بعد ذلك بقليل إلى تصاعد حدة المعركة بين هذه البلدان إلى الذروة. ومنذ ذلك الحين، تعاون هذان الطرفان المتنافسان في الحرين السورية واليمنية، غير أن احتمال تجدد الاستقطاب لا يزال قاب قوسين أو أدنى.

### إسرائيل مقابل فلسطين

لم يعد الصراع الفلسطيني محور الخلاف الإقليمي، بعد أن حلّ مكانه النزاع السوري. ولا تزال الأنظمة العربية تعلن تأييدها لحل الدولتين، غير أنها، على ما يبدو، تشعر بارتياح أكبر لتعاونها مع إسرائيل ضد إيران، حتى إن لم يتحقق أي تقدّم ملموس في القضية الفلسطينية. وليس هناك ما يدل على أن الجماهير العربية فقدت اهتمامها بفلسطين، غير أن التعاون بين إسرائيل والأنظمة العربية قد يبرز كقضية إشكالية وخلافية إذا ما استؤنفت المواجهة العنيفة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

### السلفية الجهادية مقابل الأنظمة العربية:

أعاد تنظيمًا "الدولة الإسلامية" و"القاعدة" تشكيل التحديّ الجهادي الذي تواجهه الأنظمة العربية منذ أمد بعيد. وما من دولة تؤيد الجهاديين علناً، غير أن لكل دولة إدراكاً خاصاً مختلفاً لما يمثله هؤلاء من مخاطر، وما إذا كان عليها أن تعطي الأولوية لمحاربة الجماعات السلفية الجهادية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية، أو التصدي لإيران، خصوصاً في العراق وسورية.



وحتى لو انهار تنظيم الدولة الإسلامية في كلا البلدين، فإن ضروباً جديدة من التمرد الجهادي قد تبرز على الأرجح، عندما يفسح فشل الدولة له المجال. ومن المؤكد أن تهديد الإرهاب يزيد من التحديات الأمنية والمجتمعية التي تواجه الأنظمة العربية، لكن البلدان العربية تذرعت بهذا الخطر لتضييق الخناق على مجالات التعبير السياسي، والتجمع الحر، والاحتجاج السلمي، باعتبار أن هذه الأنشطة تهدد الأمن.

تجلت صراعات القوى الإقليمية تلك في غمرة أوضاع دولية متقلبة. فقد اضطرت هيمنة الولايات المتحدة الإقليمية جرأء الخلافات الحادة مع حلفاء رئيسيين مثل مصر وإسرائيل والمملكة العربية السعودية وتركيا حول السياسة الأمريكية في سورية، والاتفاق النووي مع إيران، والترويج للديمقراطية. كما تحركت روسيا، بطريقة انتهازية، تجاه المنطقة بصورة مباشرة عن طريق تدخلها العسكري في سورية، لاسترضاء حلفاء الولايات المتحدة المستأين ولتأكيد دورها كوسيط قوي لا يمكن الاستغناء عنه في الصراعات الاستراتيجية في المنطقة.

وفي دول الاستبداد الأوتوقراطي، أدت حروب الوكالة هذه إلى تقويض مراحل الانتقال الديمقراطي، ودفعت الدول الهشة إلى غمار الحرب الأهلية، وفاقمت النزعة الطائفية والتطرف العنيف.

وفي دول الاستبداد الأوتوقراطي، أدت حروب الوكالة هذه إلى تقويض مراحل الانتقال الديمقراطي، ودفعت الدول الهشة إلى غمار الحرب الأهلية، وفاقمت النزعة الطائفية والتطرف العنيف. ولم تقتصر آثار هذه النزاعات على الدول التي تدور فيها رحى الحرب، إذ أن تدفق اللاجئين من العراق وليبيا وسورية واليمن يفرض على البلدان المجاورة أعباء هائلة ومتزايدة. وعندما مدت القوى الإقليمية يد التعاون، أسفر ذلك، عموماً عن تعزيز الحكم الأوتوقراطي أو استعادته على حساب الإصلاحات التي تبرز الحاجة إليها بصورة عاجلة. ومن هنا، تضافرت القوى الإقليمية والأجواء الدولية غير المستقرة لتكثيف مشاكل المنطقة بدلاً من تذليلها. وستغدو معالجة هذه التحديات المتعددة التي تواجه الحوكمة العربية أقرب منالاً عندما تنسحب هذه القوى من تلك المنافسات بالوكالة، التي لا تؤدي إلا إلى المزيد من عدم الاستقرار.

### الجغرافيا السياسية للطاقة

مع أن ثروة الشرق الأوسط الهيدروكربونية تظل في غاية الأهمية لإمدادات الطاقة العالمية، فإن الانهيار الأخير في سعر النفط، الذي يُتوقع أن يبقى من الخصائص المميزة لأسواق الطاقة لسنوات عدة مقبلة، يزيد إلى حدٍ كبير التحديات التي تواجه البلدان العربية.

في العام ١٩٠٨، اكتُشف النفط في مدينة مسجد سليمان في المنطقة الجنوبية الغربية من إيران، معلناً بداية عصر النفط في الشرق الأوسط. وشكّلت الثروة الهيدروكربونية محركاً لاغنى عنه للتوسع الاقتصادي غير المسبوق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان من نتائج ذلك تحوّل مشهود في الكثير من المجتمعات العربية. بيد أن السهولة التي أتت بها هذه العائدات، حجبت التفاوت الهائل في توزيع الثروة بين الأقطار العربية، وعقدت التنمية السياسية والاقتصادية في المجتمعات المنتفعة من الموارد النفطية في المدى البعيد.

في شهر آب/أغسطس ٢٠١٤، كانت كلفة برميل النفط الخام من فئة "غرب تكساس الوسيط" (West Texas Intermediate) تزيد على مئة دولار. وانخفض السعر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ لفترة قصيرة إلى ما يقل عن ٣٠ دولاراً، مع أنه استقر بعد ذلك على سعر تراوح بين ٤٠ و٥٠ دولاراً. وتشكّل الإيرادات النفطية ٨٠ في المئة أو أكثر من ذلك من عائدات البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، و٧٧ وبالتالي فإن انهيار الأسعار ولّد تحديات نقدية ضخمة في المنطقة التي كانت آنذاك تشهد اضطرابات عميقة الغور، وتشير التقديرات إلى أن الإيرادات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي الست قد انخفضت بواقع ٣٩٠ مليار دولار في العام ٢٠١٥، أي حوالي ٢٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي. ومن المرجح أن تكون الخسائر في العام ٢٠١٦ أكثر من ذلك.

يتفق معظم الخبراء على أن العوامل المؤثرة في الإمداد، مثل التخمة في الاستثمار في مجال الاستكشاف وزيادة الصادرات العراقية والإيرانية، قد لعبت دوراً أبرز في خفض الأسعار من عوامل الطلب، ومنها بطء الأداء الاقتصادي في الآونة الأخيرة في الصين وأوروبا والكثير من البلدان النامية. ٧٩ إلا أن الأهم من ذلك تمثّل في أن مدى الانهيار لم ينجم عن الإمداد والطلب

الدائريين ولا عن العوامل السياسية في المدى القصير، بل عن التحولات التكنولوجية، أي ازدياد كفاءة الطاقة، وثورة الغاز والنفط الصخريين، والمراحل المبكرة من ازدهار صناعة السيارات الكهربائية، وهي التحولات التي تنذر بتغييرات بنيوية جوهرية ودائمة.

لم تتنبأ أسواق العقود الآجلة بالانهيار، ومن المؤكد أن ضخامته ستمهد لطفرة مقبلة في الأسعار، عندما يؤدي الانخفاض الحاد في استثمارات الاستكشاف إلى نقص الإمداد في السنوات المقبلة.

وتوضح نظرة أشمل إلى الوضع أن ثمة تغييرات عميقة وشيكة. ففي العام ١٩٧٠، كان النفط يمثل ٥٠ في المئة من استهلاك الطاقة على الصعيد العالمي، وانخفضت النسبة هذا العام إلى ٣٠ في المئة، وستواصل الانخفاض، وإن ببطء أكثر، مع استمرار التطورات التكنولوجية. ويمثل الشرق الأوسط ما يقرب من نصف احتياطي النفط المؤكد وأكثر من ٤٠ في المئة من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم. وسيزيد من حصته في الإنتاج في العقود المقبلة، غير أن ثمة أسباباً وجيهة للاعتقاد بأن أسعار النفط لن تعود إلى ١٠٠ دولار للبرميل في المستقبل المنظور.

أعلن الشيخ محمد بن زايد، ولي العهد في أبو ظبي، بأن الإمارات العربية المتحدة ستحتفل بتحميل آخر برميل من النفط، بينما تطرح "رؤية ٢٠٣٠" السعودية مشروعاً مستقبلياً مفصلاً يتسم بالتنوع الاقتصادي. ومهما كانت صحة هذه التصريحات، فإنها تشير إلى أن منتجي النفط الكبار يهيئون أنفسهم لانخفاض دائم في الأسعار.

إن دول مجلس التعاون مجلس التعاون الخليجي، والجزائر إلى حد أقل، مستعدة للتعامل مع انخفاض الأسعار لسنوات عدة. فهي لديها الحد الأدنى من الديون، وتحتفظ (باستثناء عُمان والبحرين) باحتياطي ضخم من العملات الأجنبية، وتتمتع بكلفة إنتاج متدنية للغاية. مع ذلك، قد تجابه هذه البلدان تحديات عظيمة في الفترة المقبلة، عندما تواجه الحاجة إلى تقليص القطاعات العامة، مع خلق قطاعات خاصة نشطة قادرة على مواكبة الطفرة الديمغرافية الشبابية.

وقد اتخذت هذه الدول بعض الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه، منها: التخفيض الحاد في الإنفاق المحلي ودعم المحروقات، والتحرك لتطبيق ضرائب القيمة المضافة، وتأكيد الحاجة إلى التنوع الاقتصادي والإصلاح السياسي المحدود. لكن في البلدان التي تحكمها أنظمة ملكية مطلقة واستخدمت الأسر الحاكمة الثروة النفطية لفرض عقود اجتماعية ذات طابع أبوي بطريركي، قد تولد مثل هذه التحركات ردود فعل عكسية ونتائج مهمة على المدى الطويل عندما تتزايد المطالبة بالشفافية والصراحة والمساءلة.

وبالنسبة إلى العراق وليبيا، اللتين تدور فيهما رحى الحرب، فقد حلت الأزمات بالفعل. فالعراق، الذي أهدر مئات المليارات من الدولارات من عائدات النفط جرّاء الفساد وسوء الإدارة، على شفير الإفلاس ويواجه أزمة مالية خانقة. أما ليبيا، فقد جنحت بدورها إلى الانهيار الاقتصادي فيما تواصل الفصائل المتحاربة الاقتتال للسيطرة على دولة ما بعد القذافي وهيكلها الأساسي. قد يؤدي انخفاض الأسعار في المستقبل إلى تقليل التفاوت الضخم في الثروة بين منتجي النفط في الشرق الأوسط من جهة، ومستورديه من جهة أخرى. ومن المستبعد استمرار المشتريات العسكرية التي شهدتها السنوات الأخيرة، فيما يجري تنفيذ الإجراءات التقشفية بعيدة الأثر. لكن البلدان غير المنتجة للنفط في المنطقة، بما فيها مصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس، قد تكون في المدى القريب أكثر تعرضاً إلى الصدمات المالية. ذلك أن مستوردي النفط في المنطقة يفيدون ظاهرياً بسبب الانخفاض الكبير في تكاليف الإنتاج ونفقات دعم المحروقات. غير أن الكثير من هذه البلدان تفتقر إلى احتياطات النقد الأجنبي، كما أنها غدت تعتمد على واردات نفط الخليج على هيئة مساعدات مالية، واستثمارات وفرص عمل، وتحويلات نقدية، ما أدى إلى إعاقة التنمية السياسية والاقتصادية مع الزمن.

يواجه القادة العرب، على امتداد المنطقة، معضلة حقيقية محيرة: فثمة حاجة ماسة وعاجلة إلى تحولات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية لضبط الإنفاق غير القابل للتعليل والتفسير، فيما تتضاعف التحديات المحلية والإقليمية. مع ذلك، قد تزيد هذه التحولات نفسها احتمالات الاضطرابات المحلية، ذلك أن استمرار الانخفاض في أسعار النفط قد يؤدي إلى زيادة التآزم في الشرق الأوسط، ويمكن أن يفتح مجالات جديدة لأطراف لا تمت إلى الدولة بصلة ولجماعات متطرفة، إذا استمر الانخفاض في الإنفاق التقديري-المزاجي والمحسوبية والاستزلام السياسي.

فثمة حاجة ماسة وعاجلة إلى تحولات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية لضبط الإنفاق غير القابل للتعليل والتفسير، فيما تتضاعف التحديات المحلية والإقليمية. وثمة مؤشرات على أن بعض القادة على الأقل قد أخذوا يتفهمون هذا المأزق. وعلى سبيل المثال، فإن برنامج "رؤية ٢٠٣٠" السعودية، الذي يرمي إلى إنهاء اعتماد المملكة العربية السعودية على الموارد الهيدروكربونية في غضون السنوات الخمس عشرة المقبلة، يمثل على الأقل اعترافاً عاماً مهماً بأن التحديث والتنويع الاقتصاديين عنصران جوهريان لضمان ازدهار المملكة في المدى البعيد. غير أن الجهود المبذولة لبلوغ هذه الغاية قد لا تتكفل بالنجاح، إلا إذا تمكنت المجتمعات العربية من وضع مخططات واضحة كل الوضوح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل.

## البيئة

ليست أسواق الطاقة العالمية العامل الوحيد الذي قد يؤثر إلى حد بعيد في أوضاع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن المحتمل أن يترك تغيير المناخ آثاره القاسية المباشرة وغير المباشرة على الناس في المنطقة. ففي ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٦، بلغت الحرارة في متربة، الكويت ٥٤ درجة مئوية (١٢٩,٢ فهرنهايت)، وفي ٢٢ تموز/يوليو بلغت ٥٣,٩ درجة مئوية (١٢٨ فهرنهايت) في البصرة، العراق. وإذا أكدت ذلك المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فستشير تلك الأرقام إلى أعلى درجات حرارة سُجِّلت على الإطلاق في النصف الشرقي للكرة الأرضية وآسيا. علاوة على ذلك، تفيد دراسة أُجريت مؤخراً أن عدد الأيام الدافئة، وفقاً للمسار الراهن، سيرتفع بصورة حادة، حيث يُتوقع أن ترتفع درجات الحرارة في أكثر الأيام سخونة من ٤٣ درجة مئوية (١٠٩ فهرنهايت) إلى ٤٦ درجة مئوية (١١٥ فهرنهايت) بحلول أواسط القرن، وإلى ما يقارب ٥٠ درجة مئوية (١٢٢ فهرنهايت) بحلول نهاية القرن. وقد دفعت هذه التوقعات بعض الباحثين إلى استنتاج أن درجات الحرارة وحدها قد تجعل بعض أجزاء المنطقة غير صالحة للسكن.

إضافةً إلى توليد درجات حرارة غير مريحة، بل تنذر بالخطر على الحياة، سيكون لتغيير المناخ آثار عميقة على إمدادات المياه والغذاء، وكذلك على نوعية الهواء. وتعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من شح الموارد المائية. فالبلدان العربية تضم أكثر من ٥ في المئة من سكان العالم و١٠ في المئة من أراضيه، غير أن فيها ما يقل عن ١,٢ في المئة في السنة من الموارد المائية المتجددة. ومن المتوقع أن تؤدي درجات الحرارة المتزايدة إلى إنقاص هذه الحصة بحلول العام ٢٠٣٠ بما يعادل ٢٠ في المئة. وقد حذرت اللجنة الدولية للتغيرات المناخية من أن موجات الجفاف قد تغدو أكثر تواتراً، وتعرض ما يتراوح بين ٨٠ و١٠٠ مليون نسمة إلى ضائقة مائية بحلول العام ٢٠٢٥، وتؤدي إلى تزايد الضغوط على موارد المياه الجوفية. تساهم درجات الحرارة العالية، ومعها الممارسات الزراعية المتخلفة، في عملية التصحر، مع ما ينطوي عليه ذلك من تداعيات على الزراعة وجودة الهواء على حدٍ سواء. ويُستخدم نحو ٨٥ في المئة من المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للزراعة، ويشمل ذلك الاستخدام المفرط لموارد المياه الجوفية التي لا يجري رصدها وإدارتها بطريقة سليمة في معظم بلدان المنطقة. وتعاني بعض الدول من الجفاف الحاد. ففي اليمن، على سبيل المثال، يحصل المواطنون على ٨٨ متراً مكعباً للفرد سنوياً، أي أقل بكثير من التعريف العالمي للندرة، وهو ٥٠٠ متر مكعب. وتتنبأ اللجنة الدولية للتغيرات المناخية بأن نسبة هطول الأمطار ستكون طفيفة فيما ترتفع درجات الحرارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جنباً إلى جنب مع استمرار التكاثر السكاني، الأمر الذي سيسفر عن زيادة التبخر ونقص المياه إلا إذا تغيرت أنماط الاستهلاك.

يلحق التغيير المناخي الضرر بجودة الهواء وإمدادات المياه على حدٍ سواء، لأن التصحر قد زاد من تلوث الهواء الهبائي. كما أن الغبار الصحراوي قد تزايد بنسبة ٧٠ في المئة في أجواء العراق والسعودية وسورية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وفي المقابل، ستنجم الزيادة المفرطة في ملوحة المياه في البحار التي ترتفع مستوياتها، عن مشاكل تتمثل في تلوث احتياطات المياه الجوفية وإغراق الموانئ والمناطق الساحلية الواطئة المأهولة بكثافة سكانية عالية في مصر والكويت وقطر وتونس والإمارات العربية المتحدة.

عاجت حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مسألة ندرة المياه العذبة بتنفيذ مشروعات واسعة للتحلية. وتم الجانب الأكبر منها في بلدان الخليج التي يعمل فيها نحو ٧٠ في المئة من معامل التحلية في العالم باستخدام الوقود الأحفوري. بيد أن العمليات الحالية عالية الكلفة وضارة بالبيئة إلى حدٍ يحول دون اعتبارها حلاً دائماً. ذلك أن زيادة المياه المحلاة تعني ازدياد الملوحة في المياه المحيطة بها، وارتفاع مستوى الطاقة المستخدمة في تلك العملية. وثمة حاجة إلى المزيد من الأبحاث الخاصة بمصادر الطاقة المتجددة، ومنها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لتحويل تحلية المياه إلى استراتيجية أقرب مناصلاً وأكثر استدامة.

مافتنت التوترات القائمة بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبينها وبين بلدان الجوار غير العربية، تلعب دوراً مؤثراً في تازيم ندرة المياه التي قد تتحول إلى مشكلة مستعصية في المستقبل. إن كمية كبيرة من المياه العذبة في المنطقة تنبع خارج حدودها. فنهر النيل يجتاز الأجزاء الشمالية الشرقية من أفريقيا، ويخترق، من جملة بلدان أخرى، كلاً من أوغندا، وإثيوبيا، وجنوب السودان، والسودان، قبل أن يمر عبر مصر ويصب في البحر. كما أن نهري دجلة والفرات ينبعان في تركيا، ويمر الفرات في سورية، قبل أن يواصل التدفق عبر العراق. وقد تسبب قيام إثيوبيا ببناء "سد النهضة" على النيل الأزرق لتوليد الطاقة الهيدروكهربائية في إثارة المخاوف في مصر من احتمال خفض مستوى التدفق. وغدا ذلك أحياناً قضية محلية يتنافس بشأنها السياسيون المصريون لإظهار من سيكون الأقدر بينهم على اتخاذ موقف صلب ضد إثيوبيا.

من الصعب التأكيد بصورة يقينية من التداخليات الاجتماعية والسياسية للتغير المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لأن التأثيرات البيئية لن تظهر بجلاء إلا في إطار زمني على مدى عقود عدة. وثمة دلائل على أن الجفاف الذي امتد سنوات عدة في شرق سورية قد أسهم في الضغوط الاقتصادية والاجتماعية عندما بدأت القلاقل في العام ٢٠١١. وسيفاقم ارتفاع درجات الحرارة وتناقص المياه في السنوات المقبلة تعقيد منظومة مهولة من القضايا التي تواجه المنطقة، والتي تتطلب الإعداد والتخطيط الحكيم والتعاون بين الدول المعنية. وإذا لم يحدث مثل هذا التعاون، ستشكل آفاق القصور المتزايد واسع النطاق في تلبية الاحتياجات من المياه والغذاء والطاقة، وإمكانية نشوب النزاعات جراء هذا القصور، مدعاة للفرع.

#### خاتمة:

في غمرة التخلخل الديمغرافي، والاقتصادي، والاجتماعي والنفسي الذي شهده الشرق الأوسط منذ العام ٢٠١١، استكمل المنطق التنظيمي السائد في أغلب البلدان العربية مساره، حين فقدت أنظمة الحكم القدرة على توفير ما يكفي من فرص العمل في القطاع العام لمواكبة التكاثر السكاني من جهة، أو إدارة تدفق المعلومات والاتصالات إلى جمهورها من جهة أخرى. وقد باتت الحكومات العربية تواجه الاستياء الشعبي المتصاعد فيما بدأت تتجلى، بوضوح متزايد، إخفاقاتها في خلق اقتصادات نشطة ومزدهرة تخضع إلى إدارة سليمة.

في غمرة التخلخل الديمغرافي، والاقتصادي، والاجتماعي والنفسي الذي شهده الشرق الأوسط منذ العام ٢٠١١، استكمل المنطق التنظيمي السائد في أغلب البلدان العربية مساره.

وبينما كانت المؤسسات الحاكمة تنوء تحت وطأة ضغوط ضخمة على الصعيد العالمي، كانت الدول السلطوية في الشرق الأوسط تعاني، بصورة خاصة، درجة من الهشاشة والتباطؤ تمنعها من التعامل مع التحديات المترامنة مع التغير التكنولوجي والديمغرافي، والاضطراب الإقليمي، وانخفاض عائدات النفط. وقد تمكنت القوى السياسية المساندة للوضع الراهن من الاحتفاظ بالسلطة في معظم البلدان العربية، غير أن هذه السلطة كانت تعتمد بصورة متزايدة على القسر والإكراه. وفي هذه الأثناء، يُعتقد أن الحروب الأهلية العربية المترامنة تمثل الأزمات الأكثر إلحاحاً التي تواجه الأسرة الدولية. وكان النزاع السوري كارثياً بصورة خاصة، وأدى إلى معاناة لا مثيل لها، وإلى زعزعة أركان النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.

قد تستمر هذه النزاعات، على ما يبدو، لبعض الوقت، غير أن من واجب قادة المنطقة أن يبدأوا الآن بوضع رؤاهم وتصوّراتهم حول الشرق الأوسط لمرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ذلك أن التعامل مع التوترات والصراعات التي اكتنفَت الكثير من البلدان العربية ستستلزم أشكالاً جديدة من الحوكمة داخل كل دولة ومعايير للسلوك المقبول بين الدول. ولن يتحقق الوضع الأخير إلا إذا اقتنعت القوى الإقليمية بأن النزاعات بالوكالة من شأنها تقويض استقرارها الداخلي. وهذا مشروع طويل الأمد، غير أن من واجب الأسرة الدولية دعمه بصورة عاجلة.

وفي الوقت نفسه، يتعيّن على اللاعبين الخارجيين زيادة جهودهم لدعم صمود الدول الواقعة في الخطوط الأمامية، ولاسيما تلك التي التزمت حكوماتها بالاستثمار في رأس المال البشري لديها. ونجد مثلاً واضحاً على ذلك في تونس، التي تعقّد انتقالها السياسي والاقتصادي بسبب الحرب الأهلية في ليبيا المجاورة. كما نشهد أمثلة أخرى في الأردن، والمغرب، وحتى في لبنان الذي أظهر قدرة مفاجئة على التكيف عبر استضافة العديد من اللاجئين السوريين، على الرغم من الخلل السياسي الذي يعاني منه.

من السهل أن ينظر المرء نظرة يائسة إلى الشرق الأوسط ويخلص إلى أن الفوضى المستمرة أمر محتوم لا مناص منه. بيد أن مناطق أخرى قد عانت انهيارات مماثلة على الصعيد الإقليمي، عندما تداخلت العوامل الديناميكية المركّبة التي انطوت عليها النزاعات المحليّة العديدة، وتبادلت التأثير في ما بينها، وأسهم كلٌّ منها في تحويل الآخر من حال إلى حال. وقد شهدنا ذلك في حروب الهند الصينية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، والحروب اليوغوسلافية في التسعينيات، وفي سلسلة من حروب عدة في مرحلة ما بعد الاستعمار في أفريقيا، ومنها الحرب الأفريقية الكبرى في الكونغو في تسعينيات القرن الماضي وأوائل القرن الحادي والعشرين.

تمكّنت أغلب هذه المناطق من تجنّب الوصول إلى حافة الهوة السحيقة وإقامة أنظمة إقليمية أكثر استقراراً، على الرغم مما يشوبها من هشاشة، وطرحت بذلك بعض الأمل في أن يحدث مثل ذلك في الشرق الأوسط. وبعد سقوط سايجون في أيدي الفيتكونغ بأربعة عقود، يعتقد بعض الخبراء أن فيتنام على وشك أن تصبح أحد أسرع الاقتصادات في العالم خلال العقود القليلة المقبلة. ١٠٣ ولم تتمكّن البوسنة وكوزوفو ومقدونيا من تسوية الخلافات الطائفية والسياسية التي أدّت آخر الأمر إلى تجزئة يوغوسلافيا السابقة، غير أنها لاتزال تعيش في سلام واستقرار نسبي لأكثر من خمس عشرة سنة. كما تخلّصت أفريقيا من سمعتها السابقة بوصفها المنطقة التي قطعت أوصالها الحروب: فالحروب التي انتهت في القرن الحادي والعشرين كانت أقل من تلك التي نشبت "كما أن الكونغو، التي لايزال يسودها عدم الاستقرار، باتت أقل عنفاً مما كانت عليه في الماضي. ١٠٤ ترتبط السيطرة السياسية بالسيطرة الاقتصادية ارتباطاً لا فكاك منه في كل دولة عربية تقريباً، وتكون الحصيلة هي الفساد والمحسوبية كأثار جانبية لا مناص منها.

ترتبط السيطرة السياسية بالسيطرة الاقتصادية ارتباطاً لا فكاك منه في كل دولة عربية تقريباً، وتكون الحصيلة هي الفساد والمحسوبية كأثار جانبية لا مناص منها. وقد اعتمد معظم دول المنطقة على عائدات النفط بصورة أعاققت التنمية السياسية والاقتصادية بأكثر من طريقة. وتتطلب إقامة الأسس المؤسسية للنمو الاقتصادي المستدام الذي يوجّهه القطاع الخاص، فك هذا الترابط وإتاحة المجال للمنافسة الديناميكية والابتكار. أما القادة الذين فشلوا حتى الآن في تقدير السكان في بلادهم باعتبارهم مصادر التنمية الاقتصادية، فمن المستبعد أن يضعوا رفاه الناس في صلب الأولويات، إلا إذا اقتنعوا ألا بديل عن ذلك.

أتاحت الأزمات المالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط، على الرغم من آثارها المدمرة، الفرص لدعاة الإصلاح السياسي: ففي الوقت الذي يواجه فيه المواطنون العرب تآكل أنظمة الضمان الاجتماعي السخية التي اعتادوا عليها منذ أمد بعيد، يكون من الطبيعي أن يتوقعوا المزيد من المساءلة والمحاسبة والفعالية في شؤونهم الخاصة. وبسبب الروابط الاقتصادية والإنسانية والسياسية بين الأقطار العربية، فإن هذه البلدان، حتى تلك التي تعاني من شحّ في الموارد، قد تأثرت جرّاء انهيار الأسعار.

يتطلب فك الروابط بين أنظمة السيطرة السياسية والاقتصادية نماذج سياسية اقتصادية جديدة. وينبغي بناء ثقافة للتشاور والحوار تتمحور فيها الائتلافات السياسية حول أهداف محددة تجري متابعتها من خلال سياسات متماسكة. وفي السلالات الملكية الحاكمة، تعني المشاركة في السلطة إعطاء المواطنين مزيداً من الحرية في تحديد خياراتهم السياسية عن طريق البرلمانات المنتخبة، ومجالس الشورى، والمجالس الاستشارية المحلية“ ومع مرور الوقت، ستكون هذه الحكومات أقرب إلى الملكيات الدستورية. وفي جمهوريات شمال أفريقيا، بما فيها الجزائر ومصر وليبيا وتونس، تعني المشاركة في السلطة الفصل بين السلطات بحيث لا تستأثر مؤسسة أو دائرة سياسية وحيدة بالسيطرة على غيرها. وفي الدول المركزية التي يمزقها التنافر والصراع، ومنها ليبيا وسورية واليمن، قد يكون من الضروري إحداث تغييرات أكثر إثارة، ومنها، على سبيل المثال، استحداث آليات دستورية تتيح للمناطق والمجتمعات المحلية تدير أمورها وتمنح حماية فيزيقية للأقليات.

على الرغم من قمامة الصورة، ثمة منظومة من الأسس التي يمكن البناء عليها. فمع أن مستويات التنمية البشرية في العالم العربي تظل أدنى مما هي عليه في معظم المناطق الأخرى، ومع أن النزاعات الكثيرة تقوّض بعض المكاسب الأخيرة، باتت المنطقة العربية الآن تتمتع بمستويات عالية من معرفة القراءة والكتابة وتشهد تحسناً على صعيد الإنجازات التعليمية لدى النساء. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الضغوط الصارمة في كثير من البلدان العربية، حقّب المجتمع المدني مستوى لا بأس به من النضج، مؤكداً بذلك أن روح الانتفاضات العربية لم تُهزم تماماً، مع أن اللاعبين المدنيين جهدوا لترجمة هذا الصمود والقدرة على التكيف إلى نفوذ سياسي. كذلك بدأ عدد قليل من الدول، وبخاصة تونس والمغرب إلى حد ما، بتقبّل ضرورة تحديث العلاقات بين الدولة والمواطن. كما بدأ بعض قادة دول الخليج على الأقل بالاعتراف بأن النموذج القديم قد بدأ يطاله العطب. بيد أن الأيام وحدها ستبيّن ما إذا كانت السلالات الملكية مستعدة للسماح لمواطنيها بأن يسهموا بدور ملموس في الحوكمة.

تُظهر لنا التجارب في سياقات أخرى أن الخيارات السياسية المتبصرة قد تؤدي إلى تعزيز الاستقرار وإلى حوكمة أفضل. بيد أن البلدان العربية قد تواصل أوضاعها الحالية الرثّة، إلا إذا خرجت برؤى وتصورات عن مجتمعات أكثر ديناميكية وحيوية. وإذا انطلقت المراحل المقبلة من مشروع "آفاق العالم العربي" من الإطار التحليلي الذي يعرضه هذا التقرير، فإنها ستكتشف سبلاً معقولة للوصول إلى شرق أوسط أكثر ازدهاراً وسلاماً، وستسعى إلى الإفصاح عن خيارات سياسية تعزّز هذه النتائج.

وإذا كانت هذه الانتفاضات قد حقّقت نجاحاً ما، فإنها ساعدت على الأقل في إلقاء الضوء على التحديات عميقة الغور التي تواجهها المجتمعات العربية في مسيرتها الطويلة نحو التمدّن والمستقبل الأفضل.

إن تحيّلنا لشرق أوسط جديد قد يبدو أشبه بمغامرة جريئة. ففي أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، بدأت حركة من المثقفين الراديكاليين برفض الأجواء السياسية المتهافّة التي كانت سائدة في المنطقة آنذاك. وفي العام ١٩٦٨، نشر أحد أعضاء تلك الحركة، وهو الفيلسوف السوري المنشق صادق جلال العظم الذي توفي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في منفاه في برلين، كتاب "النقد الذاتي بعد الهزيمة" الذي أودع بسببه السجن. ومع أنه كان في ظاهره تحليلاً للهزيمة العربية المخزية أمام إسرائيل في حرب الأيام الستة، شكّل هذا الكتاب المرجعي في واقع الأمر نقداً مرّاً للثقافة السياسية العربية. واستنكر العظم لجوء الزعماء العرب إلى اختلاق الأعذار والتنصّل من اللوم بدلاً من تحمّل المسؤولية عن الهزيمة العسكرية، وتهربوا بذلك من فرصة التجديد الثقافي.

وبعد نحو نصف قرن، استعرض العظم، حصيلة الفوران الذي شهدته المنطقة في السنوات الأخيرة. ١٠٥ وتردّدت أصداء من حملته النقدية السابقة عندما أعرب عن اعتقاده بأن الانتفاضات العربية قد ساعدتنا على فهم أبعاد الواقع الإقليمي كما هو بالفعل: دول تهيمن عليها كيانات طائفية وإثنية، بدلاً من الكيانات الوطنية الشاملة، وأنظمة ديكتاتورية أفسحت المجال لاندلاع الحروب الأهلية، وانهيار الدولة، والإرهاب. وإذا كانت هذه الانتفاضات قد حقّقت نجاحاً ما، فإنها ساعدت على الأقل في إلقاء الضوء على التحديات عميقة الغور التي تواجهها المجتمعات العربية في مسيرتها الطويلة نحو التمدّن والمستقبل الأفضل.

\*مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ٢٠١٧/١/٢١ :

## ترسيخ التعددية في المجتمعات العربية

### \*مروان المعشر

يمكن تعريف التعددية بأنها احترام وتقدير التنوع السياسي، والثقافي، والديني، والجنوسي. وقد غابت إلى حدٍ بعيد عن السلوك السياسي والثقافي العربي. وإذا كان ثمة عامل وحيد أسهم كل الإسهام في ركود المجتمعات العربية خلال العقود الأخيرة، فهو النزعة إلى تكرار الصيغ الجاهزة التي غالباً ما تخنق الإبداع، فسادت الثقافات التي تُعرض فيها الوقائع بوصفها حقائق مطلقة، وتُقدّم الزعماء والأحزاب والإيديولوجيات باعتبارها تحمل الحلول للمشاكل كافة.

غير أن الأمل في قيام مجتمعات مزدهرة بصورة مستدامة وتجديد العالم العربي، لا يمكن تحقيقه إلا بتوفّر التزام حازم بالتعددية بجميع جوانبها. ويعني ذلك، من الناحية السياسية، حق الجميع، سواء كانوا علماء دين أو دينيين، بالانخراط في المشاركة السياسية السلمية. ولا يحق لأحد أن يحتكر الحقيقة أو السلطة. وإذا لم يترسّخ التداول السلمي للسلطة بصورة كاملة في الدساتير الغربية والممارسات السياسية على السواء، فإن النزعة التسلطية لن تفضي إلا إلى المزيد من الشرذمة، والشقاق، والعنف.

يتعيّن على البلدان العربية أن تركز على بلورة هويات وطنية قوية قادرة على استيعاب جميع الولاءات الأخرى. وينبغي النظر إلى التنوع الثقافي، والإثني، والديني في العالم العربي بوصفه مصدر قوة لا ضعف. ويعني ذلك أن على الحكومات أن تُنمي إحساساً بالموطنة يُعلي من شأن التنوع، عوضاً عن تشجيع أشكال ضيقة من الشعور القومي تؤكد تفوق فئات معينة على فئات أخرى. ومن العوامل الحيوية في تعزيز المواطنة الإقرار والاعتراف بحقوق المرأة، بجعل هذه الحقوق جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من الدساتير والتشريعات.

يتطلب تجسيد هذه التطلعات اتخاذ خطوات مهمة عدّة. فلا بدّ، أولاً، من إعادة صوغ مناهج التربية والتعليم الوطنية، والاستعاضة عن برامج التعليم المُسخّرة لإظهار الخضوع والولاء لزعيم أو جماعة من الزعماء المقتدرين بمناهج تعلم الولاء للوطن.

ثانياً، ينبغي أن يُطبّق حكم القانون على الجميع بالتساوي، سواء كانوا من الأغلبية أو الأقليات. فقد كانت العدالة الاجتماعية واحداً من المطالب التي طرحتها مختلف الانتفاضات العربية العام ٢٠١١. وكان المواطنون في البلدان العربية يعربون عن موقف معارض لممارسة المحسوبية- الذي توزع فيه المكرمات والامتيازات على البعض لقاء ولائهم لزعيم أو نظام - وهو نظام شاع منذ عهد بعيد في بقاع عديدة من العالم العربي. ونتيجةً لذلك، فإن الناس لا يشعرون بأن بوسعهم تحقيق التقدم في حياتهم على أساس الجدارة. وقد ارتدّ أكثرهم إلى الانتماء إلى هويات فرعية - سواء كانت دينية، أم قبلية، أم جغرافية - بوصفها قنوات أكثر فعالية يمكن من خلالها التعامل مع مظالمهم.

وثالثاً، ينبغي تأمين حماية قانونية لحرية الاختلاف. فمن الأمور الحيوية أن تقوم البلدان التي تشهد مرحلة انتقالية إلى أنظمة أكثر انفتاحاً، بمأسسة الحقوق الخاصة بجميع الشرائح الاجتماعية. وسيؤدي الترسّخ المبكر لهذه الحريات إلى ضمان انتقال أكثر سلاسة، ويكفل للمواطنين، في الوقت نفسه، أن حكوماتهم ستصون حقوقهم. وسيفضي ذلك، بدوره، إلى تعزيز التماهي، بصورة أقوى، مع الدولة في أوساط المواطنين.

ولا يكفي الالتزام بالتعددية كشرط وحيد لضمان الاستقرار والازدهار في العالم العربي، إلا أنه خطوة ضرورية أولى لوضع بلدان المنطقة على المسار الصحيح المؤدّي إلى تحقيق هذه الأهداف الأساسية.

## تقرير "كارنيغي" حول الحالة العربية

التقرير الذي أصدرته مؤسسة كارنيغي عن الحالة العربية - والذي أطلق باللغة العربية في بيروت الأسبوع الماضي، تحت رعاية رئيس الوزراء اللبناني الأسبق فؤاد السنيورة - جاء صادماً في عنوانه: "انكسارات عربية: مواطنون، دول، وعقود اجتماعية". وقد أعد التقرير باحثون ومفكرون جلهم من العرب القلقين على مستقبل دولهم ومجتمعاتهم، بمن فيهم من الجيل الجديد.

جاء التقرير ليشكل صفارة إنذار أخرى، شبيهة بصفارات الإنذار التي أطلقتها تقارير الأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية في الوطن العربي ابتداء من العام ٢٠٠٢، والتي أشارت إلى فجوات واضحة في الحريات والمعرفة وحقوق المرأة تجب معالجتها، لكن الحكومات العربية لم تلتق لها بالا حتى وقعت الواقعة. ويشير التقرير الحالي ليس فقط إلى استمرار هذه الفجوات، وإنما أيضاً إلى التحديات الجديدة التي طرأت منذ اندلاع الثورات العربية العام ٢٠١١، كانهيار العقود الاجتماعية القديمة، وانتهاء حقبة النفط. ولا يتحدث التقرير عن الانكسارات بمعنى الهزائم بالضرورة، ولكن بمعنى التصدعات التي ستقود إلى هزائم إن لم تتم مراجعة حقيقية للسياسات الحالية كافة في معظم أرجاء الوطن العربي.

وكانت "كارنيغي" قد أصدرت دراسة مسحية العام الماضي، عرضت فيها وجهات النظر التي طرحها أكثر من مئة من الخبراء والباحثين العرب، من شتى أرجاء المنطقة. وقد وضعت الغالبية العظمى من هؤلاء الخبراء التحديات السياسية المحلية، ومنها النزعة التسلطية، والفساد، وغياب المساءلة، كأولويات تفوق التحديات الجيوسياسية مثل النزاعات الإقليمية، والمنافسات الطائفية، والتدخلات الأجنبية. واعتبر الكثيرون ذلك حصيلة لسلسلة طويلة من الإخفاقات الجوهرية في مجال الحوكمة.

وقد مثل ذلك نقطة الانطلاق في هذا التقرير الجديد، الذي يحاول التصدي لعدد من المسائل الجوهرية التي تواجه المنطقة: لماذا لم يتحقق حتى الآن الوعد بحكم أفضل حالا، وتوفير الفرص الاقتصادية، والتعددية السياسية؟ وكيف ستكون مواصفات العقود الاجتماعية الأكثر تقبلاً لمبدأ المساءلة بين المواطنين والدول؟ وكيف تستطيع دول المنطقة الاستفادة من رأس المال البشري؟

يبدو أن النظام العربي القديم الذي يتسم بأنساق التسلط السياسي والاقتصادات المعتمدة على النفط آيل إلى الأفول. وفيما تستحيل العودة إلى مرحلة ما قبل العام ٢٠١١، فإن ثمة خطراً من قيام أنظمة أكثر قمعاً من سابقتها. ومن المتعذر أن نشهد نهاية لهذا الوضع ما لم تتبلور سياسات كلية مختلفة لمعالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت بنا إلى هذه الحال.

يذكرنا التقرير أن تخيل هذه المجموعة من المفكرين لمستقبل مشرق قد يبدو أشبه بمغامرة جريئة، ويعود بنا إلى العام ١٩٦٨، حين نشر الفيلسوف السوري المنشق صادق جلال العظم - الذي توفي في كانون الأول (ديسمبر) الماضي في منفاه في برلين - كتاب "النقد الذاتي بعد الهزيمة". ومع أن هذا الكتاب المرجعي كان في ظاهره تحليلاً للهزيمة العربية أمام إسرائيل في حرب ١٩٦٧، إلا أنه شكل في الواقع نقداً مرا للثقافة السياسية العربية. وقد استنكر العظم لجوء القادة العرب إلى اختلاق الأعذار والتنصل من اللوم، بدلا من تحمل المسؤولية عن الهزيمة العسكرية، متهريين بذلك من فرصة التجديد الثقافي.

بعد نصف قرن، لم يتغير الكثير، فنجد العظم يستعرض قبل مماته حصيلة الفوران الذي شهدته المنطقة، فيردد أصداء من حملته النقدية السابقة، ويعرب عن اعتقاده أن الانتفاضات العربية قد ساعدتنا في فهم أبعاد الواقع الإقليمي كما هو: دول تهيمن عليها كيانات طائفية وإثنية بدلا من وطنية. وأنظمة تسلطية أفسحت المجال أمام اندلاع الحروب الأهلية وانهيار الدولة وانتشار الإرهاب.

رحل العظم قبل أن يتحقق حلمه بمراجعة ذاتية تؤسس لمستقبل مختلف "أكثر تعددية وإشراقاً وازدهاراً. ترى، ماذا سيقول أحفاد العظم عن أحوال المنطقة بعد خمسين عاماً من اليوم؟

\*يشغل مروان المعشر منصب نائب الرئيس للدراسات في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، وشغل سابقاً منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الأردن.

\*مؤسسة كارنيغي ٢٠١٧/١/٣١ :



### مقال ضمن تقرير مؤسسة كارنيغي حول الانكسارات في المنطقة العربية

أدت إخفاقات الحكم المتواصلة في العراق إلى كبح الشرعية السياسية بصورة بالغة، وأفسحت المجال أمام لاعبين خارج نطاق الدولة لممارسة نفوذ سياسي مهم.

سيمضي بعض الوقت قبل أن يتحوّل العراق بصورة كليّة من دولة مركزية واحدة إلى ديمقراطية فيدرالية فاعلة. عوضاً عن ذلك، أسفرت الجهود المبذولة لبناء الدولة منذ الغزو الأمريكي في العام ٢٠٠٣ عن نسق للحكم يعتمد على سياسات الهوية. ولذا، عجزت الحكومات العراقية عن تمثيل المواطنين بصورة شرعية أو تزويدهم بالخدمات الأساسية، أو حمايتهم من النزعات الطائفية العنيفة.

أسست الطبقة السياسية، التي تضم مسؤولين من جميع الجماعات الإثنية والطائفية الرئيسية، نظاماً من الكراسي الموسيقية. فقد تولّى السياسي الشيعي ابراهيم الجعفري مناصب رئيس الوزراء، ونائب رئيس الجمهورية، ووزير الخارجية. كما أن السياسي السنّي أسامة النجيفي شغل مناصب نائب رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب، ووزير الصناعة. وشغل السياسي الكردي هوشيار الزبياري منصب وزير الخارجية، ثم وزير المالية، ونائب رئيس الوزراء.

ويجد القادة العراقيون بصورة متزايدة أن من الصعب عليهم التحدث بالنيابة عن جانب مهم من الفئات التي يمثلون. ذلك أن معظم هؤلاء القادة، الذين عادوا إلى العراق بعد العام ٢٠٠٣، إنما يستمدون شرعيتهم من حلفاء خارجيين.

تكمن السلطة الحقيقية في العراق خارج مؤسسات الحكم الوطنية. وجماعات المجتمع المدني والجماعات شبه العسكرية هي التي تجهد، أساساً، للسيطرة على الدولة. وهناك تحركات تنطلق من القاعدة إلى القمة في صفوف المجتمع المدني مطالبة بالإصلاح وبالحوكمة الرشيدة في المقام الأول. كما برزت مجموعة جديدة من القادة المستقلين ممن لا يمثلون جزءاً من النخبة القديمة ولا ينتمون إلى الأحزاب السياسية. وتطرح هذه الحركة نفسها بصفة غير طائفية، ويتزعم موجة الاحتجاج فيها رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر. وقد بدأ قادة قوات الحشد الشعبي، التي تضم نحو خمسين من الفصائل شبه العسكرية الشيعية أساساً، يؤدون بشكل متزايد أدواراً سياسية ويحاولون استغلال عجز الدولة عن حماية المواطنين. وهم يعملون خارج نطاق الدولة بالفعل من أجل زيادة نفوذهم على حساب الدولة. وأبرز قادة الحشد الشعبي رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الذي أسس هذه الحركة، ويتمتع بالنفوذ في أقوى الجماعات فيها. ويتحدّد النشاط السياسي في العراق بصورة مطردة في ضوء المنافسة بين أنصار الصدر والمالكي.

في العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، تصاعدت احتجاجات العراقيين على الوضع القائم. وانصبّ غضبهم أساساً على الطبقة السياسية التي انتفعت من المحاصصة الطائفية عبر وضع حلفائها في مراكز النفوذ وممارسة الفساد. وعلى حدّ تعبير إحدى النائبات في البرلمان، ليس ثمة مسؤول واحد، حتى هي نفسها، لم ينتفع من ممارسة الفساد. وقد سمح ذلك لمقتدى الصدر أن يعزز موقفه في أوساط المجتمع المدني والجمهور بصفة عامة. كان رجل الدين هذا يتصرّف فوق القانون إلى حد ما. وتجلّى ذلك بأوضح صورته في نيسان/أبريل ٢٠١٦، عندما نظّم مع قلة من أنصاره حملة احتجاج داخل المنطقة الخضراء في بغداد، وشجّع مئات من المحتجين بعدها على اقتحام البرلمان مطالبين بالتغيير. ٣ ومع أنه الزعيم الأبرز في الحركة، فإن حركات علمانية أصغر حجماً بدأت نشاطها منذ تموز/يوليو ٢٠١٥، عندما تولّى المواطنين الإحباط بعد عجز الحكومة عن توفير الماء، والكهرباء، والخدمات الأساسية الأخرى خلال أشهر الصيف الحارة.

ويهدف أنصار الصدر إلى تقويض العلاقات المريحة في صفوف الطبقة السياسية. وتنطوي جهودهم على الرغبة في النأي بأنفسهم بعيداً عن سياسات الهوية والتحرّك باتجاه السياسات التي تستهدف التصدي للقضايا. وهم يسعون إلى معالجة المشاكل المنتشرة على نطاق واسع، بما فيها الفساد، والخدمات الحكومية المتردّية، والمحسوبية. وما يدل على أن هذه

الحركات قد تتجاوز الانتماءات الطائفية أو الإثنية أن بعض الشيعة يحتجّون على مفاسد القادة الشيعة مثلما يفعل بعض الكرد ضد قادتهم.

في المقابل، تركز قاعدة الدعم المناصرة لقادة قوات الحشد الشعبي الموالية للمالكي على سياسات الهوية. ويتمتع هؤلاء بدعم الملايين من الشيعة العراقيين، وحصلوا على أكثرية ما لديهم من الأسلحة والموارد المالية من إيران التي وظفت الحشد الشعبي مُتملاً ووكيلاً لها في العراق. وعزّز المالكي من شعبيته ونفوذه في المؤسسات الحكومية والدعم الذي يتلقاه من إيران بإعلان نيته العودة إلى الحكم. ولتحقيق هذا الهدف، عمل على تشويه سمعة الحكومة الحالية التي يرأسها حيدر العبادي. من القادة الآخرين في قوات الحشد الشعبي هادي العامري، وزير المواصلات السابق الذي يتزعم "منظمة بدر" القوية وأبو مهدي المهندس، الذي يتولى الإدارة في قوات الحشد وكان ذات يوم رئيساً لـ"كتائب حزب الله" وقيس الخزعلي، الذي يرأس "عصائب أهل الحق". وللاستفادة من الدولة الأخذة بالانهيار، مارس هؤلاء المسؤولون ضغوطاً كبيرة على حكومة العبادي، وأعلنوا في الآونة الأخيرة عن نيّتهم المنافسة في قائمة موحّدة للحشد الشعبي في انتخابات المحافظات العام ٢٠١٧، فيتحولون بذلك إلى قوة سياسية.

ينبع عداؤ هؤلاء للحركة التي يتزعمها الصدر من رغبة الأخير في انتزاع السلطة من أيدي النخبة القديمة – بمن فيها المالكي، والعامري وآخرين. والكراهية متبادلة بين الطرفين. فخلال تظاهرة الاحتجاج الصدرية في نيسان/أبريل ٢٠١٦، هتف المحتجون ما مفاده "أخرجي يا إيران!" وكان ذلك موجّهاً، في جانب منه، إلى جماعات الحشد الشعبي المتحالفة مع المالكي والمقرّبة من إيران. يُضاف إلى ذلك أن الصدر ركّز في أكثر من مناسبة على مسألة فقدان المالكي للشرعية، وذلك عندما تزعم، على سبيل المثال، محاولة في البرلمان لحجب الثقة عن رئيس الوزراء آنذاك في العام ٢٠١٢.

جهد العبادي لاسترضاء كل من الصدر وقيادة الحشد الشعبي على السواء، وعيّن في حكومته مجموعة من التكنوقراط. ومع أنه لم يحصل أول الأمر على ثقة البرلمان ثلاث مرات في نيسان/أبريل العام ٢٠١٦، فقد حقق بعض التقدّم عندما حصل على الموافقة على خمسة مناصب وزارية في شهر آب/أغسطس. كما أن العبادي تفاهم مع قادة الحشد الشعبي الذين كانوا، بحكم موقفهم، يمثلون خطراً على رئاسته للحكومة. فأصبح مكتب رئيس الوزراء هو الذي يدفع الآن رواتب الفصائل شبه العسكرية ويعترف بهم كجماعات تابعة للدولة. ولا بد أن يلجأ العبادي في المستقبل إلى المناورة بين النفوذيين السياسيين للصدر والمالكي، ماسيعني مواصلة الضغط على كيان الدولة الضعيف.

هذه التحركات الديناميكية في أوساط النخبة السياسية، والحالات التي فشلت فيها الحكومة عموماً في تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، ستعكس آثارها على الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية وعلى الترتيبات السياسية المقبلة في البلدات والمدن التي طُرد منها أعضاء التنظيم. فمع أن الحركات الاحتجاجية اقتصرت على المناطق الشيعية والكردية، فإن المواطنين في مناطق الأغلبية السنية سيطالبون كذلك بتغييرات تضع حداً لهيمنة الطبقة السياسية الحالية، وتُنهى مايعانونه من تهميش. وقد كان السبب الوحيد الذي حال دون تعبير السنة عن مواقفهم خلال السنوات الأخيرة هو الوضع الأمني المتعلق بوجود تنظيم الدولة الإسلامية. غير أن السنة هم الذين بدأوا الاحتجاجات في العام ٢٠١١، حين طالبوا بنسبة تمثيل أعلى عندما زاد المالكي من تمركز السلطة بين يديه.

سيواصل الصراع السياسي في العراق التركيز على أزمة الحوكمة التي تفاقمت بشيوع المحاباة والمحسوبية وتعتّر القطاع الأمني. وستبرز بوادر المؤشرات على ماسيترتب على ذلك في انتخابات المحافظات المقبلة في العام ٢٠١٧ والانتخابات البرلمانية في العام ٢٠١٨، عندما يواصل أنصار الصدر والمالكي التنافس على السلطة السياسية. وبالنسبة إلى مجموعة المالكي، ستستلزم العودة إلى سدة الحكم بروز زعيم قدير وبالتالي حكومة مركزية قوية.

ومع أنه من المستبعد أن تتسلّم جماعة الصدر السلطة، فإن سياساتها لا بد أن تتضمن استخدام مؤسسات الدولة، مثل البرلمان، وتنظيم الاحتجاجات التي تستهدف القادة السابقين من أحزاب المعارضة. وفي هذا السياق، فإن اللاعبين الوطنيين – أي المرجعيات الدينية في مدينة النجف التي تعمل في ظل آية الله العظمى علي السيستاني، وما يتبقى من أجهزة الدولة تحت إمرة العبادي – ستتاح لهم الفرصة لممارسة نفوذهم من أجل ترجيح الاحتمال بأن يسهم تيارا المالكي والصدر في تعزيز سلطة الدولة، بدلاً من تقويضها.

\*مؤسسة كارنيغي ٢٠١٧/١/٢١ :

---

فبرایر ۲۰۱۷

---

## نصائح لحكام المنطقة

\*طراد بن سعيد العمري

أتوجه بمقالي هذا إلى الحاكم العربي. هذه نصائح مستمدة ومستفادة من أحداث الربيع العربي، ووصفة سياسية يمكن لك أيها الحاكم أن تقرأها وتحفظها عن ظهر قلب، وأتمنى أن تطبقها وألا توكل مهمة تنفيذها لأحد.

**أولاً:** لا تقل للشعب يوماً في أي من خطاباتك "شعبي"، أو تخاطبهم بـ"أبنائي وبناتي"، فهم ليسوا كذلك، أنت لا تملكهم وليسوا شعبك أو أبنائك وبناتك، هم مواطنون ومواطنات شرفاء. عندما تقول ذلك رغبة منك في إظهار قربك منهم أو محبتك لهم أو عطفك عليهم، فأنت في حقيقة الأمر تكذب وتنتقص من ذكائهم من حيث لا تدري، لأنك تبني علاقتك معهم على أساس المحبة وتتوقع منهم بالتالي المحبة، ولا يفترض في الشعب أن يحبك أو تحبهم، بل الأساس والمطلوب هو أن تحترمهم وتمنحهم حقوقهم، فإن فعلت، فسيحترمك ويطيعك الشعب وهذا أقصى ما يمكن أن تصل إليه. أترك المحبة لأهل بيتك وإمنح الإحترام للشعب.

**ثانياً:** تذكر أن الشباب عماد كل أمة، هم الحاضر والمستقبل، وأعرف أن معظم أفراد الشعب من الشباب، ذكور وإناث، فكن مع الشباب يكون الشباب معك. شغلهم وأشغلمهم، فإن لم تفعل أشغلك وأرهقوك. الشباب يملك طاقة مخزونة تنبئ عن نفسها في مناحٍ عديدة وبأشكال مختلفة ووسائل متعددة، فابحث عما في عقول وأذهان وخيال الشباب، هم يريدون العمل، ليس لكسب لقمة العيش فقط، بل لتحقيق الذات. بادر إلى خلق فرص عمل وبرامج تطوعية وترفيهية وأندية شبابية وميادين عامة في كل حي، إن استطعت، يتبارى فيها الشباب لإثبات أنفسهم وتحقيق ذاتهم والاستمتاع بخيالهم وأحلامهم. لا تضع بينك وبين الشباب وسيطاً أو حاجزاً، لكي تتمكن من تلمس حاجاتهم عن قرب، فسوف تجدها سهلة التحقيق وقريبة المنال.

**ثالثاً:** كن في الطليعة دائماً وسباقاً وأسرع تفكيراً من الشعب، إستبق مطالبهم بعشر خطوات ونفذ فوراً، ولا تعطي وعوداً وهمية، فذاكرة الشعب في ما لم يتم تحقيقه، جماعية ووقادة لا يقربها النسيان ولا يمسه الزهايمر ولا تصاب بالأمnesia. أعلم أن الحياة متغيرة بتسارع فما أن تنفذ شيئاً مما وعدت به حتى تجد مطالب ملحة أخرى. لا تستمع إلى نظريات المنظرين في الاستجابة للمطالب قطرة قطرة، ففي هذا كفنك السياسي، وكن واثقاً بأن لديك شعباً فطناً أذكى وأفهم من بعض مستشاريك ووزرائك وإعلامك وأجهزتك الأمنية. لا تنصت إلى المعيقين والمعوقين والمحبطين من بعض التيارات ومناصري الثوابت ومناهضي التغيير ومعيقي الحركة الطبيعية لتقدم المجتمع. أولئك أشغلمهم بمن ضدهم في حراك ثقافي إجتماعي ومجتمعي للتسلية والمتعة والفرجة وملء الفراغات في الصحف والقنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي، أما أنت فأمسك بزمام الأمور مع الشباب نحو المستقبل، فإذا أصطلح أصحاب التيارات فسيلحقون بك وبالشعب.

**رابعاً:** تذكر أن البشر خلقوا مختلفين شكلاً ومضموناً، وأن الاختلاف سُنَّة من سنن الله لن تستطيع تحويلها أو تبديلها، فلا تبتئس من الخلاف والاختلاف فتلك ظواهر طبيعية وصحية، فقط أحسن إدارة ذلك الاختلاف. لا تتبرم أو تحزن أو ترفض أو تقمع أي احتجاج أو مظاهرة شعبية، فهي (١) تأكيد لسلطتك وشرعيتك وإعتراف بقدرتك على التغيير ورفع الظلم كله أو جزء منه، فالناس تتظاهر، واقعياً أو افتراضياً، للتعبير عن تبرمها من أمر ما لمن تعترف بسلطته وشرعيته وقدرته، وفي كل هذا تأييد لك“ (٢) التظاهر تقرير شعبي أصدق من كل التقارير التي أمامك فاقبلها وشجعها وحاسب المتسبب“ (٣) عندما يصل الشعب إلى مرحلة الاحتجاج والتظاهر فاعلم أنه قد بلغ به الجور والظلم كل مبلغ فلا تتوان وحث السير لنجدة الشعب“ (٤) عيون العالم تسجل كل أخطاء أجهزتك الأمنية بكاميرات الجوال وتشاهدك على وسائل التواصل الإجتماعي، فتجنّب من يهونون عليك الأمر أو يسطحون لك المطالب أو يستخفون بالمتظاهرين، فالمهونون والمسطحون والمستخفون بمطالب الشعب هم أعداؤك فاحذرهم. سلط أجهزتك الأمنية لمراقبة ومتابعة وزاراتك وسفاراتك وإداراتك وموظفي الخدمة المدنية، وليس الشعب. تكسب الشعب والأمن.

**خامساً:** إعرف جيداً أن بعضاً من حولك ليسوا إلا موظفين يهتمهم رضاك وسعادتك، لا يهتمهم الشعب أو المواطن، يهتمهم أقربائهم وعشيرتهم، ويعلمون علم اليقين أنك بشر فيعملون كل ما بوسعهم لكي تنفجر أساريك ويتفادون غضبك، فلا تركز إليهم مطلقاً، وتعامل معهم كطاقم مسرحي للظهور أمام عدسات المصورين فقط، وإعمل على تبديل الوجوه من حولك بين الفينة والأخرى لأنه بقدر بقاء الأشخاص حولك بقدر معرفتهم بنقاط قوتك وضعفك، وفي ذلك تسليم منك وانكشاف عليك، لا تثق بأي تقرير أو كلمة منهم وانظر إلى الواقع، مهما حاولوا أن يوهموك بصدق نواياهم أو اختيار ألفاظهم وتعابيرهم فهم بذلك يتبرأون من المسؤولية لكي يلقوها عليك، تخلص منهم قبل أن يتخلصوا منك.

**سادساً:** إعرف أن الوزارات السيادية لم تعد الخارجية والدفاع والأمن والمالية، بل الوزارات الخدمية مثل: العمل والإسكان والصحة والتعليم والبلديات، فاختر لوزاراتك وإداراتك الخدمية ذات العلاقة المباشرة مع الشعب من أهل الكفاءة والخبرة، ومن عامة وأبسط الناس، يمكن ندهم واستبدالهم بسهولة ويسر، وممن يرضون أن يكونوا خداماً للشعب ويقبلوا بتعليق شعار في مكاتبهم وعلى صدورهم يقول “وجدت لخدمتكم” ويلقنوا هذا لجميع موظفيهم ويتأكدوا من تطبيق ذلك وتنفيذه على أرض الواقع. إختر وزراء ومسؤولين يؤمنون بأنهم ليسوا أعلم الناس أو أفضلهم بل لأنك أنت، وليس هم، من يرغب في خدمة الشعب بكل طوائفه وأطيافه وأوانه ودرجاته الاجتماعية.

**سابعاً:** تخلص مما يسمى الإعلام، الوزير والموظفون وجميع الأجهزة المباشرة وغير المباشرة التابعة لإعلامك الرسمي فهو وبال عليك، يزيد الهوة بينك وبين الشعب، ففي كل يوم يضع إعلامك الرسمي، من دون أن تشعر، غشاءً لزجاً على مسمعك عن طريق ما يسمى “الإعلام المسموع”، وعدسة رقيقة تحجب الرؤية عن بصرك بواسطة

ما يسمى "الإعلام المرئي"، حتى تسمي بعد حين لا تسمع ولا ترى. الإسم هكذا: مسموع ومرئي، وحقيقة الأمر أنه غير مسموع ولا مرئي من الشعب. وفر نفقاته وإمنحه هدية للفقراء والضعفاء والمساكين فتكسب الحسنيين الدنيا والآخرة. الشعب يعرف أن حجم إعلامك الرسمي هو بحجم الكذبة التي تريد تسويقها فلا تخدع الشعب ولا تنخدع أنت. افتح عيون الشعب على العالم واجلب العالم إلى الشعب بطوعك واختيارك بدلاً من أن يتم ذلك رغماً عنك وعن إعلامك وأجهزتك الأمنية.

**ثامناً:** ابتعد عن استخدام الفزاعات لتحكم بالتخويف: (١) فزاعة الأمن: الحرب والإرهاب والفقير والمرض (٢) الفزاعة الاجتماعية: الليبرالية أو العلمانية أو الأصولية أو التغريب أو التطرف أو الغزو الفكري والثقافي (٣) الفزاعة الطائفية: الشيعة أو السنة، أو الإسماعيلية أو الصوفية أو غيرها (٤) الفزاعة الدينية: الكفار أو اليهود أو النصارى أو البوذيين (٥) فزاعة الخارج: إسرائيل أو الصهيونية أو الولايات المتحدة أو روسيا أو إيران أو تركيا أو السعودية أو مصر. أرفض نظرية المؤامرة فهي فخ لك، فهذه الأساليب سقطت عند الجميع وليس لها من أثر سوى في أذهان من حولك للتأثير عليك.

**تاسعاً:** إحذر الفساد، ثم الفساد، ثم الفساد. إحذر رجال الأعمال وأهل الذهب فهم لعب ومع من غلب، يستفيدون من أي وضع في ظل أي حاكم، سيرهم في ركابك وتحقيق مقاصدك ولا تستمع لأرقامهم وخططهم، وأنظر إلى رقم وحجم ونسبة البطالة في بلدك، وإعلم علم اليقين أن الرقم والحجم والنسبة الحقيقية تساوي ثلاثة أضعاف ما هو معلن. إفرض غرامة مالية عليهم، سمها جزية أو ضريبة أو رسوماً أو مسؤولية اجتماعية، أو سمها ما شئت، وليكن حجمها ونسبة البطالة ونسبة غلاء الأسعار ونسبة التضخم. لا تستمع إلى تخويفاتهم حول التضخم، وإرتفاع الأسعار، وهجرة رأس المال من بلدك، فتلك إن صحت، أفضل من تضخم العداوة عليك، وأهون من ارتفاع الأصوات ضدك، وأسهل من هجرتك أنت.

**عاشراً:** لا تثق بالقوى العظمى أو المنظمات الدولية مثل: الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو البنك الدولي أو صندوق النقد، في ما يخص رفاهية وتحسين مستوى الشعب. الدول الكبرى ترقبك بعين المكر وتبحث عن مصالحها وليس لها صداقات دائمة مع الحكام، فلا تسمح لها باختطافك في أجندة خارجية تلهيك عن الاهتمام بالشعب في الداخل. كن صلباً وقوياً، أيضاً، مع المنظمات الدولية ورفض الاستماع لمطالبهم واخفض توقعاتهم، ولا تقبل تجميل أرقام النمو أو الخطط الوردية التي لا يمكن تحقيقها أو تنفيذها، فهي سم قاتل تغدر بك وتنتقص من مصداقيتك.

ما حصل في العالم العربي فيه الكثير من العبر، فاعتبروا أيها الحكام إذا كنتم من أولي الألباب.

\*كاتب سعودي- [turadelamri@hotmail.com](mailto:turadelamri@hotmail.com)

\*بوابة مصر ٢٠١٧/٢/١:

## الظلم في بلداننا ينذر بثورات دموية

\*عبد الحليم الرهيمي

ويبدو ان عدم الاهتمام او عدم التركيز على ما يجري في معظم البلدان العربية التي يحذر التقرير من احتمال حدوث انفجارات وثورات دموية فيها، انما يعود لاعتقاد حكومات تلك البلدان بأن عدم الاشارة والتحذير من اندلاع ثورات ربيع عربي شديدة، سوف يمنع من قيام او اندلاع تلك الثورات، متجاهلة بسذاجة بائسة حقيقة ان الثورات او الانتفاضات، سلمية كانت ام دموية، لن تحدث نتيجة تحريض من هذه الجهة الخارجية او توجيه جهة اخرى، انما تندلع وتقع بالتدريج او فجأة جراء توفر البيئة والشروط المحلية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تضيف اليها الطبقات الحاكمة عوامل اخرى مساعدة متمثلة بالقمع والارهاب والاضطهاد والحرمان والظلم، فتندجل كل هذه العوامل في حزمة من الاسباب والظروف التي تخلق البيئة المناسبة وصواعق الانفجار التي لا أحد يستطيع ردها الا بالهزيمة امامها، او بالمزيد والمزيد من القمع والارهاب لوأدها، وهو الواد الذي يكون مؤقتاً دون شك.

ولعل المثال الأبرز على ذلك هو قيام المواطن التونسي بائع الخضرة محمد البوعزيزي بإحراق نفسه في (١٧/١٢/٢٠١٠) رداً على معاملة قاسية وغير انسانية ضده قامت بها شرطة تونسية دون وجه حق، وهو الأمر الذي تسبب بتعاطف ملايين التونسيين معه واندلاع - منذ تلك اللحظة - ثورات الربيع العربي. وإذ ادت ثورة التونسيين الى اسقاط نظامهم السياسي القمعي، وهرب الرئيس والطاغم الحاكم الى خارج البلاد، فإن ثورات اخرى في بلدان عربية انتصرت بينما فشلت أخرى جراء استخدام المزيد والمزيد من القمع دون التمكن من القضاء عليها.

واللافت ان الذين تضرروا من اندلاع ثورات الربيع سابقاً وشعروا باقتراب نيرانها منهم دون ان تطالهم، خرج البعض منهم علينا هذه الايام لا ليقر بالاسباب والمبررات والبيئات المفجرة لاندلاع الثورات ولا ليأخذ ويتأمل بتحليلات وتحذيرات تقرير دولي من احتمال اندلاع ثورات دموية ما لم تقم الدول العربية المعنية بإنهاء الظلم ضد شعوبها والسعي الحقيقي لتحقيق العدل والمساواة بين مواطنيها.

إن تقرير (الأسكو) لم يكتف بوصف حالة بعض البلدان العربية والتحذير مما ينتظرها من ثورات، إنما اقترح ايضاً الحلول العملية والواقعية التي يمكن ان تمنع او تحد من حصول تطورات سلبية تضر بشعوبها والطبقات الحاكمة ذاتها.

ويشير التقرير الى ان غالبية الدول العربية ابتليت بالاستبداد والفساد وتهميش مواطنيها، وانه بالتالي لا بد من صياغة او اعداد (عقد اجتماعي جديد يحقق قدراً من العدل...). وبالطبع فان ذلك يتطلب ان تبادر للدعوة له وصياغته نخبة من المثقفين من أصحاب الكفاءة والخبرة والعلم والتجربة المعترف لهم بتلك الصفات ليدخلوا بعدها بحوار وطني جاد مع حكومات بلدانهم لاقتناعها بأهمية العقد الاجتماعي، ثم أهمية وضرورة المساهمة مع النخبة التي بادرت الى طرحه من اجل اقراره وطرحه للرأي العام من اجل اعتماده، لتوفير ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية أفضل في بلدانهم تجنباً لاندلاع ثورات سلمية او دموية، حذرت من وقوعها لجنة (الأسكو).

تحت عنوان (الظلم في بلدان العالم العربي والطريق الى العدل) أصدرت مؤخراً لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكو) تقريراً من ٤٠٠ صفحة قام بإعداده عدد كبير من المختصين والخبراء في المنظمة الذين كلفهم الأمين العام للأمم المتحدة الذي طلب سحب التقرير وعدم تبنيه. لكن اللجنة التي أعدته قامت بنشر نصحها باسمها موضحة بأن عدم تبني الامانة العامة للتقرير انما جاء بسبب ضغوط مورست على المنظمة من بعض الدول العربية ودولة اسرائيل، لان التقرير يكشف ما تقوم به حكومات هذه الدول من انتهاكات وقمع وظلم ضد شعوبها وما تقوم به اسرائيل من قمع واضطهاد وانتهاكات ضد الفلسطينيين. الخبير الدولي لشؤون المنظمة الدولية أنيس القاسم فسر الضغوط التي مورست لعدم نشر التقرير بقوله ان هذه الدول تخشى التقارير الأمامية لان ممارساتها أسوأ من ممارسات اسرائيل، تجاه مواطنيها.

\*صحيفة (الصباح) البغدادية ٢٠١٧/٢/١

## عن وهن قيم الديمقراطية والتعددية عربيا

\*عمرو حمزاوي

تظهر الأوضاع الراهنة في معظم المجتمعات العربية غلبة رفض وتسفيه قيم الديمقراطية والتعددية. فالنخب الحاكمة ما زالت ترغب بالأساس في إدارة الشأن العام وفقا لأجندات وضعت هي بنودها بمفردها واستبعدت منها ما لا يناسبها من قضايا أو مقاربات. أما القوى الأخرى من أحزاب معارضة وهيئات ومنظمات فاعلة في مجال المجتمع المدني، فتعيد إنتاج جوهر الاستبعاد هذا فيما بينها إن على أرضية خلافاتها الإيديولوجية التي لا تنتهي أو بالنظر إلى التحاق بعضها بالطرح الحكومي.

الأخطر من ذلك هو أن ذات الثقافة الاستبعادية تشكل النمط الأساسي لعلاقة الأجيال المتتابة من السياسيين والحركيين والمفكرين إن داخل النخب الحاكمة أو بين صفوف المعارضين على نحو يمكن دوما «الرجال الأكبر سنا» من متوسطي العمر والأصغر سنا بادعاء الحكمة والنظرة الثاقبة.

ثم لدينا، ثانيا، هيمنة المؤسسات العسكرية والأمنية على شؤون الحكم والدولة والمجتمع في ظل تسفيه للمؤسسات المدنية ولممارسي العمل العام من المدنيين ولمجمل أدوات الحياة السياسية. للسياسة حين تستقر ممارستها كمهنة سلمية هدفها إدارة الصراع بين قوى المجتمع وصولا لتحديد معاني ومضامين الصالح العام وصناعة توافق حولها، نسق أخلاقي ومنظومة قيمية وعالم معرفي تحفز مجتمعه على المساومة والتفاوض والبحث عن مساحات المشترك بين المتصارعين وترفض المقاربات الإطلاقيه بنزوعها المعهود نحو الإجهاز على الآخر والهيمنة المنفردة على الدولة وإلغاء تعددية المجتمع. أما المؤسسات العسكرية والأمنية وما يخضع لسيطرتهم المباشرة من إعلام عام وخاص، فتتحرك بين عوالم تحتقر المساومة وتتواجد في خانات تعرف البحث عن المشترك كدليل وهن غير مقبول أو مصدر اعوجاج وخيانة لا بديل عن استئصالهما.

في مصر، على سبيل المثال، لم ترتب لا الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتصاعدة ولا الطاقة الاحتجاجية العائدة إلى المجتمع دفع السلطوية الجديدة بمكوناتها العسكري والأمني إلى إعادة النظر في سياسات القمع والإلغاء والحصار المتبعة منذ ٢٠١٣ ضد قوى المعارضة والمجتمع المدني والأصوات المستقلة في الفضاء العام.

لم يتغير نزوع السلطوية إلى الهيمنة المنفردة ورفضها السماح بأي قدر من المشاركة الشعبية في تحديد مضامين الصالح العام وإدارة شؤون الحكم. لا تفسير لذلك سوى هيمنة المعادلات الصفرية الراضية للمساومة والتفاوض مع «الخارجين عن الطوع» على مقاربة جنرالات المؤسسات العسكرية والأمنية للسياسة واعتمادهم البدائي (بالمعنى الاستراتيجي) على الأدوات القمعية كضمانات نهائية لاستمرار سيطرتهم واستقرار حكمهم.



أما المجتمعات العربية التي لا تدير شؤون الحكم بها المؤسسات العسكرية والأمنية بمفردها وتضطلع بها بأدوار رئيسية أسر حاكمة متماسكة لها حلفاؤها بين التكنوقراط وخارج دوائرهم، كما هو الحال في دول الخليج والأردن والمغرب، فتواجه نفس أزمة كراهية النخب الحاكمة للديمقراطية والتعددية.

ثالثا، لم تزل أغلبية ساحقة بين مواطني البلدان العربية تنظر إلى دور الدولة بصورة تقترب كثيرا من رمزية الدولة الأب أو الدولة الحامية المسؤولة بمفردها عن رخاء المجتمع وسعادة الأفراد في مقابل ما يقدمونه لها من فروض الطاعة والولاء. ولا يترتب على تلك النظرة المريضة التي ساهمت النخب الحاكمة في خلقها سلسلة لا متناهية من التوقعات تجاه ما يمكن أن تقوم به مؤسسات الدولة وحسب، بل تؤدي من جهة إلى انتشار ثقافة التبعية والشكوى والانتظار بين المواطنين ومن جهة أخرى إلى غياب تثمين مبادرات الأفراد وأدوار منظمات المجتمع المدني المستقلة. ما لم يهبط سقف التوقعات المجتمعية المتجهة إلى الدولة ويشعر المواطنون في التعامل معها كفاعل رئيسي من بين فاعلين آخرين، فإن كراهية الديمقراطية والتعددية لن تتراجع وتعثر مسارات التحول الديمقراطي لن يتبدل واحتكار النخب الحاكمة لإدارة الشأن العام لن يتغير.

رابعا، تتناقض الفكرة الديمقراطية والممارسة التعددية مع الحضور المؤثر للشعبوية الدينية والوطنية في المجتمعات العربية. بين حكام يوظفون الدين للارتقاء إلى مصاف المثل الأخلاقية العليا ويتدخلون من ثم في شؤون الناس الخاصة كما يحتكرون الشأن العام، وبين مؤسسات عسكرية وأمنية تمتطي الهيئات الدينية لكي تروج للدعاء بكون طاعة الحاكم والامتناع عن معارضة سياساته من صحيح الدين، وبين نخب حاكمة تعول على طبول الوطنية لكي تخرج على الناس كحامية الحمى والمدافعة عن المصالح الوطنية الحقة ومقتضيات الأمن القومي وأيضا لكي تمارس التخوين ونزع الوطنية عن معارضيهما، يسقط القبول الشعبي للديمقراطية والتعددية.

خامسا وأخيرا، تعني ثقافة الديمقراطية والتعددية التأكيد على مبدأ حياد الدولة حيال الخصوصيات العرقية والدينية والمذهبية والطبقية المنشرة بين المواطنين كمكون رئيسي لهذه الثقافة لا تستقيم بدونه. لا يسع الدول الحديثة إزاء تعدد هويات الجماعات، حتى وإن تعلق الأمر بأغلبيات وأقليات ثابتة النسب، إلا أن تؤسس لفعالها العام وشروط الرضاء الشعبي عنه بصورة مدنية تبعد عن إطلاقية العرق الواحد أو الدين الواحد وتركز على صناعة التوافق حول الشأن العام وصياغة مساحات المشترك بين المواطنين وتوظيفها كموجه أخلاقي وقيمي للسياسة بصورة كلية.

ويتطلب ذلك بالمقابل سيادة فهم مجتمعي للعرق والدين والمذهب والطبقة يحمي مضامينها أو حرية ممارستها في المجال الخاص (أي مجال الفرد والأسرة)، بينما يعلي من شأن التعدد والتنوع في الفضاء العام. فقط مثل هذه الثقافة المدنية هي القادرة على خلق مناخ مجتمعي ملائم للديمقراطية والتعددية، وهي للأسف وإلى اليوم لم يشهد عودها في المجتمعات العربية.

\*مؤسسة كارنيغي ٢٠١٧/٢/١:

## من أوباما إلى ترمب.. دروس وتحديات

\*أحمد داود أوغلو

يوجد بعض السياسة الغربيين الذين أشار انتخابهم حماسا وأملا في الغرب والشرق، وفي الشمال والجنوب، مثل باراك أوباما. ولكن يوجد كذلك بعض السياسة الذين تسببوا في حيرة وخيبة أمل حول العالم مثل أوباما. ومن ثم فإنّه بكل تأكيد سيكون مثيرا للجدل.

بعد الحربين الكارثيتين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، والستراتيجية سيئة الإعداد في "الحرب على الإرهاب"، مثل انتخاب أوباما أملا وبداية جديدة نحو إعادة معايرة السياسة الخارجية للولايات المتحدة وإعادة التفكير بوضعها في العالم. كان هذا ذا أهمية خاصة في إعادة تأهيل علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط والعالم الإسلامي الأكبر.

بهذا الأسلوب، نُظِرَ إلى خطابات أوباما الجياشة والبليغة في تركيا ومصر وكأنها إقبال حقبة جديدة بين الجانبين. كان تأكيده على الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية والحوكمة الرشيدة والتطور الاقتصادي ملهما وجديرا بالملاحظة بصورة خاصة، بالنظر إلى ميل الولايات المتحدة السابق نحو دعم الأنظمة السلطوية في المنطقة، والتي اعتبر تقريبا لأي من هذه القيم. كانت المرحلة على أي حال مهياة جيدا لبداية جديدة في علاقات المنطقة، والتي كان من المقرر أن تدعمها القيم المشتركة من ديمقراطية وحقوق إنسان وتقدم اقتصادي، إضافة إلى الرفض الذي طال انتظاره لأطروحة الاستقرار السلطوي.

تمثل ملاحظة سياسات أوباما الخارجية، وبالأخص سياساته الإقليمية، وتحليلها، لي أكثر من مسألة فضول سياسي أو تحليلي. إنها مسألة شخصية جدا أيضا. صرّت وزير خارجية تركيا بعد تولي أوباما المنصب بفترة قليلة جديدة، تحديدا في الأول من مايو/أيار ٢٠٠٩. وأدت ثلاثة عوامل على الأخص إلى رفع سقف توقعاتي لرئاسته وإلى شعوري بالتفاؤل بالاحتمالات المستقبلية لسياسته الخارجية.

### "جسرة الأمل"

أولا: كان انتخاب رئيس أسود في ذاته خبرا سعيدا للولايات المتحدة وللعالم كله، وهي الفكرة التي عبرت عنها في أبريل/نيسان ٢٠٠٢ في مؤتمر في جامعة برينستون، قبل ظهور احتمالية رئاسة أوباما بوقت طويل. اعتقدت أن خيارا كهذا سيعكس الطبيعة الاستيعابية للمهمشين لسياسة الولايات المتحدة والهوية الأمريكية. كان نهوض هذه القيم وتبنيها في سياسة الولايات المتحدة وترويجها من خلال السياسة الخارجية الأمريكية سيصير أحد أقوى مصادر دعم استيعابية المهمشين والتنوع في جميع أنحاء العالم. وبما أن الحدود بين السياستين الداخلية والخارجية قد صارت بسيطة أكثر من أي وقت مضى، فإن التداخليات السياسية لمثل هذا التطور المثالي في السياسة الداخلية الأمريكية سيشجع على التغيير الإيجابي حول العالم.

ثانيا: توقعنا أن تتبع إدارة بوش التدخلية والأحادية العسكرية تعددية تشاركية جديدة. رغم خبرتنا بهذه الأمور، ترقبنا تعددية تشاركية مهمة ومسؤولة، والتي لم تكن لتنزلق لتصير دبلوماسية سلبية وسياسات التزام غير مهمة بتلك السهولة.

ثالثا: كما هو موضح سلفا، توقعنا أن يتجاوز هذا التأكيد على حقوق الإنسان والديمقراطية الخطابات ويشكل جزءا لا يتجزأ من سياسة الولايات المتحدة، خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ليس هذا التوقع - ولم يكن - توقعا معياريا ولا مثاليا، واعتقد أن هذه السياسة الإقليمية كانت أيضا ستأتي بنتائج إيجابية لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة. كانت هذه السياسة في الحقيقة ستوسع الدوائر الاجتماعية والسياسية للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، والتي تقتصر في شكلها الحالي على مثلث الأمن والسياسة الخارجية والنخب الاقتصادية التي تقف شرعيتها، ومن ثم بقاؤها، الآن على المحك.

## توقعات لم تتحقق

لذا، كان انتخاب الشعب الأمريكي أوباما عام ٢٠٠٨ في رأيي متماشياً مع روح العصر، واعتقدت أن سياسته الخارجية ستعكس أيضاً القيم والتطلعات المرتبطة بها.

لم تتحقق هذه التوقعات. لقد اتسمت سياسته الخارجية بالفشل وخيبة الأمل والحيرة أكثر من النجاح أو الأمل "الجسور". أبعدت الولايات المتحدة حلفاءها المعتادين وشجعت أعداءها. ظل الدفاع عن الديمقراطيات أو ترويج التعددية والأصول والكرامة الإنسانية فاتراً على أفضل تقدير.

كي نكون عادلين، بدأ أوباما بداية صحيحة ولكنه لم يكمل الطريق خلال فترته الرئاسية. كان ينطق العبارات السليمة بغزارة، ولكنه لم يتبعها بالأفعال السليمة. كان يعرض رؤية حميدة ولكنه لم يدعمها بأفعال ذات عواقب. باختصار، كانت هناك فجوة هائلة بين الخطاب والتنفيذ.

رغم أن البلاغة قد تكون من الخصائص الشخصية المحمودة، فإنها ليست بديلاً عن الرؤية السياسية، ولا الشجاعة، ولا السياسات المسؤولة. فضلاً عن أننا كنا عاجزين للأسف عن تحويل حوارنا الشخصي الفعال مع إدارة أوباما إلى تقدم سياسي في القضايا والمواضيع الواقعة ضمن الاهتمامات والمصالح المشتركة.

لنكن أدق، توسطت تركيا في أربع دورات من محادثات السلام بين إسرائيل وسوريا لتسوية النزاع بين الفترة منذ عام ٢٠٠٧ حتى نهاية ٢٠٠٨. حققت المحادثات، التي توسط فيها فريقاً بقيادةي، تقدماً لدرجة أنه بحلول نهاية ٢٠٠٨، توقع كثيرون أن يوقع البلدان اتفاقية تسوية سلمية. ولكن الغزو الإسرائيلي لغزة أخرج العملية عن مسارها.

شعرنا بالخيانة بطبيعة الأمر من جراء حقيقة أن إسرائيل قد اختارت الحرب ثانية في اللحظة التي كان من الممكن فيها الوصول إلى اتفاقية سلام، وأنهم لم يعلمونا بنيتهم في خوض الحرب رغم أن إيهود باراك، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، كان قد خاض حديثاً مطولاً على العشاء مع رئيس وزراءنا آنذاك، رجب طيب أردوغان، في تركيا قبل أيام من الغزو. تزامن هذا الانحراف عن المسار مع بدء رئاسة أوباما. كان سيصير لمعاهدة سلام بين إسرائيل وسوريا - إن وقعت - أثر كبير فارق على المشهد السياسي الإقليمي. كانت على الأرجح ستُعد بداية جديدة للعلاقات بين بلاد الشام وفيما بعد المنطقة الأكبر. ومما أصابنا بالحيرة أن إدارة أوباما اختارت عدم استثمار أي طاقة أو جهد في إنعاش هذه المبادرة.

لنسرع المشاهد وصولاً إلى ٢٠١١ "فقد تبنت إدارة أوباما الموقف المنطقي السليم فيما يخص سوريا. إذ أعلنت عدم شرعية نظام الأسد في أغسطس/آب ٢٠١١، قبل أن تفعل تركيا الأمر نفسه. في الحقيقة، في التاسع من أغسطس/آب ٢٠١١، خضت حديثاً مطولاً دام ست ساعات مع الأسد نفسه.

واتفقتنا على إطار عمل من ١٤ نقطة للانتقال السلمي ومهلة مدتها أسبوعين كي يعلن فيها هذا الإطار بعد الاستعدادات اللازمة. أعلمنا نظراءنا الأمريكيين بالصفقة. ومع ذلك كانت إدارة الولايات المتحدة متلهفة لإعلان عدم شرعية نظام الأسد، وهو ما فعلته بعد أسبوع فقط من اتفاقنا على الصفقة. لا داع للقول إن نظام الأسد أيضاً انتهك خلال هذه الفترة نفسها بنود هذه الصفقة عدة مرات، بعد ذلك، قطعنا كل صلاتنا بالنظام.

على نفس النحو، أدانت إدارة أوباما وحشية نظام الأسد، وكانت محقة، وطالبت بتغيير النظام، وأعلنت أن استخدام الأسلحة الكيميائية خط أحمر سيستفز رداً عسكرياً ويؤدي إلى عواقب وخيمة على نظام الأسد. انتهك نظام الأسد منذ ذلك الحين كل هذه المواقف المعلنة والخطوط الحمراء وأفلت من العقاب بطريقة أو بأخرى، واستخدم على سبيل المثال الأسلحة الكيميائية في أغسطس/آب ٢٠١٣.

وعلى الجانب الثنائي، رغم أن إدارة أوباما أعلنت عدم شرعية نظام الأسد مبكراً واتهمته بارتكاب جرائم خطيرة تشمل جرائم ضد الإنسانية، فإن الإدارة نفسها أثبتت عدم تعاطفها مع المصاعب والتحديات والتهديدات التي واجهتها تركيا بوصفها دولة مجاورة لبلد مزقته الحرب يحكمه اسمياً نظام غير شرعي. واجهت تركيا مجموعة واسعة من المشقات والتهديدات، بدءاً من تدفق ملايين اللاجئين ومروراً بالإرهاب الناجم عن الموقف في سوريا من جانب داعش (تنظيم الدولة الإسلامية) وحزب العمال الكردستاني. بعبارة أخرى، كان هذا النظام غير الشرعي مصدر هذه التحديات والتهديدات التي عانتها تركيا، ومع ذلك كانت إدارة أوباما راغبة عن الاعتراف بذلك والتصرف على هذا الأساس. بل على العكس، ففي النهاية سمحت إدارة أوباما باستمرار وحشية الأسد بينما استمرت في دعم "حلفائه"، أعداء تركيا، على الأرض.

## الأثار الإقليمية والدولية ٢٠١٣

والأكثر من ذلك، أنه مثلما كانت تصريحات أوباما في القاهرة محمودة ومتطوعة للمستقبل ومشجعة، كان موقفه من الانقلاب العسكري على أول رئيس منتخب في أكثر البلدان شعبية في العالم العربي خاذلا ومحبطا. إن تسليح الثورة السورية والانقلاب في مصر وظهور داعش هي العوامل الثلاثة التي غيرت مجرى الحركات من أجل الديمقراطية والكرامة الإنسانية في العالم العربي. من هذا الجانب، كان عام ٢٠١٣ حاسما. شجعت ردود أوباما على خرق هذه الخطوط الحمراء في سوريا والانقلاب في مصر أولئك الديكتاتوريين على ارتكاب المزيد من الفظائع من أجل الاحتفاظ بالسلطة، واستغلّت في روايات المتطرفين، وقوضت قضية الديمقراطية والكرامة الإنسانية. يتطلب فهم توسع داعش المطرد من ٢٠١٤ فصاعدا استيعابا أفضل لما حدث في عام ٢٠١٣.

بيد أن القصة لم تنته عند هذه النقطة" إذ أرسل فشل الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣ إشارات إلى أعدائها وخصوصها فحواها أن بإمكانهم الاعتماد على تراخي الولايات المتحدة. تلقت روسيا كما يبدو هذه الرسالة وفهمتها جيدا. يُزعم أن روسيا لم تكن لتصير بهذا القدر من التحدي والإقدام في القرم وأوكرانيا عام ٢٠١٤ وفي سوريا لاحقا منذ ٢٠١٥ فصاعدا لو كانت إدارة أوباما قد استطاعت اتخاذ أفعال مطابقة لخطابها.

بعبارة أخرى، يعد نشاط روسيا من أوكرانيا إلى سوريا، من القرم إلى ليبيا، نتيجة مباشرة لحاجز الردع المتلاشي القائم على التزام الولايات المتحدة بحماية قواعد القانون الدولي وأهدافه المعلنة ومبادئه، افتراضيا أو وفق خطة منظمة. ربما سيتعامل المؤرخون المستقبليون مع عام ٢٠١٣ بوصفه العام الذي شكل مسار العقود اللاحقة، وغير مجرى التغيير في المنطقة بأكملها، وأعاد تعريف ديناميكيات علاقات القوة العالمية.

## المفاهيم الخاطئة والحلول الخاطئة

للأسف، يبدو أن استراتيجيات أوباما غير الفعالة أدت إلى إعادة صياغة المفاهيم الخاصة ببعض القضايا وإعادة قراءة الأحداث.

سقط أوباما بسهولة في فخ استبدال الأعراض بالأسباب. فقد اختزلت الأزمة السورية تدريجيا في مجرد حرب أخرى على الإرهاب، هذه المرة في صورة تنظيم داعش، بالإضافة إلى الحاجة إلى المساعدة الإنسانية، في حين تم اختزال إيران في الملف النووي. تتجاهل هذه الرؤية المصدر الحقيقي للتوتر بين إيران وجيرانها، وهو سياستها الإقليمية. حتى على مستوى الملف النووي، اضطرت الولايات المتحدة إلى القبول باتفاقية أقل ملاءمة من تلك التي تفاوضنا عليها مع إيران، بالتعاون مع البرازيل، في مايو/أيار ٢٠١٠. ما زلت أتذكر اليوم الأخير، حين استمرت مفاوضاتنا الصعبة مع الفريق الإيراني، بالتعاون مع زميلي سيلسو أموريوم وزير خارجية البرازيل، ١٧ ساعة دون انقطاع.

كنا قد أبلغنا الولايات المتحدة عن جهودنا ونيتنا لتسوية النزاع. بعد مفاوضات طويلة ومرهقة، وصلنا إلى اتفاق في ١٦ مايو/أيار ٢٠١٠. كنا نتوقع ردا إيجابيا من واشنطن، ولكن إدارة أوباما رفضت الاتفاق، فقط لأنه لم يتم عن طريق مجموعة خمسة + واحد. في ذلك الوقت، كانت قدرة إيران على تخصيب اليورانيوم منخفضة نسبيا. بعد خمس سنوات، اضطرت مجموعة خمسة + واحد إلى قبول اتفاق في وقت كانت إيران قد حققت فيه مستوى أعلى بكثير في مجال التخصيب. وأخيرا، في العراق، أعطت إدارة أوباما "الخروج من العراق" الأسبقية والأولوية على "تصحيح الأوضاع في العراق".

تكررت معظم سياسات بوش الخاصة بالتدخل - غير المدروسة وقصيرة النظر - خاصة ولكن ليس على سبيل الحصر في الشرق الأوسط، في سياسة أوباما غير المناسبة بشأن الانسحاب من الشرق الأوسط. ويبدو أن فكرة وعقلية "الانسحاب" من الشرق الأوسط قد أتاحت لإدارة أوباما المجال لانتهاج سياسات غير منطقية، غير فعالة وغير مسؤولة تجاه المنطقة.

عقلية الانسحاب تلك لم تقتصر فقط على الشرق الأوسط: بدلا من ذلك، يبدو أن الولايات المتحدة قررت الانسحاب من مسؤولياتها في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، كان من نتائج هذا "الانسحاب" أن إدارة أوباما فضلت استثمار الوقت والطاقة في قضايا مريحة نسبيا بدلا من التعامل مع الأسباب الجذرية للمشاكل الحقيقية. تحديدا، اختزلت إدارة أوباما طبيعة علاقاتها مع أوروبا في التفاوض على شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، في الوقت الذي كان فيه مشروع التكامل الأوروبي يواجه أشد أزماته منذ إنطلاقه في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وقد ترك هذا حلفاء أمريكا بين المطرقة والسندان.

## تأثير جائزة نوبل

يمكن القول إن فوز أوباما بجائزة نوبل في وقت مبكر من رئاسته قد أضر بسياسته الخارجية، إذ شجعت على التمسك بالسلبية الدبلوماسية وعدم اتخاذ قرارات السياسة الخارجية التي كانت ستطلب خيارات صعبة واستخدام القوة الصلبة. تسبب هذا في شلل سياسته الخارجية. بالاستفادة من التجارب السابقة، كان يجب أن يفوز بجائزة نوبل عن إنجاز حقيقي، بدلا من أن يُعطي واحدة مقدا. لقد جاءت جائزة نوبل لأوباما في وقت مبكر جدا وبسهولة شديدة.

سوف يحكم التاريخ على سياسة أوباما الخارجية، وأغلب الظن أن الحكم سيكون قاسيا. بدلا من أن يصبح أوباما عنصرا تحويليا في السياسة الخارجية العالمية، اختار -على النقيض من خطابه- أن يكون سجين الوضع الراهن.

على الرغم من أن المؤشرات المبكرة ليست مشجعة، أمام الرئيس ترمب أربع سنوات، وهو ما يمثل فرصة جديدة لتصحيح السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه المنطقة والعالم.

## دروس لإدارة ترمب

تتطلب السياسات الجيدة تحليلا دقيقا لما يحدث في العالم، وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط. بما أن المنطقة تمر بمرحلة تحول كبيرة، فمن المهم أن تبدأ إدارة ترمب في العمل على وضع سياسة إقليمية أكثر تطورا بدءا من اليوم الأول في منصبه. وفي هذا الصدد، توجد ثلاثة عوامل مهمة بشكل خاص، على الإدارة الجديدة أن تأخذها بعين الاعتبار عند صياغة سياسة خارجية وإقليمية جديدة.

أولا، الأسباب الكامنة التي أدت إلى الثورات في العالم العربي لا تزال موجودة. بل وتعمقت هذه الأسباب واكتسبت مزيدا من الأهمية. قبل أسبوعين، كان هناك انتقال سلمي للسلطة في واشنطن العاصمة، ولم تكن هناك دبابات في الشوارع. كان حضور أفراد الجيش فقط للأغراض الاحتفالية. تستحق شعوب هذه المنطقة نفس الشيء. وحتى يحصلوا على هذه الفرصة، فمن غير المرجح أن يستقر الوضع في المنطقة.

تتناقض هذه الصورة تناقضا صارخا مع ما حاول البعض تنفيذه في تركيا في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٦. فشلت محاولة انقلاب يوليو/تموز التي قامت بها المجموعة الإرهابية "الغولنية" (منظمة فتح الله غولن الإرهابية)، والتي كانت تهدف إلى انتقال دموي للسلطة، من حكومة مدنية منتخبة ديمقراطيا إلى منظمة إرهابية ذات توجهات سرية. لسوء الحظ، لم تُظهر إدارة أوباما مستوى كافي من التضامن مع تركيا في مواجهة هذه المحاولة الانقلابية الوحشية. ما نتوقه من الإدارة الأمريكية الجديدة هو إظهار التضامن مع حليفها تركيا، بتسليم قائد الانقلاب فتح الله غولن، الذي يقيم في ولاية بنسلفانيا، إلى تركيا ليخضع للمساءلة عن أفعاله.

ثانيا، ثمة روح سياسية جديدة لها أهميتها تسود في المنطقة، وخاصة بين الشباب، وهي التي ستشكل المسارات السياسية في المستقبل. رغم كل الصدمات التي مروا بها، ترفض هذه الروح الجديدة غض الطرف عن هذا النموذج "الجديد"، والاستبداد في أبشع صورته، أو التعامل معه على أنه مصيرهم المحتوم.

ثالثاً، الطبيعة المتداخلة في عالمنا اليوم تعني أن الأزمة في الشرق الأوسط لم تعد إقليمية، بل عالمية، ولها عواقب بعيدة المدى.

وكلما وافق الغرب على عودة الاستبداد إلى المنطقة، خاطر بتآكل الديمقراطية في بلادهم. لا يبدو أن أوروبا تدرك أن ليس بينها وبين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوى حدود سائلة“ أي البحر الأبيض المتوسط. كما أظهرت الهجرات البشرية الكبيرة والمأساوية في السنوات الأخيرة، أن هذه الحدود السائلة يمكن عبورها، بغض النظر عن مقدار الاستثمار الذي تدفعه أوروبا في أمن الحدود والأسوار. إن المأساة الإنسانية على هذا الجانب من البحر الأبيض المتوسط، تولد كارثة سياسية في شكل ارتفاع الشعوبية السياسية وتدهور المعايير الديمقراطية في أوروبا. باستثناء جهود القادة السياسيين مثل المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك ورئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر، والذين قدنا معهم عملية في ٢٠١٥-٢٠١٦ أدت إلى توقيع تركيا والاتحاد الأوروبي اتفاقية اللاجئين يوم ١٨ مارس/آذار ٢٠١٦، في قمة الاتحاد الأوروبي وتركيا، التي بدورها منعت وفاة اللاجئين في بحر إيجه، يبدو أن القيادات السياسية في أوروبا لا تدرك إلى أي مدى يتربط المصير السياسي لشعوب حوض البحر الأبيض المتوسط. إنهم يميلون بالتالي إلى نسيان أن أوروبا هي شبه جزيرة بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي.

وعلى نفس المنوال، سيشكل مصير إحدى ضفتي المحيط الأطلسي، أوروبا، حتما مصير الضفة الأخرى، أمريكا الشمالية (خاصة للولايات المتحدة). ولذلك، فإن البحث عن حلول حقيقية ومستدامة لهذه الأزمات في الشرق الأوسط يصب مباشرة في صالح النخب السياسية الأمريكية والأوروبية، أو مجتمع الديمقراطيات.

### خطر البداية المأساوية والأخطاء القاتلة

يُنصح هنا بالحد من الشدائد. رغم أن التوقعات التي كانت لدينا حيال أوباما لم تتحقق، جاء الخطاب السياسي للرئيس ترمب قبل الانتخابات، وكذلك أدائه وقراراته بعدها، حاملا عناصر مقلقة ومتناقضا تماما مع توقعاتنا. أولا، بدلا من مبادئ استيعاب المهتمين صار التفرد وإقصاء الآخرين هو السمة المميزة للقرارات الهامة لهذه الإدارة الجديدة منذ الانتخابات. إذ إن خطاب حملة ترمب حول المهاجرين والناس من مختلف الهويات، خاصة المهاجرين المكسيكيين والإسلام والمسلمين، كان ضارا أو إشكاليا على أحسن تقدير. هذه الطبيعة الإقصائية للسياسة الداخلية في الولايات المتحدة نحو مواطنيها والمقيمين والأشخاص الذين يعيشون على الأراضي الأمريكية تحدد مسارا خطيرا، وسابقة ستحذو حذوها أحزاب اليمين المتطرف في مناطق أخرى، وسوف تشوه صورة الولايات المتحدة في العالم، وتدمر أساس القوة الناعمة لديها، التي شكلت جزءا كبيرا من القوة الشاملة للولايات المتحدة ومكانتها في العالم.

ثانيا، بدلا من التعددية، عادت الأحادية غير المثمرة مرة أخرى إلى الساحة. اختارت الإدارة الجديدة الأحادية التي ستؤدي إلى نتيجة عكسية: بدءا من الحظر المفروض على مواطني سبع دول ذات غالبية مسلمة ومرورا بقرار بناء جدار على طول حدود الولايات المتحدة مع المكسيك.

بل هي مفارقة في الوقت الذي أمرت فيه الإدارة الأمريكية الجديدة وزارة الدفاع بوضع خطة لتوجيه ضربة قاضية إلى داعش في العراق وسوريا، ها هي تفرض حظرا على المسلمين. لا يمكن تصور هدية أفضل لداعش من مثل هذا الحظر غير المنطقي على المسلمين.

إنه لمن سخرية القدر أن يوقع الرئيس ترمب قرار حظر دخول المسلمين يوم ذكرى المحرقة. لا ينبغي أن يكون إحياء هذه الذكرى بوصف أي شخص أو دين أو مجتمع بشكل جماعي.

وبالمثل، كانت الفكرة وراء ١١ سبتمبر/أيلول هي الوقيعة بين الناس والأديان والمجتمعات والحضارات. لقد هاجم منفذو هجمات ١١ سبتمبر/أيلول أولا وقبل كل شيء قيم استيعاب المهتمين للمجتمعات، وفكرة التعايش، وظاهرة تعدد الثقافات. إذا استمر هذا الحظر -حظر المسلمين- فسيعتبر بمثابة مكافأة لهؤلاء الجناة بهدية لم

يكونوا ليتصوروها من قبل. سيكون هذا الحظر بمثابة إضفاء طابع مؤسسي على كراهية الإسلام، كسياسة حكومة دولة عظمى، مما سيؤدي هذا إلى زيادة الاستقطاب في جميع أنحاء العالم، وتعميق الشروخ الاجتماعية والسياسية بين المجتمعات والأديان والحضارات. لا ينبغي استغلال المخاوف لتحقيق مكاسب سياسية.

المبادئ الجامعة، واحترام كرامة الإنسان والتمسك بالحقوق والحريات ستكون أقوى وسائل مواجهة الأيديولوجية الملتوية لمنفذي هجمات ١١ سبتمبر/أيلول وجبن داعش. أما التخلي عن هذه المبادئ والقيم، في المقابل، فسيكون بمثابة بث الروح في الأيديولوجية الميتة والمتحللة لمرتكبي هذه الجرائم.

إن إقصاء الإسلام والمسلمين سيعمق الصدع، ليس فقط بين الولايات المتحدة ومواطنيها المسلمين، ولكن أيضا بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي الكبير.

ثالثا، يجب أن ترتكز سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط على فهم متطور للمنطقة. وفي هذا الصدد، أعلن ترمب عن نيته لنقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس، وفي حال تنفيذ هذا، ستكون بداية مأساوية وخطأ فادح. وسيكون هذا ضد مصالح الولايات المتحدة، وسيسبب التوتر والصراعات الدموية شبه المؤكدة بين فلسطين وإسرائيل، وينسف أي فرصة لتحقيق حل الدولتين. وكذلك سيشعل دورة من العنف وإراقة الدماء، ويوفر أرضية سياسية خصبة لازدهار كافة أنواع التطرف في المنطقة. فالقدس ليست مجرد مدينة. إنها ليست مجرد قضية متنازع عليها بين إسرائيل وفلسطين أو حتى العرب ككل، ولكن مصدرا محتملا للاحتكاك أكبر بكثير.

سيكون التأثير المشترك لهذه النقاط الثلاث مزيدا من تقلص دور الولايات المتحدة ووجودها في المنطقة والعالم. في المقابل، سيوفر هذا المزيد من الفرص للقوى الأخرى، سواء كانت روسيا أو الصين، لاستغلال الفراغ الناجم عن ضعف العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين في الشرق الأوسط، وتهميش دور الولايات المتحدة في المنطقة، بل في العالم كله.

رابعا، إذا لم يتراجع ترمب عن التقليل من شأن مشروع التكامل الأوروبي والتقليل من أهمية الناتو، سوف تهتز الروابط بين جانبي الأطلسي، مما سيؤدي مرة أخرى إلى نتائج مضادة للمصالح الوطنية للولايات المتحدة. لا سيما أن ثنائه على انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي، وتشجيع تكراره في سياقات أخرى، فضلا عن مغازلة الحركات الشعبوية في جميع أنحاء القارة، يعد تأجيلا لتحديات أمنية متنوعة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

إن الانعكاس والتراجع عن مشروع التكامل الأوروبي سيكون أحد أخطر الأخطاء منذ الحرب العالمية الثانية، وستكون عواقبه عميقة وبعيدة المدى. هذه العملية قد تؤدي إلى إحياء التساؤل القديم حول ميزان القوى في أوروبا مرة أخرى. لن يكون هذا حدثا مأساويا بالنسبة لأوروبا وحسب، بل سيكون له أثر مباشر وفوري على تقويض مكانة الولايات المتحدة عالميا. لذلك يجب على إدارة ترمب أن تسعى جاهدة إلى استعادة ثقة حلفائها التقليديين، سواء كانوا في الشرق الأوسط أو آسيا أو أوروبا، وترسيخ الروابط القائمة.

ويجب أن يحفز إرث سياسة أوباما الخارجية الباهتة الإدارة الأمريكية الجديدة على استنباط سياسة جديدة، تتوجه نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن تكون سياسة خارجية صديقة للشعوب. ينبغي أن تعزز علاقاتها مع حلفائها الحاليين وتبحث عن حلفاء جدد. على العالم بأسره تحمل عبء منع مزيد من الدمار، ووقف الانجراف العالمي نحو الاستبداد.

إن احتياجات البشرية اليوم واضحة: إنها نظام دولي يميل بصورة أكبر إلى تبني القيم الجامعة، والتعددية والقيم الإنسانية.

\*سياسي تركي وخبير في العلاقات الدولية وسفير ورئيس وزراء تركيا والرئيس الثاني لحزب العدالة والتنمية في الفترة ما بين ٢٠١٤ - ٢٠١٦ خلفاً لأردوغان سابقاً

\*الجزيرة- المعرفة ٢٠١٧/٢/٤ :

## أزمة الديمقراطية وانهايار العولمة وصعود الإرهاب

\*السيد يسين

ثلاث أزمت مترابطة تعد من بين الأبعاد الرئيسية لعصر الاضطراب العالمي الذي نعيشه هذه الأيام، وهي أزمة الديمقراطية وانهايار العولمة وصعود ظاهرة الإرهاب العالمي.

وفي كتاباتنا في السنوات الماضية ركزنا شديدا على أزمة الديمقراطية في عالمنا العربي بحكم هيمنة النظم الشمولية والسلطوية على مجمل الفضاء السياسي، بحيث أصبح صوت الجماهير مقموعا أو هو بعبارة أخرى يساق سوقا لصناديق الانتخابات التي كانت تتم عادة في سياق من التزوير السياسي الشامل لإرادة الشعوب.

من هنا تصاعدت دعوات «الإصلاح الديمقراطي» تحت ضغوط الخارج والداخل معا. أما ضغوط الخارج فتمثل أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية التي تصرف في هذا المضمار باعتبارها زعيمة الديمقراطية في العالم، وحاملة مشعل الدفاع عن حقوق الإنسان بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

وكان من الطبيعي أن تقاوم النظم العربية هذه الضغوط أو تناور فتحدث تعديلات شكلية في الممارسة السياسية بشكل أو بآخر.

غير أن مسار الإصلاح الديمقراطي تعثر لأن النظم السياسية العربية ظلت بوجه عام متمسكة بشموليتها أو سلطتها مما أدى في النهاية إلى اندلاع ما أطلق عليه «ثورات الربيع العربي» والتي كانت في الواقع مجرد «انتفاضات ثورية» أخذت شكل الثورات ولكنها لم تكن كذلك لافتقارها إلى قيادات سياسية واعية ورؤى ديمقراطية للمستقبل.

غير أن تفاعل الأحداث في عصر العولمة أدى إلى انكشاف الديمقراطية ذاتها في نظر جماهير الدول الغربية المختلفة باعتبار أنه تبين من الممارسة أنها لم تكن إلا ستاراً يحمي أفراد الطبقات العليا المستغلة تحت شعارات فضفاضة وخصوصا في عصر العولمة الذي سوق للجماهير باعتباره سيحقق تكافؤ الفرص أمامها وسيساعد الدول -وخصوصا في العالم الثالث- لكي تلحق بقطار التقدم المندفع إلى الأمام بحكم شيوع المعرفة العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات التي غطت العالم كله، وجعلت من اليسير للغاية أن ينتقل الناس من بلد إلى آخر سعيا وراء التقدم الاقتصادي أو التأهيل العلمي المتقدم.

غير أن مذهب «الليبرالية الجديدة» الاقتصادي الذي روج له باعتباره جوهر ظاهرة العولمة من وجهة النظر الاقتصادية لم يؤد في التطبيق سوى إلى ازدياد الدول المتقدمة في مجال الثراء مقارنة بالدول النامية التي زادت فيها نسبة الفقر بين السكان، بالإضافة إلى تدهور المعيشة للطبقات الوسطى والدنيا في المجتمعات الغربية بحكم الأزمة الخانقة التي أحاطت بدولة الرعاية الاجتماعية Welfar Stats التي شاعت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وحمت في الواقع الدول الرأسمالية الغربية من الآثار المدمرة للصراع الطبقي.

وهكذا أصبحت جماهير المجتمعات الرأسمالية الغربية تقف مباشرة في مواجهة النخب السياسية الحاكمة التي كانت مسيطرة تماما على مقاليد الأمور في المجال السياسي متحالفة في ذلك مع كبار رجال الأعمال في ظل ديمقراطية «نيابية» زعمت أنها تمثل مصالح الجماهير خير تمثيل.



غير أن تصاعد معدلات الركود الاقتصادي في عديد من الدول الغربية الرأسمالية بالإضافة إلى الضربة الساحقة التي وجهت للرأسمالية الأمريكية حين اندلعت الأزمة الاقتصادية الكبرى فيها عام ٢٠٠٨ واضطرت فيها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق «أوباما» إلى أن تضخ عدة تريليونات من الدولارات لإنقاذ الشركات والمؤسسات والبنوك الكبرى التي كادت أن تجعل الدولة الأمريكية ذاتها تعلن إفلاسها فقد كشفت في الواقع عن أن الرأسمالية كنظام اقتصادي دأبت الدعاية الغربية على أن تصوره باعتباره أنجح المذاهب الاقتصادية قاطبة لا تصلح لتطبيق مبدأها الرئيسي وهو منع تدخل الدولة في الاقتصاد باعتبار أن «السوق» وليس غيره هو الأداة المثلى لتنظيم الحياة الاقتصادية. وإذا أضفنا إلى ذلك التصاعد الخطر في معدلات «اللامساواة» في المجتمع الأمريكي وغيره من المجتمعات الرأسمالية، بالإضافة إلى زيادة الأواصر السياسية بين أهل السلطة وطبقة رجال الأعمال كما أثبت ذلك علميا عالم الاقتصاد الفرنسي «بيكيتي» في كتابه الشهير «رأس المال» لأدركنا أن الرأسمالية كنظام اقتصادي قد أعلن عن إفلاسه التام في مجال المذاهب الاقتصادية الكبرى.

غير أن أخطر ما في هذه التطورات هو سقوط نظرية الديمقراطية النيابية ذاتها على أساس أنها - كما تم إثبات ذلك في الممارسة - لم تكن سوى نظام زائف لمصالح الطبقات العليا في حين أن الطبقات الوسطى والفقيرة أصبحت تعاني أشد المعاناة.

بعبارة أخرى لم تعد حملات الترويج للمنظمة للديمقراطية النيابية باعتبار أنها خير تمثيل لفئات الشعب المختلفة صالحا، ولذلك انقلبت الجماهير على هذه الصيغة الديمقراطية ومن هنا نشأ الإقبال الشديد على «الشعبوية» التي يقودها سياسيون أو رجال أعمال لم يعملوا بالسياسة من قبل وأبرزهم الآن على الساحة العالمية البليونير «دونالد ترامب» الذي يسمح -عكس كل التوقعات السياسية خلال المنافسة الانتخابية - على أن يصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية وهكذا أصبحت الدول الغربية الديمقراطية وجها لوجه أمام أزمة الديمقراطية مطالبة بأن تتجدد سياسيا وتتجه إلى ما يطلق عليه ديمقراطية المشاركة والتي ما زالت لم تتبلور ملامحها بعد. ومن ناحية أخرى فقد تبين بعد سقوط النموذج الرأسمالي التقليدي في الممارسة والذي كان يجرم تجريبا مطلقا تدخل الدولة في الاقتصاد أن تدخل الدولة أصبح حتما ولكن لم يستطع أي من علماء الاقتصاد الرأسماليين من تحديد حجم هذا التدخل ومداها.

وهكذا أصبح العالم كله -وليس العالم الغربي- فقط في مواجهة أزمة الديمقراطية النيابية والبحث عن بديل سياسي يحل محل الديمقراطية النيابية التي ثبت فشلها في التطبيق بالإضافة إلى سقوط الصيغة التقليدية للرأسمالية ودخول الدولة باعتبارها فاعلا رئيسا في السوق.

غير أن عصر الاضطراب العالمي الذي حاولنا تحديد ملامحه في مقالاتنا الماضية لم يشأ سوى أن يضيف شكلا جديدا للإنسانية المعاصرة وهي بروز ظاهرة الإرهاب المعولم والذي لم يعد يوجه ضرباته إلى دول الشرق الأوسط فقط وإنما أصبح يضرب في قلب باريس وبروكسل ونيويورك!

وهكذا أصبح العالم كله مطالبا بالتفكير المنهجي للوصول إلى حلول ناجعة لثلاثية الديمقراطية والرأسمالية والإرهاب!

\*مركز الأهرام للدراسات ٢٠١٧/٢/٤ :

## مبادئ توجيهية للمشاركة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط

\*جيمس جيفري ومايكل آيزنشتات

تتمركز أهم التحديات التي ستواجهها إدارة ترامب في منطقة الشرق الأوسط. وتشمل هذه التهديد الذي يشكله الإرهاب السلفي الجهادي، ومساعي إيران لخلق "هلالٍ شيعي" يضم المنطقة بأسرها، والدور الروسي المتصاعد. وسيكون الرئيس دونالد ترامب في الشرق الأوسط، على غرار أسلافه الخمسة الآخرين، رئيساً في زمن الحرب، شاء أم أبى.

ويعتبر الكثيرون أنّ نتائج المشاركة العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط الأوسع على مدى العقود الأربعة الماضية غير متكافئة مع تضحيات البلاد. فمنذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر على وجه التحديد، يؤس عددٌ كبير من الأمريكيين من انخراط دولتهم في "حروبٍ أبدية" في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة ما زالت تملك مصالح جوهريّة في المنطقة تتطلب استمرار وجودها فيها. ولم تشهد هذه المصالح تغييراً ملحوظاً على مدى ٤٠ عاماً، وتشمل: مكافحة الإرهاب المتطرف، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتسهيل تصدير النفط، وهو ما تعتمد عليه أسعار النفط العالمية واقتصادات أهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، وضمان أمن الشركاء والحلفاء الرئيسيين.

بالإضافة إلى ذلك، اكتشفت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة أنّ ما يحدث في الشرق الأوسط لا يبقى في الشرق الأوسط. ويمكن لهذا التصدير لمشاكل المنطقة النظامية أن يحمل تداعيات ملحوظة على المصالح الأمريكية الحيوية. وفي حين يمكن فهم المخاوف الداخلية من العمليات العسكرية الأخيرة، إلا أنّ حقيقة الأمر هي أنّه منذ الحرب العالمية الثانية، أبطت النشاطات والعمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط التدخل السوفييتي طوال الحرب الباردة، وساعدت على حماية الأردن من العدوان السوري ووضعت الأسس لتحوّل مصر إلى دولةٍ حليفة للولايات المتحدة في السبعينيات، ومنعت انتصار إيران في حربها مع العراق في الثمانينيات، وعكست غزو الكويت وضبطت العراق في التسعينيات. وحالياً، تضطلع القوة العسكرية الأمريكية بدور رئيسي في دحر تنظيم «الدولة الإسلامية».

ونظراً لهذه الإنجازات السابقة والمصالح الحيوية المتواصلة للولايات المتحدة في المنطقة، فإنّه لمن الضروري أن تحافظ الولايات المتحدة على موقفها العسكري النشط في الشرق الأوسط من أجل إتمام مهام حاسمة في هذه المنطقة وهي: منع انتشار عدم الاستقرار، وهزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» وملاحقة الإرهابيين في جميع أنحاء المنطقة، واحتواء إيران الأكثر جرأة، ومواجهة الوجود الروسي المتجدد والحازم. وبشكل عام، تدعم القوات الأمريكية الدبلوماسية التي تتبعها الولايات المتحدة للحفاظ على الأمن الإقليمي وتوسيعه بالتعاون مع شركائها ومنع أي قوة من بناء منطقة نفوذ مهيمنة على الصعيد الإقليمي، وردع العدوان أو دحره، ومنع انتشار الفوضى في مناطق الإقليم التي لا تزال تعيش بسلام.

إلا أنّه يتعين على الولايات المتحدة أن تتعلم من الأخطاء في سياسة الإدارتين الأخيرتين، الطريقة المثلى لنشر قواتها العسكرية. عليها أن لا تعتمد بشكل كبير جداً على الأداة العسكرية في حين أنها بحاجة إلى مقاربة حكومية متكاملة، ولا ينبغي أن تستبعد استخدام العنصر العسكري عندما يمكن أن يخدم مصالح الولايات المتحدة. ولا يمكنها ضمان المحافظة على دعم الشعب الأمريكي، وهو المكوّن الأهم لأي استراتيجية أمريكية، إلا من خلال اتباع مقاربة متوازنة كهذه. وفيما يلي مبادئ توجيهية أكثر تحديداً لخدمة هذه الأهداف.

### مبادئ جيوسراتيجية

اعتمدت الولايات المتحدة في معظم تدخلاتها العسكرية في المنطقة خلال الحرب الباردة ومن بعدها مباشرةً (كحرب الناقلات والكويت ومناطق حظر الطيران فوق العراق) نشر القوات المعهودة لتحقيق المهام العسكرية التقليدية تمثلت بـ: ردع الخصوم أو هزيمة قوات العدو. وفي المقابل، منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، نشرت الولايات المتحدة في معظم تدخلاتها قوات تقليدية وغير تقليدية لإنجاز مهام سياسية وعسكرية معقدة كمكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد وبناء الدولة. إلا أنّه من غير المنطقي أن نتوقع أن تكون القوات العسكرية وحدها قادرة على أن تترجم إنجازاتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد إلى نتائج سياسية مستدامة أو أن نحملها عبء مهام بناء الدول.

وبالتطلع إلى الأمام، سوف يتطلب النجاح فهماً أفضل لما يمكن للقوات العسكرية الأمريكية أن تحققه وما تعجز عنه. فالعديد من التهديدات العسكرية الحالية في المنطقة ينبع من توترات اجتماعية ودينية راسخة واختلالات سياسية مضمرة. وينتج عن ذلك عددٌ من المبادئ التوجيهية المحددة للعمل العسكري وهي:

أولاً، يتعين على أي جهود عسكرية أن تأخذ هذه التوترات والاختلالات بعين الاعتبار، وأن تضمن أن لا تفاقمها الإجراءات الأمريكية كما فعلت السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة منذ ١١ أيلول/سبتمبر في كثير من الأحيان. ثانياً، إنه لمن غير الواقعي أن نتوقع من القوات الأمريكية أو قوات التحالف أن تنزع فتيل التوترات أو الاختلالات الوظيفية في المستقبل القريب. إلا أن الاستخدام الذكي للقوات العسكرية يمكن أن يخفف حدة التوترات، ويردع الصراعات، ويستجيب بشكل فعال لمظاهر العنف.

ثالثاً، إن زيادة القوات لا تكون دائماً «الخيار» الأفضل. فقد أدت القوة الأمريكية الساحقة إلى انهيار نظامي الطالبان وصادم حسين في أفغانستان عام ٢٠٠١ والعراق عام ٢٠٠٣ على التوالي عوضاً عن هزيمتهما، إذ عاد عددٌ من أعضاء النظامين السابقين كمتطرفين في كلا البلدين. وفي المقابل، نجح تدخلٌ عسكري روسي صغير بل مركز في هزّ التوازن بين القوى في غرب سوريا، على الأقل في الوقت الحاضر، مما أسفر عن عدد من المنافع القصيرة المدى لروسيا وعملائها السوريين والإيرانيين (ولكن من خلال استخدام استراتيجية الأرض المحروقة التي من المستحيل أن تقبل بها الولايات المتحدة). ويمكن استنتاج درسٍ هنا حول المنافع السياسية للاستخدام المحدود للقوة في ظروفٍ معينة.

ونظراً للفضوى السائدة في المنطقة في الوقت الحاضر، يتعين على الولايات المتحدة أن تبقي توقعاتها من تدخلاتها العسكرية متواضعة. ففي حين أن عمليات «إعادة» الاستقرار قد تكون ضرورية في بعض الأحيان، يجب ألا تُسند للقوات العسكرية مسؤولية بناء الدولة. ولكن بإمكانها تشكيل التطورات في المنطقة من خلال تشجيع الاتجاهات الإيجابية وردع التطورات السلبية أو تعطيلها. وتكمن «المسألة» الرئيسية في تحديد أهدافٍ يمكن تحقيقها وتكريس وسائل مناسبة وكافية لإتمام المهمة.

#### المبادئ العسكرية

يدور النقاش الراهن حول مقاربة عسكرية "غير ملفتة للأنظار" للمنطقة، من أجل ضمان ألا تنطوي الالتزامات الأمريكية على استثمارات غير مستدامة من الدم والمال وألا تؤثر سلباً على استعدادها في أماكن أخرى. وعادة ما يشكل كل من الوجود العسكري، وجهود التدريب والتجهيز، والفرق الاستشارية، وزيادة الاستجابة في آليات المبيعات العسكرية الخارجية، وبناء التحالفات وجمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها، وتحسين التنسيق مع أعضاء التحالف والشركاء المحليين، والعمل المباشر - من خلال القوات الخاصة والقوات الجوية بشكلٍ أساسي - الخيارات العسكرية المفضلة.

إلا أنه من أجل ردع الأعداء وطمأنة الشركاء، يتعين على الولايات المتحدة الحفاظ على قواتٍ تقليدية ملحوظة تكون موجودة أو متوافرة في المنطقة. ويجب ألا تكشف الولايات المتحدة عن نواياها أمام أعدائها. لذلك، يجب ألا تستبعد أي خيار عسكري بما في ذلك عمليات برية كبيرة. فإذا كانت الولايات المتحدة تنظر في تجاوز استخدام القوات الخاصة والقوات الجوية، فعليها أن تبني استعدادها بشكلٍ عام على الاستفادة من انخراط الآخرين بمن فيهم الشركاء المحليين الموثوقين. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكلف القوات العسكرية بمهام تكون قادرة على إتمامها، إذ لا يمكن أن نتوقع منها أن تحقق الهدف السياسي الأوسع لوحدها. ويتعين على صناع السياسات أن يحرصوا على تأمين الإمدادات المناسبة لأي تدخلٍ عسكري والدعم الكافي له من الشعب الأمريكي.

ولا يمكن إصلاح الأخطاء الجيوسياسية في التعامل مع الصراعات السياسية المعقدة من خلال الحلول ذات التكنولوجيا المتقدمة أو المهارة التكتيكية أو إرسال الأسلحة. ولا يمكن للقوات العسكرية أن تكون فعالةً إلا إذا استُخدمت لتنفيذ السياسات بناءً على قراءة صائبة للحقائق السياسية والاجتماعية الشرق أوسطية وعلى التقدير الجيوسياسي السليم. ومن خلال اتباع هذا المسار وحده، ستتمكن الولايات المتحدة من ضمان مصالحها في هذا الجزء الحيوي من العالم. وهذه هي أهم الدروس من المشاركة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. ونأمل أن توجه إدارة ترامب في المراحل القادمة.

\* جيمس جيفري هو زميل متميز في زمالة "فيليب سولونديز" في معهد واشنطن وسفير الولايات المتحدة السابق لدى تركيا والعراق.

\* مايكل آيزنشتات هو زميل "كاهن" ومدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن.

\* معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ٢٠١٧/٢/٤ :

## صناعة الخوف

\*إبراهيم غرايبة:

والتخويف. وبالطبع، فإن الخوف والبقاء هما المحركان الأساسيان للحياة، لكن باعتبارهما يؤسسان لتحسين البقاء (النشوء والارتقاء)“ فلا يمكن تحسين الحياة في الحكم والسياسة والمؤسسات والمجتمعات والثقافة إلا بسلوك تحسين البقاء، وليس بسلوك البقاء واستمرار الخوف والشعور بالتهديد. ففي الحالة الأولى، يحدث التقدم“ وفي الحالة الثانية، تنكمش الأسواق والمدن وتغيب الثقة... ما من ازدهار في ظل الخوف.

لكن الأسوأ من الخوف أن يتحول إلى سياسة عامة“ بمعنى أن تستمد السلطات والأسواق والنخب مصالحها من حالة الخوف. ففي هذه الحالة، يتحول إلى استثمار تعمل على إدامته وصيانتته مؤسسات متقدمة، توظف إمكاناتها ومهاراتها ومواردها في صناعة الخوف. ويبدو أن السلوك السياسي والاقتصادي والفكري والاجتماعي في بلداننا يغلب عليه أنه يعكس حالة من الخوف والشعور بالتهديد. الحكومات والبنوك وشركات الاتصالات والمياه والطاقة والتأمين، تنشئ ستراتييجياتها على أساس الخوف وليس تحسين الحياة، وتجد مصلحتها في الخوف أكثر من الثقة، وفي ذلك تمضي في عداوة واستعداد مع المجتمعات والطبقات.

والتدين الكاسح أيضا يعكس حالة من الشعور بالخوف أكثر مما هو مستمد من حكمة صافية ومن محبة الله. إذ لا يمكن فهم التناقض بين التدين السائد والمتنامي على نحو غير مسبوق أبدا في التاريخ الإسلامي كله، وبين السلوك الاجتماعي والاقتصادي المشحون بالتوتر والعدائية والتعصب والتطرف والغش والتحرش. لا يمكن في ظل غلبة تدين حكيم وجوهري، أن تستمر الحالة المناقضة للدين في الوقت نفسه.

التفسير الواضح للسياسة وسلوك الشركات والسلوك اليومي والاجتماعي والعام أنه عدائي. والمسألة، ببساطة، أنه في ظل التغيير الهائل في الموارد، تتغير الأعمال والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وبما أنه تغير عميق وكبير وليس نهائيا وليس واضحا، فإننا ما نزال في مرحلة انتقالية أو عبور من مرحلة إلى مرحلة. فمن المتوقع أن يسود الشعور بالخوف وعدم اليقين، وبسبب التهديد الذي تنشئه التحولات تجاه الأعمال والمهن والمصالح يتعمق الشعور بندرة الموارد والتنافس على المتاح والمتبقي منها، ويتحول الخوف في زيادته عن الحد إلى صدمة كبرى وعميقة.

لقد اختفت دول ومدن وحضارات على مدى التاريخ بسبب التحولات في الموارد. والخوف على المصير والموارد يغلب على التاريخ الإنساني. والواقع أن المسار والتشكل الإنسانيين يكادان يكونان الخوف والبقاء، وفي حالات من الوفرة والأمان ينشغل الإنسان بتحسين البقاء. في الخوف والسعي إلى البقاء، يغلب على الناس النكوص والعدائية والتوحش في السلوك والأفكار، ويبحثون عن ملجأ وقوى خارجية وغامضة لتحميهم وتنقذهم، أو يعودون إلى التراث والتجارب السابقة للاحتماء والاستئناس بها، فيقدس التاريخ والتراث ليس لأنهما مقدسان ابتداء، لكن هذا التقديس يمنح المؤمنين شعورا بالأمان.

المشكلة تتضاعف عند العمل على الاستثمار في الخوف وتحويل الفقر والتعصب إلى فزاعة للتسلط على الناس وإضعافهم. ففي ظل هذه الحالة، تنهار الأسواق والمؤسسات، وتنشأ "صناعة الخوف". فازدهار المدارس والمستشفيات الخاصة، واستقواء البنوك والشركات على المواطنين، ونمو الروابط القربانية والدينية وجماعات الأتاوات والبسطات والتسول والباعة المتجولين، والانقسام الاجتماعي والفجوات الاقتصادية والثقافية بين الناس، وأسلوب جمع الضرائب وإنفاقها... تؤشر إلى متوالية معقدة من الخوف. وأسوأ أو أجمل ما في الظاهرة هو أن تكون "الولبية" بمعنى أنها تنشئ متوالية وشبكة معقدة من الحلقات والظواهر والنتائج الجديدة.

\*صحيفة (الغد) الأردنية ٢٠١٧/٢/٤ :

## ثلاث مفاجآت في عام ٢٠١٧

### \*أنا تولى كادينسكي

جرت العادة أن يقدم الناقدون الاقتصاديون تنبؤاتهم حول السنة الجديدة (تنبؤات غير دقيقة عموماً) في بداية يناير/ كانون الثاني. لكن الظروف الدولية هذا العام غير مألوفة بتاتا، لذلك كان يبدو من المناسب الانتظار حتى يستقر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض لتقييم بعض المفاجآت التي قد تهز الاقتصاد العالمي والأسواق المالية في عهده. وإذا حكمنا من خلال تحركات السوق والظروف الحالية، فإن العالم يمكن أن يؤخذ على حين غرة بسبب ثلاث تطورات تحويلية محتملة.

في البداية، من المرجح أن تسفر السياسات الاقتصادية لترامب عن أعلى معدلات الفائدة والتضخم في الولايات المتحدة مما تتوقعه الأسواق المالية. لقد أنهى انتخاب ترامب بالتأكيد تقريبا ٣٥ سنة من عدم التضخم ومن المعدلات المنخفضة والتي بدأت في عام ١٩٨١، وكان هذا من بين التأثيرات المهيمنة على الظروف الاقتصادية وأسعار الأصول في جميع أنحاء العالم. غير أن المستثمرين وصناع القرار لا يعتقدون ذلك حتى الآن. توقعات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المنشورة تشير فقط إلى رفع أسعار الفائدة هذا العام بثلاثة أرباع نقطة، وقد ترتفع أسعار الأسواق المستقبلية على مرحلتين.

وفيما أطلق ترامب سياساته، فمن المرجح أن يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بتشديد السياسة النقدية أكثر مما خطط له قبل الافتتاح، كما تتوقع الأسواق ذلك. الأهم من ذلك هو أن تعزيز سياسات ترامب للنشاط الاقتصادي والتضخم على حد سواء، فإن معدلات الفائدة الطويلة الأجل، والتي تؤثر على الاقتصاد العالمي أكثر من أسعار الفائدة التي تحددها المصارف المركزية، من المرجح أن ترتفع بشكل حاد.

الأساس المنطقي لهذا السيناريو واضح ومباشر. خطط ترامب الخاصة بالضرائب والإنفاق ستعمل على عكس توطيد الميزانية الذي فرضه الكونغرس على إدارة باراك أوباما، وسوف يرتفع اقتراض الأسر بشكل كبير إذا نفذ ترامب وعده لعكس القوانين البنكية المفروضة منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. ومع أن هذا التحفيز الإضافي لتوسيع اقتصاد يقترب بالفعل من العمالة الكاملة، يبدو التضخم ملزما بالارتفاع، ويمكن للتعريفات التجارية الحمائية ولفرض "ضريبة الحدود" أن ترفع أسعار السلع المستوردة بشكل كبير.

ويسود جو من الغموض حول كيفية استجابة السياسة النقدية لهذا "التضخم الترامبي". ولا نعلم هل بنك الاحتياطي الفيدرالي سيحاول مواجهة ذلك عن طريق رفع أسعار الفائدة أكثر مما هو متوقع حاليا أو أنه سوف يتحرك بحذر، مع الإبقاء على أسعار الفائدة القصيرة الأجل بنسبة أدنى من نمو الأسعار. على أي حال سوف يعاني المستثمرون في السندات. ونتيجة لذلك، يمكن أن تقفز عائدات السندات الأمريكية لمدة عشر سنوات من ٢,٥٪ إلى ٣,٥٪ أو أكثر في العام المقبل - أو أعلى من ذلك في نهاية المطاف.

في أوروبا واليابان، على النقيض من ذلك، ستبقى المتطلبات النقدية فضفاضة، مع استمرار البنوك المركزية في دعم النمو الاقتصادي بفضل انخفاض أسعار الفائدة إلى الصفر وبفضل التيسير الكمي (QE). ويشير هذا الاختلاف في السياسة النقدية إلى بروز صدمة محتملة ثانية لن تستطيع الأسواق المالية تحملها.

كما يمكن للدولار الأمريكي أن يتقوى أبعد من ذلك بكثير، خصوصا إزاء عملات الأسواق الناشئة، وعلى الرغم من الرغبة المعلنة لترامب لرفع صادرات الولايات المتحدة. وسيكون النهج لرفع سعر الصرف ليس فقط رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، بل أيضا خلقا زمة الدولار في الأسواق الناشئة، حيث ارتفعت الديون الأجنبية إلى ٣ تريليون دولار منذ عام ٢٠١٠. وهناك التقاء قوة الدولار والاقتراض المفرط من الخارج الناجم عن أزمة الديون في أمريكا اللاتينية وآسيا التي حدثت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. هذه المرة، قد تجعل حمائية ترامب الوضع أسوأ من ذلك، وخاصة بالنسبة لبلدان مثل المكسيك وتركيا التي اعتمدت استراتيجياتها التنموية على توسع صادراتها السريع، وقامت بتمويل الأعمال التجارية المحلية بواسطة ديون الدولار.

هذا فيما يتعلق بالأخبار السيئة. لحسن الحظ، هناك تطور كبير ثالث لا يركز على أسعار الأسواق المالية والذي يمكن أن يكون أكثر ملاءمة للظروف الاقتصادية العالمية: الاتحاد الأوروبي، وهي سوق أكثر أهمية من سوق الولايات المتحدة بالنسبة للمبادلات التجارية في كل بلد تقريبا ما عدا المكسيك وكندا - ويمكنها تحقيق ما هو أفضل من المتوقع في عام ٢٠١٧.

بدأت المؤشرات الاقتصادية تتحسن بسرعة في معظم دول الاتحاد الأوروبي منذ أوائل عام ٢٠١٥. ومنع البنك المركزي الأوروبي تفتيت منطقة اليورو من خلال إطلاق برنامج شراء السندات حتى أكبر من التيسير الكمي الذي يقوده بنك الاحتياطي الفيدرالي. لكن انخفاض هذا الانتعاش الاقتصادي في العام الماضي بسبب المخاوف من تفكك سياسي. وبالنظر إلى أن هولندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا تواجه حركات التمرد الشعبي - على الأقل الثلاثة الأوائل التي ستعرف إجراء انتخابات هذا العام - بالإضافة إلى القلق الذي أحدثته بريسكت وفوز ترامب، سيكون توالي أحداث مماثلة بمثابة لعبة الدومينو مع إمكانية خروج أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد الأوروبي، يليه ربما اختفاء الاتحاد الأوروبي بأكمله.

وتتيح هذه التوقعات إمكانية خلق أكبر مفاجأة في عام ٢٠١٧: بدلا من التفكك، سيشهد الاتحاد الأوروبي الاستقرار، مما سيسهل الانتعاش الاقتصادي والأداء المالي القوي والمشابه إلى "فترة الاعتدال" في الولايات المتحدة ما بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٤، عندما انتعش الاقتصاد بطريقة معتدلة. والحدث الرئيسي سيكون الانتخابات الرئاسية الفرنسية، حيث من المرجح أن تُحسم نتائجها في الجولة الثانية في ٧ ماي/ أيار المقبل. وإذا فاز فرانسوا فيون أو مانويل ماكرون، فإن فرنسا ستشرع في عملية الإصلاح الاقتصادي مماثلة لإصلاح ألمانيا في عام ٢٠٠٣ التي قادها المستشار جيرهارد شرودر

وحتى مجرد إصلاحات بسيطة ستشجع على تخفيف شروط التقشف التي سوف تطالب بها الحكومة الألمانية الجديدة التي ستنتقل عن الانتخابات العامة هناك يوم ٢٤ سبتمبر/أيلول القادم. وباستطاعة التعاون البناء الفرنسي الألماني تقويض الحركة الشعبوية "خمس نجوم" في إيطاليا

وتكمن المخاطر التي يتعرض لها هذا السيناريو الحميد، بطبيعة الحال، في فوز مارين لوبان في فرنسا. في تلك الحالة سيصبح تفكك الاتحاد الأوروبي احتمالا واقعا، مما سيزرع الذعر في الاقتصادات والأسواق المالية الأوروبية. وتشير كل استطلاعات الرأي والتحليل الجاد للسياسة الفرنسية أن الرئيسة لوبان جزء من عالم الخيال. لكن ألم تخطيء جميع استطلاعات الرأي والتحليل الجادة للسياسة الأمريكية بشأن الرئيس ترامب في العام الماضي ؟

\*بروجيكت سنديكيت ٢٠١٧/٢/٥ :

## شعوب تنتظر ربيعها

\*محمد شريف كامل

إذا كانت الثورة أشتعلت تلقائياً أو إفتراضياً، إلا أن الحقيقة هي أن الشعب العربي أنتفض من أجل الكرامة، من أجل كرامة محمد بوعزيزي وخالد سعيد وسيد بلال، وملايين آخرين قد لا نعرفهم.

ومع انطلاق الشرارة الأولى على أرض سيدي بوزيد، تحولت الشعوب العربية من الاحتجاج السلبي الذي أحرق جسد بوعزيزي النحيل، إلى الاحتجاج الإيجابي، واتخذ كل منها طريقه وفقاً لظروفه المحلية وتوازنات القوى على أرضه.

لقد كانت ثورة الربيع العربي ولا تزال ثورة واحدة لا ثورات، كما يدعي بعضهم، لأنها أظهرت حقيقة الوحدة العربية التي لم تتمثل في الماضي، لكنها وحدة واقع مرير مزج خلفته سنوات من القهر والاستكانة والهزيمة. وتباينت السيناريوات، إلا أن الثورة المصرية وقفت تتأرجح بين مفاهيم مغلوبة وتصفية حسابات الماضي من ناحية، وقوى استبداد وفساد محلية وإقليمية ومنظومة عالمية من ناحية أخرى، فلن يقبل أي منهم بأن تنتصر الثورة لأن في انتصارها نهاية له.

فبعد زمن من الصراع الفكري داخل التيار الإسلامي بدأ بنبذ الديمقراطية ونبذ فكرة الثورة، وأنتهى بإدراك أن الديمقراطية وتبادل السلطة هما الطريق الوحيد لتحقيق الإرادة، وأن الثورة هي الطريق الوحيد للتقدم والخلص من الفساد. وقف على الجانب الآخر ما عرف سابقاً باسم القوى الليبرالية واليسارية تتشدد بالديموقراطية ثم تنقض عليها في أول لحظة غزل من العسكر، ليطيحوا بالتجربة الوليدة وينقلبوا عليها، لأنها جاءت بما لا تشتهي سفنهم. والأمر ليس إلا تصفية حسابات الماضي، ولن يدفع ثمنها إلا الوطن والشعب.

لقد كانت كلمة السر للربيع العربي هي الإطاحة بإرادة الشعوب وعدم تمكينها من الحكم ما لم تأت الرياح بما يشتهون، ولتسقط كل القيم والمعاني الجميلة التي طالما تشدق بها الغرب ومدعو الليبرالية والحرية. وتكاتفت قوى الشر لتسقط الثورة، ونجحت في إفشال التجربة واستولت على الحكم، إلا أنها لم تنجح في إسقاط الثورة، بل أشعلتها وصححت طريقها، وحققت أهم عوامل النجاح ألا وهي الفرز، فقد حقق الانقلاب في مصر الفرز والغلبة للرازمين لإنجاح أي ثورة، حيث وضحت من هي قوى الثورة الحقيقية، ومن هي القوى الانتهازية التي اختلطت بكل الصفوف.

وبعد ست سنوات من انطلاق ثورة الربيع العربي، يسعى بعضهم إلى قولبة هذه الثورة في صور أيديولوجية، متناسياً أن أخطر مراحل الثورات هي مرحلة القولبة، وأن عظمة الربيع العربي هي في عفويته التي لا ينقصها إلا بعض التصحيح، وأن ثورته ستنتج حين يسير الجميع على شعار الشرارة الأولى للثورة، من العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وإسقاط الانقلاب واسترداد شرعيته، ثم يترك الشعب ليقولب ثورته ديموقراطياً عقب نجاحها، فيحافظ عليها ويرعاها ولا ينزلق مرة ثانية في مصيدة الانقلابات.

لقد سعى الغرب إلى تقويض إرادة الشعوب عبر مئات السنين، إلا أن الشعوب تعود دائماً وتنتفض، ولا يستثنى من ذلك الشعوب العربية التي لم تنتصر بعد، وقد لا تنتصر عن قريب، لكنها بلا شك أصبحت لاعباً أساسياً في معركة المصير الذي غُيب عنه، فقد فجرت سنوات الربيع العربي الطاقة الكامنة، والإرادة المسلوبة، ولن تقبل الشعوب أن تُسلب إرادتها.

\*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٢/٥ :

## ترامب.. والاخوان المسلمون

### \*تسفي برنيل

السؤال الجديد الذي يقلق إدارة ترامب الآن هو هل يجب اعتبار حركة الاخوان المسلمين حركة اهابية. بعد ان وقع على امر رئاسي يمنع دخول المسلمين من ٧ دول عربية الى الولايات المتحدة وبعد ان أعلن أنه سيعطي إذن بفتح سجون سرية في العالم ويسمح بالتعذيب فانه قد يحقق امنية الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي وتحويل خصومه الالءاء أعضاء حركة الاخوان المسلمين إلى نشطاء اهاب، والذين هم هدف في ارجاء العالم.

مشكلة دونالد ترامب هي الحاجة إلى الاثبات أن الحركة فعلا تستخدم الإرهاب وانها ليست فقط عدوا سياسيا للنظام المصري. إذا اكتفى باثباتات تقدمها مصر سيكون لديه الكثير من المواد المؤيدة لقراره لكنه سيضطر حينها الى مواجهة بعض المشاكل السياسية الصعبة. أولها هي الموقف التركي الذي يمنح الرعاية للحركة ويسمح لنشطاءها بالتحدث في محطات التلفاز حيث يتحدثون عن بشائع النظام المصري وأعمال الجيش ضد المواطنين، وتركيا ايضا تمول الميليشيات المتمردة في سورية والتي هي تابعة للاخوان المسلمين وتعتبرهم حلفاء المستقبل حين يقوم نظام جديد في سورية.

التعاون الوثيق بين تركيا والاخوان يشكل ايضا أساس الانقطاع الدبلوماسي بين مصر وتركيا منذ ٢٠١٣. قال صحفيو مصر انه في حوار هاتفي بين ترامب والسيسي بعد أداء القسم تحدث عن تأييده لصراع الرئيس المصري ضد الإرهاب، ومن هنا فإنه قد يساعده في الحرب ضد الاخوان. ولكن هل سيضغط ترامب على تركيا من أجل تسليم نشطاء الاخوان لمصر كما يطالب السيسي؟

في تركيا قد يقترحون صفقة دائرية: مقابل وقف نشاط الاخوان في تركيا سيطلب رجب طيب اردوغان من ترامب تسليم فتح الله غولان رجل الدين الذي يتهمه اردوغان بتخطيط محاولة الانقلاب في تموز ٢٠١٦. ولكن من اجل أن تحدث هكذا صفقة سيكون على مصر وتركيا اصلاح العلاقات بينهما. وهذا يتطلب اعترافا كاملا من اردوغان بنظام السيسي، حيث يعتبره زعيم غير شرعي بعد أن قام باسقاط حكومة الاخوان المسلمين بالقوة، أما السيسي فمطلوب منه استئناف العلاقات الاقتصادية مع تركيا والتي قام بالغائها قبل ثلاث سنوات.

للوهلة الأولى يبدو أن فرصة حدوث ذلك ضعيفة. الزعيمان معروفان بعنادهما والأنا الخاصة بهما. الاتهامات المتبادلة في السنوات الاخيرة تشبه تلك التي كانت بين اردوغان ورؤساء حكومة إسرائيل قبل المصالحة. وقد ثبت أن الاتهامات لا تمنع المصالحة حين تكون المصالح الاستراتيجية على المحك. فقد تصالح اردوغان ليس فقط مع إسرائيل بل مع روسيا ايضا والتي فرضت عقوبات صعبة على تركيا بعد اسقاط الطائرة الروسية وغير أيضا موقفه من الاسد، ومع بقاءه كرئيس لسورية في الفترة الانتقالية. مصر مهمة لتركيا ليس فقط لانها تستثمر بخمسة مليارات دولار - مصر تشكل رأس جسر بين تركيا وافريقيا. هذا هو ايضا السبب الاساسي لاهمية تركيا في نظر مصر.

من الممكن ملاحظة إشارة التغيير من خلال الزيارة المتوقعة هذا الاسبوع لوفد تجاري تركي للقاهرة حيث أن اعضاء سيلتقون مع قادة مصريين ومن ضمنهم وزير الصناعة. على رأس الوفد التركي سيقف رفعت هيسارجي كلياو، وهو رئيس اتحاد مكاتب الصناعة والبورصة في تركيا حيث أن معظم الشركات التركية تخضع لامرته. صحيح أن زيارة مشابهة تمت العام ٢٠١٥ ولم تؤدي لنتائج فورية خاصة بسبب الاسفين الذي وضعه اردوغان للسيسي من خلال وضع تمثال ليد ترفع أربع اصابع وهو شعار حركة الاخوان المسلمين على طاولته. ولكن يبدو أن الزيارة هذه المرة تحظى بغطاء الرئيس التركي. الحجر الذي ألقاه ترامب الى بركة الإرهاب قد يثمر بنتائج سياسية مهمة ولكن أين سيكون الصراع ضد الارهاب؟ يمكن التشكيك بفرضية ان شمل الاخوان المسلمين في قائمة منظمات الإرهاب أو وضع جدار دفاعي حول الولايات المتحدة لمنع دخول المسلمين قد يفيد. العمليات في الولايات المتحدة وأوروبا لا تتم من قبل الاخوان المسلمين، وفي مصر ايضا معظم العمليات تتم على يد نشطاء القاعدة أو داعش. يجب الانتباه إلى أن السعودية وافغانستان لم يعتبرهما ترامب دول إرهاب ولم يمنع دخول مواطنيهم إلى الولايات المتحدة. هذا بالرغم من أن منفذي عملية ١١ أيلول (سبتمبر) جاءوا من السعودية وأن افغانستان هي مركز القاعدة. يبدو أن الحرب ضد الارهاب تحظى أيضا بالليونة السياسية.

\*هأرتس ٢٠١٧/٢/٥ :



## الشعبوية والفساد

\*روبي ميلي

هل تعاني بلادك من عدم مساواة بشكل ساحق؟ هل تعتقد أن هذا يعود إلى فساد الحكومة؟ تهانينا! من المرجح أن يتم انتخابك زعيماً شعبوياً. هذا، على الأقل، هو ما تفعله معظم الدول، حسب ما جاء في تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٦، الصادر عن منظمة «الشفافية الدولية».

وهذا التقرير يقوم سنوياً بتصنيف الدول في جميع أنحاء العالم على أساس مستويات الفساد (أن تكون في مركز متدنٍ من القائمة يعني ارتفاع مستويات الفساد). ويولي تقرير ٢٠١٦ اهتماماً خاصاً للارتفاع العالمي للشعبوية في الغرب. ويقول إن السبب في تفاقم هذه الشعبوية يعود إلى زيادة معدلات عدم المساواة، الأمر الذي يستغله بعض السياسيين. وبالتركيز على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تحديداً، تلاحظ منظمة «الشفافية الدولية» أنه في حين أن الارتفاع في عدد القادة الشعبويين والحركات الشعبوية يعد في جزء منه رداً على الفساد، فإنه من المرجح أن يؤدي إلى تفاقم الفساد على نطاق واسع مع تسرب الفساد إلى المؤسسات الديمقراطية.

من جانبها، قالت «منظمة ترامب» يوم الثلاثاء، إنها كانت تأمل أن تتوسع في إنشاء الفنادق في جميع أنحاء البلاد، بعد أن تولى صاحب سلسلة الفنادق منصبه. والآن، بعد أن أصبح رئيساً للبلاد، يقال إن «نادي ترامب للجولف» في فلوريدا قد ضاعف من قيمة اشتراكه إلى ٢٠٠ ألف دولار.

وعليه، في حين أن ترامب، الذي أدار حملة تشير إلى منافسته باعتبارها «منحرفة»، كان محقاً في الإشارة إلى أن هناك صلة بين المؤسسات الفاسدة وعدم المساواة الاجتماعية، فإن الرد يكون بعدم انتخاب قائد شعبي. «إن السجل السابق من القادة الشعبويين في معالجة هذه المشكلة هو سجل كئيب»، كما كتب «فين هينريتش» مدير الأبحاث في منظمة «الشفافية». واستطرد: «إنهم يستغلون رسالة الفساد - وعدم المساواة لحشد الدعم، ولكن لا تكون لديهم أي نية لمعالجة المشكلة بشكل جاد». وبعض السياسيين الذين يترشحون اعتماداً على برامج انتخابية لمكافحة الفساد غالباً ما يحرّضون على الفساد عند الفوز، وهنا المفارقة!

\*محلل سياسي أمريكي

\* (واشنطن بوست) و (بلومبيرك نيوز سيرفز) ٢٠١٧/٢/٦ :

## الموارد الطبيعية تعرقل التحولات الديمقراطية

\*إيفا الشوفي

تلقت مؤشرات التنمية إلى أنه في غالبية مناطق العالم هناك تلازم بين النمو الاجتماعي والاقتصادي من جهة، والتطور الديمقراطي، أو بعض ملامحه، من جهة أخرى، إلا في العالم العربي.

لماذا هذه الاستثنائية العربية؟

من هذا السؤال انطلق الباحثان سمير المقدسي وإبراهيم البدوي في كتابهما السابق "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"، في محاولة للبحث عن تفسيرات لهذه "الاستثنائية".

اليوم، يطلق الباحثان كتابهما الجديد، الصادر عن جامعة "كامبريدج"، بالاشتراك مع نخبة من الباحثين، بعنوان "التحولات الديمقراطية في العالم العربي"، في الجامعة الأمريكية في بيروت، بما يمكن اعتباره متابعة للبحث السابق، ولكن للإجابة هذه المرة عن أسئلة أكثر تعمقاً:

ما هي ديناميكيات التحول في العالم العربي وشروط نجاحه؟

وما هي العوامل التي تصدّت للتحول الديمقراطي طوال هذه العقود؟

هناك عدة عوامل اقتصادية وسياسية وغيرها يمكن الإشارة إليها كعوامل مساهمة في عرقلة التطور الديمقراطي العربي. إلا أن الكتاب يركز على عاملين يعتبرهما أساسيين في تفسير ظاهرة تعسر هذا المسار، أولهما الصراعات والحروب، وفي مقدمها الصراع العربي - الإسرائيلي،

وثانيهما الثروة النفطية وتأثيراتها في المقايضة بين التطور السياسي الديمقراطي من جهة والرفاهية الاقتصادية من جهة أخرى. أضف إلى ذلك تفاعل هذين العاملين مع التدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ومؤثراتها السلبية في هذا المجال.

في ما يخص الحالة النفطية كعائق للتحول الديمقراطي، يلفت الكتاب إلى أن هذا العائق لا يتمثل بوجود الثروة النفطية بحد ذاتها، وهي ثروة اقتصادية، بل بكون هذه الثروة تشكل في البلدان غير الديمقراطية أداة لتثبيت النظام السياسي القائم.

ففي بلد كالنرويج، على سبيل المثال، تشكل الثروة النفطية نعمة اقتصادية من دون أي انتقاص من نظامها الديمقراطي المتطور، ويعود السبب الأساسي إلى أن اكتشاف الثروة النفطية حصل بعد تثبيت الديمقراطية، وليس قبله.

يستخلص الكتاب أن الموارد الطبيعية تعرقل التحولات الديمقراطية، وريع الموارد يعوق التحول الديمقراطي فقط عندما تُديرها الأنظمة الأقل ديمقراطية أو الديمقراطيات الجزئية.

ومع ذلك، فإن ريع الموارد يخضع لتأثيرات مختلفة، حيث يظهر ليكون رادعاً قوياً للديمقراطية فقط في تلك المجتمعات التي فيها موارد كبيرة بالنسبة إلى الفرد الواحد. وهكذا فإن التبعات السلبية للنفط، وأبرزها المقايضة بين الحرية والرفاهية الاقتصادية، كانت تأثيراتها في بعض الدول أكبر مما هي في دول أخرى، إلا أن الترابط في المنطقة موجود، وإن اختلفت تأثيراته من بلد إلى آخر.

يُبرز الكتاب الدور الرئيسي للعامل الثاني، أي الصراعات والحروب في المنطقة العربية وتأثيراتها السلبية كعائق للتحوّل الديمقراطي. يلحظ الكتاب أن التأثيرات السلبية للصراع العربي - الإسرائيلي بالدول المجاورة أقوى بكثير من تأثيراته بالدول الأبعد جغرافياً ضمن مفهوم ما يسمى "تأثير الجيران". بالاستناد إلى هذا المفهوم، يشير الكتاب إلى أنه كلما توسعت رقعة الديمقراطية، ضعفت قوة السلطة القائمة في الأنظمة الأتوقراطية، ما يعني أن حتى دول النفط قد لا تستطيع أن تُبقي على أنظمتها في حال انتقال الدول المجاورة لها إلى الديمقراطية. فالمجتمعات التي تقع إلى جانب مجتمعات ديمقراطية تميل إلى أن تكون أكثر عرضة للتحوّل الديمقراطي.

بالإضافة إلى هذين العاملين، يبحث الكتاب في عوامل أخرى قد تكون أقل أهمية، مثل البطالة والقمع. إلا أنّ هذه العوامل تتأثر بالعاملين الأولين، أي النفط والصراعات.

فمثلاً، يقول الكتاب: "إن تجاوز معدل البطالة عتبة معينة (١٠٪ أو أكثر) يميل إلى تشجيع التحوّل الديمقراطي، ويُسهّم في إفشال الصفة الأتوقراطية. ومع ذلك، فإن عامل البطالة لا يمكن فصله تماماً عن تأثير الموارد في المجتمعات الغنية، لأن النخب الحاكمة في هذه الحالة يمكن أن توفر أشكالاً أخرى من التحويلات (والتنازلات) خارج نطاق توفير فرص العمل في القطاع العام".

أمّا القمع السياسي، فبالرغم من اعتراف الكتاب بعرقلته للتحوّل الديمقراطي، إلا أن الباحثان يلفتان إلى أن هذا العامل أيضاً لا يمكن فصله تماماً عن تأثير الريع في المجتمعات الغنية بالموارد، أو ما يعرف بالمقايضة بين الرفاهية والحرية، ولذا فإن القمع السياسي ليس بالضرورة من سمات هذه المجتمعات.

لكن ماذا عن الدين؟

ألا يُعدّ معرقلاً مهماً للتحوّل الديمقراطي؟ يرى الكتاب أن الدين كدين ليس من معوقات الديمقراطية، ولا ربما دافعاً لها، لكنّ الاستخدام السياسي للدين من قبل المؤسسات الدينية هو الذي قد يعوّق الديمقراطية، إذ قد يستخدم كأداة من أجل تثبيت النظم غير الديمقراطية.

بالحديث عن نموذج لبنان، يعتبر الكتاب أن النظام الطائفي التوافقي أعطى مساحة من الحرية، ولكن على حساب عدم تطور الحكم ومؤسساته وانتشار الفساد.

السؤال الكبير هو كيف نوفق بين الحرية والتطور المؤسساتي المنشود؟ عن هذا السؤال، والكثير من الأسئلة المتعلقة به ٥ دول أخرى جرت دراستها في الكتاب هي تونس، مصر، سوريا، الكويت والسودان، سيحاول الباحثان تقديم الاجابات في الندوة المرافقة لاطلاق كتابهما اليوم.

\*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/٢/٦ :

## سقوط النموذج القومي التقليدي وصعود النموذج القومي المعلوماتي

\*السيد يسين

يمكن القول إن من بين التحولات الكبرى في المجتمع العالمي سقوط النموذج التقليدي للأمن القومي الذي كان يقوم على حراسة حدود الدولة من أي عدوان والاعتماد على القوات المسلحة بفروعها التقليدية الثلاثة البرية والبحرية والجوية في الدفاع عن الوطن.

هذا التحول الخطير الذي يتمثل في الانتقال من النموذج التقليدي إلى النموذج الجديد للأمن القومي المعلوماتي يمكن رده ببساطة إلى فتوحات واكتشافات ثورة الاتصالات التي تتضمن أساسا البث الفضائي التلفزيوني وشبكة الإنترنت.

أصبحت لدى دول متعددة اليوم أقمار اصطناعية تستطيع التصوير الدقيق لكل الدفاعات العسكرية والمواقع الاستراتيجية في بلاد الأعداء المحتملين أو الخصوم السياسيين، وأصبحت هناك القدرة التكنولوجية التي تسمح للدول المتقدمة عسكرياً بشل أجهزة الرادار في الدول التي ستقوم بمهاجمتها في اللحظات الأولى من المعركة، وبذلك تفقد القيادة العسكرية وبالتالي القيادة السياسية السيطرة على القوات المسلحة ويصبح البلد محل العدوان معرضاً لهزيمة مروعة. وهذا ما حدث تماماً بالنسبة إلى الغزو الأمريكي للعراق. فإذا أضفنا إلى ذلك التقدم الخطير في صناعة الصواريخ البعيدة المدى الذي يسمح بإطلاقها من مسافات بعيدة لتصيب المواقع العسكرية والمدنية في البلد الذي تتم مهاجمته أدركنا خطورة الانقلاب في مفاهيم الأمن القومي والحرب الحديثة. ولنلاحظ على سبيل المثال أن القوات الأمريكية قصفت العراق بصواريخ «كروز» من بعد ثلاثة آلاف كيلومتر بدقة بالغة. ومعنى ذلك أن الدفاع الجوي التقليدي لم يعد صالحاً للتصدي لهذه الأسلحة الحديثة.

مع ذلك - ويا للمفارقة - فالدولة الأكثر علماً والأقدر تكنولوجياً في مجال الحرب الحديثة والمعلوماتية وهي الولايات المتحدة الأمريكية والتي بشر مفكروها الاستراتيجيون منذ سنوات بقدم عصر حرب الشبكات network والحروب الفضائية Cybe war تعرضت هي نفسها لأكبر هجوم إرهابي ضد دولة عظمى في التاريخ الحديث! ونقصد بذلك بالطبع الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ حين استطاعت - كما تقول الرواية الرسمية الأمريكية - مجموعة صغيرة من الإرهابيين العرب اختطاف أربع طائرات مدنية وتحويل مساراتها وضرب رموز القوة الاقتصادية الأمريكية (مركز التجارة العالمي) ورموز القوة العسكرية (مبنى البنناغون) وكانت الخطة أيضاً ضرب مبنى الكونغرس ذاته أو في رواية أخرى اعتراض طائرة الرئيس الأمريكي، إلا أن الطائرة تحطمت وسقطت. وعلى رغم الألغاز التي تحيط بهذا الحادث الإرهابي التاريخي وتشكيك بعض الكتاب العرب وحتى الأمريكيين في قدرة هذا العدد القليل من الإرهابيين على ارتكاب هذا الحادث المهول، إلا أن أهم عبرة تستخلص منه أنه أسقط إلى الأبد النموذج التقليدي للأمن القومي، وأبرز أهمية حرب الشبكات من ناحية والحروب الفضائية من ناحية أخرى.

ويمكن القول إن أبرز المنظرين الاستراتيجيين الأمريكيين لنموذج الأمن القومي المعلوماتي هما جون أركويلا ودافيد رونفيلدت اللذان نشرنا المرجع الأساسي في الموضوع بعنوان «في معسكر أثينا» وهو من منشورات مؤسسة «راند»، التي تمثل العقل الاستراتيجي الأمريكي خير تمثيل.

ويقوم النموذج الجديد على جمع المعلومات وتحليلها وبناء على ذلك تصدر القرارات الاستراتيجية والتكتيكية على السواء. ومن هنا يمكن القول إن الثورة المعلوماتية ستؤثر في العقود المقبلة تأثيراً حاسماً على الطرق التي يمكن بها للمجتمعات أن تدخل في صراعات، وكيف ستخوض قواتها المسلحة الحرب.

والفرق الأساسي الذي يقوم عليه نموذج الأمن القومي المعلوماتي الجديد هو بين حرب الشبكات والحروب الفضائية.

### ما هي حرب الشبكات؟

تشير حرب الشبكات إلى الصراعات التي تقودها المعلومات على مستوى كبير بين الأمم والمجتمعات. وهي تعني محاولة تخريب ما يعتقد سكان بلد ما أنهم يعرفونه عن أنفسهم وعن العالم. وقد تركز حرب الشبكات على آراء النخبة أو على آراء الجماهير أو عليهما معاً. وقد تتضمن الممارسات الدبلوماسية، والبروباغندا والحروب النفسية،

والتخريب السياسي والثقافي، والخداع أو التشويش على الميديا المحلية، والتسلل إلى شبكات الكمبيوتر وقواعد البيانات لتخريبها، ومحاولة تدعيم الجماعات المنشقة أو المعارضة في بلد ما من خلال شبكات الكمبيوتر. وتمثل حرب الشبكات نوعاً مستحدثاً من وسائل الصراع التي تغطي الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك الأشكال العسكرية من الحرب. وعلى عكس الحروب الاقتصادية التي تركز على عمليات الإنتاج والتوزيع، أو الحروب السياسية التي تستهدف القيادات أو المؤسسات الحكومية، فإن حرب الشبكات تتميز باستهدافها المعلومات والاتصالات.

وستتخذ حرب الشبكات صوراً متعددة. فبعضها قد يدور بين الحكومات التي تنتمي كل منها إلى دولة منافسة. وقد يدور بعضها بين الحكومة والفاعلين غير الحكوميين داخل البلد نفسه. فعلى سبيل المثال قد تدور حرب الشبكات بين الحكومة والجماعات غير المشروعة التي تنغمس في الإرهاب، أو الجماعات التي قد تحوز على أسلحة تدمير شامل، أو ضد عصابات تهريب المخدرات.

وقد تدور حرب الشبكات ضد سياسات حكومات محددة بواسطة الجماعات الدفاعية التي تثير موضوعات تتعلق بالبيئة أو حقوق الإنسان أو موضوعات دينية.

والفاعلون الذين لا يؤمنون بالدولة ويسعون للانقلاب عليها مثل جماعات الإسلام السياسي المتطرفة والإرهابية، قد تستخدم حرب الشبكات لكي تتجاوز الحدود القومية وتنظم نفسها باعتبارها جماعات عابرة للقارات، وأبرز مثال على ذلك تنظيم «القاعدة». وليست حروب الشبكات حروباً بالمعنى التقليدي للحرب، لكنها قد تستخدم كوسيلة لمنع حرب فعلية من أن تنشب.

ونأتي إلى النوع الثاني وهو الحروب الفضائية Cyber war، أي الحروب الفضائية أو المعلوماتية، وهي تلك الحروب التي توجه فيها العمليات على أساس مبادئ معلوماتية. وتعني في المقام الأول - كما أشرنا من قبل - تخريب أنظمة المعلومات والاتصالات الخاصة بالعدو. وتعني من ناحية أخرى محاولة معرفة كل شيء عن العدو، ومنعه في الوقت نفسه من معرفة أي شيء عن الطرف المهاجم، وهي تشير أيضاً إلى قلب ميزان المعلومات والمعرفة لمصلحة الطرف الذي يمتلك التكنولوجيا المناسبة حتى لو لم يكن توازن القوى العسكرية ليس لمصلحته.

ويمكن في هذا المقام الإشارة إلى حرب فيتنام التي كان الميزان العسكري فيها لمصلحة الولايات المتحدة، إلا أن جيش فيتنام الشمالية استطاع بعبقرية فذة خلق نظام اتصالي سمح له بمعرفة المواقع العسكرية الأمريكية وحجم الحشود، وفي الوقت نفسه الإخفاء الدقيق للمعلومات عنه أمام تواجده، ولذلك ومن طريق تكتيك المفاجأة استطاع الجيش الفيتنامي الشمالي أن يهزم الجيش الأمريكي المتفوق عدداً وعدة هزيمة ساحقة.

وتتخذ الحروب الفضائية أو المعلوماتية صوراً شتى وتعتمد على تكنولوجيات متعددة تتعلق بالقيادة والسيطرة، وجمع المعلومات الاستخباراتية وتوزيع المعلومات في الوقت المناسب على القوات العسكرية بمختلف مستوياتها، واستخدام الأسلحة الذكية، وأهم من ذلك التشويش على النظام الاتصالي للخصم أو اختراقه بإدخال بيانات غير حقيقية.

تبقى ملاحظة أخيرة في غاية الأهمية وهي أن مجتمع المعلومات العالمي الذي وصفه مانويل كاستلز - كما أشرنا من قبل بأنه مجتمع شبكي Network Society سيؤثر تأثيراً بالغاً في تكوين القوات المسلحة وإدارتها. فهذه القوات تقوم تقليدياً وفي كل جيوش العالم على التدرج Hierarchy في القيادات والرتب، بمعنى أن القرار يصدر من القيادة العليا إلى القيادات الأقل رتبة حتى تصل إلى الجندي. غير أن بروز المجتمع الشبكي، كما يقرر الخبراء العسكريون، سيؤدي إلى القضاء على نظام التدرج القديم، لكي تبني الجيوش على أساس شبكي، بمعنى أنها لن تعود عبارة عن قادة يأمرهم وجنود يطيعون، ولكن عن مجموعات لأعضائها جميعاً حق التفكير والتخطيط واتخاذ القرار بحسب تطورات الوضع في الميدان، وهكذا تكتمل الثورة في الشؤون العسكرية، كما يطلق عليها، والمقصود بها التحقق من ثقل التشكيلات العسكرية الكبيرة العدد، والتركيز على تشكيلات أقل حجماً وأكبر قدرة في مجال قوة النيران، يضاف إلى ذلك التغير الجوهرى في بنية القوات العسكرية من النظام التدرجى إلى التنظيم الشبكي.

هكذا يمكن القول إن المجتمع الشبكي باعتباره نموذجاً حضارياً جديداً جاء عقب وصول المجتمع الصناعي إلى منتهاه سيؤثر في الممارسة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والصناعية والعسكرية أيضاً، حيث سيصبح تشكيل الشبكات المكونة من أفراد مستقلين ومؤهلين تأهيلاً عالياً هو السبيل إلى تقدم المجتمع في كل الميادين.

\*كاتب مصري

\*مركز الأهرام للدراسات ٢٠١٧/٢/٦ :

## اسكتلندا.. والاقتراب من الاستقلال

\*رودني جيفرسون\*

اقتربت اسكتلندا خطوة أخرى من إجراء استفتاء ثان على الاستقلال، بعد أن قضى قرار من المحكمة العليا في المملكة المتحدة بأن البرلمان في أدنبرة ليس له حق قانوني في الطعن على قرار الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي. وأعلنت رئيسة وزراء اسكتلندا «نيكولا ستيرجن» في بيان رداً على قرار المحكمة العليا الذي صدر يوم الثلاثاء الماضي أن وعود الحكومة البريطانية بالتمسك بعرف سياسي لاستشارة المشرعين في اسكتلندا «لا يساوي حالياً الورق الذي كتبه عليه». وأضافت أن الأمور تتزايد وضوحاً بأن اسكتلندا يتعين أن تقرر إذا ما كان يجب علينا أن «نتولى أمر مستقبلنا بأيدينا».

وصرحت ستيرجن زعيمة الحزب القومي الاسكتلندي المؤيد للاستقلال أنه «يوماً بعد يوم يتضح أن صوت اسكتلندا لا يجري الاستماع، أو الإنصات إليه داخل المملكة المتحدة. وهذا يثير قضايا أساسية أعلى من العضوية في الاتحاد الأوروبي وفيما يتجاوزها». وتضطلع رئيسة الوزراء البريطانية «تريزا ماي» وحكومتها بمهمة الخروج البريطاني، بعدما وافقت بريطانيا ككل على الخروج من الاتحاد الأوروبي في استفتاء أجري في يونيو الماضي، لكن المناطق الشمالية من إنجلترا وفي كل منطقة من اسكتلندا صوتت لصالح البقاء في التكتل الأوروبي.

وقررت المحكمة العليا في حكمها أنه يجب على الحكومة البريطانية الحصول على موافقة البرلمان قبل أن تبدأ رسمياً بالخروج من الاتحاد الأوروبي. ويقيّد قرار المحكمة الذي جاء بأغلبية ثمانية أصوات مقابل ثلاثة قدرة «ماي» على استخدام سلطات تنفيذية معروفة باسم «الامتياز الملكي» لتفعيل المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة للاتحاد الأوروبي، لكن القضاة أراحوا عقبة رئيسية من أمام الحكومة بالقول بأن «ماي» لا تحتاج إلى موافقة برلمانات اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية قبل تفعيل عملية الخروج من الاتحاد الأوروبي. ورحب خصوم الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي بالحكم في عمومها. لكن الحكم يعني أن اسكتلندا لن يكون لها تأثير بخلاف وجودها في البرلمان في ويستمنستر الذي يمثل فيه أعضاء الحزب القومي الاسكتلندي البالغ عددهم ٥٤ مشرعاً ثالث أكبر كتلة حزبية. وبالتالي لن يكون بمقدور اسكتلندا التأثير على الأمور بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وهذا العجز يذكى الجدل القومي بأن النظام السياسي في المملكة المتحدة لا يمكنه احتواء اسكتلندا، وفق ما تعتقده «نيكولا ماكوين» مساعدة مدير مركز التغيير الدستوري في جامعة أدنبرة.

وترى ماكوين أن قرار المحكمة «يضع محور التركيز في المكان الذي كان فيه دوماً وإذا لم يؤد إلى اتفاق آراء فإنه يجعل إجراء استفتاء آخر على الاستقلال محتملاً للغاية». وفي كل منحني ومنعطف من الجدل بشأن الخروج البريطاني الذي يقض مضاجع بريطانيا، يبدو إجراء تصويت آخر على انفصال اسكتلندا عن باقي المملكة وشيكاً. وتشير استطلاعات رأي في الآونة الأخيرة إلى أن النتيجة ستكون انعكاساً لاستفتاء عام ٢٠١٤ الذي صوت فيه ٥٥٪ من الاسكتلنديين ضد الانفصال بينما أيد الانفصال ٤٥٪ منهم، لكن ستيرجن تستطيع الآن أن تلجأ إلى حجة تغير بها رأي المتشككين وهي أن اسكتلندا يجري تهميشها ديمقراطياً. وبعد أن طلبت «ستيرجن» من وزرائها أن يعدوا تشريعاً لإجراء استفتاء آخر على الاستقلال طرحت رئيسة الحكومة الاسكتلندية صفقة مقترحات في ديسمبر الماضي للحفاظ على قدرة اسكتلندا على دخول السوق الأوروبية المشتركة وحرية حركة الأشخاص. ووصفت هذا بأنه حل وسط وذكرت «ماي» أنها ستنتصت للاقتراح.

والأسبوع الماضي، وضعت ماي تصوراً عن الخروج البريطاني تضمن مغادرة السوق الموحدة والخروج المحتمل من الاتحاد الأوروبي دون الحصول على صفقة. وردت «ستيرجن» بالقول إن حكومة المملكة المتحدة تعتقد أن «بوسعها عمل كل شيء لاسكتلندا دون مسؤولية عليها». وأشارت «ماكوين» إلى أنه يتعين أن تتم ملاحظة أن الحكومة الاسكتلندية تفعل كل ما في وسعها للتوفيق والتعاون. وتعتقد ماكوين أنه لا يوجد دليل على أن حكومة المملكة المتحدة راغبة في احتواء أمانى اسكتلندا. وأضافت أنه مع أخذ استطلاعات الرأي في الآونة الأخيرة في الاعتبار «فإن الحكومة الاسكتلندية لا تريد أن تغامر بالمضي في الاستفتاء على الاستقلال لكن إذا اضطروا لهذا فإنهم سيرغبون في إظهار أنهم استنفدوا كل الخيارات الأخرى، لذا يمكنهم القول إنها قضية ديمقراطية».

\*محلل سياسي أمريكي\*

\*واشنطن بوست) و (بلومبيرك نيوز سيرفز) ٢٠١٧/٢/٦ :

## الولايات المتحدة بين العزلة والإمبراطورية

\*روجر بايكر

عمل الرئيس الأمريكي ترامب بسرعة منذ توليه منصبه على تطبيق أسس سياسته، من فرض حظر مؤقت على قبول بعض المهاجرين واللاجئين إلى إطالة الجدار على الحدود الأمريكية-المكسيكية، كذلك انسحب من الشراكة عبر الأطلسي، وتشير بعض التقارير إلى أنه يراجع اقتراحات لفض تمويل الأمم المتحدة واحتمال الانسحاب من معاهدات دولية محددة. صحيح أن تصرفات ترامب لا تُعتبر الأولى من نوعها، إلا أن وتيرتها ونطاقها غير مسبقين في تاريخ الولايات المتحدة. وإن كانت الولايات المتحدة تتجه، وإن مؤقتاً، نحو المزيد من سياسات العزلة، فإن هذا يسمى ميلاً كبيراً نحو نسخة متطرفة من التوقعات القائمة: تبدل متوقع لكنه أكثر سرعة ووضوحاً مما ظننا. تخوض الولايات المتحدة راهناً عملية مراجعة لدورها ومسؤولياتها في الخارج، ويعتبر الجزء الأكبر من العالم هذه الدولة لاعباً ناشطاً في المجتمع الدولي، وتنتقد الدول حيناً هذا المفهوم وتشجعه أحياناً، لكن ما تؤيد إدارة ترامب على ما يبدو يُصنّف، إن بلغ حده الأقصى، تنازلاً عن هذه القاعدة: تخلي الولايات المتحدة عن مسؤوليتها لموازنة المصالح الدولية وللعودة إلى مكانها كأمة بين أمم كثيرة. على سبيل المثال، إن كانت الدول الأوروبية تستطيع فرض قيود على الهجرة وتدفع اللاجئين، فلم يستهجن العالم قيام الولايات المتحدة بالمثل؟

ولكن لتراجع قليلاً ونتأمل في كامل نطاق التاريخ الأمريكي، كانت الولايات المتحدة شبه منعزلة خلال القرن الأول من وجودها أو أكثر، متفادية الانحياز في صراع الإمبراطوريات الدائر في الجهة المقابلة من المحيط، إلا أن هذا الوضع تبدل مع روح التوسع غرباً الذي نشأ مع الحروب الهندية الأمريكية، فقد بدأ هذا البلد بتحديد مصالحه وفق مفاهيم عالمية لا مفاهيم تقتصر على القارة أو نصف الكرة.

لم تشارك الولايات المتحدة في الصراعات فحسب، بل أيضاً في صوغ السلام الذي تلاها مع بدء الحرب الباردة، ومع نهاية هذه الحرب برزت حركة دولية فعلية (مقارنة بالنشاط الذي يهدف إلى الترويج للمصالح الوطنية)، معيدة إحياء مثل السلام والتعاون العالميين، وهكذا شكّلت العولمة في حقبة ما بعد الحرب الباردة حدوداً جديدة تخطت معها القيم العالمية المكان والثقافة، في حين فاقت التجارة والنمو الاقتصادي التقاليد والنزعة المحلية أهمية.

بلغنا اليوم نقطة تبدل جديدة، ولا تشكّل سياسات ترامب سببها، بل بعض عوارضها، شأنها في ذلك شأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتشبيد الصين جزراً اصطناعية، وضم روسيا القرم. ويعكس انتخاب ترامب مقاومة شعبية عميقة للنظام الدولي القائم ولدور الولايات المتحدة فيه.

مع استبدال المعاهدات المتعددة الأطراف تدريجياً بتفاهات ثنائية ستكون الولايات المتحدة صاحبة القرار، فهي أكبر شركائها الأجانب، علماً أن هذه ميزة استغلتها الصين لتحقيق المكاسب في علاقاتها في شرق آسيا، ونتيجة لذلك ستقتنص واشنطن هذه الفرصة لتعيد صوغ اتفاقاتها الدفاعية بطريقة تفرض على حلفائها تقديم مشاركة فعلية أكبر (أو على الأقل الالتزام بجزئهم من الاتفاق)، علماً أن هذه الخطوة ستجعلها تفقد بعض الصداقات، وتصحح البعض الآخر، وتصنع صداقات جديدة، وفي حين تعمل الولايات المتحدة على إعادة النظر في علاقاتها الدولية وإعادة تشكيلها، ستلجأ دول أخرى إلى جيرانها بحثاً عن المزيد من الدعم والضمانات. بلغ الغرب مرحلة مفصلية في التاريخ الأمريكي، مرحلة لم يكن ترامب سببها بل تجلت من خلال انتخابه، وإن لم يكن ما نراه اليوم مجرد مناورات في النظام أو محاولة طموحة جداً من رئيس جديد يسعى إلى قلب سياسات سلفه، نشهد إذاً نظاماً عالمياً في حالة تبدل، فتبدو الولايات المتحدة راهناً مستعدة للتخلي عن مسؤولياتها العالمية، إلا أن قليلين يبدون متحمسين أو قادرين على الاضطلاع بهذه المسؤوليات بدلاً منها. نتيجة لذلك ستخلف هذه الخطوة وراءها عالماً مجزأً تربطه التجارة، والنقل، والاتصالات اللاسلكية، إلا أنه منشغل بالمسائل الوطنية والإقليمية التي تحتل وسط المسرح، محولة طموحات التوصل إلى حلول عالمية إلى مجرد مفهوم بال من عصر ولى.

«سنشهد عالماً تعمه الفوضى مع تبدل الحماسة في مناطق كثيرة، أما العامل الثابت الوحيد في هذا العالم، فسيكون استمرار قوة الولايات المتحدة ونضوجها، إلا أن هذه القوة لن تكون واضحة بقدر الماضي ولن تُستعمل بالمقدار عينه في العقد التالي».

\*ستراتفور ٢٠١٧/٢/٧ :

## لسنا ضحايا بل فاشلون

### \*سعيد ناشيد

على إثر صعود دونالد ترامب، الرئيس الأمريكي رقم ٤٥، وإصداره لقانون يمنع رعايا سبع دول ذات غالبية مسلمة من دخول الأراضي الأمريكية، استغل البعض الفرصة، لكي يعاود ترديد الأسطوانة المشروخة نفسها: المسلمون مستهدفون“ المسلمون ضحايا عالم يعادي الإسلام“ العالم يخاف من الإسلام“ الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً“ وإسلاماه! ونحو ذلك من ترانيم بكائية تستهوي الكثيرين بمناسبة أو دون مناسبة، وتنتهي في آخر المطاف إلى تأجيج مشاعر المظلومية لدى عموم المسلمين، ومن ثمة الرغبة في الثأر والانتقام، موصولة بأدعية الشماتة والتشفي، على منوال “اللهم جمد الدم في عروقهم، وسلط عليهم من لا يرحمهم، واجعلهم يتمنون الموت فلا يجدونه.. اللهم يتم أولادهم، ورمم نساءهم..“ وما إلى ذلك من أدعية تعكس، بلغة الفلسفة المعاصرة، أخلاق العبيد.

وبالمناسبة، أخذت بعض الأقلام التهيجية تديج المقالات التي توجج الانفعالات، وتبعث الحمية الدينية لدى العوام، زاعمة بأن عنصرية ترامب المفترضة ما هي إلا امتداد للحروب الصليبية، وبأن معاداته المفترضة للأجانب هي من قبيل “لن ترضى عنك اليهود ولا النصارى“، وأن مظاهر الحداثة في مجملها مجرد غزو غربي للعالم الإسلامي بأقنعة العلم والمنفعة والجمال، وأن كل الصراعات في آخر التحليل، دولية كانت أم محلية، تحمل خلفية دينية أو مذهبية. هكذا بدأت تلعو الأصوات التي ترى أن مبلغ همّ الغرب هو التآمر الصليبي على دار الإسلام.

ثمة قاعدة بسيطة تقول: لا يمكن أن يتآمر عليك الآخرون إذا كنت تعيش في القعر. لكن، وهنا يزعم دعاة نظرية المؤامرة بأننا لا نسكن في القعر إلا لأنّ قوى “الاستكبار العالمي” تمنعنا بقوة القهر من التقدم والارتقاء. بهذا المعنى يصبح التقدم عملاً قتالياً ضدّ من يمنعوننا من التقدم، ويصبح الجهاد فريضة أولى لغاية تحقيق نهضة المسلمين. وبهذا النحو، تنتهي بعض التصورات الخاطئة إلى نتائج كارثية. هنا وجب التوقف لبعض الوقت قصد التأمل والنظر. قبل ذلك، سيكون من المجدي التذكير ابتداءً بأن “الاستكبار العالمي” هو المفهوم الذي أضافته الأيديولوجيا الخمينية إلى منظومة الإسلام السياسي، وقد كانت لتلك الإضافة بالغ الأثر.

دعنا نحاول تبديد الأوهام، ولنبدأ بطرح السؤال البسيط: ما الذي يفعله المستكبرون حين يتكالبون على مستضعف خائفين منه، ثم يهزمونه هزيمة نكراء؟ ماذا يفعلون؟ بلا شك يجردونه من أسلحتهم، أي من قدراتهم القتالية. هذا أول شيء يفعلونه بلا تردد. وهو ما فعله الحلفاء مع ألمانيا عقب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، وهو أيضاً ما فعلته أمريكا مع اليابان بعد هزيمتها جراء استعمال القنبلة الذرية، في إحدى أكبر جرائم التاريخ. فرض “المنتصرون” على كل من ألمانيا واليابان شروطاً جعلتهما في الأخير من بين أضعف جيوش العالم. هذه هي النتيجة المنطقية التي يحصل عليها من يسحقك، ثم يخاف من أن تعاود امتلاك القوة مجدداً. دعنا نعترف بأن الأمر نفسه فعلوه مع العراق بعد هزيمته في ٢٠٠٣، إذ أضعفوا جيشه وجردوه من أسلحته.

لكن، لم يكن العراق، لكي لا ننسى، محكوماً بالإسلام السياسي، بل كان محكوماً بأيديولوجيا بعثية علمانية حاربهها الإسلاميون أنفسهم بشراسة قبل أن يحاربهها غيرهم، ثم إنه لم يتورع عن غزو بلد “مسلم” بدوره، الكويت. وكان العدوان الأمريكي على العراق، لكي لا نخلط الأوراق، ينسجم مع أيديولوجيا المحافظين الجدد المعادية للعلمانية لدواع فلسفية، وهذا حديث آخر. المهم الآن أن العراق كان استثناءً فريداً في ظروف فريدة أيضاً. عدا ذلك فإن دول العالم الإسلامي تحتل اليوم مراتب متقدمة في الإنفاق العسكري. والسؤال الآن، هل يُعقل أن يتآمر “الاستكبار العالمي” على المسلمين ويخاف من الإسلام، وفي الوقت نفسه يسمح للعالم الإسلامي، بأن يتبوأ مراتب متقدمة في الترتيب العالمي من حيث القوة العسكرية، ومن حيث الإنفاق العسكري؟

عدا ذلك، دعنا نصرح بأنّ عبارة الخوف من الإسلام، لا يعقل أن تكون مبعث أي شعور بالفخر، اللهم إذا كنا في الدرك الأسفل من الغباء العاطفي. وإلا فهل ثمة من دين يستحق الاحترام حين يكون باعثاً على الخوف والرعب؟ عموماً، حتى نتجنب اللغة الإنشائية، دعنا نستعن ببعض المعطيات الرقمية:

ضمن لائحة الدول الخمس عشرة صاحبة أقوى الجيوش في العالم، ثمة اليوم حوالي ست دول من العالم الإسلامي، هي على التوالي (باكستان، إيران، تركيا، مصر، السعودية، إندونيسيا). وضمن لوائح الدول الأكثر إنفاقاً عسكرياً، وفق قائمة



المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وقائمة معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، فضلا عن لائحة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، هناك في المراتب الخمس عشرة الأولى حوالي أربع دول من العالم الإسلامي. في المقابل، وحتى تكتمل الصورة، لننظر إلى لائحة الدول الخمس عشرة الأكثر إنفاقا على البحث العلمي وفق لوائح اليونسكو. كم عدد دول العالم الإسلامي ضمنها؟ الإجابة: صفر. ضمن أفضل مئة جامعة في العالم لا توجد أي جامعة من جامعات العالم الإسلامي. ما هي الدولة الأولى في العالم من حيث الإنفاق على البحث العلمي؟ قد لا نحب سماع الحقيقة لكنها الحقيقة: إسرائيل.

لربما يمثل المسلمون ربع سكان الأرض، غير أنهم كغذاء السيل، وفق نبوءة المتن الحديثي. هم الأكثر مساهمة في التكاثر السكاني، بيد أن مساهمتهم في التطور العلمي والثقافي والتقني والحضاري تبقى أقل من واحد في المئة. مجتمعاتهم هي الأعلى في نسبة الجهل والامية. أما جامعاتهم فلا توفر العلوم الحديثة إلا في مستويات أقل من الحد الأدنى من الجودة المطلوبة. وضمن العلوم لا يتم تدريس تاريخ العلوم على وجه الإطلاق، رغم أنه مفتاح بناء شخصية العالم، ذلك العالم الذي يطور العلم وينتج النظريات العلمية.

هنا مكنم النقص الذي ينتهي إلى إنتاج باحثين معاقين، جُبلت نفوسهم على عبارات من قبيل "كل بدعة ضلالة"، و"لقد سبقنا الغرب إلى هذا"، و"هذا مذكور في القرآن". ومباشرة بعد التخرج يترك بعضهم تخصصاته العلمية التي صرفت عليه الدولة فيها الملايين لكي يتفرغ للدعوة والتبليغ، وما شابه ذلك من مسائل يفترض أن لها أهل الاختصاص الأكاديمي بدورها. يحدث هذا التسبب تحت عنوان مضلل، الإسلام في خطر. وأمام هول النكوص تعاني معظم الدول الإسلامية من الجبن أمام شيوخ الفتنة، ولا تتنمر إلا على مثقفي الحداثة.

دعنا نطرح السؤال بلغة أوضح: هل يعقل أن يساعدنا "الاستكبار العالمي" على الإنفاق بسخاء على التسليح العسكري، وبناء قدرات عسكرية متقدمة، بالتكوينات الموسمية والتدريبات المشتركة وصفقات التسليح، بل يسمح لباكستان بامتلاك قنبلة نووية، ولعله ساعدها في ذلك المبتغى لغاية تحقيق بعض التوازن مع الهند، وفي الوقت نفسه يمنع العالم الإسلامي من الإنفاق على ما يتعلق بدراسة النباتات والتربة والهواء والمعمار والموسيقى واللغات والفلسفة، وحتى محو الأمية؟ فهل في صالح "عدوك" أن يصنع منك إنساناً جاهلاً وقوياً في الآن نفسه؟

نحن أمام مفارقة بادية للعيان. وحين نصل إلى المفارقة فمعناه أننا في حاجة إلى مراجعة المنطلق. ثمة خيار أكثر معقولة، أن نفترض وجود تصور أكثر معقولة، ما هو؟ في كل الأحوال، يبقى تدخل العوامل الخارجية أقل تأثيراً من تدخل العوامل الداخلية. من ثمة، بدل أن نفترض أننا ضحايا يجدر بنا أن نفترض أننا فاشلون.

إن الرّمع بأننا ضحايا مخطط جهنمي دبّرته أياد شيطانية في الخفاء، هو مجرد تعبير عن هواجس تعود إلى المراحل البدائية من تاريخ البشرية، يوم كان أجدادنا البدائيون يظنون أنّ الأرواح الشريرة تراقبهم عن بُعد وتتأمر عليهم في الخفاء، وقد تتلبس أحيانا بأدميين يعيشون بينهم. بالجملة، يتعلق الأمر ببقايا الرؤية السحرية للعالم.

بالعودة إلى قانون ترامب، يبقى هناك سؤال فقهي لمن اختاروا مقاومة القانون عن طريق الصلاة الجماعية في المطارات: إذا كان إجراء ترامب بمنع هجرة مسلمي بعض الدول الإسلامية إلى أمريكا، يعني أنه يخوض حرباً شرسة على الإسلام، كما يظن البعض، فهل يجوز شرعاً أن يتمسك المسلم بالهجرة إلى بلد غير مسلم فضلاً عن أنه يحارب الإسلام؟

نستطيع أن ننتقد ترامب انطلاقاً من معايير حقوق الإنسان والحريات المدنية، لكن، انطلاقاً من معايير الدفاع عن الإسلام فنحن لن نمنحه سوى الامتياز. علينا أن نصغي إلى إحدى أعظم وصايا المفكر الفلسطيني الكبير إدوارد سعيد، حين قال: لن تنتصر الضحية قبل أن تحرز التفوق الأخلاقي على الجلاذ. لعلها حكمة بليغة من مثقف كان الأقدار على نقد مفاهيم الغرب بعمق عقلائي وبخلفية حدثية، وبمعزل عن الغوغائيات الانفعالية.

قلنا سابقاً، لا يمكن للأخرين أن يتأمرؤا عليك حين تكون في القعر. لكن يجب أن نضيف قولاً آخر، حين تظل في القعر فلا تظن أن كل ما يسقط عليك يستهدفك أنت بالذات.

\*كاتب مغربي

\*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/٢/٧ :

## السياسة الأمريكية الجديدة تعيد تشكيل تحالفات الشرق الأوسط

\*الترجمة: ربهام التهامي

كشفت الاحتجاجات التي عمت الولايات المتحدة حجم الفوضى التي تسبب بها مرسوم الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب، الذي وقع في ٢٧ يناير، والذي تم بموجبه إلغاء عشرات الآلاف من التأشيرات في الأسبوع الماضي، حيث حظر على مواطني ٧ دول ذات أغلبية مسلمة دخول الولايات المتحدة، وهو المرسوم الذي طعن عليه المحكمة الاتحادية في ولاية فيرجينيا.

مرسوم ترامب أثار الاضطرابات القانونية والسياسية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، بما قد يعيد تشكيل التحالفات والأحقاد التاريخية في المنطقة، إذ ربما تنقسم الدول القومية إلى معسكرين، الدول المتضررة من الحظر، والمعفاة منه.

يعبر المعسكر الأول عن غضبه، خاصة في إيران والعراق وليبيا، واتهمت الأخيرة واشنطن بالتمييز العنصري، بينما اكتفى البعض بالصمت، أما في مصر والسعودية، الدولتين المتحالفتين مع الولايات المتحدة، فقد رفضتا التعليق، فيما دافعت دولة الإمارات عن القرار.

ينذر منع سفر الدول المسلمة إلى الولايات المتحدة بموسم مقبل من اضطراب العلاقات مع واشنطن، ففي خلال الحملة الانتخابية، دعا ترامب للمنع الكامل لجميع المسلمين من دخول الأراضي الأمريكية، وخلال الأسبوع الأول من حكمه نفذ القرار بالفعل على جزء من البلدان المسلمة، ولم يضع اعتبارا للتداعيات الجيوسياسية.

في هذا السياق، قال روبرت فورد، سفير الولايات المتحدة السابق في سوريا، والدبلوماسي المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، إن الأمريكيين لا يتصرفون من فراغ، وحين يتصرفون يتلقون ردود أفعال من القادة السياسيين الآخرين، والذين لهم قاعدتهم السياسية الخاصة بهم، ولكن في النهاية يقولون إنهم غير مهتمين بما سيحدث.

يواجه حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة خيارين، الأول هو قبول هذه السياسة التي تستهدف عشوائيا مواطني الدول العربية والإسلامية الأخرى، أو الاحتكاك مع الإدارة الأمريكية والإعراب عن تحفظاتهم تجاه الحظر، ولكن من غير المرجح أن تسلك الدول التي لم تتعرض للحظر الطريق الثاني، فقط دولة قطر هي من انتقدت السياسة الجديدة، في حين سئل عبد الرؤوف الريدي، سفير مصر السابق لدى الولايات المتحدة، عن الحظر، فأجاب: هل من المفترض على مصر التعليق على كل شيء يحدث في الولايات المتحدة؟.

تحدث ترامب، يوم الأحد الماضي، مع العاهل السعودي، سلمان بن عبد العزيز، إلا أن الأخير لم يعلق على قرار الحظر خلال المكالمة الهاتفية، أما وزير خارجية الإمارات، عبد الله بن زايد آل نهيان، فدعم سياسة ترامب قائلا: إن قرار الحظر غير موجه ضد دين معين، أما الحكومة اليمنية في إسرائيل فطلت صامتا، فقط علق رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، على قرار بناء سور على الحدود الأمريكية المكسيكية، مشجعا ترامب على بنائه، ولاحقا، اعتذر الرئيس الإسرائيلي لنظيره الأمريكي عن هذا البيان.

يعكس قرار الحظر شخصية ترامب غير المتوقعة التي لا يمكن التنبؤ بها، والغامضة في بعض الأحيان. يقول اتش ايه هيلير، زميل بارز غير مقيم في المجلس الأطلسي والمعهد الملكي للخدمات في لندن: إنه عصبي، وهذه الصفة قد تستفز الجميع في أنحاء العالم، كما أنه يخلق مشاكل سياسة مثل مسألة منع دخول المسلمين، ولا أحد يعرف ما يعنيه ترامب، حتى إنهم يهرولون لمحاولة فهمه.

ويضيف: تخيل أنك تجلس في إحدى وزارات الخارجية، هل يمكنك إيجاد الفرق بين دونالد ترامب الحقيقي والشخص الذي يغرد على تويتر، هل هناك فرق، وأين الحكمة في السياسة، هكذا ينظر كثير من الناس إلى هذا الأمر؟. إذا كانت السياسة الأمريكية الجديدة تحديا لحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، هي أيضا تعطي فرصة لمعارضيتها، وفي العراق، هناك فرصة أكبر لدخول إيران إليها بشكل أوسع، كما أن الإرهابيين يمكنهم استخدام خطاب سياسة ترامب ضد المسلمين لجذب المجندين.

هناك العديد من المخاوف التي يرسلها هذا المرسوم والخاصة بنهج البيت الأبيض تجاه العالم الإسلامي خلال الأربع سنوات المقبلة، خاصة مع وجود تاريخ طويل من العداء.

يقول شادي حميد، وهو زميل بارز في معهد بروكينغز في واشنطن: السياسات الأمريكية الجديدة من المرجح أن تفاقم صورة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بشكل أوسع.

\*مجلة تايم ٢٠١٧/٢/٧

## الرؤساء والملوك المخلدون يغتالون الأمة ودولها..

\*طلال سلمان

### نادر وجود حاكم عربي يمارس سلطته وفق الدستور وضمن نطاقه

كل رئيس ملك، سلطان، خليفة، مدة ولايته مفتوحة مدى عمره، إلا إذا وقع حادث جلل من خارج التوقع ففاجأ الأجهزة التي تراقب دوران الأرض حول الشمس وتحصي أنفاس الدواب والطيور والسيارات والطائرات وتفحص ألوان الزهور والمحابر وتشتبه بكل عين ولسان وقلم ولو مكسور.

ضرب عدد من الرؤساء العرب الرقم القياسي في الجلوس في مقعد السلطة المطلقة.

بعضهم شارك في دفن بضعة ملوك من أسرة تحكم بالشعار الديني مثبتاً أنه أقوى منهم جميعاً... فهم قد ألغوا الشعب لكنه يعتبر نفسه الممثل الشرعي الوحيد للشعب، فإذا ما مات تيمم الشعب وانتفى الوطن وسقطت دولته. حكم معمر القذافي، منفرداً، ليبيا لحوالي أربعين سنة، بلا تعب الانتخابات أو حتى الاستفتاءات.. وليرحل من لا يعجبه الحال أو فليدخل المعتقل حتى يقضي «العقيد» أمراً كان مفعولاً..

أما «الرقيب» علي عبدالله صالح الذي رقى نفسه إلى «عقيد» هو الآخر، فقد كان يتباهى بأنه قد حكم اليمن أكثر من الإمام أحمد حميد الدين... بديمقراطية الاستفتاء الذي يلغي فيه الصوت الذي يجروء على قول «لا».

وحكم حافظ الأسد سوريا لمدة ثلاثين سنة كرئيس شرعي، وبضع سنوات قبلها وباسم حزب البعث الاشتراكي كرئيس فعلي وغير متوج... ثم هياً لخلافة نجله الأول، فلما قضى بحادث سير، جاء بنجله الثاني وهو في السلطة - حتى الساعة - وبرغم ما أصاب «الدولة» (١٧ سنة.. وولايته الثالثة تنتهي بعد أربع سنوات).

.. ومن قبل حكم الحبيب بورقيبة لمدة ٤٠ سنة، بوصفه بطل الاستقلال وباني الدولة، ولما خلعه ضابط تيين أن لا دولة ولا استقلال.. وها هي تونس تهتز وترتج بين تحالفات الأحزاب الآتية من الماضي والآخذة إليه من فوق رأس الشعب العظيم الذي افتتح كتاب الانتفاضة بحركة البوعزيزي المباركة.

ومن قبل حكم صدام حسين العراق، وباسم حزب البعث العربي الاشتراكي، لمدة ٣٥ سنة متصلة نصفها بصفة «السيد النائب» ونصفها الآخر بصفته الدولة والوطن والشعب مجسدة جميعاً في الحزب المختصر في شخص «أبي عدي الرهيب».

\*\*\*

أما الملوك والأمراء والشيخوخ الذين جعلوا أنفسهم ملوكاً على عروش من ماء وهواء (كما البحرين) فيحكمون حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً.. إلا في السعودية حيث يقدم النسل الغزير للوالد المؤسس البديل من بين جمهرة الأبناء (٣٥) الذين مات بعضهم كمداً لأن العمر لم ينصفه فانقص قبل أشقائه - القبيلة.

لا ضرورة طبعاً للإشارة إلى أن هذه الدول «لم تكن في أي يوم دولا بالمعنى الصحيح لكلمة دولة»، وبنظام غير نظام الرجل الواحد تساعده مجموعة من الأجهزة الأمنية التي تسهر على حكمه بإلغاء الدولة والشعب.

كيف كان يمكن لمجموعة المشيخات المؤتلفة على خلاف، المختلفة على الأرض المن رمل وعلى الشاطئ المنذاح على الخليج العربي بالقواعد البريطانية والنفوذ الإيراني أن تتحول إلى «دولة الإمارات العربية المتحدة»، لولا أن تلك كانت مصلحة عظيمة غير عربية بالتأكيد... وإن كانت المصادفات قد سمحت بأن يكون الرئيس الأول لهذه الدولة، الشيخ زايد، بدوياً طيباً وحكيماً، «اشترى» الاتحاد بين المشيخات بالنفط الذي تدفق غزيراً، فأتاح له أن

يسترضي الجميع فيرضيهم ماديا ومعنويا وينفق عليهم ويسمح لكل منهم بهامش للحركة في مشيخته بحيث يكسب ولاءه من دون قسر.

.. وصارت الإمارات دولة عظمى في محيطها بذهيها وطيبة حاكمها وكرمه الذي امتد من المغرب الأقصى إلى مسقط رأس قبيلته في اليمن.. وهكذا تجسد شوارع وجادات ومنجزات باسم الشيخ زايد في مختلف أرجاء الوطن العربي، من بينها إسهامه الجاد في بناء سد مأرب في اليمن.

أما قطر فقد تفجرت عند شواطئها بحار الغاز وتدفقت ذهباً فتعاظمت المشيخة إلى دولة، وصار الشيخ أميراً فعزل الابن الأب الذي كان قد عزل أباه من قبل، ثم فرض على الابن أن «يعترف بإسرائيل»، وأن يقيم قاعدة عسكرية أمريكية في العديد ثم أن يتنازل - طوعاً - إلى نجله الشاب الذي يتقدم - بثروته - ليغدو إمبراطوراً، يحكم ويتحكم ويتدخل حيث يحلو له في البلاد العربية.. فيتواطأ مع الإخوان المسلمين على مصر، ويسلح العصابات المسلحة التي تقاتل النظام في سوريا، ويتدخل في العراق، ويحشر نفسه في ليبيا الممزقة نتفاً، ويتآمر على الانتفاضة المجيدة في تونس.. ثم يذهب إلى التحالف مع تركيا (وضمناً إسرائيل) ضد أهله العرب.

\*\*\*

تصاغر الكبار من العرب وتعاضم الصغار، فاختلفت الموازين جميعاً، وأزاح الذهب الأبصار.. صارت دول التاريخ العربي رهينة أهل النفط الذين هم رهائن الأجنبي والإرادة الإسرائيلية، فتضاءل «الدور» وكادت «القضية» تندثر: اختفت فلسطين عن خريطة القرار العربي الذي صادره الأغنى وليس الأجدر والأخلص، وسحبت من التداول كلمات مثقلة بمعنى المستقبل مثل «وحدة المصير» و«التحرير»، فضلاً عن «الاشتراكية»، وضمرت «العروبة» حتى كادت تندثر كهوية ورابطة جامعة حول أهداف الغد الأفضل في ظلال الحرية والوحدة والتقدم.

تراجع دور مصر المنهكة بالحروب التي خاضتها التزاماً بموجبات دورها القومي وواجبها الوطني، فتجاوزها الصغار بذريعة خطيئة السادات التي ارتكبوا أفضح منها بكثير، إذ صالحوا «العدو» الذي لم يحاربوه وخاصموا وضغطوا على «الكبار» من أهلهم وحاولوا أن يفرضوا عليهم سياسات لا تتناسب مع مصالحهم، فساعدوا الاحتلال على العراق بذريعة صدام حسين، ثم تخلوا عنه للاحتلال الأمريكي ومخاطر الفتنة التي نفخوا فيها وغذوها لتنتشر في المنطقة جميعها مقسمة العرب المسلمين إلى سنة وشيعة مقتتلين وأقليات مسيحية وعرقية خائفة على وجودها، بما يفتح الباب وسيعاً أمام الأجنبي والعدو الإسرائيلي.

بالمقابل حاولوا استرمان سوريا التي كان نظامها يسعى إلى حماية نفسه بموقفه، فأغروه باعتماد «الانفتاح» الذي دمر اقتصاد الدولة وفتح الأبواب أمام أموال الخليج والغزو التجاري والصناعي التركي، وأضعف علاقة السلطة بجمهورها، حتى وقع الانفجار الشعبي الذي تحول إلى حرب على سوريا وفيها، لا تزال مستمرة منذ خمس سنوات ثقيلة بالدم المهدور والخراب وتدمير معالم العمران وتشريد الملايين في عواصف الثلج ومخيمات اللجوء لمن نجا من الغرق في بحر الظلمات..

\*\*\*\*\*

وصل حافظ الأسد إلى سدة الرئاسة في سوريا، عشية وفاة القائد العربي العظيم جمال عبدالناصر (أواسط تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٧٠). كان انقلابه العسكري هو «الأسهل» في تاريخ الانقلابات التي تكررت مراراً في سوريا، لأنه كان قد أعد له عدته سياسياً وعسكرياً على مهل وعبر سنوات من وجوده في وزارة الدفاع وقيادة الطيران.. فضلاً عن موقع متقدم في قيادة حزب البعث التي كان «العسكر» يهيمنون عليها.

وبالتأكيد فإن حافظ الأسد كان شخصية متميزة بالذكاء الحاد، بل الدهاء، والنفس الطويل، والتخطيط الهادئ، وحسن اختيار معاونيه ومراعاة الحساسيات المذهبية والجهوية بعد طمسها بالشعار القومي، وهكذا حصن موقعه بمجموعة من الشخصيات والكفاءات المقبولة، معززاً أجهزة الاستخبارات التي تعددت حتى ضاع الناس بينها.. فضلا عن أنه عزز الجيش بمجاميع مختارة تمتاز بالولاء لتشكيل نسبة وازنة فيه غيرت في القيادة وأعداد المنضوين تحت لوائه.

بالمقابل عزز حافظ الأسد رصيده الشخصي بمشاركة سوريا بدور فعال في حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ ضد العدو الإسرائيلي.. وقد زاده خروج السادات من تلك الحرب، بغير تنسيق معه، وهو الشريك فيها، مكانة ونفوذا على المستوى العربي.

على أن إغراء السلطة جعل حافظ الأسد يستمر في الرئاسة لمدة ثلاثين سنة متواصلة، برغم أنه في سنواته الأخيرة فقد الكثير من حضوره المتميز بالذكاء بل الدهاء وطول الأناة.. ثم أنه ارتكب خطيئة حصر السلطة في العائلة، فأعد ابنه الأكبر باسل «خليفة» فلما قضى في حادث سير، استدعى ابنه الثاني بشار الذي كان يكمل دراسته في طب العيون ليعده على عجل لوراثة في موقع رئاسة الدولة، كل الدولة.

ومع التقدير لكفاءة الأب وحنكته ودهائه المعروف فقد كان طبيعياً أن تختل الموازين في حكم يرفع راية الحزب (البعث العربي الاشتراكي) في حين يحكم «الرئيس» بمساعدة بعض معاونين المخلصين، خصوصا وأن الابن ليس بكفاءة الأب، ثم أن الظروف مختلفة كلياً.. بل أن العالم كله قد تغير، فسقطت الأيديولوجيا وهزمت الاشتراكية التي التهمت سلطة الحزب الواحد والبيروقراطية التي لا علاقة لها بالمبادئ.

وصحيح أن النظام السوري قد نجح في مراحل عديدة، ومن خارج المتوقع، فأنجز نهضة داخلية، ولكن انزلاقه إلى الانفتاح بعد دهر من الانغلاق ومحاولة بناء الدولة بالقدرات الذاتية، قد ضرب الاقتصاد الوطني واجتاحه الخارج التركي على حساب الصناعة الداخلية، ثم اختلف مع الدول العربية الغنية فتواطأت عليه وتدخلت لتحيل المعارضة الطبيعية إلى عصابات مسلحة تقاتل التفرد بالسلطة، تحت شعار الحزب الواحد، الذي انقرض منذ زمن طويل ولم يثبت حضوره في مواجهة الفتنة التي ضربت سوريا جميعاً فكادت تدمرها وطنا ودولة وشعباً طالما أكد صلابته وحدته الوطنية عبر التاريخ..

في الحرب على سوريا وعليها لعبت دول النفط، إلى جانب تركيا، دوراً تخريبياً عظيماً.. كما أن العدو الإسرائيلي لم يغب عن الميدان، فكان طيرانه الحربي يشارك في «نصرة» المقاتلين ضد النظام كلما وجدهم في مأزق. وهكذا يعمل عرب أمس خناجرهم في جسد الغد العربي فيسخرن ثرواتهم لاغتيال الإنسان العربي وحقوقه في أرضه ومستقبله الأفضل.

\* طلال سلمان طلال سلمان كاتب صحفي عربي بارز، وهو مؤسس ورئيس تحرير جريدة السفير اللبنانية، كما أنه عضو في مجلس نقابة الصحافة اللبنانية.

\* صحيفة "الوفد" المصرية ٢٠١٧/٢/٨ :

## عالم اليوم خطر... وأوروبا أمام تحديات كبيرة أمنية ودفاعية

\*أن أبلباوم

لطالما كان العالم خطراً. ولكن اليوم هو خطر على نحو غير مألوف. فالنظام العالمي الموروث منذ نهاية الحرب الباردة تغير. وصارت المؤسسات التي ترعى السلام وتروج للتجارة الدولية أكثر هشاشة - بدءاً من الناتو مروراً بالاتحاد الأوروبي وصولاً الى «نافتا» - وعلاقات أمريكا بدول العالم تتغير. وأخشى احتلال روسيا شطراً من أوروبا الشرقية، وحملة روسية جديدة للتأثير في ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية وتقويض ديموقراطية السياسة في القارة الأوروبية. وأخاف كذلك من اندلاع حرب تجارية أمريكية وحرب ساخنة مع الصين. وهذه المسائل هي رهن من يحسم النقاش في الإدارة الأمريكية. فوزير الدفاع الجديد، جايمس ماتيس، قال أنه يدعم الناتو مئة في المئة، ولو صدر مثل هذا الكلام قبل ستة أشهر في إدارة أوباما لاعتبر سائراً ومملاً. ولكن الأمور تغيرت.

وترامب اكتسب أصول العمل في عالم يعيش فيه الناس في عوالم منفصلة، حيث يستقون أخبارهم من توصيات «فايسبوك» ويؤمنون بمجموعة وقائع. وغيرهم يعيش في عالم وقائع متباينة، ويعرف وقائع مختلفة. ولم يتوجه ترامب يوماً الى الأمريكيين كاهم، ولم يتوسل بخطاب موحد، ولا يحاول استمالة أحد أو إقناعه. فهو يشكر من منحه صوته، ويقول أن من لم يقترح له فاشل. وتظهر حادثة صغيرة ضعف المشترك بين المصوتين لترامب ومعارضيه. فدونالد ترامب سخر من مراسل من ذوي الحاجات الخاصة في حملته الانتخابية. ولكنه لا ينفك يقول «لا لم أفعل ذلك»، وثمة من يصدقه القول، على رغم أن شريطاً مصوراً سجل الحادثة. وكثير لا يرغبون في مشاهدة الشريط.

وأفقر الأمريكيين اقترعوا لكلينتون، وكثير من الميسورين الى حد ما صوتوا لترامب. والتحليل الاقتصادي فحسب عاجز عن تفسير بلوغ ترامب الرئاسة. فالاقتصاد الأمريكي تعافى منذ ٢٠٠٨، ومعدلات البطالة منخفضة. وأرى أن دعوة ترامب الى الطبقة العاملة كانت دعوة ثقافية لسان حالها: «سأعيد لكم وظائف آبائكم» وعالم ما بعد الحرب الثانية «الأبيض» حين لم يكن ثمة منافس اقتصادي للولايات المتحدة. ولا أرى أن أمريكا ستنزلق الى الاستبداد. فعلى خلاف شطر راجح من الدول الأوروبية، الشرطة في أمريكا غير مركزية، شأن الـ «أف بي آي». وتعديل الدستور عملية طويلة. ولكن ترامب قد يقوض بعض مؤسسات الرقابة على الرئاسة: الصحافة على وجه التحديد، وأجسام الحكومة ومبادئ الكونغرس، وقطاع الخدمة المدنية العامة.

ولا أعتقد بأن لبوتين أو ترامب أصدقاء، ولكن ترامب لم يخف إعجابه ببوتين طوال سنوات. ويبدو أنه قدوة له. ولكن وزراء ترامب وموظفي البنتاغون ووزارة الخارجية لا يكونون الإعجاب للرئيس الروسي. لذا، لا نعرف الى أين ستفضي مشاعر الرئيس الأمريكي. وطوال سنوات طويلة، رأى الأمريكيون أن الناتو لا ينجز المطلوب منه وأن مساهمة الأوروبيين فيه قليلة. وسرع ترامب وتيرة أفول التضامن الأطلسي حين ازدرى الناتو والحلفاء على حد سواء. ومستقبل الناتو هو في أيدي الأوروبيين. وأمامهم تحديات مثل تحديد مصادر الأخطار وإعداد عدة الحرب من دون أمريكا. ولكنني أخشى ألا تجبه أوروبا، وألمانيا على وجه التحديد، التحديات هذه. فبرلين لا تريد اللجوء الى الجيش ولا الإنفاق على مؤسسة عسكرية ولا تأمين القيادة

العسكرية على شيء. ولكن الأمن الأوروبي هو رهن ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وبلدين آخرين. ولذا، تمسّ الحاجة الى الإعداد من اليوم لدفاع أوروبي سيبرنيطيقي ومكافحة الإرهاب والدفاع التقليدي. وبروز شعبية اليمين الشعبوي وظاهرة ترامب وجهان لمشكلة واحدة. ولغة الشعبويين متشابهة. وتعود جاذبية ترامب الى دغدغته مشاعر الحنين: «لنسترجع عظمة أمريكا». وشأن الأوروبيين القوميون، يحمل الرئيس الأمريكي رؤية الى أمريكا «الحقة» ما قبل العولمة والهجرة والحركات النسائية وحركات الحقوق المدنية والتغيرات التكنولوجية، أي عقداً متخيلاً من الخمسينات في أمريكا. ولا عودة الى الزمن القديم. والخطاب هذا يشبه خطاب مارين لويين ونظيره في حركة «بريكزيت».

والسبيل الى تذليل الحنين ومعالجته هو التوجه الى الشباب وتسليط الضوء على حسنات الزمن الحالي واقتراح رؤية جذابة الى المستقبل. وبعض السياسيين الأوروبيين يسعون الى ذلك، ومنهم المرشح الى الرئاسة الفرنسية إيمانويل ماكرون وحركة سيودادانوس (مواطنون) في إسبانيا وناوشيزنا في بولندا. وهذه مساع طرية العود لتخيل ليبرالية غير يمينية ولا يسارية على الوجه التقليدي. ولم تنتفِ الحاجة الى الأحزاب. ولكن الأحزاب الأوروبية لم تعد في محلها. ولا تقوم قائمة اليوم للنزاعات القديمة بين المسيحيين الديموقراطيين والاشتراكيين الديموقراطيين، ولا معنى للنزاعات هذه. فالبنى الاجتماعية التي تستند اليها هذه الأحزاب، أي الكنيسة والنقابات، تددت. وهذا ما أدركه القوميون والشعبويون. وحرى بعالم السياسة اليوم إدراك أن الخطوط السياسية رسمت من جديد وأن أوان التغيير آن.

وشاغل ترامب هو «بريكزيت» وفق مقربين منه. فهو يحسب أن الاستفتاء البريطاني عبء الطريق أمامه، ويأمل بأن تنسحب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأن يقوض الاتحاد هذا من طريق اقتراح اتفاق تجارة عليها. ويقلقني أن تيريزا ماي، وحاجتها ماسة الى حلفاء و«نجاحات»، قد تقع في فخ ترامب، فتخسر المملكة المتحدة حصتها الكبرى من التجارة مع أوروبا لتبرم اتفاق تجارة مع الولايات المتحدة لن يرجح مصلحة بريطانيا. والاتحاد أو التحالف بين الحكومات القومية الجديدة محتمل. ويبدو أن ستيف بانون، كبير المحللين الاستراتيجيين في البيت الأبيض، يعد لتحالف بين ترامب ولويين وجيرت وايلدرز ونيجيل فاراج. وتجمع حركة الشعبويين الدولية، أو أخوية اليمين القومي، من يريد حدوداً عابرة للحدود. وما يجمع بين الشعبويين هو كراهية الاتحاد الأوروبي والنااتو والتجارة، والإعجاب بروسيا. وشطر كبير من الحركات الشعبوية يموله بوتين. وكان الاتحاد السوفياتي في السبعينات والثمانينات مستقراً الى حد بعيد، وكان توقع سياسته وخطواته ممكناً. ولكن روسيا البوتينية متقلبة الأحوال والمواقف. والسياسة النووية الروسية اليوم هي في يد شخص واحد أو مجموعة صغيرة من الناس، بعد أن كانت في يد جهاز حزب الدولة. واليوم، تعاظم خطر ارتكاب خطأ نووي. وترامب ليس علة ما يُجرى، بل هو عَرَض من أعراض التغيير. فالعولمة امتصت مصادر السلطة من السياسيين المحليين، والناس لم يخفَ عليهم ذلك. وفي عصرنا الرقمي الأول، الناس محبطون من بقاء العملية الديموقراطية. وشطر كبير من الشباب - وبعض المتقدمين في السن- يريد أن يعرف أسباب بقاء دوران عجلة الأمور.

\*مؤرخة خبيرة في الشؤون الروسية، حازت جائزة بوليتزر عن كتابها «غولاغ»، إعداد منال نحاس

\*عن <شبيغل أونلاين> الأثاني ٢٠١٧/٢/٨ :

## ثورتنا: الثورة والثروة !

\*عبدالمنعم سعيد

انتهيت مؤخرا من قراءة كتاب «ثورتنا» الذي حكى فيه المرشح للرئاسة الأمريكية، بيرني سوندرز، عن معركته الانتخابية. والحقيقة أنني لم أكن أعرف الرجل من قبل، سواء ككاتب أو صاحب مذهب للاشتراكية الديمقراطية، أو كسياسي عضو في مجلس الشيوخ عن ولاية فيرمونت الصغيرة. ولكن متابعة الرجل خلال المعركة الانتخابية نزعت عنه طابع «المحلية»، وعلى مدى ١٨ شهرا تقريبا لمع كالثهاب في سماء السياسة الأمريكية، بل إنه هزم دونالد ترامب في كل استطلاعات الرأي العام التي أجريت استنادا إلى فرضية فوز كليهما بتسمية حزبه في الانتخابات. ولكن ما جرى أن ترامب فاز بالتسمية ثم الرئاسة، أما سوندرز فقد هزمته هيلاري كلينتون ثم فقدت الرئاسة. ولكن كما يقال في كرة القدم فإن خسارة سوندرز كانت بطعم الفوز، ليس فقط لأنه حصل على ١٣ مليون صوت، أو أنه فاز على هيلاري في ٢٢ ولاية، أو أن خسارته لم تكن بالأغلبية وإنما بالأكثرية من الموفدين الديمقراطيين. في كل الأحوال، فإن الرجل عكس حالة الاستقطاب الحاد التي جرت في الانتخابات والتي كان سوندرز وليس هيلاري هو القطب الآخر فيها المواجه لترامب.

المدهش أن أقصى اليسار، الاشتراكي الديمقراطي، المواجه لأقصى اليمين، القوميون البيض، التقيا في أمور كثيرة مثل الدائرة التي تتطابق أي من أطرافها في كل نقطة فيها جاءت من اليسار أو اليمين. كلاهما كان ضد المؤسسة الأمريكية بكافة أجنحتها في الاقتصاد الرأسمالي، وفي المؤسسات السياسية، وبالطبع في الإعلام. ونتج عن ذلك أن كليهما بات نصيرا للطبقة العاملة من زاويتين مختلفتين، التي طالب سوندرز بثورتها، بينما طالبا ترامب بأن تعطيه تفويضا لكي ينصرها. كما كان كلاهما معاديا لحرية التجارة والاتفاقيات الدولية المصاحبة لها، لأنها أدت إلى البطالة لدى سوندرز، أما ترامب فرأى أنها أدت لبيع أمريكا لصالح «الأجانب». القائمة بعد ذلك طويلة من الموقف من «وول ستريت» أو شارع المال، أو الشركات الاحتكارية، أو انحيازات المؤسسات الإعلامية الكبيرة. ذلك موضوع يستحق معالجة منفردة لأنه من مواطن العجب السياسي دائما أن أقصى اليمين يلتقي مع أقصى اليسار، والمدهش أن أيا منهما لا يدرك هذه الحقيقة. ويوما ما في مصر التقى الإخوان المسلمون مع ليبراليين واشتراكيين ثوريين على إسقاط نظام، ومواجهة نظام آخر لأن كليهما يقع عند نقطة الملاقاة بين الأطراف المتطرفة.

واحدة من نقاط الالتقاء هذه تدور حول «العدالة»، وما يتفرع منها من «عدالة اجتماعية» وما أشبهه ولعل هذه كانت ما ميز بيرني سوندرز بين أقرانه المرشحين للرئاسة، لأنها كانت تركز على مفهوم يقوم على المساواة. فمجتمع الـ ١٪ الأمريكي، يقوم على نخبة اقتصادية ضيقة للغاية تستحوذ على ٩٠٪ من الثروة. الأمر على هذا النحو مثير بشدة لصراع الطبقات، وتكتيل واسع للجماهير وراء فكرة تحقيق عدالة تقوم على إعادة توزيع الثروة. الفكرة أو بعض منها كان ما قامت عليه ثورة يناير المصرية عندما جرى استبدال الشعار «عيش، حرية، كرامة إنسانية» لكي يصبح «عيش، حرية، عدالة اجتماعية». الكرامة الإنسانية كان من ناحية يدخل مفهوما غير شائع في الثورات الإنسانية، كما أن له نتائج عملية مباشرة وهي إصلاح النظام الأمني الذي كان سببا في إهدار الكرامة الإنسانية التي تحدث لمواطن بعينه يبحث عن العيش أو العمل، والحرية في التعبير والمشاركة في الأمور الوطنية. نقل الموضوع إلى مستوى العدالة، ومنها تشتق المساواة، يجعل المسألة طبقية من الطراز الأول، ومن ثم تستهدف حشد



الحشود من الطبقات الاجتماعية. لاحظ هنا أن أحدا، لا سونдорز ولا ثوار ينائر، سوف يقولون لنا ما هي يا ترى تلك الثروة المتركة في هذه النسبة الضئيلة من المجتمع ١٪ أو أي نسبة أخرى يجري الاتفاق عليها كما يحدث مع «مقياس جيني» الذي يبحث في استحواد ٢٠٪ الأعلى في المجتمع على ذلك الكم من الثروة الاجتماعية» مقارنة بما لدى نسبة ٢٠٪ الأدنى والأقل حظا. الفارق هنا يفترض أنه يؤكد على الظلم الاجتماعي، ويظهر شراهة الطبقات العليا من المجتمع، ويؤس الطبقات الدنيا وحالها المتدهور. مثل هذه الصورة الدرامية تفلح كثيرا في الحشد السياسي والاجتماعي، وهي تعطي الكثير من المزايا في عمليات التصوير لأفلام مقتبسة عن روايات ديكنز التي تصور إنجلترا أثناء الثورة الصناعية الأولى.

نجح سونдорز في تحقيق ذلك وحشد حشودا لم تكن متصورة، ووضع حتى هيلاري كلينتون في موقف انتخابي حرج. ولكن الكاسب من المسألة كلها كان ترامب الذي كان يصب في آتون خراب وفساد الطبقة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأعلى، والتي لا يمكن إصلاحها إلا بقدوم «المخلص» و«الزعيم» و«القائد» الذي هو شخصيا. ما جرى فعليا هو أن جماهير سوندرز «التقدمية» كانت هي التي سحبت من النصيب الديمقراطي، وصبت في نصيب آخر ليس له من الديمقراطية أو العدالة أو حتى المساواة مثقال ذرة. مثل هذه المعضلة التي يجري تطبيقها من المستوى الكوني وحتى مستوى الدولة بين جماعة الـ ١٪ والجماعة الأخرى ٩٠٪ تغفل تماما حالة الثروة لدى الجماعة الأولى وما حدث فعليا لجماعة الثورة الثانية. فعندما يذيع الحديث عن ثروة الجماعة الأولى، فإن الأمر يبدو كما لو أن بيل جيتس أو وارن بافيت لديهما مليارات الدولارات يضعونها في بنك ما، بينما لا يملك ملايين من الناس شيئا.

الحقيقة بالطبع مختلفة فأمثال هؤلاء الأعضاء في نادي ١٪ لديهم ليس أموالا وإنما مؤسسات وشركات وأصول يعمل فيها آلاف وملايين البشر، وداخلها توجد آلة جبارة للتوسع واستيعاب باحثين وعمال وموظفين وأسواق ومستهلكين ومنتجين جدد. الثابت تاريخيا أن فكرة «التوسع» المستمر لدى الطبقة العليا هي البديل الوحيد عن الإفلاس الذي يمكن تجنبه فقط بمزيد من الحكمة والعلم. الجماعة الأخرى، والأوسع عددا، استفادت من هذه الديناميكية الكبيرة، ومنذ قرابة ربع قرن فإن ما يزيد على مليارين من البشر تخرجوا من الفقر إلى الطبقة الوسطى، ومعهم تراجعت نسبة الفقر والفقراء في مجتمعات كانت تتعايش مع المجاعة مثل الهند والصين، في ذات الوقت الذي زادت فيه نسبة تركيز الثروة حول ١٪ فقط.

الحديث العام حول الثورة والثروة يقوم على تجميع أرقام صحيحة في مجملها، ولكنها لا تفصح أبدا عن محتواها. وكان وضع ذلك في إطار الفكر «التقدمي» يعطيه بعضا من الرومانسية والمثالية التي تلهب خيالات الشباب، وأحيانا تعطي بعضا من رهافة الحس نحو التعاطف الإنساني، ولكنها في النهاية لا تقدم الكثير للتقدم الإنساني ككل لأنها تعطي وقودا لأفكار فاشية، فضلا عن تعطيلها لعمليات أكبر للقفز بالإنسانية كلها إلى آفاق لم تطرقها الجماهير وحدها في أي مرحلة من مراحل التاريخ.

المأزق في النهاية ينبع من فرضية أنه يمكن تحقيق المساواة بين غير المتساوين لا في العمل ولا في العلم ولا في المهارة ولا الموهبة، كما أنها تدفع في اتجاه تركيز الثروة في يد محتكر أكبر هو الدولة التي تضم الثروة إلى ما لديها من أدوات القوة والسيطرة!؟.

\*المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٧/٢/٧ :

## خطاب الكراهية المتصاعد

\*د. عبد الحميد الأنصاري:

يشهد العالم المعاصر تصاعداً في نزعات وأفكار الكراهية في مختلف المجتمعات الإنسانية، ولا تفسير لهذه الظاهرة، كما أتصور إلا بأننا أخفقنا في غرس بديلها الإنساني، أي التسامح وقبول الآخر، وذلك رغم كل مظاهر التقدم والتحديث والعقلانية التي حققتها البشرية! معنى ذلك أن القيم الإنسانية والأخلاقية، تظل في معزل، وقد تتعرض للانكماش والتراجع، حتى في المجتمعات الأكثر تقدماً، إذا تغلبت الاتجاهات الشعبوية اليمينية الكارهة للآخر، وهذا ما يحصل اليوم في مجتمعات الغرب، كما في مجتمعات عربية وإسلامية. يحصل رغم الجهود المبذولة من قبل المنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية، ومؤسسات الحوار بين الأديان وغيرها من الجهات المعنية بنشر الأمن والسلام والوثام العالمي، عبر مؤتمرات واحتفالات تعزز هذه المعاني بين الناس، وآخرها أسبوع الوثام العالمي بين الأديان، في مطلع فبراير الجاري، في عمان، حيث حرصت الأمم المتحدة على تجديد الاحتفال به، بغية إيصال رسائل التسامح والوثام والانسجام بين مختلف الأديان وجميع الناس بغض النظر عن دياناتهم. مع كل التعظيم لهذه الجهود والمبادرات الساعية لتعزيز القيم الإنسانية، فإن المد الشعبوي المتعصب، شرقاً وغرباً، مد جارف. فالرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب، بمراسيمه التي يصدرها يومياً وينسف بها مراسيم سلفه، يثير جدلاً واسعاً في الداخل والخارج، لجهة النزعة التعميمية الكارهة للآخر في هذه المراسيم، والمؤيدة لسياسة بناء الحواجز والجدران بين الشعوب، ولغلق الحدود.. مما استوجب رفع دعاوى طعن، وصدر أحكام قضائية توقف عمل المراسيم.. هذا الرئيس يمثل تياراً شعبوياً كبيراً في المجتمعات الأمريكية، نما على امتداد عقود طويلة، وساعدته الظروف الداخلية للمجتمعات الأمريكية على الانتشار والبروز، وبخاصة، تلك الحوادث الإرهابية التي ضربت أهم رموز ومعالم الدولة العظمى، بدءاً من أحداث سبتمبر المأساوية، والتي زلزلت الثقافة الأمريكية المتسامحة، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية التي أثرت على قطاعات عمالية عريضة، فأفقدتهم وظائفهم وجعلتهم ينظرون إلى الآخر المهاجر نظرة الخصم المنافس. لقد وصل المد الانطوائي في المجتمع الأمريكي، أن أمريكا زعيمة المد العولمي، ومنذ الثمانينيات، والتي هيمنت على العالم بثقافتها العولمية، تنقلب اليوم على العولمة وتعاديها، كما تنقلب على مبادئها وقيمتها التعددية التي قامت عليها منذ تأسيسها.. فمن كان يتصور ذلك؟!!

وما حصل في أمريكا، حصل مثله في المجتمعات الأوروبية التي تشهد اليوم، موجات عارمة من المد الشعبوي المتصاعد، تحمل كما كبيراً من المشاعر القومية الضيقة ضد الآخر، وكان من ثمارها الانفصال البريطاني عن الاتحاد الأوروبي، واهتزاز صيغة شينغن المفتوحة، وتصاعد دعوات تسييج الحدود وبناء الأسوار، وتخلخل منظومة القيم الليبرالية، وتحقيق اليمين الأوروبي المتطرف انتصارات انتخابية في معظم المجتمعات الأوروبية، وازدهار العنصرية والشوفينية والنزعات الانفصالية والانطوائية.

إن الروافد المغذية لمشاعر الكراهية عديدة في مجتمعاتنا، وفي المجتمعات الغربية، ومنها: الخطاب الديني المتطرف الذي يشحن النفوس ضد الآخر الديني والمذهبي.. ومنها: الخطاب القومي المتطرف الذي يعيش ويقتات على ترويح أوهام وهواجس التآمر الخارجي، وأن الهوية القومية مستهدفة، والثقافة في خطر، ومنها: أوهام التفوق العرقي، ومنها: الخطاب السياسي الشعبوي الذي يغذي الانتماءات الغرائزية الأولى لدى الناخب الغربي، ويزرع الخوف في نفسه حيال الآخر.. إضافة إلى الخطاب الإعلامي غير المتوازن، وبخاصة وسائل ومنصات التواصل الاجتماعي، والتي تفيض بمشاعر الكراهية ضد الآخر، ولا تتورع عن نشر الشائعات والمعلومات المحرفة، والتسريبات الملفقة، وما أكثرها!

كل هذه العوامل السلبية، تعمل على ترويح خطاب الكراهية وغرسه في العقول والنفوس. ما أصعب مهمة المصلحين ودعاة الحوار والتسامح في عالم اليوم!

\*صحيفة (الاتحاد) الإماراتية ٢٠١٧/٢/٨ :

## السعودية - إسرائيل: مصالح وأولويات مشتركة

علي حيدر: التوافق الكبير على مستوى الرؤية والموقف والمصالح، بين الكيانين السعودي والإسرائيلي، مسألة مسلّمة في تل أبيب. حضر هذا المفهوم، ولا يزال، في مناسبات مختلفة على ألسنة المسؤولين الرسميين والمعلقين السياسيين، وفي أبحاث معاهد الدراسات. وهذا التوافق في مقاربة العلاقات السعودية - الإسرائيلية، دفع بهذه القضية إلى صدارة اهتمام المؤسسة الإسرائيلية بكل عناوينها السياسية والإعلامية والبحثية.

من أبرز المفاهيم التي تكررت الإشارة إليها في أكثر من مناسبة في تل أبيب، أن ما بين الطرفين على مستوى الأهداف والمصالح المشتركة ما يكفي للتموضع في الخندق الواحد. فأعداء الرياض هم أنفسهم أعداء تل أبيب، وأولويات الرياض الإقليمية هي نفسها أولويات تل أبيب، والرؤية حول كيفية مواجهة التحديات المشتركة تكاد تكون متطابقة. لذلك لا توجد أي عقبة منطقية تحول دون التواصل العلني والانتقال إلى مرحلة التحالف المكشوف.

استناداً إلى هذه المرتكزات، تناول الباحث ومساعد رئيس «معهد أبحاث الأمن القومي» في تل أبيب، آري هيبسطين، في نشرة «تحديث استراتيجي»، مستوى التوافق بين الرياض وتل أبيب على صعيد المصالح والأهداف المشتركة وسياساتها ومفاعيلها، موضحاً أن السعودية ازدادت قرباً من إسرائيل بعدما أدرجت وجود تقارب في الرؤية والتقدير معها إزاء مختلف قضايا الشرق الأوسط، وتحديداً ما يتعلق بمواجهة إيران وحزب الله وحلفائهما. ويؤكد هيبسطين أنه رغم غياب علاقات رسمية بين الرياض وتل أبيب، فإن الطرفين عملاً من أجل أهداف مشتركة في قضايا إقليمية مركزية.

وشرح أن المملكة تسعى إلى التعاون مع إسرائيل في الوقت الذي سادت فيه البرودة مع واشنطن، ونتيجة لتعارض سلّم الأولويات الأمنية بين الأخيرة والرياض، كما لفت إلى أن «الربيع العربي» عزّز الفجوات بين السعودية والولايات المتحدة في ساحات عدة، من بينها مصر وسوريا. فمن منظور سعودي، أطاح الأمريكيون الحليف المقرب منها، الرئيس المصري حسني مبارك. فيما لم تفعل الكثير، في نظرها، من أجل إطاحة الرئيس السوري، بشار الأسد، الحليف لإيران.

الضبابية الأمريكية في كلتا الساحتين دفعت الرياض إلى التشكيك في صدقية واشنطن المستقبلية. وفي موازاة ذلك، شكل الدعم السعودي لفرع «القاعدة» في سوريا («جبهة فتح الشام») وهي «جبهة النصر» سابقاً بهدف إسقاط الأسد، خطوة خطيرة تعرّض الأمن القومي الأمريكي للخطر، من منظور جهات أمريكية رسمية. وما فاقم المخاوف السعودية من تخلي واشنطن، هو الاتفاق النووي مع إيران، فيما يرى الباحث الإسرائيلي أن الرئيس السابق باراك أوباما لم ينجح في طمأنة المملكة إزاء الدعم الأمريكي.

في المقابل، وعلى عكس التوتر بين واشنطن والرياض في الموقف من قضايا الشرق الأوسط، أكد هيبسطين «التقارب في الرؤية والتقدير بين السعودية وإسرائيل إزاء الكثير من التهديدات الإقليمية»، مشدداً على أن القضية الأكثر إقلاقاً لكلتا الدولتين هي إحباط طموحات إيران في كل ما يتعلق بسياساتها الإقليمية والقدرة النووية. ويرى أيضاً أن «السعودية وإسرائيل تتفقان على أن تقليص قدرات حزب الله وحلفاء إيران في المنطقة عنصر حيوي في كل ما يتعلق بالجهود التي تبذل من أجل إحباط أهداف إيران في إرباك النظام الإقليمي»، لافتاً إلى أن كلاً من «القاعدة» و«داعش» يشكلان تهديداً محدوداً للجيشين المتطورين، في إسرائيل والسعودية، لكنهما يشكلان تهديداً خطيراً جداً على حلفائهما، الأردن ومصر.

البحث، الذي نشره «أبحاث الأمن القومي»، ذكر أنه رغم غياب علاقات رسمية بين إسرائيل والسعودية، فإن وحدة المصالح دفعتهما إلى العمل من أجل أهداف مشتركة في قضايا مركزية. ومع أن المعلومات العلنية بشأن التعاون في قضية البرنامج النووي الإيراني ليست كثيرة، فإن كليهما يعمل على هدف مشترك، كما يضيف البحث، هو إضعاف القوات التي تتمتع بدعم إيراني في سوريا.

أخيراً، رأى هيبسطين أنه في الوقت الذي تسلح وتمول فيه السعودية منظمات المتمردين في سوريا، الذين يقاثلون محور إيران وحزب الله وسوريا، فإن إسرائيل بقيت عدواً معلناً من قبل حزب الله، وهو الذي اغتالت عدداً من كبار مسؤوليه. وختمت المقاربة الإسرائيلية بالإشارة إلى التكامل بين النظامين في العمل للمحافظة على النظام القائم في دول عدة، من ضمنها الأردن، الإسرائيليون عموماً يوفرون المعلومات والتدريبات في مجال الأمن، فيما يسعى السعوديون إلى أن تبقى اقتصادات هذه الدول متحررة من الديون عبر تقديم المنح ومشاريع مساعدة.

\*صحيفة (الأخبار) اللبنانية ٢٠١٧/٢/٨ :

## كيف تصبح المجتمعات العربية ديمقراطية

\*يوسف حمادي

من منطلق التساؤل حول إمكانية الخروج من الاستبداد نحو الديمقراطية وإلى أي حد يمكن إعادة تأسيس السياسة على أنقاض اللاسياسة وتقاليد الإذعان والإذلال، يؤسس المفكر المغربي محمد نور الدين أفاية لكتابه الصادر حديثاً بعنوان "الديمقراطية المنقوصة.. في إمكانات الخروج من التسلطية وعوائقه".

ينطلق محمد أفاية، أستاذ الفلسفة المعاصرة والجماليات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالعاصمة الرباط، في الإجابة عن تساؤله من رصد الانتفاضات الشعبية التي مسّت السياسة والمجتمع والثقافة في الوطن العربي مع بداية سنة ٢٠١١ وتحولت إلى ثورات مسلحة وحروب أهلية في بعض الدول. يطرح الكتاب، الصادر عن منتدى المعارف - بيروت، لبنان إشكالية التحدي الكبير الذي تواجهه مختلف البلدان العربية بعد الربيع العربي. ويتمثل هذا التحدي في الخروج من البيئة الخاضعة لنمط وحيد للإدارة السياسية والتحول إلى مجال سياسي آخر يقبل باختلاف الآراء والمواقف وحرية التعبير، الفردية والجماعية.

وتحقيق هذا الخروج لا يمكن إلا بالانخراط في استنابات مرجعية سياسية جديدة مبنية على تفعيل ميداني لمبادئ حقوق الإنسان وثقافة الديمقراطية وسيادة القانون والسلم المدني.

وهذه العملية ليست سهلة وذلك بسبب تحديات الانتقال المرتبطة بالتحويلات التي طرأت على البنيات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية طيلة العقود الماضية. وتأتي أيضاً على قائمة تحديات الانتقال طموحات الشباب وأفكاره المتمردة على الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة. فتجربة الانتقال إلى الديمقراطية تستوجب نقاشاً ضرورياً حول طبيعة القيم الجماعية والاختيارات السياسية المعززة بمرجعيات حقوق الإنسان.

ولا يمكن فصل الحديث عن مرجعية سياسية جديدة وثقافة مجتمعية ديمقراطية عن سياق الحوار السياسي والثقافي الذي انطلق في بعض المجتمعات، أو هو في طور التأسيس والانطلاق في مجتمعات أخرى، حول أسس العيش المشترك وقيم المجتمع الديمقراطي. ويطرح المفكر المغربي أسئلة حارقة في ثنايا كتابه، منها: كيف يمكن الانتقال بالديمقراطية من فكرة وشعار إلى ممارسة مجتمعية وسياسية؟ وهل آليات التمثيلية الراهنة لا تزال تمتلك ما يلزم من المصادقية والمشروعية لتجسيد الإرادة الشعبية؟ وإلى أي حد يمكن الاطمئنان إلى دعوات المطالبة بالتغيير أو الإصلاح التي تطلقها جهات وتيارات وهيئات هي نفسها تحمل جرائم الفساد وعوائق التحديث؟ ويخلص محمد نور الدين أفاية إلى أن هناك مقومات كفيلة بإنجاح الانتقال، وذلك من خلال إبراز المعوقات التي تحول دون الشراكة المنتجة للفاعلين الاجتماعيين وإطلاق حركية جماعية تملك مؤهلات وضع عقد اجتماعي يستند إلى قيم المجتمع الديمقراطي. في تقديمه للكتاب، الذي يضم أربعة فصول، يقول الباحث المغربي عبد الإله بلقزيز، مدير مركز دراسات الوحدة العربية، أنه لا يبالغ في القول إن كتاب "الديمقراطية المنقوصة: في إمكانات الخروج من التسلطية وعوائقه" يعد فاتحة لكتابة جديدة في الشأن السياسي، وفي شأن يحتل مكانة معتبرة في الاجتماع السياسي في العالم العربي، هي مسألة الإمكان الديمقراطي وجملة ما يحف به من عوامل جاذبة.

ومرد ذلك أن طرح محمد أفاية تأسيس على أمرين متقابلين، لكنهما في نفس الوقت مترابطين "أولهما أن الغالب على التفكير في المسألة والكتابة فيها التسرع والخفة في الاستنتاجات والأحكام. وكان ذلك واضحاً من خلال الكتابات الاحتفالية ببشارة الربيع العربي ووعوده الديمقراطية، وهي كتابات جاءت مسكونة بروح الكسل المعرفي، وتعاني نقصاً في القلق الفلسفي.

والأمر هو ما ذهب إليه أفاية من مذهب في التناول التركيبي حيث جمع النظرة الاجتماعية والتاريخية للظاهرة موضوع بحثه وميله بالتحليل الثقافي لظواهر الاجتماع السياسي واستدعاء السوابق قصد المقارنة. فمحمد أفاية لم يكتب نصاً سياسياً، وإن كان موضوعه في السياسة، وإنما أثر أن يتأمل حدثاً تاريخياً برودة أعصاب الباحث. ويخلص بلقزيز إلى أن أفاية لم يكن عدماً وهو يمتشق سلاح النقد، بل سلم أن مجتمعاتنا العربية تشربت كثيراً من القيم الديمقراطية، وأن عمران ثقافتنا بات مأهولاً في بعض أجزائه بهذه القيم، وأن مؤسساتنا الاجتماعية والمدنية تخطو الخطى الخبيثة صوب التكيف مع الأفكار والقواعد الديمقراطية، وأن دولنا أحرزت حظاً - وإن كان متواضعاً - في التحديث السياسي والتأقلم مع الأحكام العالمية للديمقراطية.

\*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/٢/١١ :

## السنة أم الشيعة.. مع من يجب أن تحالف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط؟

\* <جورج فريدمان>:

**ترجمة- الخليج الجديد:** أكدت إيران الأسبوع الماضي تجربتها إطلاق صاروخ باليستي. وردت الولايات المتحدة بفرض عقوبات جديدة على إيران وأعلنت أن إيران لا تزال مصدرًا رئيسيًا للإرهاب وتهديدًا للمصالح الأمريكية. وتخضع سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران الآن للمراجعة. وفي الوقت نفسه، أعلن الرئيس «دونالد ترامب» عزمه سحق «الدولة الإسلامية»، وهي سياسة الولايات المتحدة منذ ظهور تنظيم الدولة. يرى «جورج فريدمان» أن واشنطن لا يمكنها أن تعادي الجميع في آن واحد، وأنه في الشرق الأوسط يجب عليها أن تختار بين التحالف مع السنة أو مع إيران الشيعية وحلفائها.

### معضلة العراق

وكانت سياسة الولايات المتحدة في العراق قبل زيادة القوات عام ٢٠٠٧، هي معارضة طلبات كل من السنة والشيعة في الأحقية بالسلطة في العراق. وحاولت الولايات المتحدة صياغة حكومة مستقلة في بغداد لا تميل لأي من الطائفتين، ما يعني حكومة علمانية تحالف مع الولايات المتحدة. شكّلت الحكومة، لكنها لم تكن فعالة. فقد استطاع الشيعة، بدعم من الإيرانيين، التوغّل بعمق في الحكومة، والأهم من ذلك، لم تحظ الحكومة بدعم خارج التحالف الذي شكّلها. وكانت القوى الأكثر ديناميكية في العراق داخل المجتمعات السنّية والشيعة. وكلاهما استمدّ قوّته من خارج العراق، السنة من السعودية والشيعة من إيران.

وما رغبت الولايات المتحدة فيه كان مختلفًا كثيرًا عن الواقع على الأرض. وأثناء زيادة القوات، أدركت الولايات المتحدة ذلك، ورأوا الشيعة المدعومين من إيران تهديدًا أكبر، وحاولوا إحداث توازن بالتوصّل إلى تفاهات مالية وسياسية مع القيادة السنّية. وبعيدًا عن إعطائها الفرصة للولايات المتحدة للخروج المشرف، لم تحل زيادة القوات المشكلة الاستراتيجية التي كانت الولايات المتحدة تتعامل معها. وصعدت «الدولة الإسلامية» كبطل بين السكّان العرب السنّية، وأصبحت الحكومة العراقية، إلى حدّ كبير، أسيرة لدى إيران. وظلّت الولايات المتحدة عاجزة عن الوصول إلى العراق التي أرادتتها. (الخريطة: السنة والشيعة حول العالم)

ووق «فريدمان» تملك الولايات المتحدة الآن خيارات استراتيجية ثلاثة. الأول، بعد ١٥ عامًا من القتال غير الفعّال، قبول الهزيمة في المنطقة، والانسحاب والسماح للمنطقة بالتطور كيفما ستكون. وتكمن ميزة هذا الخيار في قبول الحقيقة وتبعات الـ ١٥ عامًا السابقة، وإيقاف النهج غير الفعّال. ويكمن ضعف هذه الاستراتيجية في أن قبول التطور في المنطقة قد ينتج عنه مواجهة الولايات المتحدة لعالم سنّي قوي وإيران شيعية قوية. وبعد الشعور بالارتياح، قد يتحوّل إلى صدام لا يطاق.

الخيار الثاني، استخدام الجيش الأمريكي في سحق «الدولة الإسلامية» وعزل إيران، أو إذا تعذر ذلك، شغل إيران في عملية عسكرية قد تستهدف برنامجها النووي. ولا تملك الولايات المتحدة القوة الكافية لشن حرب واسعة من البحر المتوسط إلى إيران وفي أفغانستان أيضاً. وقال وزير الدفاع السابق «دونالد رامسفيلد» في بداية الحرب على العراق أنك تقاوم بالجيش الذي معك. وكان عليه أن يضيف أنه إن لم يكن الجيش الذي معك كافياً، ستخسر، أو على أقل تقدير ستواجه مأزقاً لا ينتهي. والهدف من هذه الاستراتيجيات لن يكون فقط سحق المنظمات الحالية التي تقاوم من أجل السنة أو الشيعة، بل تدمير إرادة العالمين العربي والفارسي لخلق منظمات جديدة من رماد القديمة. ولم تدخل الولايات المتحدة أبداً حرباً أجنبية كبيرة دون تحالف قوى. ويعني بعدها عن الساحة الأوروآسيوية ضرورة الحصول على الدعم اللوجستي. ولهذا السبب يوجد نقاش حول التحالف مع روسيا. لكن روسيا ليس لديها نفس المصالح في إيران مثل الولايات المتحدة، ولا تسعى لنفس النتيجة.

وينبني الخيار الاستراتيجي الثالث على حقيقتين. الأولى، تملك الولايات المتحدة قوات محدودة، وحلفاء مترددين أو مخالفين، ولا يمكنها الفوز بحرب من هذا الحجم. والثانية، العالم الإسلامي منقسم بشدة على أسس دينية وعرقية. ويوجد الانقسام بين الشيعة والسنة، والعرب وغير العرب. وبعبارة أخرى، الإسلام ليس نسيج واحد، وهذه الانقسامات هي نقطة الضعف. وستتطلب الاستراتيجية الثالثة التحالف مع فصيل واحد لمنحه أفضل ما يرغب به، هزيمة الآخر.

### استغلال الانقسامات

ومنذ بداية التاريخ الأمريكي، استغلّت الولايات المتحدة الانقسامات حول العالم لتحقيق غاياتها. وسادت الثورة الأمريكية باستغلال التوترات بين بريطانيا وفرنسا لإقناع فرنسا بالتدخل. وفي الحرب العالمية الثانية، في المواجهة بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي الستاليني، فازت الولايات المتحدة بالحرب عن طريق تزويد السوفييت بالمال الكافي لاستنزاف الجيش الألماني، الأمر الذي فتح الباب أمام الغزو الأمريكي، واحتلال أوروبا بصحبة بريطانيا.

وحتى تمتلك القوة الحاسمة، فإنّ الخيارات الوحيدة المتاحة أمامك هي تخفيض درجة القتال، أو زيادة قواتك العسكرية بتكلفة ووقت باهظين، أو استغلال المصالح المتعارضة لإيجاد تحالف يشاركك أهدافك الاستراتيجية. أخلاقياً، يكون الخيار الثالث دائماً استراتيجية مؤلمة. وكان طلب الولايات المتحدة مساعدة الملكيين في عزل بريطانيا في معركة يوركتاون بطريقة ما صفقة مع الشيطان. وكان تحالف الولايات المتحدة مع النظام السوفييتي القاتل والظالم لهزيمة نظام قاتل وظالم آخر صفقة مع الشيطان أيضاً. وقام كل من «جورج واشنطن» و«فرانكلين روزفلت» بهذه الصفقات بكل سعادة، وكلاهما يعلم عن الاستراتيجية القائلة: ما يأت بعد الحرب يأت بعد الحرب. والآن، فإنّ الغاية هي الوصول لنهاية الحرب منتصراً.

مع من ضد من؟

وفي حالة الشرق الأوسط، يرى «فريدمان» أنّ الولايات المتحدة تفتقر للقوّات وحتّى لستراتيجية متصوّرة لسحق صعود السنّة أو إيران. وإيران هي دولة ذات ٨٠ مليون نسمة محمية من الغرب بجبال وعرة ومن الشرق بصحراء قاسية. وهنا سيقول شخصاً ما أنّ الولايات المتحدة ينبغي أن تستخدم القوّة الجوية. لكن أنا هنا سأقول أنّه كلّما أراد الأميركيان كسب الحرب دون دفع ثمنٍ باهظ، فإنّهم يلجأون للقوّة الجوية لقلّة تكلفتها وأنه لا يمكن مقاومتها. لكنّ القوّة الجوية هي عامل مساعد للحرب البرية. ولم تثبت أبداً أنّها بديل فعّال.

والفكرة هي أنّ شنّ الولايات المتحدة حروباً متزامنة في سوريا والعراق وإيران وأفغانستان، ثمّ حصد النصر، هي فكرة خيالية. أمّا الواقع فيقول أنّ العالم الإسلامي منقسم إلى حدّ كبير، ستراتيجياً وتكتيكياً. وعلى الولايات المتحدة أن تقرر من هو العدو. ورغم أن الإجابة بـ «الجميع» ربما تكون مرضية للبعض، لكنّها ستقود للهزيمة وفق فريدمان». لا يمكن للولايات المتحدة أن تحارب الجميع من البحر المتوسّط حتّى هندوكوش. يمكنها شنّ غارات وعمليات أخرى لا نهاية لها، لكنّها لن تستطيع الفوز.

لصياغة استراتيجية فعّالة، على الولايات المتحدة العودة للأسس الجمهورية، الاستعداد للتحالف مع عدو لهزيمة الآخر. ويرى «فريدمان» أنّه ينبغي أن يكون الهدف هو التحالف مع العدو الأضعف، أو العدو صاحب المصالح الأخرى، حتّى لا تقود حرب مباشرة إلى الأخرى. وفي هذه اللحظة، السنّة أضعف من الإيرانيين. لكن هناك الكثير من السنّة، ويغطّون مساحات شاسعة من الأرض، ويتمتّعون بنشاطٍ أكثر من إيران. وحالياً، إيران أكثر قوّة، لكن قد يكون السنّة أكثر خطراً. لذلك، يقترح «فريدمان» تحالفاً مع الإيرانيين، ليس لأننا نحبّهم أكثر (ولم يكن ستالين أو لويس السادس عشر كذلك)، لكن لأنّهم هم الخيار المناسب. (الخريطة: طبوغرافيا إيران)

يكره الإيرانيون السنّة ويخشونهم. وسيوافقون على أي فرصة لسحق السنّة. والإيرانيون أيضاً نفعيون وواقعيون مثلما كان «جورج واشنطن». لكن في واقع الأمر، قد ينجح أيضاً التحالف مع السنّة ضدّ الشيعة أيضاً وفق رؤية «فريدمان»، حيث إن السنّة يحتقرون الإيرانيين، ولديهم الأمل في سحقهم، وقد يتخلّى السنّة عن «الإرهاب» لذلك. وسيثار الكثير من الجدل في الجانبين، كما كان الحال في أفغانستان.

وفي رأي «فريدمان»، ما لا يمكن دعمه هو الصراع المتزامن مع السنّة والشيعة، والعرب والفرس لأنه لا يمكن تحقيق مثل هذا الفوز. ولا معنى لمحاولة تحقيق ما فشل تحقيقه في العراق وعلى نطاقٍ أوسع. وتقسيم أعدائك هو مبدأ أساسي في الاستراتيجية. أمّا توحيدهم، أمرٌ غير منطقي. وبالتالي، فإنّ شنّ حروبٍ متزامنة على السنّة والشيعة شيءٌ غير عقلائي. والانسحاب ببساطة من المنطقة ينطوي على مخاطر أكبر على المدى البعيد.

في النهاية، أراد واشنطن هزيمة بريطانيا، وأراد «روزفلت» هزيمة «هتلر». وبدون الفرنسيين أو السوفييت، لكنّا خسرن هذه الحروب. وفي النهاية، تمّ تدمير «آل بوربون» والسوفييت. ولم يكن واشنطن أو «روزفلت» على عجلة من أمرهما. فهناك دائماً وقت للفائز ليصل إلى الغاية التي يريدها. لكن لا يوجد وقتٌ أبداً للخاسر.

\* رئيس مؤسسة ستراتفور

\* جيوبوليتيكا فيوتشرز ٢٠١٧/٢/١١ :

## الأوراسيا الجديدة

\*د. محمد نور الدين

حظيت المنطقة الممتدة بين قارتي آسيا وأوروبا بأهمية قصوى عبر التاريخ. هذه المنطقة التي عرفت في القرون الأخيرة وفقاً لنظريات جيوبوليتيكية بـ «أوراسيا»، تشكل وحدة جغرافية لا يمكن فصل جناحيها الأوروبي عن الآسيوي. وكان يمكن لهذا المعيار أن ينطبق على أي تواصل جغرافي بين أي قارتين. لكن المفارقة أن جميع القارات الخمس منفصلة عن بعضها الآخر، إما بشكل كامل كما مع قارة أمريكا، أو بصورة شبه كاملة كما مع إفريقيا، أو بحواجز طبيعية مائية كما بين آسيا وإفريقيا. وهدما قارتا أوروبا وآسيا تتصلان جغرافياً بشكل شامل. ومنطقة أوراسيا لا تشمل كل أوروبا أو آسيا، بل أجزاء منهما المتلاصقة عند الحدود الجغرافية. وتكاد بالتالي تشكل قارة ضمن قارتين. لكن التواصل الجغرافي ليس هو الذي يشكل وحده هذه الميزة، بل انطلقت أهمية هذه «القارة الجديدة» من وضع دولها الجيوبوليتيكي.

تقع روسيا في القلب من هذا المصطلح الجيوبوليتيكي. فروسيا دولة كبيرة بل دولة - قارة تمتد على قارتي آسيا وأوروبا. وهي تعتبر قلب أوراسيا، وأي حديث عن أوراسيا بلا روسيا لا معنى له.

وتبعاً لذلك فإن الحدود السياسية لهذه الأوراسيا هي الأهم وتتحدد تبعاً لتمدد، أو تقلص الحدود السياسية لروسيا. ويحظى ذلك بأهمية فائقة لروسيا. إذ إن روسيا هي بلد بري إلى حد كبير رغم حدوده القطبية وفي البلطيق والبحر الأسود والمحيط الهادئ. لكن قياساً لحجمها فهي دولة برية بالمقارنة مع حدودها الجنوبية. لذا كان دائماً هناك هَمَّان لروسيا، الأول مد حدودها جنوباً والوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط، والثاني هو توسيع مجالها الحيوي الآمن سواء، جغرافياً أو سياسياً على قاعدة أنها من دون ذلك تبقى دولة منكفئة جغرافياً ومكشوفة لكل أنواع التهديدات. وقد عرفت روسيا هذه التهديدات مع نابليون بونابرت الذي وصل إلى موسكو ومع، أدولف هتلر الذي توغل عميقاً في روسيا - الاتحاد السوفييتي - خلال الحرب العالمية الثانية. من هنا يمكن اعتبار الاتحاد السوفييتي واحدة من أهم الصيغ السياسية والجغرافية لهذه الأوراسيا التي بلغت معه ذروة وحدتها السياسية والجغرافية. إذ ضم الاتحاد السوفييتي، ومعه حلف وارسو، روسيا، وكل دول آسيا الوسطى والقوقاز، وكل دول شرق أوروبا فكان بذلك أكبر كيان سياسي وجغرافي عبر التاريخ.

لكن بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وانسلاخ، أوروبا الشرقية عن الولاء لروسيا، فقد تراجعت روسيا إلى حدودها التقليدية في القرن التاسع عشر، وما قبله. ويمثل هذا، في خضم التنافس مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، خطراً كبيراً على الأمن القومي الروسي. لم يتأخر الروس، في عهد فلاديمير بوتين، في وضع الخطط للعودة إلى وضع القوة الكبرى والقادرة على حماية نفسها والقيام بدور عالمي مواز للولايات المتحدة. فكان الاعتماد على وسائل اقتصادية أولاً، ولا سيما شركة غازبروم. والثاني هو إعادة إحياء صيغ سياسية واقتصادية مثل رابطة الدول المستقلة التي تقع ضمن جمهوريات في آسيا الوسطى والقوقاز، وكانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق. وقد شكلت هذه الرابطة بداية استعادة نفوذ كان قد تقلص. ومن بعد ذلك كانت منظمة شنغهاي التي ضمت روسيا والصين وبعض الدول في آسيا الوسطى.

إلى هنا يمكن اعتبار ذلك أمراً طبيعياً ومنطقياً. لكن المفارقة أن مفهوم أوراسيا يمكن أن يكون قد طرأ تحول على مضمونه، بل فلسفته. ولم يعد مقتصرًا على الشريط الشمالي الأوسط من آسيا. إذ إن آليات التكتل قد تغيرت. فبدلاً من أوروبا الشرقية كانت روسيا تنسج علاقات استراتيجية مع الصين فتقوى جناحها الشرقي بعدما قُص جناحها في شرق أوروبا. إلى ذلك انتقلت إيران من بلد محايد، وأحياناً معاد عبر التاريخ لروسيا، إلى حليف لها كما هو حاصل الآن، كما حليف للصين. ولكن المفارقة الأبرز أن تتحول سوريا إلى أحد أبرز أركان الأوراسيا الجديدة عبر ذلك التحالف الاستراتيجي مع روسيا وإقامة قواعد عسكرية برية وجوية في سوريا. وليس التدخل الروسي العسكري بهذا الحجم سوى دليل أكبر على أهمية سوريا في المعادلات الجديدة لروسيا.

مع الصين تمتد أوراسيا إلى بحر الصين والهادئ، ومع إيران تمتد إلى المحيط الهندي، ومع سوريا تمتد إلى البحر المتوسط، لنكون نحن أمام أوراسيا جديدة مختلفة المضمون والشكل والركائز. وفي حال نجحت روسيا في استعادة بعض دول أوروبا الشرقية، مثل بلغاريا وغيرها في البلقان، فإن أوراسيا الجديدة ستكون أكبر وأهم من أوراسيا القديمة، وستكون التوازنات العالمية أمام متغيرات مهمة جداً.

\*صحيفة (الخليج) الإماراتية ٢٠١٧/٢/١١ :



## ٢ سيناريوهات لسياسة ترامب تجاه الشرق الأوسط

\*بببول سالم

هناك أمران يتصدران قائمة أولويات سياسة الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب الخارجية: التجارة والأمن. في ما يتعلق بالتجارة، سيركز ترامب على دول مثل الصين والمكسيك واليابان، أما بالنسبة الى موضوع الأمن، فسيتوجه تركيزه الى منطقة الشرق الأوسط.

وحدد ترامب أن التهديد الأمني الرئيسي الذي يواجه الولايات المتحدة هو «إرهاب الإسلام المتطرف» وتهدد بالتحالف مع «العالم المتحضر» لمواجهة و «إزالته من على وجه الأرض».

فقد عين لقيادة فريقه للأمن القومي عسكريين متمرسين كالجنرال مايكل فلين مستشاراً للأمن القومي، والجنرال جيمس ماتيس وزيراً للدفاع. للجنرال فلين خبرة طويلة في محاربة الجماعات الإرهابية من خلال عمله كضابط استخبارات في الجيش، وماتيس كان القائد العام السابق للقيادة المركزية، وقاتل حركة «طالبان» وتنظيم «القاعدة» في أفغانستان والعراق. وقام ترامب بأول زيارة له كرئيس إلى مقر وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أي)، وأخبرهم بأنهم سيكونون في طليعة الحرب على الإرهاب.

ولذا يمكننا أن نتوقع أن تقوم إدارة ترامب باستخدام كل إمكانات فروع الجيش المختلفة والاستخبارات لتكثيف الحرب على «داعش» و «القاعدة».

لكن، لا تزال هناك أسئلة كثيرة قائمة: هل سيقوم ترامب بإرسال المزيد من القوات الأمريكية إلى المنطقة؟ إن الشعب الأمريكي لا يزال يعارض بشدة الانتشار الواسع للقوات، لكننا قد نرى زيادة في الضربات الجوية ونشاط الاستخبارات، فضلاً عن زيادة في نشر وحدات صغيرة من القوات الخاصة. وستكون إدارة ترامب أقل تردداً من إدارة أوباما في استخدام القوة الجوية الكبيرة الحجم وتجاهل الضحايا المدنيين. وهذا يجعلها أقرب إلى النهج الروسي.

والواقع أن الموقف تجاه روسيا هو أحد المسائل الرئيسية في الإدارة الجديدة. يبدو أن ترامب يرى في روسيا شريكاً محتملاً. ولوزير الخارجية ريكس تيلرسون موقف مماثل إلى حد ما. ولكن فريقه للأمن القومي، من فلين إلى ماتيس إلى مايك بومبيو رئيس وكالة الاستخبارات المركزية، يعتبرون روسيا عدو أميركا الرئيسي في العالم على المدى الطويل. فكيف ستحسم او ستترجم هذه التناقضات تجاه روسيا؟

يمثل الموقف تجاه إيران تناقضاً آخر في سياسة هذه الإدارة. فترامب وفريقه الأمني يرون أن إيران عدو يجب إضعافه وصدده، وقد وجه فلين انذاراً إلى إيران في الأيام الماضية. بل إن فلين، في تصاريح سابقة، ذهب إلى حد الإصرار على تغيير النظام في طهران. لكن ترامب عبر مراراً انه قد يفضل العمل مع روسيا في سورية، ولمصلحة نظام الأسد في مواجهة معارضيه. هذا في الواقع يعني انحيازاً إلى إيران في سورية. وتعمل الولايات المتحدة بالفعل مع حلفاء إيران في العراق لإبعاد «داعش» من الموصل. كيف يمكن الإدارة الجديدة أن تضعف إيران على نحو فاعل وتتصدى لتدخلاتها في الشرق الأوسط إذا كانت عملياً تتحالف معها في بلاد الشام وتقوي قبضتها من البصرة إلى بغداد، ومن الموصل إلى حلب وحماة وحمص ودمشق وبيروت؟!

كما أن ترامب تعهد خلال حملته الانتخابية بتمزيق الاتفاق النووي مع إيران في «اليوم الأول» لرئاسته. لكن ريكس تيلرسون قال إنه سيأمر بـ «مراجعة» الاتفاق – مما يعني أن الصفقة من المرجح أن تبقى في الوقت الراهن، حتى لو قامت الإدارة الجديدة بمراقبة الاتفاق بصورة أدق.

ما يقلقني أكثر من غيره هو تساؤل جوهري حول فهم ترامب وفريقه للعلاقة بين الإرهاب والإسلام. فقد قال ترامب في كلمته عند تنصيبه رئيساً إنه سيوحد العالم «المتحضر» ضد الإرهاب الإسلامي المتطرف. ما هو المقصود بالضبط من تلك الإشارة؟ فهناك العديدون في فريقه، بمن فيهم مايكل فلين وكبير الاستراتيجيين في البيت الأبيض

وكبار مستشاريه ستيف بانون، فضلاً عن الكثيرين في الحركة التي يقودها ترامب، أو الحركات التي تصاعدت في أوروبا، يعتبرون أنهم في «صراع حضارات» بين «الغرب المسيحي» و «الشرق المسلم». فهم يميزون بين ما يسمونه «الحضارة المسيحية» في الغرب وبين «الحضارة الإسلامية». حتى أن فلين في كتابه «ميدان المعركة» يصف الإسلام بأنه «حضارة فاشلة»!

لقد فهم الرئيسان أوباما وبوش أن الجماعات الإرهابية مثل «داعش» و «القاعدة» خطفت وشوهت عناصر من التراث الإسلامي وذلك بشن حرب عدمية ليس فقط ضد الغرب ولكن الأهم من ذلك ضد الدول والمجتمعات في العالم الإسلامي نفسه. كما أن الرئيسين السابقين فهما أن الدول والمجتمعات الإسلامية كانت ولا تزال الحليف الرئيسي وحجر الزاوية في الحرب على الإرهاب.

أما الخوف هنا أن يختلط الأمر في الإدارة الجديدة بين الحرب على الإرهاب ومعاداة الإسلام والمسلمين في شكل عام. وزاد هذا القلق في الأسبوع الفائت عندما أصدر الرئيس ترامب قراراً رئاسياً بمنع دخول مواطنين من سبع بلدان أكثرية مواطنيها مسلمون.

إلى جانب هذه المخاوف المرتقبة والأسئلة التي لا تزال معلقة، ما هي السيناريوات المحتملة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة؟ برأيي هناك ثلاثة سيناريوات محتملة:

السيناريو الأول هو سيناريو التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا. وهذا لم يسبق أن حدث في شكل معمق أو ثابت منذ الحرب العالمية الثانية، ولكن إذا حصل فقد يؤول ثماراً مثيرة للاهتمام. فالولايات المتحدة وروسيا يمكنهما أن تعمل معاً على هزيمة «داعش» بسرعة أكبر ومكافحة تنظيم «القاعدة». ويمكنهما التعاون والاعتماد على الحلفاء الإقليميين لإنهاء الحرب في سورية واليمن وليبيا، والعمل مع الصين وأوروبا للتركيز على إعادة بناء الدول المنهارة وإعادة التأهيل والإعمار. ويمكنهما أيضاً القيام بمراقبة مشتركة للاتفاق النووي مع إيران، وربما إيجاد طرق لإقناع أو إرغام إيران على التراجع عن سياسة تسليح الميليشيات والتدخلات الإقليمية. ولكن علينا أن نتذكر أن كلاً من بوش وأوباما بدأ رئاستهما بتفاؤل كبير حول التعاون مع روسيا، ولكن سرعان ما اصطدم هذا التفاؤل بواقع تناقض المصالح.

السيناريو الثاني قد ينتج من السيناريو الأول، وذلك أن محاولات التعاون في مرحلة أولى قد تنهار وتفسح المجال للسيناريو الثاني وهو مرحلة من التنافس بين القوى العظمى. وهذا يعيدنا بالذاكرة إلى أجواء سنوات الحرب الباردة. وفي حالة هذا السيناريو سيكون على الولايات المتحدة أن تسرع في إعادة بناء علاقاتها مع الحلفاء الإقليميين التقليديين مثل مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا وإسرائيل وقيادة تحالف قوي للتصدي من جديد للتحالف الروسي- الإيراني في المنطقة.

والسيناريو الثالث هو أن ترامب قد يتخلى، بعد مرحلة تجارب مريرة، عن منطقة الشرق الأوسط في شكل عام ويتراجع وراء جدران «القلعة الأمريكية». ويعزز احتمالات هذا السيناريو في المدى المتوسط وجود نزعة انعزالية قوية في تفكير ترامب وكذلك في مزاج أتباعه، وقد نشير إلى حماسة أتباعه عندما يعد ترامب ببناء جدار يفصل أمريكا عن المكسيك مثلاً. وإذا «تراجع» ترامب بهذا الشكل فقد ينسحب من الشرق الأوسط في شكل أوسع مما فعله أوباما، ويترك المنطقة آنذاك مفتوحة للصراع بين القوى الإقليمية وروسيا والجماعات الإرهابية المختلفة.

ولكن لا يزال من السابق لأوانه معرفة أي الاتجاهات والسيناريوات سيتحقق، ولكن من المهم بالنسبة إلى قادة المنطقة التواصل مع الإدارة الأمريكية الجديدة وتوجيهها بعيداً من نزعاتها الأكثر خطورة ونحو سياسات أكثر إيجابية وأكثر إفادة لاستقرار المنطقة.

\* كاتب لبناني ونائب رئيس معهد الشرق الأوسط في واشنطن

\*معهد الشرق الأوسط في واشنطن ٢٠١٧/٢/١٢ :

## هل تحاور السعودية إيران؟ (رؤية سعودية)

\*طارق الحميد

للإجابة عن السؤال أعلاه، أقول ممكن، ولكن! ولشرح ذلك، فلا بد من فهم الدوافع الإيرانية لرغبة الحوار مع السعودية الآن، وكما تجلى في تصريحات وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف الأخيرة حول جدوى التعاون السعودي - الإيراني في سوريا واليمن، وعلى غرار لبنان. وهذا التصريح بالطبع لا يعني مصداقية إيرانية، أو نضجاً، بل هو مؤشر على قلق إيراني من مرحلة الرئيس دونالد ترامب.

وهنا قد يقول قائل وما علاقة السعودية بذلك؟ الإجابة بسيطة جداً، فلدينا حدث تاريخي لا بد من استحضاره الآن. ففي فترة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون كانت واشنطن تضغط للحصول على تعاون سعودي يدين إيران في تفجيرات الخبز المتورطة بها إيران. حينها قررت طهران استخدام وجهها الإصلاحي، وهي لعبة قديمة متكررة، وسعت إلى مصالح مع السعودية، وتم إبرام ما عرف وقتها باتفاقية «نايف - روحاني»، أي اتفاقية الأمير نايف بن عبد العزيز، رحمه الله، ولي عهد السعودية السابق ووزير الداخلية، مع رئيس استخبارات إيران حينها، والرئيس الحالي حسن روحاني، التي تتعهد إيران بموجبها بالتعاون مع السعودية، وتسليم المطلوبين، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للسعودية، والالتزام بحسن الجوار. وما إن تجاوزت إيران العاصفة الأمريكية في حينها إلا وعادت إيران للعبتها القديمة، ومارست مزيداً من التوغل في الدول العربية، والجهد الإيراني المخرب أمامنا اليوم لا يحتاج إلى سرد.

وعليه فإن تصريحات وزير الخارجية الإيراني ما هي إلا استكمال للحيل الإيرانية القديمة وذلك على أمل أن يبدد الحوار مع السعودية فرص أي تحالف سعودي، وبالتالي خليجي، مع أمريكا ضد إيران، ومنح طهران فرصة للتعامل مع ترامب دون أي دور سعودي. هذه هي كل القصة ببساطة، ولها شواهد تاريخية. ولذا فإنه لا قطيعة في السياسة، ولا ضير من الحوار، والتفاوض، ولو عبر قنوات خلفية، لكن لا مكان لحسن النوايا في السياسة، خصوصاً مع إيران التي عليها أن تظهر جديتها، ومصداقيتها في الرغبة بالحوار، وذلك ليس بالتذكير بلبنان، بل بما هو أوضح. فإذا كان لدى إيران جدية، ومصداقية، فعليها التوقف تماماً عن التدخل في اليمن، والبحرين، والشأن الداخلي السعودي. وعلى إيران وقف آلة القتل بسوريا، وسحب ميليشياتها الشيعية المسلحة من هناك، وعلى رأسها «حزب الله»، والأحزاب الإرهابية العراقية. وتورط إيران في سوريا لا يحتاج إلى دليل، خصوصاً أن الحرس الشخصي لبشار الأسد إيرانيون!

ولذا فإذا أرادت إيران الحوار فإن الكرة في ملعبها، وعليها أن تبدأ بالخطوات الجادة، وعدا ذلك فإن تصديق إيران ما هو إلا مضيعة للوقت، حيث شاهدنا سلوك إيران العدواني طوال السنوات العشر الماضية، وشاهدنا درجة الغرور التي بلغت أواخر سنوات الرئيس الأمريكي السابق أوباما، كما أن التاريخ علمنا الكثير حول الحيل الإيرانية، ولعبة الإصلاحيين والتمشدديين. وبالتالي فإن على إيران نفسها أن تعود إلى محيطها الجغرافي. وتكف يد التخريب والتحريض بالمنطقة، اما عدا عن ذلك فعلى طهران مواجهة مصيرها القادم.

\*صحيفة (الشرق الاوسط) السعودية ٢٠١٧/٢/١٢ :

## الخليج وإيران.. الحوار الواقعي أم الصراع الضروري؟!

### \*تركي الدخيل

لا مرأ في أن الحوار والتفاوض السياسي بين الدول جزء أساسي من العمل الدبلوماسي، والسياسات والاتفاقيات بُنيت لتكون ثمرة لورش الحوار، ونتيجة الجلوس على الطاولة والتفاهم، لكن المشكلة ليست في امتثال الحوار قيمة بين الدول المختلفة، بل في كون الحوار ضمن النهج المتبع سياسياً أم لا، لدى الضفة الأخرى!

رسالة أمير الكويت، لإيران، التي حملها وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، تتعلق بالحوار والعلاقة بين دول الخليج وإيران، الرسالة كانت حكيمة وواضحة، خلاصتها «أن العلاقات بين إيران والخليج، يجب أن تكون مبنية على ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي الخاص بالعلاقة بين الدول، إننا شركاء في المنطقة، ولدينا مصالح مشتركة وإمكانات كثيرة، والحوار وتطبيع العلاقات سيعودان بالمنفعة على الجانبين».

الرئيس الإيراني روحاني، رحب بهذه المبادرة، واعتبرها خطوة إيجابية لتحسين العلاقات، كل ذلك حسن وسائغ، ويفتح كوة على جدار صلب، غير أن المثل شيء، والواقع له حيثياته الأخرى. لتتذكر شهادة رفسنجاني نفسه، وهو جزء من تأسيس النظام الإيراني، وعرّاب وصول خامنئي إلى سدة منصب المرشد وهو يتحدث عن «نكث النظام الإيراني بالاتفاق الذي أبرمه مع السعودية»، وذلك عبر التدخلات السافرة في شؤون الخليج الداخلية. هناك امتناع من النظام الإيراني عن محاورة خصومه من الإيرانيين في الداخل الذين يقضون أحكاماً جائرة بالإقامة الجبرية، أو السجن والاعتقال، يحدث هذا مع مختلفين مرموقين مع النظام مثل الرئيس السابق محمد خاتمي، أو بعض أحفاد الخميني، وورثة رفسنجاني، هذه هي العقلية التي تدار بها الأمور داخل البلاد، فكيف يمكن للأخرين توقع ردات فعل أو خطوات تذهب بعيداً باتجاه الحوار وضبط التدخل، واحترام سيادة الدول؟!

نعم هناك أصوات أقل جنوناً، أو قل «عاقلة» في إيران، استطاعت دول الخليج التعامل معهم بنجاح مثل محمد خاتمي، وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني، وسواهما، لكن هذه أطراف لا تشكل لونها فارقاً على لوحة إيران الدموية! ما يفقده النظام الإيراني هو الواقعية السياسية، لهذا امتاز رفسنجاني عن نجاد وروحاني، وفي مقابلة موقع «جماران» مع غلام علي رجائي، مستشار رفسنجاني يقول عنه: «كان يحظى بميزتين» الأولى نظرته الواسعة، فمثلاً عندما كان يقترح حلاً لمشكلات العالم الإسلامي، كان يعرف الواقع الشيعي والسني، فإذا دعا للتقارب والتفاهم مع أهل السنة كانت دعوته على أساس اعتبارهم أشقاء أولاً، وأن الشيعة أقلية في العالم الإسلامي من ناحية العدد ثانياً. إن رفسنجاني كان واقعياً، فمن هذا المنطلق استجاب الملك عبد الله بن عبد العزيز لدعوته، وكان يكرر دائماً أننا توصلنا إلى اتفاقات مع الملك عبد الله، وشكلنا لجاناً لكل المشكلات في المنطقة والعالم الإسلامي من قبل القدس ولبنان والعراق ومناطق أخرى، لكن أحمد نجاد تخلى عن تلك الاتفاقات المهمة كافة».

الخطابات السياسية التي يدلي بها الساسة والدبلوماسيون في القمم الدولية، تتسم غالباً بالبراغماتية وتوجه إلى الغرب أكثر من كونها متضمنة رسائل لدول الجوار، لكن العمل العسكري عبر الحرس الثوري يعبر عن سياسة إيران الحقيقية، وعن مشروعها في تصدير الثورة، أما الخطاب السياسي الهادئ كما يجسده وزير الخارجية ظريف، فإنه قشرة لينة على قنبلة قاتلة!

الحوار مع إيران من حيث الفكرة، هو جزء من العمل السياسي لأي دولتين جارتين في العالم، هذا من حيث الفكرة والشكل، لكن على الأرض والواقع، وبقياس الإمكانيات والاحتمالات، فإن نجاحه صعب للغاية، لأن أنياب إيران غرست باليمن ولبنان وسوريا والعراق، وأجبت للطائفية وقتل الآخرين على الهوية، وعودتها لتكون إيران خاتمي، أو رفسنجاني، تلك المراحل العابرة سريعاً لن يكون أمراً سهلاً، بل أراه شبه مستحيل في المرحلة الحالية، والملك سلمان حدد سياسة السعودية، وماذا يجب على دول الجوار احترامه، وذلك بـ«الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية، بما في ذلك احترام مبدأ السيادة، ورفض أي محاولة للتدخل في شؤوننا الداخلية»، تلك خلاصة سياسة السعودية، دولة الاعتدال.

\*صحيفة (الشرق الأوسط) السعودية ٢٠١٧/٢/١٢ :

## الحكم الرشيد يمثل الحصن الشامل لمواجهة هذه التهديدات الخطيرة

### \*أمين الجامعة العربية

قال الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، إن العالم العربي يشهد حالة غير مسبوقة من التكالب من قبل قوة إقليمية تستغل الفوضى في بعض الأقطار العربية، وإن هذه القوة تعمل على تأسيس التفكك على أساس الطائفية الدينية.

وأوضح أبو الغيط خلال كلمته في أعمال المؤتمر الثاني للبرلمانات العربية، يوم السبت، أنه على ثقة بأن قيادات البرلمان العربي على وعي كامل بهذه المخاطر، مشيراً إلى إن الأحداث الحالية تفرض على البرلمانيين العرب مسؤولية ضخمة لحل الأزمات في سوريا وليبيا واليمن ويتعين على أعضاء المجالس النيابية الإضطلاع بمهامهم لمناقشة هذه القضية وإشراك الجمهور في معالجتها والتعامل مع تداعياتها الخطيرة للحفاظ على الدول العربية.

وأكد الأمين العام إلى أن الإرهاب وصل للجميع بوجهه القبيح، وما يمثله من خطر على الدين الإسلامي الحنيف، فأن مواجهة الإرهاب تستلزم العمل إلى جوار الحكومات وإنها معركة طويلة تستلزم تكاتف الجميع للقضاء عليها في أقرب وقت، داعياً البرلمانات العربية للتصدي للإرهاب ومن بينها تعزيز عمل اتفاقية مكافحة الإرهاب ومكافحة غسل الأموال.

وأشار أبو الغيط إلى أن العمل العربي المشترك ظل لسنوات حكراً على الرسميين وممثلي الحكومات ولاشك أن البرلمان العربية تعد التجسيد الحقيقي لإرادة الشعوب العربية الممثلة عن طموحاتها ولا غنى عنه في منظومة العمل العربي. وقال "إن التهديدات التي تواجه دولنا سارت تتعاضد وتتصاعد في كثافتها وخطورتها وهي تهديدات تضرب في كيان الدول وتستهدف شرعيتها واستقرارها ولاشك ان الحكم الرشيد يمثل الحصن الشامل لمواجهة هذه التهديدات الخطيرة ويحافظ على العلاقات السليمة بين الحكام والمحكومين للاستماع لأراء الناس ورغباتهم ومناقشة ما يتخذه الحكام من قرارات".

وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أهمية إيجاد قوة عربية خلاقية قادرة على تجاوز ما أنتجته النزاعات والتحديات التي تواجه المنطقة من سلبيات. ودعا إلى تكامل المؤسسات العربية مع بعضها البعض لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وقال ان الواقع العربي الحالي والذي يشهد تصاعداً في النزاعات والعنف والإرهاب يبرز الحاجة لإعادة الأمل في المستقبل للشعوب العربية ولاستعادة السلم والأمن للمجتمعات كمطلب رئيسي للتنمية يصعب بدونه الارتقاء بمستويات المعيشة للمواطن العربي.

وأضاف أن الأمر يستلزم أيضاً أهمية إيجاد طرق جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية المستدامة مع إدراج مفاهيم متطورة لتمكين المرأة والشباب في إطار خطط التنمية الوطنية، منوها بإقرار القمة العربية السابعة والعشرين والتي عقدت في العاصمة الموريتانية نواكشوط في يوليو الماضي إنشاء آلية عربية إقليمية تقوم بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وتقديم الدعم للدول العربية في تنفيذ خططها الوطنية بهدف الوصول إلى مستويات مناسبة من النمو تعزز الاستقرار للمجتمعات وتحقق الرفاهية والتقدم للشعوب.

واستعرض أبو الغيط في هذا الصدد الجهود التي تقوم بها الأمانة العامة في هذا المجال بالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة المعنية بالعمل التنموي، إضافة إلى تواصلها مع الأمم المتحدة ووكالاتها وأجهزتها المتخصصة، وكذلك مع مؤسسات التمويل الدولية على غرار البنك الدولي، الأمر الذي يعزز من مكانة جامعة الدول العربية كمنصة مناسبة لدعم تنفيذ أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ في المنطقة العربية

\*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/٢/١٣ :

## الستراتيجيات الأمريكية في الشرق الأوسط

\*جورج فريدمان

**ترجمة: علاء الدين أبو زينة:** في الأسبوع قبل الماضي، أكدت إيران أنها أجرت اختباراً على إطلاق صاروخ باليستي. وردت الولايات المتحدة بفرض عقوبات جديدة على إيران والتصريح بأن إيران تبقى مصدراً رئيسياً للإرهاب وتشكل تهديداً للمصالح القومية الأمريكية على حد سواء. وهناك مراجعة تجري الآن بخصوص سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران. وفي الوقت نفسه، أعلن الرئيس دونالد ترامب عن نيته سحق "داعش"، وهو ما كانت عليه سياسة الولايات المتحدة منذ صعود المجموعة.

كانت استراتيجية الولايات المتحدة في العراق قبل زيادة عديد القوات في العام ٢٠٠٧ هي معارضة كل من المطالب الشيعة والسنية بالسلطة في العراق. وقد حاولت الولايات المتحدة تشكيل حكومة في بغداد بحيث تكون مستقلة عن كلا الطائفتين الرئيسيتين، والتي ينبغي أن تكون في الوضع المثالي علمانية ومتحالفة بقوة مع الولايات المتحدة. وقد تم تشكيل الحكومة، لكنها لم تكن فعالة أبداً. فقد تمكن الشيعة، مدعومين من الإيرانيين، من اختراق الحكومة العراقية بعمق، والأهم من ذلك، أن الدولة لم تتمتع أبداً بأي دعم واسع من خارج التحالف الذي دعمها. وتم دمج القوى الأكثر دينامية بعمق في المجتمعات الشيعة والسنية. ويستمد كلاهما القوة من خارج العراق - السنة من السعودية والشيعة من إيران.

ما أرادت الولايات المتحدة خلقه كان مختلفاً جداً عن الواقع على الأرض. وفي فترة زيادة القوات، أدركت الولايات المتحدة هذا، ونظرت إلى الشيعة المدعومين من إيران باعتبارهم التهديد الأكبر، وحاولت أن توازنهم من خلال التوصل إلى تفاهم مالي وسياسي مع القيادة السنية. وبصرف النظر عن تزويد الولايات المتحدة بفرصة لخروج مشرف، فإن زيادة عديد القوات لم تحل المشكلة الاستراتيجية التي كانت الولايات المتحدة تتعامل معها. فقد برز تنظيم "داعش" كبطل بالنسبة لجزء كبير من السكان العرب السنة، وأصبحت الحكومة العراقية، بشكل بعيد عن الكمال وإنما حقيقي، أسيرة لإيران. وظلت الولايات المتحدة عاجزة عن تشكيل العراق الذي كانت تريده.

توجد أمام الولايات المتحدة الآن ثلاثة خيارات استراتيجية فضفاضة. الأول هو، أن تقبل بالهزيمة في المنطقة بعد ١٥ عاماً من القتال غير الفعال، وتانسحب وتسمح للمنطقة بأن تتطور كما تريد. وميزة هذه الاستراتيجية هي أنها تقبل بحقائق ونتائج الخمسة عشر عاماً السابقة، وتوقف نهجاً غير فعال. أما نقطة الضعف في هذه الاستراتيجية، فهي أن الولايات المتحدة، بقبولها بتطور المنطقة، يمكن أن تواجه عالماً سنياً يزداد قوة باطراد، وإيران شيعية قوية أيضاً. وبذلك، قد يأتي بعد الشعور المؤقت بالارتياح صداع كبير لا يطاق.

الخيار الثاني هو استخدام القوة الأمريكية لسحق "داعش" وعزل إيران" أو إذا تعذر ذلك، إشراك إيران في شكل من أشكال العمل العسكري الذي ربما يتوجه إلى برنامجها النووي. ولا تمتلك الولايات المتحدة قوة عسكرية كبيرة بما يكفي لشن حرب في وقت واحد من البحر المتوسط إلى إيران، وأيضاً في أفغانستان. وكان وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد قد قال في بداية الحرب على العراق أنك إنما تحارب بالجيش الذي لديك. وكان يجب أن يضيف أنه إذا لم يكن الجيش الذي لديك كافياً، فإنك ستخسر، أو ستواجه حالة جمود لا نهاية لها على الأغلب. وسيكون الهدف من هذه الاستراتيجية هو سحق - ليس المنظمات الحالية التي تقاتل من أجل القضايا السنية والشيعة فحسب، وإنما تدمير إرادة العالمين العربي والفارسي لخلق منظمات جديدة تنشأ من رماذ القديمة. ولم يسبق أن خاضت الولايات المتحدة أبداً حرباً رئيسية من دون تحالف من القوات. وتعني المسافة التي تفصلها عن ميدان المعركة الأوراسي أن يكون وجود الدعم من قوى أخرى للجهد اللوجستي أمراً أساسياً. وهذا هو السبب في أن هناك نقاشاً يدور الآن حول إقامة تحالف مع روسيا. لكن روسيا ليست لها مصالح الولايات المتحدة نفسها في إيران، ولا هي تتطلع إلى تحقيق النتيجة نفسها.

تستند الاستراتيجية الثالثة إلى حقيقتين. أولاً، أن لدى الولايات المتحدة قوات محدودة، وحلفاء مترددين أو غير متوافقين، وبذلك لا يمكنها كسب حرب على هذا النطاق. ثانياً، أن العالم الإسلامي منقسم بشدة على أسس دينية وعرقية. فهناك الانقسام الديني بين الشيعة والسنة. وهناك الانقسام بين العالمين العربي وغير العربي. وبعبارة أخرى، ليس الإسلام نسيجاً واحداً، وتشكل هذه الانقسامات نقطة ضعفه. وسوف تتطلب الاستراتيجية الثالثة التحالف مع فصيل واحد من أجل منحه الشيء الذي يريده أكثر ما يكون - هزيمة الآخر.

منذ بداية التاريخ الأمريكي، استخدمت الولايات المتحدة الانقسامات في العالم لتحقيق غاياتها. وقد سادت الثورة الأمريكية باستخدام التوترات القائمة بين بريطانيا وفرنسا لإقناع الفرنسيين بالتدخل. وفي الحرب العالمية الثانية، وفي مواجهة ألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي الستاليني، كسبت الولايات المتحدة الحرب من خلال تزويد السوفيات بالمال والوسائل الكافية لاستنزاف الجيش الألماني وتجفيفه، مما فتح الباب أمام الغزو الأمريكي، واحتلال أوروبا بالتشارك مع بريطانيا.

ما لم تكن لديك قوة حاسمة وساحقة، فسوف تكون خياراتك الوحيدة هي خفض الاشتباك، وزيادة قوتك العسكرية بشكل كبير بتكلفة ووقت مذهلين، أو استخدام المصالح المتعارضة لتجنيد تحالف يتقاسم معك هدفك الاستراتيجي. وعلى المستوى الأخلاقي، يظل الخيار الثالث دائماً استراتيجياً مؤلماً. كان طلب الولايات المتحدة مساعدة الملّكين لعزل البريطانيين في يوركتاون يشبه بطريقة ما عقد صفقة مع الشيطان.

كما كان تحالف الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي القاتل والقمعي لهزيمة نظام قاتل وظالم آخر هو أيضاً بمثابة اتفاق مع الشيطان. وقد أبرم جورج واشنطن وفرانكلين روزفلت على حد سواء هذه الصفقات بكل سرور، بينما يعرف كل منهما حقيقة أساسية حول الاستراتيجية: إن ما يأتي بعد الحرب يأتي بعد الحرب. أما الآن، فإن الهدف هو وصولك إلى نهاية الحرب منتصراً.

في حالة الشرق الأوسط، يمكنني أن أزعّم بأن الولايات المتحدة تفتقر إلى القوات، أو حتى استراتيجية يمكن تصورها، لسحق إما صعود السنة أو إيران. فإيران بلد يتكون من نحو ٨٠ مليون مواطن تميمهم في الغرب جبال وعرة، وفي الشرق صحراء قاسية. وهذه هي النقطة التي ستجعل أحداً ما يقول حتماً إن على الولايات المتحدة أن تستخدم القوة الجوية. وهي النقطة التي أود أن أقول عندها إنه كلما أراد الأمريكيون كسب حرب من دون دفع الثمن، فإنهم يفكرون بالقوة الجوية لأنها منخفضة التكلفة ولا تُقاوم. لكن القوة الجوية هي عامل مساعد ومرتبطة بالحرب على الأرض. ولم تثبت كونها بديلاً فعالاً في أي وقت من الأوقات.

إن الفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة سوف تشن الحروب في وقت واحد في سورية والعراق وإيران وأفغانستان وتخرج منتصرة هي ضرب من الخيال. أما ما ليس خيالياً فهو حقيقة أن العالم الإسلامي منقسم بشكل هائل، سواء من الناحية الاستراتيجية أو التكتيكية. ويجب على الولايات المتحدة أن تقرر من هو العدو. وقد تكون كلمة: "الجميع"، جواباً مرضياً عاطفياً للبعض، ولكنه سيؤدي إلى الهزيمة الحتمية. لا يمكن للولايات المتحدة أن تحارب الجميع من البحر الأبيض المتوسط إلى هندو كوش. يمكنها أن تشن إلى أجل غير مسمى غارات وعمليات أخرى، ولكنها لا يمكن أن تفوز.

لصياغة استراتيجية فعالة، يجب على الولايات المتحدة العودة إلى الأسس الاستراتيجية للجمهورية: الاستعداد للتحالف مع عدو لهزيمة آخر. ويجب أن يكون الهدف هو التحالف مع العدو الأضعف، أو العدو ذي المصالح الأخرى، بحيث لا تؤدي حرب إلى نشوب أخرى على الفور. وفي هذه اللحظة، فإن السنة أضعف من الإيرانيين.

ولكن هناك سنة أكثر بكثير، وهم يغطون رقعة واسعة من الأرض، وهم أكثر طاقة بكثير من إيران. وفي الوقت الحالي، تبدو إيران أكثر قوة، لكنني أود أن أقول إن السنة هم أكثر خطورة. ولذلك، أقترح تحالفاً مع الإيرانيين، ليس لأنهم محبوبون أكثر بأي حال من الأحوال (وكذلك كان الحال بالنسبة لستالين أو لوييس السادس عشر)، ولكن لأنهم الخيار الأكثر ملاءمة.

الإيرانيون يكرهون السنة ويخشونهم. وسوف تبدو أي فرصة لسحق السنة جذابة. كما أن الإيرانيين أيضاً متشائمون كما كان جورج واشنطن. ولكن في واقع الأمر، يمكن لتحالف مع السنة ضد الشيعة أن يعمل أيضاً. فالسنة يحتقرون الإيرانيين، وبالنظر إلى الأمل في سحقهم، يمكن إغراء السنة إلى التخلي عن الإرهاب. وهناك حجج يمكن طرحها للوقوف مع أي من الجانبين، كما هو الحال في أفغانستان.

أما الأمر الذي لا يمكن دمه، في رأيي، فهو خوض صراعات متزامنة مع السنة والشيعة، والعرب والفرس. كان ما تعلمناه في العراق هو أننا لن نفوز في مثل هذا الصراع. وسوف تكون إعادة محاولة ما فشل في العراق على نطاق أوسع بكثير عملاً لا معنى له. إن تقسيم أعدائك هو مبدأ أساسي من الاستراتيجية. في حين أن توحيدهم ينطوي على القليل من المنطق. ولذلك، سيكون شن حرب في وقت واحد على السنة والشيعة غير عقلاني. وسوف ينطوي الانسحاب من المنطقة ببساطة أيضاً على مخاطر كبيرة على المدى البعيد.

في النهاية، كانت واشنطن تريد هزيمة البريطانيين وكان روزفلت يريد هزيمة هتلر. ومن دون الفرنسيين أو السوفيات، كان يمكن أن تُخسر هذه الحروب. وفي نهاية المطاف، تم تدمير البوربون والشيوعيين. ولم تكن واشنطن وروزفلت مستعجلين. فهناك دائماً وقت للفائز لمتابعة السعي إلى تحقيق الغايات التي يريد. وليس هناك أبداً وقت للخاسر.

\*مجلة Geopolitical Futures ٢٠١٧/٢/١٣ :

## صراع الهويات في المنطقة

\*د. السيد ولد أباه

من أخطر انعكاسات الحروب والصراعات الأهلية التي تمر بها منطقتنا راهناً، تغيير جذري في تركيبة النسيج البشري للمجتمعات العربية بتصاعد موجات «التصفية» الدينية والطائفية لخلق كيانات «متجانسة» بالقوة والعنف. إلى عهد قريب كانت مجتمعاتنا متنوعة كغيرها من بلدان العالم، كانت الأحياء اليهودية مكوناً من مكونات بعض هذه المجتمعات في مشرق العالم العربي ومغرب، وإن انحسر هذا الوجود اليهودي بعيد الحروب العربية الإسرائيلية. وإلى حد الموجة الجنوبية التي عرفتها بعض البلدان العربية في السنوات الأخيرة، كانت أغلب مجتمعاتنا متنوعة طائفيًا دون مشاكل في التعايش، ولم يكن خط الاختلاف الطائفي محددًا في الهوية السياسية في العراق وسوريا واليمن، كما أن العامل الديني لم يكن عقبة في تماسك المجتمعات في البلدان ذات الأقليات المسيحية.

وفي الأقطار العربية ذات التنوع الديني والطائفي قامت الثقافة السياسية على الأيديولوجيا العروبية التي شكلت وعاءً ناجعاً لاستيعاب الاختلافات العقدية ضمن منظور يستند للهوية القومية الجامعة بمرتكزاتها الثلاث: اللغة والتقليد التاريخي والوعي الشعوري، وهي مفاهيم بلورها مفكراً القومية العربية الأبرزان: ساطع الحصري (المسلم) وميشل عفلق (المسيحي).

ورغم تجاوزات الأنظمة القومية العروبية السلطوية، فإنها استطاعت إلى حد بعيد تأمين السلام الأهلي في سياق مشروع الدولة الوطنية ذات المضمون القومي الكلي في مواجهة الهويات الفرعية، مستلهمة تجربة الدولة القومية الأوروبية التي بلورت هذه الصياغة في مشروعها لبناء هوية سياسية بديلة عن الهويات المفضية إلى الفتنة الأهلية. بيد أن الثغرة الكبرى التي عانتها التجارب العربية هي الفصل غير المبرر داخل دائرة المواطنة بين اعتبارات الهوية القومية (الحقوق الثقافية) واعتبارات المشاركة (الحقوق المدنية)، فلم تنجح الدولة القومية العربية في بناء مجتمع سياسي متساو، تحكمه قيم مدنية ومعيارية مشتركة، ومن هنا ظلت المرجعية القومية مجرد واجهة أيديولوجية فاقدة لأي هندسة سياسية موضوعية، فكان من الطبيعي أن تنهار مع هزات التغيير التي أعادت المجتمعات إلى هوياتها الأهلية المتصادمة.

ودون التعرض لما كثر الحديث عنه مؤخراً حول الخرائط الشرق أوسطية الجديدة، فمما لاشك فيه أن الواقع الفعلي على الأرض بدأ يخلق عملياً معادلة سياسية جديدة من صياغاتها المطروحة نموذج «الوحدات الإقليمية المتجانسة» على أساس الهويات الاثنوية والطائفية والدينية، انطلاقاً من تصور مغلوطة لفكرة تعبير الكيان السياسي عن الجسم الاجتماعي.

وما يتعين التنبيه إليه هنا هو أن الهوية السياسية في المجتمعات الحديثة تختلف نوعياً عن الهوية العضوية بالمنظور القبلي الكلاسيكي (وحدة الأصل الحقيقي أو المتوهم). إنها هوية مفتوحة حرة، تقوم على التشارك ضمن مجال عمومي قائم على الاختلاف والتنوع.

حسب التمييز الذي يقيمه الفيلسوف الفرنسي «فرانسوا جليان» بين أنماط ثلاثة متميزة من الكلي هي: الكوني والنمطي والمشارك، يتبين أن الكوني ليس من خصائص الأشياء، كما كان يقول المناطقة الأوائل (الصفات المشتركة بين الأشياء) بل هو موقف معياري يتأسس على الواجب والقانون، في حين أن النمطي هو المتشابه المكرر، أما الكوني الحقيقي فهو المجال المشترك القابل للتقاسم بين أفراد ومجموعات يسمها التنوع والاختلاف. من هذا المنظور يبدو أن منطقتي التجانس الإقصائي لا يمكن أن يكون أفقاً للسياسة من حيث هي نشاط جماعي، يربط أفراداً أحراراً منخرطين في نقاش عمومي عقلاني. فالمتشابه المكرر يلغي الاختلاف، ويفضي ضرورة إلى العنف والتصادم والاستبداد.

ما يتطلبه الواقع السياسي العربي هو الانتقال من الأيديولوجيا الكونية المجردة التي قادت إلى الخراب الراهن (أي الأيديولوجيات القومية من دون وسائط مدنية) والابتعاد عن خيار الوحدات النمطية المتجانسة المطروح راهناً، والسعي لعقد التسويات الاجتماعية الضرورية لبناء المجال العمومي المشترك الذي هو أرضية العمل السياسي في الدول الحديثة.

\*صحيفة (الاتحاد) الإماراتية ٢٠١٧/٢/١٤ :



## مستقبل الزعامة في المجتمع الشيعي

\*مهدي خلجي

ملخص تنفيذي: ثمة دوران بارزان من المحتمل أن يرثهما قريباً رجل الدين الإيراني ورئيس السلطة القضائية السابق محمود الهاشمي الشاهرودي (من مواليد عام ١٩٤٨)، هما دور المرشد الأعلى المقبل للجمهورية الإيرانية ودور السلطة الدينية العليا للشيعية. ومما يسهل احتمال حدوث ذلك هو تقدّم المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي في السن حيث أنه في السابعة والسبعين من عمره، شأنه شأن آية الله علي السيستاني الذي يقيم في العراق ويبلغ من العمر السادسة والثمانين، ويعتبر السلطة الدينية الأكثر تقليدياً بين الشيعة.

وفقاً للتقاليد الشيعية، ينتمي الشاهرودي إلى نظام يسمح لعدد من آيات الله العمل بشكل مستقل دون أي صلة بمؤسسة ما أو أي تعاون معها. وقد ينطبق مصطلح "الخلافة" على الباباوات الكاثوليك، إلا أنه غريبٌ على الشيعة. فشروة المرجع (مقام عادة ما يعادل مرتبة "آية الله العظمى") وأصوله المادية إلى جانب مزاياه الرمزية كالمكانة الاجتماعية، لا تنتقل إلى أي خليفة محدد، بل أن مساعدي المرجع المتوفي هم الذين يختارون ما بين الاستمرار بتطبيق مراسيمه أو اختيار مرجع جديد من بين العديد من المراجع الذين لا يزالون على قيد الحياة. وهذا يفسر الفراغ الذي تخلفه وفاة مرجع ما والمنافسة المحتملة التي تنشأ عنها لاستقطاب أتباعه. وإذا كان الشاهرودي سيجذب أتباع السيستاني بشكل أو بآخر، فسوف يكون له بذلك نفوذٌ واسع ليس فقط في إيران والعراق بل عبر الطوائف الشيعية في جميع أنحاء العالم.

وتعزى المكانة الفردية كذلك إلى مكتب المرشد الأعلى. وفي هذه السياق، يمكن مقارنة مكتب الخميني الديني التقليدي الذي كان أيضاً مكتباً سياسياً له، بمكتب خامنئي ذي النطاق الواسع والدرجة العالية من البيروقراطية بما يتضمنه من موظفين يفوق عددهم الأربعة آلاف شخص يتيحون له فعلياً إدارة الحكومة على المستوى الجزئي. لقد مارس كل من الخميني وخامنئي القيادة بأساليب مختلفة للغاية. ففي حين وصل الأول إلى السلطة بصورة طبيعية ودون منازعة وبشكل عفوي في مسار الثورة، جاء انتخاب الأخير بمثابة مفاجأة للكثيرين وبقيت مؤهلاته موضع شك. وفيما يتعلق بخواص الخلافة، قد لا يصل المرشد الأعلى التالي إلى السلطة وفق الإجراء المتبع، سواء أكان الشاهرودي أم غيره، الأمر الذي قد يشكل نقطة تحول في تاريخ الجمهورية الإسلامية.

ومن جهته، لم ينفك خامنئي يبين من خلال خطابه وتصرّياته وممارساته تفضيله لخلفٍ يتبنى نهجه الثوري إزاء القيادة الوطنية عوضاً عن التوجه نحو سياسات عقلانية استرضائية ودبلوماسية ودية. وثمة إمكانية أن يسعى إلى ضمان تطبيق تفضيلاته الإيديولوجية عبر الاستقالة، إما رسمياً أم غير رسمي، وتعيين خلف له وإشرافه شخصياً على العملية الانتقالية.

ويعرض الإصدار المرفق لهذا البحث باللغة الإنجليزية صورة شاملة عن المرشد الأعلى المحتمل، محمود الهاشمي الشاهرودي، بدءاً من تربيته وتعليمه في مدينة النجف في العراق وحتى مشاركته السياسية وانتقاله إلى إيران بعد الثورة الإسلامية. ويولي البحث اهتماماً خاصاً للأساليب التي أقدم الشاهرودي من خلالها على خطوة انتهازية حين غير هويته من زعيم منفي للمعارضة العراقية إلى أحد أنصار آية الله علي خامنئي. وفي السنوات العشر التي شغل خلالها منصب رئيس السلطة القضائية حتى عام ٢٠٠٩، خيب الشاهرودي آمال كل من انتظر منه تحييد القضاء الإيراني عن السياسة. وعلى العكس من ذلك، تميز جهازه القضائي بكونه أحد الأنظمة الأكثر وحشية واستبداداً في العالم. وفي الوقت نفسه، تنامي توجهه المحافظ في مواقفه الدينية.

وبالنظر إلى رجال الدين الإيرانيين الآخرين الذين ازداد توجههم المحافظ في الدين، فيما تنامي نفوذهم في السياسة في الوقت نفسه - وتحديدًا خامنئي - فإن النتيجة بديهية، ألا وهي استبداد مطلق باسم الله.

\*مهدي خلجي هو زميل "ليبيتزكي فاميلي" في معهد واشنطن.

\*معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ٢٠١٧/٢/١٤ :

## التغيير لم يصل إلى الشرق الأوسط

\*مايكل سينغ

يخيل للوهلة الأولى أن الشرق الأوسط الذي يواجهه الرئيس ترامب حالياً يختلف كثيراً عن المنطقة التي واجهها الرئيس باراك أوباما عام ٢٠٠٩. فالانتفاضات العربية التي اندلعت عام ٢٠١١ أطاحت بزعماء تونس ومصر واليمن وليبيا، بينما تسببت الحرب الأهلية في سوريا بتدمير البلاد وتشريد سكانها، تلك الدولة التي اعتُبرت يوماً ما القلب الدولي النابض للعالم العربي. كما نجح ما يسمى بـ تنظيم «الدولة الإسلامية» («داعش») باقتطاع أراضٍ من العراق وسوريا في بداية اجتياحه لأراضيها، وأقام شبه دولة إرهابية امتدت بين هذين البلدين، ولكن التنظيم يعاني حالياً من تقلص سريع في قاعدته. أما عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين فتشهد فترة الجمود الأطول أمداً في تاريخها منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣. بالإضافة إلى ذلك إن الأزمة النووية الإيرانية التي كانت تتفاقم في السابق بوتيرة متسارعة، توقفت لبرهة من الزمن بفضل مفاوضات «خطة العمل المشتركة الشاملة» - وهذا هو التطور الوحيد من بين هذه الأحداث الذي يرغب أوباما على الأرجح أن ينال الفضل عليه. إلا أن الأمر الحقيقي في الشرق الأوسط لا يرتبط بمدى التغيير الذي حصل، بل بضالته إذا ما تعمق المرء بشكل أكبر (في دراسة الأوضاع). فعلى العكس مما كان متوقعا، تفاقم الركود الاقتصادي والسياسي الذي أطلق شرارة الانتفاضات عام ٢٠١١. فقد بلغت نسبة بطالة الشباب في العالم العربي ٢٩ في المائة عام ٢٠١٣، أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ ١٣ في المائة، وأعلى نسبة من أي منطقة أخرى من العالم. وحتى في الوقت الذي تخشى فيه سائر دول العالم من غياب الاستقرار في الشرق الأوسط، يبقى الوضع الاقتصادي وليس الأمني مصدر القلق الأكبر لدى الغالبية الساحقة من شعوب المنطقة - فوفقاً لدراسة نشرها "الباروميتر العربي" لعام ٢٠١٤، منح ٨٨ في المائة من السكان في مصر الأولوية للمشاكل الاقتصادية مقارنة بـ ١ في المائة للمخاوف الأمنية.

ولم ينبثق تنظيم «الدولة الإسلامية» من الفراغ، بل جاء نتيجة القمع الوحشي المتواصل الذي مارسته الحكومة السورية بحق شعبها، والتمييز الطائفي الذي انتهجه رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري المالكي. وقد تصرف كلاهما بدعم من إيران، التي أرسلت قواتها الهجومية لمساندة الحرب التي شنها الرئيس السوري بشار الأسد في بلاده، والتي يهدد دعمها الحالي للمليشيات العراقية بالقضاء على أي مكاسب تُحقق ضد تنظيم «داعش» في أماكن مثل الموصل وحافظه الأنبار. وقد تنامت قوة إيران في المنطقة على الرغم من «خطة العمل المشتركة الشاملة» - أو بسببها كما يُحتمل. وقد امتنعت الولايات المتحدة والقوى الأخرى عن صد مطامع طهران الإقليمية على أمل ضمان التوصل إلى اتفاق نووي، والحفاظ عليه فيما بعد.

أما الدول التي كان وضعها جيداً إلى حد معقول في عام ٢٠٠٨ - على سبيل المثال، الأردن، المغرب، والإمارات العربية المتحدة - فتستمر اليوم في الازدهار على الرغم من الاضطرابات التي تعصف بالمنطقة، ويُعزى ذلك إلى قيادتها السليمة وإلى التعاون الأمريكي والدولي الصبور والمتحفظ.

ومع ذلك، يمكن القول إن التغيير الأكبر قد جاء من الخارج، بدءاً من دور الولايات المتحدة. فليس هناك تحالف أمريكي في المنطقة، أصبح في موقف أقوى في عام ٢٠١٧ مما كان عليه عام ٢٠٠٩. فمن خلال محاولة إدارة أوباما تحويل اهتمامها نحو آسيا، وتخليص نفسها من العراق وتفاذي النزاع مع إيران، ومعاناتها من أزمة مالية أدت إلى إعادة توجيه أنظارها نحو القضايا المحلية، فقد أعطت بذلك انطبعا بالانفصال (أو فك الارتباط). ومن جهة استحققت الولايات المتحدة هذا الانطباع، ولكن من جهة أخرى يفند ذلك انطبعا الشركات الأمنية القوية والمتواصلة مع الحلفاء، مثل إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي يشكل ميزة مفيدة للرئيس ترامب - وغالباً ما كانت السياسة الأمريكية غير واثقة من نفسها وتدرجية، ولم تعطِ واشنطن لطفائها الثقة الكافية بأنها تشاركهم نظرهم إلى التهديدات.

وقد أدى هذا الانفصال الاستراتيجي من قبل الولايات المتحدة إلى إعادة تصميم المشهد الجيوسياسي في المنطقة. فقد قربت العلاقات بين حلفاء الولايات المتحدة مثل دول الخليج العربية (وأكثرها قرباً، بشكل ملحوظ، مع إسرائيل) ودفع هذه البلدان إلى اتباع مذهب جديد من النشاط السياسي والتعددية. ولكن لهذا التعاون حدوده لأن حلفاء

واشنطن ما زالوا يفتقرون إلى حد كبير إلى القوة المؤسسية والقابلية على تبادل الإمكانيات اللتين تمتلكهما سائر التحالفات الإقليمية. كما أنهم يفتقرون إلى المنتديات أو الآليات الوطنية الخاصة بهم لمعالجة العديد من النزاعات في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، حث الانعزال الأمريكي القوى الخارجية الأخرى على زيادة انخراطها في المنطقة، سواء كان ذلك لدوافع انتهازية أم لمجرد تأمين مصالحها الخاصة. وروسيا هي المثال الأوضح، فتدخلها في سوريا أنقذ نظام الأسد من الإنهيار. لكن الصين، والدول الأوروبية، وغيرها من البلدان زادت انخراطها في الشرق الأوسط بتكثف أكبر، مؤذنة بنهاية السيادة الأمريكية التي استمرت بلا منازع لعقود من الزمن في المنطقة. وعندما تقوم الولايات المتحدة ببلورة سياستها الإقليمية، سوف لن يتعين عليها أخذ هذه القوى الأخرى بعين الاعتبار بشكل متزايد فحسب، بل سيتوجب عليها أيضاً إعادة النظر في الافتراضات الأساسية مثل حريتها في التحرك في المجال الجوي والممرات المائية في المنطقة.

ونظراً إلى الصعوبة التي تشتهر بها المنطقة، سيكون من المغري لأي إدارة أمريكية جديدة أن تصرف اهتمامها نحو بقعة أخرى من العالم. لكن الرئيس ترامب تعهد بإعطاء الأولوية لتحقيق المصالح الأمريكية في سياسته الخارجية، وهذه المصالح هي التي تجر الولايات المتحدة إلى تلك المنطقة. أي المصالح المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وضمان التدفق الحر للتجارة والطاقة، على سبيل المثال لا الحصر. وكلما زاد تركيز الرئيس الأمريكي على دعم هذه المصالح، بدلاً من السعي إلى حل النزاعات أو عقد الصفقات لمجرد عقدها، كلما حقق نجاحاً أكبر.

ومن المغري النظر إلى سياسة الشرق الأوسط من منظار "معالجة" مشاكل سوريا أو العراق أو النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، ولكن هذه النزعة لحل المشاكل لا تميل إلى الفشل فحسب، بل إنها تزامم الاهتمام والموارد التي يمكن تسخيرها لمساع أخرى لا تقل أهمية على المدى الطويل ولكنها أقل شهرة.

ولذلك، مهما بقيت الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» جوهرياً، هناك ثلاثة تغييرات أخرى يمكن للرئيس ترامب إدخالها على سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، والتي يمكنها أن تخدم مصالح واشنطن مع مرور الوقت. أولاً، عليه التصرف بحزم للتصدي لإيران، وبذلك لن يسهم في المساعدة على إنهاء الصراعات على نحو مستدام في سوريا والعراق واليمن وأماكن أخرى فحسب، بل سيضع الولايات المتحدة مجدداً أيضاً على نفس المسار الاستراتيجي مع حلفائها الذين يجدون في مطامع إيران الإقليمية التهديد الأكبر لهم. ثانياً، عليه السعي إلى إعادة بناء التحالفات الأمريكية في المنطقة، على أن لا يقتصر تركيزه على تحسين العلاقات الثنائية بل يمتد إلى تشكيل مجموعة متعددة الأطراف وذات قدرات ومنافع أكبر، مكونة من الشركاء الإقليميين المتشابهين التفكير.

وأخيراً، يجب عليه أن يساعد حلفاء واشنطن على الانخراط في الإصلاحات الاقتصادية والأمنية والسياسية حيثما أبدوا استعداداً لذلك. ولا ينبغي أن يكون الهدف من ذلك تغيير معالمهم ليصبحوا نسخة من صورة الولايات المتحدة، بل لمساعدتهم على اتخاذ الخطوات التي تعود بالفائدة على المصالح المشتركة لكلا الجانبين من خلال جعلهم أكثر قدرة على التكيف مع التهديدات الإقليمية والتجاوب مع شعوبهم. وبعد مرور ثماني سنوات من الانحراف الاستراتيجي الأمريكي، سيكون لدى حلفاء الولايات المتحدة طموحات عالية من الرئيس ترامب. وبدوره، يجب على الرئيس الأمريكي أن يصر على ترقيب الكثير منهم أيضاً.

\*مايكل سينغ هو زميل أقدم في زمالة "لين- سويغ" والمدير الإداري في معهد واشنطن، وكان مدير أقدم لشؤون الشرق الأوسط في البيت الأبيض في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ومدير في طاقم "مجلس الأمن القومي" الأمريكي في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وفي وقت سابق، شغل منصب مساعد خاص لوزير الخارجية باول ورايس، كما عمل في السفارة الأمريكية في تل أبيب.

\*معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ٢٠١٨/٢/٢٠١٧ :

## الكارثة التي حلت بالعالم العربي خلال ١٣ عاماً

أصدرت صحيفة نيويورك تايمز عدداً خاصاً تم تكريسه بأكمله لموضوع واحد استغرق جميع صفحات العدد، الأمر الذي يحدث لأول مرة في تاريخ هذه الصحيفة العريقة التي تعتبر قدوة للصحافة الجادة. موضوع العدد هو الكارثة التي حلت بالعالم العربي خلال ١٣ عاماً، ابتداءً من عدوان أمريكا وبريطانيا على العراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣.

ذلك العدوان والاحتلال الأمريكي لم يدمر نظام البعث العراقي فقط، بل دمر الدولة العراقية، وخلق الظروف الملائمة لولادة داعش وأمثالها من المنظمات الإرهابية، وقضى على العالم العربي وحوّله إلى منطقة ملتهبة، ومصدر لأزمة لاجئين عالمية، كما أعطى إشارة الانطلاق لعصر الإرهاب الذي يضرب العالم اليوم ويقض مضاجع البشرية.

يقدم موقع عالمي محترم حصيلة بالأرقام الموثقة للخسائر البشرية والمالية التي سببها العدوان الأمريكي على العراق بحجة كاذبة، فقد قتل من العراقيين مليون و٤٥٥ ألفاً و٥٩٠ شخصاً، ومن العسكريين الأمريكيين ٤٨٠١ جندي وضابط، ومن حلفاء العدوان الآخرين ٣٤٨٧ عسكرياً، ويضيف الموقع إن الكلفة المالية للحرب على الغالب والمغلوب بلغت تريليون و٧٠٥ مليارات و٨٥٦ مليون دولار.

الربيع العربي واحد من النتائج الثانوية والهزات الارتدادية للكارثة، وتقدر مصادر دولية أن خسائر الوطن العربي بلغت ٨٣٠ مليار دولار، هذا فضلاً عن الدمار الحاصل في تونس وليبيا ومصر واليمن والعراق وسوريا.

هناك مرحلة من التاريخ العربي وصفت بعصر الانحطاط، ولكن الانحطاط الذي يشهده الوطن العربي اليوم غير مسبوق في التاريخ، خاصة وأنه يحدث في عصر تحرز فيه الشعوب مزيداً من التقدم والارتقاء. صحيفة نيويورك تايمز لم تؤجل الإصدار بحجة أن عملية تدمير الوطن العربي ما زالت مستمرة، وربما تصدر عدداً آخر بعد ١٣ عاماً آخر من نكبة الوطن العربي.

العرب يحاربون العرب في اليمن ويدمرون البلاد، والعرب يحاربون العرب في سوريا ويدمرون سوريا، والعرب يحاربون العرب في ليبيا ويدمرون ليبيا، والعرب يحاربون العرب في العراق ويدمرون العراق. ومع أن الإرهابيين يشنون حربهم على الإنسانية باسم الإسلام فإن ٧٠٪ من ضحاياهم مسلمون.

لا توجد أية مؤشرات على أن هناك مستقبلاً عربياً أفضل، فمعظم الجروح العربية نازفة وملتهبة وتستعصي على الشفاء، وأي مستقبل لمجتمعات لم تعد تعتبر نفسها مجتمعات وطنية بل مكونات اجتماعية، تنقسم على أساس الدين أو المذهب أو الطائفة أو العرق.

إسرائيل ليست مسؤولة عما يفعله العرب بأنفسهم ومن حقها أن تشعر بالراحة والأمان طالما أن العرب تكفلوا بتدمير بلادهم.

\* صحيفة (نيويورك تايمز) ٢٠١٧/٢/١٨ :

## الشرق الأوسط في ٢٠١٧.. كما لم تشاهده من قبل

من التكرار الشائع أن نشير إلى أن الحدود السياسية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط رُسمت بعد الحرب العالمية الأولى بأيدي القوى الاستعمارية، مثل: المملكة المتحدة وفرنسا، وأن الحروب والتمردات التي تشهدها المنطقة في السنوات الأخيرة تجعل هذه الحدود المصطنعة شيئاً عفا عليه الزمن.

لكن التحليل التالي يعتمد على خريطة جديدة للشرق الأوسط، مرسومة على أساس "من يسيطر على أي منطقة"، على عكس الحدود الرسمية التي تعترف بها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة.

### من يمسك بزمام الأمور؟

تكشف هذه الخريطة كيف يبدو الشرق الأوسط حقا الآن. صحيح أن كثيرون سوف يعترضون على بعض الحدود لأغراض سياسية، لكن هذه الخريطة لا تحاول تسجيل مواقف سياسية، أو على الأقل هذا ما يؤكد من رسموها وعلقوا عليها.

بدلا من ذلك، يرى الباحثان جورج فريدمان ويعقوب شايبيرو أنها مجرد محاولة لإظهار من يمسك بزمام الأمور في المناطق الجغرافية المختلفة داخل منطقة الشرق الأوسط.

تشير الخطوط الرمادية في الخريطة إلى الحدود الحالية، بينما تبين الخطوط الحمراء الحدود الجديدة التي يرى هذا التحليل أنها أكثر دلالة على الواقع، بغض النظر عن دقتها سياسياً، أما المناطق المظللة بالرمادي فهي المناطق المتنازع عليها.

### ليبيا واليمن

رُسمت حدود ليبيا واليمن في هذه الخريطة بناء على مناطق سيطرة الحكومتين المعترف بهما دولياً. تقسم الخريطة اليمن إلى أربع مناطق سيطرة، هي:

(١) حوثيستان (مناطق سيطرة الحوثيين)

(٢) إمارة القاعدة في اليمن

(٣) فرع تنظيم الدولة

(٤) اليمن (ما تبقى من الدولة).

تنقسم ليبيا إلى خمسة أجزاء:

(١) ليبيا (الجزء الأكبر في أقصى الغرب أصغر في أقصى الشرق)

(٢) مليشيات توبو (بدو رحل يستوطنون الجزء الجنوبي من ليبيا إلى جانب أجزاء من الصحراء الكبرى الإفريقية

وتشاد والنيجر والسودان)

(٣) الصحراء

(٤) مليشيات الطوارق

(٥) تحالف مليشيات فجر ليبيا.

### إسرائيل ولبنان وقبرص

أما حدود إسرائيل فاعتبرت جديدة (محددة بالخط الأحمر) لأنها تشمل - بحسب الأمر الواقع - الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان. في لبنان يظهر على الخريطة منطقة تخضع لسيطرة حزب الله، وتنقسم قبرص إلى جمهورية الشمال التركية وجمهورية قبرص الجنوبية.

### سوريا والعراق

تنقسم أراضي سوريا إلى ثلاثة أجزاء: (١) الجمهورية العربية السورية، (٢) تنظيم الدولة، (٣) كردستان سوريا. وتوزع أراضي العراق إلى عدد مماثل من الأقسام: (١) العراق العربية السنية، (٢) العراق العربية الشيعية، (٣) كردستان العراق.

### أكثر دقة وفائدة

انطلاقاً من هذا المنظور، يتبين أن سوريا والعراق واليمن وليبيا لم تعد موجودة بعد الآن، بينما تحلّ مكانها دويلات أصغر متحاربة على أساس الهويات العرقية والقومية والطائفية. الحدود الأخرى (مثل تلك الواقعة بين لبنان وإسرائيل) أعيد رسمها أيضاً لتعكس ديناميكيات السلطة الفعلية. ربما ترى هذه الخريطة غير صحيحة من المنظور السياسي، لكنها أكثر دقة وفائدة من الخرائط غير الدقيقة الصحيحة من المنظور السياسي.

### تركيا وإيران والسعودية.. ومصر

ما لا يقل أهمية عن إعادة رسم حدود الدول التي لم تعد تؤدي وظيفتها ككيانات موحدة هو ملاحظة ما هي حدود الدول التي لا تحتاج إلى إعادة ترسيم. تشمل هذه الدول ثلاث من القوى الأربع الرئيسية في المنطقة: تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية. بيد أن حدود إسرائيل، التي تعتبر دولة كبرى في المنطقة، لا تشهد تعديلاً كبيراً. أما مصر فهي مشلولة اقتصادياً، ولا ينطبق عليها وصف قوة كبرى، على الرغم من أنها يمكن اعتبارها هي الثقافة الوطنية الأكثر تماسكاً في العالم العربي. في ختام هذه الجولة، يشير التحليل الذي نشره موقع جيوبوليتيكال فيوتشرز، إلى أن هناك ديناميكيتان رئيسيتان تحكمان منطقة الشرق الأوسط هما: (١) الحروب المشتعلة في قلب العالم العربي، (٢) وميزان القوى بين الدول التي تحيط بهذا الصراع.

\*موقع العالم بالعربية ٢٠١٧/٢/١٩ :

## إشكالية الهوية بين الاستبداد والديموقراطية

\*معتز حيسو

بقليل من التدقيق نلاحظ أن ثمة ميلاً يتنامى بشكل مُضطرد، مفاده التخلي عن الهويات المنفتحة على المبادئ العامة لليبرالية السياسية منها والفكرية والمنسجمة. ويُعبّر عن ذلك أوروبياً أحزاب اليمين المحافظ. ما يعني أن الارتكاس إلى هويات عرقية وقومية وإثنية محمولة على ميول وأهداف سياسية، أو إعادة إحيائها واستنهاضها لأغراض أخرى مختلفة. لم يعد محصوراً ضمن بلدان تهيمن عليها سلطات ديكتاتورية. في الوقت نفسه، فإنه يحمل دلالات وأبعاداً تتجاوز الحيز السياسي وإطار الوعي الهوياتي، إلى أبعاد أخرى اقتصادية تتعلق بفشل العولمة في تحويل العالم إلى قرية صغيرة معلومة، تتماثل أطرافها مع ما وصلت إليه دول المركز الرأسمالي. وأيضاً بما تسببت به التجارة الحرة من كوارث اجتماعية واقتصادية تجلت بارتفاع نسبة الاستقطاب وشدة الاحتكار وبالتالي تمركز الثروات. وجميعها عوامل تساهم في إعادة البحث والتدقيق في مفهوم الدولة ودورها الاقتصادي والاجتماعي الحمائي، إضافة إلى إعادة بحث وتقييم المبادئ العامة لليبرالية والنيوليبرالية والقضايا ذات العلاقة.

من المعلوم أن فرنسا ألمانيا السويد وهولندا إضافة إلى دول أخرى، تشهد صعوداً لحركات وأحزاب اليمين وبشكل خاص اليمين المتطرف. وكل منها لديه أسباب تدفعه لمعارضة التجارة الحرة، والأسس والقواعد الناظمة والمحددة لها، وللدعوة إلى الخروج من منطقة اليورو وأيضاً من الاتحاد الأوروبي. ويتقاطع ذلك مع تركيز الإعلام الروسي على نقد ونقض الديموقراطية الليبرالية الغربية، والترويج للأحزاب اليمينية الأوروبية، إضافة إلى تقديم الرئيس بوتين كمنقذ للقومية الروسية. ويعزز الميول المذكورة استمرار اعتماد الحكومات الغربية في علاقتها مع مجتمعات البلدان الطرفية مبدأ: المركزية الأوروبية، الذي يتم توظيفه وفق آليات «نيوكولونيالية» معلومة.

يدل ما سبق على أن أنظمة الاستبداد العربية لم تعد الجهة الوحيدة المسؤولة عن استمرار العلاقات المانوية والتناحرية بين الهويات الثقافية والقومية العرقية منها والسياسية نتيجة إقفالها أبواب الحريات، واشتغالها بالاعتماد على الأجهزة الأمنية، والأبواق الدعائية على قمع الميول المدنية السياسية منها والفكرية والثقافية، واعتمادها أيضاً على «زعماء» من الأقليات الإثنية والطوائفية والمذهبية والعشائرية والعرقية، لتثبيت أركان سلطتها «المدنية التعددية» الشكلانية. يضاف إلى ذلك طبعاً اشتغالها على نزع العباءة الاجتماعية عن الدولة، وهدر الموارد البشرية، واغتصاب الثروات المادية واعتماد سياسات الإفقار والقهر الاجتماعي. وجميعها عوامل تساهم حتى اللحظة بإعادة إنتاج الهويات الكامنة، إضافة إلى كونها تؤثر أيضاً في طبيعة العلاقة بين الهويات كافة، وتجعل منها حاملة لأسباب ثقافة العنف، وأيضاً لآليات تفكير واشتغال رموز السلطة السائدة. وإن كان ذلك لم يظهر بشكل مكشوف في مراحل سابقة، فإن الأوضاع الراهنة فتحت الطريق أمام موجات من العنف محمولة على هويات يدّعي أنصارها «المظلومية»، ليعاد إنتاج التناقض الهوياتي في سياق صراعات تزيد من تعميق الانغلاق والتقوقع على الذات.

أما نهوض أحزاب وحركات قومية محافظة وأخرى متطرفة في غير بلد عربي. فإنه يرتبط بفشل العولمة، وعلاقة الحكومات الغربية بالصراع الذي يجتاح غير دولة عربية. ومن المؤسف أنه بعد تجاوز المجتمعات الغربية لإشكالية الهويات المحافظة، ومراكمة وعي مدني وإنساني متحرر من رواسب الوعي الكنسي «القروسطي» وأشكال أخرى إثنية وعرقية. فإن الأحزاب اليمينية المحافظة تعود القهقري لاستنهاض ما تم تجاوزه من وعي بائد.

في السياق، فقد شكّل فشل الاشتراكيات المحققة في تجاوز إشكالية الموروث القومي والديني، ولاحقاً فشل آليات العولمة وميكانزماتها الليبرالية والنيو ليبرالية غير الديمقراطية في إزالة الحدود الثقافية بين الأعراق والمذاهب والقوميات الإثنيات، مدخلاً لعودة هويات يمينية أكثر تطرفاً وعدمية.

إضافة إلى ذلك، فإن اشتغال أنظمة الاستبداد العربية على قضايا أيديولوجية فوق وطنية شكل مدخلاً لتأييد ودعم التيارات القومية واليسارية والعلمانية. ذلك برغم تجاهل تلك الأنظمة لقضايا المواطنة والمجتمع، واغتصابها للدولة وهيمنتها على مفاصلها الرئيسية ومواردها الاقتصادية والبشرية، ما أسهم في تمكين التيارات الإسلامية المتشددة ولاحقاً الجهادية، وإفلاس التيارات الوطنية واليسارية والعلمانية. وتفيد القضايا المذكورة بأن التأسيس لواقع سياسي جديد يجب أن ينطلق من التأسيس المعرفي والسياسي لقضايا المواطنة، ودولة المؤسسات والقانون، والربط بين الحرية والتحرر، الوطنية والمواطنة، تجاوز إشكالية الربط والارتباط بين الانتماء الأيديولوجي العقائدي وتصارع المكونات الهوياتية. وأيضاً رفض العنف بكافة أشكاله وتجلياته، والتغيير المحمول على السلاح. وكلاهما، أي العنف والتغيير المحمول على السلاح، يستبعد المواطن عن صناعة القرار.

إن التدقيق في آليات الصراع السوري وأدواته الوظيفية يكشف عن تأثير غياب الديمقراطية وكيفية انعكاسه في تصدّع العلاقة التفاعلية والتكاملية بين الهويات، وأيضاً عجز أطراف الصراع عن إعادة الهويات إلى كنف الدولة. هذا يدل على أن طبيعة الصراع ومآلاته المرجحة ستفضي للإعلان عن نهاية الدولة والسلطة بشكلهما الراهن، لكن من دون الكشف عن طبيعة وبنية السلطة السياسية وكذلك الدولة المستقبلية. ودلالة ذلك اشتغال دول وأطراف متعددة على تهديم كيانية الدولة واستنهاض المتخلف والمتعفن من تاريخها. والتحول المذكور يتم تمكينه أفقياً وعمودياً في سياق إدارة الصراع على أسس مذهبية وطائفية، ما يعني إعادة إنتاج اغتصاب الدولة والسيطرة على مؤسساتها والتحكّم بآليات اشتغالها وتحويلها إلى محنات فئوية وظيفية. وفي سياق ذلك وانطلاقاً منه يتم تشكيل مجتمعاتنا، وجميعها عوامل تنذر بتحويل الهويات إلى جزر مغلقة، ومحكومة بعلاقات بينية تؤسس للعنف والعدمية.

\*كاتب سوري

\*العربي الجديد ٢٠١٧/٢/١٩ :



## تركيا وإيران والسياسات الخليجية الممكنة

\*د. مصطفى البباد

قام الرئيسان التركي والإيراني بجولة خليجية الأسبوع الماضي، حيث قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بزيارة السعودية وقطر والبحرين، في حين زار الرئيس الإيراني حسن روحاني سلطنة عمان والكويت. ويعكس التزامن في الزيارات التنافس الشديد بين إيران وتركيا لكسب ود الدول الخليجية العربية، لا سيما بعد تراجع القدرات العربية غير الخليجية، وظهور الطموحات التركية والإيرانية للعب أدوار إقليمية في دول الجوار الجغرافي.

هذا الستاتيكيو ليس جديدا على إيران وتركيا، وإنما كان يمكن رؤيته حتى قبل خمسمئة عام، حين تنافست القوتان الإقليميتان حربيا لحسم المعارك على النفوذ في المنطقة. لم يوفر أردوغان غريمته ومنافسته إيران عند زيارته للبحرين، إذ اتهمها بتفكيك العراق وسوريا، واعتبر أن «القومية الفارسية» أمر ينبغي مواجهته. بدورها، اتهمت إيران تركيا بدعم المجموعات الإرهابية في سوريا مما يخرق وحدة وسلامة أراضيها.

وبغض النظر عن الترشق الإعلامي المضبوط والموسمي بين الطرفين، لا يمكن لدول الخليج العربية أن تقبل بهيمنة أي من تركيا أو إيران عليها، وأن موازنة كل منهما بالأخرى هي التكتيك الأرجح لمدارة الأخطار على الدول الخليجية العربية. تركيا دولة قوية اقتصاديا، ولها مشاريع تجارية وتنموية واستهلاكية في كل الدول الخليجية، وتريد خدمة مصالحها الاقتصادية بتوطيد علاقاتها السياسية مع دول الخليج العربية، ولعل أفضل وضعية لها هي وضعية الداعم لدول الخليج في مواجهة التهديدات الإيرانية، وليس الانحياز لطرف في الحركات العربية، كما جرى في السنوات السابقة خلال «الربيع العربي»، عندما انحازت لجماعة «الإخوان المسلمين» في مواجهة التيارات السياسية الأخرى.

في المقابل، إيران دولة نفطية وغازية، وتريد تطبيع العلاقات مع الدول العربية الخليجية، مع استبعاد الأطراف غير الخليجية - كلما أمكن ذلك - من ترتيبات الأمن الإقليمي، حتى تحتفظ لنفسها بدور راجح في الخليج على خلفية ثقلها السكاني والعسكري.

كل طرف (التركي والإيراني) يختار الوضعية الأنسب لتحقيق أهدافه، مع استعارة الأوضاع في سوريا والعراق، وعدم وضوح السياسة الأمريكية خلال الفترة المقبلة.

لا تفوت ملاحظة أن الجديد في جولة أردوغان وروحاني إلى الخليج العربي ليس التزامن فقط، بل إنها تأتي في ظل الوجود الروسي في المشرق العربي، وكسر الاحتكار الأمريكي بالوجود العسكري في المنطقة، وهو مستجد لا يستهان به في تقدير أوزان القوى في المنطقة.

الاعتبار الآخر المهم يتمثل في طبيعة التحالفات، التي قد يبرمها الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب مع تركيا في مواجهة روسيا أو بالاشتراك معها، وهو الأمر الذي ستكون له تبعاته الكبرى على سياسات تركيا في المنطقة.

مثلت زيارات روحاني وأردوغان مصلحة لكل الأطراف، وفرصة جيدة للدول العربية الخليجية لتقدير الأوزان الإقليمية الراهنة للغريمين التقليديين إيران وتركيا، ومن ثم تشكيل السياسات المناسبة لموازنة تأثير كل منهما، بهذا القدر أو ذاك من التقارب السياسي والاقتصادي، بما يحقق الفائدة الكبرى من الزيارة.

بمختصر الكلام، موازين القوى الراهنة في المنطقة ليست الأفضل بالضرورة من المنظور العربي، ولعل وجود طرفين إقليميين متنافسين يسمح - عند الوعي بطبيعة التناقضات بينهما - بتوسيع هامش المناورة لحماية المصالح المشروعة ولاجتراح أفضل السياسات الممكنة!

\*صحيفة (القبس) الكويتية ٢٠١٧/٢/٢٠ :

## إيران والسعودية.. وجبر الجغرافيا

\*ماجده حاتمي

أن يُعيد وزير خارجية السعودية عادل جبير ما قاله وزير الحرب "الإسرائيلي" أفينغور ليبرمان عن إيران وبالنص في مؤتمر ميونيخ للامن، هو أمر لم يعد مستغربا منذ وقت طويل، فمواقف السعودية و"إسرائيل" ازاء مجمل القضايا التي تشهدها المنطقة بدء من فلسطين وسوريا ومرورا باليمن والبحرين والعراق وانتهاء بإيران وحزب الله متطابقة بالكامل، ولكن ان يستमित ليبرمان بالدفاع عن "السعودية"، والجبير عن "إسرائيل" امام "التهديد الإيراني"، هو المستغرب.

بعد ان القى ليبرمان والجبير كلمتيهما، واللتيين تمحورتا حول "الخطر الإيراني" الذي يهدد السعودية و"إسرائيل" والمنطقة والعالم، داعيان الى التصدي لهذا الخطر، فاذا بوزير الحرب "الإسرائيلي" يعلن وبصريح العبارة ان هدف إيران هو "تقويض" السعودية، معلنا "براءة" السعودية من الارهاب التكفيري الذي يضرب اغلب دول المنطقة، فرد وزير الخارجية السعودي جميل ليبرمان بالقول "ان إيران تبقى الراعي الرئيسي المنفرد للإرهاب في العالم"، شاطبا هكذا من عنده، على السجل الارهابي للكيان الصهيوني على مدى اكثر من ٦ عقود بجرة قلم، محملا بالمقابل الجمهورية الاسلامية في إيران مسؤولية كل ما نزل بالعرب والمنطقة من ويلات.

ومن اجل ان تحصل تركيا على مقعد في القطار الامريكي الذي يسعى الرئيس الامريكي الجديد دونالد ترامب تدينيه في المنطقة، شن وزير الخارجية التركي مولود تشاوش اوغلو بدوره هجوما على السياسة الإيرانية واصفا اياها ب"الطائفية"، وانها تهدف إلى "تقويض البحرين والسعودية"، وان بلاده "تعارض تماما أي انقسام سواء ديني أو طائفي"، الا انه لم ينس في الختام التاكيد على ضرورة "القيام بتطبيع علاقات بلاده مع إسرائيل".

نرجو التوقف امام عبارة "تقويض السعودية" التي استعارها تشاوش اوغلو بالنص من وزير الحرب "الإسرائيلي" ليبرمان لانها تعني الكثير، كما نرجو ايضا المرور مرور الكرام من امام النقد الذي وجهه وزير الخارجية التركي للسياسة "الطائفية لايران"، لانه بصراحة كلام مضحك الى حد كبير، فالخطاب السياسي التركي ازاء سوريا والعراق واليمن والبحرين وكل بلدان المنطقة، هو خطاب طائفي مطعم بنكهة قومية متعصبة، فتركيا تعادي بعض الحكومات على اساس طائفي، وتنصر اخرى على اساس طائفي، بل انحدرت السياسة التركية ازاء بعض دول المنطقة الى المستوى الحزبي كما هو موقفها من مصر وبعض الدول الاخرى، اما خطابها القومي المتعصب فيتجلى من خلال فرض نفسها وصيا على كل الاقليات التركمانية في العراق وسوريا واماكن اخرى، وتعلن ليل نهار ان لها الحق في التدخل عسكريا في هذه تلك البلدان اذا ما تعرضت هذه الاقلية للخطر.

لسنا هنا في وارد الرد على تهافت كلام ليبرمان والجبير وتشاوش اوغلو، عن "الجهة" او "الجهات" التي تزعم امن واستقرار دول المنطقة، فالجميع بات يعرف من هي الجهة او الجهات التي تحتل ارض الغير وتشرد شعبه وتبني فوقه كيانا مشوها بقوة الاستعمار الغربي الظالم، ومن هي الجهة التي ترسل جيوشها عنوة لتعسكر في اراض الغير بذريعة محاربة الارهاب، ومن هي الجهة التي ترسل المجاميع التكفيرية ومنها "داعش" بعناوين مختلفة وبشهادة حلفائها في واشنطن الى بلدان المنطقة ليزرعوا فيها الفتن والفوضى، ومن هي الجهة التي ترسل جيشها الى بلد جار لاحتلاله وقمع شعبه بالحديد والنار لانه انتفض على حكومته المستبدة، ومن هي الجهة التي تقوم بالتحالف مع دول عدة ومن بينها دول عربية، لشن حرب شاملة ستدخل عامها الثالث قريبا على شعب عربي اصيل بذريعة تضحك الثكلي، والادهى من كل ذلك يزعم الجبير ان إيران "تدعم الانفصاليين في هذا البلد"، ولا ندري كيف يمكن لمجموعة قليلة من الانفصاليين ان تحارب كل هذه الجيوش الجرارة على مدى عامين وتلحق بها الهزائم رغم الحصار البري والجوي والبحري الذي دفع باكثر من ٢٠ مليون انسان في هذا البلد للوقوع بين فكي المجاعة.

رغم كل المحاولات التي تبذلها السعودية، من اجل ان تتناغم في خطابها مع "إسرائيل" ازاء ايران، ورغم كل الاموال الهائلة التي تنفقها السعودية لتأليب العالم كله وخاصة امريكا و"إسرائيل" ضد ايران، الا ان ايران لم ولن تضع السعودية في خانة واحدة مع "إسرائيل"، رغم ان تصريحات الجبير الاخيرة جاءت ردا على دعوات ايران للحوار من اجل مصلحة المنطقة، وهذه الدعوات جاءت على لسان الرئيس الإيراني حسن روحاني الذي اكد إن أساس السياسة الخارجية الإيرانية قائمة على حسن الجوار مع الجيران والحفاظ على أمن الخليج الفارسي، وأن التخويف من إيران والتخويف من "الشيعة" والتخويف من "السنة" والتخويف من الجار "أمور مصطنعة من قبل الأجانب"، كما

جاءت على لسان رئيس مجلس الشورى الإسلامي علي لاريجاني الذي دعا الى حوار مباشر مع الدول العربية وعلى رأسها السعودية ومن دون شروط مسبقة"، واخيرا جاءت على لسان وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف الذي حث دول الخليج الفارسي على التعاون مع إيران لمعالجة "أسباب القلق" والعنف في المنطقة.

هناك من يستغرب دعوات ايران المتكررة للحوار مع السعودية، واعتماد خطاب هادىء ازاء جارتها التي اخذ خطابها يتطابق مع الخطاب "الاسرائيلي" الى حد كبير، الا ان العارفين بطبيعة السياسة الايرانية والمبادئ التي تحكم هذه السياسية، لن يستغربوا ابدا من هذه الدعوات وهذا الخطاب، فهم على معرفة من:

- ان ايران وايماننا بما تملك من قوة ردع هائلة، تعلم علم اليقين ان لا "اسرائيل" ولا امريكا تتجرعان على مهاجمتها، وهذه الحقيقة لا تريد السعودية تصديقها، ولهذا السبب كثيرا ما تعرضت لعمليات شفط امريكية وغربية و"اسرائيلية" لخزينتها.

- ان ايران تؤمن ايماننا قاطعا ان امنها من امن السعودية ومن امن بلدان المنطقة والعكس صحيح، لهذا تعمل بكل ما تملك من امكانيات ابعاد التهديدات عن المنطقة ومساعدة دولها في التصدي للارهاب بكل اشكاليه، وتدعو الى حل الازمات السياسية، مهما تعقدت، بالوسائل السلمية والحوار، فعام واحد من الحوار اقل كلفة من حرب يوم واحد، وهذه الحقيقة ايضا لا تؤمن بها السعودية في تعتقد ان الحرب هي انجع وسيلة لحل الازمات، كما هو موقفها من الازمات في اليمن وسوريا والبحرين.

- ان ايران ورغم اختلافها مع السعودية ازاء العديد من القضايا، الا انها لم ولن تفكر يوما ان تشطب السعودية من سياستها، او تتعامل مع السعودية على انها "مشكلة" يمكن ان تحلها كما تريد، ولكن في المقابل تتعامل السعودية مع ايران انطلاقا من فكرة ان بمقدور امريكا و"اسرائيل" ان تحذفا ايران من جغرافيا المنطقة، او هكذا يتم الايحاء لزعماء السعودية، وهذه الحقيقة اشار اليها الوزير ظريف فى مؤتمر موى ونخ عندما اكد على ان تحقق الامن فى هذا العالم المترابط علي حساب سلب الامن من الاخرى امر غير واقعى.

- ان ايران تعلم جيدا انه في حال ركب ترامب راسه او تم تطميحه من السعودية، او تحريضه من قبل "اسرائيل"، وهاجم ايران، ستكون حينها ساحة المعركة منطقة الشرق الاوسط ومن ضمنها السعودية وليس امريكا، وهو ما لا تريده ايران مطلقا، ولكن هذه الحقيقة الواضحة كثيرا ما تغيب عن اذهان زعماء السعودية، الذين يتصورون ان بإمكان عدد من الصواريخ الامريكية ان ترسم خارطة المنطقة وفقا لمقاييسها او مقاييس ترامب او "اسرائيل".

- ان ايران تؤمن ايماننا قاطعا بدور الشعوب في مستقبل المنطقة وفي مستقبل الصراع مع "اسرائيل" وفي التصدي للهيمنة الامريكية، وهذا الدور كثيرا ما افشل المخططات الامريكية و "الاسرائيلية" التي كانت تستهدف المنطقة وشعوبها، فهؤلاء ابطال حزب الله الذين لم يتجاوز عددهم بضعة الاف انزلوا اكبر هزيمة ب"اسرائيل" على الاطلاق، وهؤلاء ابطال حماس والجهاد والمقاومة الفلسطينية المحاصرين منذ سنوات في غزة الذين اذلوا الجيش "الاسرائيلي" في اكثر من منزلة، وهؤلاء ابطال انصار الله والجيش اليمني وقفوا في وجه عدة جيوش حاولوا تدنيس ارضهم وكبودهم خسائر فادحة، وهؤلاء ابطال الحشد الشعبي انقذوا العراق من عصابات "داعش" المدعومة من قوى دولية واقليمية، الا ان السعودية لا تؤمن بهذه الحقيقة، وتصر على ان القوة التي تتحكم بالعالم هي قوة امريكا و"اسرائيل" فقط.

- ان ايران تعتقد ان ترامب وتنتياهو، دفعا السعودية للصعود الى اعلى الشجرة، عبر الحديث عن "محور سني اسرائيلي" بدعم امريكي، "سيتصدي" لايران، وان هذا التصدي بات وشيكا، ومن خلال هذه "النشوة" التي حقنوا بها السعودية، رضخت الاخيرة وعن طيب خاطر لاوامر ترامب بدفع تكاليف المنطقة او المناطق الامنة في سوريا التي ينوي ترامب اقامتها هناك، دون ان تكلف السعودية نفسها وتسال كيف يمكن لامريكا ان تقيم مناطق امنة في سوريا؟، وما هي الامكانيات التي لديها لتنفيذ هذا المخطط؟، وهل سيورط ترامب الجيش الامريكي في المستنقع السوري، وهو الذي طالما انتقد اوباما لتوريطه امريكا في ليبيا؟.

لهذه الاسباب وغيرها الكثير، لم ولن تنجر ايران وراء الخطاب "الاستفزازي" العبثي للسعودية فحسب، بل ستحاول بشتى الوسائل انزال السعودية من اعلى الشجرة، عبر تكرار الدعوة للحوار البناء معها، كبليدين جارين مسلمين، وليس بمقدور اي منهما، بحكم الجغرافيا، ان يشطب الاخر من المعادلة الاقليمية، ولا خيار امامهما لحل مشاكلهما الا خيار الحوار، وما بقي من خيارات اخرى، كالتى يروج لها ترامب وتنتياهو، لن تكون في اي حال من الاحوال في صالح السعودية.

\*وكالة الانباء الايرانية -ارنا- - ٢٠١٧/٢/٢٠ :

## سياسة واشنطن في عالم تطبعه الفوضى

\*ريچارد هاس

**محمد وقيف:** صورة قاتمة يمكن رسمها عن أوضاع العالم اليوم، فالقوانين والسياسات والمؤسسات التي نظمت شؤون العالم منذ الحرب العالمية الثانية باتت تبدو قديمة ومتجاوزة عموماً، ولم يعد احترام سيادة البلدان وحده قادراً على ضمان النظام في عصر يتميز بتحديات عالمية، من الإرهاب والانتشار النووي إلى تغير المناخ والهجمات الإلكترونية. وفي الأثناء، أخذ التنافس بين القوى الكبرى يعود إلى الواجهة. صحيح أن الولايات المتحدة مازالت أقوى بلد في العالم، لكن السياسة الخارجية الأمريكية تزيد الأمور سوءاً في بعض الأحيان، سواء بسبب ما تقوم به الولايات المتحدة (في العراق وأفغانستان) أو بسبب ما لا تقوم به (في سوريا وفلسطين). وعلاوة على ذلك، فإن الشرق الأوسط غارق في الفوضى (أربعة حروب)، وآسيا مهددة من قبل ما تراه واشنطن صعوداً صينياً ونظاماً كورياً شمالياً متهوراً، وأوروبا التي كانت على مدى عقود المنطقة الأكثر استقراراً في العالم، لم تعد كذلك مع تدفق المهاجرين، وصعود اليمين المتطرف، والتوتر مع روسيا.. إلخ. فضلاً عن ذلك، فإن انتخاب دونالد ترامب في الولايات المتحدة والتصويت غير المتوقع لصالح «البريكسيت» في بريطانيا، أشرا إلى أن الكثير في الديمقراطيات الحديثة ترفض جوانب مهمة من العولمة، مثل الحدود المفتوحة في وجه التجارة والمهاجرين.

وفي كتابه الجديد «عالم في حالة فوضى»، يقف ريتشارد هاس، رئيس «مجلس العلاقات الخارجية» في نيويورك، وقفة تأمل هادئة لتقييم أوضاع العالم اليوم وسياسة أمريكا الخارجية، ليخلص إلى أن الاتجاه الغالب اليوم هو «اتجاه تراجع النظام». وفي هذا السياق، يكتب قائلاً: «سيكون من الصعوبة بمكان إدارة القرن الحادي والعشرين، لأنه يشكل انحرافاً عن قرابة أربعة قرون من التاريخ أتت قبله، أو ما ينظر إليها عادة باعتبارها الحقبة المعاصرة».

فبعد سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة، يقول هاس، لم يظهر نظاماً عالمياً جديداً يبعث على الأمل، مثلما توقع البعض، بل حل محل الاستقرار النسبي للعالم ثنائي القطبية، الذي كانت تتعامل فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، الدولتان النوويتان، مع بعضها البعض بنوع من الحذر وضبط النفس، عالمٌ معقد متعدد القطبية، خاضع لقوى العولمة، والانتشار النووي، والتكنولوجيا سريعة التحول.

وخلال السنوات الأخيرة، ساهم صعود الشعبوية والتطرف في الديمقراطيات الناضجة، والسلطوية في بلدان أخرى، في تكريس حالة انعدام الاستقرار.

ومن «التطورات المقلقة» التي يشير إليها هاس في الكتاب، «ازدياد التنافس بين عدد من القوى الكبرى في هذه الحقبة، واتساع الهوة بين التحديات العالمية والردود الدولية عليها، وكثرة النزاعات وإمكانية اندلاعها في عدد من المناطق، والأزمات والتغيرات السياسية التي تحدث داخل العديد من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، والتي من المرجح أن تزيد من صعوبة وضع وتطبيق سياسة خارجية يمكن أن تساعد العالم على مواجهة كل التهديدات المحدقة بالنظام».

هاس يكتب بطريقة تعكس امتلاكه ناصية الموضوع الذي يكتب فيه، حيث ينتقل بسلاسة من مناقشة مسائل مثل الدور الذي يستطيع رجال الدولة الأدهياء الذين يجيدون فن الدبلوماسية لعبه في تحقيق السلام أو تجنب الكوارث إلى تفاصيل العلاقات المتشعبة والمتشابكة في بؤر ساخنة مثل سوريا وأفغانستان. ولئن كان القراء قد لا يتفقون مع كل تقييماته، فإن كتاب «عالم في حالة فوضى» يقدم نظرة قيّمة على الوضع الراهن لشؤون العالم، ويضعه في سياقه التاريخي من خلال سرد تاريخي وجيز ومقنع للعلاقات الدولية، من سلام «ويستفاليا» (الاتفاقيات الموقعة في ١٦٤٨ التي أنهت «حرب الثلاثين عاماً») إلى نهاية الحرب الباردة، إضافة إلى تحليل واضح ومقتضب للقوى والأحداث التي شكّلت ملامح المشهد العالمي اليوم.

في كتاب «عالم في حالة فوضى»، يدعو هاس إلى ضرورة تحديث النظام العالمي على نحو يعكس حقيقة أن القوة باتت موزعة على نحو واسع وأن الحدود أضحت أقل أهمية. تحديث يمر عبر تبني مقاربة جديدة تجاه السيادة، مقاربة تعترف بواجباتها ومسؤولياتها إضافة إلى حقوقها ووسائل حمايتها.

ويقول هاس إن «النسخة الأولى» من النظام العالمي كانت تتمثل في نظام من الدول ذات السيادة تعترف فيه البلدان ببعضها البعض وتحترم قدرة بعضها البعض على القيام بكل ما تريد فعله تقريباً داخل حدودها. وبالمقابل، يتوجب على دوله ألا تنتهك حدود بعضها البعض بواسطة القوة العسكرية. غير أن ذلك لم يعد كافياً في عالم العولمة، كما يقول، ففي هذا

العالم لم تعد الأشياء الجارية داخل بلد ما شأنه وحده فقط. وعلى سبيل المثال، فإذا تفشى مرض في بلد من البلدان، فإنه يمكن أن يهدد جميع البلدان عبر العالم - بسبب العولمة - مثلما حدث مع «إيبولا» أو «زيكا». أو إذا كان ثمة إرهابيون سُمح لهم بأن ينشطوا في بلد ما، أو قرصنة سُمح لهم بالتحرك داخل أراضي بلد آخر، فإن ذلك يمكن أن يؤثر على الجميع. وعلى هذه الخلفية، يدعو هاس إلى ما يسميه عالم «واجب السيادة»، أو «نسخة ثانية من النظام العالمي»، حيث يتعين على البلدان أن تدرك وتعترف بواجبها في التحقق من أن لا تخرج من أراضيها أشياء يمكن أن تكون لها تأثيرات مؤذية للآخرين، وهذا يشمل الإرهاب، وتغير المناخ، والأمراض.. إلخ. ويعتقد أن هذا ينبغي أن يكون المبدأ الموجّه الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية.

ومن جهة أخرى، يبدو هاس قلقاً من ازدياد الدين الأمريكي، ويخشى من أنه بات لدى الولايات المتحدة دين أكبر واقتصاد أضعف من أن يجعلها مؤثرة في العالم. ولئن كان يعتقد أن الاقتصاد الأمريكي مقبل على النمو، وأن من شأن حزمة من التدابير التي تشمل خفض الضرائب، ورفع القيود، وأن تؤدي إلى زيادة مهمة في نمو الاقتصاد الأمريكي، فإنه يعتبر أن الدين هو كعب أخيل الولايات المتحدة، وأنه إذا استمرت البلاد في السماح بارتفاع كلفة الإنفاق على البرامج الاجتماعية، مثل «الضمان الاجتماعي» و«ميدي-كير» و«ميديك-إيد»، وزاد مستوى الإنفاق على أشياء مثل البنى التحتية، فإن الدين الأمريكي سيرتفع لا محالة، وهو ما سيضع الولايات المتحدة في وضع هش وضعيف إزاء تقلبات الأسواق أو مخططات محافظي البنوك المركزية في بلدان أخرى. وهذا شيء يجب على الولايات المتحدة معالجته قبل أن يخرج عن السيطرة، كما يقول.

وإلى ذلك، يتناول الكتاب بعضاً من المواضيع نفسها التي غطاها هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأمريكي في إدارتي الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد، وزيجنيو برززينسكي، مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس جيمي كارتر، في كتابين صدرا خلال الأونة الأخيرة. فعلى غرار كيسنجر في كتابه «النظام العالمي» (٢٠١٤)، فإن هاس كثيراً ما يركز على التطورات التاريخية التي جعلت العالم أكثر ترابطاً وفي الوقت نفسه أكثر عرضة لقوى التجزئة والتقسيم. وعلى غرار كيسنجر أيضاً، يقف هاس مبهوراً ببعض التحولات - مثل «البريكسيت» في بريطانيا والانتخابات الأمريكية الأخيرة - على إحداث اختلافات في التوازن الدولي.

وعلى غرار برززينسكي في كتابه «رؤية استراتيجية» (٢٠١٢)، يرى هاس أن الولايات المتحدة تلعب دوراً ضرورياً في حمل «جزء كبير من عبء إنشاء والحفاظ على النظام على المستويين الإقليمي والعالمي، وهو دور كثيراً ما شكك فيه ترامب من خلال شعاره «أمريكا أولاً». وفي هذا الإطار، كتب هاس يقول: «إن الولايات المتحدة هي أقوى دولة في العالم وستظل كذلك على الأرجح لعقود مقبلة»، مضيفاً: «لا يوجد بلد آخر أو مجموعة بلدان لديها القدرة أو الاستعداد لإنشاء نظام دولي».

وفي ما قد يبدو أشبه بتحذير لإدارة ترامب ومقارنته المثيرة للجدل بخصوص السياسة الخارجية وسياسة الأمن القومي الأمريكي، يضيف هاس قائلاً: «ينبغي على الولايات المتحدة أن تكون حذرة وتتجنب انحرافات مفاجئة أو حادة بخصوص ما تفعله في العالم، وذلك لأن ثبات وانسجام المواقف والموثوقية هي خصائص أساسية بالنسبة لقوة عظمى. والأصدقاء والحلفاء الذين يعتمدون على الولايات المتحدة في أمنهم بحاجة لأن يوقفوا أن هذا الاعتماد آمن وفي محله. أما إذا تسرب الشك إلى نفوسهم، فإن ذلك سيؤدي لا محالة إلى عالم مختلف جداً وأقل نظاماً. وحينها، سيرى المرء اثنين من ردود الفعل: إما عالم ينحو أكثر نحو الاعتماد على النفس، من دون انتظار المساعدة من أحد، عالم تسعى فيه البلدان للإمساك بزمام أمورها بنفسها على نحو قد يكون متعارضاً مع أهداف الولايات المتحدة، أو عالم تخضع فيه البلدان لتأثير ونفوذ دول إقليمية أكثر قوة، الأمر الذي سيخل بميزان القوة».

**الكتاب: عالم في حالة فوضى.. السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم**

**المؤلف: ريتشارد هاس - الناشر: بينجون برس**

**\*صحيفة (الاتحاد) الإماراتية ٢٠١٧/٢/٢١ :**

## عشرة أخطار تهدد العالم سنة ٢٠١٧.. استفتاء أردوغان من ضمنها

تحت عنوان "ما بعد الحقيقة، ما بعد الغرب، ما بعد النظام؟"، تضمن التقرير الرسمي لمؤتمر ميونيخ للأمن في سنته الـ٥٣ الكثير من الشروحات في مجال الأمن والديبلوماسية في خضم الظروف العالمية الجديدة التي يرمز إليها انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة. ويقول مراد يتكين في صحيفة "حرية" إن التقرير يتضمن المخاطر التي تواجه العالم في عام ٢٠١٧ بحسب مجموعة أوراسيا، المؤسسة البحثية التي تتخذ نيويورك مقراً لها. ولا تشمل اللائحة أزمات معروفة مثل الحرب الأهلية السورية، والمواجهة بين حلف شمال الأطلسي وروسيا حول أوكرانيا وجمهريات البلطيق والتهديد الذي يشكله الإرهاب. لكنها تورد العوامل الكامنة التي قد تتسبب بمزيد من زعزعة التوازنات العالمية، بما في ذلك إشارة خاصة إلى تركيا مثلاً. ومن هذه العوامل:

١- **أمريكا المستقلة:** إن ترامب سيحاول استخدام القوة الأمريكية على نحو ساحق لتعزيز مصالح الولايات المتحدة من دون أن يلتفت إلى التأثيرات الأوسع. هو أحادي أكثر منه انعزالياً، وسيكون ثمة احتمال لسياسة أمريكية متشددة حيال الصين.

٢- **الصين تبالغ برد فعلها:** في مواجهة احتمال مواجهته انتقادات في مؤتمر الحزب الشيوعي في الخريف، من الممكن أن يحاول الرئيس الصيني شي جين بينغ التظاهر بالقوة، مما يمكن أن يعرض العلاقات مع الولايات المتحدة للتوتر.

٣- **ميركل ضعيفة:** إن القيادة القوية للمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل ستواجه المزيد من التحديات عام ٢٠١٧، نتيجة الانتخابات الفرنسية والأزمة المالية اليونانية ومفاوضات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي والعلاقة الشائكة مع روسيا وتركيا. ومن المحتمل أن تفوز ميركل في الانتخابات الألمانية في الخريف لكنها ستظهر بأنها زعيمة ضعيفة.

٤- **غياب الإصلاحات:** لقد عمل رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي كل ما في وسعه من أجل إجراء تغييرات. وفي روسيا وفرنسا وألمانيا، تنتظر الإصلاحات إجراء الانتخابات، فيما تواجه الصين انتقالاً للسلطة. وينشغل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي بتحديات داخلية، فيما الإصلاح في البرازيل ونيجيريا قد لا يتحقق.

٥- **التكنولوجيا في الشرق الأوسط:** إن الثورة المستمرة في إنتاج الطاقة تقلل اعتماد الأنظمة على إنتاج النفط والغاز، بينما تهدد التكنولوجيا الجديدة في الإتصالات والهجمات الإلكترونية الأنظمة الإستبدادية من المواطنين الغاضبين.

٦- **المصارف المركزية باتت ميسية:** ستتجه المصارف المركزية الغربية لتكون أكثر عرضة للضغوط السياسية التي تشهدها الإقتصادات الناشئة عام ٢٠١٧. وعلى سبيل المثال، قد يمارس ترامب ضغوطاً غير مسبوقه على قرارات الاحتياط الفيدرالي.

٧- **البيت الأبيض وسيلكون فالي:** يريد ترامب الأمن والسيطرة، وشركات التكنولوجيا تريد الحرية والخصوصية من أجل زبائنهم. ترامب يريد وظائف، والشركات تريد مزيداً من المكننة. ويختلف الجانبان أيضاً في ما يتعلق بالإستثمار والعلوم.

٨- **تركيا:** يستغل الرئيس أردوغان حالة الطوارئ لزيادة السيطرة على شؤون الحياة اليومية في البلاد. وفي عام ٢٠١٧ سيستخدم الإستفتاء لتطبيع صلاحياته. وتعزيز قبضته على السلطة سيؤدي إلى مفاجمة المشاكل الإقتصادية للبلاد، مما سيجعل العلاقات مع الجيران وأوروبا أكثر توتراً.

٩- **كوريا الشمالية:** من الصعب معرفة متى ستحوز كوريا الشمالية على قدرة صاروخية تهدد الولايات المتحدة، لكن المسألة ستؤدي إلى مزيد من التوتر في العلاقات الأمريكية-الصينية.

١٠- **جنوب أفريقيا:** إن الرئيس الأفريقي الجنوبي جاكوب زوما الذي لا يتمتع بشعبية يخشى تسليم السلطة إلى شخص لا يثق به فيما التحديات المحلية تهدد قدرة البلاد على المساعدة في ترسيخ الاستقرار في الجوار.

\*صحيفة "حرية" ٢٠١٧/٢/٢١

## عن الدولة والمجتمع والمواطنة

\*د. عبدالحق عزوزي

لا يمكن أن تكون الدول قوية إلا بتماسك مجتمعاتها، وتفاهم المجتمع والدولة وعقدها الاجتماعي، بمعنى أن الوصاية الخارجية لا تسمن ولا تغني من جوع، وأن معادلة عيش الدولة بين سندان الخارج ومطرقة المجتمعات معادلة سلبية، فالاستقواء يكون بالمجتمعات، والدول تكون قوية لا بأسلحتها ولا بتحالفاتها الخارجية الأمنية فقط، وإنما بمجتمعاتها أيضاً، فالتاريخ يسجل لنا أن العديد من الدول تنازلت عن واجباتها الداخلية مقابل بعض من الحماية الخارجية، وهذه الحماية الخارجية هي بدورها في حاجة إلى حماية، فالأزمة الاجتماعية عندما اندلعت في تونس لم تستطع الحليفة التقليدية فرنسا مجاراة النظام ولا التعامل بمحددات الدبلوماسية الخارجية التي طبعت علاقات ذلك البلد منذ استقلاله سنة ١٩٥٦، بمعنى أن تلك المحددات كانت مؤقتة وسلبية، فالعقد الاجتماعي الصحيح هو الذي يتضمن حقوقاً في ضمان التنمية الاقتصادية والمالية والاستقلال السياسي والنضج الثقافي، ويتضمن أيضاً واجباً على الدولة باعتبار المجتمع شريكاً والمجال السياسي مجالاً عاماً ومفتوحاً للمساءلة والمحاسبة.

في سنة ٢٠٠٤ وفي محاضرة أعطاها المفكر اللبناني غسان سلامة في حفل غداء حضره عدد من الوزراء العرب في بيروت قال: «لقد رأينا دولاً تتنازل للخارج عن الكثير في مقابل حماية أنظمتها، وقد شاعت هذه الظاهرة أخيراً، فتعددت الأمثلة وعظمت التنازلات، فهل يبقى على هذا المنوال، أم نفهم أن الخارج يحصل على هذه التنازلات الموجهة دون أن يتمكن من تقديم الضمان الحقيقي لبقاء النظام، وربما دون أن يرغب في ذلك؟ هل بتنا نستهبين بالتخلي عن عناصر واسعة من سيادتنا كي لا نعطي شيئاً من المشاركة الحقيقية لمجتمعاتنا؟ هل أن الرضوخ لمطالب الدولة الأعظم.. بات أسهل علينا من تبني الديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق شعوبنا؟ إن هذا (...) يحتاج إلى انقلاب مفهومي عميق، فالثقة بين الدولة والمجتمع التي شهدت في العقود الأخيرة انخفاضاً حاداً بكل المقاييس المتوافرة، تلك الثقة التي لن يتمكن تصحيح ضريبي من النجاح إلا بالاستناد إليها، لا يمكن أن تتعزز إلا إذا شعر كل مواطن بأن دولته قد كفت عن استجداء الدعم الخارجي بهدف استمرار التحكم بمصيره، بل بادرت على العكس إلى الاستقواء بمجتمعها كي تقاوم، معه وبه، مشاريع الهيمنة والوصاية والتدخل». وهذا الكلام، الذي قيل قبل سنوات، ولم يجد آذاناً صاغية، ضيع على العديد من الدول فرصة الوصول إلى بر النجاة عن طريق الاستقواء بالمجتمع والارتكاز معه على دعائم التنمية ومحاربة الفقر والهشاشة بدل تهميشه والاستحواذ عليه داخل مجال عمومي لا يمكن التبرص به أو مراقبته على الدوام، وهذا ما وقع في دول انعدمت فيها المواطنة الحقيقية كتونس في العهد السابق ودول أخرى.

ولا غرو أن المواطنة هي التي تجمع الكل على صف واحد، وهي الوحدة المرجوة في بناء البلدان والأوطان، فالحديث بلغة طائفية في مجتمعات مركبة من أكبر أبواب الفتنة، والمجاهرون بها هم من دعاة أبواب الجحيم لأن ذلك يشعل البغضاء بين فئات المجتمع الواحد، ويصبح الفكر فكراً عديمياً نرجسياً يمحى الآخر وينفيه ويضع الذات الإنسانية، أي الأنا، محل تقديس وتنزيه، وهو عين الانشقاق والفوضى والفتن ما ظهر منها وما بطن.

إن إقرار مبدأ المواطنة هو مصدر الحقوق ومناطق الواجبات لكل المواطنين من دون إقصاء لأية أقلية أو حرمانها من امتلاك أدوات ومتطلبات ممارسة حقوق المواطنة وأداء واجباتها، وإقامة دولة المواطنة يعني شعور الفرد بأن حقوقه في المنافع والمكاسب متساوية مع الآخرين، وأن ذلك حق لا منة فيه أو عطاء، وينبغي أن يسائل الدولة إذا ما عجزت عن تحقيقها أو تهاونت في ذلك، فمبدأ المواطنة هو المدخل الصحيح لبناء الدول، الذي يوضح المناعة في كل المجتمعات ويحصنها من فيروسات صراع الطوائف المختلفة.

وبالإمكان هنا أن نستعرض تاريخ لبنان والسودان والعراق الحديث لنفهم جلياً ما يمكن أن يقع لمجتمعات لم يستحکم فيها مفهوم المواطنة الحقة، فالنظام الطائفي نظام يورث مشاعر قومية وثقافية سياسية طائفية تأتي على الأخضر واليابس والقشرة الحامية للدولة والأمم، ويجعل من الطوائف أجساماً سياسية طائفية بالدرجة الأولى وليس أجساماً اجتماعية، ويجعل دعواتها يسعون إلى الزعامة داخل الدولة لتأمين الحد الأدنى من الخدمات والوظائف لأصحاب طائفتهم.

\*صحيفة (الاتحاد) الإماراتية ٢٠١٧/٢/٢١ :

## الشرق الأوسط وحروب الملفات

\*علي حسن الفواز

لم يعد الصراع السياسي في الشرق الأوسط محصورا في إطار مرجعياته الاقليمية، أو حتى في سياق التعبير عن مشكلات داخلية، بل تعدى هذا الصراع وجوده ليكون صراعا دوليا، له نُذره وعلاماته وضحاياه، وهذا ما جعل هذا الصراع مفتوحا على احتمالات أكثر رعبا وخطورة.

ملفات النفط والأمن والصراع العربي الاسرائيلي والعسكرة والحدود، ليست إلا الوجه المكشوف من هذا الصراع، لكن مُضمّره يظل حاملا للكثير من التعقيدات، والصراعات والحساسيات الأكثر خطورة، لا سيما في التعاطي مع المصالح ومع العلاقات الملتبسة مع الغرب، وفي النظر الى المهيمنات الاقليمية، وفي دعم جماعات العنف والارهاب على حساب وجود الدول وسياداتها الوطنية.

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط ومنذ عقود تصعيدا مقصودا في صناعة الأزمات، وفي تحويل العلاقات بين الدول من توصيفها السياسي الى توصيفها الأمني الصراعى، وهو ما كان سببا في وضع منطقة الشرق الاوسط تحت (عين الرقابة الدولية) وفي عسكرة دولها، حدّ أن دولة مثل السعودية تحولت الى ثاني أكبر دولة في العالم مستوردة للأسلحة كما ورد في تقرير معهد استوكهولم مؤخرا، فضلا عن قيام دولة صغيرة مثل الامارات العربية بتضخيم ترسانتها العسكرية بما يفوق حاجتها الوطنية للأمن، كما أن انخراط بعض الدول في الصراعات الاقليمية أخذ طابعا عدوانيا، ومدعاة للتدخل الخارجي كما هي الأمور في اليمن وسوريا وليبيا..

### وهم الثورات العربية!!

في حديث مثير للجدل انتقد الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم نائب رئيس دولة الامارات العربية ادارة الولايات المتحدة السابقة عبر احتلالها العراق، وكذلك عبر دعمها لـ (الثورات العربية) وهذا اعتراف صريح بأن هذه (الثورات) لم تكن إلا لعبة مكشوفة ومصنوعة من قبل الولايات المتحدة وبدعم وتمويل اقليمي، لاسيما من قبل تركيا الاردوغانية ودول الخليج!.

النتائج الكارثية لما حدث في سوريا واليمن وليبيا، وكذلك التدخل في الشأن العراقي وضع منطقة الشرق الأوسط أمام أفقٍ غائم، وأمام معطيات صراعية أكثر تعقيدا، كان لها الأثر في صياغة معادلات شوهاء



انعكست على السياسة الدولية، وعلى تفخيخ منطقة الشرق الأوسط بذاتها، وعلى تأزيم وقائع الصراع الأهلي بين المجتمعات العربية، وفي صناعة ظاهرة (العنف الطائفي) بوصفه الشفرة السحرية لتخريب الأمن المجتمعي، ولتدمير الدول والمؤسسات.

وهم الثورات العربية هو المعطى المخابراتي الذي اصطنعت أكثر صوره الولايات المتحدة في المنطقة، وبتجاه تحويل مجرى الصراع من سياقه التاريخي المعروف عبر معادلة العرب واسرائيل، الى سياق يقوم على نظرية (صناعة العدو) وهي المسار الذي تورطت به بعض دول المنطقة، عبر الايهام بـ (عدونة) ايران بوصفها الخيار الأمريكي الاسرائيلي للعدو القادم، من خلال تغويل دورها الأمني في المنطقة، أو التهديد بإعادة النظر في الاتفاق النووي معها وفرض المزيد من العقوبات عليها.

### ترامب وسياسة الأوهام

خيار العنف الأمريكي الذي يبشّر به الرئيس الأمريكي ترامب لا يعدو أن يكون تعبيراً عن أزمة السياسة الأمريكية في المنطقة، وسوء ادارتها للكثير من ملفاتها الامنية والسياسية، وحتى الاقتصادية، وهو مابدا واضحا من خلال العديد من الاجراءات التي اتخذها ترامب وادارته السياسية والأمنية.. فخيارات العنف، والتهديد والاستقواء لم تعد اجراءات رادعة، لاسيما بعد فشل مثل هذا الخيار في حسم الكثير من الملفات، مقابل خلق بيئة سياسية وأمنية دولية تقوم على المنافسة، وعلى مايشبه الحرب الباردة، ولعل الدخول الروسي في الصراع السوري وفي اوكرانيا وفي ادارة ملف الغاز هو الرد الحاسم على هشاشة تلك الخيارات، وعلى تعطيب فكرة خيار القوة التي يحاول الرئيس ترامب الاعلان عنها في معظم تصريحاته ومواقفه.

سياسة الأوهام قد تكون توصيفا موضوعيا للموقف الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، فهذه المنطقة التي يمرّ عبر خليجها اكثر من ٢٠ بالمئة من النفط العالمي لم تعد تحتل سياسات الترهيب، والعسكرة وفي تحويل دولها الكبيرة والصغيرة الى معسكرات مُرشحة لحروب دامية، فضلا عن تحويل مجتمعاتها الى قاعدة انثربولوجية لصراعات اهلية وهوياتية مفتوحة على المجهول، وعلى تعطيل أية مديات للتنمية وال عمران والسلم المجتمعي، وللتعايش الايجابي بين المكونات الدينية والقومية والطائفية.

لعبة الحرب وخيارها هي المسار الذي قد يُخرج الشرق الأوسط من دوره الحقيقي في السياسة الدولية، ويضع دوله أمام رهانات صعبة ومعقدة، ومن الخطورة التغويل عليها وعلى معطياتها في السياسة والاقتصاد والأمن والتعايش.

\*صحيفة (الصباح) البغدادية ٢٠١٧/٢/٢٢ :

## دول الخليج وإيران.. من الحرب الباردة إلى السلام البارد!

\*د. عبدالله خليفة الشايحي

شكل انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والتغير الجذري والخطاب المتشدد في مقاربتة لإيران -التي يرى أن إدارة أوباما سمحت بتمدها، وغضت النظر عن أنشطتها المزعزعة للأمن والاستقرار- تحولاً جذرياً في حسابات صانع القرار في طهران. وفاقمت قلق إيران عزلتها في السياق الخليجي والعربي والإسلامي، ولذا فقد يشكل انقلاب العلاقات مع واشنطن عاملاً دافعاً لإعادة إيران لحساباتها ومغامراتها.

واللافت في تزامن زيارتي الرئيسين أردوغان وروحاني لدول المنطقة مؤخراً، هو تقاطع المشروعين، وعلى رغم تسارع وتيرة التعاون الخليجي - التركي، إلا أن ذلك لم يحوّل تركيا إلى حليف ستراتيحي لدول الخليج. ولم يسهم في إيجاد توازن قوى بوجه المشروع الإيراني، الذي لا ينظر لدول الخليج كند يوازن جموح مشروع إيران!

وقد أتت زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني الأولى لدولة الكويت، والثانية لسلطنة عُمان، وسط تشنج إقليمي، وغياب الثقة بسبب تدخلات إيران في شؤون دول المنطقة من الخليج إلى المتوسط، ومن اليمن إلى العراق، عن طريق الميليشيات الطائفية و«الحرس الثوري» وتأجيج الطائفية وزرع وتدريب وأدلجة الخلايا الإرهابية. كما أتت زيارة روحاني أيضاً في وقت تشهد فيه العلاقات العربية مع إيران أدنى مستوى لها من التراجع بعد عام ٢٠١٦ الذي حفل بالمواجهات والصدمات المستمرة، بسبب تدخل إيران وأذرعها في سوريا والعراق ولبنان واليمن. وبعد الاعتداء على البعثات الدبلوماسية السعودية في طهران ومشهد. وقطع السعودية والبحرين للعلاقات الدبلوماسية مع إيران، وطرد سفرائها من عدة دول عربية. وخفضت الكويت والإمارات وقطر التمثيل الدبلوماسي إلى القائم بالأعمال، واستدعت سفراءها من طهران.

وتجد إيران نفسها اليوم، قبل ثلاثة أشهر من انتخابات الرئاسة، في عزلة خليجية وعربية وإسلامية. ونصف الدول العربية بقيادة دول مجلس التعاون قطعت أو خفضت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران. وللمرة الأولى يستنكر البيان الختامي لدول منظمة التعاون الإسلامي تدخلات إيران وخاصة في السعودية على خلفية إعدام السعودية لنمر النمر.

والسؤال الذي يطرح نفسه: في سياق هذه المعطيات، لماذا تتجاوب إيران مع المبادرة الخليجية للتقارب والحوار التي اتفق عليها قادة دول المجلس في القمة الخليجية في المنامة؟ وقد تكفلت الكويت بنقل وجهة النظر الخليجية الجماعية لإيران قبل شهر، وجاء الرد الإيراني بزيارة خاطفة للرئيس الإيراني، وليس من وزير الخارجية؟ ما هي فحوى ودلالات ذلك؟ وما هو الرد الذي حملة الرئيس الإيراني في زيارته لكل من سلطنة عُمان ودولة الكويت؟ وهل سنشهد زيارات لمسؤولين وقادة خليجيين في المرحلة القادمة؟ وخاصة

بعد وصف وزارة الخارجية الكويتية لزيارة الرئيس الإيراني بـ«الإيجابية والناجحة.. على أمل أن ترسخ أطر حوار خليجي- إيراني، وتوافقاً مشتركاً».

تبقى إيران جاراَ صعباً بمشروع توسعي صدر الطائفية، ودعمها ونشرها عبر المليشيات التي استحضرتها من عدة دول وقوداً لمشروعه. ولكن صعود إدارة ترامب شكّل المتغير الرئيس في حسابات إيران، وأدى لانفتاحها تكتيكياً، للانحناء أمام العاصفة، وقد تجلّى ذلك في التجاوب الظاهر مع المبادرة الخليجية، وخاصة بعد تصعيد ترامب وصقور إدارته، ومواقفهم المتشددة من إيران. وتحذيرات ترامب بأن إيران تحت المراقبة، وأن عليها ألا تلعب بالنار، وأنها الراعي الأول للإرهاب في العالم، كما فرض عليها عقوبات جديدة.

ولذلك يبدو طبيعياً أن تشعر إيران بالقلق من هذا التحول الجذري في مقاربة إدارة ترامب تجاهها، ولعل مبعث القلق الحقيقي هو عدم القدرة على التنبؤ بكيفية الرد من قبل إدارة ترامب، التي تبدو مصممة على مواجهة إيران وعزلها مع حلفائها. واللافت في هذا التحول الأمريكي، الذي أنهى شهر عسل إدارة أوباما مع ملاي طهران، هو عدم الاقتناع بأوراق اعتماد إيران على أنها تحارب الإرهاب والتكفيريين وتنظيم «داعش».

والسؤال الكبير: هل إيجابية التعامل الإيراني مع مبادرة الحوار الخليجي وزيارة الرئيس روحاني للكويت وعمان تنم عن تحول استراتيجي؟ أم هي حركة تكتيكية لكسر العزلة الخليجية والعربية والإسلامية والهجمة الأمريكية لتحجيم وعزل إيران وتصنيف «الحرس الثوري» منظمة إرهابية، وتوسيع ذلك ليشمل حلفاء إيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن؟

والراهن أن الظروف سانحة لإيران لاستغلال المبادرة الخليجية كفرصة أخيرة ومواتية لتعديل سلوكها، لتنتقل من حالة الحرب الباردة إلى السلام البارد، وقرن أقوال إيران بأفعالها. ولذلك فإن إيران مطالبة بتقديم مبادرات للتهدئة وبناء الثقة. والامتحان الأسهل في اليمن، والاتفاق مع السعودية على السماح للحجاج الإيرانيين بأداء مناسك الحج والعمرة بعد قطيعة العام الماضي، كإمتحان لجدية إيران في التعامل الإيجابي. ويلى ذلك تبريد وتهدئة في العراق وسوريا بدفع حليفها الأسد نحو الحل السياسي، وسحب مليشياتها الطائفية من سوريا.

ولكن في المقلب الآخر، فتقديم إيران لتنازلات، يعني تعطيل مشروعها التوسعي، أو تجميده في أحسن الأحوال، انحناءً أمام العاصفة؟ ولكن يبقى صاحب القرار الفصل في النظام الإيراني هو المرشد الأعلى الذي حذر ترامب! وليس الرئيس روحاني!

\*أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت

\*صحيفة (الاتحاد) الإماراتية ٢٢/٢/٢٠١٧ :

## ترامب والشرق الأوسط

### \*جيفري كيمب

لم يبلور الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب حتى الآن سياسة أمريكية واضحة وشاملة حيال مسألة الصراع الرئيسي في الشرق الأوسط، أي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولكنه أشار في هذا الشأن إلى بعض الملاحظات والإيماءات التي أثارها بعض القلق لدى عدة جهات وأطراف في المنطقة، وحتى في الولايات المتحدة ذاتها.

وخلال حملة الانتخابات الرئاسية الأخيرة، عمد المرشح ترامب إلى شجب السياسة التي اتبعتها إدارة الرئيس المنصرف باراك أوباما، وقال إنها هي المسؤولة عن ظهور تنظيم «داعش»، وإنها خانته إسرائيل ولم تراخ دول الخليج العربي، وذلك عندما شاركت هذه الإدارة في إعداد الاتفاقية النووية مع إيران، وهي الاتفاقية التي وصفها بأنها «أسوأ صفقة تم التفاوض بشأنها على الإطلاق». وقال ترامب إنه عارض بشدة الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، وإن أقل ما كان يتوجب على أمريكا أن تفعله بعد احتلالها للعراق هو الحصول على كمية كافية من النفط العراقي لتغطية تكاليف الحرب التي قادتها هناك، وخلال الحملة الانتخابية، كان ترامب أيضا قد شدد على أن هزيمة «داعش» سوف تمثل أولوية الأولويات بالنسبة لإدارته، وزعم في العديد من المرات أنه يعلم، أكثر من جنرالات الولايات المتحدة، كيف سيمكنه كسب الحرب ضد التطرف وإنهاؤه من على وجه الأرض.

وها هو ترامب قد وصل بالفعل إلى سدة البيت الأبيض، وهو يمتلك ما يكفي من الوقت للاستماع إلى بعض مستشاريه واستشارة قادة دول الشرق الأوسط، بمن فيهم العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، حول مشكلات المنطقة والسبل اللازمة لتسويتها. ولعل القضية التي تحظى بإجماع داخل فريق الأمن الوطني لترامب، هي أن إيران لا تزال تشكل الخطر الأكبر الذي يهدد استقرار المنطقة وأمنها، فهؤلاء عموماً يؤيدون ضرورة اتخاذ تدابير أكثر حسمًا في الرد على التجارب الصاروخية لإيران، وعلى دعمها للمتمردين في اليمن، وعلى سجلها السيئ فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ويبدو أنه إلى حد الآن ليست هناك رغبة في إلغاء الاتفاقية النووية التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٥، ويعود ذلك لعدة أسباب، من أهمها عدم توفر الرغبة الكافية في أوساط الأطراف الغربية الأخرى الموقعة على الاتفاقية للتراجع عنها. وحتى الحكومة الإسرائيلية أصبحت تؤيد الاتفاقية بشرط زيادة الجهود الضرورية للتأكد من التزام إيران ببندوها على نحو تام وكاف.

وفيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية المثيرة للقلق، يقدم ترامب إشارات مختلطة. وخلال زيارته الرسمية الأولى للبيت الأبيض في عهد إدارة ترامب، يوم ١٥ فبراير الجاري، تبادل نتنياهو وترامب الأفكار المتعلقة بعملية السلام. وهذه هي المرة الأولى التي يرفض فيها رئيس أمريكي «حل الدولتين» لإنهاء الأزمة. وبعد أن أطلق هذا التصريح المفاجئ بوقت قصير ما لبث أن ابتلعه عندما قال إنه يدعم إما حل الدولة الواحدة أو حل الدولتين وفقاً لرغبة طرفي النزاع، وقال أيضاً إن النشاط الاستيطاني المتواصل والمتسع من جانب إسرائيل، لا يساعد على مواصلة عملية السلام، وما من أحد من وزارة الخارجية شارك في الاجتماعات التي انعقدت مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، لأن الموظفين لم يسمعوا بها، وهذا مما يؤكد على أن دوائر الأمن الوطني والسياسة الخارجية في الإدارة الجديدة للرئيس ترامب ما زالت تعاني من الفوضى والشلل الوظيفي.

ويمكن القول، بكلمة أخرى، إن ترامب يرسل الآن رسائل مختلطة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين، على الرغم من أنه يفخر بمواقفه المؤيدة لإسرائيل والتي يكثر من وصفها بأنها لا تتزحزح. وما لم يخرج هو ومستشاره الأقرب إليه في البيت الأبيض، جاريد كوشنير، بخطة إجازية يمكن تسويقها في أوساط الأحزاب المحلية الإسرائيلية، فإن الحكمة السائدة تقول إن ترامب سوف يواجه الكثير من العثرات عند محاولة الوصول إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي ولنفس الأسباب التي أدت إلى فشل أسلافه، وخصوصاً لأنه غير قادر على تحقيق الشروط الأساسية التي يطالب بها كل من الطرفين. وعلى أن أي تسوية لا بد لها من أن تكون إما على أساس حل الدولة الواحدة مع إعطاء الفلسطينيين نفس الحقوق التي يحظى بها الإسرائيليون، أو حل الدولتين مع حدود حقيقية وواقعية تفصل بينهما، وهي الحدود التي لا يمكن لحكومة إسرائيل الراهنة أن تعترف بها على الإطلاق.

وفي هذا الوقت، تواصل القوات الأمريكية تنفيذ عملياتها العسكرية ضد المتمردين المتشددين في كل من أفغانستان والعراق وسوريا واليمن وليبيا. ولهذا السبب أيضاً، وعلى الرغم من التبجح حول سياسة ترامب الجديدة في المنطقة، يبدو أن معظم المشاهد التي تحدث على الأرض ليست إلا استمراراً لسياسة أوباما التي يختلط فيها النجاح بالفشل، وخاصة من حيث التخلي عن سياسة محددة في سوريا وترك الأمور هناك لفلاديمير بوتين والروس يفعلون بها ما يشاؤون.

\* يعمل حالياً مديراً للبرامج الإقليمية الاستراتيجية في مركز نيكسون بالعاصمة الأمريكية واشنطن.

\* صحيفة (الاتحاد) الإماراتية ٢٥/٢/٢٠١٧ :

## صوت العقل.. في الحوار الخليجي- الإيراني

\*عماد عريان

مع التسليم الكامل بحتمية إعلاء شأن المصالح الخليجية العليا فوق كل اعتبار وعدم التفريط في الثوابت والأهداف الاستراتيجية وعلى رأسها وضع حد للتهديدات الإقليمية والخارجية، تبقى الحاجة ماسة لمواكبة الكثير من التغيرات السياسية العالمية التي قد تفرض نهجا مختلفا في الوسائل وصولا إلى الأهداف الاستراتيجية ذاتها.

والاتصالات والمباحثات التي جرت بين طهران ومسقط، وبين طهران والكويت هي استجابة حكيمة للتكيف مع التحولات والتطورات التي وقعت على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حتى وإن كان من المبكر جدا الحديث عن تأثيرات فورية أو عاجلة لهذه الاتصالات العمانية الإيرانية الكويتية على مجمل العلاقات الخليجية- الإيرانية، ولكنها في التحليل النهائي تمثل تطورا إيجابيا فاعلا وبداية مهمة لصياغة علاقات بناءة وربما التمهيد لصيغة للأمن الإقليمي تصون وتحمي مصالح مختلف الأطراف.

هذا الهدف المنشود بات ضرورة حيوية أكثر منه مجرد دعوة أو رغبة لإنهاء التوتر في المنطقة التي باتت فوق بركان بارود جراء التطورات اليمنية والسورية وغيرها والتدخلات الدولية المهولة التي صنعت مأساة رهيبة استنزفت دول المنطقة المعنية بهذه الصراعات استنزافا شديدا ألقى بتأثيراته السلبية- شئنا أم أبينا- على أوضاعها الاقتصادية، فضلا عن المآسي الإنسانية التي نجمت عنها بسقوط مئات الآلاف من القتلى والجرحى وتشريد الملايين الذين تحولوا إلى لاجئين ونازحين مطاردين ومعذبين داخل بلادهم وخارجها، هذه المآسي الإنسانية الكبرى والتطورات الأمنية الخطيرة المرتبطة بها وحدثت تحولات سياسية مخيفة على الصعيد العالمي ربما فرضت مقاربات أخرى للخروج من هذا المأزق الخطير نتيجة عدم وجود أي ضوء في نهاية النفق للمقاربات الجارية، وأغلب الظن أن المباحثات التي أجراها وزير الخارجية الكويتي في طهران وما أعقبها من مباحثات للرئيس الإيراني في كل من مسقط والكويت والتصريحات السعودية الأخيرة بأطر الحوار الإيجابي في المنطقة تدور في هذا الفلك أو على أقل تقدير تبحث عن بدايات جديدة للتعاون بديلا عن التنافس أو التصارع.

والمأمول الآن أن تصب هذه المعطيات الجديدة الإيجابية، في صالح بناء صيغة تحقق الاستقرار في النظام الإقليمي العربي وفي القلب منه دول الخليج العربية التي تتماس بشكل مباشر مع الجار الإيراني جغرافيا وبشريا واقتصاديا، ويعني ذلك أن حوارا استراتيجيا جديدا تطلقه وتخوضه وتتبناه القوى الإقليمية بنفسها لتجسير الهوة والقفز فوق الصعاب قد يلعب دورا في عودة الاستقرار المفقود، فمهما كانت التباينات في وجهات النظر أو الخلافات حول القضايا الحيوية، إلا أن مصائر الشعوب لا تتحدد ولا تتشكل وفقا لمناهج أحادية في التوجهات السياسية. ومثل هذا الحوار الاستراتيجي المأمول يمكن أن يمهد للتوصل إلى تصور شامل ودائم للأمن الإقليمي للمنطقة وأيضا سعيا نحو بناء إجراءات جديدة للثقة المتبادلة على أسس واضحة وأرضية صلبة تصون وتحمي مصالح دول المنطقة، مع الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية والترفع فوق التوجهات المذهبية والطائفية.

والمرجح أن مثل هذا التوجه، في حالة جديته بنوايا خالصة، يمكن أن يساهم بقوة في التوصل إلى حلول سياسية لصراعات وأزمات المنطقة التي اكتوت بنيران حروب أهلية بددت طاقاتها ومواردها وثرواتها وباتت في أمس الحاجة إلى الاستقرار وليس مزيدا من الحروب والتوتر. وهناك بالطبع فرص كبيرة لنجاح مثل هذا الحوار الاستراتيجي وإجراءات بناء الثقة بحكم العوامل الجيو- سياسية القائمة في المنطقة والتي تحتم تبني سياسة حسن الجوار من جانب مختلف الأطراف، ولذا فإنه من المستبعد الحديث عن استقرار حقيقي في المنطقة بدون حوار جاد لصياغة علاقات استراتيجية أكثر وضوحا للعبور نحو تحقيق هذا الهدف الحيوي والضروري لشعوب المنطقة بعيدا عن

الحروب والصدمات. وليس خافيا أن العلاقات بين الطرفين منذ نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ مرت بكثير من حالات الشد والجذب والتوتر المتزايد الذي استمر طوال فترة الحرب العراقية-الإيرانية، وهذا نسبيا بعد الغزو العراقي للكويت، حيث اكتشفت دول المنطقة أن دولة عربية شقيقة قد تكون أشد خطرا وأكثر اندفاعا من أطراف أخرى غير عربية، إلا أن هذا الهدوء سرعان ما تبدد نتيجة عوامل متعددة.

وعلى الرغم من توقيع إيران لاتفاق فيينا مع مجموعة القوى الكبرى في مجلس الأمن (اتفاق ١٥) والخاص بإنهاء أزمة ملفها النووي، فإن بعض دول مجلس التعاون الخليجي ظلت تسكنها الهواجس المتعلقة بالمطالبة بضرورة الالتزام بالاتفاق، والتشديد على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن، وضرورة تطبيق آلية فعالة للتحقق من تنفيذ الاتفاق والتفتيش والرقابة، وإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال حال انتهاك إيران لالتزاماتها طبقا للاتفاق، إلى جانب التأكيد على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ (يوليو ٢٠١٥) بشأن الاتفاق النووي، بما في ذلك ما يتعلق بالصواريخ الباليستية والأسلحة الأخرى، وفي الوقت نفسه المطالبة بجعل منطقة الخليج والشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية مع التأكيد أيضا، على حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وضرورة معالجة المشاغل البيئية لدول المنطقة.

ولا شك في أن هذه كلها أمور تستوجب رؤية استراتيجية جديدة في التعامل مع الجار الإيراني، حاضرا ومستقبلا، بحكم طبيعة الجوار وكذلك للعلاقات الثقافية والتجارية المتداخلة بشدة. وقد ذهبت تحليلات سياسية عديدة إلى أن السياسات الأمريكية في السنوات الأخيرة بنيت على تعميق التناقضات بين دول المنطقة وإثارة الكثير من الاضطرابات الأمنية والسياسية، بينما تمارس في الوقت ذاته سياسة مزدوجة المعايير والتوجهات مع دول المنطقة خاصة في عهد أوباما، فهي تكتفي طول الوقت ببث رسائل الطمأنة والمساعدة والدعم لدول الخليج العربية على وجه الخصوص، ولا توجد مؤشرات مبكرة على أن واشنطن ستغير من هذا النهج خاصة مع وصول ترامب للبيت الأبيض وبرز سياساته المتشددة تجاه طهران، ولكن يجب ألا يكون هذا مبعث ارتياح لأي أطراف أخرى، لأن في الغالب ستكون السياسة الأمريكية واحدة تجاه إيران ودول الخليج على حد سواء تحقيقا لمصالح ترامب المعلنة!

الحقائق السابقة والأوضاع الميدانية على الأرض تؤكد مجددا حتمية البحث عن صيغة استراتيجية جديدة لتحويل الخليج إلى بحيرة سلام بين دوله المتشاطئة تقوم على احترام مبادئ حسن الجوار والسيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كما سبق الذكر، حتى لا يكون دوما منطقة توتر تستنزف قدراتها وإمكاناتها وربما أمنها وأمانها. ولا شك في أن الطرف الإيراني تقع على كاهله جانب كبير من تحقيق ذلك على ضوء ضوابط ينبغي أن تحكم المسار المستقبلي للعلاقات الإيرانية-الخليجية، بما يحقق مصالح الطرفين من جهة، ويسهم في تعزيز أمن منطقة الخليج واستقرارها ويعزز أمن وأمان شعوبها من جهة أخرى، ويبقى المحدد الأهم لمستقبل هذه العلاقات رهنا بمدى إدراك أهمية تطوير علاقات طهران مع العواصم الخليجية، ومن ثم إبداء بوادر حسن نية لإقامة تعاون إيجابي، خاصة وأنه من مصلحة إيران وكل الدول الخليجية تعزيز علاقاتها مع بعضها البعض لتوسيع شبكة علاقاتها على المستوى الإقليمي والدولي، وكذلك لأن العلاقات التي تربط دول الخليج بإيران ذات طابع استراتيجي دائم ومستمر وليس مؤقتا أو طارئا بحكم المحددات التاريخية. وبالتالي قد يكون من المناسب إعادة النظر في سبل إدارة علاقات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي، والعكس أيضا، في المجالات والقضايا كافة، وعلى المديين المتوسط وطويل الأجل، وقد تكون البداية الحقيقية لإنجاز ذلك الاتصالات التي انطلقت عبر العواصم الثلاث طهران-مسقط-الكويت.

\*صحيفة (عمان) العمانية ٢٥/٢/٢٠١٧ :

## هذا العصر المكسور

\*ديفيد بروكس

كُبر معظمنا وبلغ الرشد في النصف الأخير من القرن العشرين، وتشكلت تصوراتنا عن "الطبيعي" في تلك الحقبة. وكانت تلك، مع أخذ كل الأمور في الاعتبار، فترة سعيدة بشكل لا يصدق. لا حروب عالمية، لا ركودات اقتصادية عظيمة، وعدد أقل من الحروب الأهلية، وعدد أقل من الأوبئة.

ولكن، يبدو أننا لن نتمكن من التمتع بمعيشة واحد من تلك الأوقات مرة أخرى. ويبدو القرن الحادي والعشرون أكثر شراً بكثير ومشوباً بمزيد من الصعوبات: صعود في القومية العرقية، وانخفاض في الثقة في الديمقراطية، ونظام عالمي متحلل.

وربما يكون في الأساس من كل هذا نمو اقتصادي متراجع. وكما يشير نيكولاس إبيرستات في مقالته القوية "قرننا الحادي والعشرون البائس" المنشورة في العدد الحالي من مجلة "كومنتري"، نما الاقتصاد الأمريكي بين العامين ١٩٤٨ و ٢٠٠٠ بمعدل نصيب للفرد بلغ نحو ٢,٣ في المئة سنوياً.

ولكن بعد ذلك، ثمة شيء تغير حوالي العام ٢٠٠٠. في هذا القرن، أصبح معدل النمو للفرد الواحد أقل من ١ في المئة سنوياً في المتوسط، وحتى منذ العام ٢٠٠٩، كان هذا المعدل يبلغ ١,١ في المائة فقط في السنة. ولو كانت الولايات المتحدة قد تمكنت من الحفاظ على معدلات النمو لما بعد الحرب في القرن العشرين في هذا القرن، لكان نصيب الفرد الأمريكي من الناتج المحلي الإجمالي أعلى بنحو ٢٠ في المئة مما هو عليه اليوم.

يقوم النمو البطيء بالضغط على كل شيء آخر - ما يعني فرصاً أقل، وتفاوتاً أقل، والمزيد من نوع الأشياء التي محصلتها صفر، وشيوع فكرة "انتزع ما تستطيع انتزاعه" التي يتخصص فيها دونالد ترامب. وقد دمر التباطؤ العمال الأمريكيين. فبين العامين ١٩٨٥ و ٢٠٠٠، زاد مجموع ساعات العمل المأجور في أمريكا بنسبة ٣٥ في المئة. لكنه زاد على مدى السنوات الخمس عشرة التالية بنسبة ٤ في المئة فقط.

مقابل كل رجل أمريكي من الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥-٥٥ ويبحثون عن عمل، هناك ثلاثة تسربوا من القوة العاملة. ولو أن الأمريكيين يعملون بنفس المعدلات التي كانوا عليها عندما بدأ هذا القرن، لكان لدى أكثر من ١٠ ملايين شخص إضافي وظائف. وكما يقول إبيرستات، فإن "الحقيقة الواضحة هي أن أمريكا في القرن الحادي والعشرين شهدت انهياراً مروعاً في العمل".

وهذا يعني أن هناك جيشاً من الأمريكيين شبه المتصلين بمجتمعاتهم، الذين يكافحون من أجل المساهمة، ومن أجل تحقيق قدراتهم والعتور على كرامتهم. ووفقاً لدراسات استخدام الوقت التي يصدرها مكتب إحصاءات العمل، فإن هؤلاء المتسربين من القوى العاملة ينفقون في المتوسط ٢٠٠٠ ساعة في السنة وهم يشاهدون نوعاً ما من أنواع الشاشات. ويساوي هذا تقريباً عدد الساعات التي تذهب عادة إلى وظيفة بدوام كامل.

يتدبر سبعة وخمسون في المئة من الذكور البيض الذين تسربوا من العمل أمورهم بنوع من شيكات العجز التي تدفعها الحكومة. ويأخذ ما يقرب من نصف الرجال الذين تسربوا من العمل مسكنات للألم على أساس يومي. ووجدت دراسة في ولاية أوهايو أنه على مدى فترة واحدة لمدة ثلاثة أشهر، وصفت لنحو ١١ في المئة

من أهل أوهايو مواد أفيونية. كما أن لدى واحد من كل ثمانية رجال أمريكيين الآن إدانة بارتكاب جناية في سجله.

هذه ليست طريقة لعيش مواطنينا. وتؤكد مقالة إيرستات المذكورة فكرة واحدة: إن المهمة المركزية بالنسبة للكثيرين منا الآن ليست مقاومة دونالد ترامب. فهو سيحدد مصيره بنفسه. إن المهمة الآن هي معرفة كيفية استبداله - كيف تتم الاستجابة لبطء النمو والسخط الاجتماعي اللذين سمحا له بالصعود، من خلال مزيج من السياسات المختلفة جذرياً.

الجزء الصعب هو أن على أمريكا أن تصبح أكثر دينامية وأكثر حماية - كلا الأمرين في الوقت نفسه. في الماضي، كان الإصلاحيون الأمريكيون يستطيعون على الأقل الاعتماد على حقيقة أنهم يعملون مع مجتمع ديناميكي، والذي كان يولد دائماً الطاقة اللازمة لحل مشاكل البلاد. ولكن، وكما يوضح تايلر كوين في كتابه الجديد الرائع "الطبقة القانعة" فقد خسر الأمريكيون المعاصرون رقيتهم السحرية.

يُظهر كوين أن الأمريكيين أصبحوا، في مجال بعد الآخر، أقل ميلاً إلى المغامرة وأكثر سكونية. وعلى سبيل المثال، اعتاد الأمريكيون على التنقل كثيراً لاغتنام الفرص وتغيير حياتهم. ولكن معدل الأمريكيين الذين يهاجرون عبر حدود الولايات انخفض بنسبة ٥١ في المئة عن مستوياته في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

كما اعتاد الأمريكيون أن يكونوا رواداً في إقامة المشاريع والأعمال، ولكن، كان هناك انخفاض في الأعمال الناشئة كنسبة من مجمل النشاط التجاري على مدى الجيل الماضي. وقد يكون جيل الألفية الحالي أقل الأجيال مبادرة في مجال الأعمال في التاريخ الأمريكي. وقد انخفضت حصة الأمريكيين تحت سن ٣٠ عاماً الذين يملكون الأعمال بنسبة ٦٥ في المئة منذ الثمانينيات.

يقول الأمريكيون لأنفسهم إن النموذج القديم "وظيفة مدى الحياة" قد انتهى. ولكن الأمريكيين يبدلون وظائفهم في واقع الأمر أقل مما كانوا يفعلون قبل جيل مضى وليس أكثر. وقد هبط معدل إعادة تغيير العمل - الذي يقيس معدل دوران العمل - بنسبة أكثر من الربع منذ العام ١٩٩٠.

كما أن هناك دلائل على أن أمريكا أصبحت أقل ابتكاراً. وقياساً على النمو السكاني، أصبح الأمريكيون يخلقون من براءات الاختراع الدولية الكبرى ٢٥ في المئة أقل مما كانوا يفعلون في العام ١٩٩٩. بل إن هناك شغفاً أقل ببدء شق رحلة الحياة في الطريق المفتوح. وفي العام ١٩٨٣، كان ٦٩ في المائة من الأولاد بعمر ١٧ عاماً حاصلين على رخص قيادة. والآن، يحمل نصف الأمريكيين فقط رخص سواقة بعمر ١٨ عاماً.

بطرق مختلفة، يصف إيرستات وكوين بلداً يتباطأ، وينفصل، ويفقد الأمل، ويصبح أكثر حزناً. ويقوم التباطؤ الاقتصادي، والسخط الاجتماعي والنفور من المخاطرة، بتعزيز بعضها بعضاً.

بطبيعة الحال، ليس هناك ما هو محتوم ومصيري. ولكن، أين هي الحركة الاجتماعية التي تفكر في الأسس التي صنعت البداية السيئة لهذا القرن وتستشرف مساراً بديلاً؟ من لديه خطة مقنعة لدعم النمو الاقتصادي؟ إذا لم يكن ترامب هو الجواب، فما هو الجواب؟

\*صحيفة (نيويورك تايمز) ٢٠١٧/٢/٢٦ :



## رمال الشرق الأوسط المتحركة

\*مصطفى كركوتي

بانتظار تبلور صيغة ما لسياسة إدارة الرئيس دونالد ترامب الخارجية في الشرق الأوسط بين وزيرى دفاعه وخارجيته ومستشاره الجديد لشؤون الأمن القومي، علها تساهم في ضبط إيقاع الأحداث، ستواصل رمال المنطقة المتحركة إفران تحالفات تتبدل وتتجدد بسرعة حركة تلك الرمال. وليس هناك أدل على تحالفات كهذه من تلك التي تحدث إزاء الوضع في سورية. فحجم الحدث تاريخي الأبعاد بامتياز في مستوييه المحلي والإقليمي، وهو غير مألوف، لا للمؤرخ ولا لقارئ التاريخ منذ الحقبة العثمانية، إذ لم تعرف المنطقة هذا التنوع والتجدد في التحالفات والتحالفات المضادة عملياً إلا منذ منتصف الخمسينات. وهناك أمثلة كثيرة لعل أبرزها ما عرف بـ «حلف بغداد» لعام ١٩٥٥ أو منظمة معاهدة الشرق الأوسط (ميتو)، أو منظمة المعاهدة المركزية (سينتو) لاحقاً. والتحالف ضم إيران وتركيا والعراق وباكستان وبريطانيا الإمبريالية حينذاك، في مواجهة المد القومي العربي الشعبي الناهض بقيادة زعيم مصر الراحل جمال عبدالناصر والتوسع السوفياتي السريع في المنطقة. ولكن، سرعان ما بات «حلف بغداد» أمراً من الماضي بعد ثلاث سنوات، إثر إطاحة الملكية الهاشمية في العراق بانقلاب عسكري دموي في تموز (يوليو) ١٩٥٨ بقيادة الجنرال عبدالكريم قاسم وبمشاركة فعالة للحزب الشيوعي العراقي ودعم موسكو الكامل.

في ذلك العام، تغير اسم الحلف من ميتو إلى سينتو. هذا الأخير بات أمراً من الماضي الغابر أيضاً بعد خروج إيران منه إثر ثورة ١٩٧٩ وإطاحة حكم الشاه. لكن السينتو في الحقيقة أصبح غير فعال في صيف ١٩٧٤ إثر الغزو التركي لشمال جزيرة قبرص ذي الغالبية التركية، رداً على إطاحة حكم الأسقف مكاريوس بانقلاب عسكري نظمه ما عرف بـ «حكومة الكولونيات» في اليونان وتنصيب اليوناني الشعبي المتطرف نيكوس سامبسون مكانه، وإعلان قيام الجمهورية الهيلينية في قبرص. والهدف من الانقلاب كان في النهاية ضم الجزيرة إلى اليونان. حكم الكولونيات انتهى بعد أشهر قليلة إثر تنظيم أول انتخابات مدنية حرة في اليونان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤.

في المناخ السياسي الراهن شهدنا قيام تحالف مفاجئ حول سورية بين خصوم الأمس بتقارب روسيا لأول مرة مع كل من تركيا وإيران. وأفضل ما يمكن أن يتصف تفاهم الخصوم به هو زواج الضرورة، لأن لكل من الأطراف الثلاثة أهدافه الخاصة به من تقاسم النفوذ في خضم المأساة السورية. فإذا قيض لـ «حلف بغداد» أن يستمر ثلاث سنوات، فهذا الزواج الثلاثي الراهن قد ينقضي أو يتغير خلال أسابيع أو أشهر قليلة ريثما تتبدى معالم سياسة ترامب الخارجية. فالنقطة التي تلتقي فيها مصالح الأطراف الثلاثة رهنأ معرضة للتغير في أي لحظة في المستقبل المنظور، نظراً إلى التباين الشاسع في الأهداف الاستراتيجية لكل منها.

فسورية بالنسبة لروسيا على سبيل المثل، باتت ساحة مفتوحة أمام قواتها، لا سيما في ظل غياب شبه تام للقوة الكبرى الوحيدة في العالم عن شؤون المنطقة الرئيسية. في ظل الفراغ الراهن، منحت موسكو نفسها سلطة أمر واقع في حرية الحركة كيفما تشاء. وقد تمكن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بذلك من تحقيق حلمه في الوجود في مياه الأبيض المتوسط، أكان في قاعدة بلاده البحرية في طرطوس أو في قاعدتها الجوية في مطار حميميم القريب من مدينة اللاذقية، محققاً بذلك سيطرة كاملة على شريط سورية الساحلي وامتداده اللبناني إذا لزم الأمر. وحرصت موسكو أخيراً على تمديد الاتفاقية العسكرية مع حكومة بشار الأسد لضمان بقاء قواتها في القاعدتين السوريتين لمدة خمسة عقود مقبلة على الأقل. ولا شك في أن النفوذ الإيراني مباشرة من خلال القوة العسكرية والسياسية لـ «حزب الله» المتفوق على الجيش الوطني قوة، ووجود رئيس جمهورية متفهم لهذه الحالة يعززان السيطرة الروسية.

أما من ناحية تركيا في ضوء التحول غير المسبوق في ميزان القوى في المنطقة، فيجد الرئيس رجب طيب أردوغان نفسه في أحضان موسكو، رغب في ذلك أم أبى. وليس المستنقع السوري بالضرورة هو الذي دفع الرئيس التركي نحو بوتين، لكنه الوضع الداخلي أولاً وأخيراً. فإضافة إلى الخضة الكبرى التي شكلتها أحداث الصيف الفائت بفعل تحرك جماعة الزعيم المعارض فتح الله غولن وما تلاها من حملة اعتقالات واسعة شملت عشرات الآلاف من ضباط الجيش وكبار موظفي الدولة، فقلق أردوغان الأكبر ناجم عن نهوض تحرك وطني كردي مستقل في جيب شمال سورية يلقي دعماً أمريكياً. فقد تغيرت الأولويات بالنسبة لأردوغان الذي لم يعد يرى غير الحكم الذاتي في الجيب الكردي السوري كهدف له في حربه في سورية. وما دام هذا هو الهم الأول للرئيس التركي، فقد أجرى تعديلاً جوهرياً في سياساته السابقة أكان إزاء خطط الرئيس بوتين أو إزاء خطط إيران التوسعية في سورية وفي الإقليم في آن.

من ناحية ثالثة، هناك إيران التي تبدو سياستها الخارجية في الإقليم خاضعة بالكامل لقيادة «الحرس الثوري». فمهما قيل عن رشد رئيس الجمهورية روحاني، فإن قيادته لا أثر لها عندما يتعلق الأمر بسورية أو بأي من شؤون الإقليم الأخرى. فصدمة الإقليم والغرب نتيجة سلوك طهران إثر توقيع اتفاق الملف النووي في ٢٠١٥ كانت كبيرة للغاية. وبدلاً من تبني سياسة معتدلة تجاه المنطقة، يبدو أن الاتفاق شجع القيادة الإيرانية على توسيع رقعة نفوذها في طول الإقليم وعرضه بدءاً من العراق وسورية ولبنان وانتهاءً بالساحة الخلفية لدول الخليج العربية في اليمن. والغريب في الأمر أن حكومة طهران تتبع هذا النوع من السياسات الصدامية القائمة على المغامرة وغير القابلة للحياة لفترة طويلة. ومن المؤكد أن هذه السياسات لن تستمر طويلاً، لأنها ستصطدم بسياسات روسيا أو تركيا، أو بالاثنتين معاً، عاجلاً أم آجلاً.

\*صحيفة (الحياة) ٢٦/٢/٢٠١٧ :

## الجامعة العربية بين الواقع والتحديات

\*أحمد أبو الفيط

لديّ انحياز تقليدي لمن يرتدون لباس الشرف الوطني ويُقسمون على حماية الأوطان وافتدائها بأرواحهم.. عندي اقتناع راسخ بأن المؤسسات العسكرية كانت، ولا تزال، واحداً من أهم عوامل تماسك النسيج الوطني في الدول العربية على اختلاف أنظمتها السياسية وتركيباتها الاجتماعية.. إن هذه المؤسسات هي العروة الوثقى الجامعة للهوية الوطنية، والعنوان الأعلى للانتماء والولاء.

وإذا تناولنا الأمر من الزاوية الاستراتيجية، فإن العالم العربي - في مجموعه - صار في وضعية دفاعية. وهو، كما نرى، أصبح هدفاً للهجوم من أكثر من اتجاه. وأخطر أنواع الهجوم على الإطلاق هو ذلك الذي ينبع من داخل الدول لا من خارجها.. إن التعامل مع مشهد إقليمي كهذا يمثّل عبئاً غير مسبوق على الأجهزة الأمنية والعسكرية بالدول.. فهو مشهد معقد ومتداخل ومتحرك.. أما التعقيد فسببه عدم وجود قضية واحدة يُمكن اعتبارها المحرك الوحيد للأحداث والأزمات. لقد نشأ جيلي في زمن كانت فيه القضية الفلسطينية هي المسألة المركزية، وكانت تلك قضية واضحة في أبعادها ومحددة من حيث أطرافها.. اليوم لا يُمكن القول بأن قضية بعينها لها مثل هذا التأثير على العالم العربي في مجموعه.. بل ثمة بواعث مختلفة وأسباب مُتباينة للأزمات، بطول الإقليم وعرضه..

إن قوة العالم العربي من قوة أضعف حلقاته.. وإن الازدهار الشامل لن يتحقق بينما الفوضى ضاربة أطناها في هذا البلد العربي أو ذاك..

هناك تحول استراتيجي بالمعنى الدقيق للكلمة.. وهو التجسيد الحقيقي لفكرة النظام الإقليمي الذي يُدافع عن وحدته لأن قوته من قوتها، واستقراره من استقرارها.. بل هو أيضاً تجسيداً لفكرة العروبة باعتبارها الهوية المؤسسة لدولنا الوطنية، وهي هوية جامعة شاملة تعلق على الانتماءات الطائفية والدينية والعرقية والقبلية.. إنها العروبة التي ننشدها جميعاً بمعناها المعاصر المنفتح، الذي يتفهم الاختلاف ويستوعب التنوع والتعدد، لا بالمعنى الضيق المتعصب المصاحب بالاستعلاء والتطرف.. وما من شك في أن جامعة الدول العربية تظل العنوان الوحيد لفكرة العروبة بالمعنى الذي ذكرته، بما تُمثله من تجسيد حقيقي للرابطة الحضارية والوجدانية للشعوب والبلدان العربية.. واستمرار الجامعة في القيام بدورها عبر العقود الماضية، وهي أقدم في نشأتها من الأمم المتحدة، يأتي انعكاساً لقوة هذه الرابطة الحضارية وعمق جذورها.. ليس هذا فحسب، بل إن من بوادر الأمل كذلك أن المخاطر التي نواجهها صارت جلية واضحة لمواطنينا من المحيط إلى الخليج.. لم يعد الإرهاب المتأسلم، أو الملتحف برداء الدين، فكرة نظرية أو مجرد تصور ذهني، بل صار واقعاً ماثلاً أمامنا بكل مأساويته وكارثيته.. هو واقعٌ لفظته الأغلبية الكاسحة من مواطنينا بعد أن عاينت - في النموذج الذي قدمه «داعش» - مدى قبحة ودمويته وتطرفه المقيت، وما ينطوي عليه من شرٍ وخراب... إن أفعال الإرهاب تفضح عن نوايا مُرتكبيها وتكشف عن زيف أجندتهم.

برغم الإجماع على رفض الإرهاب ومحاربتة، فإن الإرهاب لا يُمثّل التحدي الوحيد الذي يواجهنا ويوحد صفوفنا.. فالحاصل أن المنطقة العربية تواجه جُملة من التحديات والمعضلات التي لا تقل فداحة عن الإرهاب.. بعض هذه التحديات ذو طبيعة جيوسياسية، مثل انقراض عقد السلطة المركزية في بعض الأقطار، كما هو الحال في اليمن وليبيا وسوريا، أو تنامي الأطماع الإقليمية لدول الجوار كإيران وإسرائيل..

وبعض التحديات الأخرى له أبعاداً اقتصادية واجتماعية، مثل الانخفاض العالمي في أسعار النفط وتداعياته المُحتملة على الدول العربية جميعها وليس فقط المصدرة للنفط، أو التباطؤ الاقتصادي والعجز عن تحقيق التنمية المُستدامة ومُشكلات الانفجار السكاني والشح المائي والتصحر... إلخ.

على أن المعضلة الكبرى والأزمة الرئيسية تتمثل فيما نلمسه جميعاً من ضعف قدرتنا على الاستجابة الجماعية لهذه التحديات.. النظام العربي ما زال يفتقد للمؤسسية والقدرة على العمل الجماعي المنظم في مواجهة تحديات تستلزم بطبيعتها استراتيجية مُشتركة.. ولا يخفى أن واحداً من أوجه القصور الرئيسية في المنظومة العربية هو غياب استراتيجية دفاعية موحدة.. وهو أمرٌ يدعو للحزن، بل للحسرة الشديدة، بالنظر إلى أن اتفاقية الدفاع المشترك بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة كانت قد وقعت في عام ١٩٥١.

وقبل وصولي إلى مسقط، كنت أشارك فيما يُسمى الخلوة الوزارية التي تستضيفها الإمارات العربية.. وهو تقليدٌ رائعٌ يرمي إلى جمع شمل وزراء خارجية الدول العربية في حوار غير رسمي، صريح وشفاف، حول القضايا التي تشغل العالم العربي وكيفية النهوض بالعمل العربي المشترك... ولا أذيع سرّاً إذا قلت إن محور الحديث في هذه الخلوة كان يدور حول هذا السؤال بالتحديد: كيف نبث الحيوية في النظام العربي ليتمكن من مُجابهة التحديات المحدقة بنا جميعاً؟... واسمحوا لي أن

أضع القضية أمامكم بشيء من التبسيط... الدول العربية تمتد على مساحة شاسعة تناهز الـ ١٣ مليون كيلومتر مربع، من الخليج العربي حتى المحيط الأطلسي.. هذه المساحة تفرض واقعاً جغرافياً وسياسياً متبايناً على الدول العربية، وثرتب نظرة مختلفة لدى كل دولة لأنها وما يتهدهده من مخاطر.. ليس منطقياً أن تتشابه التهديدات التي تواجه موريتانيا مع تلك التي يتعرض لها الصومال أو لبنان... أو أن تتطابق نظرة مسقط لأنها مع رؤية الرباط... كيف، والحال هكذا، نتحدث عن أمن قومي عربي؟ كيف نناقش استراتيجية دفاعية مشتركة بين دول لا تجمع بينها رؤية موحدة لأمنها؟ هذه باختصار هي عُقدة النظام العربي.

بعض الوزراء طرح في الخلوة رؤية مفادها أن أولوياتنا، وإن كانت ليست متطابقة، فهي بالتأكيد ليست متنافرة... يتعين علينا إذن البحث عن القاسم المشترك الذي تتقاطع عنده الأولويات العربية، والبناء عليه..

من الضروري كذلك البحث عن القيم العليا الجامعة التي تؤسس للمنظومة العربية... إن كل منظومة إقليمية تركز في الأساس على جملة من القيم والمبادئ التي تُنظم سلوك الأعضاء وتوحد أهدافهم.. وسأطرح هنا جملة من المبادئ الشاملة والقيم العامة التي أتصور أنها ينبغي أن تشكل أساس المنظومة العربية.. وسأقدم هذا الطرح في صورة أسئلة لتحفيز التفكير، لأنه مطلوبٌ منا جميعاً إعمال الفكر في هذه الأمور:

- هل يمكن الاتفاق، في إطار منظومتنا العربية، على أن الحفاظ على كيان الدولة الوطنية يُعدُّ أولوية رئيسية للنظام في مجموعته، وبالتالي لكل دوله؟ هل يمكن أن نتبنى، بشكل جماعي، استراتيجيات ترمي إلى تحقيق هذا الهدف؟

- هل يمكن الحديث عن قيمة أخرى، هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول باعتبار أن من مسؤولية النظام في مجموعته رفض ومواجهة أي تدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الجامعة أو انتهاك سيادتها؟

- هل في مقدورنا الإقرار بأن ترحيل الأزمات العربية إلى مجلس الأمن والقوى الدولية، كما جرى في ليبيا وسوريا، قد أضر بهذه الأزمات وفاقمها وأسهم في تعقيدها، وأنه يتعين إيجاد آلية عربية فعّالة وناجزة (في إطار الجامعة) للتعاطي مع هذه الأزمات ومعالجتها؟

هذه أسئلة مفتوحة.. الإجابة عنها هي التي تُحدد مستقبل النظام العربي الذي ننشده.. الجامعة ليست إرادة عليا فوق الدول، ولكنها حاصلٌ لإرادتهم الجماعية..

لا شك أننا جميعاً ندرك المعنى الشامل الذي تنطوي عليه التهديدات الأمنية في عصرنا، والتي لم تعد بأي حال مقصورة على المخاطر ذات الطبيعة العسكرية بل تشمل كل ما يُدمر نسيج المجتمعات ويُعرض استقرارها للخطر على المدى الطويل..

إن دولنا لا قبل لها بمواجهة التحديات فُردى... المنطقة في حاجة إلى مشروع إنعاش اقتصادي ضخم يُفجر إمكانات الشباب العربي ويستفز طاقاتهم الكامنة ويستوعبهم من كافة النواحي" المادية والروحية.. يتعين على مجتمعاتنا أن تتحول إلى مولدات ضخمة للثروة عبر التركيز على القطاعات عالية الإنتاجية، والتخلي عن إدمان الاعتماد على الموارد النفطية، وطرق أبواب الاقتصاد المرتبط بالثورة الصناعية الرابعة.. لقد خطت بعض مجتمعاتنا خطواتٍ معتبرة على هذا الطريق، فيما البعض الآخر ما زال يُكابِد ويتعثّر.. وبقيني الراسخ أن العالم العربي لن يستطيع تحقيق قفزة كبرى نحو المستقبل إلا في إطار جماعي، ومن خلال جهد حقيقي يُبذل في اتجاه التكامل الاقتصادي..

إن جامعة الدول العربية ما زالت الإطار الوحيد الذي يمكن العمل من خلاله لتحقيق هذه الأهداف، ومواجهة تلك التحديات.. صحيحٌ أن عمل الجامعة يرتبط في الأذهان بالمسائل السياسية ولكنه في واقع الأمر أشمل من ذلك بكثير.. إن الجامعة ومنظمتها المتخصصة تُمثل مستودعاً حقيقياً للخبرات العربية في كافة المجالات، وهي قادرة تماماً على طرح أفكار ومبادرات تُغيّر الواقع العربي بصورة جذرية إلى الأفضل.. ودورها في هذا الصدد لا يقل أبداً عن دورها السياسي في مواجهة الأزمات العربية المُستفحلة..

لا شك أن تحرك العرب بشكل جماعي من خلال جامعتهم يُعطيهم قوة ويمنحهم وزناً في مواجهة هذه الكيانات الدولية الكبرى.

أكرر مرة ثانية أن الجامعة ليست منظمة فوق الدول، بل هي جسر وأداة للتنسيق بينها.. ومتانة هذا الجسر من قوة الإرادة الجماعية للدول العربية، ومن صدق عزيمتها على المبادرة والفعل.. الأزمات، كما قلت، تدفع للتضامن.. ولكن ما زال الطريق أمامنا طويلاً لكي نصل إلى المستوى المأمول من العمل الجماعي العربي، والتحرك السياسي المشترك... إن العمل العربي المشترك صار اليوم فرضاً لا اختياراً، وضرورة بقاء لا رفاهية... وأدعو الله مخلصاً أن تجتمع دولنا وشعوبنا على هذه الرؤية وأن تتوحد أمتنا على تلك الغاية.

\*الأمين العام لجامعة الدول العربية

\*الجامعة العربية ٢٠١٧/٢/٢٦ :

## عالم جديد يولد من تصدّع الشرق الأوسط

\*غازي دحمان

يشبه الشرق الأوسط اليوم أوروبا عشية نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث جميع الأطراف منهكة القوى، ومحطمة الآمال، وتنتظر من يخرجها من المأزق، وإذا كانت المسالك، في تلك اللحظة، في أوروبا واضحة، نظراً لأن الحرب انتهت إلى تشكّل نظام دولي جديد، أنهى دينامية الحرب، وصنع سياقاً للتغيير، وأوجد آليات كاملة للانتقال، فإن هذه اللحظة تبدو بعيدة المنال في الشرق الأوسط.

انتهت اللعبة القديمة، بقواعد اشتباكها وأنظمتها الإقليمية، بتحالفاتها وخصوماتها وصراعاتها. كل الأحلام تكسرت في خضم الوقائع، لا ثورات الشعوب استطاعت إرساء أنظمة ديمقراطية مدنية وعادلة، كما حلمت بها، ولا الثورات المضادة استطاعت استعادة الأمجاد السلطوية السابقة. وما حصل أن مطالب الشعوب جرى إخضاعها للعبة الأمن والسلام التي وضعتها الأنظمة بدائل للشعوب في مواجهة الثورات، فيما جرى إخضاع بقايا الأنظمة التي تم إنقاذها من السقوط لقوى خارجية، حيث بات من النادر العثور على نظام شرق أوسطي غير تابع، وبدرجة كبيرة، لقوى خارجية.

خضع الجميع إلى قاعدة جديدة، تقوم على مبدأ ممنوع أن يأخذ طرف، حاكم أو محكوم، كل شيء، لم تأخذ الشعوب الحرية والعدالة، لكن انتهى زمن رفاهية الأنظمة السياسية، وصار صاحب السلطة مثل ثور الساقية الذي يبقى يدور، لكي يثبت أنه أفضل من الثورات، في ظل سلبية منقطة النظير من الجماهير تجاه السلطات، وحالة عدم استجابة حتى على صعيد دفع الضرائب.

"العالم في بداية مخاض تشكّل نظام دولي، لم يأت نتيجة حربٍ فاز فيها طرفٌ واضحٌ، بل هو نتيجة تطوراتٍ متراكمةٍ، وصلت إلى حالةٍ من الفوضى"

يجلس الجميع في الشرق الأوسط اليوم على الجمر، بعد أن شدّب أحلامه إلى أبعد مدى، وبات ينتظر ما تجود به المتغيرات والحوادث، اكتفت تركيا بالقليل. وبعد أن أرادت أن تكون سورية طريقها للنفوذ في الشرق الأوسط الأوسع، اكتفت من سورية بالباب، لتغلق من خلالها بوابة الحلم الكردي، وإيران التي حلمت بخيول فارس تجري في كثبان الشرق الأوسط تتوسّل روسيا اليوم للعبور من سمائها إلى سورية، علّ ذلك يرسل رسالةً إلى ترامب الذي يتوعدها بالمطاردة إلى ما بعد طهران، ومصر تبحث عن تكليف أمريكي في ليبيا أو غزة، يستطيع من خلاله نظامها إثبات أنه أكبر من أزمة السكر، وأنه يستحق الرز بكل معنى الكلمة.

في سورية، انتهى نظام الأسد إلى سجّان محلي، كل ما يملكه هو قوائم بأسماء السوريين وخرائط عن مواقع البلاد يزودّ بهما إيران وروسيا، لتسهيل حركة قواتهما، مع وشاياتٍ يقدّمها بشار الأسد عن بعض اللاجئين. أما الثورة فهي تتلمس أطرافها، لتتأكد مما إذا كانت لا تزال على قيد الحياة، فمرة تنفض قدمها في درعا، ومرة تهز كاحلها في الغوطة.

لكن، وحتى لا يفهم من التحليل أن هناك قوى خفية تحرك المشهد الشرق أوسطى، وتدير تفاعلاته، بما قد يوقعنا في شبهة التحليل المؤامراتي، يتوجب التنبيه إلى حقيقة أن القوى الدولية الكبرى في الشرق الأوسط، وتحديدًا روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ليست بالقوة المسيطرة إلى درجة تجعلها قادرةً على ضبط الصراعات، وتخريج المشهد وفق رؤيتها. ولو كان الأمر كذلك، ربما لكانت الإشكالية أقل حدةً، بدليل أن روسيا تتلظى خلف مليشيات إيران الفوضوية، لتثبّت أقدامها في الحقل السوري، وهذه تتظلل بحمايتها في حربها المذهبية العدمية، وأن أمريكا تائهة بين دعم الكرد في سورية وبقايا جيشٍ أقرب للمليشيا، في العراق. وفي الحالتين، تتلظى مصالح دولية خلف أدوات محلية فوضوية، تبحث، هي الأخرى، عن مصالح لا عقلانية، فلم تعد أمريكا، المتورمة جراحها، قادرة على التدخل بكامل قواها، كما حصل في العراق، ولا هذه روسيا التي دخلت أفغانستان بجيوشها الجرارة، وتعتمد مبدأ الحرب بالساعات عن بعد، ويجري ذلك كله تحت مسمى ذكاء استراتيجي، يتجنب من خلاله القادة الابتعاد عن شبح الغرق في مستنقعات الصراع.

الواضح أن العالم في بداية مخاض تشكّل نظام دولي، لم يأت نتيجة حربٍ فاز فيها طرفٌ واضحٌ، بل هو نتيجة تطوراتٍ متراكمةٍ، وصلت إلى حالةٍ من الفوضى، أربكت النظام العالمي القديم الذي لم يعد قادراً على السير وفق الأسلوب القديم. وفي هذه الحالة، لم يعد ممكناً للتفاصيل الصغيرة أن تشكّل المشهد، ولا يستطيع الكبار، في الوقت نفسه، أن يفرضوا التشكّل الذي يرغبون به. التداعيات والاختبارات والرؤى والتصورات وكل مزيج ذلك سيصنع عالماً جديداً غير الذي نحن في خضمه، والذي يبدو أن مفاعيله انتهت، وقيمه لم تعد صالحة. أما الإطار الزمني لهذا التحول، فسيستغرق زمناً ليس قصيراً، تبعاً لحذر أطرافه الشديد. وليس بالضرورة أن ينتهي إلى حالةٍ تسيطر فيها إحدى القوى الراهنة، فقد تتنحى هذه الدول، أو بعضها، ويخرج تشكّل مختلف، ومقدار الاستنزاف وطبيعة الانخراط والقدرة على الاستمرار والطاقة، كل تلك شروطاً وعناصرٌ ستحدّد ماهية القوى الصاعدة والمؤثرة.

من أحد الأخطاء التحليلية تصوّر صعود نظام عالمي ثنائي القطبية من أمريكا والغرب مقابل الصين وروسيا، أو نظام ثلاثي الأقطاب، أمريكا، روسيا والصين، مع إهمال حقيقة وجود إرهاصاتٍ بنظام دولي أوسع من ذلك بكثير، قد يشمل، إلى جانب تلك القوى، اليابان والهند وأوروبا بقيادة ألمانيا. وسيكون ذلك مؤشراً على الاستجابة للتحديات التي تواجهها تلك الأطراف، وقد يحقق هذا التشكّل التوازن المطلوب، وقيادة أفضل للعالم، بعد ظهور متغيرين أثرا بشكل كبير في البيئة الأمنية الدولية: العولمة ونتائجها الكارثية، وتصدّع العالم الثالث.

\*العربي الجديد ٢٧/٢/٢٠١٧ :

## أجندة «الشرق الأوسط الجديد»!

\*ستيفين أرغراند

ورث «إتش أر ماكماستر»، مستشار الأمن القومي الجديد الذي عينه دونالد ترامب، عالماً تنتقل فيه الصفائح التكتونية بشكل واضح. والسلطة التي طالما تركزت في واشنطن، أصبحت تشع شرقاً باتجاه موسكو وطهران ونيودلهي وبكين. وفي الوقت نفسه، فإن قواعد ومؤسسات النظام الدولي التي حافظت لمدة ٧٠ عاماً على القليل من النظام، أصبحت بشكل واضح تحت الضغط، كما هو الحال مع الدول التي وضعت هذا النظام. وسواء أكانت تعترف بذلك حتى الآن أم لا، فمن المرجح أن تكون إدارة ترامب مضطرة لمواجهة التحدي المستمر المتمثل في كيفية استعادة الاستقرار.

ويتجلى هذا التفكك بشكل واضح في الشرق الأوسط. فقد فشلت أربع دول (سوريا والعراق وليبيا واليمن) وسقطت في حرب أهلية" أما غيرها فتواجه خطراً من نفس النوع. في سوريا، نجد أن روسيا وليس الولايات المتحدة، هي التي تتخذ القرارات، بعد أن أقحمت جيشها في الصراع عام ٢٠١٥ لإنقاذ رجل سوريا القوي بشار الأسد من الهزيمة. وكما هو الحال في النزاعات المدنية الأخرى في المنطقة، أدى انهيار النظام إلى فوضى تامة: حيث قتل أكثر من نصف مليون سوري، بالإضافة إلى نزوح ١١ مليوناً آخرين. وقد استفادت منظمتا «داعش» و«القاعدة» من هذه الفوضى لتأمين الأراضي وتجنيد الأفراد.

غير أن هذا التفكك واضح أيضاً في أوروبا وهي تتعامل مع أزمة مشابهة من الشرعية السياسية، حيث تناضل دول ضعيفة مثل اليونان وبلغاريا لتوفير وظائف العمل والخدمات لمواطنيها في مواجهة ضغوط مالية شديدة. وتتعامل أوروبا أيضاً مع النتائج المترتبة على الحروب الأهلية في الشرق الأوسط في شكل تدفقات هائلة من اللاجئين، علاوة على الهجمات الإرهابية. والخوف الذي ولدته هذه العواقب عزز الأحزاب السياسية اليمينية، وساهم في انتصار بريكست في بريطانيا، وهدد بتقويض الاتحاد الأوروبي ككل.

وقد أعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن تفضيله لعالم متعدد الأعراق يبدأ الظهور من هذه القوى الظلامية الجاذبة للاضطرابات. ويبدو أنه يريد العودة إلى سياسة توازن القوى التي شهدها القرن الـ١٩، حيث تتوسط قلة من الدول الكبرى فيما بينها في قضايا الحرب والسلام وتحافظ على النظام داخل مجالات نفوذها، غالباً من خلال المواءمة مع الرؤساء المحليين.

وقد أشار بعض المسؤولين في الإدارة الجديدة إلى أنهم لن يكونوا مهتمين بإيقاف تفكك السياسة العالمية في هذا الاتجاه. لكنهم سيجدون أنفسهم مجبرين في النهاية، من أجل القوة والازدهار الأمريكي، على محاولة التجديد من أجل حقبة جديدة من النظام الدولي القائم على القواعد القائمة منذ الحرب العالمية الثانية. وفي

الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة، الحريصة على منع الحروب الدموية في أوروبا ومنع ويلات الشيوعية من الانتشار، قد ساعدت على تصميم شبكة من المؤسسات الدولية والإقليمية لدعم حلفائها الأوروبيين وشجعت التعاون بدلاً من الصراع المسلح بين الدول.

وتواجه الولايات المتحدة صراعاً مشابهاً في الشرق الأوسط. فمن المرجح أن تكون المنطقة هي المرجل الناري الذي إما أن تعاد فيه صياغة النظام العالمي من أجل حقبة جديدة، أو أن ينهار تماماً. وربما تقدم سوريا الاختبار الأول. فالروس سيحبون أن تقبل الولايات المتحدة استمرار حكم الأسد لهذا البلد المحطم، مقابل شراكة لمحاربة تنظيمي «داعش» و«القاعدة». لكن ليست هذه هي الطريقة التي يتم بها تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. فقد أبعاد الأسد الكثير من السوريين من خلال سوء حكمه وأساليبه المتوحشة. وفي غياب سوريا القابلة للحياة والتي تقدم لمواطنيها بعض الأمل في المستقبل، فإن أي مكاسب في ساحة المعركة ضد «داعش» و«القاعدة» قد تكون سريعة الزوال.

وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تسعى الولايات المتحدة إلى التفاوض بشأن حل للصراع السوري، حل يحمي مصالح كل الأطراف ويوفر فرصة كبيرة للحكم المحلي. ويحتاج الروس للاقتناع بأن الحرب لا يمكن الفوز بها وأن الأسد غير قادر على تحقيق الاستقرار في بلاده. وإذا فشلت الكلمات وحدها في التأثير عليهم، فإن سياسة توفير قدر أكبر من الحماية الإنسانية للمدنيين المحاصرين في الصراع -جنباً إلى جنب مع تعزيز جهود الولايات المتحدة ضد «داعش» بالتعاون مع الشركاء المحليين- ينبغي أن توفر قدراً أكبر من النفوذ لدفعهم برفق نحو تسوية يتم التفاوض بشأنها.

وبالنسبة للمنطقة عموماً، فإن الأجندة يجب ألا تكون أقل طموحاً. والإجراءات المطلوبة لوضع الشرق الأوسط على مسار أكثر إيجابية تشبه تلك التي اتخذتها أوروبا قبل سبعين عاماً: وقف القتال، والتفاوض بشأن تسويات سياسية عادلة وشاملة، ودعم الدول الضعيفة لجعلها تقاوم التخريب، وتشجيع القادة السياسيين على الحكم بطرق تعزز شرعيتهم وتطلق العنان لمواهب شعوبهم، وتنمية المؤسسات الإقليمية لتخفيف حدة النزاع وتعزيز آفاق التعاون.

ولتحقيق ذلك، يجب أن تتشارك الولايات المتحدة مع دول داخل وخارج المنطقة تتقاسم معها المصالح في شرق أوسط أكثر استقراراً. وقد حان الوقت لأخذ زمام المبادرة، وتقديم الرؤية والاضطلاع بنصيب الأسد من العمل، لكن الولايات المتحدة وأوروبا، وربما روسيا والصين، يجب أن تمد يد المساعدة، على سبيل المصلحة الذاتية.

\*المدير التنفيذي لفريق عمل استراتيجية الشرق الأوسط في المجلس الأطلسي

\* <فورين بوليسي> ٢٠١٧/٢/٢٧ :



---

مارس ۲۰۱۷

---

## "أوضاع العالم ٢٠١٧: مَنْ يحكم العالم؟"

عن سلسلة "حضارة واحدة"، أصدرت مؤسسة الفكر العربي الترجمة العربية لكتاب "أوضاع العالم ٢٠١٧"، والذي حمل هذا العام عنوان "مَنْ يحكم العالم؟". والكتاب الذي أشرف عليه الباحثان الفرنسيان الأستاذان في معهد الدراسات السياسيّة في باريس، برتران بادوي ودومينيك فيدال، نقله إلى العربية نصير مروّة.

لم يشهد العالم تغييراً بسرعة التغيّر الذي شهده خلال السنوات الأربع الأخيرة: نهاية الشيوعيّة، وعولمة، وثورة رقميّة، ثلاث ظواهر جعلت العالم يتغيّر تغييراً جذرياً. لذا ركّزت هذه السلسلة من "أوضاع العالم" في كلّ عام على أبرز الظواهر التي أفرزها هذا التغيّر فجاء "أوضاع العالم ٢٠١٤" بعنوان: "جبابرة الأمس والغد"، وجاء "أوضاع العالم ٢٠١٥" بعنوان "الحروب الجديدة"، و"أوضاع العالم ٢٠١٦" بعنوان: "عالم اللامساواة".

أمّا كتاب هذا العام، أي "أوضاع العالم ٢٠١٧" فجاء بعنوان: "مَنْ يحكم العالم؟"، راصداً هذه المرّة القوى التي انتهى إليها حكم العالم، ولاسيّما أنّ الدّول لم تعد وحدها هي التي تُسيطر عليه، حتّى ولو ادّعت ذلك. فالعولمة التي تقلب - ولا تزال - العلاقات الاجتماعيّة رأساً على عقب، من منظور المُشرفين على الكتاب، تُولّد ارتهانات جديدة، تجعل الشبكات والشركات المتعدّدة الجنسيّات تتحدّى سيادات الدّول وهو الأمر الذي يُترجم نفسه أيضاً بما يظهر من تفتّت في السّلطة، ومن ترابطات وارتهانات مُتبادلة ومُتزايدة التعقيد. فهويّة العولمة هذه بحسب مختلف المشاركين في الكتاب تكمن في "أنّها تلك القدرة الاستثنائيّة على خلق الشبكات، وهي قدرة متكّمة ولكنّها غامضة مُلتبسة، وتُترجم في الحين ذاته بتجرؤ السلطة، وتفتّتها بسبب التّرابط، وبعلة الارتهان المتبادل الذي يزداد تعقيداً".

### "بارامترات" النّظام العالميّ الحاليّ

لذا رصد الكتاب معالم عدّة من النّظام الدّوليّ ومتغيّراته التي يُمكن أن تُولّد السلطة" فتمّ تمييز خمسة من معالم هذا النّظام العالميّ أو "بارامترات": التقليد الذي استحدث في العالم كلّ الأدوات الأولى للسيطرة، والذي لم ينقطع عمله هذا ولم يتوقّف، حتّى في أكثر المجتمعات حداثةً، لأنّه يتواصل عبر الرقابة الاجتماعيّة والتحكّم الاجتماعيّ، وعبر النّظام الأبويّ البطريركي، وعبر تقسيم العمل بين الجنسين، ومن خلال الزبائنيّة والعصبيّة والمحسوبيّة... أمّا ثاني هذه المعالم فهو المقدّس والدينيّ لكونه يشكّل امتداداً للأعراف والتقاليد، ويستمرّ ويتواصل إمّا بتنظيم سيطرة بذاتها ولذاتها، وإمّا بتزويد دوائر أخرى بأدوات تدعيم وتعزيز ثمينة تفيدها في تدعيم سيطرتها وتعزيز غلبتها. وهناك في المحلّ الثالث، الدّولة التي كان مبرر وجودها هو تحديداً ادّعاؤها الحقّ في احتكار ممارسة السلطة السياسيّة. ثمّ يأتي في المحلّ الرابع، الاقتصاد، الذي انفصل كقوة مستقلة أو "مقولة" مستقلة منذ بروز الرأسماليّة التجاريّة في حدود عصر النهضة، والذي راح يدّعي، تدريجياً، بغلبة مستقلة بذاتها، أو بسيطرة مستقلة، لا تزال قائمة إلى يومنا هذا. وأخيراً، فإنّ هناك العولمة التي هي أبعد من أن تكون امتداداً لرأسماليّة الأمس، والتي تستحدث مشهداً عالمياً جديداً، ثمّ تُعبئ ثوابت ومتغيّرات غير مسبوقّة للسلطة وتُجنّدها، ولاسيّما عبر ثورة الاتّصالات، التي هي أساس شكلٍ جديد لا سابق له من الغلبة والسيطرة.

على هذا، توزّعت بحوث الكتاب في أقسامه الثلاثة لتدرس بعمق معالم النّظام العالميّ الجديد، وعدم الاكتفاء بمحاولة فهم مَنْ يحكم العالم؟ بل اتّجاهها كذلك إلى فهم كيف يُحكّم هذا العالم أيضاً. فقاربت البحوث والدراسات أشكال السيطرة والغلبة والتمييز، ولكن ليس على نحوٍ منفصل، وإنّما في تقاطعها وتداخلها مع بعضها بعضاً. لذا تنوّعت بين بحوث انكبّت على دراسة أشكال السيطرة الذكوريّة، مثل بحث الفرنسيّة جول فالكيه الذي جاء بعنوان "عالم يُسيطر عليه الرجال: إلى متى؟"، وأخرى عاينت سيطرة المافيات والشركات العابرة للدّول وغيرها من فاعليّات هذه الحوكمة وسلّطها، التي باتت تتجاوز إطار "الدّولة"، والجيوبوليتيك الغربيّة المُتمحورة حول الذات.

وتحت عنوان "الدوائر الكبرى، والتأهيل الاجتماعي للنخب العالمية"، فكك أستاذنا علم الاجتماع برونو كوزان وسيباستيان شوفان مثلاً، الدوائر التي لا تزال السلطة الغربية تسيطر بها على العالم، وعائنا الديناميات التي تتم من خلالها هيكلية ميادين أو حقول السلطة الغربية بشكلها "العصري"، وانتشار هذه السلطة على الصعيد العالمي، والطرق التي يتم بها إلى اليوم تكوين علاقات وروابط سلطوية عابرة للأوطان والقوميات. ففي دراستهما آليات عمل النوادي مثلاً، لاحظ أنها لم تعد أماكن للتنسيق السياسي كما في السابق، ولا لاتخاذ قرارات اقتصادية كبرى، إلا أنها، على الرغم من ذلك، "لا تزال تسهم في تداول المعلومات، وكذلك في انبعاث تضامانات وبروز حسّ طبقيّ مشترك يمكنه أن يؤثر في هذه المسارات والسيرورات. وبخلاف ذلك، وعلى الرغم من أنها نادراً ما كانت من الموارد والأدوات الحاسمة بالنسبة إلى الفاعلين والفاعليات الرئيسية في حقل السلطة (الذين يمكن ألا يرتادوها إلا بين الحين الآخر، بل ألا يرتادوها مطلقاً)، إلا أنه غالباً ما كان لها دور في التراكم الابتدائي وفي توريث رأسمالها الاجتماعي، كما يمكن أن يكون لها أهميتها بالنسبة إلى الأفراد الذين ليست لديهم علاقات اجتماعية مهمة"، مستندين إلى سيرة ديفيد كاميرون الذي لطالما كان عضواً في نادي "White's"، الذي كان والده يرأسه، والذي استقال منه عام ٢٠٠٨، حين كان يستعدّ لرئاسة الحكومة البريطانية.

وعلى الغرار نفسه، وفي بحث بعنوان "المافيات، كمثلثات للحوكمة"، فنّد الباحث فنشيزو روجيرو الكيفية التي تنجح بها المافيات في التأثير على الحكومات، وذلك عبر تفحص السمات التي تتجلى الجريمة المنظمة أو تظهر عبرها. ففي جولة على عدد من البلدان (مثل روسيا، وكولومبيا، والمكسيك.. وغيرها) يُظهر فنشيزو روجيرو كيف باتت الجريمة المنظمة نشاطاً متعدد الوجوه (إنتاج الكوكايين وتصديره) طباعة العملات المزورة من فنّتيّ الدولار واليورو، تزوير جوازات سفر، القيام بعمليات اختطاف، تجنيد قنّلة، تنظيم الدعارة على مستوى واسع.. إلخ) يسمح بممارسة شكل من الحكمة، بسبب الوضعية اللأشعرية التي يعيش فيها جانب كبير من نخب هذه البلدان، التي هي على أتم الاستعداد لتقاسم السلطة الاقتصادية والسياسية مع المنظمات غير الشرعية، وهو فساد يسود في قلب مؤسسات رسمية كالجيش والبوليس التي تُوفّر للجريمة المنظمة في بعض من هذه البلدان، مثل المكسيك، أرضية خصبة.

أما بحث إيفان دو روي "عندما تستولي الشركات المتعددة الجنسيات على السلطة"، فأظهر الضخامة الاقتصادية الهائلة لهذه الشركات التي تتحدى اقتصادات الدول القومية وتنافسها. ولعلّ الدليل على المنافسة التي تقوم بها شركات المال والصناعة النفطية والسيارات والطاقة.. إلخ، هو مثلاً استخدام متاجر "Walmart" المركزية الكبرى الأمريكية، نحو ٢,٢ مليون شخص، أي ما يناهز عدد سكان باريس، فضلاً عن تحقيقها حركة مبيعات تزيد قيمتها على ٤٨٥ مليار دولار سنوياً، أي ما يُعادل الناتج القومي القائم للأرجنتين أو لتايوان" فيما تُقارب الميزانية المصرفية العمومية لبنك باريس القومي "باري باس BNP Paribas" الألفي مليار يورو، أي ما يُوازي الناتج الوطني القائم للبلد الذي اتخذ مقره فيه، أي لفرنسا التي تحتل مرتبة القوة الاقتصادية السادسة في العالم. هكذا تعددت الميادين المعرفية وحقول الاختصاصات التي أطلت منها بحوث "أوضاع العالم ٢٠١٧" على الأنماط المختلفة من ممارسة السلطة في العالم. فمن الحقل السوسولوجي إلى الأنثروبولوجي، والاقتصادي، والجندي، وغيرها من الحقول، انتهى الكتاب بمجموعة بحوث طاولت السياسي، فجالت بين سياسة باراك أوباما الخارجية، ودور القوى في تسوية مشكلات الشرق، وروسيا الباحثة عن عظمتها المفقودة، ونفوذ إيران وتركيا في العالم العربي، وموقع الصين ما بين السلطة الإقليمية والجيوتقراطية العالمي، وغيرها من الموضوعات السياسية والجيوبوليتيكية التي انتهى معها الكتاب بتقديم مشهد تحليلي تفكيكي للعالم ولأوضاعه الراهنة" بحيث لم يُثره تعدد الحقول المعرفية فحسب، بل منهج الدراسة البيئية الذي استند إليه عدد كبير من البحوث" وهذا بالتحديد ما أشرى كتاب هذا العام من "أوضاع العالم" على غرار الأعوام السابقة.

## تركيا وإيران: أوجه التشابه والخلاف

\*د. مصطفى البباد

أثار التزامن في زيارتي الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان والإيراني حسن روحاني إلى دول الخليج العربية، النقاش حول أدوار البلدين وألويتهما في تعاون سياسي واقتصادي، لا سيما مع اشتعال الوضع في المنطقة وبروز أصوات هنا أو هناك تنادي بالتعاون مع هذا الطرف أو ذاك في مواجهة الآخر. تحاول هذه المقالة استشراف أوجه التشابه والاختلاف بين تركيا وإيران، فضلاً عن محددات الصدام، على خلفية التصريحات النارية التي استعملها الطرفان في مواجهة بعضهما لبعض، أو بالأحرى الإجابة عن سؤال: هل تتوافر اشتراطات الصراع بين تركيا وإيران في المرحلة الراهنة؟

تجاور كل من تركيا وإيران، الدولتين غير العربيتين، العالم العربي، وكتاهما تملك تاريخاً إمبراطورياً من التمدد في جوارهما العربي. تملك تركيا - مثلها في ذلك مثل إيران - كتلة سكانية ضخمة تتفوق على الكتلة البشرية العربية في المشرق العربي.

ويلعب وجود الكرد في كلا البلدين دوراً في إيجاد مشترك آخر بينهما، إذ يتمركز الكرد في مناطق جغرافية بعينها، سواء في غرب إيران أو في جنوب شرق الأناضول في تركيا. وتزداد هواجس كل من تركيا وإيران من حقيقة أن الكرد لهم امتداد قومي في مناطق الجوار الجغرافي خارج الحدود، وبالتالي عند أي ضعف داخلي للدولة يكون خطر التفكك حاضراً بشدة.

وهناك تجارب تاريخية ماثلة في الأذهان (جمهورية مهاباد الإيرانية عام ١٩٤٥، ومعاهدة سيفر التركية - الغربية عام ١٩٢٠).

وإذ تتجه جغرافياً إيران تاريخياً إلى التمدد نحو الغرب، أي العراق وبلاد الشام نزولاً إلى مصر في أقصى تمددها، تميل جغرافياً تركيا وتاريخ نفوذها إلى التوسع في اتجاهين: الأول نحو الغرب، أي البلقان وأوروبا، والثاني نحو الجنوب، أي سوريا ومصر، كما تخبرنا الخرائط التاريخية. وبالتالي تظهر نتيجة فائقة الأهمية، مفادها أن التوسع الإقليمي لكل من تركيا وإيران يتقاطع - في كلتا الحالتين - في العراق وسوريا. بمعنى آخر، يتصادم التوسع الإقليمي لكل من تركيا وإيران تاريخياً في دائرة المشرق العربي، في ما يشبه القانون الطبيعي.

يملك الطرفان (تركيا وإيران) شكوكاً عميقة، كل حيال الآخر، نظراً لتجربة الحروب الدموية بينهما قبل خمسة قرون، وبسبب طموحات كليهما للتمدد خارج الحدود. ويزيد من صدقية فرضية الاختلاف بين المشروعين التركي والإيراني عقد المقارنة بين الحقب التاريخية التي شهدت صراعاً، وتلك التي شهدت تناغماً في ما بينهما.

حيث تباينت التحالفات الدولية للغريمين، تركيا وإيران، على مدار التاريخ الحديث ولم ينضويا تحت تحالف واحد فففاض، إلا أثناء الفترة الممتدة من بدايات الحرب الباردة من عام ١٩٤٥ وحتى سقوط الشاه عام ١٩٧٩.

**يبدو ملاحظاً، بالاستفادة من التجربة التاريخية، أن الصراع بين تركيا وإيران على المنطقة ينتعش عند:**

- أ - ضعف وجود القوى العظمى في الشرق الأوسط (خبرة تاريخية ممتدة مع قوى استعمارية كبرى تبدأ من البرتغال ولا تنتهي عند الولايات المتحدة الأمريكية مروراً بفرنسا وإنكلترا وروسيا القيصرية)، أو:
- ب - تفوق تكنولوجي تركي في مواجهة جيرانها الجنوبيين (التفوق التسليحي) البارود والمدافع التي سهلت مهمة السلطان سليم الأول في مواجهة سلاطين المماليك في مصر وسوريا)، أو تفوق أيديولوجي إيراني في مواجهة العراق، وأمثله تستعصي على الحصر وممتد إلى فترات زمنية أبعد بسبب الجيرة الجغرافية الطويلة وتداخل العلاقات الاجتماعية بين إيران والعراق تاريخياً، أو:
- ج - تفاقم مشاكل المنطقة واستدعاء الخارج.

**باستعراض ما سبق تتبلور ثلاث نتائج فائقة الأهمية:**

**الأولى :**

أن الاشتراطات الثلاثة الرئيسية لاشتعال الصراع بين كل من تركيا وإيران على المنطقة متحققة بدرجات متفاوتة في الحالة الراهنة.

**الثانية:**

كان التنافس بين البلدين علامة على العلاقات الإيرانية - التركية في القرون الخمسة الأخيرة، وبالتالي يبدو مستبعداً جداً أن يقوم تحالف وتنسيق بين البلدين راهناً إلا في إطار دولي، مثل تجربة الحرب الباردة. وحتى في حالة الحرب الباردة لم يكن هناك تحالف ستراتيغي تركي - إيراني، وإنما تركي - أمريكي، وإيراني - أمريكي.

**الثالثة:**

أن العلاقات التركية - الإيرانية، على الرغم من أوجه التشابه، هي علاقات صراعية في جوهرها، وبالتالي يتحكم عاملان أساسيان في إيقاعها: المصالح الثنائية (تصدير الغاز الإيراني إلى أوروبا عبر الأراضي التركية) التي تقرب البلدين بعضهما من بعض، وفراغ القوة في المنطقة الذي يشعل التنافس بين أنقرة وطهران على النفوذ الإقليمي.

**\* كاتب وباحث**

**\* صحيفة (القبس) الكويتية/ دراسات ٢٠١٧/٣/١ :**

## الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في سورية والعراق

### \*بيننا الخطيب

مع اقتراب الموعد النهائي الذي تبلغ مدته ٣٠ يوماً لوزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس ليصمم استراتيجية لهزيمة تنظيم «داعش»، بدأت التكهنات بالظهور حيال مكونات هذه الاستراتيجية. أتت رحلة ماتيس إلى العراق لتأكيد أهمية التعاون العسكري بين حكومتي أمريكا والعراق في الحرب ضد الجماعات المتطرفة. وهذا التعاون قائم بالفعل، حيث أن التقارير تشير إلى أن المستشارين العسكريين الأمريكيين يساعدون القوات العراقية في المعركة لاستعادة الموصل من «داعش».

ومن المتوقع أن توسع استراتيجية ماتيس مجال هذا التعاون، على رغم عدم الوضوح في شأن ما إذا كان هذا يعني إرسال المزيد من القوات الأمريكية إلى العراق، ولكن على رغم أهمية وضرورة زيادة الدعم الأمريكي للحكومة العراقية في حربها ضد «داعش» فإن هذا غير كافٍ. فمن أجل أن توفر استراتيجية ماتيس شيئاً أكثر فعالية مما فعلته الولايات المتحدة في عهد إدارة أوباما، فإنها في حاجة إلى أن تتخطى الأمور العسكرية وأن تكون مبنية على تفكير بعيد المدى.

على رغم أن تحرير الأراضي العراقية من قبضة «داعش» يبدو ناجحاً عسكرياً، إلا أن هذا يحجب وجود بعض المشاكل على المدى البعيد في العراق، والتي يجب معالجتها من أجل منع «داعش» أو الجماعات المشابهة له من الظهور مرة أخرى في المستقبل بسبب التظلم المستمر. بعض هذه المشاكل يتضمن مسألة من سيحكم المناطق المحررة بعد «داعش»، خصوصاً أن المجتمع السنّي في العراق يواجه انقسامات داخلية.

قد يتحد المجتمع الشيعي في العراق كذلك في الحرب ضد «داعش»، لكن ليست هناك اتفاقية بعد بخصوص المشهد السياسي بعد هزيمة التنظيم، حيث أن القادة السياسيين مستمرون في الهيمنة على المجتمع بأجنداتهم التنافسية. وتصير إيران على دعم نوري المالكي الذي يرى مؤيدوه أن الحرب ضد «داعش» تشكل فرصة لاستعادة السلطة سواء كانت في شكل رسمي أو غير رسمي، بينما خصومه السياسيون من الطائفة الشيعية أيضاً يتنافسون بين بعضهم. أما المجتمع الكردي فهو يشهد كذلك تضاربات سياسية مماثلة بين أحزاب وقادة مختلفين.

وهكذا فإن الانقسامات الطائفية ليست وحدها ما يفسد المشهد الاجتماعي والسياسي في العراق - على رغم أن الحرب على «داعش» تمكنت من توحيد الكثيرين من طوائف وأديان وأعراق مختلفة - بل هناك أيضاً الصدمات السياسية داخل الطائفة الواحدة والعرق الواحد. أي استراتيجية فعالة ضد «داعش» يجب أن تتناول البعد السياسي للمستقبل.

وضع شبيهه بذلك موجود في سورية. من غير المعروف بعد إذا كان وزير الدفاع الأمريكي ماتيس يفضل إرسال قوات أمريكية إلى سورية لتحرير المناطق من قبضة «داعش»، ولكن التساؤل عمن سيطر على منطقة الرقة بعد خروج «داعش» هو أمر مهم، لأنه وبغض النظر عن التدخل الأمريكي فإن القوات الأمريكية لن تكون هي من سيقوم بهذا الدور.

تعتبر الولايات المتحدة المجموعات الكردية التي تقاوم «داعش» في شمال سورية حليفاً وفيماً. ولكن عند الأخذ في الاعتبار الصراعات الموجودة بين بعض هذه المجموعات التي تنتمي إلى قوات وحدات «حماية الشعب الكردي» وبين العرب، فإن التوتر العرقي سيكون مشكلة محتملة، في حال تم نشر «قوات سورية الديمقراطية» ذات الغالبية الكردية لاستعادة السيطرة على الرقة من أيدي «داعش».

وتفيد الأنباء بأن الولايات المتحدة قطعت التمويل عن «الجيش السوري الحر» في شمال سورية، ما يقلل في شكل كبير قدرة فصائله على لعب دور في تحرير الأراضي من «داعش» وتأمينها في ما بعد. بعض سكان الرقة العرب يقولون إنهم يفضلون البقاء تحت حكم «داعش» على أن تكون مناطقهم تحت سيطرة الكرد.

مسألة مهمة أخرى هي المقاتلون الأجانب. تقرير مقبل لمعهد «تشاتام هاوس» يقوم سياسة الغرب تجاه سورية على مدى السنوات الست الماضية يبرز أهمية امتلاك استراتيجيات بخصوص آلاف المقاتلين الأجانب في صفوف «داعش» وغيره من المجموعات إذا كانت هناك أرادة لهزيمة هذه الجماعات المتطرفة. وهذا يتطلب تنسيقاً دقيقاً في شأن تسليم المقاتلين إلى سلطات بلادهم وكذلك وضع برامج إعادة تأهيل ودمج المقاتلين العائدين مع الدول التي يتعدى عددها ٨٠ دولة والتي يأتي منها هؤلاء المقاتلون الأجانب.

هناك أيضاً التعقيد الناتج من استخدام الميليشيات الشيعية الخارجية التي تدعمها إيران في الحرب ضد «داعش» في الداخل السوري. هذه الميليشيات تستخدم من قبل نظام بشار الأسد لتدعمه في المعارك ضد «الجيش السوري الحر»، ما يساهم في زيادة سوء التوتر الطائفي في سورية. يستفيد «داعش» من هذا التوتر ويستخدم سرديّة قمع السنّة لحشد الدعم. ولأن الميليشيات الشيعية هي التي تهاجم «داعش» في الغالب، فإن هذا سيزيد الطين بلة وسيعطي «داعش» عذراً آخر لتبرير قضيته في سورية على حساب القوات المعتدلة التي يتضائل حجمها بسرعة.

القوات المعتدلة هذه تتألف من مقاتلين محليين، ومع استمرار الصراع وضعف موقف «الجيش السوري الحر» فإن العديد من المقاتلين ينضمون إلى المجموعات الجهادية بدلاً منه. وكما يشير تقرير «تشاتام هاوس»، فإن جميع المقاتلين السوريين أو العراقيين لا ينضمون إلى هذه المجموعات الجهادية بسبب الإيديولوجيا، فالعديد منهم ينضمون بسبب الحوافز السياسية أو الاقتصادية. وعند مواجهة الاختيار بين النظام أو مجموعات جهادية تبدو أكثر فعالية في قتاله وممولة في شكل أفضل من «الجيش الحر»، فإن الكثيرين يدفعون لاختيار الجهاديين. معالجة هذه الدوافع هي ضرورة أساسية لوضع استراتيجية شاملة ضد «داعش»، وهذا يعني أن هذه الاستراتيجية يجب أن تتناول المرحلة الانتقالية السياسية في سورية. وكما في العراق، فمن دون إغارة الانتباه للسياسة فإن «داعش» قد يضعف عسكرياً ولكنه سيستمر في الإلقاء بظلاله على سورية.

وهنا تأتي مسألة التعاون الأمريكي المحتمل مع نظام بشار الأسد والذي يحاول أن يظهر نفسه على أنه قوة ضد المتطرفين. بما أن هذا النظام سهّل قيام الجماعات الجهادية المتطرفة في سورية لتشويه سمعة ثورة عام ٢٠١١، فهل يمكن الوثوق به بأن لا يعيد استخدام هذا التكتيك مرة أخرى مطلقاً في المستقبل؟

\*كاتبة لبنانية ورئيسة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معهد «تشاتام هاوس» - لندن

\*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٣/٤ :

## التقشف للمواطنين فقط.. نفقات باهظة لرحلة العاهل السعودي إلى آسيا

### \*ترجمة- الخليج الجديد

كجزء من جولة تستمر شهرا في آسيا لتعزيز العلاقات الاقتصادية وصل الملك «سلمان بن عبد العزيز آل سعود» إلى اندونيسيا يوم الأربعاء وسط ضجة إعلامية كبيرة، حيث يرافقه حسب وسائل الإعلام، حاشية كبيرة تضم حوالي ١٥٠٠ شخص، من بينهم ٢٥ من الأمراء رفيعي المستوى، و ١٠ وزراء وأكثر من ١٠٠ من أفراد الأمن.

وقد وصلت الحاشية في ست طائرات من طراز بوينج وطائرة نقل عسكرية تحمل ٥٠٦ طنا من البضائع، واثنيتين من سيارات ليموزين مرسيديس بنز، واثنين من المصاعد الكهربائية للاستخدام الشخصي للملك. وقالت شركة الشحن الاندونيسية لوكالة أنباء أنتارا أن ٥٧٢ عاملا خصصوا فقط للتعامل مع أمتعة الوفد. حيث يستخدم الملك (٨١ عاما) مصعدا بلون ذهبي لينزل من الطائرة وقد رسمت على المصعد عبارة «بارك الله فيك».

هذه الأبهة غير عادية حتى لعائلات مالكة أخرى. الأمر الخاص بالنسبة للسعوديين، الذين اشتهروا بالنفقات الباهظة هو أن مواطنيهم يكافحون الآن في إطار برنامج التقشف الحكومي. وقد قدمت تفاصيل حول الوفد المرافق في عناوين الصحف في جميع أنحاء العالم، ويبدو أن ذلك يطغى حتى على الهدف من الزيارة.

ولكن حجم وأبهة حاشية الملك قد يشير إلى الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات التجارية مع آسيا في وقت تنخفض فيه أسعار النفط، وقد قال بعض الخبراء إن مظاهر الثروة هذه يمكن أن تكون تعبيرا عن القوة، وفق «بيتر سالزبوري»، الباحث في مؤسسة تشاتام هاوس في لندن: «عندما تحضر هذا العدد من الناس، فإن ذلك يخلق ضجة. إنها ضجة رمزية». وهناك أيضا فائدة اقتصادية لزيارة الوفد الكبير، كما قال السيد «سالزبوري»، حيث من المحتمل أن يتفاخر الوفد على العشاء، وفي التسوق والفيلات الفاخرة في بالي وسيقوم الزوار بالتبذير بشكل كبير، وقد سأل مستخدم على تويتر: «أنا أتساءل عما إذا كان الملك سلمان والوفد المرافق له سيجربون عينات من المتع الموجودة على شاطئ بالي الذي يشتهر بالمشروبات الكحولية؟»

وترتبط ثروات العائلة المالكة باحتياجات هائلة من النفط وغيرها من الأصول يقدر مجموعها بأكثر من ١,٤ تريليون دولار. كما أن بيع النفط يوفر مليارات الدولارات من العلاوات السنوية، مما يوفر الامتيازات لأفراد العائلة المالكة، وكما أن الأغني منهم يملكون قصورا فرنسية وقصورا سعودية، ويقومون بادخار الأموال في حسابات البنوك السويسرية، وترتدي نساءهم الفساتين الراقية تحت العباءات ويمرحون على بعض أكبر اليخوت في العالم بعيدا عن أنظار العوام. في عام ٢٠١٥، أغلق الملك ومعه حاشية من ١٠٠٠ شخص شاطئ الريفيرا الفرنسي، مما أثار غضب الرأي العام. وشكا السكان المحليون أيضا أن السعوديين قد سكبوا الخرسانة مباشرة على الرمال في محاولة غير مصرح بها لتثبيت مصعد للملك.

في عام ٢٠١٤، كان «سلمان»، وليا للعهد، وقد غضب السياح بعد قيامه بحجز ثلاثة منتجات بأكملها في جزيرة المالديف (وأحضر أيضا بمعينه مستشفى عائم).

ومع الامتيازات الملكية الأخرى، فإن الملك «سلمان» يسافر مع ما يقرب من ١٠٠ من الحراس الشخصيين. و تقدر مساحة سطح السفينة على يخته، الراسي في ماربيا، أسبانيا، بأنها أكبر من ملعب لكرة القدم. وعلى الرغم من شهيته للرفاهية، فقد قال إنه يحافظ على سجن خاص لـ «الأمراء والأميرات المخطئين والمبذرين الذين يهملون دفع فواتيرهم»، وذلك وفقا لمجلة تايم.

كانت رحلة «سلمان» الآسيوية مخططة قبل انتخاب الرئيس «ترامب» في نوفمبر/ تشرين الثاني، وسيبدأ الملك رحلته يوم الأحد في ماليزيا. بعد إندونيسيا، حيث كان محطته الأولى منذ ٤٦ عاما، ومن المتوقع أن يسافر إلى بروناي واليابان والصين وجزر المالديف.

وهذه الزيارة هي جزء من جهود الملك لتنويع الاقتصاد السعودي وجذب المستثمرين الآسيويين لشراء حصة بقيمة ٥٪ من أسهم شركة أرامكو، شركة النفط المملوكة للدولة. وقد قالت الحكومة الاندونيسية أنها تأمل في جذب ٢٥ مليار دولار كاستثمارات جديدة من المملكة العربية السعودية. وقد اتفقت الحكومتان على مشروع مشترك بقيمة ٦ مليارات دولار بين أرامكو ونظيرتها الإندونيسية، برتامينا. وقد وقعت أرامكو يوم الثلاثاء صفقة لاستثمار ٧ مليارات دولار في شركة النفط الماليزية.

\*صحيفة (نيويورك تايمز) ٢٠١٧/٣/٤ :



## إشكاليات الربيع العربي ومستقبله

\* محمد بسيوني عبد الحليم

ثمة اعتقاد ساد، عشية الثورات العربية، بأن منطقة الشرق الأوسط على مشارف مرحلة جديدة أكثر مثالية، وأن هذه الثورات سوف تؤسس لنموذج مغاير للدولة، يتجاوز إشكاليات وأزمات الماضي. ولكن ما حدث في الواقع كان مختلفاً، فقد تعرض هذا الاعتقاد للتقويض التدريجي، وتمت الاستعاضة عنه بسيناريو أكثر تشاؤماً، عبر عنه عدد من المثقفين في مرحلة مبكرة، حين نبهوا إلى خطأ التصور الخطي للخارج، وأوضحوا أن العودة إلى الوراء هي إمكانية واردة، ولا يمكن استبعادها، لأن حركة الصراع ليست حتمية الاتجاه، ولأن التاريخ لا يمضي في اتجاه واحد، بل يحفل بالانقطاعات والارتدادات.

وبالرغم من أن سيناريو فشل الثورات استحوذ على مساحة هائلة في الكتابات الغربية التي تناولت الثورات العربية، فإن هناك نمطاً آخر من الكتابات تعاطى مع هذه الثورات من منظور حذر، يتجنب إطلاق الأحكام النهائية بخصوص الثورات العربية، على أساس أن الثورات ظواهر ممتدة تحتاج إلى عقود لإحداث تغييرات جوهرية. ويمكن تصنيف كتاب (Culbertson Shelly، "Spring Arab-Post A :Spring of Fires The"، and، Egypt، "، (Press s'Martin، St :York New، ٢٠١٦) "نيران الربيع: رحلة ما بعد الربيع العربي في شرق أوسط جديد مضطرب" لشيلي كولبيرتسون ضمن هذا النمط من الكتابات الغربية. فالكاتبة تعترف بأن الثورات العربية كان لها تداعياتها السلبية على المنطقة، تجلت ملامحها في انتشار مسارات جديدة من العنف والصراعات. ولكن المؤلفة، في الوقت ذاته، تتجنب إطلاق الأحكام النهائية على الثورات. فالمستقبل قد ينطوي على نموذج مختلف للمنطقة، يرتهن بقدرة القوي والحركات الثورية الطامحة إلى التغيير على ترجمة المثل العليا إلى مؤسسات، وبناء مجتمعات مزدهرة تحظى بفرص اقتصادية متميزة، وتعليم ذي جودة عالية، وتعددية سياسية، ومساواة في الحقوق والواجبات.

ويعكس الكتاب، الذي يستعرض تجارب ست دول بالمنطقة، بينها اثنتان شهدتا ثورتين كبيرتين، هما تونس ومصر، خبرة المؤلفة التي تعمل كمحللة لشؤون الشرق الأوسط بمؤسسة راند، وقد عملت سابقاً بوزارة الخارجية الأمريكية، فضلاً عن الفترة التي عاشتها في منطقة الشرق الأوسط، والتي تقرب من عشر سنوات في عدد من دول المنطقة، مثل الأردن، ولبنان، والعراق، وقطر، وتركيا، و"إسرائيل"، ومصر، والمغرب. ولا يمكن إغفال أن هذا الوجود بالمنطقة لسنوات منح كولبيرتسون فرصة كبرى لفهم ديناميات الواقع العربي، وطبيعة التفاعلات المجتمعية القائمة بالمنطقة. ومن ثم، بدأ الكتاب كمزيج بين التحليل السياسي، والتجربة الشخصية للمؤلفة -على غرار أدب الرحلات- التي قامت بزيارة الدول الست، موضع التحليل في الكتاب. وقد استطلعت المؤلفة آراء العديد من الفاعلين من خلفيات فكرية ومجتمعية متنوعة، في محاولة لفهم دوافع ثورات الربيع العربي، ومآلاتها.

### القضايا التفسيرية الحاكمة:

تتعامل كولبيرتسون مع الثورات العربية من منظور شرق أوسطي أوسع، فترى أن تأثيرات الثورات غير مقصورة على الدول العربية، ولكنها تشكل ملامح منطقة الشرق الأوسط في المجمل، خاصة مع وجود قوى إقليمية (إيران وتركيا) منخرطة بشكل أو بآخر في أحداث الربيع العربي. واستناداً إلى تلك الرؤية الموسعة للثورات العربية، تفترض المؤلفة أن هناك عدداً من القضايا الحاكمة التي يمكن من خلالها تفسير التفاعلات الراهنة والمستقبلية بمنطقة الشرق الأوسط. وتتلخص هذه القضايا فيما يأتي:

أولاً- التعددية والاختلاف: صحيح أن هناك مساحات مشتركة بين دول المنطقة، إلا أن سمة التنوع والتعددية تشكل السمة الأكثر تميزاً للمنطقة. فمن الناحية الاقتصادية، تشهد دول المنطقة تباينات واضحة. ففي الوقت الذي تظهر فيه مدينة دبي كمركز مالي دولي، والأردن كمركز إقليمي لريادة الأعمال، وقطر التي تصنف الدولة الأولى عالمياً من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (يقدر بـ ١٤٠ ألف دولار سنوياً)، نجد، على الجانب الآخر، دولاً تعاني أوضاعاً اقتصادية غير مواتية، على غرار مصر، واليمن الذي يبلغ نصيب الفرد فيه من الناتج المحلي الإجمالي ٤ آلاف دولار سنوياً.

وقد واكب هذا التنوع في القدرات الاقتصادية اختلاف آخر، أكثر أهمية، مرتبط بالتعددية العرقية والإثنية. ومن هذا المنطلق، تصنف كولبيرتسون المنطقة إلى "شرق أوسط الاضطرابات"، و"شرق أوسط البدايات الجديدة". فمن ناحية، تشهد دول، مثل ليبيا، والعراق، واليمن، وسوريا، صراعات حادة اكتسبت صبغة عرقية ودينية، ليس من المتوقع تسويتها قريباً. وعلى النقيض من ذلك، توجد بلدان أخرى بالمنطقة تتمتع بحياة أكثر هدوءاً، ومنها، على سبيل المثال، الإمارات، وقطر، والمغرب، التي تصنف بامتلاكها أفضل نوعية للحياة في القارة الإفريقية.

ثانياً- الإرث التاريخي: يشكل التاريخ أحد المداخل الأساسية لفهم ما جرى في المنطقة، خلال العقود الماضية، وما سترتب على ذلك في المستقبل. وفي هذا السياق، بدت لحظة انتهاء الخلافة العثمانية للحظة الأكثر دراماتيكية في تاريخ المنطقة. فقد تركت الخلافة -بحسب كولبيرتسون- العالم العربي السني في حالة من "الخواء الروحي"، والشعور بوجود فجوة هائلة في القيم والهوية، لم تتمكن الدولة القومية الناشئة من ملئها. فبعد عقود من ظهور الدولة القومية الحديثة بالمنطقة، انكشف عجزها عن التعاطي مع سؤال الهوية، وتأسيس شكل سياسي يمثل بوتقة صهر لمختلف المكونات المجتمعية. وبالتبعية، تنامت الانتماءات الأولية، سواء للقبيلة، أو الطائفة، أو الجماعة، لتصبح في بعض المجتمعات كيانات بديلة عن الدولة.

وقد استدعت هذه المعطيات إشكاليتين جوهريتين، أولاهما: إشكالية الأقليات في المنطقة، حيث إن عدم دمج الأقليات في المجتمع دفعها إلى التمرس خلف انتمائها الأولي كجماعات منعزلة تطمح إلى تماسكها الداخلي. أما الإشكالية الثانية والأخيرة، فقد اتصلت بوضع الشريعة الإسلامية في الدولة المعاصرة، وتعريف دور الدين في المجتمعات.

لا يمكن إغفال أن هذه الفكرة وجد لها صدى لدى العديد من الكتاب الغربيين، ومنهم شادي حميد، الذي ذكر في كتابه "الاستثناء الإسلامي: كيف يعيد الصراع على الإسلام شكل العالم"، أنه منذ انتهاء الخلافة، شهدت منطقة الشرق الأوسط صراعات حادة، كانت في الغالب متمحورة حول شرعية السلطة، ومحاولات إضفاء الشرعية على الأنظمة السياسية الناشئة، والدولة القومية المعاصرة التي تكونت في المنطقة، وأثير معها ثمة قضايا جدلية، لم يتم حسمها حتى الوقت الراهن حول الدين، ودوره في المجال العام، وارتباطه بالتفاعلات السياسية القائمة. وهي القضايا التي نتج عنها استقطاب بين تيارات مدنية، وأخرى إسلامية، تحاول استدعاء تجربة الدولة الإسلامية في مراحلها المبكرة.

ثالثاً- دور المرأة: تشغل هذه القضية حيزاً مهماً في الكتابات الغربية المعاصرة، التي تفترض أن تعزيز دور المرأة في المنطقة أحد متطلبات التحول الديمقراطي، والإصلاح السياسي. وعطفاً على هذا، تعتقد كولبيرتسون أن دور المرأة بدأ يتغير بشكل كبير خلال السنوات الماضية، مع تنامي قدرتها على التأثير السياسي، والحصول على المزيد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فقد مثلت الثورات العربية فرصة مواتية للمرأة بالمنطقة، والتي شاركت بشكل كبير في الحركات الاحتجاجية، والكتابة عن الفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى المشاركة في تأسيس الأحزاب، والصحف، والوصول إلى عضوية البرلمان بنسب أكبر مما هو معتاد، فضلاً عن التفوق في التعليم، إذ إن معدل تخرج النساء من الجامعات أعلى، مقارنة بالرجال في أكثر من نصف بلدان الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يعزز من فرصها المستقبلية في العمل.

وبالرغم من أهمية هذا الطرح من جانب المؤلفة، فإن قضية المرأة في المنطقة، خاصة في الدول العربية، تظل أعقد بكثير لحسابات عديدة، لعل أهمها طبيعة التركيبة المجتمعية القائمة بتلك الدول، والأعراف السائدة التي تضع قيودا على أدوار المرأة. ومن ثم، لا يمكن التعويل كثيرا على القرارات الفوقية الصادرة عن السلطة بمنح بعض الحقوق للمرأة. كما لا يمكن الاستناد أيضا لحالة الثورات العربية، لكونها لحظة استثنائية في مسيرة المرأة العربية. ولكن ما حدث بعد ذلك، سواء عبر استعادة مكونات السلطة الاستبدادية، أو عبر الحروب المندلعة في أكثر من دولة عربية، أضر سلبا في فرص المشاركة السياسية لمختلف المكونات المجتمعية، بمن فيها المرأة.

رابعا- المطالب الشبابية: تتسم التركيبة السكانية بالمنطقة باستحواذ الشباب على نسبة كبيرة. ووفقا لبعض التقديرات، فإن نحو ثلثي سكان المنطقة تحت سن الثلاثين. هذه التركيبة، في بعض الأحيان، قد تكون إضافة للدولة، ولكنها، في أحيان أخرى، مثلما هو الحال في أغلب دول المنطقة، قد تكون مدخلا لعدم الاستقرار، والضغط على السلطة الحاكمة، حينما تتزايد الإحباطات في صفوف الشباب لعجزهم عن تحقيق ما يصبون إليه. وهكذا، بدت الثورات العربية تعبيرا عن إحباطات جيل من الشباب نشأ في ظل أنظمة استبدادية عجزت عن تلبية أدنى متطلبات هذا الجيل. ويكفي هنا استحضار واقع مجتمعات المنطقة لتفسير دوافع الثورات. فالمنطقة - بحسب الكتاب - لديها أعلى معدل للبطالة على المستوي العالمي، وتعاني سوء الأنظمة التعليمية، وعدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي، والمهارات التي يحتاج إليها سوق العمل، فضلا عن الفساد المنتشر في أجهزة الدولة.

### إسقاط الأنظمة أم إصلاحها

انشغلت كولبيرتسون في كتابها بشعاري "الشعب يريد إسقاط النظام"، و"الشعب يريد إصلاح النظام" اللذين كانا السمة الرئيسية لثورات "الربيع العربي". إذ إن استحضار فكرة إسقاط الأنظمة دفعها إلى التركيز على كل من مصر وتونس بعدد نماذج الأبرز لإسقاط أنظمة حاكمة استمرت في السلطة لعقود. وفي المقابل، فإن استدعاء فكرة إصلاح الأنظمة دفعها إلى التركيز على كل من الأردن، والعراق، وتركيا. بينما كان استحضار نموذج قطر ناتجا عن الانخراط القطري بشكل أو بآخر في ثورات الربيع العربي.

بدأت ثورات الربيع العربي في تونس، حينما أحرق الشاب التونسي محمد البوعزيزي نفسه ليعبر عن إحباطات جيل من الشباب بالمنطقة، ومن ثم إنتاج شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" كآلية للحشد ضد إخفاقات نظام زين العابدين بن علي. فعلى مدى عقود حكم بن علي، عانت تونس أوضاعا اقتصادية متردية، حيث وصف البنك الدولي الاقتصاد التونسي بأنه اقتصاد مختنق بسبب الفساد، وسيطرة شبكات الرئيس التونسي السابق، بن علي، على مقدرات الاقتصاد التونسي لدرجة أن خمس أرباح القطاع الخاص في البلاد كانت تذهب لشبكة المقربين من الرئيس بن علي.

وبالرغم من الاستقطابات التي وقعت في تونس بين التيارين الديني والمدني، بعد إسقاط نظام بن علي، والتي وصلت إلى ذروتها بعد اغتيال رموز للمعارضة، مثل شكري بلعيد، ومحمد براهيم، فإن التجربة التونسية ظلت أكثر قدرة على الاستمرار، والتعبير عن الحد الأدنى من متطلبات الثورة.

وتفسر كولبيرتسون هذا النجاح النسبي بعدد من العوامل، توصلت إليها، بعد المقابلات التي أجرتها مع عدد من الشخصيات السياسية، والنشطاء المشاركين في تفاعلات مرحلة ما بعد الثورة. ولعل أبرز هذه العوامل: اقتناع القوى السياسية المختلفة بأهمية التفاوض، وتنحية الخلافات، والاعتراف بالأطراف الأخرى. ومن هذا المنطلق، وجد في صفوف التيار الإسلامي، بخلاف دول أخرى بالمنطقة، قيادات من طراز راشد الغنوشي، لديها اقتناع بمسار التفاوض، والوصول إلى تسويات توافقية مع القوى المدنية.

وفي السياق ذاته، شكلت التجارب الفوضوية العنيفة في دول الجوار إنذارا مبكرا للقوى السياسية في تونس لتجنب السيناريوهات ذاتها، ومن ثم عززت من اقتناع هذه القوى بضرورة التوافق، وهو ما حدث، مثلا، حينما تنازلت حركة النهضة الإسلامية عن السلطة، واتجهت إلى تشكيل حكومة تكنوقراط تحظى بدرجة أكبر من التوافق، وتقوض في الوقت ذاته الاتهامات الموجهة للإسلاميين بالسعي إلى السيطرة، وإقصاء الآخرين. علاوة على ذلك، فإن وجود مجتمع مدني قوي أسهم بدرجة كبيرة في ترشيد مسار الثورة التونسية.

بعد أيام قليلة من الثورة التونسية، اندلعت الثورة في مصر، وترددت هتافات إسقاط النظام، والمطالبة برحيل الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، الذي استمر في السلطة لما يقرب من ثلاثين عاما، بدت خلالها الدولة عاجزة عن الوفاء بالكثير من التزاماتها تجاه المصريين، لاسيما جيل الشباب المشترك مع نظيره التونسي، من حيث الشعور بالإحباط، والرغبة في الحصول على حريات حقيقية. وفي هذا الصدد، تشير كولبيرتسون إلى أن مصر، بمقوماتها وتاريخها، كانت جديرة بما هو أفضل. حتى بعد مرور سنوات على ثورة يناير ٢٠١١، ترى المؤلفة أنها لا تزال تستحق ما هو أفضل.

وتذكر أن إسقاط نظام مبارك أفسح المجال أمام جماعة الإخوان المسلمين للسيطرة على مقاليد السلطة بعدها القوة الأكثر تنظيما. وبخلاف تيار الإسلام السياسي في تونس، تسرعت الجماعة في الاتجاه نحو السلطة، دون أن تؤسس لرؤية مغايرة تتجاوز تاريخ الجماعة في المعارضة. فقد كانت الجماعة مطالبة، قبل سعيها إلى السلطة، بمعالجة الأزمات البنيوية الداخلية، وتطوير سياسات و استراتيجيات تمكنها من إدارة مؤسسات الدولة بطريقة فعالة، وعلى قدر من الكفاءة. ولكن يبدو أن الوتيرة المتسارعة للأحداث جعلت قيادات التنظيم لا تنتبه إلى تلك الشروط الضرورية.

ومع التوجه الحثيث نحو الحكم، كانت الجماعة تنسى الكثير مما وعدت به، وتفقد الكثير من الفاعلين الذين جمعهم ميدان التحرير، على اختلاف توجهاتهم الأيديولوجية. وهكذا، ترى كولبيرتسون أن النهج الإقصائي الذي تبناه تنظيم الإخوان، والدخول في صراع مع مؤسسات الدولة المختلفة عجلا من انتهاء تجربة الإخوان، وعزل الرئيس الأسبق محمد مرسي.

تتجنب كولبيرتسون استخدام توصيف محدد لما حدث في الثلاثين من يونيو ٢٠١٣، وتحاول الخروج من جدال الثورة/الانقلاب من خلال استحضار روايات عدد من الشخصيات العامة حول الأوضاع في مصر، لتخلص إلى أن الخطأ الفادح كان في الاعتقاد بأن هدف الثورة مقصور على انتخاب قيادة جديدة، بدلا من تغيير قواعد اللعبة بالكامل. فتعثر مسار الثورة المصرية كان نتاجا لعوامل عديدة، البعض منها مرتبط بطبيعة نخب ما بعد الثورة، والبعض الآخر متصل بسياسات السلطة الحاكمة، والتحديات التي باتت تواجهها الدولة المصرية، سواء كانت اقتصادية، أو أمنية، متمثلة في تنامي نشاط التنظيمات الإرهابية.

وتناقش المؤلفة أثر ثورات الربيع العربي في تصاعد مطالب الإصلاح التدريجي في بلاد أخرى. فقد حفزت أحداث الربيع العربي الحركة الاحتجاجية في الأردن، التي رفعت مطالب اقتصادية متعلقة بتحسين مستويات المعيشة، والحد من الفساد، فضلا عن مطالب سياسية تبلورت في تمثيل سياسي أكبر داخل منظومة الحكم، وإقالة رئيس الوزراء سمير الرفاعي آنذاك، ووضع قانون جديد للانتخابات. ولكن نمط استجابة النظام الحاكم حال دون تعاظم حدة هذه الحركة الاحتجاجية، حيث اتخذ الملك عبدالله الثاني قرارات بإقالة رئيس الوزراء سمير الرفاعي، وزيادة رواتب الأجهزة الحكومية، وإيجاد فرص عمل جديدة، والشروع في تعديلات دستورية، وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

وتكرر النمط الأردني في العراق، وإن كان بصيغة أكثر تعقيدا. صحيح أن العراق شهد احتجاجات في خضم ثورات الربيع العربي للمطالبة بتقديم خدمات أفضل، وإصلاح نظام الحكم، والقضاء على الفساد، إلا أن الإشكالية الكبرى كانت في بزوغ تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش). فقد أحدث الانسحاب الأمريكي من العراق في ٢٠١١ - بحسب الكتاب - تأثيرات سلبية في الداخل العراقي، وأوجد فراغات أمنية هائلة، ومناطق خارج سيطرة الدولة، بالإضافة إلى السياسات الطائفية التي تبناها نظام المالكي، وتزايد شعور الطائفة السنية بالاضطهاد. ومن ثم، شكلت هذه المعطيات المدخل لتصاعد نفوذ تنظيم "داعش"، الذي يعد بشكل أو بآخر أحد تجليات الربيع العربي، من وجهة نظر المؤلفة. وهو ما عبر عنه تشارلز ليستر، الباحث بمعهد بروكينجز، بقوله "إن تنظيم "داعش" قد يبدو، على الأقل في المدى القريب، كبديل عملي لما ينظر إليها على أنها حكومات قمعية وطائفية".

### النموذجان التركي والقطري:

تتعامل كولبيرتسون مع التظاهرات التي اندلعت في تركيا عام ٢٠١٣ على أنها جزء من مشهد الربيع العربي، خاصة مع تشابه طبيعة المعادلات السياسية في تركيا والدول العربية، وهيمنة ثنائية الديني والمدني على التفاعلات السياسية. وقد وجدت هذه الثنائية في أحداث "تقسيم" ٢٠١٣ الفرصة في التعبير عن ذاتها، حيث رأت القوى المدنية أن مخطط نظام رجب طيب أردوغان بتغيير التخطيط العمراني للميدان محاولة من النظام لتقويض مساحة احتجاج مهمة لها رمزيتها التاريخية للمعارضة، وهو ما انطوى بشكل ضمني على توجه لإحكام السيطرة - من جانب حزب العدالة والتنمية - على المجال العام.

يستدعي فهم ما حدث في تركيا عام ٢٠١٣ الرجوع إلى الوراثة قليلا، وعلى وجه التحديد عام ٢٠٠٢، حينما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وتمكن من تحقيق إنجازات اقتصادية ساعدته على الاستمرار في السلطة لسنوات. ولكن بمرور الوقت، أضحت الصورة المثالية للحزب، وزعيمه طيب أردوغان، عرضة للتآكل التدريجي، نتيجة لعوامل عديدة، البعض منها مرتبط بالشعور المتزايد لدى قطاع لا يستهان به من الأتراك بتنامي النزعة الاستبدادية لدى أردوغان، والتضييق على الحريات. أما البعض الآخر، فهو مرتبط بالسياق الإقليمي الذي تعيشه تركيا، ونمط استجابة السلطة الحاكمة لهذا السياق. مثل هذه المتغيرات تفرض ضغوطا على حزب العدالة والتنمية. وعلى أساس تفاعل الحزب مع هذه الضغوط، سيتحدد مستقبل الحزب، وكذلك شكل النظام السياسي التركي.

بالانتقال من تركيا إلى قطر، يبدو أننا إزاء نموذج استثنائي في إطار الربيع العربي، إذ إن قطر لم تشهد تظاهرات، أو مطالبات بالإصلاح. وبالرغم من ذلك، فقد اتجهت الحكومة القطرية إلى تقديم المزيد من المزايا الاقتصادية للمواطنين، وتمت زيادة رواتب الموظفين الحكوميين بنسبة ٦٠٪، ووصلت زيادة الأجور إلى ١٢٠٪ في الجيش والشرطة.

وفي السياق ذاته، انخرطت قطر في الصراعات التي اندلعت بالمنطقة، عقب الثورات، عبر الدعم المباشر لحركات المعارضة في سوريا، والتحالف مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر، ومساندة عمليات الناتو في ليبيا، فضلا عن الدور الذي لعبته قناة الجزيرة في الثورات وصراعاتها.

ختاما، إن السيناريو المتفائل الذي تتحدث كولبيرتسون عن إمكانية حدوثه في المستقبل استنادا إلى فرضية أن الثورات ظواهر ممتدة تحتاج إلى عقود لإحداث تغيرات جوهرية، يظل مرتها بعاملين رئيسيين، أولهما: قدرة الحركات الثورية على الاستمرارية، خاصة أنها أوشكت على أن تخبو في الكثير من الدول. وينصرف العامل الآخر إلى خيارات الأنظمة الحاكمة الراهنة، ومدى رشادتها، وهو أمر لا يقتصر فقط على الدول التي شهدت الثورات، ولكنه يشمل أيضا دولا مستقرة بالمنطقة. ففي وقت ما، لن تصبح المزايا الاقتصادية والاجتماعية كافية، وستصبح الحاجة إلى الإصلاح السياسي أكثر إلحاحا.

\*باحث في العلوم السياسية

\*مجلة السياسة الدولية - القاهرة ٢٠١٧/٣/٤ :

## في ظلال "كالديران" الفارسية ومرج دابق العثمانية

\*موقف معادين

لا يختلف إثنان على أن إيران وتركيا هما اليوم من اللاعبين الإقليميين الكبار في المنطقة، بل إنهما أكثر هؤلاء اللاعبين أهمية بالنظر إلى أزمة العدو الصهيوني منذ تراجعهم أمام حزب الله في تموز ٢٠٠٦. وبالنظر إلى ما تعرّضت له المراكز الحضرية العربية الأساسية (القاهرة ودمشق وبغداد) ومع موجة الانبعاثات الإمبراطورية شرقاً وجنوباً لروسيا وتركيا وإيران، فإن ظلال الماضي تحوم على الحاضر على نحو أو آخر. لعلّ أخطر هذه الظلال، ما شهدته المنطقة في القرن السادس عشر عبر معركتين قرّرتا مصيرها لقرون عدّة، وهما معركة كالديران، (١٥١٤) ومعركة مرج دابق (١٥١٦) فقد تمكّن الأتراك من خلال السُلالة الثانية لهم بعد السلاجقة، وهي السُلالة العثمانية من إخراج العرب من التاريخ وتطويق الإيرانيين في رُقعة محدّدة... وإذا كانت معركة (مرج دابق) التي وضعت العرب تحت ظلام العثمانيين عدّة قرون، حاضرة في الأذهان والمقاربات، فقد كانت عملياً نتيجة معركة كالديران وهزيمة الإيرانيين فيها، فماذا عنها:

١. وقعت المعركة بين عائلتين، الأولى كانت تحكم آسيا الصغرى والثانية كانت تحكم بلاد فارس، وهما عائلة آل عثمان والثانية العائلة الصفوية.

٢. إن العائلتين من أصل تركي، بل أن الصفويين يعتبرون أنفسهم أكثر نقاء في نَسَبهم التركي إلى صفّي الدين الطوسي من أذربيجان، ومن إسم (صفّي الدين) عُرفوا بالصفويين.

٣. مقابل تشييع اسماعيل الصفوي، فإن خصمه العثماني سليم الأول، لم يكن سنياً بالمعنى الشائع، فهو كما عموم (الإسلام التركي آنذاك) كان خليطاً من أفكار أبو حنيفة (الذي كان يُجاهر بعلاقته بالإمام جعفر الصادق، مؤسس الطريقة الإثني عشرية الشيعية) ومن الأفكار الصوفية وخاصة طريقة الدراويش ومنها البكتاشية (أيديولوجيا الإنكشارية في الجيش العثماني)، بل أن السلطان سليم الأول عُرف بملاحقته للحنابلة (أنصار الإمام أحمد بن حنبل) وبإعجابه بابن عربي المتصوّف الكبير المعروف.

٤. إن مذهب ولاية الفقيه الذي تبناه إسماعيل الصفوي كان من بنات أفكار شيوعي عربي هو الشيخ اللبناني علي الكركي الذي تعود أصوله إلى قبائل عاملة التي هربت من الأردن بعد ملاحقة صلاح الدين الأيوبي للفاطميين.

٥. جرت المعركة بين جيشين غير مُتكافئين لا في العدد ولا في العتاد، فقد كان الجيش العثماني مزوّداً بالمدفعية وينوف عديده على الـ ١٥٠ ألف مقاتل مدرّب، مقابل حوالي خمسين ألفاً في جيش إسماعيل الصفوي، معظمهم من القوزال باشي (أتراك من أذربيجان).

٦. بخلاف ما أعلن من حرص مُتبادلٍ على (صحيح الدين) عند الطرفين كعنوان للمعركة فقد جرت للسيطرة على طُرق التجارة وخاصة تجارة الحرير والعبيد.

ويُشار هنا إلى أن الصِراع على تجارة العبيد كان من أسباب الصِراع اللاحق بين الاستعمار البريطاني وبين ما عُرف بالثورة المهديّة في السودان، ومما يؤكّد ذلك بالنسبة للسلطان سليم الأول الدور الذي لعبه العبيد وخاصة الخصيان في البلاط العثماني لاحقاً.

٧. في خلفيّة هذه المعركة والجانب التجاري فيها لا بدّ من الانتباه إلى عنصرين هما:

الأول، دعم بل تحريض تجّار البندقية وجنوى للسلطان سليم الأول مقابل دعم البرتغاليين لإسماعيل الصفوي.

الثاني، تحوّل طرق التجارة الدولية نفسها إلى محورين جديدين: رأس الرجاء الصالح جنوباً، ومحور قزوين – الأسود شمالاً، ما يُفسّر أيضاً أفول دولة المماليك في مصر مقابل دولة العثمانيين في آسيا الصُغرى. ٨. إن هذه المعركة التي يحتفي بها بعض العرب بإسقاط على ما يجري، هي التي أسّست أيضاً لسقوط العرب تحت سيطرة سلاطين آل عثمان طيلة قرون كاملة بعد معركة كالديران بسنتين.

٩. وفي ما يخصّ إيران الحالية، ومع التطوّر الذي جرى على ميزان القوى بين البلدين، فإن معركة كالجيران أو كالديران، أكثر من ذاكرة، وتؤشّر إلى أن إيران، ربما ترى في المحاولات التركية في سوريا والعراق ظللاً لاستعادة مناخات هذه المعركة بصورة أو بأخرى. وربما تذهب أكثر من ذلك في ثأر استراتيجي مستند إلى اختلال ميزان القوى الإقليمي والدولي لمصلحتها، بالإضافة إلى الإتفاق النووي، ولعلاقتها القوية مع الدول الكبرى في البريكس (روسيا والصين).

ومن المفارقات الأخرى ذات الصلة، هي الظلال الروسية المُبكرة على الانبعاثات الإمبراطورية المذكورة لكل من أنقرة وطهران..

فلولا الدعم العسكري الذي قدّمته روسيا (بعد الثورة الاشتراكية فيها) لمصطفى كمال أتاتورك لما تمكّن الأتراك من ترميم جسد ما تبقى لهم بعد الحرب العالمية الأولى واستبدال اتفاقية "سيفر" باتفاقية لوزان التي كرّست السيطرة التركية على أراضٍ وأمم عديدة شرق تركيا وجنوبها وغربها.

كما إن العائلة التي حكمت إيران بعد سقوط دولة القاجار في الحرب العالمية الأولى، عائلة تنتمي إلى الحرس الأبيض القيصري الروسي...

وبالمجمل، فإن ظلال مرج دابق العربية الناجمة عن ظلال كالديران الإيرانية، تحتاج إلى التمعّن وهي تعود من جديد وتستدعي البحث عن قواسم عربية – إيرانية مشتركة قد لا تسمح للتاريخ بأن يُعيد نفسه.

\*كاتب ومحلل سياسي أردني

\*موقع فضائية ميادين ٢٠١٧/٣/٥ :

## القومية والديمقراطية الليبرالية

\*جورج فريدمان

القومية آخذة في الصعود في العالم الغربي. وينظر إليها الكثيرون على أنها عدو الديمقراطية الليبرالية. لكن أسس هذه النظرة ليست غير معقولة، نظراً لأن الحروب الأوروبية التي خيضت من العام ١٩١٤ وإلى العام ١٩٤٥ كانت من بين الصراعات الأكثر بربرية في التاريخ. وقد جرت تلك الحروب بين أمم كان العديد منها قد رفض المبادئ التي تستند إليها الديمقراطية الليبرالية. ورأى البعض في تكاثر الأمم سبباً لارتفاع الاستبداد وتدمير الديمقراطيات الليبرالية، مما أفضى إلى نشوب حرب لاستعادة الديمقراطية الليبرالية في أوروبا. وأصبحت وجهة النظر التي تقول أن حروب أوروبا تأصلت في القومية مألوفة، سوية مع الاعتقاد بأن القومية تسببت بصعود الفاشية، وبأن الحفاظ على الديمقراطية الليبرالية تطلب قمع القومية.

من هنا، ظهر الاتحاد الأوروبي كمشروع أخلاقي، إلى جانب الفكرة القائلة إن عودة صعود القومية سيعيد أوروبا والحضارة اليورو-أمريكية وراء إلى البربرية. وقد تكون هذه الحجة مقنعة، تاريخياً. لكنها تفشل في فهم أن القومية - مهما قد يلحق بها من تشويه - هي جذر الديمقراطية الليبرالية - ليس تاريخياً وحسب، بل وأخلاقياً أيضاً. والمفهوم غير قابلين للانفصال فكرياً.

كانت الديمقراطية الليبرالية كعقيدة سياسية قد صعدت في القرن الثامن عشر كتحد للملكية. وفي ذلك الحين، كانت الملكيات تستند إلى فكرة أن الملوك والأباطرة لهم حق إلهي في الحكم. وتظهر خرائط أوروبا القرن الثامن عشر، وحتى قبل ذلك، محصلات هذه النظرة. كانت أملاك الملك أو النبيل الأصغر تُبنى من خلال الحرب والمال والزواج، وكان الرعايا يتكونون على الأرجح من عدة أمم. وبالتالي قسمت أمم عدة بين ملكيات مختلفة. ولذلك، لم تكن الملكيات والأمم تنسجم بالضرورة، كما لم تكن الأنظمة مرتبطة مع الشعوب - لا نظرياً ولا عملياً.

شهد القرنان التاسع عشر والعشرون نضال الأمم لتخليص نفسها من الملكيات والإمبراطوريات، ولكي تستجمع أجزاءها المتشظية وتجعلها واحدة. وكانت الانتفاضات الأوروبية في العام ١٨٤٨ نتيجة لسعي الأمم إلى حقها في التحرر من الإمبراطوريات. وفي الجزء الأكبر، فشلت في تحقيق ذلك الهدف، لكنها نجحت في تحقيق آخر: أصبحت القومية حتمية تاريخية. وظهرت الدول من أتون الفوضى العارمة للحرب العالمية الأولى بعد أن انهارت أربع إمبراطوريات. ويعزى الفضل في هذا بشكل كبير إلى إرشاد وودرو ولسون في فرساي. ثم في العام ١٩٩١، ظهرت المزيد من الدول نتيجة لانتهاء الإمبراطورية السوفياتية. وبعد الحرب العالمية الثانية، ومع انهيار الإمبراطوريات الأوروبية، ظهرت دول - والتي غالباً كيانات تتظاهر بأنها أمم - من الركام لتؤكد حقها في تقرير مصيرها القومي. ومهما يكن ما كان سيفعله أدولف هتلر وبينيتو موسوليني، فقد احتفى المدافعون عن الديمقراطية الليبرالية بالظهور العالمي للأمم تحكم نفسها.

الأمة هي مجموعة من الناس الذين يشتركون في التاريخ والثقافة واللغة وسمات أخرى. إنها وجود هوية عامة مشتركة وشعور متماسك بالذات والأمة، والتي تجعل حكم الذات ممكناً، لأنه ذلك الإحساس بالذات هو الذي يسمح بحكم الذات. ولا يستطيع جمع عشوائيين من الناس من دون مجموعة محورية من القيم المشتركة تشكيل نظام متماسك، لأنه لا يوجد أي شيء يمكن أن يبقي النظام متماسكاً أو يمنع حدوث فوضى داخلية عارمة. ومن الممكن تدويل مبدأ الحق في تقرير المصير الوطني، لكن ممارسة تقرير المصير الوطني يجب أن تكون متجذرة في الأمة. ومن دون هذه الصفة المشتركة، تمزق الأمة نفسها إرباً.

وقد شاهدنا هذا يحدث في يوغسلافيا وعندما انفصل التشيك والسلوفاك بحبور. وشاهدنا الفوضى العارمة للإمبراطوريات الأوروبية السابقة، حيث أصبحت الأمم التي تم فصلها عن بعضها البعض من خلال الحدود الإمبريالية وأجبرت على العيش سوية مع أجنبي، في حالة اضطراب مستديم. ومن دون أناس لهم هوية ذاتية، لا يمكن أن يوجد الحق في تقرير المصير. ومن دون الديمقراطية التي تنجم عنها، لا توجد الديمقراطية الليبرالية.



تصنع الديمقراطية الليبرالية تأكيدين أساسيين. الأول أن هناك حقاً في تقرير المصير الوطني. والثاني أن تقرير المصير هذا يجب أن يجسد نفسه في نوع من الحكم الشعبي، ويكون للشعب حين يحكم نفسه الحق في أن يختار ويوافق على شكل وجوهر الحكومة. وتكمن النقطة المهمة في أن الديمقراطية تكون شاملة فقط من خلال عدسة الأمة.

تُستمد مركزية الأمة من عدم صلتها بالنظام القديم. ولم تعترف الملكيات القديمة بحق الشعوب في حكم نفسها، ولم تر مفهوم الشعب مهماً. ومن أجل تحدي الاستبداد، كان لا بد من خلق أداة سياسية يتم تطويعها كسلاح قوي. ومن وجهة نظر سياسية، كانت القوة السياسية المتماسكة الوحيدة التي تعارض الملكيات هي الأمة. وتمثلت الثورة الأمريكية في صعود أمة تأسست كمستعمرات ضد الملك الانجليزي. وتجسدت الثورة الفرنسية بصعود أمة فرنسية، على الرغم من تشظيها، ضد الملك الفرنسي.

لكن الديمقراطية الليبرالية تتوافر أيضاً على خطر متأصل فيها: إنها تحتفي بالديمقراطية وبالليبرالية، وهي نظام قيم تُعرف الفرد على أنه المحور الأخلاقي وتضمن له الحرية. وهذا هو التوتر المحوري في الديمقراطية الليبرالية. فمن جهة، تطالب الديمقراطية الليبرالية بحق الشعب في تقرير حكومته الخاصة. ومن جهة أخرى تطالب الشعب بأن يحترم الليبرالية. وبكلمات أخرى، تريد الديمقراطية الليبرالية للشعب أن يحكم، لكنها تصر على أنه إذا فهم الشعب العالم الأخلاقي الذي يعيش فيه، فإنه سيصوت دائماً بطريقة معينة.

لا يكمن التوتر المعاصر في الديمقراطية الليبرالية في الأمة، وإنما هو قائم بين الديمقراطية والليبرالية. وإذا كان للشعب الحق في تقرير المصير، فسيكون له الحق في انتخاب القادة الذين يتوافقون على قيم يفضلون المشاركة فيها. وتكمن المشكلة تكن في أن بعض الناس سوف يعترضون على قادة تم اختيارهم والذين ينتهكون مبادئ الليبرالية. المعركة القائمة هي بين حق تقرير المصير الوطني من جهة، وبين شريحة من الشعب، والذين يفرعون من المسار الذي اختاره الشعب من جهة أخرى. وثمة أمة بعد أمة يقوم بتمزيقها أولئك الذين يعتنقون ديمقراطية ليبرالية مغتصبة من جانب آخرين صنعوا خيارات ديمقراطية.

كان المؤسسون الأمريكيون قد فهموا هذه المشكلة وسعوا إلى حلها من خلال الحد من الديمقراطية بعدد من الطرق. ولعل أهم واحدة من هذه الطرق كانت الدستور الذي كان هدفه هو تعريف الكيفية التي تعمل من خلالها الدولة وطريقة ضبطها لنفسها، وما هي الحقوق المنبوعة التي يتمتع بها كل المواطنين، وما هو النظام الذي يجعل تغيير الدستور صعباً بشكل كبير. وكانت القضية مع الدستور دائماً هي ما إذا كان الشعب سيحترمه، وما إذا كان الطغاة سيقلبونه رأساً على عقب.

تعيش الديمقراطية والليبرالية في توتر خطير مع بعضهما البعض. وتستطيع الديمقراطية أن تدمر الليبرالية إذا أرادت الأغلبية ذلك. وتميل الليبرالية إلى الحد من الديمقراطية إذا وصلت إلى قرارات تتعارض معها. ويكون الدستور القوي هو المفتاح للديمقراطية الليبرالية - القوي من حيث أن الشعب، على مر الأجيال، يحترمه برهبة تقترب من العبادة.

الفكرة هنا هي أن التوتر بين القومية والديمقراطية الليبرالية ليس هو الذي يطاردا اليوم. إن ما يطاردا هو التوتر القائم بين المبادئ الليبرالية والديمقراطية. والشيء الوحيد الذي يستطيع احتواء ذلك التوتر هو وجود دستور لا يخلق أي تحديات. ومن دون ذلك ينهار كل شيء. وفي النهاية، يشكل تصميم الدستور القرار الأكثر جوهرية والذي يجب أن تتخذه أمة تحكم ذاتها. ومن الطبيعي أن الدستور يجب أن يكون جديراً بسلطته.

\* (جيوپوليتيكال فيوتشرز) ٢٠١٧/٣/٦ :

## إعادة بناء التحالفات ومواجهة التهديدات المحدقة في الخليج

### ملخص تنفيذي

لدى إدارة ترامب فرصة لإعادة ضبط العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول الخليج، وتقويتها، وتعظيمها إلى أقصى الحدود. وحتى الآن، أعرب قادة الخليج عن تفأؤلهم من الإدارة الأمريكية الجديدة، على الرغم من شعار الرئيس ترامب «أمريكا أولاً».

ويكمن الهدف من المقال الأول من هذه المذكرة السياسية المتعلقة بالانتقال إلى الإدارة الجديدة، في إعداد دليل لإرشاد الطريق المحبذ للعلاقات المعقدة بين الولايات المتحدة ودول الخليج. وعلى هذا النحو، يوفر المقال لمحة عامة عن المبادئ الأساسية للعلاقة، ويشدد على أهمية صلة التوافق للعلاقات الثنائية ويقدم أولويات السياسات الرئيسية. ويحصر المقال الثاني التركيز على روابط واشنطن والرياض، التي هي العلاقات الأكثر أهمية بين الولايات المتحدة ودول الخليج المحافظة.

### القسم الأول: كيف يمكن رسم سبيل للمضي قدماً مع دول الخليج

#### لوري بلوتكين بوغارت\*:

شعرت دول الخليج بخيبة أمل عميقة إزاء السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة تجاه المنطقة في عهد الرئيس أوباما، ولا سيما إزاء إيران وسوريا، وهي تتوق الآن إلى إقامة علاقة جديدة. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، قد يكون التعاون والتنسيق الأمني الموسعين قوة مضاعفة خلال الحملات الرامية إلى تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية بما فيها التصدي لسياسات إيران المزعزعة للاستقرار، وهزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» («داعش»).

وبالفعل، تتصدر مواجهة إيران وسحق تنظيم «الدولة الإسلامية» قائمة أولويات دول الخليج، مما يجعلها تُظهر قبولاً أكبر نحو تعميق العلاقات الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف.

لكن على الرغم من المصالح المتداخلة القوية والتعاون المؤسسي في عدد من القطاعات، تُعتبر العلاقات الأمريكية-الخليجية حساسة. فقد تبرز تحديات خاصة مرتبطة بتركيز الولايات المتحدة مؤخراً على الإرهاب الإسلامي المتطرف، لا سيما فيما يخص السعودية التي تُعتبر نفسها حامية الدين الإسلامي والمسلمين في جميع أنحاء العالم.

#### المبادئ الأساسية

تم تشبيه العلاقة الأمريكية-الخليجية بزواج مضطرب بل تقليدي. فالمصالح المشتركة القوية بين الولايات المتحدة ودول الخليج تفرض التزامات كبيرة على الصعيد الأمني والاقتصادي وغير ذلك من كلا الجانبين.

1. علاقة أمريكا بدول الخليج ليست من جانب واحد، كما يصفها البعض " فعلى الرغم من التحديات الماثلة، يستمد الطرفان مزايا كبيرة. وتشمل هذه المنافع المتبادلة وجود منشآت عسكرية أمريكية ضخمة وطاقم عمل كبير على أرض الخليج لخدمة المصالح الأمنية للولايات المتحدة والدول المضيفة على حدّ سواء.

٢. دول الخليج بعيدة جداً من أن تكون وحدة مترابطة" فلكل دولة ترتيب مختلف للأولويات الأمنية تتم ترجمته بمستويات مختلفة من الاهتمام بقضايا معينة والالتزام بالتعاون مع الولايات المتحدة في خصوصها. تتمثل أفضل طريقة لتوسيع التعاون مع الشركاء الخليجيين نحو تحقيق بعض أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة في أخذ الميول الطبيعية لكل شريك في الحسبان.

٣. عندما يتعلق الأمر بمسألة "الإرهاب ودول الخليج" التي تشكل موضع نقاش حاد، يشير الواقع الملموس إلى أن معظم شركاء الولايات المتحدة هم جزء من المشكلة وجزء من الحل على حد سواء. تُعتبر كافة دول الخليج شركاء أقوياء لمكافحة الإرهاب على مستوى العمليات، وينخرط الكثير منها في أعمال واسعة النطاق لتمويل مكافحة الإرهاب وأنواع أخرى من حملات مكافحة الإرهاب. غير أن معظمها تُوَجَّح أيضاً مشكلة الإرهاب من خلال السياسات المحلية والإقليمية المختلفة التي تنتهجها لضمان مصالحها. أما عُمان، وفي نواح كثيرة، دولة الإمارات، فهما حالتان خاصتان إذ بذلت الدولتان جهوداً كبيرة لتعزيز التسامح بين الأديان. وسيخدم إشراك الحكومات الخليجية في المجالات المشتركة فضلاً عن نقاط الخلاف المتعلقة بمكافحة الإرهاب، المصالح الأمنية للولايات المتحدة على أفضل وجه.

٤. صمدت الأسر الحاكمة في الخليج في العديد من الفترات الصعبة خلال نصف القرن الماضي، إلا أن المناخ الحالي يمثل تحدياً بشكل خاص وسيشكل اختباراً لقوة ومرونة الأنظمة الملكية والعلاقات بين الولايات المتحدة ودول الخليج. من شأن المزيج المؤلف من التهديدات التي تطرحها إيران وحلفاؤها ومن الجماعات المسلحة السنية، وانحدار أسعار النفط، والميزانيات الحكومية، وتنامي أعداد الشباب الذين يتمتعون بقدرة غير مسبوق على النفاذ إلى أدوات التواصل القوية، أن يشكل ضغوطاً على دول الخليج من جميع الجهات.

### تعزيز الروابط

فيما يتعلق بتطوير العلاقات الثنائية، هناك أهمية خاصة لبناء علاقات شخصية مع زعماء الخليج لأسباب ترتبط بالثقافة والتقاليد المحلية. وفيما يخص شركاء أمريكا الخليجيين، يمكن فهم العلاقات الوثيقة كونها تعزز نفوذ الولايات المتحدة على سياسة الخليج. ومن شأن التعهدات التالية أن تساعد على تحقيق أقصى قدر من التعاون الاستراتيجي.

أ. منح العلاقات الشخصية الأولوية على مستوى القيادة. تكتسي العلاقات أهمية خاصة مع المحورين السياسيين الرئيسيين في المنطقة، أي الرياض وأبوظبي.

ب. الحفاظ على اتصال مستمر خلال الأوقات الجيدة والأوقات الصعبة. يشكل قرار الإدارة الأمريكية السابقة بعدم إشراك شركاء عرب منذ بدء العملية السياسية التي تمخضت عن إبرام اتفاق نووي مع إيران جرحاً مفتوحاً في الخليج.

ج. استخدام تكتيكات قوامها "الثواب بدلاً من العقاب". فيما يخص شركاء أمريكا الخليجيين، يجب السعي إلى تشجيع السياسات الإقليمية المؤاتية لمصالح الولايات المتحدة بشكل سري عن طريق المفاوضات بدلاً من التخويف والتهديدات. فشركاء الولايات المتحدة ينتهجون سياسات إقليمية محددة لضمان درجة معينة من الأمن أو مصالح أساسية أخرى، وبالتالي يُعتبر الطلب إليهم بالتخلي عن سياسة قائمة على المصالح أمراً مهماً.

د. إغداق الثناء عندما يكون الثناء مستحقاً. للاعتراف العلني أثر كبير في الخليج حيث يثم إيلاء أهمية للسمعة. وسيساعد الثناء العلني على تعزيز العلاقات ويعود بالفائدة على المصالح الأمريكية.

ه. الاعتراف بالاختلافات من دون السماح لها بأن ترسم معالم العلاقة - ما لم تمثل حقاً العنصر الأهم في علاقة الولايات المتحدة بأي بلد معين. يمكن أن تؤثر الولايات المتحدة على دول الخليج في مجموعة من القضايا لكنها لا تستطيع تحويل هذه الدول.

### أولويات السياسة

أدت الحرب الأهلية والنزاعات بين الدول وتنامي التطرف من جميع الجهات إلى تفاقم التهديدات القائمة على المصالح الأمنية الأمريكية منذ فترة طويلة والمنبثقة من الشرق الأوسط. ولا بدّ من أن تشمل أولويات اليوم في الخليج مواجهة التهديدات الأكثر خطورة - أي إيران وتنظيم «الدولة الإسلامية» - بالتعاون مع شركاء الولايات المتحدة، وسط توفير دعم كبير لجهود دول الخليج للانتقال نحو اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة، التي ستساعد أيضاً على تعزيز المصالح الأمنية الأمريكية.

### ١. التصدي لسياسات إيران المزعزعة للاستقرار

تعتبر الرياض أن دعم طهران للمسلحين الشيعة في المنطقة وتهديداتها بالسيطرة على طرق التجارة البحرية مصدر التحدي الأكبر الذي تواجهه وسترحب بأي جهود تعاونية للتصدي لهذه التوجهات. ويجب أن يستهدف التعاون الجهود التي تدعمها إيران لزعزعة استقرار دول الخليج نفسها، لا سيما البحرين والسعودية، اللتين تُعتبران مسرحاً تقليدياً لحملات إثارة الاضطرابات التي تشنها إيران، وأن يضم مساعدة موسعة من القطاع الخاص في مجال الدفاع الإلكتروني. كما يجب التركيز على دعم السعودية في إطار دفاعها عن حدودها الجنوبية من هجمات الحوثيين والضغط من أجل إيجاد حلول سياسية للحريين الكارثيتين في اليمن وسوريا. ويبدو أن الإدارة الأمريكية تسير على المسار الصحيح من خلال اعتبارها بأن خطر تطوير إيران للأسلحة النووية يشكل جزءاً من المشكلة الإيرانية وليس كلها.

### ٢. مكافحة الإرهاب

تعتبر دول الخليج أن تنظيم «الدولة الإسلامية» يشكل خطراً وجودياً. لكن التعاون العسكري لهذه الدول في الحملة ضد تنظيم «داعش» كان محدوداً بسبب قلقها من إقدام الرئيس السوري بشار الأسد وحلفائه على ملء الفراغ الذي يتركه انسحاب تنظيم «الدولة الإسلامية» من الأراضي، ومن تخصيص الموارد العسكرية لهذه الدول لدرء التهديدات الأقرب إليها، مثل اليمن. إن العمليات الموسعة بالتعاون مع شركاء الولايات المتحدة الخليجيين للتصدي لجهود إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة، بما فيها دعم النظام للأسد والحوثيين، قد تؤثر على حسابات السعوديين فيما يتعلق بسوريا.

وتتطلب مجالات مثل مكافحة الفكر الإرهابي وإنهاء تدفق الدعم المالي للجماعات الإرهابية من الخليج إجراء مناقشات مستمرة مع شركاء الولايات المتحدة. بيد، لدى معظم الحكومات الخليجية تحالفات مع جماعات محافظة للغاية داخل بلدانها، وأحياناً خارجها، الأمر الذي يعقد «إطلاق» مثل هذه الحملات الواسعة لمكافحة الإرهاب. وتتميز أوضاعها بكونها شريكاً فعالاً بشكل خاص في مجال التعاون في قضايا مكافحة الإرهاب بسبب تركيزها القوي نسبياً على التسامح الديني وعلاقاتها المحدودة بصورة أكبر مع المحافظين المتشددين. وبالتالي، ينبغي تعميق التعاون مع الإمارات العربية المتحدة لمكافحة الإرهاب، ذلك التعاون الذي هو قوي أساساً وتوسيعه.

### ٣. دعم التحرك نحو المساءلة والشمولية وسيادة القانون

ستحقق الحملات لتدمير تنظيم «الدولة الإسلامية» ووقف الاعتداء الإيراني نتائج أفضل إذا ما تمت معالجة الديناميكيات الكامنة التي تضع مثل هؤلاء المعتدين في موقف قوي. ويشمل ذلك التسامح مع الفكر المتطرف والطائفية المدمرة. ومن دون معالجة هذه المشاكل، يتزايد خطر بروز المشاكل القديمة بمظاهر جديدة.

## القسم الثاني: عبء التاريخ في العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية

سايمون هندرسون\* :

من المرجح أن تكون سياسة إدارة ترامب تجاه المملكة العربية السعودية عنصراً أساسياً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأوسع نطاقاً خلال السنوات الأربع المقبلة. فالمملكة تعتبر نفسها زعيمة مسلمي العالم والعرب، إلى جانب كونها زعيمة عالم الطاقة.

وما يمثل على الأرجح مبعث قلق أكبر بالنسبة للرياض هو نزعة ترامب الشعبية ورغبته الواضحة في إدراك وجهات نظر الناخبين التي غالباً ما تكون غير منمّقة. ومن الإنصاف القول إن نظرة العديد من الأمريكيين العاديين تجاه السعودية قبيحة: فغالباً ما يُعتبر السعوديون قاطعي رؤوس كارهين للنساء لا يختلفون كثيراً عن مناصري تنظيم «الدولة الإسلامية» الذين يهددون المملكة بقدر ما يشكّلون خطراً على الكثير من «دول» الشرق الأوسط وحتى أوروبا. وبالنسبة للأمريكيين الراشدين، لا تزال ذكرى ١١ أيلول/سبتمبر ماثلة في أذهانهم وكذلك واقع أن خمسة عشر من أصل خاطفي الطائرات التسعة عشر كانوا سعوديين "أما بالنسبة للجيل الأكبر سناً، فتستمر الذكريات أيضاً من حظر تصدير النفط الذي فرضته الدول العربية بزعماء السعودية على الولايات المتحدة عام ١٩٧٣ بسبب دعم واشنطن لإسرائيل. وعلى مر السنين، أنفقت السعودية ملايين «الدولارات» على جماعات الضغط وحملات العلاقات العامة من أجل تحسين صورتها، دون تحقيق نجاح يُذكر. فلم تتمكن من منع الكونغرس الأمريكي العام الماضي من تمرير قانون "العدالة ضد رعاة الإرهاب" (JASTA) الذي يخول الأمريكيين مقاضاة الحكومة السعودية لدعمها المزعوم للإرهاب.

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، تحدث الرئيس ترامب هاتفياً مع الملك سلمان. وقد أتى عرض بيانات البيت الأبيض على ذكر المواضيع التالية: الشراكة الاستراتيجية، ومكافحة الإرهاب الإسلامي المتطرف، والتحديات التي تواجه السلام والأمن الإقليمي، والاتفاق النووي مع إيران، وأنشطة الجمهورية الإسلامية المزعومة للاستقرار في المنطقة. وفي تقدير واضح لنجل الملك سلمان، الشباب النشط وخلف العاهل السعودي المحتمل المقصود، الأمير محمد بن سلمان - الذي يكاد يكون من المؤكد أنه كان يستمع إلى المكالمات إن لم يكن يشارك فيه فعلياً - عبّر ترامب عن دعمه للخطة الاقتصادية للمملكة - "رؤية السعودية ٢٠٣٠" - التي يقف وراءها الأمير محمد بن سلمان.

### النفط

كُون السعودية أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، فهي تزود العديد من البلدان بإمدادات نفط أساسية. إلّا أن الأسعار المتدنية تعني إيرادات منخفضة للحكومة السعودية وبالتالي خفض في الميزانية. وخلال العامين الماضيين، بذلت السعودية جهوداً لإبعاد منتجي النفط الصخري الأمريكيين عن القطاع عبر إغراق السوق بالنفط، إلا أن تلك المساعي باءت بالفشل. ومن أجل إنقاذ اتفاق "أوبك" بشأن خفض الإنتاج بهدف دعم الأسعار، أُجبرت المملكة على خفض إنتاجها بصورة أكبر مما كانت ترغب، مما أسفر عن تراجع مؤلم إضافي في الإيرادات. على الولايات المتحدة أن تقترح بأن يصبح اقتصاد السعودية أكثر فعالية عبر خفض الإعانات بشكل أكبر وتقليص الإنفاق المفرط. (وعلى الصعيد الوطني، تشتري السعودية كميات هائلة من المعدات العسكرية العالية المستوى، بما في ذلك من الولايات

المتحدة، إلا أنها تفتقر إلى القدرة لاستيعابها وتشغيلها. وعلى المستوى الشخصي، يمكن أن تشكل نفقات العائلة المالكة عناوين عريضة محرجة: فقد ذكرت بعض التقارير في العام الماضي أن محمد بن سلمان قد أنفق ٥٥٠ مليون دولار لشراء يخت فاخر).

### الإرهاب الإسلامي المتطرف

قبل عام، قلّصت السلطات السعودية بشكل كبير صلاحيات الشرطة الدينية بعد اكتشافها أن معظم السعوديين الذين انضموا إلى تنظيم «الدولة الإسلامية» كانوا من أفرادها. وربما يشكك ترامب أيضاً بالتأكدات السعودية التي تدّعي عدم وجود أي روابط رسمية مع خاطفي طائرات ١١ أيلول/سبتمبر. وقد يكمن أحد السبل لإحراز تقدّم على هذا الصعيد في إقرار سعودي بتحمّل بعض اللوم على ما حصل. ويمثّل تقديم مساعدات مالية لعائلات ضحايا ١١ أيلول/سبتمبر أحد الخيارات. ونظراً إلى أن الأميرين البارزين اللذين كانا يدفعان المال لتنظيم «القاعدة» لنلا يهاجم المملكة - وهما الأخوان الشقيقان لسلمان الأكبر سناً، سلطان ونايف - قد توفيا الآن، فإن التوصل إلى اتفاق لتقديم مثل هذه المساعدات سيكون الآن أكثر سهولة.

### إيران

تسعى إيران إلى تغيير الوضع الراهن في الشرق الأوسط، من خلال إضعافها السعودية وحلفائها بينما تحاول في الوقت نفسه دفع قوات البحرية الأمريكية والقوات الحليفة لها خارج منطقة الخليج. ويرزح الاتفاق النووي الإيراني تحت الضغوط أيضاً، وذلك بسبب اختبار صاروخ إيراني ذو جوانب نووية محتملة في الآونة الأخيرة. وكانت نظرة الخوف السعودية من إيران، التي يفاقمها وجود أقلية كبيرة من المسلمين السعوديين الشيعة المتعاطفين مع طهران، قد سبق وأن دفعت الرياض إلى التطلّع إلى باكستان كمظلة نووية. وانطلاقاً من هذه النظرة، زار الأمير محمد بن سلمان إسلام آباد مرتين في عام ٢٠١٦.

### اليمن

تشكّل الحرب الأهلية في اليمن مجموعة فرعية من مشكلة إيران الأكبر. وينبغي أن يكون هدف السياسة الأمريكية إحداث تقسيم في التحالف القائم بين رجال القبائل الحوثيين المتمردين وقوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وتدمير القوات الأخيرة واستعمال الأموال السعودية من أجل قطع الصلة بين الحوثيين وإيران. وعلناً، يتحمّل محمد بن سلمان مسؤولية هذه الحرب بعد أن أعلن نفسه في بادئ الأمر مهندسها عقب تعيينه وزيراً للدفاع في عام ٢٠١٥. ومع مرور الوقت وتفاقم حالة الجمود العسكري، نأى بنفسه عن الصراع. وفي المجالس الخاصة، يُقال إن محمد بن سلمان يبحث عن سبيل للخروج من هذه الحرب، الأمر الذي يتيح فرصة للدبلوماسية الأمريكية.

### سوريا

تمثّل سوريا فرعاً إضافياً من مشكلة إيران. فقد سعت الرياض جاهدةً لإجبار الإطاحة بالرئيس السوري الأسد من السلطة، آملةً بذلك جعل إيران تتكبد انتكاسة استراتيجية في المنطقة. يُذكر أن الرياض تقود تحالفاً عربياً ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» ولكنها كانت أيضاً تموّل المقاتلين الجهاديين المناهضين للأسد وتزوّدهم بالعتاد.

### الحلفاء الخليجيون

هناك قواعد أمريكية أو منشآت عسكرية أخرى في خمس من الدول الأعضاء في «مجلس التعاون الخليجي» هي الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان. غير أنه لا توجد أي قاعدة على أراضي السعودية، التي

هي أكبر دولة عضو في «المجلس» من حيث المساحة وعدد السكان. ومع ذلك، غالباً ما توصف المملكة بأنها زعيمة دول «مجلس التعاون الخليجي»، وبين الحين والآخر ارتكبت الإدارات الأمريكية السابقة خطأ معاملتها على هذا النحو، مما أثار غضب الدول الأخرى الأعضاء في «المجلس».

### الكتلة السنّية

على الرغم من أن هناك علاقات شبه سرية تجمع على الأرجح بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، وهي أفضل من تلك التي يُحتمل أنها تجمع السعودية مع الدولة اليهودية، إلا أن المواقف تتغير بشكل سريع في المملكة، كما يظهر من العدد المتزايد من الاتصالات والتبادلات الرفيعة المستوى. وفي حين أن الشك المتبادل حول إيران هو لا محالة العامل المحرك الرئيسي وراء هذه الخطوات، من شأن إدارة ترامب أن تشجع على نحو أكبر تطوير العلاقات بين حلفاء الولايات المتحدة وأن تقرّ أن غياب اتفاق سلام كامل بين إسرائيل وفلسطين، رغم كونه لا يزال عائقاً، لم يعد يشكل عقبة لا يمكن تخطيها أمام هذه العلاقات.

على الولايات المتحدة تجنّب الظهور وكأنها منحازة فيما يخص سياسة العائلة المالكة. فولي العهد السعودي الواضح هو الأمير محمد بن نايف، الذي اعتُبر لسنوات عديدة الأمير السعودي المفضل لدى واشنطن بسبب تعاونه في ملف مكافحة الإرهاب. ويبدو للمراقبين بأنه يتمّ تهميشه إلى حدّ كبير، لكن من السابق لأوانه إلغاء دوره في العائلة المالكة، لا سيما نظراً لوجود اعتقاد بأنه يحظى بدعم أكبر في أوساط آل سعود مقارنة بالأمير محمد بن سلمان. ومن الممكن بسهولة أن تشهد المملكة مرحلة انتقالية خلال السنوات الأربع المقبلة، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن العاهل السعودي البالغ من العمر واحد وثمانين عاماً يعاني الكثير من الأمراض. ويتمثّل البديلان الأكثر ترجيحاً في انسحاب الأمير محمد بن نايف من السباق بسبب مشاكله الصحية الخاصة أو تغيير الملك سلمان خياره لولي العهد، فيدعم محمد بن سلمان ويدفع بمحمد بن نايف جانباً.

وقد يصبح أمير سعودي آخر مهماً بالنسبة للعلاقات الثنائية ألا وهو خالد بن سلمان، الأخ الشقيق الأصغر لمحمد بن سلمان، طيار مقاتل سابق على متن طائرة أف-١٥ والذي بدأ مؤخراً دراسات عليا لمدة عامين في "جامعة جورج تاون" في الولايات المتحدة. يُذكر أن الأمير خالد كان أحد أفراد بعثة محمد بن سلمان الرسمية حين زار ولي العهد واشنطن في حزيران/يونيو ٢٠١٦، ومنذ ذلك الحين أقام شبكات «من مراكز الاتصال» في المدينة. ويُنظر إليه على أنه نسخة حديثة من بندر بن سلطان، الذي تدرّب أيضاً كطيار مقاتل قبل أن يضطلع بدور نافذ في العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية لأكثر من عقدين من الزمن كسفير في واشنطن.

إن الرابط بين واشنطن والرياض هو الأهم بالنسبة للعلاقات الأمريكية مع دول الخليج المحافظة، لكنه يواجه مجموعة من التحديات المعقّدة. لذلك تتطلب هذه العلاقة عناية دقيقة.

\* لوري بلوتكين بوغارت هي زميلة "باربارا كاي فاميلي" في معهد واشنطن.

\* سايمون هندرسون هو زميل "بيكر" ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في المعهد.

\* [معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى](#) ٢٠١٧/٢/٧ :

## ٢٠١٧.. العالم بعين الأيكونوميست

\*إميل أمين

كعادتها كل عام تصدر مجلة الأيكونوميست البريطانية عددها السنوي والذي تلقي فيه الضوء على أحوال ومآل العالم في كافة الاتجاهات سواء كانت سياسية، اقتصادية، علمية، ثقافية، إلى آخر مناحي الحياة.. ما هي ملامح عام ٢٠١٧ بحسب «دانيال فرانكلين» محرر عدد هذا العام؟

يبدو أن هذا عام غير تقليدي إذ سيكون ممزوجا بروح الثورة في كل مكان، ففي هذا العام سيتم إحياء الذكرى المئوية لتولي الثورة البلشفية السلطة في روسيا، كما أنه سيكون مر مائة وخمسون عاما على نشر المجلد الأول من كتاب رأس المال «لكارل ماركس»، وخمسون عاما على موت تشي جيفارا» الذي طبع وجهه على عدد لا نهائي من القمصان، كرمز للثورة، هذا بالإضافة إلى أن عام ٢٠١٧، سيوافق الذكرى الخمسمائة على رسالة «لوثر كنج» التي تحتوي على خمس وتسعين أطروحة، والتي علقها على باب كنيسة قلعة فيتنبيرغ كما قيل، وأدت إلى اشتعال حركة الإصلاح البروتستانتي.

تحت عنوان «كوكب ترامب» يكتب «زاني مينتو بيدوز» رئيس تحرير المجلة الشهيرة يقول إنه مع تولي دونالد ترامب منصب رئيس أمريكا الخامس والأربعين، سيمثل عام ٢٠١٧ بداية نظام عالمي «جديد ومظلم» على حد وصفه.

يطرح «بيدوز» سؤالاً جوهرياً: «أي نوع من الرؤساء سيكون ترامب؟ فكر في كلماته أثناء الحملة الانتخابية، بل وقبلها وسيبدو المشهد قائماً، فترامب رجل يؤمن بقومية الاقتصاد منذ زمن طويل، ويعتقد أن التجارة الحرة هي التي دمرت اقتصاد أمريكا، كما ألقى ظللاً من الشك على التزام أمريكا نحو حلفائها فدعا إلى بناء جدار عازل للمكسيك، وفرض قيود على المهاجرين المسلمين، وبالرغم من عدم احتمالية محاولة ترامب الرئيس تطبيق برنامجه المتعصب بالكامل فقد يحافظ على جزء فيه، وفي كل الأحوال سيكون ترامب الرجل الذي سيغلق أمريكا على ذاتها، في الوقت الذي سيزداد فيه نفوذ المستبدين حول العالم.

في المقابل، نرى صحوة روسية، يمثلها الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»، ولذلك يجادل «أدريان وولدريدج» محرر عمود شوميتز في الأيكونوميست بأن «العالم الذي ولد الثورة الروسية والعالم الآن متشابهان» لدرجة خطيرة جداً... كيف ذلك؟

الشاهد أن هذه الفترة مليئة بذكريات مئوية بانسة، أولاً في عام ٢٠١٤ كانت الذكرى المئوية لاندلاع الحرب العالمية الأولى التي دمرت النظام الليبرالي، ثم في عام ٢٠١٦ كانت ذكرى معركة السوم، وهي أحد أكثر الصراعات دموية في التاريخ العسكري، أما في ٢٠١٧ سيكون قد مر مائة عام على استيلاء لينين على السلطة في روسيا، إذ أدى الانقلاب الذي قاده لينين إلى سلسلة طويلة من الأحداث المأساوية المتتالية منها: «صعود ستالين للحكم وموت ما يزيد عن عشرين مليون شخص بسبب تطبيق العقيدة الجماعية في الزراعة والتصنيع الإجباري، بالإضافة إلى أسباب أخرى أدت جزئياً لهذه النتائج وهي صعود قادة مثل هتلر و موسوليني وفرانكو... هل صعود روسيا بقيادة بوتين يبشر بعودة البلشفية من جديدة؟ وإن كان ذلك كذلك فخطأ من يكون الأمر هل هو خطأ الليبراليين في العالم أجمع؟»

الثابت أن الرئيس بوتين يتفوق في تجسيد روح العصر علي نظيره الأمريكي باراك أوباما، وعلى أبطال الليبرالية أن يفعلوا أكثر من مجرد تكرار كلام مبتذل ويتعاملوا مع المخاوف حيال الهجرة بجدية أكبر، ويراجعوا ميولهم الغريزية التي تدفعهم للتقليل من شأن الأقليات مثل: «المسيحيين الإنجيليين»، كما أنهم بحاجة ماسة إلى مضاعفة جهودهم لإصلاح المشكلة الواضحة في نظام الرأسمالية، فانتشار عدم المساواة يهدد الاستقرار، والتركيز الاقتصادي يسمح للشركات بتحقيق أرباح مسجلة، والقوانين المفرطة تنفر رجال الأعمال. والخلاصة أن عودة البلشفية تسببت بالفعل في إضرار كبيرة، ولذا فإن الليبراليين بحاجة إلى اتباع نمط فكري أفضل والتصرف بقوة أكبر من أجل إيقاف التدهور.



تبقى الايكونوميست في كل الأحوال صوتا من الأصوات الغربية، وأداة من أدوات المثلث الرأسمالي العتيد أمريكا – أوروبا – اليابان، إعلاميا على الأقل، ولهذا فإنه من الطبيعي أن نجد هجوما واضحا على الصين، وتطورات الأحداث على أراضيها.

لهذا يكتب «سيمون لونغ» محرر الشؤون المالية، ومتابع أخبار الصين في الايكونوميست مناديا أنه : « يجب مقاومة طموحات شي جين بينغ» و «شي بينغ» بحسب «لونج» هو الرئيس الصيني لكل شيء... السؤال ما الذي سيحدث خلال الأيام القليلة القادمة في الصين ويمكن أن يؤثر على مسيرتها؟ سوف يجتمع أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، البالغ عددهم قرابة ٤٠٠ عضو في الخريف القادم لإقامة المؤتمر الذي ينعقد كل خمسة أعوام، والذي سيشكل مكانهم في التاريخ.

يأتي هذا المؤتمر التاسع عشر، بعد ثمانية وستين عاما من حكم الحزب المتواصل، ولو ظل الحزب في الحكم حتى المؤتمر العشرين، فستكون الصين قد غلبت الاتحاد السوفييتي السابق كأطول فترة حكم شيوعية في العالم. وربما يكون هؤلاء الرفاق الشيوعيون يهنئون أنفسهم بالفعل، فليس هناك إلا قليل من التهديدات الوشيكة لسيطرتهم على الحكم، بعد تولي شي جين بينغ» القيادة عام ٢٠١٢، يتباطأ النمو الاقتصادي بالرغم من انه مازال أعلى من ٦٪ سنويا، ويسهل على النظام أن يقمع المنشقين والانفصاليين المؤيدين للديمقراطية في منطقتي «التبت» و «شينجيانغ» وبعيدا عن الاستعداد لانهاية الحكم الشيوعي، تسعى أمريكا جاهدة للتعامل مع صعود الصين.

كيف يفكر رجال الات الايكونوميست في حالة المواجهة القائمة والقادمة بين واشنطن وبكين؟ من الأفضل كثيرا إدراك أن الحكومات الأمريكية كانت على استعداد لاستيعاب صعود الصين، ليس ذلك عن ضعف، وإنما لثقتها في قوة أمريكا.

السياسة الصينية غامضة، فمن المستحيل معرفة حجم المعارضة داخل الحزب الشيوعي الصيني، ضد تعاضم نفوذ الرئيس «شي» ومع ذلك يمكننا أن نفترض وجود معارضة ما وقد تكون فعالة. أحد أهم مشاهد العالم في العامين المنصرمين، هي مشاهد اللاجئين لاسيما من الشرق إلى أوروبا، وهل ستستمر الظاهرة أم ستتوقف عند حدود العام ٢٠١٦ ؟

يتوقع «جويل بود» محرر شؤون العولمة في الايكونوميست بأنه سواء شئنا أم أبينا فإن عدد المهاجرين للغرب سوف يرتفع.. سيشهد عام ٢٠١٧ إجراءات صارمة لمكافحة الهجرة يتخذها السياسيون الغربيون، فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب سيبدأ بناء جداره الكبير على الحدود المكسيكية، ويأمر شركات التكنولوجيا بتعيين المزيد من الأمريكيين، كما قرأت رئيسة الوزراء البريطانية «تيريزا ماي» أفكار المصوتين واستنتجت أنهم اختاروا مغادرة الاتحاد الأوروبي لأنهم يريدون اتخاذ تدابير صارمة للحد من الهجرة، أما في فرنسا وألمانيا وإيطاليا فستدفع الأحزاب المعادية للهجرة السياسيين المعروفين إلى تبني سياسات ناعمة تتعلق بتفضيل مصالح المواطنين المحليين على المهاجرين.

ومع ذلك سيصاب الجميع بخيبة أمل في النهاية، ففي الوقت الذي توصلت فيه الدول الديمقراطية الغربية إلى ضرورة تخفيض معدلات الهجرة، تتسبب تطورات خارجة عن سيطرة أي سياسي في زيادة معدلاتها، فالديموغرافيا والتمدن والتغيرات الاقتصادية تدفع الناس إلى الهروب من الدول الفقيرة أو متوسطة الدخل إلى الدول الغنية التي تتنامى فيها مشاعر الكراهية تجاههم.

أين موقع وموضع الهند في ٢٠١٧ ؟

يتحدث «ستانلي بيجنال» من مومباي في الهند، للايكونوميست، عن نتائج الليبرالية في الهند وكيف أنها غريبة ومثيرة للحيرة والدهشة... بدءا من قضاء صباح العطلات الأسبوعية، في البحث عن فرص جديدة، إلى أوقات الظهيرة، التي يتم قضاؤها في محاولة معرفة أنسب حلول الأعمال التجارية، يمتلك الهنود الكثير ليتطلعوا إلى تحقيقه في عام ٢٠١٧، كما يتم تشييد أول متجر لأيكيا في الهند.

إن مواجهة البيروقراطية الهندية ليس أمرا سهلا، ولكن تمكنت علاقة «أيكيا» من اجتياز ذلك، وتخطط الشركة إلى افتتاح خمسة وعشرين متجرًا بحلول عام ٢٠٢٥، وهو عدد يفوق عدد الأفرع المنتشرة حاليا في بريطانيا أو السويد، ويعد ذلك مؤشرا على سرعة تطور اقتصاد الهند وعملها، بسرعة على بناء طبقة متوسطة ترغب في اقتناء خزائن كتب «بيلي» والأثاث الخشبية ومن المتوقع أن تصل مبيعات البيع بالتجزئة في الهند إلى ١,٢ تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٠... هل يعني ذلك شيئا آخر سوى تقدم الهند الاقتصادي المطرد لتحتل مكانة متقدمة ضمن اقتصاديات العالم المتقدم في العام الجديد، وضمن خططها لتطوير وتنمية اقتصادياتها؟

الكثير من القضايا المثيرة للجدل سوف تنطلق في ٢٠١٧، في أوروبا على سبيل المثال، لن يفقد الاتحاد الأوروبي أحد أهم أعضائه فحسب، «بريطانيا»، بل سوف يتقلص ثقله الاقتصادي أيضا عام ٢٠١٧، كما ستنتج الاقتصاديات الآسيوية ضعف إنتاج الاتحاد الأوروبي، لأول مرة، وستحتفظ البلاد الآسيوية بمكانتها، فيما يتعلق بتوقعات المتوسط العمري للأشخاص، على الرغم من إمكانية تحطيم سنغافورة لليابان، فيما يتعلق بعدد الأشخاص ممن يتعدون الستين من العمر ويبقون على قيد الحياة. وفي الشرق الأوسط وأفريقيا، يأمل العاملون في المجال الصحي أن يتم القضاء على شلل الأطفال بصورة نهائية، ففي نيجيريا وباكستان وأفغانستان، لا يزال الفيروس نشطا ولكن تنخفض حالات الإصابة به عن ذي قبل، فسيتمكن كبار السن من قضاء المزيد من الوقت في النوم بدلا من العمل والأكل وإجراء الأعمال الرتيبة.

في الوقت ذاته سيتلهف أصحاب نظرية المؤامرة لمجيء شهر أكتوبر، حيث يتم نشر آخر السجلات الحكومية، حول اغتيال الرئيس الأمريكي «جون كيندي» فهل اطلق بالفعل «لي هارفي أوزوالد» الرصاص على الرئيس؟ ولماذا أطلق «جاك روبي» الرصاص على أوزوالد؟ وماذا عن الرواية التي تقول إن شخصا آخر أطلق الرصاص على كيندي من هضبة عشبية غير ملحوظة، حتما سوف تتشابك أبحاث الانترنت وقرارات الصحف في هذا العام المثير.

### ماذا عن العلوم والتكنولوجيا هذا العام؟

تخبرك «ناتاشا لودر» مراسلة خدمات الرعاية الصحية في الايكونوميست بأن «الدواء سوف يصبح شخصيا... يأمل هذا الطب الدقيق أو الشخصي في التعامل مع الاختلاف الجيني بين البشر، فما يصلح من الأدوية التقليدية مع شخص ما، قد يأتي بآثار جانبية مع شخص آخر، وقد تصل الآثار والمضاعفات إلى درجة مميتة.

العلاج الشخصي يؤثر بالفعل على علاج الأورام تأثيرا كبيرا في الوقت الحالي، فلم يعد ينظر إلى السرطان هذه الأيام على أنه مرض خاص بأعضاء معينة، وبدلا من ذلك يصنفه الأطباء هذه الأيام وفقا للآليات الجزيئية التي تسببها طفرات جينات معينة، وبالتالي فإن الأدوية التي صنعت من أجل معالجة سرطان القولون والمستقيم مثلا، قد تكون فعالة لعلاج عضو مختلف تماما من الجسم مثل الثدي... هل نقرب من زمن العلاج الجيني العبقري؟

لاشك أن هناك ثورة تلوح في الأفق، فقد تضاعف عدد العلاجات الجينية التي يتم تطويرها منذ عام ٢٠١٢، وفقا لما يقوله المحللون في شركة «داتا مونيتور هيلث كير» آلاف الأدوية تخضع الآن للاستخدام في تجارب سريرية، ومنهم حوالي مائة علاج في تجارب المراحل الأخيرة، وبالرغم من أن النجاح في هذا الأمر ليس مضمونا بأي حال من الأحوال، إلا أن الأعداد الهائلة التي تنجح في تحطيم مرحلة الإعداد تشير إلى حدوث طفرة في الموافقات التي سيتم الحصول عليها في العام أو العامين القادمين.. هل هو عام مثير في تنبؤاته وتطوراتها، بل مساراته و أحداثه؟ أغلب الظن أن ذلك كذلك بالفعل؟

\*كاتب مصري

\*صحيفة (عمان) العمانية ٢٠١٧/٣/٨:

## المشروع العربي الغائب والمستقبل

\*د. شفيق ناظم الغبرا

ماذا يريد العرب؟.. سؤال يمكن طرحه وذلك بصفتهم الكتلة الأكبر في الإقليم العربي والممتدة من شمال إفريقيا للخليج والبحر المتوسط. هذه الكتلة العربية المكونة من مئات من الملايين منتشرة في مجموعة من الدول العربية تعاني النفي والضياع.

فالعرب كجماعة قومية مستهدفون إن سعوا لوحدة أو تجمع لصالح الحقوق أو لنهاية. لقد تميزت علاقة هذه المجتمعات مع نفسها بالتناقض، فتارة تبدو صانعة للجديد وتارة تخرج من التاريخ برمته. لقد عاد العرب للتاريخ على سبيل المثال مع حدث مدمر كالحادي عشر من سبتمبر، لكنهم خرجوا منه بسبب دموية الحدث وردود الفعل عليه، وعادوا للتاريخ في ثورات ٢٠١١، لكنهم خرجوا منه بعد ذلك بفضل الثورة المضادة. في ظل غياب المشروع العربي وتراجعها أصبحت التبعية للدول الكبرى ومصالحها من جهة، وازدادت ضعفاً أمام الصهيونية وأمام دول من الإقليم كإيران وتركيا. لقد تحول العرب في ظل دولهم الوطنية لشعوب تتصارع عبرها كل قبيلة وفئة وطائفة مع الأخرى، إنهم كتلة كبيرة يوشك التاريخ أن يغلق أبوابه عليهم إلا إذا صنعوا مخرجاً لضياعهم عبر نموذج متقدم وعمل جماعي.

الفراغ العربي نتاج لضعف علوم العرب وإداراتهم وإنتاجهم وثقتهم بأنفسهم، وهو نتاج الاستبداد والمركزية.. في ظل غياب العرب عن التاريخ ارتفعت نسب الخوف من إيران بينما نعتمد على تركيا خوفاً من روسيا وإيران، وسنخضع لرؤى أمريكية خوفاً من مزيد من التراجع. ألم نفقد سوريا والعراق واليمن والسودان بسبب غياب المشروع وبسبب الديكتاتوريات وحماسة السياسات المحلية. ان تقوم إدارة ترامب بمنع رعايا ٧ دول عربية من دخول أراضيها رسالة للقيمة التي وصل إليها العرب في عصرهم الراهن.

ولو كان التاريخ مدرسة نتعلم منه قد يؤدي الفراغ الذي عم الجزيرة العربية قبل نشوء الإسلام هو الأقرب للفراغ الذي يملأنا به في هذا العصر. في ذلك الزمن خاضت أراضي هذا الإقليم حروب الدولة الفارسية والبيزنطية. كما أصبح الإقليم مكاناً للظلم واللامعالية، لهذا برز الإسلام عند العرب ونجح في بناء قوة مركزية تاريخية أخرجت منطقتنا في القرن السابع الميلادي من حالة التآكل والتجاذب. ذات الظروف، وان من زوايا مختلفة، أعيد تشكيلها ثانية في زمن الصليبيين مما أنتج قوة مركزية ثانية على يد صلاح الدين. ومنذ سقوط الدولة العثمانية المركزية والعالم العربي يسعى عبر سلسلة محاولات كان أهمها سعي الرئيس المصري عبدالناصر لبناء مشروع العربي الذي لم ينجح.

المسألة العربية تعني كل العرب وكل من يحيا في الدائرة العربية من كرد وأمازيغ واشوريين، لهذا فتحرر العرب تحرر لهم خاصة إن تم التعامل مع كل من يرتبط بالدائرة العربية على قاعدة المواطنة الكاملة والعدالة والمساواة. ان نجاح العرب في بناء مشروع جوهره سلوكيات ديمقراطية ومؤسسات حديثة ورؤية قومية وارتباط ثقافي بالعالم كما وبالمكون الحضاري الإسلامي (في إطار الحريات) سيتحول لقوة لمواطني هذا الإقليم.

وتحاول قوى عديدة استغلال الفراغ الذي يتركه العالم العربي لفتح الباب أمام سيطرتها. لهذا تحاول داعش وتجتهد لصنع دولتها التي صنعت بسبب عنفها وبسبب تعصبها ولا ديمقراطيتها، وتحاول الثورة المضادة المكونة من جنرالات وجيوش ونخب، لكنها تحاول الحفاظ على امتيازات قديمه لم يعد بالإمكان الحفاظ عليها، وحاولت إيران ومازالت ملء الفراغ، لكنها تواجه تحديات جمة لأنها تفرض منظورها وفق مصالحها الضيقة، كل هذا يقع بسبب غياب قوة عربية مركزية تخرج العربية من تبعيتها لكل شعوب الأرض دولة، المقصود دولة تحميها من ظلم الدول الأخرى، وتحميها من التفتت والتردي، وتحميها من اللامعالية والظلم، لكن العرب على كثرة أوطانهم الوطنية فقدوا الوطن الحاضر المطل القادر على استيعابهم.

\*صحيفة (الوطن) القطرية ٢٠١٧/٣/٨:

## الاستبداد من الخلافة للرئاسة

\*د. مصطفى الفقي

وقع في يدي كتاب مثير لمؤلف مصري واعد هو الأستاذ محسن عبد العزيز الكاتب الصحفي وعنوانه الاستبداد من الخلافة للرئاسة (أيام للحضارة وسنوات للسقوط) وقد قدم للكتاب في طبعته الأولى الكاتب الكبير الراحل سعد هجرس، وتكمن أهمية ذلك الكتاب الرائع في أنه يتبنى نظرية واضحة ويمضي وراء تطبيقاتها على امتداد عصور الحضارة العربية الإسلامية في سنوات ازدهارها وانكسارها لكي يتتبع تلك الظاهرة المثيرة التي جعلت الاستبداد قاسماً مشتركاً بين معظم الحكام في التاريخ العربي الإسلامي، ولكي نعرف قيمة ما كتب محسن عبد العزيز فإننا نقرأ هذه السطور المنتقاة من كتابه عندما يفصح صراحة: «لكل حاكم مستبد سيف وشاعر، سيف يقطع الرقاب، وشيخ يكفر أصحابها، وشاعر يمدح شجاعته! حتى يتحول الشعب إلى قطع، يعلمهم الشيخ فضيلة الرضا والخضوع، ويعلمهم الشاعر فن المدح، ولا يكون هناك علم، ولا تفكير، ولا أسئلة، ولا بحث، ولا جدل، فيموت العقل ويذبل الفكر وتسير البلاد إلى النهاية واثقة من خطاها، ويكون المدح، ويكون الشيخ، ويكون السيف، ولا شيء آخر، وكلما اقتربت البلاد من نهايتها خطوة برق السيف وكلما اقتربت خطوة أخرى كان المدح الأعظم، وقام الشيخ يغري الناس بالصبر والجنان حتى تسقط دولة المستبد» ولقد حشد المؤلف لكتابه عدداً من المراجع بدءاً من الكتب والمخطوطات وصولاً إلى الدوريات والمقالات وهو أمر أكسب الكتاب ثراءً وقيمة، ولكن القيمة الحقيقية لهذا الكتاب إنما تكمن في كل سطر من سطره خصوصاً عندما يوقت الكاتب للاستبداد في الحضارة الإسلامية باللحظة التي طلب فيها معاوية بن أبي سفيان البيعة لابنه يزيد، وتذكر مع الكاتب وهو يسجل رأي الأحنف بن قيس في بيعته ليزيد عندما قال: «نخاف الله إن كذبنا ونخافكم إن صدقنا» وهي أيضاً لغة الاستبداد التي جعلت يزيد بن المقفع العذري يقول: «هذا أمير المؤمنين . وأشار إلى معاوية . فإن هلك . وأشار إلى يزيد . ومن أبي فهذا . وأشار إلى سيفه» وعندما يدقق الباحث في ميلاد الاستبداد في إطار الحضارة العربية الإسلامية فلا بد أن يدرك الفارق بين عصر الخلفاء الراشدين عندما قامت الخلافة على مبدأ الشورى الذي يجسده اجتماع (سقيفة بني ساعدة) بعد أن توفي نبي الإسلام وكيف جاءت البيعة لأبي بكر بعده من قدامى المسلمين وخلصاء الصحابة، بينما جاءت البيعة الوراثية في العصر الأموي من أول خليفة لابنه نموذجاً للاستبداد فتحول مفهوم الخلافة باعتبارها رمزاً دينياً إلى ملك عضوض لم يتوقف حتى اليوم، وكتب المؤلف عن بيعة يزيد: «تعد بيعة يزيد وما جرى فيها دستوراً جامعاً مانعاً للمستبددين وأعاونهم..»

الأدوار موزعة على الجميع بالعدل.. هناك من يقدم النصيحة ويقبض ثمنها الاستمرار في الحكم.. ومن يقوم بالدعاية الدبلوماسية.. ومن يكشف للناس فضائل يزيد - السكير - ومن ينذر بالسيف ومن يوزع على الناس العطايا» كما يتطرق الكاتب إلى تنظيم نظم الحكم وعلاقتها بالاستبداد فيرى أن «عماد الحكم المطلق هو النظرية الأبوية البطيريركية التي بلغت ذروتها على يد جون لوك، فالحكومة يرأسها ملك وعلاقة الملك بالرعية مثل علاقة الأب بأولاده وتقوم هذه العلاقة على الخضوع والطاعة وهي تعتمد كعادة المستبددين على العواطف وليس القدرة المنطقية عند من يرتضونها وأحياناً يدعي الطاغية أن السلام والأمن الداخلي يكون مقابل تنازل الرعية عن حرياتهم ثم يبدأ في السطو على كرامة الناس وأموالهم وتنكمش الدولة لا الحكومة وتصبح هناك دولة أخرى من أعضاء حكومة الطاغية وحدهم ويتحول الحاكم إلى ما يشبه صاحب عصا يهاجم الناس ليغتصب أمتعتهم والشعب مسلوب الإرادة ضعيف لا يستطيع المقاومة أبداً والفقر على رؤوس الجميع يذل أعناقهم للقتات من أجل الأطفال أو المرضى بينما الأغنياء إما فاسدين أو ليس لهم شأن بالسياسة»، ويقارن الكاتب في براعة بين دولة الاستبداد والدولة الديمقراطية فيقول: «دولة الاستبداد تبرع في إضفاء صفات العظمة على الطغاة مثل الزعيم والقائد والحكيم، بطل الحرب، صانع السلام، شاهنشاه ملك الملوك، السلطان المعظم.. وقد كان لكل خليفة عباسي لقب مثل الهادي، الرشيد، الأمين، المأمون وعندما ضعفت وأصبحت على وشك الانهيار أصبح بها المستنجد، القاهر، الظافر، المستعصم، وفي الخلافة الفاطمية كان المعز لدين الله والحاكم بأمر الله والعاقل والكامل وحتى المماليك العبيد سموا المظفر والظاهر» ويتطرق المؤلف إلى علم السياسة وعلاقته بكاريزما القائد: «في البلاد الديمقراطية ليس هناك من لا يمكن استبداله بغيره ومهما يكن الإعجاب بقائد معين فلا بد أن يكون في مقدورنا الاستغناء عنه وإلا جعل نفسه سيدياً مستبداً يتحول من قائد منتصر إلى طاغية مثلما فعل الشعب البريطاني عندما أسقط تشرشل بعد انتصاره في الحرب العالمية الثانية والفرنسيون مع ديغول أيضاً خوفاً من أن يتحول القائد الظافر إلى طاغية كما يحدث في بلادنا.. يبدأ الحاكم قائداً منتصراً مدافعاً عن حقوق الفقراء ثم يتحول سيدياً مستبداً وطاقية لا يشيع من السطو على أموال شعبه في كثير من الأحيان».

تحية للمؤلف، المثقف مع أهل في أن تتحول الدول العربية والإسلامية نحو مناخ الحريات الحقيقية والاستقرار الذي يقوم على العدالة الاجتماعية وإعمال مبدأ المواطنة بين الجميع.

\*مجلة السياسة الدولية - مركز الأهرام ٢٠١٧/٣/٨:

## ديكتاتورية الحكم الفردي.. الاتجاه الجديد للأنظمة الاستبدادية

نشرت مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية تقريراً من إعداد أندريا كندل تايلور، مسئولة الشؤون الروسية والأوروبية والآسيوية في مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، وإيريك فرانتز، الأستاذ المساعد في العلوم السياسية بجامعة ولاية ميتشجن، وجوزيف رايت، الأستاذ المساعد في العلوم السياسية بجامعة ولاية بنسلفانيا، تحدثوا فيه عن الأنظمة الديكتاتورية الجديدة، والتي تتسم بالحكم الفردي وعن العوامل التي تساعد على استمرارها، مشددين على خطورة استمرار تلك الأنظمة.

ذكر التقرير أنه دائماً ما تجد كل ما يتعلق بالشخصيات القوية منتشراً بشكل كبير، فعلى سبيل المثال، تغطي وسائل الإعلام كل شيء يخص الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، من آخر قراراته فيما يخص سوريا وأوكرانيا، إلى التغييرات المفاجئة التي يجريها بشكل متكرر داخل دائرة المقربين منه في الكرملين. وفي الوقت ذاته، حصلت حملة التطهير السياسي التي يجريها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عقب محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة على اهتمام متواصل. وحتى في الصين، وصفت وسائل الإعلام الرئيس شي جين بينج بـ«رئيس كل شيء» مما يعكس تزايد سلطته ونفوذه بشكل يفوق أي زعيم صيني منذ ماو تسي تونغ.

بالنظر لهذه الأمثلة، يتضح أمرٌ مثيرٌ للقلق للغاية، وهو أن الأنظمة التي تعتمد على شخص واحد اعتماداً كبيراً تأتي في مقدمة الأنظمة السياسية في جميع أنحاء العالم، بحسب ما ذكره التقرير.

يشير التقرير إلى أن الميل إلى «الشخصانية» أو الفردية يزداد في جميع أنحاء العالم، ويبدو هذا الاتجاه أكثر وضوحاً في الأنظمة الاستبدادية. وقد أفادت البيانات أن الأنظمة الديكتاتورية الشخصية -التي تتركز فيها السلطة بشكل كبير في يدي فرد واحد- قد ازدادت ازدياداً ملحوظاً منذ نهاية الحرب الباردة. في عام ١٩٨٨، كانت الأنظمة الشخصية تمثل ٢٣٪ من جميع الأنظمة الديكتاتورية، أما الآن فهي تمثل ٤٠٪.

من السهل الافتراض بأن جميع الأنظمة الاستبدادية يسيطر عليها شخص واحد، وستجد الزعيم الليبي معمر القذافي، وجوزيف موبوتو الرئيس الأسبق لزائير مثالين قويين على ذلك. لكن الواقع يختلف عن ذلك، فمنذ الحرب العالمية الثانية ومعظم الأنظمة الديكتاتورية لم يكن يحكمها أفراد أقوياء، بل أحزاب سياسية قوية، مثل الحزب الثوري المؤسسي في المكسيك، أو مجالس عسكرية كما حدث في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية في سبعينات وثمانينات القرن الماضي. لكن منذ نهاية الحرب الباردة (عام ١٩٩١)، تطورت السياسات الاستبدادية، وبمرور الوقت أصبحت الأنظمة الديكتاتورية الشخصية هي الصورة السائدة للأنظمة الاستبدادية.

### نتائج أسوأ

وتشير مجموعة من الأبحاث في العلوم السياسية إلى أن الأنظمة الديكتاتورية الشخصية تأتي بأسوأ النتائج في أي نظام سياسي، فعادةً ما تتبع سياسات خارجية أكثر خطورة وعدوانية، كما أنهم أكثر استثماراً في الأسلحة النووية، وأكثر ميلاً لخوض الحروب ضد الديمقراطية، وأكبر احتمالاً لبدء صراعات بين الدول. وبسبب انعدام المساءلة، فإن حكام هذه الأنظمة يكونون أكثر قدرة على اتخاذ قرارات تحمل مخاطر كبيرة، لا يستطيع الحكام الآخرون اتخاذها، والأمثلة على ذلك تضم الرئيس العراقي السابق صدام حسين، ورئيس أوغندا السابق عيدي أمين، ورئيس كوريا الشمالية كيم يونج أون.

وأشار التقرير إلى روسيا كمثال يوضح العلاقة بين الفردية المتزايدة، والعدوان. فعلى الرغم من أن أعمال بوتين في شبه جزيرة القرم وسوريا تهدف إلى تحقيق عددٍ من الأهداف الروسية الرئيسية، من المرجح أن عدم وجود أية قيود على المستوى المحلي زاد من جرأة بوتين في القيام بإجراءات تنطوي على خطورة أكبر خلال تحقيقه تلك الأهداف. بحسب التقرير، فإن سيطرة بوتين المشددة على وسائل الإعلام تضمن أن الرأي العام لن يتلقى سوى الرواية

الرسمية للأحداث الخارجية، كما أنه من الصعب على الروس الوصول إلى آراء غير متحيزة لما يجري في باقي دول العالم، وذلك بسبب تقييد فرص الحصول على معلومات خارجية، وبالتالي يصعب قياس أداء بوتين خارجياً. وقد قام بوتين بالقضاء على الأصوات المنافسة داخل نظامه الحاكم، وبذلك يضمن أنه سيواجه الحد الأدنى من المحاسبة عن سياساته الخارجية.

تتشابه السياسة الصينية مع ذلك إلى حد كبير، من حيث عدوانية الرئيس شي جين بينج فيما يخص بحر الصين الجنوبي، بالإضافة إلى «شخصنة» النظام السياسي بشكل متزايد. إذا استطاع الرئيس الصيني تأكيد سيطرته، والحد من مساءلته حول المؤسسات العسكرية، والسياسة الخارجية، فإنه -وفقاً للأبحاث- من الممكن أن يصبح أكثر عدوانية في تصريحاته وقراراته بشأن بحر الصين الجنوبي.

وأوضح التقرير أن قادة الديكتاتوريات الشخصية لا يقتصرون على اتباع سياسات خارجية عدوانية فحسب بل إنهم أفعالهم غير متوقعة أيضاً مع حلفائهم. وأكدت الأبحاث أن هؤلاء الأفراد يتبعون سياسات متقلبة وغير منتظمة تبعاً لأهوائهم، ويرجع السبب في ذلك أيضاً إلى حريتهم في اتخاذ القرار، بسبب غياب المساءلة. عادةً ما يكون القادة المستبدون، مثل الرئيس الروسي بوتين، والرئيس البوليفي إيفو موراليس، والرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، أكثر تشككاً في نوايا الولايات المتحدة، إذ إن خلق عدو خارجي يعتبر وسيلة فعالة للحصول على تأييد شعبي لسياساتهم.

وذكر التقرير أيضاً أن الأنظمة الشخصية هي الأكثر فساداً، والأقل احتمالاً لإحلال الديمقراطية. تعتمد الديكتاتوريات الشخصية على توزيع حوافز مالية من أجل الحفاظ على السلطة، لذلك قادة هذه الأنظمة يكونون أكثر تبديداً للمساعدات الخارجية التي يتلقونها. على سبيل المثال، كل من فرديناند ماركوس رئيس جمهورية الفلبين السابق، وموبوتو رئيس زائير السابق قام بسرقة 5 مليارات دولار خلال فترة حكمه. أفاد التقرير أيضاً أن هؤلاء القادة يميلون لتفكيك المؤسسات، وإقصاء الكفاءات "خوفاً من أن يهددوا سلطتهم. وتعتبر الأنظمة الشخصية نذير شؤم على الديمقراطية، فحتى عند انهيار تلك الأنظمة كثيراً ما يحل محلها أنظمة ديكتاتورية أخرى، كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد موبوتو، أو دول فاشلة كما في الصومال منذ فترة حكم سياد بري.

### ظاهرة مستمرة

يشير التقرير إلى أن الاتجاه نحو الحكم الفردي من المرجح أن يستمر، بالنظر إلى غياب الأمن والاستقرار، وازدياد الاضطرابات العالمية، والتي من المتوقع أن تستمر لفترة من عشر إلى عشرين سنة قادمة" بسبب تزايد مستوى العنف، والتفاوت الاقتصادي، والاستقطاب. تشير الأبحاث إلى أن أنه مع ازدياد مخاوف الأفراد من التغيير، ومن التهديدات الخارجية، يزداد تفضيلهم للقادة الأقوياء المستعدين لاستخدام القوة من أجل الحفاظ على النظام. لا يعتبر الحكم الفردي ظاهرة جديدة، فقد كان متواجداً على مدار التاريخ منذ حكم الفراعنة، وصولاً إلى ملوك أوروبا، لكنها أخذت في الازدياد في الفترة الأخيرة. وبجسب التقرير، فإنه لا توجد حلول سهلة للمشكلات الناتجة عن الحكم الفردي، لكن فهم المسؤولين عن السياسة الخارجية هذه الظاهرة فهماً أفضل، هو أمر ضروري.

\* <فورين أفيرز> ٢٠١٧/٣/١٢ :

## كيف ترسخ النظم القمعية أفكارها ؟

### الأساطير السبعة المؤسسة لدولة القمع

#### \*فريق العمل

كل دولة بما هي دولة تمارس قدرًا ما من القمع، على الجانب الآخر تختلف الشعوب في قابليتها للخضوع للقمع وفق محددات كثيرة، إلا أنه يبدو أن أغلب الشعوب لديها قابلية للقبول بحد ما من الخضوع للقمع وتبريره بشكل ما لفترات ليست قليلة، ربما يرتبط الأمر بالطبيعة الجغرافية والشخصية الاجتماعية والتجربة التاريخية أكثر مما يرتبط بمستوى التعليم أو الثقافة فكما يقول الكاتب «جيم باول»: «لو كان لأي نظام تعليمي أن يمنع الناس من التورط والخضوع للبربرية، فإن نظام التعليم الألماني في القرن التاسع عشر كان كفيلاً أن يفعل ذلك».

لا نستطيع أن نجزم أيضاً أن هناك علاقة جدية بين الديكتاتوريات والتخلف العلمي أو الفشل السياسي أو حتى الاقتصادي، فالعديد من الديكتاتوريات القمعية نجحت في تأسيس إمبراطوريات كبرى، ولكن تبقى تلك الأساطير المؤسسة للسيطرة وقمع الدولة ثابتة بشكل يثير الإعجاب.

#### ١- هناك دوماً القائد الملهم

العلامة التي لا تخطئ في أي دولة قمعية، وأول طريق المبتدئين على طريق تأسيس إمبراطورية القمع، ينبغي أن تؤسس أسطورة القمع حول رمز ترتبط الجماهير به وتقدره، أو تخاف منه بشكل ما، تنسج الأساطير حول القائد الملهم وحكمته وبراعته وشجاعته، ودوره التاريخي وخدماته الجليلة للوطن، على الجانب الآخر خوف الأعداء ورعبهم منه، ونجاحه دوماً في التملص من مكائدهم والالتفاف عليها.

يمكنك - عزيزي القارئ- أن تمسك بخريطة الديكتاتوريات الراسخة عبر التاريخ، وتضع إصبعك عشوائياً على أي منها، وتساءل عن شخصية هذا الملهم الذي يمكن أن تحدده بكل وضوح، من «هتلر» إلى «ستالين» إلى ديكتاتوريات شرق آسيا، ومن ديكتاتوريات العصر الحديث إلى قيصرات بداية التاريخ إلى فرعونيات ما قبل التاريخ.

تفشل دولة القمع حين تعجز عن بناء أسطورة القائد أو الرمز، أو حين تهتز هذه الأسطورة بشكل تعجز معه عن ترميمها والحفاظ على تماسكها، يتحول القمع ساعتها إلى فعل عشوائي غير منضبط، سرعان ما ينهار أيًا كان ما سيتشكل بعد انهياره، كذلك تبدأ رحلة تفكيك دولة القمع من هدم أسطورة الملهم والسخرية منها، لذا فإن الطغاة دوماً ما يضيقون ذرعاً بالسخرية لأنها تهدم الأساطير المؤسسة لإمبراطورياتهم.

#### ٢- عليك أن تختار بين الحرية أو الأمن

ثنائية الحرية والأمن تكاد تكون أحد أبرز الأساطير المؤسسة لقمع الدولة، فدائماً ما يتم ربط الحرية بالفوضى والتخريب وفقد الانضباط والسيطرة، والعجز عن تحقيق الأمن للناس، وغالباً ما تسعى السلطة القمعية إلى تبرير القرارات الأكثر فاشية وفق محددات أمنية بحتة، القاعدة الحاكمة هنا ببساطة هي «يمكن للناس أن يقدموا أية تنازلات بشأن حرياتهم إذا شعروا أن أمنهم مهدد».

الأمر يصدق حتى في أكثر المجتمعات ثقافة ووعياً، ويبرر ببساطة كيف يجنح المجتمع نحو قبول خيارات قمعية وفاشية ضد طائفة منه، مع علمه أنها ستطاله حتماً في لحظة ما. لا ينطبق الأمر على الديكتاتوريات العاتية فحسب، بل حتى في الديمقراطيات الكبرى، حين ترغب السلطة في تقييد جزء من حرية مواطنيها فعليها أن تشعرهم أن أمنهم صار مهدداً، وهو ذات التبرير الذي استخدمته حكومة الولايات المتحدة العام الماضي لتبرير فضيحة التجسس على الهواتف وحسابات البريد الإلكتروني الخاصة بمواطنيها دون الرجوع إليهم، والتي كشف عنها الموظف السابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «إدوارد سنودن».

### ٣- السلطة (النظام) هي الدولة، وكل شخص (دولة بذاته)

لا يوجد فارق بين الدولة أو السلطة، فمن ينتقد السلطة أو ينتقص منها فهو يريد هدم الدولة، الحاكم هو الدولة، والشرطي هو الدولة، والقاضي هو الدولة، وكل من يمتلك سلطة بشكل ما هو دولة في ذاته. الأمر قد يكون صحيحاً بشكل ما، فالنظم الشمولية تسعى لإحكام سيطرتها بشكل يصعب معه التفريق بين الطبقة الحاكمة وبين مؤسسات الدولة التي يفترض أن تكون محايدة بشكل ما، حيث توظف سائر المؤسسات في خدمة السلطة، كما يحرص رموز السلطة على السيطرة على المواقع التنفيذية للدولة بأنفسهم والتغلغل في بنيتها بصناعة تنظيمات خاصة موائية لهم، مع الوقت تصير هذه الشبكات هي عمق الدولة والمهيمن عليها. ترسيخ ثقافة أهمية الفصل بين النظام والدولة (الوطن) ليس شيئاً هيناً مع وجود تاريخ طويل من القمع، خاصة وأنه في ظل سيادة هذه الثقافة إن المعارضة هي مرادف آخر أقل حدة لكلمة (الخيانة) أو (العمالة).

### ٤- إبحث عن الرواية الرسمية (الدولة صادقة دائماً)

ينبغي أن يكون هناك دوماً رواية رسمية لكل شيء.

لا تترك الدولة لمواطنيها حرية تركيب قناعاتهم وتكوين خياراتهم وفق التداول الحر للمعلومات والأخبار، هناك دوماً الرواية الرسمية لكل حدث، والتي لا تعبر دوماً عن الحقيقة أو حتى تقوم بإعطاء تفاصيل إضافية، بقدر ما تجيب ببساطة عن السؤال الكلاسيكي «كيف تريدك الدولة أن تنظر لهذا الخبر/ الحدث»؟ الأمر لا يقتصر فقط على الأحداث السياسية، فحتى التاريخ تحرص الدولة أن ترويه وفقاً للصياغة الرسمية ليكون متسقاً مع الحاضر، فأعداء الحاضر يجب أن يظهروا كامتداد طبيعي لأعداء التاريخ، وحتى أكثر النظم «علمانية» تحرص على التحكم بشكل ما في نظرة مواطنيها إلى الدين والقيم، ليس الدين هنا بوصفه شعائر وعبادات، بل بوصفه مصدراً للفعل الاجتماعي والسياسي، لذلك تحرص السلطة أن تكون لها فئتها الدينية الخاصة التي تروج رواية دينية خاصة بها لا تكون في الغالب سوى انعكاساً للرواية السياسية للدولة أو السلطة. ربما لا ينتهي ولن ينتهي الجدل حول الدور الديني في سياسة القوى العظمى والمهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة (هل تحكم أبعاد دينية أفعال الساسة الأمريكيين خاصة المحافظين منهم، أو يستخدم البعد الديني في تبرير الفعل السياسي)، إلا أن المؤكد والواضح بشكل ما، أنه حتى في الولايات المتحدة هناك أيضاً رواية دينية تستخدم أحياناً في خلفية الفعل السياسي.



## ٥- السحر الخاص للزي الرسمي (الموحد)

حين يقتل الفرد فإن ذلك يعد جريمة تستوجب المحاكمة، وحين تقتل الدولة فإنها - فقط - تؤدي واجبها. تحدثنا الدول بدءاً من الولايات المتحدة عن محاربة الإرهاب، وتتناسى أن آلتها القمعية والعسكرية قتلت خلال العقدين الماضيين من المدنيين والأبرياء أكثر مما قتلت أي جماعة إرهابية على مدار التاريخ، لم تشارك الجماعات الإرهابية في الحرب العالمية الأولى أو الثانية، بلغ عدد المفقودين خلال حكم «فرانكو» في إسبانيا أكثر من ١٢٠ ألف شخص (هل ادعى أحد أن جماعة إرهابية قتلت هذا العدد؟)، والحديث يصلح للقياس، أيهما قتل من البشر أكثر؟ الدول القمعية أم الجماعات الإرهابية؟

أسطورة القمع تقوم على أن يرتدي القانون زياً هو زي رجل الأمن (الشرطة -.....) فلا تكون أفعاله خاضعة للقانون بقدر ما تكون أفعاله قانوناً قائماً بذاته، يتمتع أصحاب البزات الرسمية بحصانة دائمة من المحاسبة، وتبريرات معدة سلفاً لأفعالهم، هذه الأسطورة يتم ترسيخها تماماً لدرجة قد يشعر معها الشخص العادي بالإهانة إذا تعرض لفعل ما من شخص عادي مثله، بينما لا يشعر بالإهانة إذا تعرض لنفس الفعل من أحد أصحاب الياقات الرسمية.

على الداعين لتحرير الشعوب أن يطلبوا من الناس دائماً أن يخلعوا الأزياء الرسمية عن أصحابها إذا أرادوا أن يروا الحقيقة، وأنت تنظر للقصف الأمريكي على المدنيين في العراق وسوريا، تخيل أن قائد الطائرة يرتدي جلباباً ولحية وأن الطائرة يرفرف عليها علم القاعدة، وأن تنظر لرجل الأمن يطلق النار على الناس في الشوارع، حاول أن تنزع عنه رداءه، وتعيد فقط تقييم الصورة.

## ٦- رجال الدولة في مرتبة أعلى من سائر المواطنين

على السلطة القمعية حتى يستتب الأمر لها أن تغرس هذه الحقيقة ببساطة، «الدولة هي التي تحميك» لذا يعني ببساطة أنه عليك أن تتجاوز عن أخطائها وتقبلها بصدر رحب، رجل الأمن يسهر على راحتك، هذا لا يعني أنك يجب أن تساعده وتتعاون معه، وإنما يعني أنه عليك أن تتقبل أنه سيحظى بامتيازات لن تحصل أنت عليها، وعليك أن تكون مقتنعاً أنه جدير بذلك.

الدولة في النهاية لا تخضع للمحاسبة، يمكننا أن نضع قوانين ودساتير تنص على سيادة القانون، لكن علينا أن نعي جميعاً أن الحقيقة غير ذلك، فالدولة هي القانون وما يعد جريمة من (رشوة - اختلاس -...) حين يرتكبه المواطن العادي، فإن الدولة تقوم به لضرورات الأمن ومصصلحة البلاد.

## ٧- هناك أشخاص جيدون وآخرون سيئون (المواطن الصالح)

عند تأسيس دولة القمع، ينبغي أن يتم تفرغ كافة التصورات من المضامين المركبة والمعقدة، وتعبئتها بمضامين سطحية (غالباً ما تكون أحكاماً)، هناك دوماً حلفاء وأعداء، سواء على مستوى الدول أو الأحزاب أو حتى الأفراد، شخصية المواطن الصالح (الشريف)، هي شخصية محورية في تركيب أي كيان قمعي.

تصنع الدولة القمعية صورة المواطن الصالح وفق قالب مواصفات نمطي مصنوع بعناية (يهتم بأمور حياته المعيشية - قليل الاهتمام بالشأن العام إلا حينما تستدعيه الدولة - يدرك أن بلاده مهددة - يتعاون مع رجال الدولة في كافة مواقعهم - يتابع الإعلام الرسمي ويتبنى تصورات السلطة -...)، وعلى النقيض هناك المواطن السيء (الطابور الخامس - الخائن - الإرهابي -...) وهو يعني ببساطة ذلك المواطن المستعصي على الصياغة ضمن القالب الشريف الذي تصنعه الدولة على عينها.

\*وكالة ساسة بوست ٢٠١٧/٢/١٢ :

## بارك غيون... "الأميرة" التي أطاحت بها صديقتها وتخلت عن السلطة

### مسيرة رئيسة كوريا الجنوبية المثالية.. البداية والمآل

أطاحت بارك غيون- هي (٦٥ عاما) فضيحة فساد هائلة جعلتها اول رئيسة دولة تتم اقالمتها في تاريخ البلاد. وبارك، الابنة الكبرى للديكتاتور العسكري بارك شونغ- هي، عاشت طفولتها في البيت الازرق، القصر الرئاسي في كوريا الجنوبية.

وعلى الرغم من اتهامات بانتهاك حقوق الانسان شابت عهد والدها (١٩٦١-١٩٧٩)، يطلق البعض صفات ملكية على العائلة ويصفون بارك "بالأميرة". وفي عهد والدها شهدت كوريا الجنوبية تسارعا في النمو الاقتصادي. وقد اغتيل والدها بفارق خمس سنوات بينهما، ما أكسبها تعاطف الرأي العام.

ففي ١٩٧٤، اغتال ياباني كوري يشتهه بأنه تحرك بأوامر من كوريا الشمالية، والدتها التي كانت تلقى تقديرا كبيرا كزوجة وام محافظة في مجتمع كان ما زال تقليديا جدا.

وعلى الإثر، عادت بارك التي كانت تدرس حينذاك في فرنسا الى كوريا الجنوبية لتقوم بدور السيدة الاولى حتى موت والدها في ١٩٧٩، اغتيل بيد رئيس جهاز الاستخبارات التابع له.

وفي السنوات العشرين التي تلت ذلك التزمت تحفظا كبيرا. في ١٩٩٨ عندما كانت كوريا الجنوبية تعاني من عواقب الازمة المالية الآسيوية انتخبت نائبة.

### "الملكة العذراء"

اثارت بارك اعجاب الكوريين الجنوبيين المحافظين المسنين الذين يذكرون والدتها بحنين ويشيدون بالدها لانه اخرج من الفقرامة دمرتها الحرب.

ولم تكن بارك تتردد في توظيف تاريخها الشخصي في خطبها التي تكرر فيها "بعد الخسارة المفجعة لوالدي اللذين سقطا برصاص قتلة...".

تسلقت بارك سلم السلطة بسرعة ووصفت بانها "ملكة الانتخابات".

لم تتزوج بارك غيون- هي يوما كما أنها لا تقيم اي علاقات مع شقيقاتها وشقيقها وهذا ما ساهم في تعزيز صورتها في بلد اعتاد على فضائح الفساد المرتبطة بالمحسوبيات.

كانت تقول "انا متزوجة من الجمهورية الكورية. لا ابناء لي". اما مصدر الوحي لها في عملها فكان ملكة انكلترا وايرلندا اليزابيث الاولى التي توصف بـ"الملكة العذراء" بسبب اصرارها على العزوبة.

وفي ٢٠١٢، فازت في الانتخابات الرئاسية وحصلت على اكبر عدد من الاصوات منذ احلال الديمقراطية.

لكن عائلة شخص ديني مشبوه اختارته ليكون مرشدها، هي التي أدت الى سقوطها.

### "جسدا وروحا"

بدأت علاقتها بشوي تاي-مين الغامض الذي أسس حركة اقرب الى طائفة سرية، في سبعينات القرن الماضي عندما بعثت له رسالة تقول فيها انها رأت والدتها الراحلة في حلم.

وقد تمكن من التأثير فيها الى درجة ان مذكرة دبلوماسية أمريكية سرّبها موقع ويكيليكس تحدثت عن شائعات تفيد بأنه "يسيطر عليها جسدا وروحا".

وبعد وفاته في ١٩٩٤، حلت ابنته شوي سون-سيل محلها وكانت صديقة لبارك، تهتم بحياتها اليومية وحتى بملابسها.

وبارك متهمة بالتواطؤ مع شوي التي تحاكم بدورها لحصولها على ملايين الدولارات من المجموعات الصناعية الكبرى. ووقف وريث سامسونغ لي جاي-يونغ قيد التحقيق في إطار هذه الفضيحة الواسعة والمتشعبة.

قدمت بارك اعتذاراتها وفي بعض الاحيان باكية، الى الشعب الكوري الجنوبي ووصفت نفسها بانها وحيدة وخطأها الوحيدة انها افترطت في ثقتها بصديقة.

قالت الرئيسة المقالة "منذ ان توليت مهامى الرئاسية عشت وحيدة". وازافت ان شوي "وقفت الى جانبي في احلك الاوقات ووثقت بها".

لكن هذه الفضيحة كشفت العلاقات بين السلطتين الاقتصادية والسياسة ودفعت الملايين الى التظاهر في الشوارع قبل ان تقر المحكمة الدستورية اقالمتها الجمعة.

كتب شون يو اوک النائب والحليف السابق لبارك في مذكرات نشرت مؤخرا "بدلا من ذكاء والدها وفاعليته وتصميمه على تطوير الاقتصاد، ورثت اسوأ صفاته، هاجس السلطة (...). وعدم قبول الانتقادات".

واضاف ان "سقوطها يذكر كل الكوريين الجنوبيين بأنه حان الوقت لنودع ماضيها". هذا وأيدت المحكمة الدستورية في كوريا الجنوبية اتخاذ إجراءات لعزل الرئيسة باك جون هاي على خلفية فضيحة فساد شملت شركات كبرى وعصفت بالبلاد لعدة أشهر.

وستصبح باك أول رئيسة للبلاد منتخبة ديمقراطيا تجبر على ترك المنصب. وبموجب الدستور ستجرى انتخابات رئاسية في غضون ٦٠ يوما.

وكان البرلمان أجرى تصويتا في التاسع من كانون الأول لمساءلة باك فيما يتعلق بفضيحة لاستغلال النفوذ. وشغلت الفضيحة البلاد على مدى أشهر في وقت تمضي فيه كوريا الشمالية قدما في برنامجها الصاروخي وتتزايد حدة التوتر مع الصين حول نظام دفاعي صاروخي أمريكي يتم نشره في كوريا الجنوبية. وتتهم باك (٦٥ عاما) بالتآمر مع صديقتها تشوي سون سيل ومستشار رئاسي سابق وكلاهما يحاكم حاليا بالضغط على شركات للتبرع لمؤسستين أقيمتا لدعم مبادراتها السياسية. كما تتهم بطلب رشوى من رئيس مجموعة سامسونغ في مقابل دعم الحكومة لدمج شركتين تابعتين لسامسونغ في ٢٠١٥ بهدف سيطرته على المجموعة.

### بارك تراهن على أنصارها

وتكثفت المفاوضات مع الرئيسة الكورية الجنوبية المعزولة بارك غيون هي، لإقناعها بمغادرة القصر الرئاسي المعروف بـ «البيت الأزرق»، وتجنيد البلاد صدمات بعد سقوط قنيلين وعدد من الجرحى في صفوف أنصارها خلال احتجاج على قرار المحكمة الدستورية أمس، القاضي بتثبيت قرار البرلمان في ٩ كانون الأول (ديسمبر) الماضي بعزل الرئيسة، ما وضع حداً لأشهر من البلبلة السياسية.

وتراهن بارك على أنصارها، كونها ابنة الجنرال بارك جونغ هي الذي نفذ انقلاباً عسكرياً في ١٩٦٢ حكم بموجبه البلاد بيد من حديد حتى اغتياله عام ١٩٧٩. ويمهد حكم المحكمة الدستورية، وهي أعلى هيئة قضائية في البلاد، لملاحقة الرئيسة المعزولة قضائياً بتهمة التورط بفضيحة فساد. كما يستدعي تثبيت قرار البرلمان تنظيم انتخابات رئاسية خلال ٦٠ يوماً، يتوقع أن يفوز فيها مون جاي، الزعيم السابق لـ «الحزب الديموقراطي» المعارض. لماذا فقدت بارك غوين- هاي منصبها؟

تصدر الصداقة القوية التي تربط بارك غوين-هاي وتشوي سون-سيل المشهد الأبرز في تلك الأزمة، فتشوي اتهمت باستغلال صلتها بالرئاسة في الضغط على شركات للتبرع بملايين الدولارات لصالح الجمعيات غير الربحية التي تديرها. وتواجه الرئيسة المعزولة تهمة التورط شخصيا في تلك الفضيحة ومنح صديقتها تشوي حرية الحصول على أوراق رسمية.

وكان البرلمان قد صوت لصالح عزل بارك في ديسمبر / كانون الأول الماضي ومنذ ذلك الحين كانت المحكمة الدستورية تبحث القضية للنطق بالحكم؟

وجاء في حكم المحكمة التي تضم ٨ قضاة إن "أفعال الرئيسة بارك أفسدت روح الديمقراطية وروح القانون في البلاد". وقالت المحكمة إن بارك خرقت القانون بسماعها لتشوي سون-سيل بالتدخل في شؤون البلاد، كما أنها خرقت قواعد السرية بتسريب وثائق رئاسية مهمة.

ورفضت المحكمة تهم انتهاك حرية التعبير وقمع الصحافة.

وكانت بارك بالفعل موقوفة عن أداء مهامها الرئاسية منذ أن أقر البرلمان عزلها، وسلمت السلطات لرئيس الوزراء. وينبغي على بارك الآن، ترك مكتبها ومقر إقامة الرئيس فوراً، وستجرى انتخابات رئاسية في غضون ٦٠ يوماً. ومنذ بدء الفضيحة، تعرضت بارك لانتقادات حادة وخرجت مظاهرات حاشدة للمطالبة بعزلها، وقد قوبل نبأ عزلها باحتفالات كبيرة ولكن أنصارها نظموا أيضاً احتجاجات تخللها أعمال عنف.

ووقعت اشتباكات بين أنصار بارك والشرطة أمام مقر المحكمة الدستورية سقط فيها قتيلان. ويقول محللون إن الاحتجاجات الشعبية الأخيرة ضد قضايا الفساد في كوريا الجنوبية تعطي إشارة واضحة للسياسيين بضرورة قطع علاقاتهم برجال الأعمال الذين يسيطرون على الاقتصاد في البلاد.

### القائم بأعمال رئيسة كوريا الجنوبية: سنحقق الاستقرار في البلاد

وقال القائم بأعمال رئيسة كوريا الجنوبية يوم الجمعة أن الحكومة ستحقق الاستقرار في البلاد لمنع تفاقم الصراع الداخلي.

وكان يتحدث بعد ساعات من قرار المحكمة الدستورية تأييد تصويت البرلمان بعزل الرئيسة باك جون هاي الأمر الذي فجر احتجاجات عنيفة.

وقال رئيس الوزراء هوانج كيو آن، الذي أصبح قائماً بأعمال الرئاسة في ديسمبر، خلال اجتماع للحكومة "أحترم قرار المحكمة الدستورية... على الحكومة أن تدير شؤون الدولة بشكل مستقر وتعالج النظام الاجتماعي لمنع تفاقم الصراع الداخلي."

وطلب هوانج من الوزراء المعنيين الاستعداد سريعاً لإجراء انتخابات رئاسية خلال ٦٠ يوماً.

وبموجب الدستور ستجرى انتخابات رئاسية في غضون ٦٠ يوماً.

وتعليقاً على الحكم الصادر، قالت القاضية لي جونج مي، رئيس المحكمة بالإنباء، إن بارك انتهكت الدستور والقانون "طوال فترة حكمها"، ورغم اعتراضات البرلمان والصحافة فقد أخفت الحقيقة وشنت حملة على المنتقدين. وأضافت أن القرار جاء من أجل حماية الدستور. وقالت "نعزل الرئيسة بارك جون هاي من المنصب".

### سقوط مدو لأول امرأة تتولى حكم البلاد

ويمثل الحكم بتأييد تصويت #البرلمان\_الكوري في التاسع من ديسمبر الماضي الأول لعزل بارك، فيما يتعلق بفضيحة استغلال النفوذ سقوطاً مدوياً لأول امرأة تتولى رئاسة كوريا الجنوبية.

وتجمع مئات المتظاهرين من أنصار بارك ومعارضيه عند مبنى المحكمة الذي أحاطت به حافلات الشرطة.

ووجه الادعاء الاتهام لبارك التي ستفقد حصانها الرئاسية من الملاحقة القضائية، في قضيتين مرتبطتين بالفضيحة، ما يشير إلى إمكانية التحقيق معها وقد تواجه إجراءات قانونية.

وكان قد تم تجريد بارك من سلطاتها بعد تصويت البرلمان على عزلها، لكنها ظلت في المجمع الرسمي للرئاسة المسمى بالقصر الأزرق. ولم تمثل بارك أمام المحكمة اليوم.

### عزل الرئيسة يبرره انتهاكها للدستور والقوانين

وتوفي مؤيدان لبارك خلال مشاركتها في احتجاج تخلله عنف أمام مقر المحكمة الدستورية. وأعلنت الشرطة التي نشرت حوالي ٤٦٠٠ عنصر أمام المحكمة إن «مؤيدي بارك حاولوا اقتحام حواجز فردنا باستخدام رذاذ الفلفل».

وقال تشو بونغ أم (٦٠ سنة) أحد مؤيدي بارك: «نرفض القرار، وسننزل إلى الشارع للمقاومة حتى النهاية».

واعتبر رئيس المحكمة لي جونج مي، أن عزل الرئيسة «يبرره انتهاكها للدستور والقوانين. وكانت بارك اعتذرت مرات عن الفضيحة التي تعلقست باستفادة شريكة لها من منصبها، لكنها نفت أي سلوك خاطئ، وقالت: «لم أسع أبداً

إلى مكاسب شخصية أو إلى استغلال منصبه كرئيسة». وأبدى محامو بارك خيبتهم، فيما اعتبر النائب المعارض كيون سيونغ دونغ، أن قرار المحكمة «يؤكد أن القانون يفرض تساوي الجميع أمام القضاء». واعتذر حزب «حرية كوريا» الذي تتبع له بارك إلى الشعب، وقال رئيسه بالوكالة: «فشلنا في الحفاظ على كرامة البلاد وعزة نفسها». وتعهد رئيس الوزراء القائم بأعمال الرئيس هوانغ كيو «تحقيق الاستقرار في إدارة شؤون البلاد من أجل منع تفاقم الصراع الداخلي»، وطالب الوزراء المعنيين بالاستعداد سريعا لإجراء انتخابات رئاسية خلال ٦٠ يوما.

وفي أبرز ردود الفعل الدولية، وصفت بيونغيانغ الرئيسة الكورية الجنوبية المعزولة بأنها «مجرمة عادية»، فيما اعتبر الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارك تونر قرار الإقالة «شأنا داخليا»، مع الأمل بإقامة «علاقة بناءة» مع الرئيس الكوري الجنوبي المقبل، مؤكدا أن واشنطن «تواصل الوفاء بكل التزاماتها في مواجهة التهديد الكوري الشمالي».

### أبرز نقاط حكم القضاء الدستوري بعزل رئيسة كوريا الجنوبية

وبعد شهور من المعارك التي وجدت طريقها إلى البرلمان والإعلام وشحذتها التظاهرات الحاشدة بكوريا الجنوبية بهدف عزل الرئيسة بارك جيون-هاي، على خلفية فضائح فساد واستغلال نفوذ، أصدرت المحكمة الدستورية الجمعة، حكمها الذي نشر على الهواء مباشرة بعزل الرئيسة من منصبها، وذلك على خلفية الانتهاك الفادح للقانون والدستور.

وتتمحور غالبية مخالفات الرئيسة التي تسببت بعزلها - حسبما أوردت شبكة "إيه بي سي" الأمريكية - حول تواطؤها مع صديقتها المقربة تشوي سون-سيل والتي سمحت لها الرئيسة بالتدخل في شؤون الحكم دون شغل منصب رسمي.

ووجه المدعون العموم إليهما تهم الضغط على الشركات لتقديم تبرعات مالية لمؤسسات يسيطرن عليها، بالإضافة لاتهام الرئيسة باتخاذ العديد من الإجراءات لصالح تشوي.

وأشار الحكم - الذي أصدرته هيئة المحكمة بالإجماع بعضوية ٨ من القضاة - إلى عدد من النقاط التي تم الاستناد إليها في الحكم، وتشمل إساءة استخدام بارك لمنصبها الرئاسي وسلطتها لصالح تشوي فيما يعد انتهاكا للدستور وغيره من القوانين المختصة بالموظفين العموم ومدونات أخلاقياتهم.

وكذلك السماح لتشوي بالإطلاع على مستندات رسمية تحوي معلومات حساسة فيما يعد انتهاكا للقانون الذي يلزم الموظفين العموم بحفظ الأسرار الرسمية.

كما أورد قرار المحكمة أن بارك أخفت تدخل تشوي في شؤون الدولة وأنكرت وشككت في التكهانات بشأن أفعال تشوي، وذكر أيضا أن بارك وعدت مبدئيا بالتعاون في التحقيق، إلا أنها رفضت لاحقا الخضوع للاستجواب من قبل المدعين العموم والسماح للسلطات بتفتيش مسكنها الرئاسي، مؤكدا أن أفعال بارك بانتهاك الدستور والقانون تعد خيانة لثقة الشعب.

وتابع القرار، أن الرئيسة تعدت على حقوق ملكية الشركات وحقوق إدارة الشركات الخاصة، ذلك لتصدر المحكمة قرارها قائلة "الفائدة التي ستتحقق بحماية الدستور عبر عزل المتهمه عظيمة، من هنا، في قرار بالإجماع من قبل هيئة المحكمة، صدر الحكم: عزل المتهمه الرئيسة بارك جيون-هاي"، ليسدل الستار على حلقة السجال الذي استمر شهور حول عزل الرئيسة ومحاسبتها جنائيا ويسيطر الترقب لما ستؤول إليه الأمور في البلاد.

وأثار قرار المحكمة تظاهرات مؤيدة ومعارضة، وتسببت الاشتباكات بين مؤيدي الرئيسة وقوات الشرطة في سقوط متظاهرين اثنين وهو ما أدانه الرئيس المؤقت للبلاد رئيس الوزراء هوانج كيو-آن ودفعه للدعوة إلى وقف التظاهرات والمضي قدما لإنهاء الصراعات والمواجهات.

### رئيسة كوريا الجنوبية اعلنت استعدادها للخضوع لاستجواب قضائي

وكانت رئيسة كوريا الجنوبية بارك غوين-هي اعلنت في السابق انها مستعدة للخضوع لاستجواب من قبل النيابة العامة في اطار التحقيق الجاري في فضيحة فساد مدوية اكدت انها تتحمل مسؤوليتها كاملة.

وفي خطاب الى الامة هو الثاني لها في غضون عشرة ايام بشأن الفضيحة اقرت بارك بمسؤوليتها الكاملة عن الازمة الراهنة والناجمة عن صديقتها المقربة شوي سون-سيل المشتبه في انها استغللت علاقتها بالرئيسة واطلاعاها على

امور البلاد لتعيين مسؤولين كبار في الدولة ولابتزاز كبريات الشركات مثل "سامسونغ" وارغامها على دفع اموال لمؤسسات انشأتها لحسابها.

وقالت الرئيسة في خطابها المتلفز "عند الاقتضاء انا مستعدة للرد بكل صدق على اسئلة محققي النيابة العامة". وازافت ان "التطورات الاخيرة هي كلها خطئي وتسبب بها اهمالي (...). لانني لم احترس" كما ينبغي من شوي. وتابعت بارك "لا استطيع ان اغفر لنفسي... ومن الصعب علي ان انام ليلا".

ووضعت شوي قيد الحجز الاحتياطي لدى عودتها الاثنين من المانيا التي فرت اليها في ايلول/سبتمبر. وصدرت مذكرة اعتقال بحقها بتهم الفساد واستغلال السلطة.

وتواجه بارك غضبا متزايدا من الرأي العام بسبب هذه القضية، وتدنت شعبيتها الى ادنى مستوياتها قبل سنة تقريبا على انتهاء ولايتها.

وانفجرت الفضيحة بعد اكتشاف الرأي العام ان الرئيسة ركنت في ادارتها للكثير من شؤون البلاد الى رأي شوي سون-سيل (٦٠ عاما) وهي ابنة زعيم ديني وليس لها اي منصب رسمي او دور استشاري سوى انها صديقتها منذ اربعين عاما ولا تخضع لأي اجراءات امنية.

ولكن بارك نفت في خطابها الجمعة الشائعات التي سرت بشأن انتمائها الى فرقة دينية وانها اجرت في قصر الرئاسة طقوسا دينية لتحضير الارواح.

وبموجب الدستور الكوري الجنوبي فان رئيس الدولة لا يمكن ان يلاحق قضائيا اذا كان يتولى مهامه الا في حالة العصيان او الخيانة.

#### إلى جانب الرئاسة.. ماذا خسرت رئيسة كوريا الجنوبية بعزلها؟

ويبدو أن الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية في كوريا الجنوبية اليوم، الجمعة، بعزل الرئيسة بارك جيون-هاي من منصبها على خلفية الفساد لم يمه فقط حكمها للبلاد، ولكن أفقدها عددا من الامتيازات التي كان من المفترض أن تتمتع بها كرئيسة سابقة للبلاد، إذا ما كانت أنهت فترتها بصورة طبيعية.

ويعد أهم تلك الامتيازات هو أن يتم دفنها عقب وفاتها في المقبرة الوطنية بالعاصمة سول إلى جانب والدها الحاكم الأسبق للبلاد باك تشونج - هي والذي تم اغتياله عام ١٩٧٩ بعد أن حكم البلاد لمدة ١٨ عاما وزوجته السيدة الأولى السابقة يك يونج سو. كما تخسر الرئيسة المعزولة أيضا - حسبما ذكرت شبكة "إيه بي سي" الأمريكية - معاشا شهريا للرؤساء السابقين قدرته تقارير إعلامية محلية بحوالي ١٠ آلاف دولار أمريكي، بالإضافة إلى مكتب توفره الدولة ورعاية صحية وخدمات اتصالات مجانية وغيرها من الخدمات، وذلك وفق القانون بالبلاد.

وبعد أن أصبحت بارك جيون-هاي رئيسة سابقة للبلاد فإنها تخسر أيضا حصانتها الرئاسية ما يفتح الطريق أمام محاسبتها جنائيا، وهو ما طمح إليه البرلمان منذ أن بدأ معركته السياسية قبل شهر بهدف إقالتها ومساءلتها. فيما سيتم أيضا مطالبتها بإخلاء القصر الرئاسي الذي تقطنه البيت الأزرق.

ويظل ما تحتفظ به بارك جيون-هاي - وفق القانون - هو عدد من الحراس الشخصيين بغرض حمايتها.

#### تلفزيون كوريا الشمالية: رئيسة كوريا الجنوبية المعزولة "مجرمة عادية"

وندد التلفزيون الرسمي في كوريا الشمالية (كيه.آر.تي) برئيسة كوريا الجنوبية المعزولة باك جون هاي واصفا إياها بأنها "مجرمة عادية" اليوم الجمعة إثر قرار من المحكمة الدستورية يؤيد عزلها بعد أن كان البرلمان قد صوت على ذلك في وقت سابق.

وقال قارئ نشرة في (كيه.آر.تي) "رئيسة كوريا الجنوبية المعزولة) باك جون هاي كان أمامها عام آخر (كرئيسة) لكن تمت الإطاحة بها الآن وسوف يتم التحقيق معها كمجرمة عادية."

وتم بث التقرير بسرعة على نحو غير معهود بالنسبة لوسائل الإعلام الكورية الشمالية التي عادة ما تنتظر أياما قبل إعلان أخبار خارجية.

\*اعداد: الانصات المركزي ٢٠١٧/٣/١٢ :

## بعد عزل رئيسة كوريا الجنوبية.. هل تتكرر التجربة في الدول العربية؟

\*أحلام حسنين

بقرار من المحكمة الدستورية في بلادها، غادرت رئيسة كوريا الجنوبية بارك جوين هاي، مقعد الرئاسة، غير أنها لم تكن الأولى في قائمة الرؤساء الذين أطيح بهم من سدة الحكم لاتهامات لاحقتهم بالفساد واستغلال السلطة. "نعزل بارك جوين هاي من المنصب.. خانت ثقة الشعب.. ما قامت به يمثل انتهاكا خطيرا للقانون لا يمكن التسامح بشأنه"، هكذا قضت المحكمة الدستورية بكوريا الجنوبية، الخميس، بتأييد قرار البرلمان بعزل بارك على خلفية تورطها في قضايا فساد شملت شركات كبرى.

عزل بارك جاء بعد اتهامها بالتواطؤ مع صديقتها المقربة، تشوي سون، ومساعد سابق، بالضغط على أصحاب شركات كبرى لضخ تبرعات لصالح مؤسستين أقيمتا لدعم مبادراتها السياسية، وهو ما نفته الأولى، لكنها اعتذرت عن عدم توخي الحرص في علاقتها مع صديقتها، بحسب ما تداولته الصحف.

بارك، التي انتخبت عام ٢٠١٢ بأعلى نسبة تصويت يحصل عليها مرشح رئاسي في العهد الديمقراطي لكوريا الجنوبية، أصبحت أحدث زعيم دولة يعزل من منصبه بسبب قضايا فساد، ولكن سبقها عدد من رؤساء دول العالم. ففي أواخر عام ٢٠١٥ وحتى النصف الأول من عام ٢٠١٦ قرر البرلمان البرازيلي عزل الرئيسة السابقة ديلما روسيف من منصبها، لإدانتها في التلاعب بحسابات عامة بعدما أخفت العجز في الموازنة الحكومية، وكذلك اتهمها البرلمان بسوء السلوك الإداري والتصرف في الميزانية الاتحادية حسب الأهواء.

وأجرى الرئيس الألماني السابق كريستيان فولف، على الاستقالة لاتهامه في قضية استغلال للسلطة عام ٢٠١٢، إثر حصوله على قرض مالي بشروط مواتية، منح له لشراء عقارات حينما كان رئيسا لمقاطعة ساكسونيا السفلى بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠، ولكنه حصل على البراءة بعد عامين من المحاكمة.

كما أجزى البرلمان الإندونيسي في عام ٢٠٠١ رئيس البلاد آنذاك عبد الرحمن وحيد، على الاستقالة من منصبه بعد اتهامه في قضايا فساد.

اتهامات يتردد كثير منها بحق بعض حكام عالمنا العربي، فهل يمكن أن يتكرر سيناريو الإطاحة بأي منهم كما يجري خارج بلاد الناطقين بالضاد؟

قال مختار الغباشي، نائب رئيس المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، في استنكار: "بأمانة إيه.. مجرد السؤال ظلم لكوريا الجنوبية، مفيش مقارنة".

وأرجع الغباشي، خلال تصريح لـ "مصر العربية" استبعاده لعزل أي رئيس دولة عربية، إلى أنها ما بين نظم ملكية وعائلات ونظم شمولية لا يوجد فيها نظم ديمقراطية، باستثناء لبنان ولكنها تعاني من الطائفية السياسية، والكويت نظام ملكي ولكن فيها ديمقراطية. وتابع: "لا يمكن مقارنة البرازيل وكوريا الجنوبية بالدول العربية، فالأولى دول ديمقراطية، والثانية منطقة مستقطبة من كل الدول الإقليمية وكل قضاياها وثرواتها وخيراتها في يد الدول الكبرى، وكذلك الصراعات التي تسيطر عليها".

ولفت الغباشي، إلى أن ثورات الربيع العربي كان الهدف منها تحقيق الديمقراطية التي يمكن معها عزل أي رئيس حال تورطه في قضايا فساد، ولكن هذه الثورات فشلت في المطلق لأن نظم الحكم فيها لا تسمح بذلك، فضلا عن غياب القدرة لدى التيارات السياسية وزعائمتها على تحقيقها.

أيمن سلامة، أستاذ القانون الدولي العام، قال إن قرار المحكمة الدستورية في كوريا الجنوبية، كان متوقعا للكافة في مثل هذه البلد الديمقراطية، بعد تورط رئيستها في قضية فساد وانتهاك الدستور.

وأضاف سلامة، لـ "مصر العربية"، أن جوين استغلت سلطاتها وتناست أن دستور كوريا الجنوبي يضع الحدود لجميع السلطات في البلاد بما فيها رئيس الجمهورية ذاتها.

وعن إمكانية عزل رئيس أي من الدول العربية على غرار ما حدث في كوريا الجنوبية، أكد أستاذ القانون الدولي أن دستاير الدول العربية كافة تنص على محاكمة الرؤساء حال ارتكابهم جريمة الخيانة العظمى. وأوضح أن هذه الجرائم تتمثل في التخابر أو التآمر مع الدول الأجنبية، أو تعطيل العمل بالدستور بالمخالفة للمبادئ والأصول الدستورية.

وأشار سلامة إلى أن بعض الدول العربية تحدد كيفية محاكمة الرؤساء أمام محاكم خاصة، يصدر قرار بتشكيلها من برلمانات هذه الدول، كما هو الحال في كثير من الدول الأجنبية.

\*مصر العربية ٢٠١٧/٣/١٢ :

## الثورات والديموقراطية: من الاستثناء إلى الاستعصاء

\*وحيد عبدالمجيد

يصعب عادة أن يرى المرء شعاع نور حين يكون الظلام حالكاً. وهذه هي الحال بعد ست سنوات على بداية الربيع العربي الذي لا يرى كثيرون من تداعياته إلا تدهوراً بأشكال مختلفة ودرجات متباينة في معظم بلدانه أو كلها.

من الصعب مثلاً أن يظهر أثر إيجابي لثورات انقض عليها خصومها بسرعة، فيما وسائل الإعلام والكاميرات تنقل كل يوم أسوأ الأنباء وأفظع الصور. ويزداد الأمر صعوبة حين يكون الأثر الإيجابي الأساسي مُعطلاً بفعل كوابح تؤجل ظهوره إلى أجل غير معلوم.

لقد كسر الربيع العربي حاجز الخوف من السلطة لدى قطاعات واسعة من شعوب اكتشفت كم كانت هشّة هذه السلطة التي تهافت في خمسة بلدان، فسقط رؤوس أربعة منها، وسلمّ الخامس أمره لاحتلال أجنبي مزدوج لحمايته.

ويُمثل كسر حاجز الخوف من السلطة تحولاً لا يُستهان به في بلدان عاشت شعوبها حالة استسلام لـ «قدر» استبداد وظلم وفساد بلا حدود. لكن تنامي أخطار الإرهاب والحرب الأهلية خلق خوفاً آخر، قد يكون أشد وطأة، وأتاح فرصاً لتخويف من لم تعد السلطة تُفزعهم.

وعلى رغم أن هذا الخوف الجديد يُضعف الطلب على الديمقراطية، ويزيده على الأمن، فهذه حالة مؤقتة طال وقتها أو قصر. فقد حمل انكسار حاجز الخوف من السلطة في طياته معاني أهمها وضع حد لحالة الاستثناء العربي، لكن من دون أن يؤدي إلى توافر مقومات الديمقراطية. فلم يكن الخوف من السلطة العامل الوحيد الذي استدعى صك مفهوم «الاستثناء» في بعض الأدبيات الديمقراطية تعبيراً عن الحالة العربية. لذلك صار علينا الإقرار بوجود مشكلة حقيقية لدى العرب في شأن المسألة الديمقراطية، وبأنها تعود إلى جمود مجتمعاتنا، وهشاشة ثقافة الحرية لدينا، وليس إلى طغيان معظم نظم الحكم وتجربها فقط.

والحال أن العلاقات المجتمعية في بلداننا ظلت محكومة بنزعة محافظة يتفاوت جمودها باختلاف المناطق الجغرافية والشرائح الاجتماعية. وإذا استثنينا فئات محدودة للغاية من هذا الجمود، نجد أن النزعة المحافظة في المجتمع تعوق توافر الحد الأدنى من ثقافة الحرية.

هذه النزعة الغالبة هي المصدر الأساسي الذي تنهل منه جماعات دينية تعوق ممارساتها، كما توجهاتها، التطور الديمقراطي. وليس ما حدث في بداية الربيع العربي، وبخاصة عقب الثورتين التونسية والمصرية، إلا مثلاً واحداً، لكنه ساطع، على ذلك. وتجد هذه الجماعات في البيئة المجتمعية الجامدة حاضنة مناسبة ما زالت مستمرة لغياب الإرادة السياسية اللازمة لتحديثها، حيث تعتقد نظم حكم مستبدة أن بقاءها على هذه الحال يجعل الهيمنة على المجتمع أسهل. لذلك يظل نصيب الفرد لدينا من الحرية في حياته الخاصة وعلاقاته الاجتماعية أقل مما يلزم لانتشار ثقافة ديموقراطية في المجال العام.

غير أنه في الوقت الذي ينبغي الإقرار بذلك كله لا يصح إغفال أن الربيع العربي، الذي لم يُقدّر له بعد أن يُزهر، أحدث أثراً ما. فقد توسع الاهتمام بالشأن العام، ولم يعد مقصوراً على دوائر نخبوية محدودة. وهذا جزء من تحول يستغرق وقتاً يتفاوت من بلد إلى آخر، لكنه لن يكون قصيراً في أفضل الأحوال لأنه بدأ في مرحلة ارتداد ديموقراطي على المستوى الدولي، بعد ثلاث موجات من التقدم تعاقبت منذ السبعينات.



ومع ذلك، لم يعد الوضع مثلما كان عندما صُك مفهوم الاستثناء العربي، على رغم أن البناء على الأثر الإيجابي الذي أحدثه الربيع العربي ما زال مستعصياً. لكن الاستعصاء يختلف عن الاستثناء. فالمستثنى من قاعدة ما يختلف عما يستعصى عليه أن يكون جزءاً منها. الأول محكوم بأن يبقى خارج القاعدة، فيما الثاني يواجه صعوبات في الالتحاق بمن تنطبق عليهم. كما يرتبط الاستعصاء في كثير من حالاته بفشل يواجه من يستعصى عليه أن يحقق هدفاً يسعى إليه. أما المستثنى فهو لا يفشل لأنه لا يدخل أصلاً في تجربة يتعذر عليه أن ينجح فيها.

وفي الانتقال من الاستثناء إلى الاستعصاء ما يتيح مقارنة حال بلدان عربية مع أخرى في العالم اليوم. وهذه المقارنة ليست واردة في حال الاستثناء. في الإمكان اليوم مقارنة استعصاء الديمقراطيات في بلدان عربية عدة ببعض دول شرق أوروبا ووسطها التي ساد اعتقاد عند خروجها من وراء الستار الحديدي بأن التطور الديمقراطي فيها سيكون سهلاً وسريعاً. وها هي نصف هذه الدول أو ما يقرب تعاني استعصاء ديمقراطياً، ويشهد بعضها مداً شعبوياً، بعد نحو ربع قرن. وبلغ هذا الاستعصاء ذروته في هنغاريا وبلغاريا وبولندا.

وحتى في أمريكا اللاتينية، التي كانت تحولاتها الديمقراطية في التسعينات أحد عوامل ظهور مفهوم الاستثناء العربي، تتعثر هذه المحاولات الآن بأشكال مختلفة في عدد متزايد من بلدانها. وعلى رغم الفرق بين الوضع في البرازيل وفنزويلا، لجأ كل من الرئيسة المعزولة بموجب تحقيق برلماني شفاف، ديلما روسيف، والرئيس المتشبهت بالسلطة مادورو، إلى خطاب المؤامرة الشائع عربياً في معركتهما ضد الخصوم السياسيين.

ومع ذلك يظل العرب في مستوى أدنى من حيث فرص التطور الديمقراطي لأن عوائقه في بلدانهم أعمق منها في أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا، سواء من حيث ثقافتهم الضعيفة الصلة بالعصر الحديث، أو أنماط مجتمعاتهم الجامدة، أو هياكل «دولهم» التي أُقيمت على مقياس التسلط والاستبداد. لكنهم لم يعودوا، على رغم هذا كله، استثناءً كاملاً من التطور الديمقراطي بنجاحاته وإخفاقاته في العالم. فقد أصبح هناك ضوء في آخر نفق قد يكون طويلاً، لكنه ليس بلا نهاية.

أما المقارنة مع أوروبا في القرن التاسع عشر فهي ليست منطقية. ومع ذلك لا ننسى أن عدداً كبيراً من بلدانها وإماراتها بدت في حالة استعصاء ديمقراطي بُعيد ثورات ١٨٤٨ التي غمرت القارة من بولندا وصربيا شرقاً إلى إسبانيا غرباً.

والقاسم المشترك هنا على رغم كل أوجه الاختلاف أن التاريخ يبلغ في لحظة معينة منعطفاً، لكنه لا ينعطف، وأن هذا الانعطاف يستغرق وقتاً يتفاوت من حالة إلى أخرى. والأكيد أنه سيكون أطول في منطقتنا البائسة على رغم أنها تجاوزت حالة الاستثناء.

\*مركز الأهرام للدراسات ٢٠١٧/٣/١٣ :

## ملاحج تحولات عالمية حول تهدئة الأوضاع بالمنطقة

\*د. يوسف مكي

يبدو أن المنطقة بأسرها، على أبواب تغيرات جيوسياسية، بعد خريف غاضب استمر سنوات، كانت محطاته الأولى تونس الخضراء، ثم أرض الكنانة، لتلحق به التحولات الدراماتيكية بالمشهد السياسي في كل من ليبيا وسوريا واليمن. وكان العراق، قبل هذا الخريف، قد دخل في فوضى التفكيت والتخريب قبل ذلك بسبع سنوات، حين وطأت دبابات الاحتلال الأمريكي، عاصمة العباسيين، محملة بأسلحة التدمير، وبالمرتزقة واللصوص، والقيادات الطائفية، ومن أنيط بهم إدارة العملية السياسية، التي هيأت المنطقة بأسرها للدخول في أتون الصراعات الطائفية.

انقلب السحر على الساحر، وتغيرت خلال هذا العقد موازين القوى الإقليمية والدولية. وبات معترفاً بها، بعد تغول ظواهر الإرهاب، وتوسع دائرته أفقياً، لتشمل العالم بأسره، أن لا مفر من محاربة الإرهاب، وإعادة الاعتبار للمبادئ الناعمة للعلاقات الدولية، ومن ضمنها الاعتراف باستقلال الدول، وحق الشعوب في تقرير المصير، وأيضاً احترام سيادة الدول.

تأكد للقاصي والداني، أن ما جرى من تحولات سياسية دراماتيكية، قبل ست سنوات، ولا تزال تداعياته مستمرة حتى يومنا هذا، لا يمكن وضعه في خانة التحولات الثورية، لأنها تفتقر إلى شروطها وأدواتها ومناخاتها.

الوضع العربي مثقل بأزمات كثيرة، مرشحة للانفجار في أية لحظة. فهناك أزمات اقتصادية حادة في عدد من الأقطار العربية، وارتفاع في معدلات البطالة والفقر، وعجز عن مقابلة استحقاقات الناس، يقابله تغول للفساد والاستبداد. ولم يكن منطقياً أن يستمر الحال على ما هو عليه. والأنكى هو ترافق هذا الواقع المأساوي، بانعدام وجود أي بوّابات للأمل، حيث لم يتم طرح أي مشروع عملي، لتجاوز الأزمة، وإيجاد حلول عملية للخروج من النفق الصعب. لقد غلبت حالة الإنكار، من قبل صنّاع القرار في البلدان التي طالتها الحركة الاحتجاجية، وساد شعور عام لدى النخب الثقافية، بأنه لن يكون في ظل الواقع السائد تحقيق أفضل مما كان.

وجود أجنداث خارجية، لتفتيت الوطن العربي، لم يعد أمراً خلافيّاً. فقد أشير إليه منذ الأيام الأخيرة للحرب العالمية الثانية، حين صرح الرئيس الأمريكي هاري ترومان، بأن عالم ما بعد الحرب، سيكون مختلفاً، وأن المؤسسة البديلة عن عصبة الأمم، والتي ستكون تتويجاً لانتصار الحلفاء، ستأخذ بعين الاعتبار مصالح المظلومين، من أقليات قومية ودينية وطائفية. إن ذلك يتطلب من وجهة نظره إعادة النظر في الخرائط السياسية، التي تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى، على قاعدة اتفاقية سايكس-بيكو، ووعد بلفور.

لكن اكتشاف الأمريكيين للسلاح النووي، والتحاق السوفييت السريع بالنادي النووي، واشتعال الحرب الباردة بين القطبين الرئيسيين خلق حقائق جديدة. فلم يعد بالمقدور الحديث عن حرب مباشرة بين العملاقين. وكان البديل عن ذلك حروب الوكالة. وقد اقتضى ذلك أن يكون الوكلاء على الجانبين، الأمريكي والسوفييتي، من القوة، بحيث يتمكنان من إشعال وإدارة تلك الحروب. ولذلك تأجل الحديث عن مشروع

ترومان، في تقسيم المقسم قرابة ثلاثة عقود، حيث كان هنري كيسنجر عرابه الأول، بعد معركة العبور عام ١٩٧٣.

ومنذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، توالى التقارير الاستخباراتية، مشيرة إلى العراق، كمدماك أول في مشروع التفتيت. أشير إلى أنه، بلد رخو، بسبب تشكله الفسيفسائي الذي جعل منه كياناً يفتقر إلى التجانس والوحدة. والسرد في هذا الاتجاه طويل ومريّر.

مشاريع التفتيت لم تكن لوحدها تملك القابلية على التنفيذ، لولا الرخاوة التي منيت بها الكيانات العربية، وضعف مؤسسات الدولة الوطنية. لقد فشلت هذه الكيانات في تأسيس دول حديثة، وشكلت مؤسسات الحكم فيها على مقاساتها. وفقدت مشروعيتها، منذ عجزت عن حماية أمنها القومي، والدفاع عن حدودها، وتوفير لقمة العيش للمواطن، وفشلت في مواجهة المشروع الصهيوني الغاصب.

في هذا المنعطف من التاريخ العربي، ينبغي التأكيد أن تحقيق أي حالة من الاسترخاء وإعادة التهدئة في المجتمع العربي، لن تكون ممكنة وتملك قابلية الاستمرار، من غير معالجة العضلات والمشكلات التي هيأت لانخراط الجمهور في حراك خريف الغضب.

فالدولة بمفهومها المعاصر، لم توجد في واقعنا العربي حتى هذه اللحظة. وما هو متواجد هو سلطة، والسلطة في العلوم السياسية، غير الدولة. الدولة فوق المجتمع. وهي الكيان الشامل، المتمثل في المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية، تحكمها لوائح وقوانين، ونظم أساسية، ضامنة للحقوق والواجبات. وهي تمثل للمواطنة بكل تجلياتها. وشرطها وجود هياكل اجتماعية قوية، قادرة على فرض صبواتها.

الدولة المعاصرة، هي عبارة عن تسويات تاريخية، بين قوى، تتنافس مع بعضها، ولا أحد منها بمستطاعه حسم الصراع لصالحه. فتكون التسويات التاريخية، هي إيجاد نظم وقوانين ولوائح، تشرعن التنافس وتعقلنه. وللأسف فإن مشروع بناء الدولة المعاصرة، قد تعثر في الوطن العربي، منذ بدأت مرحلة الانبعاث المعاصرة، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتعطلت جل المحاولات للخروج من النفق.

وللأسف فإن الدولة الوطنية العربية، تتنافس الآن مع قوى عاتية، أكثر منها خبرة في السياسة، ولديها من مقومات القوة، السياسية والعسكرية والاقتصادية، ما يجعل من حركة دول العالم الثالث، الذي تنتمي له منطقتنا بطينة وكسيحة.

ينبغي أن يُستثمر المناخ الدولي الجديد، المتمثل في التوافقات الأمريكية والروسية، في تهدئة الأوضاع بالمنطقة العربية، لإعادة بناء الدولة العربية، على أسس عصرية، تستند إلى العلاقات التعاقدية، والتأكيد على الندية والتكافؤ والمساواة والعدل الاجتماعي، والتماهي من غير خوف أو وجل مع العصر الكوني الذي نحياه. وتلك مقدمات ضمانة صيانة السلم والأمن الاجتماعي، وبناء المستقبل العربي الجديد.

[yousifmakki2010@gmail.com](mailto:yousifmakki2010@gmail.com)

\*صحيفة (الخليج) الإماراتية ٢٠١٧/٣/١٤ :

## تقدیس الأشخاص أقرب طریق إلى التخلف والسقوط

\*محمد سيد أحمد

تحتاج المنطقة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الابتعاد عن تقدیس الأشخاص الذي يعتبر مصنعا لإنتاج وتوزيع الجهل والتخلف وتعطيل مسيرة الحياة الطبيعية، ورغم اتفاق الجميع على قاعدة "كل بن آدم خطأ" فإن أي أمة من الأمم لم يبتليها الله بمرض تقدیس الأشخاص كما ابتلى أمة العرب، فما إن يبرز نجم شخص من الأمة في مجال أو تخصص، علمي كان أو فكري، حتى تبادر مجموعة من الجهلة بطبيعة الإنسان إلى وضع هالة من القدسية حوله تجعل نقد ما يقول أو يفعل من موبقات الإثم التي قد تدفع بمعجبيه إلى خوض حرب ضروس - إن لم تكن باليد والسلاح، فبالقلم واللسان- ضد أي شخص آخر يحاول نقد هذا العالم أو المفكر وتصحيح بعض أخطاء ما يقول أو يكتب، ولعلاج هذه المشكلة لا بد من الاعتراف بوجود فرق واضح بين النقد البناء الذي يبرز الإيجابيات ويشيد بها، ويعالج السلبيات ويصححها بأسلوب يبتعد عن التجريح وتناول ذات الشخص الذي نريد نقد بعض أفكاره.

وعلى ضوء ما سبق لا بد للأجيال الحالية أن تفهم -بشكل عقلائي بعيدا عن الانفعال- أن تقدیس الأشخاص مرض نفسي يحتاج علاجا واقعيا وفهما صحيحا للأشياء بعيدا عن التعصب، فبعض العقلیات السائدة والرائجة هذه الأيام تحاول تصوير نقد العلماء ورجال الفكر والسياسة على أنه خيانة عظمى في حق هذا العالم أو ذلك المفكر، وأصحاب هذا التعصب الأعمى لا يدركون أن النقد الهادف والبناء أداة تساعد على تصحيح أخطاء المنتقد إن كانت له أخطاء، وهذا لا يغض من مقامه أصلا، وقد آن الأوان أن يفهم الجميع، خصوصا الشباب أن لا أحد فوق النقد مهما كان، فبميزان النقد يمكن تقويم الخلل والخطأ.

يقول الكاتب إبراهيم البليهي إن تعظيم فرد من أفراد الأمة وحصر الحقيقة فيما يقول أو يكتب من أسباب تخلف الأمة وواحد من الطرق المؤدية إلى السقوط، لأن أصالة النقص البشري أرسخ من احتكار المعرفة المطلقة التي تنتج عن تقدیس الأشخاص مهما كانت مستوياتهم العلمية والفكرية، "إذا بالغت أمة في تعظيم فرد واحد من سالف علمائها أو حصرت فهم الحقيقة ببضعة أفراد ممن كان لهم نصيب من التميز أو الشهرة من أبنائها وتوقفت بمعارفها عند انجازات أولئك الأفاضل فإنها بذلك تعلن أنها تجهل أصالة النقص البشري الملازم حتى للعظماء المبدعين كما تجهل أن لكل جيل نصيبه من العظمة والإبداع وأن المعرفة الإنسانية عملية تراكمية تنمو باستمرار".

ويذهب الكاتب أبعد من ذلك مشخضا أسباب متلازمة تقدیس الأشخاص وكيف أنها تتسبب في تأليه الفرد ووضعه في مكانة تخرجه عن الطبيعة البشرية وتضيف عليه هالة من التأليه، مؤكدا أن نتيجة هذه المتلازمة هي الجهل والجور والتخلف "إن بين الجهل والجور والتخلف تلازما عضوياً فهو ثالث مترابط يخلق عقل المجتمع ويلغي فردية الإنسان ويوقف حركة التاريخ ويعطل مسيرة الحضارة فمع استمرار جهل المجتمع بما له وما عليه يحصل الجور ومع الجور تسوء الأخلاق وتتدهور الضمائر ويتفقم الجهل، وباجتماع الجهل والجور وسوء الأخلاق وفساد الضمائر تسود الأنانية الشرسة ويتوطد التخلف، وباستحكام هذه الشبكة من الآفات والمعوقات وتبادل التغذية بين أطرافها تتوالد عناصر الانحطاط وترسخ أركان الإفلاس الحضاري فتتسد الآفاق وتنغلق العقول ويشد التعصب ويسود الاجترار ويختفي الإبداع ويتوجس الناس من أي طارئ في الأفكار والأذواق والممارسات ويحتمون بما ألفوه ويبالغون في تعظيم الأشخاص الثقات وينقلب التقدير إلى تقدیس وبذلك يستحكم الانغلاق ويتوقف النمو وتبدأ مرحلة الجفاف والتيبس، والمبالغة في تعظيم المتميزين من الأشخاص هي أغزر منابع الجهل والظلم والتخلف.

ولو انطلق المقدسون للأشخاص اليوم من القاعدة التي انطلق منها جهاذة الأمة قديما وفهموا معاني الكلمات الخالدة للإمام ومالك والشافعي رحمهما الله لابتعدوا عن تقدیس الأشخاص، فالإمام مالك قال: "ما وافق مذهبي من الكتاب والسنة فخذوا به وما لا فاضربوا به عرض الحائط، وقال: كل كلام يؤخذ منه ويرد إلا كلام صاحب هذا القبر، وأشار إلى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم"، كما أن الإمام الشافعي أصل لقاعدة تمنع تقدیس الأشخاص وذلك بقول: "رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب".

\*كتابات حرة ٢٠١٧/٣/١٤ :

## بعد ان غادرت < البيت الأزرق >

### رئيسة كوريا الجنوبية اعتذرت لفشلها في إتمام ولايتها

غادرت رئيسة كوريا الشمالية بارك غيون - هي القصر الرئاسي، الاثنين، بعد يومين على إقالتها من قبل المحكمة الدستورية بسبب فضيحة فساد، وقدمت اعتذارها لعدم إنهاء ولايتها. وأعلنت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية (يونهاب) أن رئيسة البلاد بارك غيون - هي قد غادرت القصر الرئاسي نحو الساعة العاشرة بتوقيت غرينتش، متوجهة إلى منزلها الخاص في جنوب سيول، حيث تجمع مئات من أنصارها للاحتجاج على قرار المحكمة.

وظهرت في لقطات بثها التلفزيون مباشرة سيارة ليموزين سوداء تغادر «البيت الأزرق»، مقر الرئاسة، يرافقتها عشرات من رجال الشرطة على دراجات نارية. واستقبلت من مئات من أنصارها تجمعوا أمام إقامتها للاحتجاج على قرار المحكمة الدستورية، بحسب وكالة يونهاب، وقدمت بارك اعتذارها مساء الأحد.

وبحسب الوكالة، فإن بارك قالت: «أريد أن أقدم اعتذاري لأنني فشلت في إنهاء ولايتي (...) أعتقد أن الحقيقة ستظهر يوماً ما رغم أن ذلك قد يتطلب وقتاً». وحشدت السلطات ٨٠٠ شرطي لتجنب أعمال عنف بعد مظاهرات لأنصار الرئيسة المقالة ومعارضها، أسفرت عن سقوط ثلاثة قتلى في مواجهات مع قوات الأمن في الأيام الماضية. وكانت المحكمة الدستورية أعلى هيئة قضائية في كوريا الجنوبية أيدت قرار البرلمان إقالة الرئيسة بارك بسبب تورطها في فضيحة فساد مدوية شلت السلطة، بينما تشهد المنطقة توتراً إقليمياً. وقال رئيس المحكمة، لي جونغ مي، إن ما قامت به الرئيسة «أساء إساءة بالغة إلى روح الديمقراطية وسيادة القانون»، مضيفاً أن الرئيسة بارك غيون - هي (...) قد أقيمت».

وتتركز فضيحة الفساد المدوية على صديقتها شوي سون - سيل التي يشتبه بأنها استغلت نفوذها لإجبار المجموعات الصناعية الكبرى على «التبرع» بنحو ٧٠ مليون دولار لمؤسسات مشبوهة تشرف عليها. وكانت بارك أول رئيسة تنتخب بطريقة ديمقراطية تتم إقالتها، تلازم البيت الأزرق إلى أن ينتهي عمال من الأشغال في منزلها الخاص. وتحرم الرئيسة من كل صلاحياتها وامتيازاتها باستثناء الأمن، بعد تثبيت إقالتها من قبل المحكمة. وتعرضها خسارة حصانتها لملاحقات قضائية.

ويفترض أن تنظم انتخابات رئاسية خلال ستين يوماً من صدور قرار المحكمة. وتحدثت وسائل إعلام عن التاسع من مايو (أيار) كموعده مرجح لهذه الانتخابات. وقبيل ذلك، أطلق مون جاي - اين الذي يتمتع بفرصة كبيرة للفوز في الانتخابات نداء من أجل الاتحاد، لتبدأ بلاده «تاريخاً جديداً».

وترجح استطلاعات الرأي فوز مون الزعيم السابق للحزب الديمقراطي المعارض بتأييد ٣٦ في المائة من الناخبين. وقال مون في مؤتمر صحفي: «إذا كانت قوة الشموع قد قادتنا إلى هنا، فعلينا العمل معاً الآن من أجل فوز كامل»، ملمحاً بذلك إلى المظاهرات الأسبوعية في الأشهر الأخيرة التي حمل فيها المحتجون شموعاً وهم يطالبون بإقالة بارك. وأضاف أن «كوريا الجنوبية ستدخل تاريخاً جديداً عبر تغيير للنظام».

وتتركز فضيحة الفساد المدوية التي أدت إلى إقالة بارك، على صديقتها تشوي سون - سيل التي يشتبه بأنها استغلت نفوذها لإجبار المجموعات الصناعية الكبرى على «التبرع» بنحو ٧٠ مليون دولار لمؤسسات مشبوهة تشرف عليها. وعبرت بارك غيون - هي مراراً عن اعتذارات عن الفضيحة، إلا أنها نفت أي سلوك خاطئ، وقالت: «لم أسع أبداً إلى أي مكاسب شخصية أو لاستغلال منصبى كرئيسة للبلاد».

وبارك (٦٥ عاماً) ابنة الديكتاتور العسكري بارك تشونغ هي أول امرأة تنتخب رئيسة للبلاد في عام ٢٠١٢. وباتت أول رئيس يتم عزله على هذا النحو.

وتسم هذه الفضيحة منذ أشهر البلاد، بينما تقوم كوريا الشمالية بتجارب إطلاق صواريخ مما يثير قلق الأسرة الدولية.

\*وكالة فرانس برس ٢٠١٧/٣/١٤ :

## كيف تنتصر الأخبار الكاذبة

\*الكسندر داريلي

في الاستجابة لموجة من الأخبار الوهمية الزائفة التي غمّرت حملة الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، كان قدر كبير من الاهتمام مكرساً لأولئك الذين ينتجون أو ينشرون هذه القصص. والافتراض هنا هو أن القراء والمشاهدين سوف يصلون دائماً إلى الاستنتاج الصحيح بشأن أي قصة إذا اكتفت المنافذ الإخبارية بعرض "الحقائق" فقط.

لكن هذا النهج يعالج نصف المعادلة فقط. صحيح أننا نحتاج إلى وكالات أنباء تقدم معلومات جديدة بالثقة، ولكننا في احتياج أيضاً إلى أن يكون المستهلكون الذين يتلقون هذه المعلومات فطنين مخضرمين.

كانت حكومة الولايات المتحدة حريصة لعشرات من السنين على دعم برامج تهدف إلى تعزيز وسائل الإعلام المستقلة في الدول الاستبدادية، أو المحرومة من الموارد، أو المختلة وظيفياً. لكن هذه البرامج تفترض ضمناً أن الولايات المتحدة ذاتها محصنة ضد المشاكل التي يواجهها الناس في دول أخرى عندما يُنشئون أو يستهلكون المعلومات. كما نفترض في الولايات المتحدة أن وسائل الإعلام الأمريكية، التي يدعمها الإعلان، سوف تستمر في الازدهار، وأن الصحافة المستقلة هي القاعدة، وأن أغلب الناس قادرين على التفكير بشكل نقدي وإصدار أحكام سليمة حول المعلومات التي يتلقونها.

الواقع أن بعض الدروس التي تعلمناها من خلال جهودنا الرامية إلى دعم عمليات جمع وتوزيع المعلومات الحيوية في الخارج تنطبق بالقدر نفسه على الولايات المتحدة. ففي انتخابات العام ٢٠١٦، كانت المعتقدات الشخصية وراء القرارات التي اتخذها الملايين من الناخبين قائمة -ليس فقط على تجارب كل شخص والمعلومات التي يتمكن من الوصول إليها، بل وأيضاً على كيفية معالجته لهذه التجارب والمعلومات. وقد أسهمت علاقة الناخبين بمنتجي المحتوى، ودافعهم إلى تصديق أو تكذيب الحقائق، ومهارات التفكير النقدي التي يتمتعون بها، في تحديد كيفية تفسيرهم للمعلومات وتفاعلهم معها.

ويبدو أن أغلب خبراء التيار السائد في الانتخابات لم يتمكنوا من "فهم" معتقدات أو وجهات نظر الملايين من الأمريكيين، وليس من المستغرب أن ينفّر هؤلاء الملايين من الأمريكيين بفعل الثثرة المتواصلة من قبل أولئك الخبراء. فقد رأى الناخبون في الخبراء مجرد مروجين لمعلومات لا تربطها أي صلة بالقضايا المهمة. والرجال والنساء الذين يتحدثون أمام كاميرات التلفزيون بعيدون كل البعد عن المصانع والمكاتب والحانات والكنائس والمدارس والمستشفيات حيث يشكل المشاهدون العلاقات التي تحدد الكيفية التي يعالجون بها المعلومات. ولم تنجح الثورة الرقمية المزعومة في جعل أهمية التواصل البشري في تشكيل تفسيرات الناس واستجاباتهم للمعلومات التي يتلقونها زائدة عن الحاجة.

تنبني العلاقات على الثقة، التي تشكل عنصراً أساسياً في ضمان قبول المستهلكين للمعلومات التي تتحدى معتقداتهم التي يتمسكون بها بقوة. ولكن، وفقاً لمؤسسة جالوب، يثق ٣٢٪ فقط من الأمريكيين

"بشكل كبير" أو "بشكل معقول" في وسائل الإعلام التقليدية - وهو مستوى غير مسبوق من الانخفاض. والأمر مزعج للغاية، لأن هذا يشير إلى أن العديد من المواطنين يرفضون المعلومات الجيدة مع السيئة. كما هو الحال مع أي سلعة أخرى، تعكس كيفية استهلاك المعلومات فرصاً اقتصادية وسياسية، وحوافز شخصية، ومعايير مؤسسية أو ثقافية. فسوف تُستهلك المعلومات بين عمال أوهايو الذين ركبت أجورهم، أو الناخبين في متشيجان الذين هاجرت وظائفهم إلى الخارج، على النحو الذي يعكس أوضاعهم الاقتصادية. ومن غير المستغرب أن يختاروا غالباً المصادر - سواء كانت جديرة بالثقة أو لم تكن - التي تنتقد العولمة والسياسات المالية والاقتصادية الحالية.

الواقع أن توفر مدد وفير من المعلومات الصحيحة لا يكفي لضمان الاختيار السليم، إذ يحتاج مستهلكو الأخبار إلى مهارات التفكير الانتقادي. والمعلومات أشبه بالطعام الذي نتناوله: فنحن في احتياج إلى فهم مكوناتها، وأين وكيف أنتجت، والآثار المترتبة على الإفراط في استهلاكها.

قد يستغرق الأمر عشرات السنين في الأرجح لإعادة بناء علاقات الثقة بين المستهلكين ووسائل الإعلام الغالبة. وسوف يظل مستهلكو الأخبار منحازين دوماً ولديهم الحافز لاختيار قطعة واحدة من المعلومات وترك غيرها. ولكن برغم ذلك، يمكننا أن نعمل على تحسين مهارات التفكير الانتقادي حتى يتسنى للمواطنين أن يعرفوا كيف يختارون المصادر الجديرة بالثقة ويقاومون تحيزاتهم.

لا شك أن رعاية مهارات التفكير النقدي تستغرق الوقت وتتطلب الممارسة، ولهذا السبب، بات من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نستثمر في التعليم. والواقع أن بعض النماذج المعمول بها في الخارج ربما تنجح في الولايات المتحدة أيضاً. على سبيل المثال، في أوكرانيا، قامت مبادرة حديثة من تنفيذ IREX بتعبئة أمناء المكتبات في محاولة لتحديد التأثيرات الضارة الناجمة عن الدعاية التي يمولها الكرملين. وقد تعلم خمسة عشر ألف أوكراني مهارات ملموسة في تجنب التلاعب العاطفي، والتحقق من المصادر والوثائق، واستكشاف المحتوى المدفوع والخطاب المحرض على الكراهية، وفضح مقاطع الفيديو والصور المزورة.

وكانت النتائج مبشرة: فقد تمكن المشاركون من تحسين قدرتهم على التمييز بين الأخبار الجديرة بالثقة والأخبار الزائفة بنحو ٢٤٪. والأفضل من هذا أنهم قاموا بعد ذلك بتدريب المئات من الناس على كشف التضليل، وبالتالي مضاعفة التأثير الإجمالي للمبادرة.

بالاستعانة باستثمارات متواضعة، نستطيع أن نجعل تعليم هذه المهارات ممارسة معتادة في المناهج الدراسية. وبوسع الجهات الخيرية أيضاً أن تعمل على إنشاء أو دعم منظمات شعبية تعمل مع المواطنين لتعزيز قدرتهم على استهلاك المعلومات بطريقة انتقادية.

تشكل المعلومات الدقيقة ومهارات التفكير الانتقادي أصلاً لا غنى عنه من أصول الديمقراطية. ولا يمكننا أن نتعامل مع هذا الأصل وكأنه من الأمور المسلّم بها، حتى في أمريكا. فهكذا تنتصر الأخبار الكاذبة.

\* نائب الرئيس التنفيذي السابق لـ "أيريكس"، وهي منظمة دولية غير ربحية تعمل على تعزيز الحكم الرشيد والوصول إلى معلومات وتعليم نوعيين.

\*بروجيكت سنديكيت ٢٠١٧/٣/١٥ :

## دول الإقليم.. والخيارات المقبلة القاسية !

\*عبدالامير المنجر

عندما اسقطت الدفاعات التركية الطائرة الحربية الروسية، قرب الحدود التركية السورية، قبل اشهر، وحصلت الازمة الكبيرة بين البلدين، كنت اتوقع ان الازمة لن تطول، وان تركيا تحتاج الى روسيا بقدر ما تحتاج روسيا الى تركيا، لان الريح الوحيد من الازمة هو أمريكا، التي كانت بحاجة الى قطيعة ولو مؤقتة في العلاقات بين موسكو وانقرة.

لقد كانت قراءتنا مبنية على معطيات اخذت تتجلى بشكل غير مسبوق في المنطقة بعد الازمة السورية، التي اشتغل كل طرف من دول الاقليم لحسابه الخاص فيها، وجرى الجميع في سباق مضمّن ارهقهم معا، او ادخلوا فيه عنوة من دون ان يحددوا هدفا مشتركا يجنبهم الخسارة المشتركة القادمة، لان قراءتهم لمدخلات اللعبة كانت واحدة تقريبا، لكن اهدافهم داخلها مختلفة، وهي ان يحصل في سوريا كان مفتعلا، وان أمريكا تريد من وراء ذلك تغيير خارطة المنطقة، وما داعش والنصرة وغيرها من التنظيمات الارهابية سوى وسيلة لارباك الجميع ومن ثم فرض الامر الواقع عليهم، وان لاعبا اقليميا جديدا يجري العمل على اخراجه للوجود، متمثلا بالدولة الكردية، وهو هدف واشنطن وتل ابيب النهائي، وان الوليد المنتظر هذا، والذي لا ترغب به كل من تركيا وايران وكذلك العراق وسوريا، وربما دول عربية اخرى، لاسباب تتعلق بالامن القومي، اخذ يتبلور بطريقة تدريجية وامام اعين الجميع، خارجا من رحم الازمة المتصاعدة وخارج هدفها المعلن نفسه، المتمثل باسقاط النظام في سوريا. لقد قلنا ان تركيا حين تدرك ان ركضتها مع الأمريكان في سوريا وتعاونها اللامحدود معهم في دعم الجماعات المسلحة من اجل اسقاط النظام في دمشق، لن يفضي الى تحقيق ما تريد، او سيكون على حساب امنها القومي، فستلجأ الى تغيير تحالفها ولو تكتيكيا، أي تذهب الى المعسكر الروسي لاجراج الأمريكان في الاقل.

وقد ادركت تركيا لاحقا انها ذاهبة الى الوهم، كونها ظلت تمنى النفس بامسك الاخوان المسلمين للسلطة هناك، وجعلت من ارضها ميدانا لوجستيا لهم طيلة السنوات الماضية وحتى اليوم، وكان هذا خطأ ستراتيجيا قاتلا، لان هدف واشنطن ابعد من ذلك، وان اسقاط النظام في سوريا يعني أمريكا، انهاء دولة قوية على حدود اسرائيل ومن ثم تقسيمها عرقيا وطائفيا، ولو باسم الفيدرالية وغيرها، تمهيدا لاجراج الدولة الكردية التي لن تتحقق بوجود نظام يبسط نفوذه على كامل الارض السورية، وهو ما يتعارض مع المشروع التركي تماما، فاردوغان الطامح بتوسيع النفوذ التركي في المنطقة، يرى في الاقليم الكردي المقترح في شمالي سوريا بداية لتقسيم تركيا التي ستشتعل ولن يستطيع الجيش التركي السيطرة على الامور بعد ان تتوسع الجبهة الجنوبية الكردية، وان الشعب الكردي المتعطش للدولة سيقااتل بكل ما اوتي من قوة ووسائل لتحقيق ذلك، وان قياداته مستعدة لان تكون حليفا حقيقيا لواشنطن وتل ابيب مقابل تحقيق حلمهم القومي. ايران هي الاخرى، اعدت العدة لمواجهة هذا الخطر الذي يتهدد امنها القومي، لكن بطريقة اخرى، وهو ما لا تستطيع ان تفعل غيره، أي الوقوف مع النظام في سوريا، وترصين دفاعاتها الداخلية والعمل مع الحكومة



العراقية لمواجهة داعش الذي تم ادخاله الى العراق بالتزامن مع تصاعد الازمة السورية قبل عامين وتوقع الجميع بان النظام في دمشق بات على وشك السقوط، لارباك العراق وخلخلة المنطقة بشكل عام تمهيدا للشروع الفعلي بالتقسيم المنتظر.

تركيا باتت تدرك ذلك ايضا، ولكنها تتقاطع مع ايران في سوريا وتختلف معها بقوة في وسائل الدفاع الاستراتيجي الذي غاب عن الجميع في ظل هذا التنافس والرؤى المتعارضة في معالجة الخطر الداهم، ولعلنا نصفه بالخطر انسجاما مع قراءة الاطراف الاربعة المعنية، ونقصد العراق وسوريا وايران وتركيا.

روسيا بقراءتها البعيدة لما ستؤول اليه الاحداث في سوريا وبعد ان ايقنت من ان المشروع الأمريكي على وشك التحقق وعلى حسابها، تدخلت في الوقت الحرج، وليس المناسب، أي بعد فوات الكثير من الوقت الذي كان من الممكن ان تكسبه في بداية الازمة السورية التي ظلت تتفاقم امامها حتى وصلت حدا يندر بتعريتها استراتيجية ومحاصرتها جيوسياسا، وكان تدخلها حاسما الى حد بعيد، لكن ليس بشكل نهائي فأمریکا لم تكن واقفة مكتوفة الايدي، بل كانت تراقب وتعمل على تقوية الجماعات المسلحة، لتضغط على الجميع، بينما اكتشفت تركيا انها اندفعت بعيدا في اللعبة التي ستحرقها، وان اقصى ما وصلت اليه في تلك اللعبة هو اسقاطها الطائرة الروسية، التي عزلتها عن عمق استراتيجي كبير، اكتشفت اهميته لاحقا، لانها نفضت يدها من الأمريكان، الذين ظلوا يلعبون بعيدا عن تطلعاتها، فقراءتها الخاطئة للتدخل الروسي، واعتقادها انه جاء لدعم الموقف الايراني على حساب حلمها المنتظر بحكم سوريا من قبل الاخوان، كانت غير دقيقة، والاخوان انفسهم فاتهم قطار اللعبة وسار بعيدا تاركا اياهم يتطلعون بوجه اردوغان المنذهل مما وصلت اليه الامور، ولم يعد قادرا على ايقافها.

لقد ذهب اردوغان الى روسيا ومد لها يد العون، مسبوقا بالاعتذار لما حصل من امر الطائرة، لانه ايقن ان الأمريكان يغنون خارج لحنه تماما، وانه هيا تركيا لحريق حرب داخلية قادمة، وروسيا هي الاخرى كانت بحاجة الى تركيا لتخرج الأمريكان، لا لكي تخرجهم او تخرج ميليشياتهم من سوريا، لانها تعلم استحالة ذلك، وان الروس والأمريكان باتوا هم اللاعبين الحقيقيون في الساحة السورية، بعد ان فقد اللاعبون الاقليميون قدرتهم على حسم الامور لأي منهم، او بالاصح بعد ان افقدوا انفسهم تلك القدرة لانهم لم يتعاونوا فيما بينهم من خلال استراتيجية مشتركة للتعامل مع المشروع الأمريكي الذي تسلسل من بين خلافاتهم وبات يفرض نفسه او يكاد.

اليوم، هل سيجتمع اللاعبون الاقليميون ممثلين بعراق ما بعد داعش وايران وتركيا وسويا مع الحليف الروسي، ليضعوا تصورا مشتركا لمستقبل منطقتهم، سواء كانت بوجود دولة كردية يتفقون مع الكرد على حدودها، او بدونها؟ ام سيتركون الامر لخلافاتهم ترسم صورة مستقبل المنطقة على حساب دولهم؟.. الامر متروك لهم وعليهم ان يتعاملوا مع الامور بواقعية بعيدا عن اية تهويمات عقائدية اثبتت انها غير نافعة في عالم اليوم!

\* صحيفة (الصباح) البغدادية ٢٠١٧/٣/١٥ :

## الانتخابات الفرنسية تُعد بثورة.. تهز العالم

تولي مجلة الإيكونوميست البريطانية أهمية كبيرة للانتخابات الرئاسية الفرنسية، إذ ترى أنّ نتائجها ستكون أبعد من الحدود الفرنسية نفسها. فلسنوات طويلة، لم تشهد باريس ثورة مهمة أو على الأقل محاولة إصلاح معيّنة، حتى مع تناوب اليسار واليمين على السلطة في تلك البلاد. لكنّ "انتخابات هذه السنة، الأكثر إثارة في الذاكرة الحيّة، تعد بثورة". فالاشتراكيون والجمهوريون قد يخسرون في الجولة الأولى من الانتخابات في ٢٣ أبريل (نيسان) المقبل. ويحتمل أن يواجه الناخبون الفرنسيون خياراً بين مارين لوين، "الزعيمة الكاريزمية" للجهة الوطنية وإيمانويل ماكرون زعيم تيار "إلى الأمام" الليبيرالي والذي أسسه السنة الماضية. وتأثير هاتين الشخصيتين ليس مبالغاً به، لأنهما يجسدان مثلاً حياً لمسار عالمي رائج وهو أن الانقسام القديم بين اليمين واليسار بات أقل أهمية من ذي قبل. فالانقسام الجديد الآن بحسب المجلة هو بين "المنفتح والمنغلق". ليس هذا وحسب، بل يمكن للانتخابات أن "تعيد إحياء الاتحاد الأوروبي أو تدمره".

### الشعب الفرنسي هو الأكثر تشاؤماً

من أهم أسباب هذه الثورة هو غضب الفرنسيين من طبقتهم الحاكمة. إضافة إلى ذلك، وجد أحد استطلاعات الرأي أنّ الشعب الفرنسي هو أكثر الشعوب تشاؤماً على الأرض، إذ يرى ٨١٪ منه أنّ العالم يزداد سوءاً، فيما يرى ٣٪ فقط نقيض ذلك. ويعود ذلك بحسب المجلة إلى الوضع الاقتصادي الفرنسي المتردي، إذ إنّ ربع الشباب الفرنسي مثلاً عاطل عن العمل، فيما يعجز القسم العامل أساساً عن إيجاد عمل دائم كذاك الذي حصل عليه الجيل السابق. أمّا الهجمات الإرهابية فكان لها نصيبها في رسم تلك الصورة القاتمة. هذه الأسباب بُنيت على مدى عقود، وعجز اليمين واليسار على حد سواء عن التعامل معها.

### تشخيصان متناقضان

تشيف الإيكونوميست أنّ ماكرون ولوين يعزفان على وتر هذا الفشل، لكنهما يقدمان تشخيصين مختلفين جذرياً لما يجري. فزعيمة الجبهة الوطنية تلوم القوى الخارجية وتعد بحماية الناخبين بمزيج من الحواجز والرفاه الاجتماعي، كما تجذب أولئك الذين يريدون الانعزال عن بقية العالم. فهي تصف العولمة كتهديد للوظائف الفرنسية وتستعدي الإسلاميين فيما يبدو الاتحاد الأوروبي "وحشاً معادياً للديموقراطية" بالنسبة إليها. تستهدف لوين أيضاً "إغلاق المساجد الراديكالية" وإعاقة تدفق المهاجرين وتقييد التجارة الخارجية، إضافة إلى دعوتها لإجراء استفتاء من أجل مغادرة الاتحاد الأوروبي. "غرائز ماكرون هي نقيض ذلك". فهو يعتقد أنّ مزيداً من الانفتاح سيجعل فرنسا أقوى. يؤيد التجارة الحرة بقوة وكذلك سياسات التنافس والهجرة إضافة إلى تأييده للاتحاد الأوروبي ودعمه للتغيير الثقافي. ويعتقد أنّ مكافحة البطالة تمرّ عبر تقليص حجم الحماية لا من خلال فرض قيود جديدة. وهو باختصار يصنّف نفسه على أنه "ثوري مؤيد للعولمة".

### صعوبات

وتطلب الإيكونوميست من قرائها الانتباه إلى أنّ كلا المرشحين لا يأتي من خارج عالم السياسة. فلوين أمضت حياتها في هذا المجال، فيما أمّن نجاحها قبول حزبها المتطرف في المجتمع الفرنسي. كذلك الأمر بالنسبة إلى ماكرون الذي كان وزير الاقتصاد في عهد هولاند. لكنّ "الثوريين" سيجدان صعوبات في تنفيذ أجندتهما. فلو انتصرت لوين، سيفتقد حزبها للغالبية في البرلمان الفرنسي، و"السيد ماكرون بالكاد يملك حزباً".

في جميع الأحوال، تمثل الشخصيتان رفضاً للأمر الواقع. إنّ فوزاً لماكرون سيكون دليلاً على أنّ الليبيرالية ما زالت تجذب الأوروبيين. أمّا فوز لوين فسيجعل فرنسا أفقر وأكثر انعزلاً وبغضاً. وإذا سحبت فرنسا من منطقة اليورو فستطلق أزمة اقتصادية وتطيح باتحاد، على الرغم من كل نقائصه، روجّ للازدهار والسلام في أوروبا على امتداد ستة عقود. "سيحب بوتين ذلك". ولهذا السبب تستبعد المجلة وجود صدفة في قبول لوين قرضاً كبيراً من مصرف روسي فيما عانت مؤسسة ماكرون من أكثر من ٤٠٠٠ هجمة قرصنة.

على بعد شهرين من الانتخابات، يبدو أنه من غير المرجح فوز لوين بالرئاسة. لكن في هذه الانتخابات غير المألوفة، يمكن لأي شيء أن يحدث. "فرنسا هزّت العالم من قبل. يمكن أن تفعل ذلك مجدداً".

\*مجلة الإيكونوميست ٢٠١٧/٣/١٥ :

## من يصنع القرار في واشنطن؟

\*هشام ملحم

بعد أكثر من خمسين يوماً من تنصيب الرئيس دونالد ترامب، لا يزال معظم المناصب الرئيسية في الوزارات شاغراً، لأكثر من سبب من أبرزها رغبة البيت الأبيض في احتكار حق تعيين من يتولاها، بدل اعطاء الوزراء هذه الصلاحية، إضافة الى ان العديد من الشخصيات الجمهورية التي تشغل عادة وظائف الدرجات الثانية والثالثة كانوا قد عارضوا ترشيح ترامب ووقع العديد منهم عرائض نددت بترشيحه.

ولا يخفي بعض المسؤولين في البيت الأبيض شكوكهم في الاجهزة البيروقراطية ومنها أجهزة الاستخبارات وتحديداً وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية وادعاءهم أن موظفين مؤيدين للرئيس أوباما والحزب الديمقراطي يقومون بدور "الدولة العميقة" التي تريد عرقلة أو تقويض سياسات الرئيس الجديد وطموحاته، وهذا ما يفسر دعواتهم الى "تطهير" البيروقراطية من أي عناصر لا تدين بالولاء للرئيس ترامب.

رغبة البيت الأبيض في تعيين المسؤولين في المناصب البارزة في الوزارات المهمة، تعكس رغبة الرئيس ترامب وكبار مساعديه مثل ستيفن بانون مستشاره للشؤون الاستراتيجية وصهره جاريد كوشنر في احتكار صنع القرار على حساب الوزارات الاساسية. وعلى سبيل المثال، زار وزير خارجية المكسيك البيت الأبيض الاسبوع الماضي وعقد لقاءات مع مسؤولين مثل جاريد كوشنر. واعترف الناطق باسم الخارجية بأنه لم يكن على علم بوجود الوزير المكسيكي في واشنطن.

وكان البيت الأبيض قد فرض الفيتو على قرار وزير الخارجية ريكس تيليرسون قبل أسابيع تعيين المسؤول السابق في البيت الأبيض أليوت أبرامز نائباً له، لان أبرامز كان من موقّعي بيان ضد ترشيح ترامب. وحتى الآن لم يعين تيليرسون نائباً له، أو وكيلاً للوزارة للشؤون السياسية (المنصب الثالث في الوزارة) أو أياً من مساعديه المسؤولين عن مناطق جغرافية معينة، مثل مساعده لشؤون الشرق الاوسط.

ووفقاً لتسريبات من وزارة الدفاع، هناك توتر متنام بين الوزير جيمس ماتيس والمسؤولين في البيت الأبيض الذين رفضوا رغبته في تعيين ميشيل فلورنوي نائبة له لانها خدمت في الوزارة خلال ولاية أوباما. وازداد استياء ماتيس لان البيت الأبيض مرة أخرى فرض الفيتو على قراره تعيين السفيرة السابقة في مصر آن باترسون وكيلا للشؤون السياسية، لانها على حد قولهم لم تتخذ مواقف أقوى من الاخوان المسلمين. وكشف حديثاً ان مستشار الأمن القومي أيتش. آر. ماكماستر اخفق في التخلص من مسؤول في مجلس الامن القومي لان بانون وكوشنر اقنعا ترامب بابقائه في منصبه. هذه الممارسات تثير الاسئلة عن صحة التوقعات الاولى ان يتمتع الجنرالات بصلاحيات قوية وأن يساهموا جدياً في صنع القرارات.

\*صحيفة (النهار) اللبنانية ٢٠١٧/٣/١٨ :

## سطوة المال على السياسة

\*عمرو حمزاوي

ترك سطوة المال على السياسة في المجتمعات الديمقراطية حسابات الليبراليين، وتنزع مصداقية أحد الادعاءات الأساسية للفكرة الليبرالية وهي كون المواطنين أصحاب حظوظ متساوية في تحديد هوية شاغلي المناصب التنفيذية والتشريعية ومن ثم وجهة ومضمون السياسات العامة المنفذة.

المبالغ الطائلة التي تنفق في الحملات الانتخابية، ومحدودية اعتماد المرشحين على تبرعات المواطنين الصغيرة مقارنة بتبرعات المصالح الاقتصادية والصناعية والمالية ونخب أصحاب الأعمال، وأدوار جماعات الضغط التي حلت عملا محل الأحزاب السياسية في صياغة تصورات وبدائل السياسات العامة من النظم الضريبية إلى قوانين الرعاية الصحية وحماية البيئة، مثل هذه العوامل وغيرها تقلل عملا الاختيارات المتاحة للمواطنين حين يذهبون إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات. وعندما تدفع من جهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة التي تتعرض لها المجموعات السكانية الفقيرة والطبقات الوسطى ومن جهة أخرى دينامية النقاش العام في المجتمعات الديمقراطية بمرشحين من اليسار التقدمي كبرني ساندرز في الولايات المتحدة الأمريكية أو من الليبراليين غير التقليديين كالكثر من سياسيي الخضر في أوروبا وتدفع من خلالهم بتصورات للسياسة العامة أكثر إنسانية وعدلا وحرية، فإن سطوة المال على السياسة تفرض إما استبعادهم من السباقات الكبيرة (كالرئاسة الأمريكية) وإما تبقى عليهم في مواقع الأحزاب الصغيرة.

\*\*\*

غير بعيد عن ذات الأمر صعود الشعبوية في المجتمعات الديمقراطية. يعتمد دونالد ترامب ونظرائه الأوروبيون على مصالح اقتصادية وصناعية ومالية كبرى تجتذبها المقولات العنصرية والشوفينية من نوعية «أمريكا أولا» و«سنعيد هولندا إلى الهولنديين» و«العرب والمسلمون كاطاعون المدمر لفرنسا»، ومن ثم تمول تلك المصالح حملات «الترامبيين» الانتخابية وتقدم لهم دعما سياسيا مؤثرا. إلا أن الشعبوية تعمل على اصطياد المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل والمنتمين للطبقات الوسطى بزعم تبنيها سياسات عامة ضد المصالح الكبرى ورفضها للعولمة الاقتصادية واتفاقيات التجارة الحرة التي تنقل فرص العمل من الغرب إلى مناطق أخرى ولا يستفيد منها سوى أغنياء الغرب، وأيضا بادعاء حرص الشعبويين على «تنقية السوق» من الأجانب والمهاجرين غير الشرعيين لكيلا يواجه «أبناء البلد» منافسة تقلل من حظوظهم في العمل وتهدد مستوياتهم المعيشية.

بمكيافيلية صارخة، يأتي ترامب إلى السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة بحكومة الوزراء فاحشى الثراء وأصحاب الثروات الطائلة من مضاربات في البورصات العالمية ومن ترأس بنوك عالمية وشركات مضاربات مالية تقدم دخولا خيالية ومن الإفادة من الأزمات المالية كأزمة ٢٠٠٨ التي أحدثها جشع رؤساء تلك البنوك والشركات ومن العولمة الاقتصادية التي تتيح إنتاج الكثير من السلع بأرخص الأسعار في بلاد الشرق والجنوب الرخيصة (ومن هناك على سبيل المثال يرد الحديد وغيره من مواد البناء التي يستخدمها المقاول دونالد ترامب في تشييد مبانيه ومنتجعاته في الولايات المتحدة وحول العالم). يأتي بهم بعد أن دغدغ مشاعر الفقراء ومحدودي الدخل والطبقة الوسطى (البيضاء) بخطاب الانحياز إلى مصالح المظلومين والمهمشين وبسطاء العمال (من البيض فقط) الذين تراجعت دخولهم الفعلية، وبمقولات رفض العولمة وجشع المصالح الاقتصادية والمالية الكبرى، وبعود الحفاظ على فرص العمل في القطاع الصناعي بمعاينة الشركات الأمريكية وغير الأمريكية التي تنقل خطوط إنتاجها من الولايات المتحدة إلى الخارج. يستعصي موضوعيا تفسير صعود ترامب ونظرائه كالسيدة لوبن في فرنسا وفيلدرز في هولندا وحركة البديل من أجل ألمانيا دون إدراك كيف يحصل الشعبويون في آن واحد على التمويل اللازم لحملاتهم الانتخابية ولأحزابهم وحركاتهم السياسية من المصالح الكبرى ويعتاشون على دغدغة المشاعر بزعم رفضهم لسطوة المال على السياسة وانحيازهم للأغلبية التي يكونها البيض من الفقراء ومحدودي الدخل وبسطاء العمال والطبقة الوسطى.

ليس في مكيفيلية الشعبويين هذه سوى إفادة من الأزمة التي تحدثها للفكرة الليبرالية سطوة المال وتفريغ مبدأ المساواة بين المواطنين من المضمون، وتتشابه بجلاء مع صعود الحركات الفاشية والعنصرية في الغرب بين الحربين العالميتين وفي سياق الكساد العظيم حيث تحالفت المصالح الاقتصادية والمالية والصناعية الكبرى في ألمانيا وإيطاليا مع حكومتين إجراميتين قتلتا واضطهدتا وأشعلتا الحروب وأطلقتا آلات عسكرية مجنونة لبناء الإمبراطوريات وكل ذلك أفاد المصالح الكبرى بشدة (لم يزل على سبيل المثال تحالف كبريات البنوك والشركات الصناعية الألمانية مع النازي وتورطهم عبر الدعم المالي وتصنيع العتاد العسكري ومستلزمات الجيوش في الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بين ١٩٣٣ و١٩٤٥ يلقي بظلاله القاتمة على بنوك كالبنك الألماني وشركات كسيمنس وبوش ودايملر بنز وهينكل وغيرها). وفي نفس الوقت زعم الفاشيون انحيازهم إلى «أبناء البلد الأصليين» ونفذوا لبضعة سنوات من خلال برامج حكومية لتطوير البنى التحتية والمرافق سياسات تشغيل أخرجت من البطالة قطاعا واسعا من فقراء ومحدودي الدخل وبسطاء العمال (من البيض والمسيحيين فقط)، ثم دفعت بهم بعد أن زيفت وعيهم بعنصرية بائسة ووطنية شوفينية إلى أتون الحروب وهاوية الموت لكي تبني الإمبراطوريات وتضمن المواد الخام بأسعار زهيدة وتفتح الأسواق العالمية وتحضر العمالة الرخيصة (من بين الحقائق المنسية لهولوكوست النازيين ضد اليهود الأوروبيين كونهم استنزفوا كعمال سخرة قبل الإبادة في المصانع والأرض الزراعية وأعمال البناء).

اليوم، يعلن الشعبويون تنفيذ سياسات مشابهة من «الاستثمارات التريلونية في البنى التحتية والمرافق» لدى ترامب إلى التوسع الموعود في سياسات التشغيل الحكومية «لأبناء البلد» الذي تعد به السيدة لوبن وفيلدرز وحركة البديل من أجل ألمانيا. وفي الفضاء العام تتردد أصداة مقولات العنصرية والوطنية الشوفينية التي توظف لتزييف الوعي واستكمال دغدغة مشاعر الناس بغية الحصول على انتصارات انتخابية.

\*\*\*

تقضي سطوة المال على ثقة قطاعات شعبية واسعة في الفكرة الليبرالية والممارسة السياسية المرتبطة بها، وتلغي عملا مصداقية مبدأ المساواة بين المواطنين كناخيين لهم نفس حظوظ التأثير إن فيما خص نتائج الانتخابات أو لجهة تحديد هوية شاغلي المناصب التنفيذية والتشريعية. يحرز ترامب ونظرائه انتصارات انتخابية متتالية بتوظيف مزدوج لسطوة المال يجمع بين الحصول على دعم «أصحاب السطوة» ودمجهم في أروقة السلطة والحكم وبين إنتاج خطاب سياسي مكيفيلي يزعم زيفا محاربتهم والانحياز إلى المظلومين والمهمشين من الفقراء ومحدودي الدخل والعمال والطبقات الوسطى ويروج لزيفه بمقولات عنصرية وشوفينية تدغدغ المشاعر. في المقابل، تعجز الأحزاب والحركات الليبرالية التقليدية (كالحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة والأحزاب المسيحية الديمقراطية في أوروبا) عن الاعتراف بالتداعيات الكارثية لسطوة المال، وتحقق في تطوير تصورات وبدائل للسياسات العامة تستهدف تغيير الدفة وإنقاذ الممارسة السياسية للفكرة الليبرالية المستندة إلى التعددية وتداول السلطة وحكم القانون من الانهيار باستعادة مصداقية مبدأ المساواة بين المواطنين وتحجيم دور المال وأصحابه في السياسة.

لأن الليبراليين التقليديين عاجزون ستتواصل هزائمهم الانتخابية، ويستمر انصراف الناس عنهم، وتتصاعد الاتهامات الموجهة إليهم كمنخب فاسدة متحالفة مع المصالح الكبرى ولا يعنيه الصالح العام ولا تلتفت إلى أزمات المواطنين، وتتكرر مشاهد انجراف الناخيين نحو الشعبويين. ولأن الليبراليين التقليديين عاجزون لن يأتي من خاناتهم الإنقاذ المرجو للفكرة الليبرالية، بل سيصدر عن خانات اليسار التقدمي (الدينامية الراهنة للحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا) وخانات الليبراليين غير التقليديين (كالخضر على امتداد أوروبا وكالحراك المقاوم لترامب في الولايات المتحدة).

\* عمرو حمزاوي عمرو حمزاوي أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة القاهرة وعضو سابق في مجلس الشعب.

\*مركز كارنيغي للإسلام ٢٠١٧/٣/١٨ :

## في ضرورة تحليل الزعماء والقادة

\*محمد برهومة\*

مع صعود زعماء من أمثال دونالد ترامب وفلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان، وبدرجة أقل بنيامين نتانياهو، وكون أوروبا على موعد مع زعامات يمينية شعبية، فإن الطلب على تحليل القادة في حقل تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ينتعش مجدداً من جانب أرقى الجامعات و«مراكز التفكير والأبحاث» في العالم، غير أن ذلك يتم بمفهوم منهجي جديد وسياق علمي مختلف عن السابق.

لقد كان التقليد الأمريكي بخاصة، والغربي بعامة، يرى أن البعد الشخصي للقادة جزء من خصوصيتهم الواجب احترامها، لا سيما من الأطباء النفسيين، الذين لطالما اعتبروا أسرار مرض القادة موضوعاً أخلاقياً يتطلب الكتمان. النظرة اليوم تكاد تتغير جزئياً، حيث بدأ بعضهم يتحدث عن ترامب كقائدٍ مريضٍ قد يجلب الكوارث على السياسة العامة، ما يعني أن التحذير من خطورته واجب أخلاقي يفوق واجب الطبيب بالكتمان أو الامتناع عن إعلان التحليل الشخصي (النفسي والعقلي). بهذا المعنى، يجوز الحديث عن اتجاه عنوانه العريض أثر البعد الشخصي للزعماء في تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. ومع أن هذا الحقل يتنامى منذ سنوات، فإن مجيء ترامب «من خارج المؤسسة» وكمتمرد عليها عزز من أهمية فهم وتحليل البعد الشخصي لترامب في سياق مقارنة وتوقع السياسة الخارجية لإدارته، التي فيها مسؤولون لا يكتفون برغبتهم في إعادة تشكيل أمريكا والعالم من جديد، وهذا محلّ خطورة في ظل رئيس مفرط الثقة في قدرته على إعادة هندسة أمريكا والعالم.

ثم إن الطلب على تحليل القادة في مدارس السياسة الخارجية والعلاقات الدولية الجديدة اكتسب زخماً إضافياً مع تنامي الهواجس من تراجع قدرة المؤسسات الأمريكية على لجم «تمرد» ترامب على التقاليد الراسخة. ولأن صفة «التمرد» مقرونة بصفات من قبيل أن ترامب (وكذلك بوتين وأردوغان إلى حد ما) «غير متوقع» ولديه القدرة المستمرة على «المفاجأة»، فإن تحليل طريقته في التفكير ومعرفة أولوياته وخياراته وأهدافه يتطلبان منهجيات جديدة غير تقليدية، ولعل من أبرز هذه المنهجيات المساعدة في الفهم والتفسير والتوقع نظرية المباريات أو اللعبة (Game Theory) في العلاقات الدولية ونظرية تحليل القادة من خلال خطاباتهم.

ميزة المنهجيات الجديدة أنها تحاول تقديم بدائل أكثر ثقة، في ظل تراجع قدرة علم السياسة التقليدي واستطلاعات الرأي وأدوات التحليل الكلاسيكية عن التوقع ورسم سيناريوات مستقبلية ذات صدقية عالية. هذه المنهجيات يتحسن أدائها طردياً بتوافر المعلومات الوافية عن القادة، لكنها تُقدّم «أفضل تخمين» عن سلوكهم السياسي وتفضيلاتهم المتوقعة في حال كانت المعلومات عنهم شحيحة.

إن تصاعد الأثر الشخصي للزعماء في العلاقات الدولية المترافق مع تراجع مكانة المؤسسات الدولية في التحكم في مخرجات السياسة قد يُنتج قواعد جديدة في النظام الدولي والعلاقات بين الدول وقياس أوزان القوة للاعبين، ومن المهم تطوير المنهجيات والمعارف التي تُسعف في الفهم الاستباقي لهذه الظواهر والسعي لتحجيم أخطارها، ومن بعض تلك الأخطار الانكفاء عن الديمقراطية الليبرالية، وأن يكون الزعماء أقوى من المؤسسات. كل هذا يفرض على مؤسسات صناعة القرار في العالم العربي تطوير أدواتها لفهم وتفسير تعقيدات المشهد الدولي، لتحديد أنماط الاستجابة و«توزين» الفرص والتحديات والكُلف بكفاءة أفضل.

\*كاتب أردني\*

\*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٣/١٨ :\*

## الإعلام والثقافة الفاشية

### \*زهير الجزائري

ليس بالقمع وحده تعيش الفاشية وإنما بذلك التوازن المميز بين هذا القمع الشامل المنظم والأجهزة الأيديولوجية. ويتراقد تصاعد القمع مع تدخل كثيف للأيديولوجيا لتبرير مشروعية القمع. كلاهما، القمع والدعاية يلتقيان عند رسالة واحدة، (إقناع) المواطن العادي بأن كل الآلام التي تواجهها جماعة محددة أو فرد مبررة ما دامت تهدف لحماية الوطن الذي يتجسد في الحزب والقائد.

وتهدف مركزة الأجهزة البوليسية تحت قيادة (الأس أس) إلى التحكم بتصدير القمع والأيديولوجيا من مركز واحد. تقدم النازية الإرادة على الظرف الموضوعي وترى كل شيء يحل من فوق بغض عن مدى قناعة الجماهير بالحساء الأيديولوجي المقدم إليها. فالنازية تنظر للجماهير ككتلة عجيبة طيبة يمكن تشكيلها بالحملات الإعلانية وتكرار الشعارات والخطب، ولذلك تستخدم بكثرة عبارات (إعادة صياغة، إعداد، تربية) الجماهير. وهناك أكثر من عنصر مشترك، وتبادل خبرة بين النازية الألمانية والفاشية الإيطالية في فهم (سايكولوجيا الجماهير) وأساليب التأثير الإعلامي عليها. كلاهما تنظران للجماهير من زاوية ضعفها فقط، وتحترقان هذا الضعف وتعملان على تكريسه لتسهيل التعامل مع الجماهير. هتلر يرى إن الجماهير تعيش حالة انثوية. إرادتها وأفعالها محدودة بواسطة الإنطباع الجاري على مستوى الحواس أكثر مما هي محدودة بواسطة التفكير، ولا تعرف الجماهير سوى العواطف البسيطة والمتطرفة<sup>١</sup>. أما موسوليني فلا يشترط فهم الجماهير للفاشية، المهم بالنسبة له هو أن تنفعل بها. ويقوم الإعلام الفاشي على مبدأ (النواة الفعالة) والجمهور السلبي، وتسير العملية الإعلامية باتجاه واحد: من نخبة أرسطراطية تنتج الفكر إلى جمهور مستهلك يبلغ دون أن يهضم. ويمتد هذا التقسيم إلى استيحاء نموذج (الفرديات الساطعة) في اليونان القديمة في زمن الرق<sup>٢</sup> تقسيم المجتمع إلى سادة وعبيد يقوم على الحط من المنتجين (الأرقاء) إلى مستوى القطيع. وتقوم بطولة النبلاء على ترويض وتدريب هذا القطيع وفصله عن العمل الفكري الخلاق وإعاقة تطوره الشخصي، لأن العمل الفكري من أخصاص نخبة النبلاء غير المنتجة. واعتمادا على هذا الإرث ترفض العنصرية الفاشية مبدأ المساواة لأنها تريد بناء أرسطراطية مفكرة وقائدة وقطيع عددي من منتجين (لا يقدم الفرد منهم أي ثراء للعام) على حد تعبير هتلر. قبل السلطة وبعدها كانت توجيهات هتلر تؤكد على تقسيم الجمهور عبر الحملات الدعائية إلى (متعاطفين) و(منتسبين).

وفي تقديره أن غالبية الناس تتقبل الدعاية، لكنها غير قادرة مثل المنتسبين على التضحية من أجل الفكرة. وعلى السادة أن لا يخوضوا في تفاصيل العمل، إنما يقوموا بتقديم معارفهم بشكل خلاصات وشعارات إلى الجمهور المستهلك.

في كتابه (كفاحي) يقسم هتلر الجمهور إلى ثلاثة أقسام:

١- الذين يصدقون كل ما ينشر.

٢- الذين لا يصدقون كل ما ينشر.

٣- الذين يفكرون بما يقرأون.

ويطالب هتلر الاعلام بالتوجه للأغلبية الساحقة في القسم الأول. فهذا الجمهور المدقع يشعر بالضميم، ولكنه لا يقدر أو لا يمتلك القدرة والإرادة للخلاص. ولذلك يسلم في الغالب لمشاعر قدرية ولأية قوة تأخذه معها. وقد استثمرت النازية فترات الأزمات العامة. فخلالها تكون الجماهير محكومة بالمؤثرات السريعة "تصدق كل ما ينشر". وكلما ضاق أفق الجمهور، أمكن تعميم العواطف البسيطة (الكراهية، الحب، الخوف.. الخ). وقد استخدمت النازية التخويف من الأعداء كأداة رعب وتنويم للجماهير. ليس العدو افتراضا إنما هو مشخص ومحدد وموجود بيننا، يتغير حسب المصالح السياسية، هو اليهود، الشيوعيين، هو الديمقراطيون الإشتراكيين... بخلق الأزمات والمزيد من أعداء الداخل والخارج تسعى الفاشية لتجميد منطق الإنسان وحسه النقدي.

ولكي توصل جرعاتها لأوسع جمهور ممكن، عمدت الفاشية والنازية إلى خفض مستوى إعلامها بقصدية مدروسة. ويحدد هتلر حجم الوعي في الدعاية " تحوي من العلم نفس المقدار الذي يحويه الإعلان التجاري من الفن، بل وأقل من ذلك. فبراعة الرسام في الإعلان تكمن في لفت الأنظار لأعلانه".

وحين تبسط الفاشية رقابتها المطلقة لا يعود اقتناع المواطن بالطعم الدعائي مهما، آنذاك كما تقول حنه آرندت "تستبدل الدعاية بالتلقين"<sup>٣</sup> وقد أدركت النازية حتى قبل وصولها للحكم أهمية الصورة في الدعاية السياسية. وتفوقت على كل منافسيها من البرجوازيين والماركسيين في حملاتهم. اعتمدت تقنية الإعلان التجاري الذي يقوم على (الصدمة الإختصار والتكرار). ويرى روبرت أس ويسترش<sup>٤</sup> أن هتلر، وبمساعدة غوبلز كان أول قائد سياسي في القرن العشرين رأى بوضوح

عناصر التشابه بين الإعلان التجاري والإعلان السياسي، وبالتحديد في استخدام الصدمة لجذب انتباه الجمهور وخلق توتر، وأدرك إن التكرار المستمر لشعارات مبسطة ومختصرة تكسب الجمهور العام أكثر بكثير من بث البرامج السياسية المطولة. كما أدركت النازية تفوق الصورة على الكلمة في إيصال الشعار والفكرة.

لم يكن هذا اكتشافاً بكرة، فقد استخدمت الأديان الرمز والصورة لجذب الأتباع، كما استخدمها الحكام على طول التاريخ للترويج لأنفسهم وحروبهم. النازية وضعت علمها المشهور ولون قمصان مجنديها، حتى قبل أن تضع برنامجاً لحزبها. أرادت توحيدهم بالرموز والطقوس وليس بالفكرة. هتلر لخص برنامج حزبه النازي بالصورة التالية: "في اللون الأحمر نرى الاشتراكية حركتنا، وفي اللون الأبيض قوميتنا، وفي الصليب المعقوف نجد رسالة النضال لتحقيق النصر للرجل الآري". وفيما بعد ابتكر هتلر الصليب المعقوف الذي يوضع على أذرع جنود العاصفة وأعضاء الحزب، كما صمم الراية التي تظهر في الاجتماعات النازية مقتبسة من الرايات المعدنية الرومانية.. وهي عبارة عن صليب معدني معقوف يعلو نسرًا مع الحروف الأولى من اسم الحزب النازي.

واحتل البوستر حيزاً كبيراً في الإعلام النازي. فعندما كانت النازية تنادي الشباب وتتحدث إليهم نشرت أول بوستراتها عن شاب رياضي يركض على أرضية علم يحمل الصليب المعقوف، وفي مهرجان الحزب النازي وزعت بطاقات تحمل صور فريدريك الأكبر وبسمارك وهندنبيرغ وهتلر وتحتها عبارات تقول: "قام الأمير بتأليف ما احتله الملك، وتولى المشير الدفاع عنه، بينما تولى الجندي إنقاذه". وهكذا صور هتلر الجندي منقذ ألمانيا وخليفة الشخصيات التي قادت ألمانيا. وفي معظم البلاد المحتلة كان جنود الصاعقة يلصقون بوسترات تظهر الجنود النازيين باسطين أذرعهم وعلى وجهم ابتسامة عريضة لكل من يتعاون معهم. كما نشرت بوسترات تظهر زنجياً أمريكياً يسرق تمثال فينوس لإبراز نفسها حامية للحضارة الأوربية من الشعوب الهمجية.

ورغم أن الفاشية أعطت للصورة والكلمة المنطوقة الأهمية الأولى في إعلامها، إلا أنها أوجدت لغة خاصة بها. وقد تابع الكاتب الألماني (فكتور كلمبرد)\* بالتحليل، القاموس النازي في كتابه (لغة الرايخ الثالث).

وأشار كلمبرد إلى أنها أهتمت بإيحاء الكلمة ورنينها قبل محتواها المادي. ونزعت الكلمة من موقعها في الحياة والممارسة العملية واهتمت بإيقاعها الخطابي، وأرادت من المواطنين تقديس الكلمات لذاتها كنوع من الديانة وامتداد للرموز. غوبلز تحدث كثيراً عن المفعول الذي أحدثته الكلمات الكبيرة مثل (الإرادة، الأصالة، الأيمان.. الخ). بهذه الصفات أرادت النازية إيهام الفقراء والمقهورين بقوة وهمية هي امتداد لإرادة الزعيم بحيث لا يعود المواطن قادراً على معرفة وضعه وإمكانياته الحقيقية.

بعد الهزيمة سجلت تقارير الشرطة الألمانية الإرتفاع الكبير في نسبة الإنتحارات بين الشباب الذين صدمتهم الهزيمة ورفضوا تصديقها لأنهم شحنوا حتى العظم بتصورات عن قواهم الوهمية وقدرة الزعيم الذي لا يُخطئ.

اعتمدت النازية والفاشية أسلوب التكرار الدائم للشعارات و الصور لإرغام الجمهور على تقبل مفرداتها. هتلر برر ذلك بأن "الجمهور ضيق العقل ضعيف الذاكرة وينبغي للدعاية أن تركز على مفردات محددة وغير مركبة وتردها بشكل إيقاعي يسهل حفظها، مثل (ألمانيا فوق الجميع، أو هايل هتلر). وردد الشباب النازيون نشيد (هورست فس) الذي يقول: "الصفوف متراسة، الجنود يسرون بخطى ثابتة، ترفرف فوقنا أرواح الرفاق الذين سبقونا). أما الفاشيون الإيطاليون فقد حذفوا النشيط الوطني واستخدموا بدلاً منه نشيدهم الفاشي (جيوفينيرا).

يصف فكتور كلمبرد كيف أن الألمان عاشوا فيما يشبه الدوار تحت وطأة التكرار المستمر لهذه الهتافات والأناشيد<sup>٧</sup>. قبل نهاية الحرب بعامين سمع كلمبرد كلمة Knif، وهي مختصر من Kommt nicht In Frage بمعنى (غير مطروح للتساؤل)، ثم سمعها تتكرر مراراً في برلين. واستغرب كيف إن البرلينيين المعروفين بحس النكتة المختصرة والسخرية الحادة، تقبلوا فجأة البدايات النازية وصاروا يكرروها ومعها كلمة Knif. ويروي كلمبرد كيف أن النازيين منعوا استخدام المختصرات الغريبة خوفاً من أن تنطوي على سخريات خفية، لكنهم في نفس الوقت عمموا مختصرات ذات إيقاع غامض وسحري مثل Fruher Junge أي شبيبة هتلر أو SS التي تعني مخابرات الحزب. مفردات يزداد تأثيرها مثل رموز دينية كلما زادت غموضاً وكلما زاد تكرارها. وقد انصب التكرار بدرجة أساسية على إبراز الديكتاتور نفسه، بترديد اسمه وبتعميم صورته في كل مكان. في الشارع، المؤسسة، الدائرة، البيت، كشك التلفزيون. طوقوا الشعب بصورة الديكتاتور لتحويله إلى قدر للألمان. بطل مسرحية برشت (شفيك) ينصح صديقه ساخراً: "لا تقل: هايل، هتلر. أدمجها وقل: هايتلر. فهذا يعكس اعتيادك عليها ويثبت أنك تردها حتى في نومك<sup>٧</sup>.

\*فصل من كتاب عن الفاشية سيصدر قريباً

\*صحيفة (الصباح) البغدادية ٢٠١٧/٣/١٨ :



## تركيا وأوروبا.. التصعيد المتبادل

\*د. محمد نورالدين

انفجر الخلاف بين تركيا وأوروبا. نقول أوروبا لأن بداية التوتر التي كانت مع ألمانيا ووصلت ذروتها مع هولندا امتدت وتمددت لتطال كل الدول الأوروبية من النمسا إلى إيطاليا والدنمرك وفرنسا وغيرها. موجة التضامن مع هولندا تحديداً كانت غير مسبوقة، وهي تعكس لا شك عمق الخلاف بين تركيا والعالم الأوروبي.

التوتر بين تركيا وهولندا مرتبط بمستويين: الأول الظروف الانتخابية في كل بلد، والثاني الثابت في العلاقات بين تركيا والغرب والمرتبط باختلاف المنظومة الحضارية والحقوقية لكل طرف، وهذا يذكر بصدام الحضارات الذي قامت القيامة على واضعه صاموئيل هانتغتون، فيما تعكس هذه النظرة واقعاً يفترض أن يعترف به الجميع وألا يتهربوا من مواجهته لحل مشكلاته.

في هولندا جرت انتخابات أرادها رئيس الحكومة والحزب الليبرالي مارك روتي أن تقطع الطريق على الحزب اليميني المتطرف بزعامة غيرت ويلدرز، حيث كانت الأرقام تشير إلى تقارب النتائج. من هنا مزيدة روتي على ويلدرز بتصعيد الخطاب القومي.

لكن المشكلة في الجانب التركي أكبر بكثير، وبالتالي المسؤولة عن التوتر.

وكما في هولندا كذلك في تركيا فإن الهاجس هو انتخابي. ذلك أن استفتاء على تعديلات دستورية سيجري في ١٦ إبريل/ نيسان المقبل. والاستفتاء مصيري بالنسبة لرئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان الذي تمنحه التعديلات صلاحيات مطلقة تفوق صلاحيات أي رئيس أو ملك آخر في العالم.

استطلاعات رأي داخل تركيا تشير إلى أن نسبة المؤيدين والمعارضين للتعديلات متقاربة وهو ما يدفع بأردوغان ووزرائه إلى تحشيد أكبر الجهود في كل مكان لتقوية جناح ال «نعم» في الاستفتاء. والجالية التركية في أوروبا كبيرة تقارب الأربعة ملايين موزعة بين ألمانيا وهولندا وفرنسا والدول الاسكندنافية والنمسا وغيرها.

لكن المهرجانات التركية في أوروبا جاءت في مرحلة تكثرت فيها الانتخابات من هولندا إلى فرنسا وألمانيا وغيرها ووسط تصاعد موجة الإسلاموفوبيا التي عززها وصول دونالد ترامب إلى الرئاسة الأمريكية. وهذا برأي الأوروبيين يعزز مناخ التوتر والحساسيات، ولذا طلب الأوروبيون من أنقرة عدم إقامة هذه المهرجانات تحاشياً لاحتكاكات وفوضى.

لكن أنقرة رفضت، إذ وجدت في ظهور هذا التوتر فرصة للاستفادة والاستغلال لرفع حدة الخطاب الاستقطابي في الداخل التركي، وإظهار حكومة حزب العدالة والتنمية بأنها مظلومة، وبأن أردوغان مستهدف فيزيد التأييد القومي للاستفتاء.

ويرى مراقبون أترك أنه حتى لو لم يكن من توتر مع أوروبا فإن أردوغان يبحث دائماً عشية كل انتخابات عن توترات لتعزيز الدعم الشعبي له، ومن ذلك احتمال أن يقوم بمغامرة عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل أو في سوريا في مدينة منبج أو في مكان آخر.

الخطاب القومي المتشدد في تركيا عرف ذروات غير مسبوقة. أردوغان وصف أوروبا بأنها نازية وفاشية في ملامسة للمحرمات التي ناضلت أوروبا ضدها. أما الإعلام التركي المؤيد لأردوغان فلم يترك شتيمة إلا ووجهها إلى هولندا وألمانيا ومنها عبارات مثل «الكلاب» كانت تتصدر عناوين الصفحات على أكثر من يوم.

أما الأسباب التي تتجاوز الموسم الانتخابي فإنها تتصل بطبيعة الاختلاف الحضاري بين الطرفين، والذي تصاعد بعد وصول ترامب إلى البيت الأبيض وحيث تتقدم موجة اليمين المتطرف في أوروبا في فرنسا وألمانيا وهولندا والنمسا وفي كل الدول الأوروبية. والتوتر الأخير كان مناسبة لتظهير هذا الخلاف العميق، والذي يطال عملياً كل المجتمعات الإسلامية وخصوصاً التركية، حيث هناك جالية تركية كبيرة في أوروبا.

مع ذلك إذا كان متوقفاً استمرار هذا التوتر إلى انتهاء الاستفتاء في تركيا على الأقل، فإن المتوقع أن تعود العلاقات بين تركيا وهولندا مثلاً إلى طبيعتها بسبب الروابط الاقتصادية القوية لتركيا مع هولندا ولمصلحة تركيا، وليس من مصلحتها استمرار الخلاف. ولكن إلى حينها فإن التصعيد متواصل إلى أن يحقق أهدافه الانتخابية لدى الطرفين ولا سيما الطرف التركي.

\*صحيفة (الخليج) الإماراتية ٢٠١٧/٣/١٨ :

## أزمة الديمقراطية وانهايار العولمة

### المقال الفكري الأخير للباحث والمفكر السيد يسين:

ثلاث أزمات مترابطة تعد من بين الأبعاد الرئيسية لعصر الاضطراب العالمي الذي نعيشه هذه الأيام وهي أزمة الديمقراطية وانهايار العولمة وصعود ظاهرة الإرهاب العالمي.

وفي كتاباتنا في السنوات الماضية ركزنا شديداً على أزمة الديمقراطية في عالمنا العربي بحكم هيمنة النظم الشمولية والسلطوية على مجمل الفضاء السياسي بحيث أصبح صوت الجماهير مقموعاً أو هو بعبارة أخرى يساق سوقاً إلى صناديق الانتخابات التي كانت تتم عادة في سياق من التزوير السياسي الشامل لإرادة الشعوب.

من هنا تصاعدت دعوات «الإصلاح الديمقراطي» تحت ضغوط الخارج والداخل معاً. أما ضغوط الخارج فتتمثل أساساً في الولايات المتحدة الأمريكية التي تصرف في هذا المضمار باعتبارها زعيمة الديمقراطية في العالم وحاملة مشعل الدفاع عن حقوق الإنسان بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وكان من الطبيعي أن تقاوم النظم العربية الشمولية والسلطوية هذه الضغوط أو تناور فتحدث تعديلات شكلية في الممارسة السياسية- كما فعل النظام السياسي المصري في عهد الرئيس السابق «مبارك»- حين أدخل تعديلات دستورية على الدستور المصري لكي يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب وليس عن طريق الاستفتاء.

غير أن مسار الإصلاح الديمقراطي تعثر لأن النظم السياسية العربية ظلت متمسكة بشموليتها أو سلطويتها مما أدى في النهاية إلى اندلاع ما أطلق عليه «ثورات الربيع العربي» والتي كانت في الواقع مجرد انتفاضات ثورية أخذت شكل الثورات ولكنها لم تكن كذلك لافتقارها إلى قيادات سياسية واعية ورؤى ديمقراطية للمستقبل. غير أن تفاعل الأحداث في عصر العولمة أدى إلى انكشاف الديمقراطية ذاتها في نظر جماهير الدول الغربية المختلفة باعتبار أنه تبين من الممارسة أنها لم تكن إلا ستاراً يحمي أفراد الطبقات العليا المستغلة تحت شعارات فضفاضة وخصوصاً في عصر العولمة الذي سوق للجماهير باعتباره سيحقق تكافؤ الفرص أمامها وسيساعد الدول- وخصوصاً في العالم الثالث- لكي تلحق بقطار التقدم المندفع إلى الأمام بحكم شيوع المعرفة العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات التي غطت العالم كله، وجعلت من اليسير للغاية أن ينتقل الناس من بلد إلى آخر سعياً وراء التقدم الاقتصادي أو التأهيل العلمي المتقدم.

غير أن مذهب «الليبرالية الجديدة» الاقتصادي الذي روج له باعتباره جوهر ظاهرة العولمة من وجهة النظر الاقتصادية لم يؤد في التطبيق إلى سوى ازدياد الدول المتقدمة في مجال الثراء مقارنة بالدول النامية التي زادت فيها نسبة الفقر بين السكان، بالإضافة إلى تدهور مستوى معيشة الطبقات الوسطى والدنيا في المجتمعات الغربية بحكم الأزمة الخائفة التي أحاطت بدولة الرعاية الاجتماعية Welfar Stats التي شاعت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وحمت في الواقع الدول الرأسمالية الغربية من الآثار المدمرة للصراع الطبقي. وهكذا أصبحت جماهير المجتمعات الرأسمالية الغربية تقف مباشرة في مواجهة النخب السياسية الحاكمة التي كانت مسيطرة تماماً على مقاليد الأمور في المجال السياسي متحالفة في ذلك مع كبار رجال الأعمال في ظل ديمقراطية «نيابية» زعمت أنها تمثل مصالح الجماهير خير تمثيل.

غير أن تصاعد معدلات الركود الاقتصادي في عديد من الدول الغربية الرأسمالية بالإضافة إلى الضربة الساحقة التي وجهت إلى الرأسمالية الأمريكية حين اندلعت الأزمة الاقتصادية الكبرى فيها عام ٢٠٠٨ واضطرت فيها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق أوباما إلى أن تضخ عدة تريليونات من الدولارات لإنقاذ الشركات والمؤسسات والبنوك الكبرى، التي كادت أن تجعل الدولة الأمريكية ذاتها تعلن إفلاسها فقد كشفت في الواقع أن الرأسمالية كنظام اقتصادي دأبت الدعاية الغربية على أن تصوره باعتباره أنجح المذاهب الاقتصادية قاطبة لا تصلح لتطبيق مبادئها الرئيس، وهو منع تدخل الدولة في الاقتصاد باعتبار أن «السوق» وليس غيره هو الأداة المثلى لتنظيم الحياة الاقتصادية.

وإذا أضفنا إلى ذلك التصاعد الخطر في معدلات «اللا مساواة» في المجتمع الأمريكي وغيره من المجتمعات الرأسمالية، بالإضافة إلى زيادة الأواصر السياسية بين أهل السلطة وطبقة رجال الأعمال كما أثبت ذلك علمياً عالم الاقتصاد الفرنسي «بيكيتب» في كتابه الشهير «رأس المال» لأدركنا أن الرأسمالية كنظام اقتصادي قد أعلن إفلاسه التام في مجال المذاهب الاقتصادية الكبرى. غير أن أخطر ما في هذه التطورات هو سقوط نظرية الديمقراطية النيابية ذاتها على أساس أنها- كما تم إثبات ذلك في الممارسة- لم تكن سوى نظام زائف لمصالح الطبقات العليا في حين أن الطبقات الوسطى والفقيرة أصبحت تعاني أشد المعاناة. بعبارة أخرى لم تعد حملات الترويج المنظمة للديمقراطية النيابية باعتبار أنها خير تمثيل لفئات الشعب المختلفة صالحة، ولذلك انقلبت الجماهير على هذه الصيغة الديمقراطية الزائفة ومن هنا نشأ الإقبال الشديد على «الشعبوية»، التي يقودها سياسيون أو رجال أعمال لم يعملوا بالسياسة من قبل وأبرزهم الآن على الساحة العالمية المليونير دونالد ترامب الذي استطاع- عكس كل التوقعات السياسية- أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا أصبحت الدول الغربية الديمقراطية وجهاً لوجه أمام أزمة الديمقراطية مطالبة بأن تتجدد سياسياً وتتجه إلى ما يطلق عليه ديمقراطية المشاركة والتي ما زالت لم تتبلور ملامحها بعد.

### الزمان التنموي والفكر الاستراتيجي المعاصر

وصدر لي في المعرض الدولي للكتاب المنعقد في القاهرة كتابان الأول عن «الزمان التنموي» والثاني عن «تحولات الفكر الاستراتيجي المعاصر» قد يشتركان في مناقشة نفس المشكلات في الدوائر العالمية والإقليمية والمصرية غير أنهما يختلفان اختلافات جوهرية ليس في رؤية العالم ولكن في مجال التعمق في الدراسة والاستفاضة في بحوثها المتعددة. الكتاب الأول عنوانه «الزمان التنموي والتحديث الحضاري» وقام بنشره المجلس الأعلى للثقافة. وهو عبارة عن تجميع منهجي للمقالات الفكرية المترابطة التي نشرتها في جريدة الأهرام وجريدة الاتحاد الإماراتية وجريدة الحياة طوال عام ٢٠١٥.

وقد تعودت منذ أن مارست الكتابة الأسبوعية المنتظمة منذ سنوات بعيدة، أن أجمع في نهاية العام كل ما نشرت من دون حذف مقالة منها بعد تصنيفها بصورة دقيقة.

وذلك لأن استراتيجيتي في الكتابة لا تقوم على كتابة شعارات متنوعة في موضوعات قد تكون متنافرة، ولكن في وضع خطة متكاملة لمعالجة موضوع في سلسلة مقالات متتابعة حتى أستوفى بحث كل جوانب الموضوع. وهذا في حد ذاته يساعدي في نهاية العام على تصنيف المقالات في شكل أبواب أو فصول مستقلة لكل فصل عنوان يشير إلى المشكلة المبحوثة وإلى جوانبها المتعددة.

مثال لذلك حين عالجت موضوع الهوية Identity وهو موضوع مُثار الآن بشدة في الفكر العالمي كتبت أكثر من عشر مقالات متتابعة في الموضوع حتى أستوفيه.

وجدير بالذكر أن أنشر عنوان الكتاب وهو كما ذكرنا <الزمان التنموي والتحديث الحضاري>.

والزمان التنموي معناه بكل بساطة أن دول العالم جميعاً، لا فرق في ذلك بين الدول الرأسمالية الغنية والدول الفقيرة في العالم الثالث، أدركت منذ نهاية الحرب العالمية الكبرى عام ١٩٤٥ أنه ما دام عصر الحروب الكبرى قد انتهى، فلا بد من تدشين عصر جديد شعاره الأساسي التنمية. والتنمية هنا نقصد بها تنمية المؤسسات القادرة على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ورفع مستوى معيشة أعضاء الطبقات المختلفة وعلى الخصوص الطبقة الوسطى والطبقات الدنيا.

وحين اكتشفت الدول الرأسمالية خطورة جاذبية «الصراع الطبقي» وأهمية القضاء على استغلال الإنسان للإنسان في المجتمعات الرأسمالية، وهي المبادئ التي ركزت عليها الماركسية خصوصاً في تطبيقها «اللينيني» بعد

الثورة البلشفية التي اندلعت في روسيا عام ١٩١٧، فإن هذه الدول حاولت بنجاح كبير تجديد أفكارها الرأسمالية، وذلك بخلق نوع جديد من الدول أطلق عليه دولة الرعاية الاجتماعية welfare state بمعنى أن الدولة مسؤولة عن إيجاد عمل للقوى العاملة ولو سادت البطالة بظرف اقتصادي أو آخر، فإن الدولة تدفع إلى المتعطلين إعانة شهرية لمدة ثلاث سنوات على أن يثبتوا كل فترة أنهم بحثوا عن عمل مناسب ولم يجدوا.

غير أنه يمكن القول إن عصر العولمة هو الذي نشر أفكار الزمان التنموي بحكم أنها قامت على فتح الأسواق الاقتصادية في العالم بلا قيود وسدود على أساس أن ثمار العولمة الاقتصادية ستتساقط على شعوب العالم جميعاً! ومع أن هذه الفكرة ثبت يقيناً - وخصوصاً بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٨ - أنها وهم من الأوهام، ومع ذلك أصبح موضوع التنمية المستدامة مسؤولية أي دولة معاصرة لا تستطيع أن تتنصل منها.

غير أن التنمية بغير التحديث الحضاري طريق مسدود، ومن الضروري أن يتم التحديث الحضاري لمؤسسات المجتمع الأساسية وأهمها النظام التعليمي حتى يتفق مع المعارف العلمية الجديدة والمستحدثات التكنولوجية.

### رحيل المفكر المصري السيد ياسين عن ٨٤ عاماً

توفي الكاتب والمفكر الاجتماعي السيد ياسين يوم الأحد ١٩ مارس/آذار ٢٠١٧ عن ٨٤ عاماً بعد صراع مع المرض.

وقال نجله عمرو ياسين لوسائل الإعلام إن صلاة الجنازة ستقام بعد صلاة العصر قبل أن يوارى الثرى بمقابر السادس من أكتوبر. كما نعت الهيئة المصرية العامة للكتاب المفكر الراحل الذي طبعت له العديد من مؤلفاته. وقد ولد ياسين في ٣ سبتمبر/أيلول ١٩٣٣ وحصل على ليسانس الحقوق من جامعة الإسكندرية، وبدأ مسيرته العملية في ١٩٥٧ بالمركز القومي للبحوث الذي استمر فيه حتى ١٩٦٣ وشغل منصب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٤.

كما قام بتقديم أكثر من ٤٠ مؤلفاً في السياسة وعلم الاجتماع من أبرزها (أسس البحث الاجتماعي) والشخصية العربية بين تصور الذات ومفهوم الآخر) و(تحليل مفهوم الفكر القومي) و(مصر بين الأزمة والنهضة) و(جدل الحضارات) و(آفاق المعرفة في عصر العولمة) و(رؤية عربية لمشكلات العالم المعاصر).

حصل على وسام الاستحقاق الأردني من الطبقة الأولى في ١٩٩٢ ووسام العلوم والفنون والآداب من مصر عام ١٩٩٥ وجائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية عام ١٩٩٦.

\* أستاذ علم الاجتماع السياسي بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

\* مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

\* رئيس تحرير "التقرير الاستراتيجي العربي" من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٤.

\* عضو المجلس الأعلى للثقافة، وعضو المجلس الأعلى للصحافة.

\* له عدة مؤلفات من أبرزها "الثورة الكونية والوعي التاريخي"، و"الزمن العربي والمستقبل العالمي" و"العولمة والطريق الثالث" وأخر مؤلفاته "الأسطورة الصهيونية والانتفاضة الفلسطينية".

\* الانصات المركزي ٢٠١٧/٣/١٩ :

## العالم العربي بعد ٢٠١١: التغيير هو اسم اللعبة

\*جيمس دورسي

ترجمة: علاء الدين أبو زينة: تقول الفكرة الشائعة إن الثورات الشعبية المتعثرة أو الفاشلة التي بدأت في العام ٢٠١١ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قد انتهت في نهاية المطاف إلى نشوب الحروب الأهلية الدامية والتطرف العنيف، ومنحت الاستبداد فرصة جديدة للحياة.

في الحقيقة، ليس هناك أحد ينكر أن الحرب الأهلية الوحشية في سورية أسفرت عن مقتل مئات الآلاف وتشريد الملايين. كما يسعى العراق، مثل سورية، إلى هزيمة "داعش"، الحركة الجهادية الأكثر شراً في التاريخ الحديث. وتقوم نزعات الطائفية والتفوق الديني بتمزيق نسيج المجتمعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجهما.

ومع ذلك، فإن إرث ثورات العام ٢٠١١ لم يكن مجرد العنف واسع النطاق، وصعود الجهادية الوحشية، وتكريس القمع الخافق. في واقع الأمر، بدأت الثورات العربية عصر تغيير، واحداً قبيحاً، مزعماً للاستقرار، عنيفاً وغير متوقع، والذي قد لا يؤدي في أي وقت قريب إلى حكم أكثر ليبرالية، ناهيك عن جلب حكم ديمقراطي.

إنه عصر تحالطه حاجة الأنظمة الاستبدادية إلى تنويع اقتصاداتها وإجراء إصلاحات اقتصادية تنطوي على إعادة صياغة جذرية للعقود الاجتماعية. وهو ينطوي أيضاً على حاجة هذه الأنظمة إلى تحديث استبدادها لضمان إحداث تغيير اقتصادي قابل للاستدامة. ويعني ذلك محاولة جعل الحكم الاستبدادي مستساغاً أكثر من خلال توسيع هامش الحياة الاجتماعية والسلوكيات المقبولة، وخلق قنوات للتعبير عن السخط والإحباط.

التغيير بأي وكل وسيلة

صعدت الجماعات الجهادية مثل "داعش" على خلفية السياسات التي استبعدت أو همشت فئات اجتماعية كبيرة، ونيجة للثورات المعاكسة التي ساعدت في نقض التقدم الذي تم إحرازه في العام ٢٠١١، من دون إنتاج بدائل ذات مصداقية، بالإضافة إلى سوء إدارة التوقعات في أعقاب الثورات الشعبية مباشرة، وجمع أي قنوات كانت موجودة للتعبير حتى عن انتقاد متواضع أو محدود.

على هذه الخلفية، يستمر "داعش"، سواء شئنا أم أبينا، في أن يكون قوة ثورية، بمعنى أنه يسعى إلى إحداث تغيير اجتماعي وسياسي واقتصادي جذري وأساسي. وقد لا يكون هذا هو نوع التغيير الذي يريد الكثيرون أن يروه، لكن فلسفة التنظيم تزدهر في بيئة للبدائل فيها فرصة ضئيلة لتزهر.

تجرب بعض دول المنطقة التي تشترك في بعض الجذور الأيديولوجية مع الجهاديين، مع إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي مسيطر عليه، ولو أنه عمل محفوف بالمخاطر. ومن المؤكد أن الغرض من هذه العملية هو الإبقاء على الأنظمة الحاكمة. ومع ذلك، أصبح التغيير من نوع السماح بقدر أكبر من الفرص الترفيهية في دول عادة ما تكون متقشفة ثقافياً، وتقليل الرقابة الشرطية الدينية، ومنح المزيد من الفرص للنساء، أصبح هذا التغيير ملموساً.

ولكن المشكلة مع ذلك، كما هو مفصل في تقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠١٦، هي أن الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يستطيع أن ينجح فقط إذا تم ضمان حرية التعبير عن المظالم ومكانم الاستياء.

وبينما حذر من أنه في غياب الحريات "سوف يلجأ بعض العرب في نهاية المطاف إلى العنف، مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة"، أشار التقرير إلى أن "الأحداث التي وقعت في العام ٢٠١١ وتشعباتها هي نتائج السياسات العامة التي مورست على مدى عقود عديدة، والتي أدت تدريجياً إلى استبعاد قطاعات كبيرة من السكان من الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وحرمان العديد من الناس من الرعاية الصحية المناسبة، والتعليم الجيد وسبل العيش المناسبة".

وصفة للكارثة

لم يتغير شيء يذكر في كثير من مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فما يزال انتفاخ شريحة الشباب مستمراً حيث يمثل الشباب ثلث سكان العالم العربي. وما تزال فرص العمل محدودة، ومن المرجح أن تتدهور في السنوات المقبلة. وعن ذلك، قال التقرير: "في المنطقة العربية، تقوم السياسات والقوانين التي تنظم سوق العمل بإعاقة نمو الوظائف بمعدلات تطابق النمو السكاني واحتياجات السوق. وهذا يؤثر على الشباب بشكل خاص ويمنع التمكين الاقتصادي

للشباب. وتلعب سيادة المحسوبية والاعتماد على الصلات الاجتماعية دوراً كبيراً في توزيع الوظائف المتاحة المحدودة، مما يدفع الشباب الذين يبحثون عن وظائف إلى الاعتماد على العلاقات الاجتماعية والروابط الأسرية".

بل إن فرص المشاركة السياسية أكثر محدودة. وباختصار، ما تزال القضايا التي دفعت ثورات العام ٢٠١١ بعد ست سنوات، أكثر انتشاراً مما كانت عليه سابقاً. وقد عملت الثورات المضادة على دحر وتقويض أي فُرَج أو فرص صنعتها الانتفاضات، وهندست أوضاعاً حيث تقرر فيها الحرب الأهلية والوحشية والعنف السياسي طبيعة المشهد. ويرقى ذلك إلى وصفة للكارثة في بيئة تخلق فيها الطائفية التي تشجعها الدولة، والأيديولوجية الدينية الفوقية، والعنف والقمع، مزيجاً متفجراً.

الكتابة واضحة جداً على الجدار. يعمل فشل الحكومات العربية في الوفاء بالتوقعات على دفع العديدين بشكل متزايد نحو التشديد على الهويات الدينية، والطائفية أو القبلية، بدلاً من الهويات الوطنية. ولدى الكثير من الشباب شعور بأنهم يتعرضون للتهميش. والنتيجة هي تصلب خطوط المعركة. والنتيجة: قبل خمسة عشر عاماً، كانت خمس دول عربية غارقة في الصراع، واليوم أصبح العدد إحدى عشرة دولة، وهو في ازدياد.

على السطح، قامت الثورة المضادة، والحرب في سورية، والسياسات القاسية والقمعية التي تنتهجها أجهزة الشرطة السرية وإنفاذ القانون، بخنق الشهية للاحتجاج في العديد من الدول العربية. ومع ذلك، وعلى نحو يشبه إلى حد كبير الفترة التي سبقت العام ٢٠١١، ما يزال السخط يغلي. لكن هذا لا يعني أنه سوف ينفجر بحكم التعريف. إنه قد لا يشتعل، أو ربما يصبح أكثر احتمالاً للاشتعال بفعل حدث مفاجئ وقوي التأثير، والذي لا يمكن التنبؤ به.

#### الاحتجاج في دورات

يرسم تقرير التنمية البشرية العربية دورة مدتها خمس سنوات لحياة حركات الاحتجاج في العالم العربي. ويتبين أن كل دورة تكون أكثر تقلباً من سابقتها. ويشكل "داعش" أحد التعبيرات عن ذلك. وهو يبيّن أن الشباب "قد يفضلون الوسائل الأكثر مباشرة والأكثر عنفاً، خصوصاً إذا أصبحوا على قناعة بأن الآليات القائمة على المشاركة والمساءلة هي عديمة الفائدة"، كما يحذر التقرير.

في الخلاصة، تنطوي الثورة المضادة، إلى جانب المحاولات الاستبدادية لضمان استمرار أسس الوضع الراهن من خلال التعديلات والإصلاحات المحدودة، ينطوي ذلك على بذور الدورة المقبلة لحملة أخرى من أجل التغيير.

قدر مسح أجرته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تكلفة الصراع المسلح في العالم العربي بمبلغ في ٦١٣,٨ مليار دولار من الخسارة في النشاط الاقتصادي، و٢٤٣,١ مليار دولار في شكل العجز المالي.

عقود من المحسوبية الاقتصادية، وانخفاض الإنتاجية، وانخفاض الاستثمار - باستثناء قطاعي الطاقة والعقارات - وخنق قنوات التعبير عن السخط، وزيادة التركيز على الأسلحة القمعية للدولة على حساب تعزيز المؤسسات، كل ذلك يجعل من التحديات الاستبدادية أقل احتمالاً للنجاح ويعمل على زيادة دور العنف في الجهود الرامية إلى فرض تغيير.

لا ينطوي العنف ضمناً على جلب نهاية لما يعتقد كثيرون أنه كان مجرد جهد قصير الأجل لتحقيق التغيير. كما أنه لا يشكل أيضاً علامة على نهاية لحقبة عربية لم تدم طويلاً من التحدي والمعارضة. وإنما هو، بدلاً من ذلك، بمثابة مؤشر على الشوط الذي تبدو الأنظمة العربية مستعدة لقطعه لضمان بقائها على قيد الحياة، ويزيد من تكلفة التغيير الذي لا مفر منه.

إن العالم العربي يمر منذ العام ٢٠١١ بمرحلة انتقالية، ولو أنها واحدة من المرجح أن تظل دموية ووحشية. ويحتمل كثيراً أن يكون ما يحدث هو عملية انتقال في دورات، والتي قد يكون بعضها نكوصياً وانكفاً بدلاً من أن يكون تقدماً، على أساس مبدأ لينين: خطوات إلى الأمام، وخطوة إلى الوراء. لكن ما هو واضح، مع ذلك، هو أن الوضع الذي سبق الانتفاضات العربية أصبح تاريخاً، وأن التغيير هو اسم اللعبة.

\*موقع Mobilizing Ideas، هو موقع مداخلات تابع لمركز دراسة الحركات الاجتماعية في جامعة نورثام.

\*الدكتور جيمس دورسي هو زميل رفيع في معهد إس راجاراتنام للدراسات الدولية، والمدير المشارك لمعهد جامعة فورتنسبورغ لثقافة المشجعين، ومؤسس موقع "العالم المضطرب لكرة القدم في الشرق الأوسط"، وكتاب بالعنوان نفسه، ومؤلف "التحولات السياسية المقارنة بين جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، بالاشتراك مع الدكتورة تيريسيتا كروز ديل روزاريو. وله كتابان قيد الصدور.

\*Mobilizing Ideas ٢٥/٣/٢٠١٧ :

## الديكتاتور على سرير التحليل النفسي

\*رشيد بوطيب

يكتب فرويد في بداية بحثه القصير «مقدمة حول النرجسية» أن النرجسية مفهوم ينتمي إلى الوصف الإكلينيكي، وأن أول من استعمله هو الطبيب النفسي الألماني نيكل سنة ١٨٩٩، من أجل وصف سلوك الفرد الذي يتعامل مع جسده الشخصي كما يتم عادة التعامل مع موضوع جنسي. إن ذلك يتضمن نوعاً من الوله والكلف بهذا الجسد. إن الأمر يتعلق بانحراف جنسي كما يقول، يجهز على الحياة الجنسية لصاحبه. أما فرويد فيلخص النرجسية في صفتين أساسيتين للشخصية وهما جنون العظمة وفقدان الصلة بالعالم الخارجي. على رغم أن هذه الصفة الأخيرة، ودائماً وفق فرويد، ليست حكراً على النرجسي فقط. يصرف الليبيدو وجهه إذن عن العالم الخارجي إلى الذات. إن النرجسية هي تضحية بالموضوع الجنسي، وقد نقول، في لغة فلسفية، بأنها تضحية بالعلاقة وما يتضمنه ذلك من غربة عن الواقع. وهو أمر سيؤكد يونغ أيضاً. ما أريد قوله عبر العودة إلى فرويد وإلى تحليل العلاقة بين النرجسية والسلطة، هو أن التحليل النفسي يقدم لنا إحدى إمكانات التأويل لهذه العلاقة، والتي يجب أن نأخذها بجديّة في ثقافتنا العربية - الإسلامية، من دون أن يعني ذلك اختزالاً لظاهرة الديكتاتورية في هذا التأويل فحسب. فجينالوجيا الديكتاتور متعددة الرؤوس. لكن أهمية التحليل النفسي للديكتاتورية انطلاقاً من فرويد وآخرين، يكمن في أنه يعلمنا أن هذا الديكتاتور الذي نخافه ونرهبه والذي يقودنا من كارثة إلى أخرى، يسكن في أعماق كل فرد. كما أن النرجسية كأساس للعقلية الديكتاتورية تسكن في أعماق ثقافتنا وتنهل منها وتتماهى معها في اللاوعي. إنها حاضرة بداخلنا كأفراد وأسر ومؤسسات وأحزاب إلخ... إنها تسكن كل تلك الثقافات العاجزة عن الحب. إذ إن الحب يتضمن فعل خروج من الذات، ويؤسس للقاء بالعالم، تعبيراً عن الضعف الإنساني. إنه الضمان الوحيد ضد المرض، كما يكتب فرويد مستشهداً بهاینريش هاينه. إن النرجسي لا يحب، لأنه يطلب السيطرة، وهو ما يتجلى بوضوح في علاقته مع أطفاله مثلاً. فهو يريد عبرهم أن يحقق كل ما فشل في تحقيقه، وهو عبر ذلك يسرق حياتهم. إنه يطلب الخلود. إن ثقافة نرجسية أو ارتكاساً نرجسياً إلى الذات وتراثها، يضحى بلعبة الأجيال ويختزلها في عملية محاكاة مرضية، بحيث تصبح مهمة الجيل الجديد إعادة إنتاج القديم. إن حياته ذاكرة وتذكر. إن وظيفة الإبن في هذا المنطق أن يكون ما لم يستطع الأب أن يكونه. وبلغة أخرى، أن لا يكون نفسه. «سوف يعيش حتى يبلغ سنّاً كبيرة، بشرط ألا يعرف نفسه»، تقول العرافة لأم نرجس في الأسطورة. وتلخص في رأيي هذه الجملة، شخصية النرجسي، والثقافة النرجسية بامتياز. إن النرجسية، وفي مختلف أشكالها، الفردية والسياسية والثقافية، جهل الذات.

يفتح المحلل النفسي الألماني هانس يورغن فيرت كتابه: «النرجسية والسلطة: نحو تحليل نفسي للاضطرابات الروحية في السياسة» بتحليل للوحة شهيرة عن نابوليون من إنجاز جان أوغست دومينيك أنغر عام ١٨٠٦، تلخص في رأي فيرت العلاقة بين النرجسية والسلطة. إن اللوحة ترسم نابوليون في شكل كبير الآلهة الرومان جوبيتر. ويرى فيرت أن الأمر ليس غريباً، فكثيراً ما طلب الحكام رسمهم في صورة آلهة. وكثيراً ما تم التركيز على آلهة مثل أبولون أو هرقل أو مارس. لكن جوبيتر يمثل السلطة المطلقة. فبالنسبة إلى نابوليون لم تكن فرنسا ولا الثورة الفرنسية تعني ما هو أكثر من فرصة للوصول إلى سدة الحكم.

سيحيط النرجسي وهو في طريقه إلى السلطة نفسه بحاشية معينة، حاشية لا تقول: «لا» البتة، كما يوضح كيرنبرغ، شخصيات منافقة وغبية ووصولية بجن، من أجل تأكيد كلف النرجسي بذاته وتبرير ذلك. وهو ما سيحول دون قدرته على رؤية نفسه رؤية واقعية، وما سيدعم رؤيته الضيقة إلى العالم ويكسبها شرعية. ستقوم سياسة

الديكتاتور على الصور النمطية ومنطق الأبيض والأسود وعلى الحقد على الأجنب والغريباء، حتى يحرف غضب الشعب عنه إلى الآخرين، وحتى يحرق نفسه من صراعه الداخلي. لكن فيرت يؤكد أن هذا التزييف للواقع ينتهي غالباً بصاحبه إلى فشل ذريع، وإن تمكن أحياناً من تحقيق نجاحات كبيرة. ولا ريب في أن نظرة سطحية إلى التاريخ العربي الحديث من شأنها أن تؤكد ذلك بما لا يدعو إلى الشك، فإنجازات ما سمي بثورة تموز (يوليو) انتهت إلى هزيمة حزيران (يونيو)، والقومجيات الأخرى «الممانعة»، تهاوت وتتهاوى مثل أكذوبة رخيصة.

إن المشكلة في الديكتاتور النرجسي أن الأكاذيب التي تحيط به والتي يساهم هو بنفسه في إنتاجها وتصديقها، تخفي عنه واقع أنه لن يستطيع أن يحكم أبداً، وأنه لن يخلد، وأنه في نهاية المطاف إنسان مثل بقية البشر يجوع ويمرض ويموت. وقد يلجأ الديكتاتور الصغير إلى عمليات تجميل وصبغة للشعر وكل ما يمكن أن يظهره قويا في أعين أنصاره وشعبه، ولكنه من الداخل خرابة مظلمة وحزينة. وكلما زادت محاولات الديكتاتور الرامية إلى تقديمه كمنظير للإله، كلما ازدادت عزلته. إنه أشبه بذلك الطفل الذي تحدث عنه المحلل النفسي هورست ابرهارد ريشتر في بداية كتابه الشهير «عقدة الإله»، ذلك الطفل الذي لم يعد يثق بوالديه، وهو ما تسبب له في خوف شديد. ومن أجل تجاوز هذا الخوف، كان على الطفل أن يسيطر على كل شيء، فيطور أوام القوة حول شخصه، ومن هنا فصاعداً سيحصل طلاق بين سلوكياته وبين إمكاناته الحقيقية. فكما أوضح فروم: إن الحاكم النرجسي من نوعية هتلر أو ستالين يحاول في جنونه، أن ينكر وجود شيء اسمه الضعف الإنساني.

محق فيرت لا ريب حين يؤكد أن لكل بلد، السياسة الذين يستحقهم. فكل فرد يتحمل مسؤولية المصير السياسي لبلده. وسيقوم عبر دراسة نماذج من السياسة الغربية، بتحليل العلاقة بين الباثولوجيا النفسية للأفراد والشروط الاجتماعية للسلطة وصراعات الهوية لدى الجماعات المرتبطة بها. إنه يحاول عبر التحليل النفسي ونظريات التحليل النفسي - الاجتماعي توضيح اشتغال اللاعقلانية في السياسة.

كان لكتاب فرويد «سيكولوجية الحشود وتحليل الأنا» تأثير كبير في الفلسفة والعلوم الإنسانية، بل كان النص الأساسي الذي تولدت عنه نصوص أخرى مثل كتاب «الحشد الموحش» لدافيد ريزمان أو «الحشد والسلطة» لإلياس كانييتي. وعلى رغم أن فرويد لا يذكر إلا في الهامش السلطة ولا يتعرض إلا في ما ندر لشخصية القائد، إلا أن السلطة عموماً تظل حاضرة، وإن في شكل غير مباشر، في كتابه. إن الفكرة الأساسية لكتابه تتمثل في الآتي: إن نفسية الحشد تسعى إلى تماهٍ مع قائدها وتربط بينه وبين أناها الأعلى. إن الحشد مستعد لاتباع قائده حيثما يريد أن يقوده. وفعل التماهي هذا يحرق الحشد من القيم الأخلاقية والشعور بالذنب في شكل يجعله يعيش، ومن دون شعور بالقلق، وعيه الشقي ونزعاته العدائية. فباسم القائد يطلق الحشد عنان مشاعره البدائية.

وفي انتقام الحاكم العربي من خصومه ومعارضيه نقف على شخصية مرضية بامتياز، كان علينا أن نبعث بها وبالثقافة التي أنتجتها إلى سرير المحلل النفسي منذ زمن بعيد. لكن هل يشعر المريض بمرض الآخرين؟! إن تطرف الحاكم النرجسي لا يعود إلى نرجسيته، فكما ذكر فيرت من قبل، إن التحليل النفسي يتحدث أيضاً عن نرجسية صحية، وهي تلك التي لا تتطرف في تقدير الذات أو تحقيرها، وهو أمر لا يتحقق إلا لتلك الشخصية التي تمارس النقد الذاتي، من دون أن يعني هذا النقد أي انتقاص من الذات.

إنها شخصية منفتحة أيضاً على نقد الآخرين لها، وقد نضيف إلى تحليل فيرت بأنها شخصية قادرة ومقبلة على السخرية من ذاتها إذا استدعى الأمر ذلك، ومن جنون العظمة المتأصل في النوع البشري. إنها، وباختصار، شخصية



في حاجة إلى الآخرين. وما يقوله التحليل النفسي عن الشخصية، قد نقوله عن الثقافة، إذ إن كل ثقافة تفصل نفسها عن الآخرين، من أجل الاكتفاء بذاتها، وتقول إن نصوصها المؤسسة تحمل جواباً لكل سؤال، وإنها نصوص عذراء، فوق النقد وفوق التاريخ، هي ثقافة تخترقها النرجسية وتحول دون اتصالها بالواقع، بل ودون إدراكها لنفسها وموقعها في التاريخ. وإذا كانت الخطاظة التي يقدمها لنا التحليل النفسي ثنائية، بحيث أنها تنتقل بين الشخصية والسلطة، وبلغة أخرى، بين الطفل والديكتاتور، فإن البعد الثالث الذي هو الثقافة من شأنه أن يسلط الضوء أكثر على اشتغال النرجسية في المجال السياسي، فالتربية التي يتلقاها الديكتاتور طفلاً، هي ابنة ثقافة متجذرة في أعماق اللاوعي الجمعي. إنها ابنة ثقافة مركزية، «قوية»، مكتفية بذاتها ومؤمنة بتفوقها... إن الديكتاتور عاجز عن رؤية التغيير الاجتماعي، وهو غالباً آخر من يفهم مثل هذا التغيير، وغالباً حين ينتفض الحشد ضده، كما حدث مع ديكتاتوري شرق أوروبا أو مع من هم أكثر منهم رداءة.

يقدم هانس - يورغن فيرت تحليلاً لشخصيات سياسية معروفة، في معرض دراسته للعلاقة بين النرجسية والسلطة، وبينها شخصية الرئيس الصربي السابق سلوبودان ميلوزوفيتش. ويبدو من خلال تحليل هذه الشخصية، قدرة التحليل النفسي على تقديم تفسير مقنع لظاهرة السلطوية. إن طفولة ميلوزوفيتش لم تكن عادية، هو الذي ولد في العام ١٩٤١، في ظل سيطرة النازية على بلده، لأب وضع حداً لحياته في العام ١٩٦٢. سينشأ سلوبودان لدى أمه، التي كانت مدرسة وشيوعية متطرفة، صاحبة شخصية استبدادية، عنيفة. لم يذكر ميلوزوفيتش يوماً أباه، وظل يكبت في الأعماق واقعة انتحاره. إن التقاليد الصربية تسحب على الأب صفة القداسة، وانتحاره مثل بالنسبة إليه فضيحة كبرى. لكن لما سيبلغ ميلوزوفيتش سن الثلاثين، ستقدم أمه هذه المرة على الانتحار، وهو ما سيترك أثراً كبيراً في نفسيته. إن حياة ميلوزوفيتش زواج بين تجربة فقدان مؤلمة وجرعة كبيرة من التدمير.

وحتى إذا خضعت الشخصية النرجسية للمعايير الأخلاقية، فإن ذلك لا يرتبط بقناعة شخصية بقدر ما يرتبط بخوفها من نتائج عدم الالتزام بذلك أو رغبتها في الحصول على اعتراف الآخرين. إن علاقة النرجسي بالآخرين تظل علاقة نفعية، لا تحكمها الأخلاق. والنرجسي إما ينظر إلى الآخرين باحتقار أو بتخوف.

إننا أمام شخصية بارانوية. يستشهد فيرت بكيرنبرغ الذي يرى أن أسوأ الأمراض النفسية التي يمكنها أن تصيب قائداً سياسياً، هي تلك التي تجمع بين البارانويا والنرجسية، وهو ما يطلق عليه كيرنبرغ إسم النرجسية، وهو اختلال في الشخصية نلحظه خصوصاً لدى الحكام التوتاليتاريين، الذين كانوا يعتقدون بأن العنف والسادية هما الكفيلان بالحفاظ على سلطتهم. إنها شخصيات مرضية تطلب حب الآخرين وإعجابهم، وفي الوقت ذاته خضوعهم وخوفهم، ومثل هذه الشخصيات المرضية، لا يمكنها إلا أن تؤسس لنظام إرهابي، وأن تحيط نفسها باتباع منبطحين في شكل مطلق، كما كان الحال مع هتلر وستالين.

أربع حروب خاسرة سيشعلها ميلوزوفيتش، حروب دموية، وكان آخر شيء فكر فيه خلالها هو صربيا ومصيرها.

\*صحيفة (الحياة) ٢٦/٣/٢٠١٧ :

## البحث عن الروح في كوريا الجنوبية

\*يون يونغ-كوان

كان سحب الثقة في رئيسة كوريا الجنوبية، باك كون هي، وعزلها من المنصب، بعد اتهامها بالفساد واستغلال السلطة، سبباً في زعزعة أركان المؤسسة السياسية في البلاد وانقسام جماهير الناخبين. ولم يحدث منذ اندلاع الأزمة المالية الآسيوية في العام ١٩٩٧، والتي امتدت جذورها جزئياً إلى السياسات الاقتصادية المعيبة التي انتهجها والد باك، الرئيس السابق باك تشونج هي، أن تعرضت كوريا الجنوبية لمثل هذا المأزق.

من المبكر للغاية أن نحاول الآن معرفة من قد يخلفها في البيت الأزرق (مقر الرئاسة) وسوف تُعقد انتخابات خاصة في التاسع من أيار (مايو). لكن من الواضح، مع رحيل باك بهذه الصورة الفظة، أن التغيير في الحزب الحاكم في كوريا الجنوبية بات مؤكداً. ومع الدماء الجديدة، يجب أن يأتي نشاط متجدد في التصدي لمشاكل الحكم - من الأموال القذرة في السياسة إلى السياسة الخارجية غير المتناسكة - التي ابتليت بها كوريا الجنوبية لفترة طويلة للغاية.

بدأت الأزمة السياسية الحالية في كوريا الجنوبية في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٦، عندما ظهرت ادعاءات بأن باك مارست الضغوط على أصحاب الثروات - التكتلات التجارية العائلية العملاقة في البلاد - لتحويل مبالغ ضخمة من المال إلى مؤسستين تسيطر عليهما من خلال صديقتها الشخصية المقربة، تشوي سون سيل. ووسط الأحاديث عن محسوبية باك، شعر العديد من الكوريين الجنوبيين بتعرضهم للخيانة من الرئيسة التي تعهدت بالقيادة بشكل مختلف. الواقع أن باك، التي كان أسلوبها الاستبدادي أشبه بأسلوب والدها، تجاهلت بشكل روتيني القواعد الأساسية للديمقراطية الليبرالية. فقد استهزأت بسيادة القانون والفصل بين سلطات الحكومة. وبعد اتهامها بالفساد، تجاهلت ببساطة دعوات المثول أمام المحكمة الدستورية للإدلاء بشهادتها. وقد أصدرت النيابة العامة أمر استدعاء آخر لمثولها أمام المحكمة في الحادي والعشرين من آذار (مارس) الحالي، ولكن ما يزال من غير الواضح ما إذا كانت ستفعل ذلك، حتى بالرغم من أنها فقدت الآن حصانتها من الملاحقة القضائية.

يكاد يكون من المؤكد أن عزل باك من منصبها يعني تحول السلطة السياسية من حزب سينوري سابقاً، أو "الحدود الجديدة" (حزب كوريا الحرة الآن) إلى القوى المعارضة. وفي الوقت الحالي، يقود المرشحون من حزب كوريا الديمقراطي الذي ينتمي إلى يسار الوسط محاولة لإنهاء تسع سنوات من حكم المحافظين. ويُعد مون جيه إن، زعيم حزب كوريا الديمقراطي السابق والمتسابق التالي للرئيسة المعزولة باك في انتخابات العام ٢٠١٢، مرشح المعارضة الأوفر حظاً بفارق كبير.

أياً كان الرئيس التالي لكوريا الجنوبية، فسوف يجد في انتظاره العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والخارجية العميقة. فعلى الجبهة الداخلية، سوف يرث الرئيس نظاماً سياسياً يحتاج إلى قدر كبير من الإصلاح. وإلى جانب الدعوات المطالبة بترسيخ الفصل بين السلطات من خلال إنشاء نظام أكثر قوة من الضوابط القانونية والتوازنات، هناك إجماع شبه كامل على ضرورة إصلاح الفقرة التي تحدد الرئاسة بمدة واحدة فقط من خمس سنوات. ويعمل هذا الإطار الزمني القصير، الذي أنشئ في العام ١٩٨٧ أثناء انتقال كوريا الجنوبية إلى الديمقراطية، على إعاقة قدرة الرئيس الشاغل لمنصبه على وضع وتنفيذ ودعم سياسات طويلة الأجل. وقد سعت باك، مثلها كمثل الرؤساء السابقين، إلى تغيير حد الولاية الرئاسية، ولكن جهودها أُحبطت بسبب التوقيت السيئ. سوف يتطلب

إجراء هذه التغييرات وغيرها وجود قيادة ديمقراطية تقوم على التواصل النشط مع مختلف شرائح المجتمع. ويتحلى الكوريون الجنوبيون بالأمل في هذا الصدد، على أساس اعتقاد بأن أي شخص سيكون أفضل من باك. (وفقاً لأحد استطلاعات الرأي، كانت شعبية باك قبل تركها منصبها لا تتجاوز ٤٪).

يتمثل التحدي الاقتصادي الأكبر الذي يواجهه الرئيس المقبل في فك تشابك العلاقات بين السياسة وأصحاب التكتلات التجارية العملاقة. وفي اللحظة الراهنة، يعمل قرب التكتلات من السلطة السياسية على الحد من شفافية حوكمة الشركات، وتثبيط المنافسة، وإضعاف القدرة الابتكارية لدى الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويشير إلقاء القبض في شباط (فبراير) على لي جيه يونج، وريث سامسونج، بعد اتهامات بالرشوة، إلى حجم المشكلة. ومع تركيز كل المرشحين الأساسيين للرئاسة على أهمية إصلاح مشكلة التكتلات، يُصيح التغيير على هذه الجبهة ممكناً.

أخيراً، وربما الأكثر أهمية، سوف يواجه الرئيس التالي لغز السياسة الخارجية الذي حير باك طوال القسم الأعظم من رئاستها. وسوف يحتاج خليفته إلى قدر أكبر من الفطنة الدبلوماسية لتثبيت استقرار العلاقات مع اليابان والصين وروسيا، في حين يعمل في الوقت نفسه على نزع سلاح كوريا الشمالية النووي، وبالتالي تقليص الخطر الذي يفرضه نظام كيم جونج أون على المنطقة.

وهنا تأتي المفاجأة في شخص الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، الذي يخلق نسخة خاصة به من عدم اليقين والشكوك في آسيا. إذ يشكل اختيار ترامب لكيفية التعامل مع كوريا الشمالية بشكل خاص اختباراً مبكراً لرزعيم كوريا الجنوبية القادم. وإذا لجأت إدارة ترامب، كما أظن، إلى تشديد العقوبات (بما في ذلك المقاطعة الثانوية) والحوار، فسوف يتمكن قادة سيول من ضبط مواقفهم وفقاً لذلك.

وسوف يظل المجال متاحاً للتوصل إلى اتفاق إذا كان الزعماء السياسيون من جميع الأطراف على استعداد للإصغاء. ويُعد نشر الولايات المتحدة لنظام متقدم مضاد للصواريخ في كوريا الجنوبية مثلاً واضحاً في هذا الصدد. وفي حين أثارت هذه الخطوة غضب قادة الصين، فإن مجال التوصل إلى تسوية يظل متاحاً، وخاصة إذا اعتُبر نشر النظام مؤقتاً، وجرى ربطه بنزع السلاح النووي في كوريا الشمالية. لقد شهدت كوريا الجنوبية اضطرابات سياسية واقتصادية من قبل، ونجت منها. فقد كان والد باك هو الذي ساعد في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين على بناء النظام الذي لم يكن كافياً لتثبيط الروابط المفسدة بين السياسة وتكتلات الشركات. وقد تآمرت المؤسسات المالية الضعيفة وقطاع الشركات المشبوه الذي نشأ من هذا الإرث لزيادة حدة آلام الأزمة المالية في العام ١٩٩٧.

وكما هو الحال الآن، تسبب الفشل على مستوى القيادات في دفع الناخبين إلى المطالبة باتجاه جديد. وبفضل القدرة الجماعية التي تمتع بها القادة المحافظون في عزل كوريا الجنوبية عن أحداث العام ١٩٩٧، بات الطريق مفتوحاً أمام قائد المعارضة الليبرالية، كيم داي جونج، لتولي الرئاسة في العام ١٩٩٨.

من المرجح أن تكون كوريا الجنوبية على أعتاب عملية تطهير سياسية أخرى. ولكن، بصرف النظر عن شخصية الرئيس القادم في البيت الأزرق في أيار (مايو)، فإن وظيفته - ووظيفة حزبه - تتلخص في التصدي للتحديات التي لم تكن باك مؤهلة للتعامل معها.

\*وزير سابق للشؤون الخارجية في جمهورية كوريا، وأستاذ فخري للعلاقات الدولية في جامعة سول الوطنية

\*بروجيكت سنديكيت ٢٠١٧/٢/٢٦ :

## الوقت ينفد في كوريا الشمالية

\*ريتشارد هاس

هناك إجماع متزايد على أن أولى أزمات رئاسة دونالد ترمب الحقيقية ربما تشمل كوريا الشمالية، وعلى نحو أكثر تحديداً قدرتها على وضع قنبلة نووية على واحد أو أكثر من الصواريخ الباليستية القادرة على بلوغ المدى الكافي للوصول إلى الولايات المتحدة. وقد تنشأ الأزمة من عوامل أخرى أيضا: على سبيل المثال، أي زيادة كبيرة في عدد الأسلحة النووية التي تنتجها كوريا الشمالية، أو ظهور أدلة تشير إلى أنها تبيع المواد النووية لجماعات إرهابية، أو استخدامها لبعض قواتها العسكرية التقليدية ضد كوريا الجنوبية أو القوات الأمريكية المتمركزة هناك.

لا يسعنا أن نهدر أي وقت: فقد يحدث أي من هذه التطورات في غضون أشهر أو سنوات على الأكثر. ومن الواضح أن نهج الصبر الاستراتيجي في التعامل مع كوريا الشمالية والذي تبنته الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين بلغ منتهاه. يتمثل أحد الخيارات ببساطة في قبول الزيادات الحتمية في كم ونوعية المخزون النووي والصاروخي لدى كوريا الشمالية باعتبارها أمرا حتميا. وسوف يكون لزاما على الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان أن تعتمد على تركيبة من الدفاعات الصاروخية وتدابير الردع. المشكلة هي أن الدفاعات الصاروخية منقوصة، والردع غير مؤكد. والشيء الوحيد المؤكد هو أن فشل أي من الأمرين من شأنه أن يؤدي إلى تكاليف لا يمكن تصورها. وفي ظل هذه الظروف، ربما تعيد كل من اليابان وكوريا الجنوبية النظر في ما إذا كانت هي أيضا في احتياج إلى الحصول على الأسلحة النووية، مما يزيد من خطر حدوث سباق تسلح جديد ربما يزعزع الاستقرار في المنطقة.

وتتلخص مجموعة ثانية من الخيارات في توظيف القوة العسكرية، إما ضد تهديد كوريا الشمالية أو تهديد آخر يُرى أنه وشيك. والمشكلة في مثل هذا النهج هي عدم اليقين حول قدرة الضربات العسكرية على تدمير كل صواريخ كوريا الشمالية وأسلحتها النووية. لكن حتى لو أمكن ذلك، فربما تنتقم كوريا الجنوبية باستخدام قوات عسكرية تقليدية ضد كوريا الشمالية. ولأن قوات سول والولايات المتحدة المتمركزة في كوريا الجنوبية تقع ضمن نطاق الآلاف من قطع المدفعية، فإن الخسائر في الأرواح والأضرار المادية قد تكون هائلة. ومن المؤكد أن حكومة كوريا الجنوبية الجديدة (التي ستتولى مهامها في غضون شهرين) سوف تقاوم أي تحرك ربما يشعل شرارة مثل هذا السيناريو.

ولهذا يرى بعض المراقبين ضرورة تغيير النظام، على أمل أن تثبت قيادة مختلفة في كوريا الشمالية أنها تتمتع بقدر أكبر من الحكمة والعقل. وربما يحدث هذا حقا، ولكن نظرا لمدى انغلاق كوريا الشمالية، فإن تحقيق مثل هذه النتيجة يظل أقرب إلى التمني من كونه سياسة جادة.

ويقودنا هذا إلى الدبلوماسية. فربما تعرض الولايات المتحدة (في أعقاب مشاورات وثيقة مع الحكومات في كوريا الجنوبية واليابان، وفي الحالة المثالية على خلفية من قرارات الأمم المتحدة الإضافية والعقوبات الاقتصادية) إدارة مفاوضات مباشرة مع كوريا الشمالية. وبمجرد بدء المحادثات، يستطيع الجانب

الأمريكي أن يعرض صفقة توافق كوريا الشمالية بمقتضاها على تجميد قدراتها النووية والصاروخية، وهو ما يستلزم وقف جميع التجارب للأسلحة النووية والصواريخ، إلى جانب تمكين المفتشين الدوليين من التحقق من الامتثال. وينبغي لكوريا الشمالية أن تتعهد أيضا بعدم بيع أي مواد نووية لأي دولة أو منظمة أخرى. وفي المقابل، تعرض الولايات المتحدة وشركاؤها، فضلا عن المحادثات المباشرة، تخفيف العقوبات. وبوسع الولايات المتحدة ودول أخرى أن تتفق على توقيع اتفاقية سلام مع كوريا الشمالية - بعد أكثر من ستين عاما من نهاية الحرب الكورية.

وبوسع كوريا الشمالية (مثل إيران في بعض النواحي) أن تُبقي على خيارها النووي ولكن مع منعها من ترجمته إلى واقع. ولن تُمارس الضغوط هذه المرة بشأن انتهاكات كوريا الشمالية العديدة لحقوق الإنسان، وإن كان على قادة البلاد أن يفهموا أن حدوث أي تطبيع للعلاقات (أو إنهاء للعقوبات) أمر مستحيل طالما ظل القمع هو القاعدة. وسوف يتطلب التطبيع الكامل للعلاقات أيضا تخلي كوريا الشمالية عن برنامج الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للولايات المتحدة أن تحد من المدى الذي قد تكون على استعداد لبلوغه. فلا ينبغي أن تكون للمناورات العسكرية الأمريكية الكورية الجنوبية المشتركة نهاية، فهي تشكل عنصرا ضروريا للردع والدفاع المحتمل، في ضوء التهديد العسكري الذي تفرضه كوريا الشمالية. وللسبب نفسه، فإن فرض أي قيود على القوات الأمريكية في البلاد أو المنطقة لن يكون مقبولا. وأي مفاوضات لابد أن تُجرى في غضون فترة زمنية محددة، خشية أن تستخدم كوريا الشمالية ذلك الوقت لخلق حقائق عسكرية جديدة. ولكن هل يصادف مثل هذا النهج النجاح؟ الإجابة القصيرة هي "ربما". فمن المرجح أن يكون موقف الصين بالغ الأهمية. صحيح أن القادة الصينيين لا يحملون قدرا كبيرا من الود لنظام كيم جونج أون أو أسلحته النووية، ولكنهم يكرهون احتمال انهيار كوريا الشمالية وتوحيد شطري شبه الجزيرة الكورية على أن تكون عاصمتها سول.

السؤال هنا هو ما إذا كان من الممكن إقناع الصين (القناة التي تمر عبرها السلع دخولا وخروجا من كوريا الشمالية) باستخدام نفوذها الكبير مع جارتها. وينبغي للولايات المتحدة أن تقدم بعض التطمينات إلى أنها لن تستغل توحيد شطري شبه الجزيرة لتحقيق ميزة استراتيجية، في حين تحذر الصين من المخاطر التي يفرضها المسار الذي تنتهجه كوريا الشمالية حاليا على مصالحها. ومن الواضح أن إدارة المحادثات المستمرة مع الصين حول أفضل السبل للاستجابة للسيناريوهات المحتملة على شبه الجزيرة أمر منطقي. مرة أخرى، ليس هناك ما يضمن نجاح الدبلوماسية، ولكنها قد تنجح. وحتى لو فشلت، فإن التدليل على وجود جهود حسنة النية من شأنه أن يحد من صعوبة التفكير في سياسية بديلة، وتنفيذها، ثم في قتل لاحق تقديم تفسير واضح للمراقبين المحليين والدوليين حول الأسباب وراء انتهاج هذه السياسة البديلة، التي تتضمن استخدام القوة العسكرية.

\*رئيس مجلس العلاقات الخارجية. عمل سابقاً مديراً للسياسة والتخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية، وكان مبعوث الرئيس جورج دبليو بوش الخاص إلى أيرلندا الشمالية ومنسق مستقبل أفغانستان.

\*بروجيكت سنديكيت ٢٠١٧/٢/٢٦ :

## لماذا سيكون الانهيار المفاجئ لكوريا الشمالية جحيماً على الأرض؟

«ليست هناك أمة على كوكب الأرض أكثر خطورة من كوريا الشمالية»، بهذه الكلمات استهل «هاري كازيانيس» مدير دراسات الدفاع في مركز «نيكسون الأمريكي»، مقاله الذي نشرته مجلة «ذي ويك» الأمريكية، والذي رصد فيه المحلل السياسي التبعات المتوقعة لانهيار مفاجئ قد تتعرض له كوريا الشمالية.

الكاتب أشار إلى أن كوريا الشمالية بزعامة «كيم جونج أون» لديها ترسانة نووية يعتقد معظم الخبراء أنها يمكن أن تصيب ليس فقط كوريا الجنوبية واليابان، ولكن يمكنها أن تصيب أيضاً الولايات المتحدة في السنوات القليلة المقبلة. وبحلول عام ٢٠٢٠، يعتقد بعض العلماء أن كوريا الشمالية يمكن أن يكون لديها ما يكفي من المواد الذرية لصنع ١٠٠ قنبلة نووية.

ولكن الكاتب أضاف أنه ليس هناك حدث واحد ربما أكثر خطورة من أن تظهر بيونج يانج نفسها قادرة على شن هجوم نووي على آسيا أو أمريكا. وأشار إلى أن سقوط بيونج يانج يبدو وكأنه شيء لا يرقى إليه الشك. ومع ذلك، فإن مجرد التفكير فيما يمكن أن يحدث جراء الانهيار غير المنضبط يصيب أي شخص على دراية تفصيلية بهذا الموضوع بالقلق والاضطراب.

وتابع بقوله إنه وفي حين أن إجراء استعراض كامل للطرق الممكنة التي يمكن أن تسهم في وضع النهاية المحتملة لدولة كوريا الشمالية، جديرة بمعالجتها بشكل منفصل، فإن الأخطار التي ستتبع هذا الانهيار المفاجئ واضحة تماماً.

### من سيطر على الأسلحة النووية؟

قال الكاتب: «دعونا نفترض أن حدثاً داخلياً قد تسبب في موت سلالة أسرة كيم سريعاً. ولا توجد حكومة مركزية، فيما تتحرك قوات متحالفة تتألف من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة عبر خط العرض ٣٨ لضمان النظام. ماذا يمكن أن يكون أسوأ من ذلك؟».

وأوضح أنه سيكون هناك قلق فوري بشأن من سيطر على المواد النووية والذرية في بيونج يانج، ومخزونها من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية الأكبر بكثير.

بحسب الكاتب، قد تكون الأسلحة الكيماوية والبيولوجية لكوريا الشمالية تهديداً أكبر بكثير من برنامجها النووي، حيث تشير معظم البحوث إلى أن بيونج يانج تمتلك كميات كبيرة من الأسلحة الكيماوية، بالإضافة إلى برامج الأسلحة البيولوجية القادرة على قتل الملايين.

فيما ستكون الولايات المتحدة والقوات المتحالفة لها بحاجة بالتأكيد إلى بذل جهود استخباراتية لم يسبق لها مثيل ليس فقط لتحديد موقع كل هذه المواد تقريباً، بل أيضاً لحماية نفسها من هجمات الأسلحة

الكيميائية أو البيولوجية التي تقوم بها القوات التي قد لا تزال تتنافس على السلطة. كما يتعين على قوات الحلفاء ضمان عدم ترك أي أسلحة دمار شامل بالبلاد.

بجانب مشكلة أسلحة الدمار الشامل المفقودة، أشار الكاتب إلى أن هناك مشكلة أساسية أخرى، وهي مشكلة المجتمع المحطم.

وتسائل الكاتب بقوله: «كيف يمكن للمرء أن يوحد شعباً محطماً تم حكمه ما يقرب من سبعة عقود كما لو كانوا عبيداً؟ كيف سيتفاعل معظم مواطني كوريا الشمالية، الذين لا يعرفون سوى عائلة كيم مع نهاية النظام؟ هل سيعمل البعض السلاح ضد أولئك الذين سيكونون هناك لضمان النظام؟ هل الحرب الأهلية ممكنة؟».

وأجاب الكاتب بقوله إن القضاء على آثار التعذيب النفسي والعاطفي قد يستغرق عقوداً وربما تستمر المعاناة لأكثر من جيل.

أشار الكاتب إلى أنه من الواضح أن بكين ستكون لاعباً في أي مستقبل لكوريا الشمالية، وخاصة باعتبارها أكبر شريك تجاري لها، وتزود بيونج يانج بكثير من احتياجاتها من الغذاء والطاقة.

والواقع أن العديد من خبراء الأمن الوطني في الصين يسارعون إلى الإشارة إلى أن أكبر قلق دولي للحزب الشيوعي الصيني هو انهيار الدولة الكورية الشمالية. وهم يخشون أن تصبح كوريا الموحدة لاعباً رئيسياً في شمال شرق آسيا، المتحالفة مع أمريكا، والمسلحة بأسلحة أمريكية.

وفي حال بدأ الملايين من اللاجئين في القدوم عبر الحدود إلى الصين، فإن الرئيس الصيني «شي جين بينج» قد يرسل قواته إلى كوريا الشمالية، حيث يمكن أن تكون هناك مواجهة عظيمة بين واشنطن وبكين.

وأخيراً، توقع الكاتب أن يكون إعادة بناء وإعادة دمج كوريا الشمالية مرة أخرى مع كوريا الجنوبية مكلفاً وتتخطى تكلفته تريليونات الدولارات.

وتسائل الكاتب بقوله: من الذي سيدفع هذه التكاليف؟

وقال إنه في حين أن كوريا الجنوبية هي بالتأكيد قوة اقتصادية، فإن إعادة بناء ودمج كوريا الشمالية في الجنوب ستكون مهمة والتزاماً تاريخياً أكبر بكثير من اندماج ألمانيا الشرقية والغربية بعد انتهاء الحرب الباردة.

واختتم الكاتب بقوله إنه في عام ٢٠١٣، وصف أحد المنشقين كوريا الشمالية بأنها «جولاج في صورة دولة»، وجولاج أو معتقل سبيريا هو الاسم الذي كان يطلق على معسكرات الاعتقال السوفييتية. وأضاف أنه وفي حين أن شعب كوريا الشمالية يستحق وضعاً أفضل خالياً مما يمكن وصفه فقط بأنه أشد أشكال الإرهاب التي تفرضها الدولة على الإطلاق، فإن الانهيار التلقائي غير المنضبط قد يكلف ملايين الناس حياتهم، وهو ما يدفع الإدارة الأمريكية للعمل بحذر في الأشهر القادمة.

\*مجلة <ذي ويك> الأمريكية ٢٦/٣/٢٠١٧ :

## رواية الاستبداد قبل تحوله إلى ذكرى

### \*ناصر الرباط

ابتلي العالم العربي من محيطه إلى خليجه بأشد أنواع الاستبداد في نصف القرن الأخير، إذ إنه فاق في ذلك باقي مناطق العالم، حتى تلك المعروفة بترسخ الاستبداد فيها. وقد اشتدت وطأة الاستبداد، كنظام حكم، بعد فشل ثورات الربيع العربي في الاستمرار كثورات وتحولها إما إلى ثورات سابقة محجور عليها أو إلى حروب أهلية مدمرة. انتصر الاستبداد إذًا. وهو، لكونه مزهواً بانتصاره، استفحل وتوحش في قمعه في معظم الدول العربية وإن كان لسورية والعراق النصيب الأكبر من هذين الاستقواء والاستخفاف بالناس أفراداً وجماعات.

ففي هذين البلدين المنكوبين كاد الاستبداد يصير طبيعياً. فهو قد تجذر إلى درجة مخيفة وتنوعت أساليبه وتشعبت حتى أصبح مقبولاً، بل مرحباً به أحياناً، كديدن للعلاقات بين الحاكم والمحكوم. وأصبح من الصعب تفكيكه وتجريده من «اعتياديته» كما سمتها حنة آرندت في تحليلها أنظمة الحكم الشمولية وخصوصاً النظامين الفاشي والنازي.

لا بد لنا من توثيق هذا الاستبداد لفضحه وربما ملاحقته قانونياً اليوم ولأجل الأجيال القادمة. ولكننا في حاجة أيضاً إلى تحليله لكي نفهم كيف نما حتى تمكن من أنظمتنا وأهلنا وإراداتنا وعقولنا وأجسادنا وهويتنا. نحن في حاجة أيضاً إلى روايته لئلا ننسى فظائعه واستلابه لنا سنا وحاضرنا ومستقبلنا وسيطرته على مقدراتنا واغتياله إنسانيتنا. فالقصة هو الوسيلة الأمثل للتذكر. والرواية هي الأداة الأفضل للقصة. ورواية الاستبداد وهو في عز عنفوانه أداة مقاومة بالإضافة إلى كونها وسيلة التعبير الأقدر على الإحاطة بكافة جوانب الاستبداد من نشوئه إلى طغيانه وتغلغله في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية وفي أدق تفاصيل الحياة الفردية الحميمة، كما تنبأ جورج أورويل عام ١٩٤٨ في روايته الخيالية «١٩٨٤» التي أسست للكتابة عن نوع جديد من الاستبداد، ليس فقط في خطوطه العريضة ولكن أيضاً في تفاصيله المريعة عن تدخل أنظمة الاستبداد السافر في حياة ومشاعر وذكرة الأفراد.

وقد استجاب أدباء وفنانو وروائيو ومسرحيو وسينمائيو سورية والعراق في شكل خاص لطغيان الاستبداد في بلديهما الذي توجّه صعود حافظ الأسد إلى السلطة في دمشق وصادم حسين في بغداد وقرنهما الاستبداد بعبادة الفرد. وظهرت أعمال فنية كثيرة عالجت الاستبداد كمعطى يومي في حياة الأفراد في البلدين، يتعايشون معه ويتخلون عن بعض من إنسانيتهم في ذلك أو يثورون عليه ويدفعون أثماناً باهظة تبلغ الموت في كثير من الأحيان.

ولست هنا بصدد تعداد أو تقييم الأعمال التي ظهرت خلال تلك الفترة، ولكن يمكنني أن أعطي أمثلة عن بعض أكثرها تعرية للاستبداد من خلال منظار الحياة العادية وأبعدها سبراً للأغوار النفسية التي حفر الاستبداد فيها أخاديد مثل رواية «إعجام» للعراقي سنان أنطون ورواية «مديح الكراهية» للسوري خالد خليفة.

الأولى عالجت مذكرات شخص مسجون في غياهب سجون عراق صدام وتلاعبه باللغة كوسيلة لسرد سيرته الذاتية، التي تؤرخ للتحويلات التي فرضت على العراقيين في ظل طغيان البعث، وتمير آرائه تحت أعين جلاديه المدققة. والثانية تابعت التحويلات الشخصية والنفسية التي مرت بها امرأة في حلب الثمانينات وعائلتها إبان الصراع المرير بين نظام الأسد و «الإخوان المسلمين» من طغيان أيديولوجي ومخابراتي وسجن وتشرد إلى التشكيك في كافة القيم الإنسانية والأخلاقية وحتى ركائز الفرد في التعبير عن شخصيته.



تطورت رواية الاستبداد كماً ونوعاً بفعل تغوله بعد الحروب المدمرة التي عانى منها العراق وبعد مأساة الثورة في سورية وبعد «داعش» في كلا البلدين.

واقتربت أكثر إلى سرد وقائع الاستبداد كما هي التي لشدتها وغرابتها بل وفضاعتها تحولت عملاً أدبياً مؤثراً بفعل قوة تأثيرها الصادمة وليس بسبب صنعة الكتابة نفسها.

ظهرت في الآونة الأخيرة أنواع جديدة من السرد، بعضها يشبه البوح، عن معاناة الناس في ظل تغول الاستبداد. وأضحت الكتابة جزءاً من كل للبوح، تتشارك مع أدوات متنوعة مثل الأفلام الوثائقية المرفوعة على يوتيوب وغيره من وسائل التواصل. تداخل الواقع بالفن في بعض الأحيان مثل أفلام مجموعة «أبو نضارة» التي تلتقط قصصاً حقيقية وتقدمها بأسلوب يبرز في الآن نفسه عجائبيتها وواقعيتها في زمن الاستبداد. ولكن بقي البوح بأساليب متعددة الأعمق تأثيراً والأهم في تعرية الاستبداد وتوثيق عريه في الآن نفسه.

نشرت الـBBC البريطانية مؤخراً مقابلة مع المناضل والصحافي السوري اللاجئ في السويد منصور العمري كجزء من الفيلم الوثائقي «المختفون السوريون: الأدلة ضد الأسد» الذي عرضته القناة الرابعة البريطانية في آذار (مارس) ٢٠١٧، والذي يتضمن بعضاً من أشنع قصص التعذيب والاختفاء القسري اللذين يمارسهما النظام السوري تحت أنظار العالم بحماية دولية من روسيا والصين، وبصمت طاغٍ من الجميع. قصة العمري إنسانية في العمق، حزينة بشفافية، وبطولية بتواضع. ومع ذلك فهي توثق إجرام نظام الأسد بقوة وتدمغه بالوحشية الاعتبارية التي خبرناها في روايات أخرى.

قضى منصور العمري سنة في الاعتقال التعسفي عام ٢٠١٢ في المخابرات الجوية في دمشق. قرر هو وثلاثة معتقلين آخرين، لم ينج أي منهم حياً، أن يوثقوا أسماء المعتقلين معهم لعل واحدهم يستطيع الخروج وإيصال أخبارهم إلى أهلهم الذين لم يكونوا يعرفون أي شيء عن أبنائهم المختفين. فالنظام السوري لا يعترف بالمعتقلين التعسفيين ولا يورد أي معلومات لأهلهم أو للمؤسسات الدولية التي تسأل، أحياناً، عنهم. جابهت المعتقلين صعوبات وأخطار جمة ولكن منصور تمكن في النهاية من الخروج بأسماء زملائه مكتوبة بمزيج من الدم النازف من لثاتهم المتآكلة والصدأ الذي يعلو الأقفال في زنازينهم المكتظة على خرق من قميص خاطه الخياط بينهم. اتصل منصور بأهل ٣٧ من رفاقه المختفين لأن تعرّفه محاً أسماء عشرين آخرين من مزق القميص. ثم تمكن من اللجوء إلى السويد حيث يعمل اليوم بلا كلل على فضح جرائم النظام والمطالبة بتقديمه للمحكمة الجنائية الدولية.

قصة منصور العمري، للهول، غيظ من فيض. ولكن فيها نفحاً من توثيق نحن بأشد الحاجة إليه، بما في ذلك الأدلة المادية التي مازال العمري يحتفظ بها كمزق القميص المغطاة بالأسماء المكتوبة بالدم، والتي يمكن استخدامها في المحاكمات المرتقبة. ولكن أروع ما فيها، إذا كان للروعة مكان هنا بمعنى الارتياح، هو مباشرتها وبساطتها وصراحتها التي تمنحها ليس فقط قوة الحقيقة ولكن جاذبية الرواية وعمق الشعور.

### الاستبداد في الخطاب السياسي العربي

تتبارى أنظمتنا المتهالكة في القمع والسجن والتشريد والتجريد من الجنسية والتعذيب والاعتقال وقصف المناطق الثائرة عشوائياً، ويتبارى أعداؤها الثائرون والمسلحون من كل الاتجاهات، مع غلبة الجهاد التكفيري طبعاً، في التفجير والتفخيخ والقتل والتعذيب. كلا الطرفين فقد إنسانيته أو طرحها من ضمن ما طرح من معطيات ثقافة الأنسنة التي رفضها.

حصلت الوحدة بين سورية ومصر وانهارت (١٩٥٨-١٩٦١) عندما كنت طفلاً صغيراً في دمشق. لا أذكر الكثير عنها سوى خيالات عبد الناصر وهو يخطب في ساحة قصر الضيافة أمام حشود من المؤيدين الملتهمين حماسة وهم يصرخون "ناصر، ناصر" (الذي ظننت أنني أنا ابن الرابعة المقصود بهذا الهتاف)، وهمسات الأهل عن تزايد عسف الاستخبارات في الرقابة وإرهاب وتعذيب وأحياناً قتل المعارضين. لم يكن عسف السلطة في بلادنا جديداً طبعاً ولا كان التعذيب مجهولاً.

ولكن الجديد الذي أدخلته استخبارات عبد الحميد السراج هو تنظيم هذا العسف ومأسسته بحيث أن الرقابة والتجسس والتعذيب أصبحت من أدوات الدولة الاستثنائية التي يستخدمها النظام في قمع معارضييه وتكميم أفواههم وأحياناً التخلص منهم وتخويف كل المواطنين لكي يتلافوا أي نشاط يمكن أن يعرضهم لسخطه.

قبل السراج وعبد الناصر كان اضطهاد الدولة مزاجياً وقبلياً ومشخصاً وخاضعاً لاعتبارات النفوذ والتزلم والأريحية والعمو مما تفرضه الهيكلية ما قبل الحداثية لغالبية الدول العربية الحديثة النشأة. بعد السراج وعبد الناصر أصبح اضطهاد الدولة جزءاً من هيكلها وأداة من أدوات سيطرتها الأساسية، استقدمت لتطويرها خبرات متقدمة من الغرب والشرق، من الـ «سي آي إيه» والمكتب الثاني الفرنسي، إلى الـ «كي جي بي» والستاسي الألمانية الديموقراطية.

انتشر النموذج في كل الدول العربية، ملكية أو أميرية كانت أم جمهورية. فالأنظمة التي بدأت حياتها السياسية بخليط من الأعراف والعادات وتقاليد الحكم (التعسفي طبعاً) شهدت تطويراً متبايناً لمنظومتها وأجهزتها خلال النصف الثاني من القرن العشرين حصلت أجهزة الاستخبارات على نصيب الأسد منه عدداً وعتاداً وتساهاً قانونياً ومالياً.

صارت هذه الأجهزة أقوى مؤسسات الدولة وأكثرها استقلالية وترفعاً عن المساءلة، تتنافس في ما بينها للحصول على رضا الحاكم الواحد الأحد الذي انبثق عما سبقه من أنظمة شبه سياسية بحجة حمايته وتأمين نظامه. أصبح القمع والتعذيب ممنهجين، وتجزرت أدواتهما ومفاهيمهما وسطوتهما في المخيال العام العربي من المحيط إلى الخليج. ودخلت مصطلحات مثل المخبر وعنصر الأمن وزوار الليل القاموس الشعبي كمعادلات معاصرة لمصطلحات أقدم وأقل واقعية منها ولكن ذات دلالة مثل البعيع والغول والشبح.

## لا صوت يعلو على المخابرات

هذا التطور، السياسي أساساً بحكم ازدياد تمحور أنظمة الحكم العربية الجمهورية حول الحاكم الفرد المطلق السلطات بعد هزيمة الـ ١٩٦٧، ارتكز على ركود ثقافي ومعرفي أعمق غوراً وأشد ضرراً. فتغول الأنظمة الحاكمة وإحكامها قبضتها على مواطنيها وازدياد اعتمادها على القمع في تأمين سيطرتها والدفاع عن امتيازاتها لم يأت من فراغ، بل اعتمد على أرضية ثقافية ومعرفية متجزرة هيأت لهذه الأنظمة السبيل للاستشراس الذي شهدناه في العقود الثلاثة الأخيرة قبل، وبخاصة بعد، ثورات الربيع العربي.

طبعاً هناك الخلفية القائمة للفشل المدوي في تحقيق حلم دولة المواطنة الحديثة بخاصة بعد الانقلابات العسكرية وصعود الأنظمة الرعناء في الخمسينات والستينات.

ولكن حتى هذا الفشل يعود بجذوره لما هو أقدم منه من تراث شمولي على مدى قرون متطاولة سابقة كان الأمراء والملوك والسلاطين فيها أصحاب السلطة المطلقة يؤازرهم في تأطيرها ضمن إطار شرعي إسلامي طبقة من

«العلماء» الذين استكانوا لتوزيع الأدوار بينهم وبين السلطة، والتي يمثلها أصدق تمثيل عبارتي أهل السيف، لماسكي زمام الحكم الحقيقيين، وأهل القلم، والفقهاء والكتاب الذين يديرون دولتهم ويسوغون تصرفاتهم أمام المحكومين. لم تتغير الحال كثيراً مع نشوء الدول الحديثة على أسس وطنية في القرن العشرين. فعلى رغم المظاهر الحديثة التي استنزلتها الأنظمة والطبقات المتعلمة تنزيراً على القواعد المعرفية القديمة، فإنها لم تطور أو تراجع أو تنقد هذه القواعد إلا فيما ندر. بل هي على الغالب قد استخدمتها لتثبيت سلطتها وإن كانت قد حاولت تجاوزها في حياتها الخاصة. وبقي الحال كذلك حتى مع صعود حركات أكثر «تقدمية» للحكم كما حصل باستلام حزب البعث للسلطة في سورية والعراق أو خلافة أنور السادات لعبدناصر وتحويله سياسة مصر باتجاه الليبرالية الغربية واقتصاد السوق. طبعاً كانت الأمور أكثر بساطة بالنسبة إلى الأنظمة التقليدية التي لم تضطر لادعاء الحداثة أصلاً بل حافظت على القوالب التقليدية للحكم مضافاً إليها أدوات القمع الجديدة.

### مأسسة القمع

في هذه الأجواء المأزومة كان من الصعب لنبتة الأنسنة التي وصلتنا من ضمن ما وصلنا من منتجات الفكر الحديث أن تينع. بل إنها ذوت واطمحت بعد انتعاش أولي بسيط بتأثير التراث العميق لتفضيل حق الجماعة على حقوق الفرد من جهة والقبضة الحديد التي اعتمدتها كل الأنظمة العربية من دون أي استثناء يذكر من جهة أخرى. أول الضحايا كان الحقوق القانونية والدستورية المتواضعة التي تدهورت تدهوراً شاملاً تحت الأنظمة الشمولية. ثم جاء تراجع الفكر الإنساني والنقدي اليفاع الذي كان قد بدأ يظهر في بدايات القرن العشرين في أعمال مفكرين وأدباء وفنانين من الشام ومصر والعراق وشمال أفريقيا، وتبعه اضمحلال المؤسسات النقابية الخجولة. هكذا أصبح الجو مهياً للأنظمة للانفلات من كل سلطة أدبية أو قانونية أو دستورية للحفاظ على مكاسبها. فانطلق توحشها من عقاله من دون رادع أو رقيب. وتضاعفت أعداد مساجين الرأي والاعتقاد والسياسة الذين يعتقلون من دون محاكمة ويعذبون وأحياناً يقتلون أضعافاً مضاعفة. ولم تعد الأنظمة بحاجة إلى أي غطاء قانوني أو أخلاقي لتبرير تغولها، بل إنها لم تعترف به أصلاً وأبقت كل المعلومات عن ممارساتها الهمجية سراً. هكذا وصلنا إلى حيث نحن اليوم. تتبارى أنظمتنا المتهالكة في القمع والسجن والتشريد والتجريد من الجنسية والتعذيب والاعتقال وقصف المناطق الثائرة عشوائياً، ويتبارى أعداؤها الثائرون والمسلحون من كل الاتجاهات، مع غلبة الجهاد التكفيري طبعاً، في التفجير والتفخيخ والقتل والتعذيب. كلا الطرفين فقد إنسانيته أو طرحها من ضمن ما طرح من معطيات ثقافة الأنسنة التي رفضها. لكننا نحن أيضاً، الناس، الشعب، المواطنين، الأفراد، فقدنا إنسانيتنا أيضاً. فقد رضخنا لسطوة أنظمتنا الغاشمة وقبلنا بالوضع المأسوي لحقوق الإنسان ونسينا معذبينا وسجناءنا بل واستمرنا مناظر التعذيب على وسائل التواصل الاجتماعي التي تحقق أكبر أرقام مشاهدة. ولعل المستعرب الياباني نوبوأكي نوتوهارا لم يذع سراً حين كتب عام ٢٠٠٣: «السجناء السياسيون في البلدان العربية ضحوا من أجل الشعب، ولكن الشعب نفسه يضحى بأولئك الشجعان. انعدام حس المسؤولية طاغ في مجتمعاتهم». وأزيد عليه، انعدام الإنسانية طاغ أيضاً. وللحديث تنمة.

\*كاتب سوري وأستاذ في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا M.I.T.

\*منبر الحرية ٢٨/٣/٢٠١٧:

## عن الهويات السالبة والخصوصيات المغربية

\*صلاح سالم

نعني بالهوية «السالبة» تلك الذات الحضارية التي تسعى إلى تعريف نفسها لا انطلاقاً من مقوماتها هي، بل بوصفها سلباً لذات أخرى، تصبح مجرد نقيض لها على صعيد الرؤى والمواقف والأدوار. تستند تلك الهوية إلى أحد إدراكين أساسيين لظاهرة الثقافة وهو الإدراك «الذاتي - المثالي» مقابل الإدراك السوسيوولوجي الأكثر تفتحاً على الخبرة الإنسانية المشتركة. والثقافة وفق هذا الإدراك «المثالي» بناء شامل ونظام صارم للأفكار يفسر نفسه بنفسه، تستطيع أن تجد داخله كل الحقيقة إذا ما حاولت وكنت أكثر إيماناً (الدين)، أو وعياً (الفلسفة)، أو ثورية (الأيدولوجيا). ذلك أن الحقيقة لديه ليست خبرة حية تكتشف في التجربة، بل رؤية تصدر عن تأمل سابق عليها. والتأمل نفسه قد يكون فعلاً إنسانياً خالصاً، أي إبداعياً محكوماً في سقفه الأعلى بوعي البشر وإلهاماتهم التي تجدها في فكرة فلسفية أو تعبير أدبي، أو مجرد تأويل لنص مقدس.

تبدأ مشكلة هذا الإدراك عندما ينشغل فقط بتأكيد مبدأ الخصوصية، غير مكترث بالمشترك الإنساني، إذ يتغذى على روافد فكرية ذات طابع مثالي أو إطلاقي من قبيل العقيدة الدينية، والمذهب الفلسفي، والروح القومية، والأيدولوجيا السياسية. والمفارقة هنا أن الفكر الذي ينبع من روافد مثالية، هو نفسه الذي ينتج وعياً استبعادياً، وربما عنصرياً، لا يكثر بالتواصل والاعتراف بالآخر، بل يفرط في الأنانية ويمعن في القطيعة، فعلى رغم أنه غالباً يزعم لنفسه أدواراً عالمية ورسالة إنسانية، فإنه غالباً ما يصل إلى نتائج نقيضة لطموحه كونه يفتقد تعددية وسائل التعبير عنها، ولا يتصور لها سوى صيغته هو، مهدراً الجزء الأكبر من الخبرة الإنسانية (التاريخ)، إذ لا يمكن الحكم على أي نظام للأفكار بالصلاحية أو العكس إلا بمقدار ما يثمره في حركة الواقع، مهما كانت جاذبيته اللفظية أو هندسته العقلية، وإلا استحال باباً لا لتأكيد الخصوصية وإنما لتكريس الاغتراب في كهوف الزمان، والعزلة في سراديب المكان، حيث تواجه الذات الثقافية هذه مشكلتين أساسيتين:

المشكلة الأولى هي المبالغة في إبراز التناقض مع الآخر، لأنها إذ تنطلق من الآخر نحو ذاتها، تتصور أن كل عامل مشترك معه يعني إذابة الذات فيه، ولأنها تنطلق من تصور طهراني للثقافة وخلصي للهوية، لا تتصور وجود عوامل مشتركة معه ولو بأقذار مختلفة نتيجة تواصل ما تاريخي قد يرجع إلى جذر ديني ولو بعيد، أو جذر عرقي ولو فرعي، أو قربي لغوية ولو جزئية، فطالما وجد عامل مشترك فلا معنى لوجوده، غير أنها ذابت في الآخر وتأثرت به أو «انسحقت» أمامه. وهذا أمر يفرعها ويدفعها، من ثم، إلى نفي هذا المشترك والنأي بنفسها عنه من خلال تحديد ذاتها بنقيضه، فتكون لغتها مجرد سلب للغة الآخر، ودينها مجرد سلب

لدين الآخر الخ... وهنا وإزاء حركة السلب هذه نكون بصدد عملية ليست فقط تلقائية بل متنامية لإبراز التناقض باعتباره الطريق الوحيد لتأكيد الذات.

أما المشكلة الثانية فهي الإغراق في كراهية الآخر كلما زاد تقدمه، واستطاع الولوج إلى فضاءات جديدة ومستويات أرقى على صعيد التجربة الإنسانية، ذلك أن الذات الحضارية هنا تقع بين شقي رحى: فإما مماثلة الآخر في هذه الآفاق جميعاً، ما يعني لديها الذوبان فيه، وإما النأي بنفسها عنه، واعتبار هذه الآفاق مساحات غريبة على ما تعتقده أصالتها، وربما غير أخلاقية قياساً بما تتصوره فضيلتها. غير أنها لا تقوم بهذه العملية عن ثقة بل عن خوف، وليس عن تسام أخلاقي بل عن اغتراب نفسي، وليس عن زهد حقيقي بل عن شعور عميق بالحرمان. وإزاء كل تلك المشاعر السلبية بالخوف والاغتراب والحرمان، وبتصور أن الآخر هو من فرض تلك المشاعر عليها، لا يكون ثمة طريق سوى كراهيته والنزوع إلى القطيعة معه. ومع استمرار حال تفوق هذا الآخر، وتمكنه من السيطرة الطويلة الأجل على حركة الواقع، تبدأ الذات الحضارية بكرهية حاضرها، والتشاؤم إزاء مستقبلها، فلا يبقى لها من أبعاد الزمن سوى الماضي لتلوذ إليه بدعوى وجود تجربة سابقة فيه تنم عن السبق، وتشفي بغير العجز، فإذا بها تمعن في تبجيله حتى تحيله إلى أسطورة متعالية على التاريخ. وربما كانت هذه التجربة محض أوهام، وربما كانت حقيقية أو فذة في ريادة الإنسانية، ولكن المشكلة في كلتا الحالتين أن تجربة الماضي لم تعد قادرة على ملء فراغ الحاضر، أو زيادة الأمل في المستقبل، لأنها ببساطة غير قابلة للاستعادة ولا فائدة لها إلا في حالة تفكيكها والنفاد إلى القيم الإيجابية المؤسسة لها بقصد إعادة إنباتها في تربة العصر.

غير أن المفاجأة المدوية التي سرعان ما تتبين لهذه الذات التعسة، أو للتيار الغالب فيها، أن تلك القيم الإيجابية التي صاغت تجربتها الزاهية في الماضي، هي نفسها العناصر الدينامية التي تصنع تقدم الآخر راهناً، ولو صيغت في أشكال حديثة ومسميات معاصرة، وأنها جميعاً محض سنن يودعها الله في التاريخ حاكمةً لحركة البشر، تكاد تشبهه، ولكن من دون حتم، تلك القوانين التي يبثها في الطبيعة، حاكمةً لحركة الكون. أما المفاجأة الصادمة حقاً، فهي أن اكتشاف مثل هذه الذات الحضارية لهذه الحقيقة الأساسية ربما لا يسعدها، إذ ترى في هذا الاكتشاف انتقاصاً مما تعده خيريتها الخاصة، ومن ثم تنكر له لأن التفاعل مع معطياته سيماهي بينها وبين الآخر، ويذيب هويتها فيه فلا تعدو قدرة على التعرف إلى نفسها، ومن ثم فغالباً ما تتنازل عن الكشف الجديد حفاظاً على هوية قديمة، وتتخلى عن الحاضر والمستقبل حتى لا تغرب عن ماضيها الذي تصورته أصالتها.

\*كاتب مصري

\*صحيفة (الحياة) ٢٨/٣/٢٠١٧:

العدد ٨٦

بانوراما الاحداث والتطورات

# Week End



العدد: (٨٦) السبت ٨ ابريل ٢٠١٧

## أضواء على العراق

الحصاد الاخباري للربع الاول من العام ٢٠١٧

العدد ٨٥

بانوراما الاحداث والتطورات

# Week End



العدد: (٨٥) السبت ١ نيسان ٢٠١٧

## أضواء على اقليم كردستان

الحصاد الاخباري للربع الاول من العام ٢٠١٧

العدد ٨٨

بانوراما الاحداث والتطورات

# Week End



العدد: (٨٨) السبت ٢٢ ابريل ٢٠١٧

## المشهد التركي... الى اين؟

حصاد الربع الاول من العام ٢٠١٧

العدد ٨٧

بانوراما الاحداث والتطورات

# Week End



العدد: (٨٧) السبت ١٥ ابريل ٢٠١٧

## قضايا كردستانية

حصاد الربع الاول من العام ٢٠١٧

الإبصارات

[www.pukmedia.com/ensat](http://www.pukmedia.com/ensat)

Facebook: ensatpuk

Week End

[www.pukmedia.com/ensat](http://www.pukmedia.com/ensat)

Facebook: Week end نهاية الاسبوع